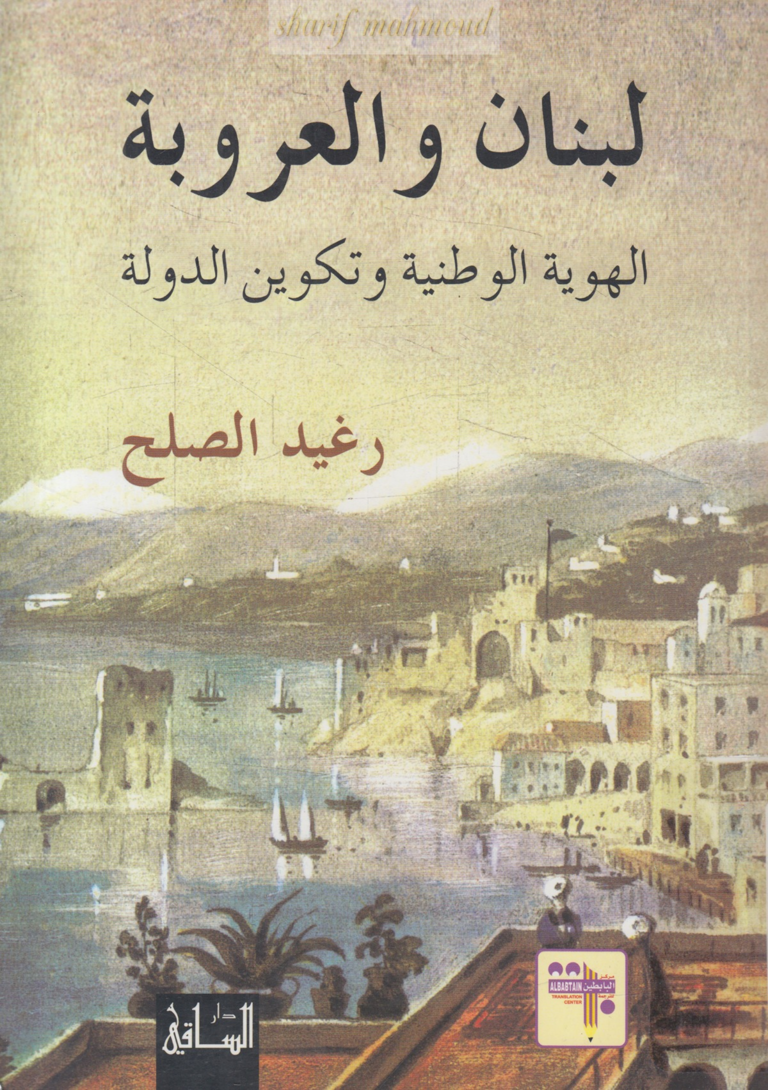


sharif mahmoud
لبنان والعروبة
الهوية الوطنية وتكوين الدولة
رغيد الصلح
دار الساقي
مركز البابطين للترجمة
ALBABTAIN
TRANSLATION CENTER

لبنان والعروبة

sharif mahmoud

رغيد الصلح

لبنان والعروبة

الهوية الوطنية وتكوين الدولة





Raghid El-Solh, *Lebanon and Arabism: National Identity and State Formation*,

الطبعة العربية

بالاشتراك مع
مركز البابطين للترجمة

الطبعة الأولى ٢٠٠٦

ISBN 1-85516-474-4

دار الساقي
بناية تابت، شارع أمين منيمنة (نزلة السارولا)، الحمراء، ص.ب: ١١٣/٥٣٤٢ بيروت، لبنان
الرمز البريدي: ٦١١٤ ـ ٢٠٣٣
هاتف: ٣٤٧٤٤٢ (٠١)، فاكس: ٧٣٧٢٥٦ (٠١)
e-mail: alsaqi@cyberia.net.lb

مركز البابطين للترجمة
الكويت، الصالحية، شارع صلاح الدين، عمارة البابطين رقم ٣
ص.ب: ٥٩٩ الصفاة رمز ١٣٠٠٦، هـ ٢٤١٢٧٣٠

مركز البابطين للترجمة(*)

مركز البابطين للترجمة مشروع ثقافي عربي مقره دولة الكويت، يهتم بالترجمة من اللغات الأجنبية إلى العربية وبالعكس، ويرعاه ويموّله الشاعر عبد العزيز سعود البابطين، ضمن اهتماماته الثقافية ومشروعاته المنجزة في هذا الاتجاه. ومساهمةً من المركز في رفد الثقافة العربية، وتقديراً من الراعي لأهمية الترجمة في تعزيز ثقافة عربية حديثة وفعّالة، فإن المركز بالتعاون مع «دار الساقي» ينشر هذه السلسلة من الكتب المترجمة التي تقدّم للقارئ العربي بشكل حيادي نظرةً إلى ما يدور حوله في هذا العالم المتقارب المسافات والمنفتح ثقافياً، أخذاً وعطاءً. والمركز غير مسؤول عن المحتوى الفكري للكتاب، كونه وجهة نظر تمثّل كاتبها، ويطمح المركز إلى أن تكون هذه الترجمة دقيقة علمياً وقادرة على أن تضيف إلى الفكر العربي بُعداً جديداً في موضوعها، ومن اللّه التوفيق.

(*) للمراسلات مع المركز: mgr_9@hotmail.com

نبذة عن الكتاب

أدّت التطلعات القومية المتناقضة إلى عدم استقرار وصراع داخلي في لبنان استمرّا مدّة طويلة. يبحث هذا الكتاب في العملية التي رعت مصالحة القوميتين العربية واللبنانية مؤسسةً بذلك لتوافق أتاح للنظام السياسي اللبناني الازدهار في العقود اللاحقة، وأسفر عن مساهمة لبنانية في تكوين مفهوم القومية العربية، وكان ذا تأثير في التطورات الإقليمية العربية، وأبرزها تأسيس جامعة الدول العربية.

كيف تجاوب اللبنانيون المتأثرون تقليدياً إلى مدى كبير، بولاءاتهم الدينية والمذهبية، مع بروز القومية العربية في الثلاثينات والأربعينات من القرن المنصرم؟ إن هذا الكتاب يرصد التفاعل بين المشاعر القومية اللبنانية والعروبة بين ١٩٣٦ و١٩٤٥، وهي مرحلة تميزت بتغييرات مهمة على المستويات العالمية والعربية والمحلية. كذلك يلقي ضوءاً على التطورات التي ساهمت في تحوّل لبنان نحو العروبة بحيث إن البلاد ابتعدت عن الموقف المشكك في مشاركتها الفاعلة في تأسيس النظام الإقليمي العربي في منتصف الأربعينات.

ويركّز الكتاب أيضاً على التحولات الداخلية التي أفضت إلى إدخال القوميين العرب في لبنان، في العملية السياسية التي تُوّجت بما يعرف بالميثاق الوطني اللبناني واستقلال البلاد عام ١٩٤٣. إنه يوفر المعرفة العميقة للطلاب الذين يدرسون السياسة العربية واللبنانية والتكامل الإقليمي والديموقراطية الدستورية. وهو يستند إلى مصادر متنوعة، من بينها مواد أرشيفية من بريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة الأميركية، وأوراق خاصة ومواد منشورة ومقابلات خاصة مع زعماء من شتى أنحاء العالم العربي.

... وعن الكاتب

رغيد الصلح كاتب وباحث مستقل، حائز شهادة الدكتوراه من جامعة أوكسفورد عام ١٩٨٧ . له كتب عدة، وبحوث نُشرت في دوريات عربية وأجنبية ومقالات في الصحافة العربية وشغل سابقاً مسؤوليات متنوعة:

ـ مسؤول الشؤون السياسية في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (إسكوا) التابعة للأمم المتحدة.

ـ مساهم في تأسيس مشروع دراسات الديموقراطية في البلاد العربية وهو واحد من مديريه.

أنشأني أهلي على محبة لبنان والعالم العربي والاهتمام بقضاياهما. إن جزءاً كبيراً من التجربة السياسية لوالدي الراحل كاظم الصلح مدوّن في أوراق خاصة أعطتني المزيد من الأفكار المعمقة أغنيت بها موضوع هذه الدراسة. وزودتني والدتي يسر الصلح وفراً من الحكايات عن السياسة اللبنانية... إنّ هذا الكتاب مهدى إليهما.

المحتويات

تمهيد

هذا الكتاب، أساساً، أطروحة دكتوراه أنجزتها عام ١٩٨٦ في كلية سانت أنتونيز في جامعة أوكسفورد. وتمّت الأبحاث الخاصة بالأطروحة وكتابتها عندما كان لبنان غارقاً في الحرب.

كانت الحرب بحسبما قيل ويقال مرتبطة بالخلافات بين اللبنانيين على موضوع هوية لبنان الوطنية. لقد كوّنت هذه الخلافات عاملاً بارزاً منذ نشوء الدولة اللبنانية، وانعكست قوتها سلباً على استقلال لبنان عن القوى الخارجية وعلى تطور النظام البرلماني الديموقراطي. كذلك هددّت النسيج الاجتماعي والسياسي للمجتمع اللبناني. إلا أنه عند منتصف الثلاثينات من القرن الماضي، ونتيجة تطورات عالمية وإقليمية ومحلية، اضمحلّت الفروق وبدأت عملية الوفاق الوطني بالظهور إلى أن توّجت في الميثاق الوطني اللبناني عام ١٩٤٣. ويتمحور هذا الكتاب على هذه العملية، بدءاً بعام ١٩٣٦ وصولاً إلى عام ١٩٤٣ أي عندما بدا أن اللبنانيين توصلوا إلى صيغة توافق بين القومية اللبنانية والقومية العربية. هذه الصيغة التي يتضمنها الميثاق الوطني اللبناني مكّنت لبنان من الحصول على الاستقلال عن فرنسا، ومن أن يكون لاعباً فاعلاً في تأسيس النظام العربي الإقليمي.

واجهت صيغة الميثاق الوطني لعام ١٩٤٣ تحدّيات عدة ما بعد الحرب العالمية الثانية. وقمة هذه التحديات جاءت في أواخر الثمانينات عندما تُوّجت باتفاق الطائف عام ١٩٨٩. تقدمت اقتراحات بصيغ ومقاربات جديدة لحل الخلافات بين المنادين بالقومية اللبنانية والمنادين بالقومية العربية. يحاول هذا الكتاب أن يقدم لطلاب

السياسة اللبنانية وللمهتمين بها فرصة للتفكير في هذه المقاربات والصيغ واستكشاف مواطن الصواب والخلل فيها. لذلك، أضيفت خاتمة تغطي الحقبة الممتدة من عام ١٩٤٥ إلى عام ١٩٩٠، إلى البحث الأساسي من أجل إثارة مسائل وثيقة الصلة بالموضوع والتمهيد لمزيد من البحث فيه.

يبحث الفصل الأول في المصالحة الموقّتة بين الحكومة الفرنسية والكتلة الوطنية السورية، والتي أثّرت تأثيراً ملحوظاً في لبنان وكوّنت الخلفية للعلاقات الإيجابية بين القوميين العرب والقوميين اللبنانيين. ويبحث الفصل الثاني محاولة سلطات الانتداب منع تطور التعاون بين الفريقين ووصول القوميين العرب إلى مجلس النواب. ويركز الفصل الثالث على انعكاسات اندلاع الحرب العالمية الثانية وسقوط فرنسا وعلى الخطة الرامية إلى إلغاء الحياة السياسية في لبنان، وهذا ما ولّد مشاعر الغضب لدى العديد من القوميين اللبنانيين تجاه الفرنسيين. ويرصد الفصل الرابع حقبة الحكم البريطاني-الفرنسي المشترك التي شهدت تحالف القوميين العرب والدستوريين. ويتطرق الفصلان الخامس والسادس إلى استقلال لبنان ومساهمته في النظام العربي المشترك. وتلقي الخاتمة الضوء على التغييرات التي تركت أثرها على الساحتين العربية واللبنانية ما بين ١٩٤٥ و١٩٩٠، وهو تاريخ تراجع تأثير القوميين العرب اللبنانيين عن ساحة السياسة اللبنانية.

يستند البحث الأساسي إلى الأرشيف الدبلوماسي البريطاني والفرنسي والأميركي بالإضافة إلى مواد منشورة ومقابلات مطولة مع لاعبين أساسيين لبنانيين وعرب ومجموعات من الأوراق الخاصة، من بينها أوراق كاظم الصلح. وتستند الخاتمة استناداً أساسياً إلى المواد المنشورة، وفي بعض الأجزاء تتكئ إلى التجربة الشخصية للكاتب لكونه ناشطاً تعاطى السياسة اللبنانية في الستينات والسبعينات من القرن المنصرم.

شكر وتقدير

أودّ أن أعبّر عن شكري وتقديري للراحل الأستاذ ألبرت حوراني لما قدّمه من إرشادات وتشجيع لامحدود أثناء التحضير للبحث الأساسي. إني أشعر بالامتياز كونه خصّني بساعات طويلة من المناقشات لمسائل عديدة لها علاقة بموضوع هذا الكتاب. هذه الساعات لا تقدر بثمن لجهة تزويدي بمعلومات عميقة عن حقبة تاريخية هامة في تاريخ لبنان.

كما أودّ أن أعبّر عن شكري للدكتور محمد الرميحي وكذلك إلى مؤسسة البابطين وإلى دار الساقي وخاصة السيدة مي غصوب والآنسة دينا دلي على اهتمامهم بترجمة الكتاب ونشره باللغة العربية. كما أود أن أعبّر عن تقديري لمركز الدراسات اللبنانية في أوكسفورد ولمديره السابق الأستاذ نديم شحادة على تشجيعه ومساندته في إنتاج هذا الكتاب. إن علاقتي بالمركز خلال التسعينات كعضو في مجلس الأمناء وفي لجنة الأبحاث زادت من حوافزي لتحضير الكتاب للنشر.

كما أعبّر عن شكري الخاص للدكتور روجر أوين للمساعدة التي قدمها أثناء إجراء الأبحاث. الدكتورة كارولين جيتس أتاحت لي مشاركتها في عدد من المراجع القيمة التي جمعتها عندما كانت تعد رسالة الدكتوراه. الراحلة السيدة سلوى مردم أيضاً أتاحت لي مشكورة الاطلاع على الأوراق الخاصة بوالدها الراحل جميل مردم الذي كان رئيساً للوزراء في سوريا وأحد قادة الحركة القومية العربية خلال النصف الأول من القرن العشرين. الدكتور مراد وهبة أمضى ساعات طويلة في المساعدة على تصحيح النسخة النهائية للأطروحة. السيدات روزاموند كامبل وجيليان غرانت

ودايان رينغ لما قدّمن مساندة لامحدودة في إيجاد المصادر التي طلبتها. إلى هؤلاء جميعاً أعبّر عن شكري وامتناني.

كما وأتقدم بالشكر الخاص إلى زوجتي كاميليا فوزي الصلح لدعمها أثناء عملية الكتابة ولاهتمامها وحماستها خلال المساعدة على إنهاء نص البحث. ابنتنا لينا تقبّلت انشغال والدها بعمله بصبر فإليها أبدي أيضاً امتناني وشكري.

لائحة المختصرات

Archival Sources

France

MAE Archives diplomatiques. Ministère des affaires étrangères

EMAT Etat Major de l'armée de terre, Archives historiques EMAT

Great Britain

FO Foreign Office, Public Record Office, London

MEC Middle East Centre, St. Antony's College, Oxford

United States

NRC National Records Centre, Department of State, Washington, DC

FRUS Foreign Relations of the United States

Other

ADF Arab Deterrent Force

ANP Arab Nationalist Party

AUB American University of Beirut

CFLN Comité français de la libération nationale in Algiers

CNF Comité national français

LF Lebanese Forces

LNA League of National Action

LNM	Lebanese National Movement
LUP	Lebanese Unity Party
MECW	Middle Eastern Council for War
MESC	Middle East supply Centre
NF	National Front
PLO	Palestine Liberation Organization
PPS	Parti populaire syrien
SNB	Syrian National Bloc
SPP	Socialist Progressive Party
UAR	United Arab Republic

المقدمة

إن العلاقة بين القومية العربية والقومية اللبنانية كوّنت، لمدة طويلة من القرن العشرين، عاملاً بارزاً في تحديد مسار أحداث شهدتها الأراضي التي ضُمّت إلى لبنان الكبير. قبل الحرب العالمية الأولى كانت هناك إشارات خافتة إلى صراع عميق بين الطرفين. فالساحة الأساسية للقومية اللبنانية كانت في مناطق ذات الغالبية المارونية في جبل لبنان، في حين كان المهد الأساسي للقومية العربية في المدن التابعة لولايات سوريا وبيروت وحلب السابقة. هذا الفصل قلّص، برغم وجوده داخل السلطنة العثمانية نفسها، من إمكان الاحتكاك بين الطرفين. بالإضافة إلى ذلك، أبدى عدد من القوميين العرب اللبنانيين ومن القوميين اللبنانيين ميلاً إلى التعاون في مدينة بيروت ضد الحكم العثماني. مع سقوط السلطنة العثمانية وإعلان حكومة فيصل العربية في دمشق عام ١٩١٨، بدأت الخلافات بين الطرفين بالظهور. بعد نشوء دولة لبنان الكبير عام ١٩٢٠ أصبحت الخلافات أكثر حدّة نتيجة التكوين الديموغرافي للدولة الجديدة وحجمها الصغير نسبياً وبنيتها المركزية.

كان قدر المناطق الساحلية والأقضية الأربعة أو الأراضي المتنازع عليها كما سمّيت عادة، أن تكون لمدة طويلة المركز الأساسي للمعارضين . لقد دُمجت هذه المناطق بلبنان الكبير برغم اعتبار القادة السوريين أنها جزء من سوريا. هذه المعارضة تنامت بسبب الأسلوب الذي نهض عليه مفهوم لبنان الكبير، وكانت وراءه مجموعات محلية وأجنبية مسيطرة على الدولة الحديثة العهد. وبسبب السياسات التي اتبعتها تلك المجموعات، ظهرت ردود فعل سلبية لدى أولئك الذين استُبعدوا من

الحياة السياسية. إن التناقض الذي ميّز العلاقة بين الطرفين استمر حتى منتصف الثلاثينات من القرن الفائت.

قبل الانتقال إلى تبيان موضوع هذا الكتاب وهدفه، قد يكون ملائماً إلقاء نظرة عجلى على هذه الحقبة مع إشارة إلى تلك المجموعات تحديداً.

«الوجوه» المتعددة للبنان الكبير

الفرنسيون: معقل للنفوذ الفرنسي

ارتكزت المصالح الفرنسية في المشرق على ثلاثة محاور: حماية الأقليات المسيحية وتحديداً المارونية في الشرق، وترسيخ دور فرنسا كقوة متوسطية، وتعزيز السيطرة الفرنسية في شمال افريقيا على اعتبار أن الوجود الفرنسي في دمشق-القلعة التاريخية للإسلام والعروبة- يعزز صورة فرنسا لدى دول شمال افريقيا.(١)

إن صلاحيات المفوض السامي الفرنسي الذي عيّنته الحكومة الفرنسية وهو مسؤول حيالها فحسب، تمثّل انعكاساً قوياً للسيطرة الفرنسية في هذه المنطقة.(٢) وذلك استناداً إلى تقرير فرنسي مقدم إلى هيئة الأمم لعام ١٩٢٦، فإن للمفوض السامي الحق في تعليق كل القرارات المتخذة من الحكومة أو مجلس النواب التي يراها متناقضة مع ضرورات الانتداب وأمن البلد والمحافظة على النظام العالمي.(٣)

إن مركز المفوض السامي وصلاحياته الواسعة التي كثيراً ما تخطت الحقوق المرسومة له، أدّيا إلى قيام إدارة متطورة للانتداب. المزية اللافتة لهذه الإدارة لم تكمن في عدد الفرنسيين الذين وظفتهم بقدر ما كمنت في مدى السيطرة التى مارستها على الإدارة المحلية. كانت إدارة الانتداب قد بدأت التعامل مع دوائر الأمن والدعاية والنشاطات الدبلوماسية إلا أنها ما لبثت أن توسعت بإشراف الأمين العام للمفوضية العليا لتشمل خدمات متعلقة تقريباً بجميع وظائف الدولة الحديثة.(٤) وهكذا أصبح

(١) EMAT (AH) 4H122, doss. 2,31 March 1936.

(٢) E. Rabbath, *L'Evolution de la Syrie sous mandat*, Paris 1928, 89-90.

(٣) MAE, Rapport a la Société des nations sur la situation de la Syrie et du Grand Liban, année 1926.

(٤) S. H. Longrigg, *Syria and Lebanon under French Mandate*, Beirut 1968, 115.

بإمكان المفوض السامي تزويد السلطة المحلية بمستشارين عيّنتهم هي نظرياً، ولكنهم كانوا عملياً موالين ومنفّذين للسياسة التي تنتهجها سلطات الانتداب. نتيجة لذلك كانت هذه الأخيرة تتمتع بنفوذ بارز في جميع الدوائر التي تعين فيها هؤلاء المستشارين.(٥)

في ما يتعلق بمصالح فرنسا الاقتصادية في المشرق، اعتبر الكثيرون أنها أقل شأناً من مصالحها في مناطق أخرى واقعة تحت السيطرة الفرنسية. ولكن في الواقع كانت مصالح فرنسا الاقتصادية عاملاً حاسماً في سياستها في المشرق.(٦) ومن الدلالات المبكرة على هذه المصالح الاقتصادية انعقاد المؤتمر الفرنسي بشأن سوريا في مرسيليا خلال الأسبوع الأول من كانون الثاني/ يناير ١٩١٩ من أجل استكشاف الإمكانات الاقتصادية لسوريا. وكوّن إنشاء مجموعة «الوحدة الاقتصادية لسوريا» دلالة أخرى، وهذه الوحدة تألفت من ثمانين شركة فرنسية هدفها «التعاون الكامل مع السلطات الرسمية من أجل إنماء سوريا».(٨) لقي بروز هذه المجموعات الاقتصادية ونشاطاتها ترحيب سلطات الانتداب بها وتشجيعها. كان ذلك جلياً في التعاون الوثيق بين المفوض السامي الأول في الشرق الجنرال هـ. غورو والمتمولين الفرنسيين كالمساهمين في الشركة البحرية المغربية على سبيل المثال. هذه الشركة التي تُعنى بأمور الشحن والأسلحة سعت إلى توسيع نطاق سيطرتها من شمال افريقيا إلى الشرق.(٩)

يرى عدد من واضعي الاستراتيجية الفرنسيين أن المصالح السياسية والاقتصادية لم تكن مبرراً كافياً لوجود فرنسا في شرق البحر المتوسط. لكن هذا الرأي جوبه بمدرسة فكرية أخرى ترأسها غورو الذي اعتبر أن وجود فرنسا في هذه المنطقة ضروري للحفاظ على الاستراتيجية الشاملة لفرنسا، وخصوصاً ما يخص تأمين شبكة

---

(٥) الخوري، حقائق لبنانية، مجلد رقم ١، بيروت ١٩٦٠، ١٢٤-١٢٦.
انظر أيضاً: J. Couland, *Le Mouvement syndical au Liban: 1919-1946*, Paris 1964, 128.

(٦) M. Wight, *Power Politics*, London 1979, 56.

(٧) Couland, *Mouvement syndical*, 67.

(٨) FO 371/7848, Letter from President of the Union économique de Syrie to the President of the Chamber of Commerce in Damascus, 8 June 1922, 5760.

(٩) FO 371/7848, Damascus to London, 23 August 1922, 56; Paris to London, 13 October 1922, 101-3.

المواصلات مع الشرق الأقصى ومصالحها الحيوية في قناة السويس وفي حقول النفط العراقية.[١٠] إن الأهمية الاستراتيجية للمشرق تأكدت مع بروز إيطاليا قوةً أوسطية. عندئذ أصبحت فرنسا أكثر إصراراً على تعزيز قواتها في هذه المنطقة. في الأحوال العادية كان عديد قواها زهاء ١٥٠٠٠، ولكن في الأزمات كان يبلغ ٥٠٠٠٠ إلى أن تضاعف في نهاية الثلاثينات. أتى معظم هذه القوات من المدن الفرنسية وبعضها من المغرب وتونس والجزائر والمشرق. أضيف إلى الجيش الفرنسي الجندرمة والشرطة والأمن العام وجميعهم كانوا يتقيدون بأوامر قيادة سلطات الانتداب.

إن المصالح الثقافية الفرنسية في المشرق هي الأقدم مقارنة بسواها، وربما هي، من منظور فرنسي، تكون أقل تلك المصالح إثارة للجدل. يعود الدافع إلى نشر الثقافة واللغة والقيم الفرنسية إلى القرن السابع عشر. ومن الممكن القول إن الآباء اليسوعيين هم أكثر حَمَلة هذه الأفكار أهمية. لقد تمكنوا من توطيد نفوذهم وتفوّقهم على الإرساليات المنافسة، وعلى غيرهم من حملة راية الثقافة الفرنسية بعد رحيل المفوض السامي الجنرال سيراي ذي النزعة العلمانية من المشرق عام ١٩٢٦. لذلك أصبح نفوذهم في المدارس الابتدائية والثانوية الخاصة شبه كامل في المشرق. برغم أن الجامعة الأميركية في بيروت نافستهم على مستوى التعليم العالي، فإن مؤسستهم، أي جامعة القديس يوسف، حظيت بالتعاون الوثيق مع سلطات الانتداب ومن أبرز سمات هذا التعاون تزويد إدارة الانتداب عدداً كبيراً من خرّيجي هذه الجامعة. وكان لتوصيات الجامعة التأثير الكبير لدى المفوضية العليا عند حصول تعيينات في مراكز عليا في دول المشرق. على سبيل المثال أدّى الآباء اليسوعيون دوراً في الحياة السياسية لاثنين من خريجيهم أصبحا لاحقاً رئيسين للجمهورية اللبنانية.[١١]

لقد كان هناك اتفاق في أوساط المجموعات ذات المصالح السياسية والاقتصادية والعسكرية والثقافية، مفاده «بالنسبة إلى النفوذ الفرنسي في المشرق . . . فإن

---

(١٠) E. Monroe, *The Mediterranean in Politics*, London 1939, 76.
انظر أيضاً: EMAT (AH) 4HI22, doss. 2,31 March 1936.

(١١) انظر الرياشي، **رؤساء لبنان كما عرفتهم**، بيروت، لا ت.، ١٢٥.
إن الآباء اليسوعيين هم الذين عرّفوا بشارة الخوري والفرد نقاش على السلطات الفرنسية في المشرق.

الصداقة الوحيدة الحقيقية التي يمكن أن نعوّل عليها هي تلك التي تربطنا بالمسيحيين اللبنانيين». [١٢] لذلك اعتبر القادة الفرنسيون خلال الحرب العالمية الأولى أن إنشاء دولة مسيحية يؤمن لفرنسا قاعدة آمنة في الشرق. [١٣]

القوميون اللبنانيون: دولة-أمة/ دولة قومية ووطن قومي مسيحي

كان مفهوم لبنان الكبير في نظر مؤسسيه وفي نظر عدد كبير من دعاته، كياناً مسيحياً. [١٤] واعتبر الموارنة أكثر الطوائف ولاءً للدولة الحديثة العهد. من هذا المنطلق، ساد الاعتقاد بأن رجحان كفّتهم ضروري لأمن لبنان الكبير واستمراره. تمتع الموارنة بامتيازات سياسية عبر تعيينهم في مراكز عليا في الدولة. كان لرئيس الجمهورية الذي ينتمي إلى الطائفة المارونية منذ ١٩٣٤ سلطة تعيين عدد من النواب يوازي ثلث عدد النواب المنتخبين. [١٥] إن المركز القوي الذي كان يتمتع به الموارنة عائد جزئياً إلى قوة الكنيسة المارونية التي كانت أكبر مؤسسة خارج إدارة الدولة. وقد تُوّجت مرحلة الإصلاح التدريجي التي بدأت في منتصف القرن الثامن عشر، بتحوّل الكنيسة المارونية إلى مؤسسة ذات هيكلية امتد وجودها إلى القرى النائية. وزاد الغنى المادي الذي جمعته الكنيسة من نفوذها وفاعليتها ومكّنها من إدارة شبكة واسعة من المؤسسات التابعة لها وخصوصاً في مجالي التعليم والأعمال الخيرية. كذلك كانت المكانة المميزة للكنيسة عائدة أساساً إلى تاريخها وبنيتها الاجتماعية. أصبحت الكنيسة محطّ دعم من طبقة الفلاحين والطبقة المتوسطة لدى الموارنة. عدا أنها سهّلت التطور الاجتماعي للموارنة بإدخال عدد المنتمين إلى الطبقات المحدودة الدخل وخصوصاً الفلاحين والاكليروس، وهذا ما زاد قدرة الكنيسة على تجييش

---

(١٢) EMAT (AH) 7N 4190, Les États du Levant sous mandat, January 1939, 30.

(١٣) MAE, Arabie 1918-1928, série E, vol. 12, 17 March 1921.

(١٤) E. Rabbath, *Unité syrienne et* devenir *arabe*, Paris 1937, 166-7.

انظر أيضاً:

N. W. Atiyah, The Attitude *of* the Lebanese Sunnis towards the State of Lebanon', Ph.D. thesis, University of London 1973, 7.

(١٥) لبنان، الدستور اللبناني، ترجمة غبريال بسترس، بيروت ١٩٦٩، ١٣. المادة ٢٤ بحسب تعديل ١٧ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٢٧.

هذه الطبقات الاجتماعية خدمة لأهداف دينية وسياسية. خلال القرن الثامن عشر، برزت الكنيسة المارونية قوةً سياسية ذات أهداف سياسية واضحة. وأثناء حكم الإمارة في جبل لبنان كانت الكنيسة دافعاً أساسياً لصعود الطائفة المارونية، في حين كانت خلال حكم المتصرفية أكبر تحدٍّ للهيمنة العثمانية. إلا أنها خلال الانتداب بدأت بالتحوّل قوة محافظة تهتم اهتماماً أساسياً بالمحافظة على الوضع القائم.(١٦)

اعتبر مؤيدو لبنان الكبير أن علّة وجوده تكمن في البحبوحة وفي سيطرة الموارنة الاقتصادية. عندما تقدّم رئيس مجلس الإدارة في جبل لبنان داوود عمون في مؤتمر الصلح في باريس عام ١٩١٩ للمطالبة باستقلال لبنان ضمن «حدوده الطبيعية والتاريخية»، رأى أن «الأراضي الموجودة ضمن هذه الحدود هي ضرورية لوجودنا إذ من دونها ليس ممكناً استمرار التجارة والزراعة... وشعبنا عندئذ مجبر على الهجرة. إن مجرد إغلاق حدودنا تبعاً لقرارات إدارية يؤدي بنا إلى مجاعة حقيقية كما حصل أثناء هذه الحرب».(١٧) هذا النداء معبّر عن الهموم الاقتصادية للموارنة أكثر منه عن هموم سكان ما عرف لاحقاً بلبنان الكبير بأجمعهم.

الوجه الآخر لسيطرة الموارنة تجلّى في تطوير بيروت حتى أضحت من أهم المدن الساحلية وأحد أهم مرفأين في شرق المتوسط. وترافق ذلك مع تحول بيروت من مدينة ذات غالبية سنية إلى مركز للنشاطات الاقتصادية والسياسية للموارنة. وكان بعض واضعي الاستراتيجية الفرنسيين قد فضّل طرابلس نتيجة مزاياها كقاعدة بحرية وجوية فرنسية في الشرق، إلا أن قادة من الموارنة مثل ابراهيم تابت وإميل إدّه كانوا وراء تكتل ضاغط أدى إلى تبني بيروت التي هي أقرب جغرافياً إلى الجبل حيث المصالح السياسية والاقتصادية للموارنة.(١٨) وظهر الوجه الثالث للسيطرة المارونية

---

(١٦) صليبي، الموارنة، بيروت ١٩٧٠، ٣٥.
انظر أيضاً:

D. A. Kerr, 'The Temporal Authority *of* the Maronite Patriarch 1920-1928: A Study of the Relationship of Religious and Secular Power', D.Phil. thesis, University of Oxford 1972, 135-204; A. I. Baaklini, *Legislative and Political Development in Lebanon: 1842-1972*, Durham, NC 1976, 38-41, 48.

(١٧) FO 371/35183, The Inclusion of the 'four cazas' in Lebanon, 28 October 1943, 133.

(١٨) M. Buheiry, 'Beirut as a Regional Trade and Financial Centre', paper presented to the Colloquium on the Middle East in the Inter-War Period, Hamburg, August 1984, 9.

في عدم المساواة الضرائبية بين جبل لبنان وسائر أنحاء لبنان الكبير. وكان ذلك من تركات السلطنة العثمانية التي استمرت ٢٠ عاماً تحت الانتداب، ويعود السبب جزئياً إلى مقاومة الموارنة تصحيح الوضع.(١٩)

وبرزت الانعكاسات الثقافية لاعتبار لبنان دولة مسيحية في تبنّي الموارنة اللغة والثقافة الفرنسيتين. وأشار البطريرك الماروني الياس الحويك في مذكرته المقدمة في مؤتمر الصلح إلى اللهجة والليتورجية المميزتين للموارنة. ولكنه اعتبر اعتماد اللغة الفرنسية وقيم الثقافة الفرنسية وعاداتها مزية خاصة بالأمة اللبنانية.(٢٠) إن اعتماد الفرنسية لغة رسمية للدولة كان تعبيراً عن سيطرة فرنسا في هذه المنطقة بقدر ما كان مؤشراً إلى السيطرة الثقافية للموارنة.

برغم أنه كان مقدراً للبنان الكبير أن يصبح وطناً قومياً مسيحياً يشغل الموارنة فيه موقعاً مميزاً، فقد اعتبر البطريرك انطوان عريضة أن «لا شيء يمنعه من إبقائه دولة جامعة لكل أبنائه من سائر الطوائف».(٢١) ولكن كان على أبناء سائر الطوائف ان ينضموا تحت فكرة لبنان المسيحي كي يعتبروا لبنانيين مخلصين. الخط الفاصل بين الطرفين لم يكن مرسوماً على الدوام وفقاً للخلافات الدينية. كان عدد من المسلمين ولأسباب سياسية واقتصادية أو شخصية، على استعداد للقبول بلبنان الكبير أو بالكيان وتأييده.(٢٢) من هذا المنطلق، استعملتُ كلمة كياني في بعض الأحيان لوصف القوميين اللبنانيين الذين تبنوا الوضع القائم بغض النظر عن طائفتهم.

إن قلة من الفرنسيين الداعمين لفكرة لبنان الكبير وقلة من القوميين اللبنانيين اتبعتا سياسة الانعزال المتشددة التي أدّت إلى قطع العلاقات نهائياً بين لبنان والعالم العربي. في ما يتعلق بالقوميين اللبنانيين فرضت الاعتبارات الاقتصادية والسياسية

---

(١٩) Atiyah, 'Attitude of the Lebanese Sunnis', 81.
انظر أيضاً: MAE, Syrie-Liban 1930-1940, vol. 500, 9 April 1935, 186-92.

(٢٠) مزهر، تاريخ لبنان العام، مجلد رقم ٢، د.ن.، لا ت.، ٨٨٩.

(٢١) Rabbath, *Unité syrienne et devenir arabe*, 168.

(٢٢) بحسب المؤرخ اللبناني حسيب شهاب إن عدداً من المسلمين في الأقضية الأربعة وقّعوا طلباً للانضمام إلى لبنان الكبير اعتقاداً منهم بانهم سيكونون معفيين من الضرائب في الدولة الجديدة. انظر: بيروت، ٣ أيلول/ سبتمبر ١٩٣٦.

والمذهبية نوعاً من التعاون والتعاطي مع الداخل العربي. إلاّ أن عدداً من الخطوط العريضة حدد مسار هذا التعاطي. إن اعتباراً مهماً حتّم أن يرمي التعاون مع الداخل إلى تحسين الكيان وتقويته باستمرار، لا أن يؤدي إلى إضعافه أو جعله عرضة لضغوط جيرانه .وقضى خط آخر باعتبار أن هذا التعاون ليس ذا تأثير حتمي في طابع لبنان. من الممكن أن يكون لبنان غير عربي لكنه يرتبط بعلاقات ودية وتعاون مع جيرانه العرب. وقضى الخط الثالث بألاّ يكون للتعاون مع الداخل العربي تأثير في القوى المسيطرة على لبنان في ما يتصل بموقفها من القومية العربية أو من القوميين العرب في لبنان، الذين تعتبرهم هذه القوى خطراً من الداخل، يهدد الكيان.

القوميون العرب: جيب انفصالي استعماري

كان هدف القوميين العرب تحقيق الاستقلال للعرب و«إقامة نوع من الوحدة في ما بينهم».[٢٣] إن الحكومة العربية بقيادة فيصل في دمشق كوّنت لمدة معينة إطاراً من المرجعية للموجة السائدة للقومية العربية. الفيصليون، وهذا الاسم الذي عرفوا به، لم يكونوا غافلين عن مسألة الأقليات وتحديداً مسألة الموارنة في جبل لبنان. قدم المؤتمر السوري العام المنعقد في آذار/مارس ١٩٢٠ حلاً اعتبر أن جبل لبنان برغم أنه جزء من الدولة العربية السورية «يجب أن يكون محكوماً بحسب نظام لامركزي مع الأخذ في الاعتبار الرغبات الوطنية للبنانيين بشأن إدارة شؤون الأقضية اللبنانية ضمن الحدود المعترف بها قبل الحرب العالمية الأولى بشرط أن يبقى الجبل بعيداً من أي تأثير أجنبي».[٢٤] لم يعط المؤتمر جبل لبنان الحق بالانفصال مفضلاً ربما التعاطي مع مسألة الموارنة كجزء من مسألة الأقليات عموماً: أولاً عبر التأكيد على احترام الحقوق المدنية والدينية للأقليات، وثانياً عبر التعاطي مع المسألة برمتها على أنها مظهر من مظاهر التدخل والسيطرة الأجنبيين. وبذلك يكون الاستقلال الحل الأفضل لهذه المسألة. هذا ما يفسر مثلاً موقف أحد قادة الثورة السورية (١٩٢٥-١٩٢٦) عبد الرحمن الشهبندر الذي قال «قررنا خلال الثورة ألاّ ندخل جبل لبنان وأن ندعه على حاله كما كان عام ١٩١٥ إلى اليوم الذي يدرك فيه

---

(٢٣) A. Hourani, *Syria and Lebanon: A Political Essay*, Beirut 1968, 101.

(٢٤) M. Khalil, *The Arab States and the Arab League*, Beirut 1962, 6-7.

إخواننا الموارنة منافع الوحدة الكاملة. هذا اليوم آت لا محالة».[٢٥]

أعطت مقررات المؤتمر السوري العام الخطوط العريضة للقوميين العرب للتعاطي مع مسألة لبنان. بعد انهيار الثورة بدأ هؤلاء القوميون العرب يعملون في إطار مجموعتين تفتقدان التنظيم الجيد، وهما الكتلة الوطنية السورية ومؤتمر الساحل. اهتمت الكتلة، وهي القائمة على تحالف بين عدد من القادة الوطنيين السوريين، بالمطالب العامة للأراضي السورية، في حين تركز اهتمام مؤتمر الساحل على مصير «الأراضي المتنازع عليها». اتخذ المؤتمر موقع المنتدى العام لسكان هذه الأراضي، وهو انعقد ثلاث مرات، مرة عام ١٩٢٨ ومرتين عام ١٩٣٣ لتأكيد المطلب نفسه.[٢٦] في المهلة الفاصلة بين الاجتماعين عمل رعاة هذا المؤتمر، وهم رياض الصلح وسليم علي سلام وعبد الحميد كرامي، باسمه من أجل تحقيق أهدافه. ضم مؤتمر الساحل سنّة بغالبية أعضائه وبضعة مسيحيين، وبذلك قدم مزيدا من البراهين على صعوبة رسم الحدود ذات الطابع الديني بين الفئات اللبنانية.

اعترض القوميون العرب على لبنان الكبير الذي كان قد أعلن، بحسب اعتقادهم، من دون الأخذ في الاعتبار تطلعات معظم سكانه. كان حتى من الصعب عليهم رؤية توسيع جبل لبنان الذي هو مرتبط بنزعة تقسيمية في حين كانت بقية الأراضي التي تضم المملكة العربية بقيادة فيصل، أصبحت مقسمة دويلات أقل عدداً وأقل شأناً. سادت النقمة طرابلس على نحو أساسي، وخصوصاً لدى مقارنة الطرابلسيين أوضاع مدينتهم تحت الانتداب الفرنسي بالمرحلة السابقة التي كانت فيها مركزاً لواحدة من الولايات الأربع السورية، أو حتى بأوضاعها في الحقبة التي سبقت الحرب العالمية الأولى عندما كانت مركزاً لمتصرفية مع كل ما يستتبع ذلك من امتيازات. إن تراجع طرابلس مركزاً للحركة الاقتصادية والتجارية ومرفأ للمدن السورية الشمالية والعراق زاد من استعداد الطرابلسيين للارتباط بالداخل بدلاً من الارتباط بلبنان.[٢٧]

---

(٢٥) حنّا، الاتجاهات الفكرية في سوريا ولبنان: ١٩٢٠-١٩٤٥، دمشق ١٩٧٣، ٣٧.

(٢٦) Rabbath, *Unité syrienne et devenir arabe*, 163.

انظر أيضاً: حلاّق، مؤتمر الساحل والأقضية الأربعة، بيروت ١٩٨٣، ٢٠-٢٤.

(٢٧) فهير، تاريخ لبنان الاجتماعي، بيروت ١٩٧٤، ٩٩-١٠٠.

لقد جرى التعبير عن نقمة القوميين العرب من خلال سياسة المقاطعة التي كثيراً ما كانت نسخة عن التكتيك الذي اتبعه حزب الوفد في مصر وحزب المؤتمر الهندي في نضالهما ضد الاستعمار. رمت المقاطعة إلى التعبير عن عدم اعتراف القوميين العرب بالدولة اللبنانية.[٢٨]

من الطبيعي أن يكون للمصالح والمواقف المتضاربة لهؤلاء الأطراف ذات الآراء المختلفة حيال لبنان الكبير، الأثر على علاقاتهم بعضهم ببعض. والسمة البارزة لسياسة القوى المسيطرة على لبنان كانت حتى منتصف الثلاثينات إقصاء القوميين العرب عن العملية السياسية. وهذا ما دفعهم إلى اعتماد سياسة سلبية تجاه الانتداب الفرنسي والكيان والقوميين اللبنانيين. إن عملية التغيير المشار إليها في التمهيد، بدأت بالظهور في منتصف الثلاثينات، وقد أثّرت في طريقة تكوين مفهوم لبنان لدى مختلف الأطراف اللبنانيين وفي تكوين نظرة بعضهم إلى بعض، وإلى المنطقة المحيطة بهم. ويبدأ الكتاب من هذه المرحلة الحاسمة من السياسة اللبنانية.

---

(٢٨) مقابلة خاصة مع عماد الصلح في لندن، ٦ آب/أغسطس ١٩٨٥. الصلح كان قائداً طالبياً مطلع الثلاثينات.

الفصل الأول

المعاهدات مع فرنسا وانعكاساتها على سوريا ولبنان

تحديد المشهد

عقب معاهدة ميونيخ المعقودة بين ألمانيا وبريطانيا، وصف رئيس وزراء بريطانيا تشمبرلين الوضع العالمي كالآتي: «نشهد اليوم ... إعادة رسم الحدود المتفق عليها في مؤتمر فرساي... إن المشكلة لا تكمن في ما إذا كان يجب إعادة ترسيم هذه الحدود بين الحين والآخر بل في ما إذا كان ذلك سيتم بالمفاوضات والمناقشات أو بالحرب».[1] صدر هذا التصريح في تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٣٨. لكنه في الواقع يصف عملية كانت بدأت قبل بضع سنوات عندما «سددت ضربات مذهلة إلى التسوية السلمية نفسها للاتفاق الذي كوّن جزءاً منها».[2] ونتيجة عدم تماسك الوضع العالمي في تلك الأثناء، برزت آثار سلبية على العالم العربي بسبب نشوب نزاعات فيه بين تلك القوى التي لديها مصلحة في استمرار الوضع القائم وأولئك الذين يناوئونه.

قدّمت بريطانيا وفرنسا بصفتهما القوّتين المنتدبتين الضمانات الأساسية للوضع القائم الذي نجم عن اتفاق فرساي ومؤتمر سان ريمو. ومرّت علاقاتهما في الشرق العربي بجملة مراحل صعبة. كان لسلطات الانتداب الفرنسي شكوك حول أهداف البريطانيين في هذه المنطقة وكانت الشكوى الفرنسية المعتادة أن البريطانيين على استعداد لمساعدة بعض العناصر المناهضة للفرنسيين وحمايتهم من اللبنانيين

(١) W. Churchill, *The Second World War*, 6 vols., London 1948, vol. 1, 280.

(٢) E. H. Carr, *International Relations since the Peace Treaties*, London 1941, 215.

والسوريين، وهو موقف اعتبر دليلاً على وجود مخطط بريطاني للحلول محل الفرنسيين في المشرق. ولكن التوتر الذي ميّز العلاقات البريطانية-الفرنسية في الشرق العربي، ما لبث أن تراجع بقوة نتيجة للتحول في ميزان القوى في أوروبا، إذ كانت ألمانيا وإيطاليا تعيدان إثبات نفسيهما قوّتين عظميين، و ترك هذا الاتجاه أثره في المشرق.

كانت ألمانيا منافساً محتملاً على بسط القوة والنفوذ في الشرق الأوسط، وكانت لديها الإمكانات والقدرة على زعزعة الوضع القائم فيه، إلا أن الرايخ الألماني أظهر اهتماماً خجولاً بهذه المنطقة في منتصف الثلاثينات. تركز الاهتمام الأساسي لهتلر في أوروبا حيث كان يريد ترسيخ ألمانيا قوةً وحيدة مسيطرة على حساب فرنسا والاتحاد السوفياتي. لقد شدَّد على هذه الأولوية في كتابه «كفاحي» معتبراً أن المستعمرات ما وراء البحار لم تحقق أهداف سياسة الأراضي الألمانية لأنها لم تكن مناسبة لإقامة مستعمرات أوروبية على نطاق واسع. وكرر مراراً أن ألمانيا يجب ألا تبتعد من هدفها الأوروبي الذي حتّم أن «تكرّس الطاقة الموحدة للأمة فيه».[٣]

سعى هتلر إلى تحقيق هذا الهدف بطرائق متعددة إحداها إبرام تفاهم مع بريطانيا وتلازم مع هذه السياسة استعداده للاعتراف بالمصالح الامبريالية في شرق البحر المتوسط واحترامها.[٤] استمرت هذه السياسة طوال السنوات التي سبقت الحرب العالمية الثانية، لكن كان على هتلر أن يأخذ في الاعتبار مصالح أصدقائه الإيطاليين في شرق البحر المتوسط وتحديداً في المشرق حيث تمثل روما تحدّياً أجنبياً رئيسياً للوضع القائم في الشرق العربي.

إن مصلحة إيطاليا التي ظلت ثابتة في منتصف الثلاثينات كانت مبنية على ثلاثة اعتبارات منفصلة، بحسبما شرح موسوليني: «أولاً إن [المشرق] هو على الطريق الرئيسية إلى المناطق الغنية في آسيا، . . . ثانياً البلدان الساحلية نفسها كانت غنية

---

(٣) A. Hitler, *Mein Kampf*, London 1939, 127.

(٤) F. Nicosia, *The Third Reich and the Palestine Question*, London 1985, 177-96.

بالمنتوجات التي تفتقر إليها إيطاليا . . . [و] ثالثاً مرافئها هي الوجهة الطبيعية للأساطيل التجارية للبندقية وباري وبرينديسي وتريستي».(٥) نتيجة لذلك، اتجهت النشاطات الإيطالية في هذه المنطقة نحو أهداف سياسية محددة ودقيقة وخصوصاً إنشاء حزب موالٍ لإيطاليا يكون بمنزلة موطئ قدم لتوطيد نفوذ إيطاليا في المشرق. لذلك حُوِّلت الأموال إلى الصحافة والسياسة المحليتين وازدادت خدمات الشركات والمؤسسات المالية والشركات البحرية والمدارس والمستشفيات الإيطالية. ومع أن الإيطاليين كانوا ناشطين في معظم أنحاء المشرق، فقد رأوا في لبنان مصدراً لفرص ثمينة بسبب وجوده تحت سيطرة الطائفة المارونية التي تتمتع بعلاقات مميزة مع الفاتيكان. سعى الإيطاليون إلى استمالة الموارنة والاكليروس من سائر الطوائف المسيحية عبر تصوير أنفسهم حماة للأقليات الكاثوليكية في الشرق.(٦) أصبح التحدي الإيطالي في الشرق الأوسط أكثر بروزاً مع اجتياح الحبشة في تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٣٥.(٧) وامتُصّت الأزمة الدولية التي بدأت تلوح في الأفق، لأن فرنسا وبريطانيا على نحو رئيسي لم تشاءا إغضاب إيطاليا. وكان لتخفيف هذه التشنجات أثر على المشرق.

إن التحسن اللاحق في العلاقات البريطانية-الفرنسية وتجنب المواجهة مع إيطاليا بشأن الحبشة وصعود إيطاليا قوةً منافسة في المتوسط والحاجة إلى تهدئة القوميين العرب في سوريا ولبنان كي لا يتأثروا بانفتاح إيطاليا، هذه كلها عناصر كوّنت أرضية لوجود سياسة فرنسية أكثر تحرراً في سوريا ولبنان: «في ما يتعلق بالعلاقات بين الدولتين الواقعتين تحت الانتداب، وفرنسا كانت عام ١٩٣٥ في مرحلة من الهدوء الظاهري».(٨) إلا أن اعتبارات محلية أيضاً كانت قائمة وقد دفعت سلطات الانتداب إلى اتباع مقاربة جديدة / أسلوب جديد في المشرق. في لبنان انعكس هذه التطور في

---

(٥) E. Monroe, *The Mediterranean* in *Politics*, London 1938, 187-8.

(٦) تقرير بعث به مسؤول في إحدى شركات النفط البريطانية إلى مدير وزارة النفط، الذي أرسله بدوره إلى ب. ب. نيكولز في وزارة الخارجية البريطانية.
FO 371/21915, Italian Propaganda - Lebanon and Syria, 9 April 1938, 197-201.

(٧) Monroe, *Mediterranean* in *Politics*, 202.

(٨) A.J. Toynbee, *Survey of International Affairs 1936*, London 1936, 750.

مناقشات مجلس النواب التي تمت في «جو من الهدوء»؛[٩] وأبدى المفوض السامي الفرنسي دو مارتيل كل استعداد لتعزيز هذا الجو. عندما اقتربت ولاية حبيب باشا السعد الرئاسية من نهايتها وجد دو مارتيل الفرصة مناسبة لإعادة بعض التدابير التي تدعم الحياة الدستورية في البلاد. إن الاقتراح الذي تقدم به في تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٣٥ والقاضي بتقصير مدة الولاية الرئاسية من ست سنوات إلى ثلاث، حظي بموافقة الحكومة الفرنسية عوض أن يبقى على حاله كما صدر في دستور ١٩٢٦.[١٠] في كانون الأول/ ديسمبر من ذلك العام، أصدر المفوض السامي الفرنسي مرسوماً يقضي بجعل الاقتراح الجديد رسمياً ووافق مجلس النواب عليه بالإجماع.[١١] وهكذا كانت الساحة جاهزة لمعركة رئاسية سوف تؤثر في النهاية على مجرى الأحداث اللاحقة.

المتنافسان الأساسيان على الرئاسة في لبنان كانا إميل إده وبشارة الخوري. وفي الواقع، تمحورت السياسة اللبنانية طوال الثلاثينات حول هاتين الشخصيتين.[١٢]

ولد اده في دمشق نحو عام ١٨٨٣ . والده ابراهيم من قرية معروفة باسم إده قرب جبيل، وأصبح الترجمان في القنصلية الفرنسية في دمشق. أكمل إميل دراسته في معهد الآباء اليسوعيين في بيروت، والتحق عام ١٩٠٠ بمدرسة الحقوق في ايكس إن بروفانس في فرنسا وحصل على شهادة الدكتوراه. كان لإدّه ثمانية أشقاء وشقيقات، ثلاثة منهم يستحقون الذكر: شقيقه الأكبر خليل الذي أصبح راهباً يسوعياً، والثاني انطوان الذي أصبح ضابطاً في البحرية الفرنسية، وإحدى شقيقاته، فريدة التي تزوجت من رجل أعمال فرنسي. إن زواج إده بلودي سرسق عام ١٩١٢ كان ذا منافع سياسية إذ قرّبه أكثر من العائلات البيروتية العريقة. بين ١٩١٢ و١٩١٣ بدأ ممارسة مهنة المحاماة في القنصلية الفرنسية في بيروت. لقد أثرت خلفية إده على موقفه من فرنسا ودفعته إلى أن يصبح مؤيداً فاعلاً للانتداب الفرنسي في لبنان.

---

(٩) MAE, Rapport à la Société des nations sur la situation de la Syrie et du Liban, année 1935, 7.

(١٠) MAE, Syrie-Liban 1930-1940, vol. 500, 22 November 1935, 289; 4 February 1935, 295.

(١١) Rapport à la Société des nations, 7.

(١٢) شمعون، مذكراتي، بيروت ١٩٦٩، ٨.

أغضبت نشاطاته السياسية السلطات العثمانية غضباً اضطره إلى الهرب إلى الاسكندرية حيث بقي حتى نهاية الحرب العالمية الأولى. في كانون الثاني/ يناير ١٩١٩ عاد إلى بيروت حيث أصبح اسمه مرتبطاً بالوجود الفرنسي المنتشر في المنطقة.

ولكن نظرة متأنية إلى علاقات إده بالسلطات الفرنسية تبين أن هذه السلطات لم تكن مرنة ومتعاونة كما ساد الاعتقاد. كان إده طموحاً وعنيداً ومندفعاً وميّالاً إلى العمل على نحو مستقل متجاهلاً نصائح الحكام الفرنسيين في المشرق؛[١٣] وكان الأخيرون يعاملونه كمبتدئ في فن الحكم، وهذا ما أثار استياءه لأنه كان يعتقد أن خبرته وخلفيته العلمية جعلتاه اكثر كفاية من الآخرين. إن مصدراً إضافياً للاحتكاك بين إده والفرنسيين هو اعتقاده أنه مؤهل جداً لفهم مشكلات لبنان والتعاطي معها بفاعلية.[١٤]

منذ الأيام الأولى لتعاطيه السياسة طالب إده باستقلال لبنان. ففي عام ١٩١٢ أيّد النزعة التحريرية الوحدوية لجمعية بيروت اللبنانية التي طالبت باستقلال لبنان ضمن حدوده «الطبيعية» و«التاريخية».[١٥] وكرر موقفه عند التحاقه بالوفد اللبناني إلى مؤتمر الصلح في باريس في شباط/ فبراير ١٩١٩ . برغم إيمانه بلبنان الكبير شعر إده أن لبنان الحقيقي هو لبنان الجبل، واللبنانيين الحقيقيين هم الكاثوليك. كان ميالاً إلى الشك في الروم الأورثوذكس بسبب تأييدهم مرة الملك فيصل.[١٦] إلا أنه صبّ شكوكه الكبرى على المسلمين، وهذا الموقف متأت من خبرته مع العثمانيين، وقد استخلص منها ان «الديموقراطية لا يمكن أن تعيش في ظل حكم إسلامي.»[١٧] لم تكن لإدّه أي اهتمامات خاصة بالثقافة والمثل الإسلامية، ولكنه بدأ بتحسين لغته العربية بعد أن أصبح عضواً في المجلس اللبناني عام ١٩٢٢. بالاستناد إلى رأي

---

(١٣) وليد عوض، **أصحاب الفخامة: رؤساء لبنان**، بيروت ١٩٧٧، ١١٢-١٣١، ١٥٧.

(١٤) مقابلة خاصة مع ريمون إدّه في ٤ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٠ في باريس.

(١٥) L. Loheac, *Daoud Ammun et la création de l'Etat libanais*, Paris 1978, 74.

انظر أيضاً: الخوري، **حقائق لبنانية**، مجلد رقم ١، بيروت ١٩٦٠، ٧٠. ضمّت الجمعية أيضاً بشارة الخوري ويوسف سكاف وعددا من الشخصيات المسيحية الأخرى.

(١٦) الرياشي، **الأيام اللبنانية**، بيروت، لا ت.، ٢٤٤-٢٤٥.

(١٧) مقابلة خاصة مع ريمون إدّه في ٤ كانون الأول/ ديسمبر ٩٨٠: في باريس.

القنصل البريطاني في بيروت في تلك المرحلة ج.ت. هافارد رمى إده إلى «جعل الدولة اللبنانية مستقلة تماماً عن الثقافة العربية والامتدادات السياسية العربية» مضيفاً أنه يتكلم الفرنسية و«يودّ علناً أن يجعل الفرنسية اللغة الرسمية للدولة».(١٨)

تصدّى اده لجميع الخطط التي استهدفت دمج لبنان مع جيرانه، وتصدّى كذلك للوحدة السورية والوحدة العربية خصوصاً، ولكنه كان يميل إلى المحافظة على علاقات ودية مع معظم الزعماء المسلمين والقوميين العرب في لبنان بمن فيهم آل الأحدب ورضا ورياض الصلح وعمر بيهم وعمر الداعوق وسميح فاخوري.(١٩) كانت مواقف إده من المسلمين تنمّ عن جرأة وخيال واسع. لقد قدر أن من الممكن إعطاء أعلى الوظائف الحكومية للمسلمين من دون تعريض استقلال لبنان للخطر ما دام ذلك لم يمسّ الحماية الفرنسية للبنان. وهكذا سعى عام ١٩٣٢ إلى إخراج خصومه في معركة انتخابات رئاسة الجمهورية عبر تأييده الشيخ محمد الجسر الزعيم الطرابلسي المسلم، في مسعاه إلى بلوغ منصب رئاسة مجلس النواب.(٢٠)

لقد تخطى نفوذ إدّه سيطرته على الدعم الصادر عن «طائفة ذات حدود محلية».(٢١) إلا أنه لم يبذل الجهود الكافية لتوطيد هذه الميزة والاستفادة منها على نحو دستوري، باستثناء المرحلة التي سبقت الانتخابات الرئاسية عام ١٩٣٦ عندما ألّف عدد من أصدقائه ومناصريه، كتلة إده أو كتلة الإدبين كما عُرفت، وهي ضمت أعضاء في مجلس النواب من مؤيديه برغم عدم مشاركتهم له في كل آرائه. لقد كانوا

---

(١٨) FO 371/20849, Havard to FO, 9 March 1937؛ وأكّد ريمون إدّه هذا الأمر.

(١٩) توطّدت علاقة اميل إدّه مع آل الصلح عندما استخدم مساعيه الحميدة لدى الفرنسيين من أجل السماح لرياض بالعودة من المنفى عام ١٩٢٣. في ذلك الوقت تقريبا اتّخذ إدّه من اتصالاته مناسبة لدحض تهمة موجهة إليه ومفادها أنه طلب من المسلمين غير الراضين عن الوضع القائم مغادرة لبنان إلى مكّة. وأخذ كل من بيهم والداعوق على عاتقه مهمة دحض التهمة في أوساط المسلمين.

El-Solh, 'Riad Solh: 1884-1951', Ph.D. thesis, Lyons University 1981, 91;

انظر أيضاً: الخوري، **حقائق لبنانية**، مجلد رقم ١، ١١٦؛ الرياشي، **رؤساء لبنان كما عرفتهم**، ٦٩-٧٠.

(٢٠) K. Salibi, *The Modern History of Lebanon*, London 1965, 175-6.

(٢١) A. Hottinger, 'Zuama in Historical Perspective', in L. Binder, ed., *Politics in Lebanon*, New York 1966, 85.

على استعداد لحمايته ما داموا في مناصبهم.[٢٢] كان الإدّيون مجموعة معارضة - بحسب تعبير دوفرجيه - أكثر منهم حزباً سياسياً أو حتى مجموعة نيابية.[٢٣] ولكنهم التقوا على تجميع القوى والطاقات بسبب حدة المنافسة بين المرشحيْن الرئاسيَين المتخاصمَين إدّه والخوري.

ولد بشارة الخوري عام ١٨٨٠ في بلدة رشميا القريبة من بعبدا. كان والده الشيخ خليل رئيساً للأمانة العامة العربية خلال المتصرفية وهو منصب يوازي منصب المدير العام لوزارة الداخلية في لبنان اليوم. أكمل الخوري تعليمه في بيت الدين وفي معهد الآباء اليسوعيين في بيروت حيث تتلمذ لمعلمين بارزين هما أنطون الجميل والأب يوحنا طنوس المعدي، وهذا ما مكنه من إتقان اللغة العربية، ومن ثم حصل على شهادة في الحقوق من جامعة باريس عام ١٩١٢. كان في عداد أصدقائه ومعارفه في معهد الآباء اليسوعيين طلاب مسلمون كرياض الصلح. في فرنسا حافظ على اتصالاته مع ناشطين عرب ولبنانيين كالأمير أمين ارسلان وتوفيق الناطور. وكما فعل إدّه فإن الخوري أمضى جزءاً من حياته في مصر (١٩١٥-١٩١٩) حيث عمل محامياً في القاهرة والاسكندرية. هناك بنى علاقات مع مؤسسي الاتحاد اللبناني الذي دعا إلى الدفاع عن استقلال لبنان وعودته إلى حدوده «السابقة»[٢٤]. إن زواجه عام ١٩٢٧ بشقيقة ميشال شيحا المصرفي والكاتب والشخصية البارزة لدى الطائفة المسيحية فتح له أفقاً جديداً في العاصمة اللبنانية.[٢٥]

اعتبر الخوري أنه بعد الحرب العالمية الأولى، يمكن تقسيم اللبنانيين إلى ثلاث مجموعات رئيسية، الأولى أرادت أن يكون لبنان جزءاً من فرنسا، والثانية دعت إلى دمجه في إطار الوحدة العربية، والثالثة تتفق مع تطلعات الخوري وهي مؤلفة من المعتدلين وخيارهم استقلال لبنان. قدّر الثقافة الفرنسية ودعم فرنسا للبنانيين، ولكنه لم يكن فرنكوفونياً. عندما زارت لجنة كينغ كرين المشرق من أجل إجراء تحقيق عن موقف السكان من الاستقلال والوحدة الوطنية، امتنع والد الخوري عن اتخاذ موقف

(٢٢) MAE, Syrie-Liban 1930-1940, Etude sur le Liban, vol. 41, mars-juillet 1943, 69.

(٢٣) M. Duverger, *Political Parties*, London 1974, 28.

(٢٤) الخوري، **حقائق لبنانية**، مجلد رقم ١، ٤٣-٤٨، ٦٣-٦٤، ٨٠-٨٢.

(٢٥) الرياشي، **الأيام اللبنانية**، ١٣١.

مؤيد لفكرة الانتداب الفرنسي على سوريا ولبنان أو مناهض لها، وحاز هذا الموقف تأييد بشارة. وعلى غرار إده، كان الخوري مؤيداً فاعلاً لفكرة «الاستردادية» اللبنانية، سواء بكونه عضواً في جمعية بيروت اللبنانية أو من خلال تأييده الاتحاد اللبناني في مصر.[٢٦]

كان الخوري رجلاً لطيفاً وذا طموح بالإضافة إلى أنه رجل تكتيك ذكي/ حسن التدبير.[٢٧] أحبه اليسوعيون لجديته ولقيامه بواجباته الدينية ولإنجازاته العلمية،[٢٨] وهم الذين عرّفوه على سلطات الانتداب عام ١٩١٩.[٢٩] أيده المسلمون نظراً إلى إلمامه العميق بالثقافة العربية والإسلامية واحترامه لها. في الواقع إن خلافه مع إده عزز مكانته في بعض الأوساط الإسلامية، وهو أبدى اهتماماً لافتاً بالتجمعات السياسية مقارنة بإدّه. عام ١٩٣٤ ألّف عدد من مؤيديه مثل ميشال زكور والشيخ فريد الخازن الكتلة الدستورية التي دعت إلى إعادة العمل بدستور ١٩٢٦ واستبدال الانتداب الفرنسي بمعاهدة فرنسية-لبنانية.[٣٠] وبرغم أن الكتلة تجمع برلماني غير

---

(٢٦) استعملت عبارة «الاستردادية اللبنانية». MAE, Syrie-Liban 1930-1940, Etude sur le Liban, vol. 41, mars-juillet 1943, vol. 41, 54-118. تصف الدراسة الزعماء اللبنانيين الذين هم اعضاء في الاتحاد اللبناني وهو حزب يضم عدداً من الشخصيات اللبنانية في مصر، من بينهم داوود عمّون ويوسف السودا، تلك الشخصيات كانت عام ١٩١٨ تسعى إلى توسيع أراضي جبل لبنان لتضمّ وادي البقاع وبعض الأراضي الأخرى. لكن عندما تأسس لبنان الكبير عام ١٩٢٠ ليشمل تلك الأراضي أشارت عبارة «الاستردادية اللبنانية» إلى الوحدويين السوريين الذين أرادوا سلخ تلك المناطق عن لبنان وضمّها إلى الدولة السورية. ويشكل ذلك مثلاً على المعاني المتعددة لعبارة «الاستردادية اللبنانية» في عالم تتغير فيه الحدود. من أجل الاطلاع على رأي الخوري بشأن الحدود اللبنانية، انظر: حقائق لبنانية مجلد رقم ١، ١٩٦٠، ٦٤-٦٥، ٨٥، ٩٦.

(٢٧) S. H. Longrigg, *Syria and Lebanon under French Mandate*, Beirut 1968, 201.

(٢٨) الرياشي، رؤساء لبنان كما عرفتهم، ١٢٥-١٣٥.

(٢٩) الخوري، حقائق لبنانية، مجلد رقم ١، ٩٩-١٠٠.

(٣٠) كتب شمعون في مذكراته أنه أسّس بالتعاون مع زكّور والخازن الكتلة الدستورية (مذكراتي، ١١). يتجنّب الخوري أية إشارة إلى كيفية تأسيس الكتلة (حقائق لبنانية، مجلد رقم ١، ١٨٩-١٩٠). يشير يزبك الذي تولّى تحرير مذكرات شمعون إلى أنه كان على حق، وأكّد ريمون إدّه هذا الأمر في مقابلة خاصة في ٤ كانون الأول/ديسمبر في باريس. للاطلاع على النص الكامل للمذكرة الأولى التي رفعتها الكتلة إلى المفوض السامي الفرنسي، انظر:
MAE, Syrie-Liban 1930-1940, vol. 500, 25 October 1935, 78-81.

متماسك، فقد كانت أكثر التحاماً من كتلة اده. إن أعضاءها المؤسسين الذين انضم إليهم في ما بعد مجيد أرسلان وحميد فرنجية وصبري حمادة وسليم تقلا كانوا يشاطرون الخوري آراءه السياسية ومستعدّين للدفاع عنه حتى لو كان ذلك عكس رغبات السلطات المنتدبة.[٣١]

ولكن الدعامة الأساسية للكيانية في لبنان لم تكمن لا في الإدّيين ولا في الدستوريين بل في الكنيسة المارونية المتمثلة في البطريرك انطوان عريضة. ولد عريضة في شمال لبنان عام ١٨٦١ وانتخب عام ١٩٣٢ مرشح تسوية لمنصب بطريرك انطاكية والمشرق. كان يعتبر أسقفاً متشدداً ومسيّساً وصاحب طبع قوي ظهر في ما يعرف بـ«أزمة احتكار التبغ» في لبنان. اندلعت الأزمة في أواخر عام ١٩٣٤ عندما أصدر المندوب السامي الفرنسي مرسوماً يقضي باحتكار إنتاج التبغ والاتجار به في الأراضي الواقعة تحت الانتداب الفرنسي؛[٣٢] وفُسّر موقف عريضة من هذه المسألة على أنه مناهض للانتداب وللفرنسيين.[٣٣] ونفى هذا الاتهام معتبراً أنه كان ينتقد السلطات الفرنسية في المشرق بسبب التطبيق الخاطئ لمبادئ الانتداب ولنزعتها إلى التصرف كقوة استعمارية.[٣٤] لقي انتقاد البطريرك للفرنسيين ترحيب الزعماء القوميين في سوريا ولبنان، وتردد بعضهم إلى بكركي- كرسي البطريركية المارونية- وأقاموا علاقات وثيقة مع البطريرك. أثناء هذه الزيارات أكد عريضة أنه يجب على الموارنة والسنّة في لبنان التعاون من أجل تحقيق أهدافهم الوطنية. إلا أن تفسير

---

(٣١) MAE, Syrie-Liban 1930-1940, vol. 41, Etude sur le Liban, mars-juillet 1943, 62.

(٣٢) MAE, Syrie-Liban 1930-1940, vol. 515, Note du Patriarche maronite, 11 February 1936, 7; 30 April 1936, 54-64;

انظر أيضاً:

D. A. Kerr, 'The Temporal Authority of the Maronite Patriarchate 1920-1958: A Study in the Relationship of Religious and Secular Power', D.Phil. thesis, University of Oxford 1972, 396-401; S. H. Longrigg, *Syria and Lebanon under French Mandate*, 203; FO 371/17947. Havard to FO, 6 December 1934, 205-6.

(٣٣) وجّه دو مارتيل اتهاماً إلى عريضة بتشجيع دعاة «الاستقلال الكامل للبنان». انظر:
MAE, Syrie Liban 1930-1940, vol. 500, 1 April 1935, 137.

(٣٤) للاطلاع على ترجمة مذكرة عريضة إلى وزارة الخارجية الفرنسية في نهاية ١٩٣٥ انظر: مزهر، تاريخ لبنان العام، مجلد رقم ٢، ٩٨٧-٩٩٧.

عريضة لهذه الأهداف لم يكن يشير إلى ربط لبنان بأي خطة توحيدية سواء كانت عربية أو سورية. كذلك لم ينجم عن تعاونه مع القوميين أي تغيير في الموقف من البنية الطائفية للنظام اللبناني، بل على العكس، بقي على إيمانه القوي بإشراف الموارنة على مقدرات الدولة.(٣٥)

إن موقف عريضة من الانتخابات الرئاسية وتفضيله العلني للخوري ترك أثراً على نتائج تلك الانتخابات.(٣٦) بالإضافة إلى ذلك حثّ المونسينيور عبد الله الخوري، وهو نسيب بشارة الخوري، وزارة الخارجية الفرنسية على تأييد بشارة بدلاً من تأييد إدّه بحجة أن الأخير سيغضب المسلمين.(٣٧) يبدو أن مواقف عريضة ومعاونيه من الإكليروس كانت من العوامل الرئيسية التي جعلت المفوض السامي الفرنسي يناهض الخوري إذ إنه لم يكن يريد رئيساً ينظر إليه على أنه صديق البطريرك الماروني، وهذا ما أدّى إلى توتر العلاقات بين دو مارتيل والبطريرك في تلك المرحلة. منذ بدء السباق إلى كرسي الرئاسة طمأن دو مارتيل مجلس النواب إلى أن «لا هو ولا معاونيه سيسعون إلى التأثير على قرار النواب».(٣٨) وتمّ تأكيد هذا الموقف مرة أخرى في مقابلة مع صحيفة محلية، لكن من الناحية العملية لم يتقيد المفوض السامي بالعهد الذي قطعه. لدى ملاحظته أن الخوري متفوّق على إده سعى دو مارتيل إلى منع فوز الأول عبر اقتراح مرشح تسوية.(٣٩) إلا أن المفوض السامي ما لبث أن اكتشف أن خطته ليست عملية. إن الانقسام العميق بين الإدّيين والدستوريين لم يترك مجالاً كبيراً لخيار ثالث، وعندما أدرك دو مارتيل ذلك قرر تأييد ترشيح إدّه. لعبت التزامات إده السابقة تجاه الانتداب دوراً إيجابياً لمصلحته بالإضافة إلى أن الخوري كان يغازل

---

(٣٥) Kerr, 'The Temporal Authority of the Maronite Patriarchate', 201-21.

انظر أيضاً:

MAE, Syrie-Liban 1930 1940, vol. 500, Memorandum, 13 January 1935, 113.

(٣٦) Kerr, 'The Temporal Authority of the Maronite Patriarchate', 276-7.

(٣٧) MAE, Syrie-Liban 1930-1940, vol. 500, Letter from Monsignor Abdullah El-Khuri to M. Leger, Secretary General of Foreign Affairs, August 1935, 12 November 1935, 49; 14 December 1935, 48-9, 296-9.

(٣٨) MAE, Syrie-Liban 1930-1940, vol. 500.14 December 1935.

(٣٩) المصدر نفسه.

القوميين في سوريا.[٤٠] ومارس المفوض السامي الفرنسي الضغوط على بعض النواب المؤيدين للخوري من أجل ضمان انتخاب إده.[٤١]

إن الجهود التي بذلها المفوض السامي الفرنسي في دعم إده أثمرت. ففي ١٧ كانون الثاني/ يناير ١٩٣٦ كان بإمكان دو مارتيل اعتبار حظوظ إده متقدمة[٤٢] وقد ثبُت ذلك في اجتماع عقد في منزل إده وحضره ١٢ نائباً تعهّدوا مساندته. إلا أنه في ٢٠ كانون الثاني/ يناير، أي يوم الانتخاب، نجح إدّه بصعوبة. في الاقتراع الأول حصل على ١٣ صوتاً في مقابل ١٢ للخوري، وفي الاقتراع الثاني حصل على ١٤ صوتاً في مقابل ١١ لمنافسه.[٤٣] وبعيد الانتخابات عيّن أيوب تابت البروتستانتي الذي يتبع خط إميل إده السياسي أميناً عاماً للدولة.[٤٤]

يجب ألاّ ينظر إلى الانتخابات الرئاسية عام ١٩٣٦ على أنها حدث عادي في تاريخ لبنان إذ كان أثرها عميقاً في العلاقات بين الأحزاب والمجموعات السياسية في البلاد. قبل الانتخابات كان الفريقان المتنازعان ملتزمين الوضع القائم إلى حد ما وتمحور الصراع بينهما على المواضيع الداخلية. الشخصيات البارزة في هذين الحزبين كانت من الطائفة المارونية في حين كانت الطوائف الأخرى، وتحديداً المسلمون، تضطلع بدور متواضع في الحياة العامة. في الواقع يمكن القول إن السياسة في لبنان في تلك الحقبة كانت محصورة خصوصاً بالساحة المارونية. وأجّجت الانتخابات الرئاسية الصراع بين الحزبين الرئيسيين تأجيجاً شجع على إضفاء بعد أكبر على الحياة السياسية في لبنان.

(٤٠) عوض، **أصحاب الفخامة**، ٢١١-٢١٢.

(٤١) الخوري، حقائق لبنانية، مجلد رقم ١، ١٩٥؛ مقابلة خاصة مع الصلح في لندن، ٦ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٠؛ **النهار**، ١١ أيار/ مايو ١٩٨٠.

(٤٢) MAE, Syrie-Liban 1930-1940, vol. 529, 24 January 1936.

(٤٣) ينص الدستور اللبناني على أن ينتخب ثلثا أعضاء مجلس النواب رئيس الجمهورية. بعد الاقتراع الأول تعتبر الغالبية كافية. أشار الخوري إلى اكتشافه أن شمعون هو الذي تخلّى عن التزامه الحزبي (**حقائق لبنانية**، مجلد رقم ١، ١٩٧). لكن وفقاً لما جاء في كتاب الرياشي «**رؤساء لبنان كما عرفتهم**» في الصفحة ٦٢ كان على الأرجح الياس سكاف من زحلة هو الذي قام بذلك.

(٤٤) FO 371/23280, Record of Leading Personalities in Syria and the Lebanon, Havard to FO, 9 August 1939, 26.

من الدلالات على هذا التغيير أو المرحلة الجديدة في الشؤون السياسية اللبنانية المذكرة التي تقدمت بها الكتلة الدستورية في ٣ آذار/ مارس إلى المفوض السامي الفرنسي من خلال رئيس مجلس النواب. وفي هذه المذكرة طالبت الكتلة باستبدال نظام الانتداب بمعاهدة فرنسية-لبنانية وبإعادة كاملة للحياة الدستورية في البلاد.[٤٥] وكان للمذكرة وقع كبير وخصوصاً أن البطريرك أخذ المبادرة في هذا الشأن.[٤٦] كتب الخوري لاحقاً أنه منذ ذلك التاريخ أصبح اللبنانيون منقسمين معسكرين: «أولئك الذين سعوا إلى الاستقلال من خلال إلغاء نظام الانتداب وأولئك الذين تعاطفوا مع سلطات الانتداب وحبذوا استمرار سيطرتها... ودعا بعض اللبنانيين إلى التعاون مع الدول العربية بينما حبذ آخرون سياسة الانعزال».[٤٧] ولكن الخلافات العميقة بين الطرفين ظلت صامتة بسبب حوادث مهمة جرت في المحيط العربي وفي لبنان لاحقاً. إن اندلاع العنف خلال هذه الحوادث أجبر الطرفين على التخفيف من حدة خلافاتهما وعلى الدفاع معاً عن الوضع القائم.

إن القوى المسيطرة في الشرق العربي كانت تؤمن بقدرتها على احتواء نتائج الحملة الإيطالية على الحبشة. ولكن فرنسا وبريطانيا بدأتا عام ١٩٣٦ تعرفان عن كثب أن الأمر ليس سهلاً: «في لبنان وسوريا، كما في مصر، كان الهدوء المرحلي الظاهر خادعاً إذ إنه السطح الهادئ الذي يغطي عدم استقرار عميق تعاظم على نحو غير ملحوظ إلى أن انفجر في عنف بحجم المدة التي كان فيها الغليان مكبوتاً».[٤٨] هكذا بدأ الوطنيون المصريون في أواخر عام ١٩٣٥ بممارسة الضغط على بريطانيا من أجل إحياء دستور عام ١٩٢٣ والبدء بمفاوضات للوصول إلى معاهدة بريطانية-مصرية. وأثمرت هذه الضغوط نتائج إيجابية، إذ إن الملك المصري حظي بتشجيع

---

(٤٥) MAE, Syrie-Liban 1930-1940, vol. 529, 13 March 1936, 56.

غُلّق الدستور اللبناني (١٩٢٦) في ٩ أيار/ مايو ١٩٣٢، لكن أعيد العمل به جزئياً سنة ١٩٣٤. وفي كانون الأول/ ديسمبر ١٩٣٥؛ انظر الخوري، **حقائق لبنانية**، مجلد رقم ١، ١٧٩، ١٨٤-١٨٥.

(٤٦) MAE, Syrie-Liban 1930-1940, vol. 529, Meyrier to MAE, 20 March 1936, 64-70:

انظر أيضاً: FO 371/20065, Havard to Eden, 16 March 1936, 110.

(٤٧) انظر الخوري، **حقائق لبنانية**، مجلد رقم ١، ٢٠٠.

(٤٨) Toynbee, ***Survey oj International Affairs*** 1936, 750.

البريطانيين على إعادة العمل بالدستور.[٤٩] الأحداث التي جرت في مصر طاولت آثارها المشرق. ومن العوامل الكامنة وراء هذا التطور صعود مصر التدريجي قوةً إقليمية في شرق المتوسط. وبحسب رأي اليزابيت مونرو فإن مصر كانت «الأكثر غنى وتجهيزاً لناحية وجود إدارة موحدة وإذاعة وصحف. . . وأصبحت محط أنظار مثالياً، ولذلك تطلع إليها جيرانها كقائدة لهم.»[٥٠]

المفاوضات الفرنسية-السورية

جعلت الكتلة الوطنية السورية من احتفالها بذكرى قائدها ابراهيم هنانو في ١١ كانون الثاني/ يناير عام ١٩٣٦ مناسبة لتجديد هجومها على نظام الانتداب.[٥١] لقد عزل المفوض السامي أحد ابرز قادة الكتلة فخري البارودي، وعلى الأثر أُعلن إضراب شامل وأسندت إلى قائد الجيش الفرنسي في المشرق الجنرال هانتزيغر مهمة إعادة الاستقرار. منع التجمع ونُفي الزعيمان الكتلويان البارزان نسيب البكري وجميل مردم وأُوقف نحو ثلاثة آلاف شخص. اعتقد المفوض السامي أن هذه الإجراءات ستنهي الإضراب، ولكن عوضاً من ذلك عبّر وفد برئاسة رئيس غرفة التجارة في دمشق عن تأييده الكامل لمطالب الكتلة الوطنية السورية وصعّد الكتلويون ضغوطهم عبر تنظيم تظاهرات حاشدة في دمشق. وفي العراق والضفة الغربية وفلسطين ولبنان انتشرت تظاهرات للتنديد بتشدد سلطات الانتداب. وأرسلت هذه البلدان الطعام والأموال إلى السوريين تعبيراً عن الدعم والتضامن.

---

(٤٩) P. J. Vatikiotis, *The Modern History of Egypt*, London 1976, 286.

(٥٠) Monroe, *Mediterranean in Politics*, 202, 232.

(٥١) تأسست الكتلة الوطنية السورية، وهي التجمع الأهم للزعماء القوميين في سوريا، خلال اجتماع انعقد في بيروت في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٢٧. تبنّت الكتلة إعادة الساحل اللبناني والأقضية الاربعة إلى سوريا. في تعبير عن الالتزام بهذه القضية أضافت ٨ لبنانيين إلى مجلسها المؤلف من ٣٨ عضواً. الأعضاء الجدد هم: محمد عارف الحسن، عبد اللطيف البيسار، وعبد الحميد كرامي من طرابلس، رياض الصلح وعبد الرحمن بيهم من بيروت، بالاضافة إلى سعيد حيدر من بعلبك. تضمنت قيادة الكتلة ٧ أعضاء من بينهم عفيف الصلح الذي يعود أصله إلى صيدا. أقامت الكتلة فروعاً في المناطق المتنازع عليها. انظر: قرقوط، **تطور الحركة الوطنية في سوريا ١٩٢٠-١٩٣٩**، بيروت ١٩٧٥، ١٠٣-١٠٤، ٢٣٢.

كان على المفوض السامي أن يعالج ليس الضغوط المتأتية من الأراضي الواقعة تحت الانتداب فحسب، بل أيضاً ردود الفعل والتغييرات الحاصلة في فرنسا. هذه التغييرات جاءت نتيجة بروز الجبهة الشعبية في تموز ١٩٣٤، وهي ضمت الحزبين الشيوعي والاشتراكي بالإضافة إلى الحزب الراديكالي الاشتراكي الذي انضم إليها في مطلع ١٩٣٦. لقد أحدث تأليف الجبهة تغييراً في ميزان القوى من اليمين إلى اليسار وترك أثراً على مجريات المناقشات في مجلس النواب وعلى سياسة الحكومة. إن الأحزاب الثلاثة التي أسست الجبهة وجهت اهتماماتها نحو المسائل الداخلية،[٥٢] إلا أنه عندما برزت الأزمة في المشرق كان وجودها فاعلاً في لجنة الشؤون الخارجية في مجلس النواب الفرنسي، وقد عبرت عن انتقادها للإجراءات التي اتخذتها سلطات الانتداب. أخيراً قررت اللجنة تكوين لجنة بإشرافها أسندت إليها مهمة التحقيق في الوضع المتأزم في المشرق. لقد كانت الصحافة اليسارية معبرة أكثر في دعوتها إلى تغيير السياسة المتبعة في لبنان وسوريا. ومع تنامي قوة اليسار في فرنسا، لم يبقَ بإمكان السلطات الفرنسية في باريس أو في المشرق، تجاهل هذا الانتقاد.

دفعت الضغوط المتأتية من اليسار الفرنسي ومن الرأي العام العربي دو مارتيل إلى دعوة قادة الكتلة الوطنية السورية إلى البدء بمفاوضات لإعادة الوضع إلى طبيعته. وفي اليوم التالي، صدر بيان يتضمن نص الاتفاق بين المفوض السامي والوطنيين السوريين، وأبرز نقاطه: مناقشة اتفاق بين السوريين والحكومة الفرنسية مماثل للاتفاق البريطاني-العراقي، إعادة العمل بالدستور، وإصدار عفو عام عن المساجين والمنفيين.[٥٣]

كانت هذه التنازلات مؤشراً إلى تغيير في السياسة الفرنسية في المشرق، الأمر الذي ترك أثراً على الوضع في لبنان. أثار ذلك اهتماماً كبيراً لدى المهتمين بعلاقات لبنان مع جيرانه من الدول العربية وخصوصاً أنه رافق تطورات جديدة في الحياة السياسية في لبنان. حتى أواخر عام ١٩٣٥ استطاع الفرنسيون بالتعاون مع القوميين

---

(٥٢) D. W. Brogan, *The Development of Modem France: 1870-1939*, London 1949, 672, 682-4.

(٥٣) FO 371/20065, Damascus Quarterly Report, Mackereth to Eden, 1 January-31 March 1936, 16 March 1936, 103.

اللبنانيين إقصاء القوميين العرب اللبنانيين المؤيدين لقضية الوحدة السورية عن العملية السياسية؛(٥٤) ولم يترددوا في قمع «حاملي الأفكار غير اللبنانية» بالقوة إذا لزم الأمر. لذلك بقي القوميون العرب اللبنانيون إلى حد ما مغلوبين على أمرهم بل مهمشين. ولكن عندما بدأت الاضطرابات بالانتشار داخل البلاد تشجّع القوميون على القيام بنشاطات مماثلة في المدن الساحلية. لقد نُظمت الإضرابات والتظاهرات في طرابلس وصيدا وصور.(٥٥) ولكن برغم أنها كانت أقل تأثيراً من الاضطرابات الحاصلة في الداخل، فقد انطوت على معنى خاص. كانت المرة الأولى التي فيها خرج معارضو الوضع القائم في لبنان إلى الشارع من أجل التظاهر ضد الانتداب الفرنسي.(٥٦) ازدادت ثقة القوميين بأنفسهم عندما أشار البيان الفرنسي-السوري إلى موضوع «الوحدة السورية». وبرغم أن التأثير الذي سيتركه ذلك على لبنان غير مؤكد فإن القوميين العرب المؤيدين لارتباط لبنان بسوريا، بدأوا بإثبات وجودهم على الساحة السياسية اللبنانية.

الأصداء في لبنان

تأثير الوحدويين السوريين: مؤتمر الساحل لعام ١٩٣٦

كان الجو السياسي الجديد لافتاً خصوصاً من حيث رد فعل بعض قادة الوحدويين السوريين في لبنان على حدثين تحديداً، وكان هذا قادراً على التأثير على مصير الأراضي المتنازع عليها. الحدث الأول يتعلق بتقديم أربعة من النواب السُّنّة رسالة إلى السلطات الفرنسية يطالبون فيها باتفاق فرنسي-لبناني. فسّرت هذه الخطوة على أن اللبنانيين المسلمين الذين هم الغالبية في الأراضي المتنازع عليها تخلوا عن أهدافهم المتصلة بالوحدة السورية وتقبلوا الوضع الراهن في لبنان. في حين شمل الحدث الثاني التقارير المنشورة في الصحافة اللبنانية ومفادها أن الكتلة الوطنية السورية تنوي مفاوضة الحكومة الفرنسية بشأن إعادة توحيد جبل الدروز ومنطقة العلويين مع سوريا من دون أية إشارة إلى الأراضي المتنازع عليها في لبنان. هذان

---

(٥٤) MAE. Syrie-Liban 1930-1940, vol. 503, 20 September 1937, 166.

(٥٥) FO 371/20065, Damascus Quarterly Report.

(٥٦) تاريخ حزب الكتائب، مجلد رقم ١، بيروت ١٩٧٩، ١٧.

الحدثان دفعا بعض القادة التوحيديين للدعوة إلى مؤتمر الساحل من أجل معالجة هذه القضايا.

أناطت اللجنة التنفيذية بمؤتمر الساحل لعام ١٩٣٣ مهمة وضع الأسس لمؤتمر جديد عقد في ١٠ آذار/ مارس ١٩٣٦ في بيروت. تم اختيار سليم سلام الذي عقد المؤتمر في منزله، رئيساً وعهد إلى صالح بيهم وهو من أعيان بيروت، منصب الأمين العام.[٥٧] كان المشاركون في هذا المؤتمر بغالبيتهم من الطائفة السنية والمنطقة الساحلية. ومن بين الأعضاء الثلاثين ٦ مسيحيين و٧ آتين من الداخل اللبناني.[٥٨] في الواقع سعى منظمو المؤتمر إلى إشراك ممثلين لكل المجموعات اللبنانية التي تناوئ الوضع القائم لأسباب مذهبية وعقائدية وإثنية واجتماعية. وقرر المجتمعون إنشاء هيئة لتمثيلهم إذ لم يكن لديهم تمثيل سياسي، لذلك يمكن اعتبار مؤتمر الساحل المنعقد عام ١٩٣٦ «مجلس نوابهم».

مقاربة التقليديين/ المقاربة التقليدية

نادى بالمقاربة التقليدية الداعون إلى المؤتمر، وخصوصاً منهم سليم سلام وعبد الحميد كرامي. إن الموقف الذي اتخذه هذان الزعيمان نابع إلى حد كبير من تجاربهما السياسية السابقة.

ولد سلام عام ١٨٦٨، في عائلة هي «مثل الكثير من الأعيان البيروتيين الحديثين الذين أصبحوا بارزين . . . في النصف الثاني من القرن التاسع عشر خلال نمو المدينة. والده علي سلام كان. . . قد سعى إلى الثروة في المدينة حيث أثبت نفسه كتاجر ناجح للمواد الغذائية الأساسية المصنوعة في حلب ودمشق ويافا

---

(٥٧) انظر كاظم الصلح، «مؤتمر الساحل»، مخطوطة غير منشورة من بين أوراق خاصة.

(٥٨) الأعضاء المسيحيون هم: صلاح لبكي، يوسف يزبك، قسطنطين ينّي، نعمة تابت، انطوان تابت. الاعضاء الذين ينتمون إلى الداخل اللبناني كانوا يزبك ولبكي وبردويل وينّي والشيخ احمد رضا والشيخ سليمان ظاهر وعلي ناصر الدين. بحسب حلاّق كان هناك ٣٠ عضواً، وكان يحضر ٧٠ آخرون كمراقبين.
انظر: حلاّق، **مؤتمر الساحل والأقضية الأربعة**، بيروت ١٩٨٤، ٢٧.

والاسكندرية.»[٥٩] تزوج سلام كلثوم البربير وهي ابنة عائلة بيروتية معروفة. وعام ١٩٠٠ عُيِّن عضواً في المحكمة التجارية ومديراً للمصرف الزراعي لولاية بيروت. حضر سلام المؤتمر العربي الأول المنعقد في باريس عام ١٩١٣ ممثلاً لجمعية بيروت الاصلاحية، كما مثّل بيروت في البرلمان العثماني عام ١٩١٤ وفي المؤتمر السوري العام عام ١٩١٩.[٦٠]

ولد عبد الحميد كرامي في طرابلس عام ١٨٩٢ في كنف عائلة دينية، وقد مكّنه تعليمه الديني من أن يصبح مفتي طرابلس في عمر مبكر نسبياً، وهذا المركز كان شغله قبله والده وجده. كان آل كرامي يملكون أراضي في الضنية وهذا ما ساعد عبد الحميد على نشر نفوذه خارج حدود مدينة طرابلس. زوجته كانت من آل علم الدين، عائلة مرموقة من الميناء، أي من منطقة المرفأ في طرابلس ومعظم أفرادها من التجار وملاّك الأراضي. كان عبد الحميد السياسي الأول في عائلته، ولذلك كان مشاركاً فاعلاً في مؤتمرات الساحل السابقة. ولكن بالمقارنة مع سلام كانت لديه اتصالات أقل من سلام بالقادة في العالم العربي، وعوضاً من ذلك كان على صلة مستمرّة بالقادة السوريين الذين كان يعرفهم منذ أوائل العشرينات.[٦١]

كان لكرامي وسلام مواقف متقاربة في ما يتعلق بتأييدهم الوحدة مع سوريا، ولكن مثل معظم الطرابلسيين الذين كان يمثلهم كرامي مع عبد اللطيف البيسار القيادي الطرابلسي الآخر البارز في تأييده الوحدة مع سوريا، كان كرامي أكثر تشدداً منه في مطالبه.[٦٢] اتخذ كل من كرامي وسلام من المؤتمرات السابقة المنعقدة عام

(٥٩) K. Salibi, 'Beirut under the Young Turks, as Depicted in the Political Memoirs of Salim Ali Salam (1868-1938)', in J. Berque and D. Chevallier, eds., *Les Arabes par leurs archives*, Paris 1976, 193-215.

(٦٠) النهار، ٢٨ حزيران/يونيو ١٩٣٨.

(٦١) مقابلة خاصة مع حسين محمد الجسر في لندن، ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٤. مقابلة خاصة أيضاً مع مالك سلام في لندن، ١٢ نيسان/أبريل ١٩٨٣. (سلام هو صهر عبد الحميد كرامي).

(٦٢) يمكن فهم موقف طرابلس من الوضع القائم في لبنان جزئياً من خلال انحسار أهميتها منذ القرن التاسع عشر. قبل ذلك كانت المدينة من أكبر المرافئ السورية في حين كانت بيروت ما تزال مدينة صغيرة. انظر صليبي في برك ١٩٧٦: ٢. انقلب هذا الوضع في منتصف الثلاثينات. لذلك بينما كانت قيمة الواردات عام ١٩٣٥: ٣٧٧٦٧٥ فرنكاً فإن واردات مرفأ طرابلس وصلت إلى ٣٤٣٥٧ فرنكاً فقط. انظر: Rapport à la Société des nations, 34.

١٩٢٨ وعام ١٩٣٣ إطاراً لمرجعيتهما، فأثار ذلك لغطاً وارتباكاً. وفي حين دعا اجتماع عام ١٩٢٨ إلى إعادة توحيد المناطق المتنازع عليها مع الداخل السوري، فقد طالب الاجتماع المنعقد عام ١٩٣٣ بالوحدة «الكاملة» مع سوريا وفقاً لخطوط الحل الذي اعتمده المؤتمر السوري العام المنعقد في آذار/مارس عام ١٩١٩.[٦٣] بقي هذا اللغط قائماً إذ إن نص الوثيقة، الذي قدّمته اللجنة التنفيذية إلى مؤتمر ١٩٣٦ طالب بالوحدة «الكاملة» مع سوريا.

تركزت المناقشة اللاحقة على استكشاف المعنى والنتائج لهذه العبارة: هل كانت الوحدة السورية تعني ضم جميع الأراضي اللبنانية إلى الدولة السورية أم تلك الأراضي المتنازع عليها فحسب؟ إذا كانت الوحدة تقتصر على هذه الأخيرة فما مصير سائر الأراضي اللبنانية؟ إذا كان سيتم ضم جبل لبنان أو ما يعرف بـ«لبنان القديم» في وحدة مع سوريا، فما مصير سكانه وخصوصاً الموارنة الذين يرفضون الانضمام إلى الدولة السورية؟ حاول كرامي وسلام الإجابة عن هذه الأسئلة مؤكدين إيمانهما بالوحدة الكاملة مع سوريا المبنية على روابط القومية وليس الدينية، وأعادا تأكيد هدفهما المتمثل بالتحاق جميع اللبنانيين بهذه الوحدة. إلا أنهما نصحا المؤتمر بالتركيز على إعادة توحيد الأراضي المتنازع عليها مع سوريا. أما في ما يتعلق بسائر الأراضي اللبنانية فهما يعتقدان أنه يعود إلى السكان تقرير ما إذا كانوا سينضمون إلى الوحدة.[٦٤] من وجهة نظر سورية وحدوية هذه المقاربة تعادل إعطاء جبل لبنان «الحق بالانفصال».

برغم تأكيد التقليديين نظرتهم القومية وغير المذهبية، فقد كانوا يتصرفون كقادة للطائفة الإسلامية في لبنان، وظهر ذلك في تفاعلهم مع الشكاوى المقدمة من المسلمين وتحديداً الطائفة السنية. تعتقد ن. و. عطية أن «النقمة السنية على لبنان» متأتية جزئياً من تحدّيه «لموقع القوة التقليدي» الذي يتمتعون به. في الواقع إن الوضع القائم في لبنان هو في نظر السّنة مرادف لسياسة التمييز. ومن مظاهر هذه

(٦٣) أعلن المؤتمر أن جبل لبنان هو جزء مستقل من ضمن الوحدة السورية. انظر: الحصري، يوم ميسلون، ٢٨٠-٢٨١.

(٦٤) انظر كاظم الصلح، «مؤتمر الساحل»، مخطوطة غير منشورة من بين أوراق خاصة.

السياسة أن «موالياً» كالشيخ محمد الجسر الذي تحالف مع «الوضع القائم السياسي والجغرافي المدعوم من التحالف الفرنسي-اللبناني» لم يستطع الوصول إلى الرئاسة في لبنان عام ١٩٣٢ لأنه مسلم. وتذكر عطية عدداً من الأمثلة عن سياسة التمييز التي اتبعتها سلطات الانتداب وأغضبت العديد من الزعماء المسلمين.[٦٥] لم ينظر إلى المسلم على أنه موضع شبهة فحسب، بل إن المسلمين عموماً كانوا يعاملون كأقلية حتى لو اعتبروا أنفسهم «أكثر من نصف السكان ويدفعون أكثر من ٦٠ في المئة من الضرائب»؛[٦٦] وكانوا يعتقدون أن الوحدة مع سوريا كفيلة بتصحيح هذا الغبن.

إن مجريات مؤتمر ١٩٣٦ تشير إلى أن التقليديين كانوا مهتمين بالأهداف المباشرة لإعادة توحيد الأراضي المتنازع عليها أكثر من اهتمامهم بالأهداف الطويلة الأمد للقومية العربية. لذلك عندما اقترح أحد أعضاء المؤتمر أن تتضمن المقررات إشارة إلى الوحدة السورية، كخطوة باتجاه اتحاد عربي، امتنع التقليديون عن تأييد الاقتراح.[٦٧] وكان ذلك أحد أهم الخلافات بين التقليديين ومجموعة من المشاركين الذين حبذوا مقاربة أكثر راديكالية.

الراديكاليون

يمثل المنتمون إلى هذه المقاربة عدداً من المجموعات والمنظمات الراديكالية، وحجتهم الأساسية هي أنه منذ عام ١٩٢٠، أي تاريخ تكوين لبنان الكبير، إلى عام ١٩٣٦، حصلت تغييرات عدّة حتّمت إعادة النظر في سياسة التقليديين تجاه المسألة اللبنانية. لذلك دُعي أعضاء المؤتمر إلى أخذ كل تلك التغييرات في الاعتبار وليس مقررات مؤتمرات الساحل السابقة فحسب.

---

(٦٥) N. W. Atiyah, 'The Attitude of the Lebanese Sunnis towards the State of Lebanon', Ph.D. thesis, University of London 1973, 81-9;

انظر أيضاً:

H. Saab, 'The Rationalist School in Lebanese Politics', in Binder, *Politics in Lebanon*, 74.

(٦٦) انظر مقالة بقلم النصولي في بيروت، ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٣٦. أيّد النصولي التيار الاسلامي برغم أنه لم يحضر شخصياً مؤتمر الساحل لعام ١٩٣٦.

(٦٧) انظر كاظم الصلح، «مؤتمر الساحل».

من أبرز التغييرات التي تركت أثراً على الساحة اللبنانية، كان الظهور المفاجئ لحركات ثورية في الشرق العربي في منتصف الثلاثينات، وقد ساعد على بروزها عدد من العوامل الاجتماعية والاقتصادية. كتب القنصل البريطاني العام في بيروت هافارد: «كان العام ١٩٣٦ . . . بالنسبة إلى الجمهورية اللبنانية . . . عام القلق»[٦٨] ورأى أن ذلك يعود أساساً إلى الانخفاض في قيمة الفرنك، وهذا ما أدى إلى ارتفاع حاد في الأسعار وإلى انتشار البطالة. وكتب جاك كولان المؤيد لهذا الرأي قائلاً إنه برغم المحاصيل الجيدة في لبنان في منتصف الثلاثينات فإن المزارعين لم يحصلوا على مردود مالي جيد. زد على ذلك الاضمحلال في عائدات المغتربين والتقهقر في صناعة الحرير، وهذا ما شجع على الهجرة من المناطق الريفية إلى المدن الساحلية وخصوصاً إلى بيروت والى بلدان أخرى.[٦٩] هذه الضغوط الاجتماعية ساعدت على إشاعة أجواء من التململ تجلّت في إضراب الجزارين في زحلة وسائقي التاكسي وباعة الحليب وحتى المحامين في بيروت عام ١٩٣٥. انتهزت المجموعات الأصولية التي كانت قد ظهرت إلى العلن الفرصة لتعبئة قطاعات عدّة في المجتمع ضد نظام الانتداب.[٧٠]

إذا أخذنا في الاعتبار مختلف الاتجاهات العقائدية يمكن تقسيم المنظمات الثورية مجموعتين: المنظمات القومية والحزب الشيوعي في لبنان وسوريا. تمثل القوميون في مؤتمر الساحل المنعقد عام ١٩٣٦ بعدد من أعضائهم البارزين، وتمثل الآخرون على نحوغير مباشر بمراقب.

المنظمات القومية

شهدت أوروبا خلال الثلاثينات اهتماماً متزايداً في القوميات[٧١] وأصبحت مسألة القوميات موضوع دراسات «جذبت إليها عدداً كبيراً من الباحثين وأدت إلى إنتاج

---

(٦٨) FO 371/20850, 29 April 1937, 26.

(٦٩) J. Couland, *Le Mouvement syndical au Liban:* 1919-1946, Paris 1964, 210-12.

(٧٠) MAE, Syrie-Liban 1930-1940, vol. 500, de Martel to MAE, 5 April 1935, 176-85.
اتهم دو مارتيل الشيوعيين بالضلوع في ثلاثة اضرابات.
انظر أيضاً: Longrigg, *Syria and Lebanon under French Mandate*, 205.

(٧١) J. Joll, *Europe Since 1870*, London 1980, 330.

فكري ضخم». [٧٢] وصلت هذه الأفكار إلى أوساط المفكرين اللبنانيين عبر جملة قنوات. الطلاب العائدون من الخارج كانوا مشبعين بالاهتمام بالقضايا القومية. أضف أن المؤسسات الأكاديمية والثقافية في لبنان كالجامعة الأميركية في بيروت كانت قناة لإمرار تلك الأفكار. وعلّق رئيس الجامعة الأميركية دايفيد دودج بقوله إن «القومية رائجة في هذه الأيام». [٧٣] يعود التصاعد في الشعور القومي جزئيا إلى الفورة في الهجرة اليهودية إلى فلسطين، وهي موجة سبّبها تيار متصاعد من الشعور المعادي للسامية في أوروبا. [٧٤] ولئن كانت النتائج الاقتصادية لهذه الهجرة أكبر من ثقلها العددي، فقد أصبح هذا الدفق مصدراً لعدم الاستقرار الاجتماعي وللقلق القومي في فلسطين والدول العربية المجاورة. بالإضافة إلى ذلك ساعدت تلك النتائج على نمو كبير وعميق للمشاعر القومية في المنطقة. وأنتجت هذه الحوادث عدداً من الجمعيات أسّسها شبّان سوريون ولبنانيون خلال نشوب حرب الحبشة. [٧٥] وشارك ممثلون لهذه الجمعيات في مؤتمر الساحل لعام ١٩٣٦، ويمكن تقسيمهم فئتين: أعضاء ومناصرون للمنظمات العربية القومية وأعضاء في الحزب القومي السوري.

المنظمات القومية العربية

لقد أعطى مؤتمر الساحل المنعقد عام ١٩٣٦ القوميين العرب اللبنانيين فرصة لشرح وجهة نظرهم في العروبة واستقلال لبنان. وأكد هذا الموقف ممثلو منظمتين للقوميين العرب شاركتا في المؤتمر: عصبة العمل القومي والحزب القومي العربي.

---

(٧٢) L. Wirth, 'Types of Nationalism', *American Journal of Sociology*, 41 (1936): 729-38.

(٧٣) E. Kedourie, 'The American University of Beirut', *Middle Eastern Studies*, 3 (1966-7): 82.

(٧٤) E. Monroe, *Britain's Moment in the Middle East*: 1914-1971, London 1981, 85;
انظر أيضاً:
D. Horowitz and R. Hinden, *Economic Survey oj Palestine*, Tel Aviv 1938, 27-9.

(٧٥) FO 226/239, Report by President Dodge of the AUB on the Arab Movement, 30 December 1942.

حضر المؤتمر الأول لعصبة العمل القومي المنعقد في قرنايل في آب/أغسطس عام ١٩٣٣ مشاركون من سوريا ولبنان وفلسطين والعراق.[٧٦] انتشر تأثيره في لبنان وسوريا بسرعة ما بين عامَي ١٩٣٣ و١٩٣٦.[٧٧] إلا أن القيادة ظلت محصورة بالأعضاء السوريين.[٧٨] عام ١٩٣٦ كان أعضاء عصبة العمل القومي قد انتظموا في الفرع اللبناني بقيادة علي ناصر الدين. ولد هذا الأخير عام ١٨٨٨، وهو مثقف وصحافي، في كنف عائلة درزية في حمانا في جبل لبنان. التحق بالثورة العربية عام ١٩١٦ وأصدر صحيفة مناهضة للانتداب اسمها «المنبر» عام ١٩٢٢ . هذه الصحيفة ونشاطاته الأخرى المعادية للفرنسيين أدّتا إلى صدور بضعة أحكام بالسجن في حقه. باستثناء مؤتمر القدس الإسلامي المنعقد عام ١٩٣٣ شارك ناصر الدين أيضاً في مؤتمر الساحل لعام ١٩٣٣.[٧٩]

دعا برنامج عصبة العمل القومي إلى وحدة الأراضي العربية ونبذ التعصب المحلي برغم أنه كان مدركاً الفروق بين الأقاليم/المناطق العربية. إن هذه النظرة وضعت العصبة في مواجهة مع التقليديين ومع الحزب القومي السوري. كانت خلافاتهم مع التقليديين عائدة إلى هدفهم الرامي إلى إدخال لبنان كله في مشاريع الوحدة، وليس الأراضي المتنازع عليها فحسب. أما نقطة الخلاف بينهم وبين الحزب القومي فمردّها هدفهم الرامي إلى إقامة دولة قومية عربية وليس دولة قومية سورية. لكن موقف عصبة العمل القومي من لبنان الكبير ما بين عامَي ١٩٣٣-١٩٣٦ كان إلى حد ما متأثراً باعتبارات محلية وعملية متعلقة بالسياسة السورية. بدأت العصبة بالظهور منظمة قومية بديلة من الكتلة الوطنية السورية وراحت تتحدّى هذه الأخيرة بشأن عدد من القضايا ومن بينها القضية اللبنانية. وبينما أُسكتت في منتصف الثلاثينات مطالبة الكتلة الوطنية السورية بعودة الأقضية التي ضمّت إلى لبنان عام ١٩٢٠، صعّدت عصبة العمل القومي تحركها من أجل تحقيق اتحاد فدرالي سوري-

---

(٧٦) مقالة بقلم زعيتر في **الحوادث**، عدد ٩٧٨، آب/أغسطس ١٩٧٥، ٦٤-٦٥.

(٧٧) قرقوط، **تطور الحركة الوطنية في سوريا**، ١٧٨.

(٧٨) P. Khoury, 'The Politics of Nationalism: Syria and the French Mandate 1920-1936', Ph.D. diss., Harvard University 1980, 959-1006.

(٧٩) حلاق، **مؤتمر الساحل**، ٤٤-٤٥.

لبناني قائم على مبادئ القومية العربية. ساهم هذا الموقف في توسيع حلقة المؤيدين من بين القوميين في سوريا، وكان ذا مغزى مهم للمدن السورية الشمالية التي لها مصلحة كبيرة في انضمام طرابلس إلى الداخل وتطوير وضع سوريا لتصبح قاعدة أمامية للتجارة والشحن.[٨٠] بالإضافة إلى ذلك، لاءم هذا الأمر الجو السائد في طرابلس. وهكذا فإن تصميماً أكبر في ما يتعلق بمسألة الوحدة السورية العربية مكّن عصبة العمل القومي من كسب العديد من العناصر في المناطق الشمالية من سوريا ولبنان، الذين كانوا غير راضين على تحوّل الكتلة الوطنية السورية باتجاه لبنان الكبير. ربما شجّع هذا الواقع كرامي الذي هو أصلاً من مؤيدي الكتلة، على تحذير المؤتمر من أنه حتى لو قبلت الكتلة بالوضع القائم، فهو ضد الاثنين معاً.[٨١]

يبدو أن الخط المتشدد الذي اتبعته العصبة في ما يتعلق بمسألة الوحدة السورية، والفرق بين موقفها وموقف الكتلة، شجع ناصر الدين على مجاراة التقليديين في مطالبتهم بالإعادة الفورية للأراضي المتنازع عليها إلى سوريا. ولكن في ما يتعلق بجبل لبنان اعتبر ناصر الدين أن المؤتمر لا يحق له تقرير مصير سكان الجبل حتى ولو انتمى بعض المشاركين فيه ومن بينهم هو نفسه إلى تلك المنطقة. ولما كان جبل لبنان تقليدياً كياناً إدارياً مستقلاً فليس للوحدويين السوريين أية مطالب فيه. وأكد ناصر الدين أن جبل لبنان أرض عربية يجب أن تكون جزءاً من دولة أمة عربية سكانها من العرب. ولكن يعود إلى سكان الجبل تحديد نوع العلاقة التي يريدون مع الداخل العربي السوري. وقد اعتبر أيضاً أن يوماً سيأتي يعترف فيه سكان جبل لبنان بالمنافع والحسنات المتأتية من وحدة عربية سورية، وعندئذ سينضمون إليها طوعياً.[٨٢]

إن موقف ناصر الدين، وضمنياً موقف العصبة من مسألة جبل لبنان، كان متفائلاً برغم أنه لم يعط أي تفسير ذي مغزى لموقفه. على سبيل المثال لم يقترح أية ضمانات لعدم تحوّل جبل لبنان إلى محمية مناوئة للعروبة. إذا قبلنا تمييز الخوري

(٨٠) P. Khoury. 'The Politics of Nationalism', 934, 985-6.

(٨١) انظر كاظم الصلح، «مؤتمر الساحل».

(٨٢) المصدر نفسه.

بين التيار الانعزالي المؤيد للفرنسيين والآخر الذي يحبذ التعاون مع العرب فثمة سؤال بديهي سيبرز، وهو: أيّ نتائج ستسفر عن انضمام الأراضي المتنازع عليها ومدى انعكاساتها على الصراع بين هذين التيارين؟ ألن يفتح ذلك الباب للانعزاليين ويوطد سيطرتهم على جبل لبنان؟ ألن يدفعهم إلى التشدد في معاداة العروبة مثلما هو باد على الحركة الصهيونية في فلسطين؟ هذه الأسئلة وغيرها طرحت ما بعد مؤتمر الساحل وتركت أثرها على موقف فرع العصبة في لبنان. ويبدو أن هذه العصبة تشجعت على اعتماد خط جديد في مسألة عروبة لبنان وهو خط مماثل لخط الحزب القومي العربي.

تأسس الحزب القومي العربي سنة ١٩٣٥ لدى اندماج المجموعتين القوميتين العربيتين. ضمّت الأولى طلاباً وأساتذة من الجامعة الأميركية في بيروت من مثل قسطنطين زريق وفؤاد مفرج، وضمّت الثانية ناشطين ومفكرين كفريد زين الدين وكاظم الصلح وتقي الدين الصلح وشوقي الدندشي. وبقي الحزب القومي العربي سرياً منذ نشأته إلى منتصف الأربعينات. كان أعضاؤه فقط مطلعين على وجوده ونشاطاته التي أصبحت علنية إلى حد ما في منتصف السبعينات.(٨٣) من بيروت حيث المقر الحزبي(٨٤) وسّع الحزب القومي العربي نشاطاته إلى سوريا وفلسطين والكويت والعراق وإلى أوساط الطلاب والمهاجرين العرب في عدد من الدول الأوروبية والولايات المتحدة الأميركية.(٨٥) شارك معظم مؤسسي الحزب القومي العربي في المؤتمر الأول للعصبة المنعقد عام ١٩٣٣، ولكن عندما بدأت العصبة

---

(٨٣) رسالة شخصية من واصف كمال، بيروت، ١٧ آذار/ مارس ١٩٨١. لتأكيد سرّية حركة القوميين العرب تجنّب مؤسسوها إطلاق اسم عليها. كان يُشار إليها عموماً باسم جماعة الكتاب الأحمر. لقد فضّل كمال وهو أحد مؤسّسيها تسميتها «القوميون العرب». ولئن اعتبرتها الوثائق حزباً، ومن أجل تجنّب اللبس بينها وبين القوميين العرب عموماً، فسأشير إليها هنا باسم الحزب القومي العربي. انظر أيضاً: الحوت، القيادات والمؤسسات السياسية في فلسطين: ١٩١٧-١٩٤٨، بيروت ١٩٨١، ٤٩١.

(٨٤) كاظم الصلح، أوراق خاصة: ضبط جلسات مجلس القيادة، ٢٦ نيسان/ أبريل ١٩٤٠. ويتعلّق الأمر بنقل مقر قيادة الحزب القومي العربي.

(٨٥) الشراع، ٩ آذار/ مارس ١٩٨٣. انظر أيضاً واصف كمال، رسالة خاصة؛ مقابلة خاصة مع تقي الدين الصلح في ١٤ تموز/ يونيو ١٩٨٣، باريس.

تأخذ اتجاهاً مناهضاً للكتلة الوطنية السورية فضّل بعضهم أن يركز جهوده على إنشاء منظمته الخاصة المستقلة عن الكتلة من دون أن تكون هذه المنظمة معادية لها بسبب دورها في الصراع مع الاستعمار.

يتضمن ميثاق الحزب القومي العربي، وعنوانه «كتاب القومية العربية: حقائق وإيضاحات ومناهج»، عدداً من الفقرات التي هي على علاقة خاصة بلبنان. تجنّب الميثاق في تحديده للقومية العربية أية إشارة إلى الدين كعنصر للقومية، وشدد على «أرض-أمّة وليس على دولة دينية». ويشجع الميثاق على سياسة الفصل التام بين السلطات الزمنية والسلطات الدينية عبر التبشير بالتسامح الديني والاحترام التام للمعتقدات الدينية الشخصية. في الواقع ينتج من هذه السياسة الفصل بين الإسلام والقومية العربية؛ وجاء ذلك رداً غير مباشر على كل الزعماء الموارنة والعناصر المؤيدة للفرنسيين الذين يعتبرون أن القومية العربية مرادفة للإسلام أو حتى لحركة سنية.[٨٦] إن نقطة بارزة أخرى في برنامج الحزب القومي العربي تتعلق بتحديد العرب على أنهم أولئك الذين يتكلمون اللغة العربية ويعيشون على أرض عربية وليست لديهم ارتباطات بمجموعات تمنعهم من أن يكونوا جزءاً من الأمة العربية.[٨٧] اعترف الحزب القومي العربي بوجود مشكلة في ما يتعلق بالموارنة في لبنان والمسألة المرتبطة باعتبارهم أو عدم اعتبارهم عرباً بالإضافة إلى إدخالهم الدولة - الأمة العربية أو إقصائهم عنها. لم يكن الحزب القومي العربي معروفاً لدى منظمي المؤتمر وهو بالتالي لم يكن مدعواً للمشاركة، إلا أن كاظم الصلح وهو من مؤسسي الحزب وقادته، حضر المؤتمر هو وشفيق لطفي الذي كان محامياً معروفاً من صيدا وناشطاً حزبياً. إن آراء الصلح في القضايا التي نُوقشت أثناء المؤتمر اعتمدها الحزب القومي العربي ثم اعتمدها لاحقاً القوميون العرب اللبنانيون.

ولد كاظم الصلح عام ١٩٠٠ في بيروت، حيث درس في المدرسة الاعدادية في الجامعة الأميركية في بيروت. حصل على شهادة في الحقوق من جامعة دمشق. وفي بيروت انتسب إلى عدد من الأندية والجمعيات، وهذا ما جعل حلقة علاقاته السياسية

---

(٨٦) كاظم الصلح، «مشكلة الانفصال والاتصال»، النهار، ١١ آذار/مارس ١٩٣٦.

(٨٧) الشراع، ٩ أيار/مايو ١٩٨٣.

واسعة. أسس صحيفة «النداء» اليومية عام ١٩٣١ بالتعاون مع أشقائه الثلاثة عادل وتقي الدين وعماد. رفض كاظم التوقيع على مذكرة مقدمة إلى مؤتمر الساحل عام ١٩٣٦، تماماً كما فعل شفيق لطفي العضو في الحزب القومي العربي وعادل عسيران الوجيه الشيعي الشاب من جنوب لبنان. فسّر كاظم موقفه في مقال نشر في عدد من الصحف اليومية في ١١ آذار/مارس ١٩٣٦. عنده أن لبّ الموضوع لم يكن مسألة الأراضي المتنازع عليها بل مسألة العلاقة بين الأقلية العربية المارونية وإخوانهم العرب. لم تحبذ سياسة القومية العربية ضمّ المناطق ذات الغالبية المارونية كما أنها لم توافق على سورنة الأراضي المتنازع عليها. ساد اعتقاد بأن ذلك قد يدفع الموارنة إلى الارتماء في أحضان الفرنسيين ارتماءً يقطع الطريق على أي توحيد مستقبلي لجميع الأراضي اللبنانية مع سائر بلدان العالم العربي.

ولكن هل كانت تلك الاحتمالات واردة؟ اعتبر كاظم في مقاله أن موقف المسيحيين اللبنانيين تجاه عروبة لبنان كان يتغير نحو قبولها، ورأى أن هذا التغيير سيستمر انطلاقاً من أن قومية الداخل لم تعد مرتبطة بالتعصب الديني، ومن أن التعاون الاقتصادي مع العالم العربي خدم المصالح الاقتصادية للبنانيين. وخلص كاظم إلى القول إن المهمة الملقاة على عاتق مؤتمر الساحل كانت تقضي بتسريع هذه العملية عن طريق إقناع الموارنة اللبنانيين بالتضامن مع إخوانهم اللبنانيين في النضال من أجل استقلال لبنان وعروبته. إنه يمكن تحقيق هذه الغاية عبر التأكيد على الطبيعة غير الطائفية للقومية العربية، والقبول بأن توحيد لبنان مع أي دولة عربية يجب أن يتم بالطرق الديموقراطية، فيضمن ذلك تأييد غالبية اللبنانيين لتغيير كهذا.[٨٨] وشدد مقال كاظم على أهمية إرادة اللبنانيين في اختيار مستقبلهم الوطني وتحديده، وهذا ما انطوى على إقرار ضمني لتعريف رينان للقومية كاستفتاء يومي.[٨٩] وعند تسلحهم باستفتاء كهذا يجهد القوميون العرب اللبنانيون لدعم قضية توحيد لبنان مع سائر الدول العربية. ولكن بسبب اطلاعهم على انقسامات العالم العربي وجب عليهم اعتماد أساليب وطرق عدة في تعاطيهم مع كل بلد عربي على حدة. ولكن ذلك لا

---

(٨٨) كاظم الصلح، «مشكلة الانفصال والاتصال»، النهار، ١١ آذار/مارس ١٩٣٦.

(٨٩) E. Renan, *Qu'est-ce qu'une nation?* Paris 1882, 27.

يحوّل الانتباه عن أن قضية الوحدة هي الهدف الرئيسي المستمر للقوميين العرب وخصوصاً الحزب القومي العربي. إن الصراع للتحرر من الطغيان سوف يزيل عائقاً أساسياً عن الطريق المؤدي إلى هذا الهدف.

الحزب القومي السوري

تمثل الحزب القومي السوري في مؤتمر الساحل عام ١٩٣٦ باثنين من قادته البارزين، هما صلاح لبكي المحامي الماروني والشاعر المتني ومأمون أياس السني من بيروت، وذلك ربما من أجل التأكيد على طبيعة الحزب العلمانية وغير الطائفية. صلاح لبكي هو ابن نعوم لبكي المتحدث باسم اللجنة التنفيذية اللبنانية بين ١٩٢٠ و١٩٢٢ والذي تبنى النظرة الكيانية. أما أياس فهو متحدر من عائلة بيروتية معروفة. تأسس الحزب القومي السوري رسمياً في بيروت عام ١٩٣٢، ولكنه عمل كمنظمة سرية في السنوات الثلاث الأولى. وفي تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٣٥ علمت السلطات الفرنسية بوجوده. سجن رئيسه أنطون سعادة المثقف الأرثوذكسي من ضهور الشوير[٩٠] على اثر اتهامات بتأسيس «منظمة سرية لإطاحة الوضع القائم».[٩١] دعا سعادة إلى وحدة «سوريا الطبيعية» التي تتضمن لبنان.[٩٢] اعتبر لبكي في المؤتمر أن جبل لبنان هو جزء من سوريا كما هي حال الأراضي المتنازع عليها.[٩٣] فيما آمن الحزب القومي السوري أن السوريين يكوّنون أمة مميزة وأن القومية العربية هي الإسلام المقنّع. اعتبر سعادة أن المسيحيين الذين قبلوا بعروبة لبنان هم «سياسيون مخادعون» يريدون تحقيق طموحاتهم الشخصية باستعمالهم المسلمين ضد أعدائهم.[٩٤] برغم اعتبار الحزب القومي السوري معادياً للبنان وقمعه تبعاً لذلك، لم ينسَ الفرنسيون المنافع الملازمة لموقفه المناهض للقومية العربية، وتمت الإشارة إلى

---

(٩٠) L. Z. Yamak, *The Syrian Social Nationalist Party*, Cambridge, Mass. 1966, 80.
انظر أيضاً:
MAE, Guerre 1939-1945, vol. 40, Londres-CNF, Le Parti populaire syrien, 18.

(٩١) MAE, Syrie-Liban 1930-1940, vol. 495, Le Parti populaire syrien, 125.

(٩٢) Yamak, *Syrian Social Nationalist Party*, 84.

(٩٣) انظر كاظم الصلح، «مؤتمر الساحل».

(٩٤) سعادة، أعداء العرب، أعداء لبنان، ٢١-٣٨.

هذه النقطة بصراحة أثناء مناقشة بين الأمين العام للمفوضية العليا وسعادة في أيار/ مايو ١٩٣٦. إن الهدف من زيارة سعادة كان تقديم شرح موجز عن عقيدته ولفت الانتباه إلى أن الاهتمام الرئيسي لحركته ليس توحيد لبنان وسوريا بل استيلاء اللبنانيين على السلطة في سوريا. رأى سعادة أن البرنامج التقدمي للحزب القومي السوري كان قادراً على تخطي أية معارضة عربية أو إسلامية. أما في ما يتعلق بلبنانيّي الساحل فقد كان سعادة واثقاً من أنهم سوف يقتنعون بفكرة لبنان.(٩٥) لم يكن للحزب القومي السوري أكثر من ٣٠ عضواً حتى حزيران/ يونيو ١٩٣٤، ومنذ ذلك الوقت ازداد عدد الأعضاء سريعاً. خلال المؤتمر قال لبكي إن هناك ١٥٠٠٠ قومي سوري في لبنان يطالبون بالوحدة مع سوريا.(٩٦) وبرغم صعوبة التأكد من ذلك فلم يناقشه أحد من المؤتمرين. كان لبعض القوميين شكوك في الحزب القومي السوري تحديداً بحجة أن غالبية الأعضاء تنتمي إلى الطوائف الصغرى.(٩٧) ولكن دعوة شخصيات بارزة من أعضاء الحزب إلى حضور مؤتمر الساحل كانت مؤشراً إلى أن الحزب قوة لا يستهان بها. وفي مقابل هذا الاعتراف وافق ممثلو الحزب على مقررات المؤتمر.

الحزب الشيوعي في سوريا ولبنان.

تأسس الحزب الشيوعي في سوريا ولبنان عام ١٩٢٤ على يد مجموعة من اللبنانيين وبعض المهاجرين الأرمن إلى المشرق. من شخصياته البارزة يوسف ابراهيم يزبك وهو صحافي ماروني لبناني من جبل لبنان.(٩٨) عام ١٩٣٦ أُشيع أن عدد الأعضاء في الحزب تخطى الألف.(٩٩) ازدادت أهميته في السياسة اللبنانية

---

(٩٥) MAE, Syrie-Liban 1930-1940, vol. 503, Meyrier to MAE, 25 May 1937, 4-6.

(٩٦) انظر كاظم الصلح، «مؤتمر الساحل».
انظر أيضاً: Yamak, *Syrian Social Nationalist Party*, 55

(٩٧) C. Maqsoud, 'Lebanon and Arab Nationalism', in Binder, *Politics in Lebanon*, 243.
بعث فخري البارودي برسالة إلى جميل مردم في ٩ أيار/مايو مفادها أن الحزب القومي السورية هو في طور النمو وخصوصاً في الأوساط الدرزية. وشكا من أن الامير شكيب ارسلان يشجع الدروز على ما يبدو على الالتحاق بالحزب. انظر جميل مردم، اوراق خاصة.

(٩٨) حلاق، مؤتمر الساحل، ٢٧.

(٩٩) يشير كولان إلى أن عدد الأعضاء سنة ١٩٣٤ كان حوالى ٣٠٠، وقد ارتفع سنة ١٩٣٩ إلى =

بسبب تكوينه الطائفي المتنوع ووجوده في مناطق لبنانية مختلفة وتأثيره الكبير لدى الطبقات العاملة. و بلغ الحزب أيضاً درجة من النجاح بسبب علاقاته مع اليسار الفرنسي، وهو أمر حاز اعتراف الكتلة الوطنية السورية وبعض قادة القوميين العرب اللبنانيين وتقديرهما. في منتصف الثلاثينات، عبّر الحزب عن اهتمامه المتزايد بالتعاون مع القوميين العرب إلا أن منظمي المؤتمر لم يدعوا أحداً من الشيوعيين إلى المشاركة فيه. وكان حزبهم ممثلاً بانطون تابت بصفته مراقباً، ولم يشارك في المناقشات. وكذلك لم يدع إلى التوقيع على عريضة أصدرها المؤتمر برغم إمكان إشراكه لكونه مهندساً بارزاً متحدراً من عائلة مارونية معروفة في بيروت.[١٠٠] إن التوجه العقائدي والاجتماعي لمنظمي المؤتمر قد يفسر عدم استعدادهم لإشراك الشيوعيين. إن سبباً آخر محتملاً لذلك هو المواقف المختلفة لكل من القوميين العرب والحزب الشيوعي حيال مسألتي الوحدة العربية والوحدة السورية. وبينما شدد القوميون العرب على هذا الهدف ركّز الشيوعيون على برنامج التغيير الاجتماعي. ومع أن يزبك ترك الحزب قبل بضع سنوات فإن رأيه ظلّ متأثراً بالشيوعيين، وهو كثيراً ما كان يدافع عن موقفهم، لذلك كانت الحجج التي قدمها إلى المؤتمر مصطبغة بتوجهاتهم. على سبيل المثال أكد أن هدف الوحدة السورية لا يستحق الاهتمام الكبير. بالإضافة إلى ذلك، اقترح أن يسعى أعضاء المؤتمر إلى تحقيق اتحاد فدرالي عربي بدلاً من الوحدة السورية أو الوحدة العربية، ولكن برغم تحفظاته عن الوحدة السورية انتهى به الأمر إلى توقيع المذكرة الأساسية التي أعدّها التقليديون، تماماً كما فعل ممثلو عصبة العمل القومي والحزب القومي السوري.

في أعقاب/آثار مؤتمر الساحل

إن التصويت الذي شهده المؤتمر دفع إلى الاستنتاج الآتي: أولاً إن نسبة عالية من المسلمين اللبنانيين تحبّذ الإعادة الفورية للأراضي المتنازع عليها إلى سوريا؛ ثانياً إن هذا التيار السائد لدى المسلمين لم يكن مهتماً بالنتائج المحتملة لمغامرة كهذه

= ٣٥٠٠. لذلك يمكن التقدير أن عدد أعضاء الحزب بلغ ما يزيد على الألف، سنة ١٩٣٦. انظر: *Mouvement syndical*، ٢٠٩.

(١٠٠) حلاق، مؤتمر الساحل، ٢٧.

على سكان جبل لبنان وخصوصاً الموارنة؛ وثالثاً إن الذين اختاروا الحل القومي العربي غير الطائفي للمسألة اللبنانية كانوا أقلية.

غني عن التوكيد أن الانعكاسات الفورية للمؤتمر تثبت هذا التقويم. لقيت الصيغة التي اقترحها كاظم في مقالته المنشورة في ١١ آذار/ مارس ١٩٣٦ انتقاداً واسعاً في بعض الأوساط الإسلامية في بيروت. ولكن موجة الرأي العام ما لبثت أن غيّرت اتجاهها عندما بدأ اتجاه الوحدة مع سوريا يفقد جاذبيته لدى المسلمين،[١٠١] وبدأت صيغة الصلح بالحصول على التأييد والقبول لأنها تزامنت مع عدد من الأحداث والتغييرات التي طالت بنية السياسة اللبنانية. في الواقع قدمت الصيغة إطاراً لحلف مسيحي- إسلامي «متين» كما ورد في عبارة لكمال الصليبي.[١٠٢] هذا الإطار سمي في ما بعد الميثاق الوطني.[١٠٣] من أبرز أسباب هذا التغيير في موقف المسلمين اللبنانيين ما هو متعلق بالكتلة الوطنية السورية التي كانت اعتمدت موقفاً متحيراً حيال مؤتمر الساحل لعام ١٩٣٦ .

في الوقت نفسه تقريباً الذي كان فيه المؤتمر منعقداً أرسلت الكتلة الوطنية السورية وفداً مؤلفاً من البارودي وميخائيل إليان ومظهر رسلان إلى البطريرك الماروني من أجل التأكيد على أن الكتلة «تدين المؤتمر ولا توافق على نشاطاته».[١٠٤] هذا التقرير دفع رئيس المؤتمر سلام إلى البعث برسالة إلى رئيس الكتلة هاشم الأتاسي تضمنت الأسئلة الآتية: هل كان الوفد يتكلم باسم الكتلة الوطنية السورية؟ هل تراجعت الكتلة عن وثيقتها المعلنة في ١٠ كانون الثاني/ يناير ١٩٣٦، والتي تعهدت «تحرير الأراضي السورية وتوحيدها ضمن دولة واحدة ذات حكومة واحدة؟».[١٠٥] أجاب الأتاسي بأن الكتلة الوطنية السورية كانت مسؤولة فقط عن البيانات الموقعة من رئيسها وبأنها تلتزم بوثيقتها.[١٠٦] إلا أن الأتاسي تجنب أي التزام محدد قد يناقض

(١٠١) كاظم الصلح، «مشكلة الانفصال والاتصال»، النهار، ١١ آذار ١٩٣٦.

(١٠٢) Salibi, *Modern History of Lebanon*, London 1965, 187.

(١٠٣) الجسر، ميثاق ١٩٤٣، بيروت ١٩٧٨، ٨٢.

(١٠٤) كاظم الصلح، «مؤتمر الساحل».

(١٠٥) المصدر نفسه.

(١٠٦) المصدر نفسه.

الشروحات المعطاة إلى البطريرك وذلك بإعطائه جواباً مقتضباً ومبهماً. ومثلما كان بعض قادة القوميين العرب اللبنانيين على علم بالتغيير الحاصل في العلاقة بين الكنيسة المارونية وسلطات الانتداب، كذلك كانت الكتلة مطلعة عليه. يجب عدم اعتبار هذا التغيير حدثاً مستقلاً بل جزءاً من التيار العام الذي يعكس القوة المتعاظمة للمناوئين للانتداب الفرنسي، بحسب رأي كاظم وبعض القوميين العرب.

ساهمت جملة عوامل في تغيير موقف العديد من القادة المسيحيين تجاه الانتداب الفرنسي. في البدء، كانت هناك سلسلة من السياسات الاقتصادية والاجتماعية الفاشلة التي ينسبها التجار وأصحاب المهن الحرة المسيحيون إلى الفرنسيين.[١٠٧] على سبيل المثال، وُجّه الكثير من الانتقاد إلى الشركات ذات الامتيازات التي وصفها رئيس جمعية الحرير ميشال خطار بأنها «شركات ابتزاز». لم يكن باستطاعة خطار أن يفهم مثلاً لماذا رأت الحكومة اللبنانية أن من المناسب التعويض لشركة سكك الحديد عن خسائرها في حين كانت الشركة مجبرة أثناء الحكم العثماني، على تحمل عجزها بنفسها.[١٠٨] كانت الشركات ذات الامتيازات أيضاً موضع انتقاد لسياسة إقصاء اللبنانيين عن بعض المراكز، إذ شعر المنتقدون أنه من المجحف حجز هذه المراكز للفرنسيين.[١٠٩]

إن الفشل الاقتصادي المنسوب إلى سلطات الانتداب ترك أثره على المسيحيين على تنوّع طبقاتهم الاجتماعية، فلم يترددوا في إبداء امتعاضهم. مثالاً على ذلك، شارك سائقو سيارات الأجرة المسيحيون، وهم من مذاهب مختلفة، في حركة احتجاجية معارضة لعدد من التدابير الاقتصادية التي اعتمدتها السطات المنتدبة. انضم إلى هذه الاحتجاجات شخصيات بارزة كمطران بيروت للموارنة مبارك والتاجر المعروف فرنسيس كتانة وعدد من القادة البارزين من القوميين العرب اللبنانيين.[١١٠]

---

(١٠٧) الجسر، ميثاق ١٩٤٣، ٥٧.

(١٠٨) FO 371/20067, Havard (Beirut) to London, 21 December 1935, 72.

انظر أيضاً: بيروت، ١٤ آب/أغسطس ١٩٣٦.

(١٠٩) سليم، خمسين عاماً مع الناس، بيروت ١٩٧٥، ٢٥.

انظر أيضاً: المكشوف، ١٢ آب/ أغسطس ١٩٣٦.

(١١٠) Couland, *Mouvement syndical*, 222.

انظر أيضاً: MAE, Syrie-Liban 1930-1940, vol. 500, 12 April 1935, 193-6.

ولكن كانت هناك أسباب سياسية وراء هذا التململ الذي عبّر عنه القادة الموارنة. للمثال، فقد وصف زخور الوضع السياسي الذي يحرك المعارضة قائلاً:

> لقد قمع الفرنسيون كل الحريات التي يتمتع بها الشعب. . . منذ أن قام المفوض السامي الحالي بتعليق الدستور بمرسوم منذ بضع سنوات، ليس لدينا أي منطلق قانوني سوى مرسوم من المفوض السامي. بالإضافة إلى ذلك فإن مجلس نوابنا يتألف من خمسة وعشرين عضواً ثلثهم معينون مباشرة من الفرنسيين بينما الباقون باستثناء أربعة أو خمسة نواب، معينون من قبلهم بصورة غير مباشرة. ولكن حتى هذه الهيئة المنتقاة بعناية من قبل الفرنسيين لا سلطة لها. باستطاعتنا مناقشة موضوع واحد فقط وهو بالتحديد الموازنة التي ليس بالإمكان زيادتها أو تخفيضها. الجمارك والضرائب والإدارة الداخلية والسياسة الخارجية والتجارة والتربية، كل هذه الأمور تقع خارج نطاق صلاحياتنا.(١١١)

كان مؤكداً أن انتشار التململ بين المسيحيين اللبنانيين سيضعف الموقف الفرنسي، فيقوى من ثم دور الكتلة الوطنية السورية ودور القوميين العرب اللبنانيين المتعاونين مع الكتلة. ولكن كي يتمكن القوميون في لبنان وسوريا من جني أي ربح، كان عليهم تقديم عدد من التنازلات إلى اللبنانيين المؤيدين للوضع القائم. استطاع الطرفان المحافظة على العلاقات الودية بينهما حتى عام ١٩٣٦. ولكن عندما أرسلت الكتلة الوطنية السورية وفدها إلى باريس في ٢١ آذار/ مارس ١٩٣٦ للمشاركة في مفاوضات المعاهدة، وُضعت هذه العلاقة على المحك. لقد واجهت الكتلة مشكلة أخذ قرار حاسم: هل تستجيب مطالب مؤتمر الساحل في ما يتعلق بعودة الأراضي المتنازع عليها إلى الأرض الأم السورية؟ أو تتجنب إغضاب البطريرك الماروني وزعماء موارنة آخرين كانوا يتعاونون مع الكتلة الوطنية السورية، وذلك عبر إسقاط هذا المطلب؟ يبدو أن هذه المسألة شغلت الكتلة عندما قررت أن تطلب من رياض الصلح الانضمام إلى وفدها في باريس مستشاراً لها.

---

(١١١) الوطن، ٨ نيسان/أبريل ١٩٣٦، ٤٤٩.
انظر أيضاً: MAE Syrie-Liban 1930-1940, vol. 541,30 May 1936, 1I2-13.

وصف رياض الصلح في «ملف الشخصيات البارزة في سوريا ولبنان» بأنه «واحد من أهم القادة في الحركة القومية العربية».(١١٢) ولد الصلح في صيدا عام ١٨٩٤ حيث تلقى علومه في مدرسة المقاصد. أكمل تعليمه في مدرسة الشيخ أحمد عباس في بيروت، ثم انتقل إلى جامعة القديس يوسف التي هي أيضاً في بيروت؛ وحصل على شهادة في الحقوق من كلية الحقوق في اسطنبول.(١١٣) كان رياض فاعلاً في نشاطات القوميين العرب في عمر مبكر، وانضم إلى الحركة الفيصلية كما فعل قبله والده رضا. عام ١٩١٩ انتخب ممثلاً عن صيدا في المؤتمر العربي السوري وعيّن حاكماً لهذه المدينة الساحلية في السنة ذاتها. كان ناشطاً ضد الانتداب الفرنسي واضطر إلى الهرب من البلاد بعد انهزام الجيش العربي في ميسلون. حكم عليه بالإعدام مرتين بسبب نشاطاته القومية: الحكم الأول أصدره العثمانيون عام ١٩١٦، والحكم الثاني أصدره مجلس الحرب الفرنسي في دمشق عام ١٩٢٠. وفي المرتين حصل على عفو رسمي. وطّد زواجه بفوزية الجابري ابنة شقيق سعد الله واحسان الجابري صلاته بالقوميين السوريين. أطلق عليه الفرنسيون لقب «الكاره للأجانب» ربما لأنه لم يكن معادياً للسيطرة العثمانية والفرنسية فحسب، بل كان أيضاً مناهضاً للسياسة البريطانية في مصر والعراق وللمخططات الصهيونية في فلسطين. إلا أن معارضته لم تمنعه من إقامة علاقات ودية مع العديد من السياسيين اليساريين الغربيين وخصوصاً الفرنسيين. تعود هذه الاتصالات إلى مطلع العشرينات، وقد تمكن رياض من ترسيخ هذه العلاقات عندما طلب إليه الانضمام إلى الوفد السوري-الفلسطيني في جنيف ما بين عامَي ١٩٢٦ و١٩٣٠.(١١٤)

في لبنان، أظهر رياض حماسة مماثلة في توسيع حلقة علاقاته مع شخصيات بارزة من مختلف الطوائف. قال يوسف يزبك إن رياض كان انضم إلى الأب يوسف

---

(١١٢) FO 371/23280, Record of Leading Personalities in Syria and Lebanon.

(١١٣) الصلح، «رياض الصلح»، ٢٣-٢٦.

(١١٤) MAE, Syrie-Liban 1930-1940, vol. 492, Riad Solh, 9 June 1936.

انظر أيضاً: FO 371/23280, Record of Leading Personalities in Syria and Lebanon;

مقابلة خاصة مع تقي الدين الصلح في باريس، ١٤ تموز/يوليو ١٩٨٣.

مقابلة خاصة مع حنا غصن في لندن، ٦ آب/أغسطس ١٩٨١.

اسطفان سنة ١٩١٨ من أجل إنشاء حزب الشبيبة اللبنانية الذي طالب باستقلال لبنان؛ ويعتقد يزبك أن نفوذ رياض هو الذي دفع اسطفان الدويهي إلى الانضمام إلى الملك فيصل في دمشق.(١١٥) في تموز/يوليو ١٩٢٠ تمكن رياض من إقناع الغالبية في المجلس الإداري لجبل لبنان ومن بينهم بعض الأعضاء الموارنة بالمطالبة باستقلال لبنان واندماجه الاقتصادي مع سوريا. عام ١٩٣٣ عاون المونسنيور مبارك في تنظيم إضراب سائقي التاكسي في بيروت، وعام ١٩٣٥ لعب دوراً فاعلاً في إقامة علاقة بين البطريرك عريضة والكتلة الوطنية السورية.(١١٦) ولكن برغم مغادرة رياض إلى باريس في ١٧ تموز/يوليو ١٩٣٦ أي بعد أسبوع من انعقاد مؤتمر الساحل، فهو لم يشارك فيه.(١١٧) على الأرجح لم يشأ أن يرتبط هو أو يربط وفد الكتلة الوطنية السورية إلى باريس بوجهات النظر التي اعتمدت في مؤتمر الساحل والمتعلقة بالأراضي المتنازع عليها.(١١٨) ولكن لا تغيّب رياض عن المؤتمر ولا الضمانات المقدمة من قادة الكتلة الوطنية السورية كانا كافيين لتهدئة مخاوف الأوساط المارونية، وتنبهها إلى التقارب بين القوميين السوريين والحكومة الفرنسية.

التأثير في القوميين اللبنانيين

التقليديون

جاءت المذكرة التي قدمتها الكتلة الدستورية إلى السلطات الفرنسية في ٣ آذار/ مارس ١٩٣٣ مؤشراً إلى ردّ فعل القادة المنادين بالكيان على الوضع السياسي المتغير، وطالبوا فيها باستبدال نظام الانتداب بمعاهدة فرنسية-لبنانية تحيي العمل بالدستور وتعترف باستقلال لبنان ضمن حدوده الحالية. يبدو أن البطريرك عريضة، المحرك الأساسي للمذكرة، كان مهتما بالنقطة الأخيرة أي الحصول على ضمانات للكيان. في البدء، لم تستجب السلطات الفرنسية في بيروت للمطالبة بالمعاهدة إلى

---

(١١٥) النهار، ١ شباط/فبراير ١٩٨٣.

(١١٦) MAE, Syrie-Liban 1930-1940, vol. 500, La Grève des chauffeurs, 19 April 1935.
انظر أيضاً: MAE, Syrie-Liban 1930-1940, vol. 492, 9 June 1936.

(١١٧) MAE, Syrie-Liban 1930-1940, vol. 492, 9 June 1936.

(١١٨) المصدر نفسه. هذا المستند يعلن بوضوح أن رياض كان في بيروت في ذلك الحين.

أن أخذ المبادرة إدّه بنفسه. في ٧ آذار/ مارس ١٩٣٦ أعلم المفوض السامي أن البرلمان اللبناني يرغب في توقيع معاهدة مع فرنسا. تجاوب دو مارتيل مع هذه الرغبة في تحويل الرسالة إلى الحكومة الفرنسية في ٩ آذار/ مارس ١٩٣٦.(١١٩) وفي نيسان/ أبريل من تلك السنة استأنف البرلمان جلساته، وكرَّر زكور مطالبة الدستوريين بمعاهدة فرنسية-لبنانية ووافق على الطلب ممثلو الحزب الحاكم بمن فيهم الأمين العام للدولة أيوب تابت. في هذه الأثناء كان جميع الزعماء اللبنانيين يتابعون بشغف المفاوضات الفرنسية-السورية في باريس مترقبين كل التغييرات التي قد تؤثر في الوضع القائم في لبنان.(١٢٠)

كانت الأوساط المارونية مهتمة بالتطورات المتعلقة بالانتخابات العامة الفرنسية، وفي ٢ أيار/ مايو ١٩٣٦ أحرزت الجبهة الشعبية الفرنسية نصراً بحصولها على ٣٨٧ مقعداً من أصل ٦١٨ في البرلمان. حقق الاشتراكيون النصر الأكبر لدى فوزهم بـ١٤٢ مقعداً وتبعهم الراديكاليون الذين أصبح لهم ١١٦ مقعداً ومن ثم الشيوعيون الذين حصلوا على ٧٢ مقعداً. وضمّت الجبهة ٥٠ نائباً مستقلاً.(١٢١) أحيا نصرها بقيادة ليون بلوم آمال القادة القوميين في الأمبراطورية الفرنسية والأراضي المنتدبة.(١٢٢) أمل القوميون في سوريا ولبنان أن تستجيب الحكومة الفرنسية لمطالبهم بعد فوز الجبهة في الانتخابات. في المقابل ساد أوساط الكيانيين اللبنانيين جو من القلق، وتوجّه المطران مبارك إلى باريس على وجه السرعة لكي يطالب وزارة الخارجية الفرنسية بضمانات جديدة تتعلق بالحدود اللبنانية.(١٢٣) قدم الطلب نفسه إلى بلوم اثناء لقائهما في ٢٧ أيار/ مايو ١٩٣٦ فطمأنه بلوم إلى أنه لن يقدم أية التزامات إلى السوريين قبل درس المسألة اللبنانية.(١٢٤)

---

(١١٩) FO 371/20065, Beirut to London, 10 March 1936.

(١٢٠) الخوري، حقائق لبنانية، مجلد رقم ١، ٢٢٠-٢٢١.

(١٢١) M. Epstein, ed., *The Annual Register* 1936, London 1936, 171.

(١٢٢) W. B. Cohen, 'The Colonial Policy of the Popular Front', *French Historical Studies*, 7/3 (1972): 368-93.

(١٢٣) MAE, Syrie-Liban 1930-1940, vol. 515, 26 May 1936, 285.

(١٢٤) المصدر نفسه ١٥ أيار/مايو ١٩٣٦: ٤٨-٥٠.

لم تؤدِّ الضمانات إلى إزالة قلق الكيانيين بل على العكس، تجددت مخاوفهم عندما دعا الحزب الاشتراكي بقيادة بلوم رياض الصلح إلى مؤتمره في مطلع حزيران/ يونيو عام ١٩٣٦. وبعدما ألقى الصلح خطبة في المؤتمر أُقرّت قضية استقلال ووحدة سوريا. وبلغ قلق الكيانيين القمة مرة جديدة مع انتشار الإشاعات في بيروت عن مطالبة الوطنين السوريين بإعادة «الأقضية الأربعة مع مرفأ طرابلس إلى سوريا بعد أن تمّ ضمّها إلى لبنان». [(١٢٥)] تجلّت ردة فعل إدّه بإرساله برقية احتجاج إلى الحكومة الفرنسية، ويبدو أن الرسالة أسفرت عن نتيجة إيجابية إذ إن نائب وزير الخارجية الفرنسية السيد فيينو طمأن الرئيس اللبناني في برقية أرسلها في ٢٠ حزيران/ يونيو ١٩٣٦، إلى أن الحدود اللبنانية سوف تبقى كما حددت سابقاً في آب/ أغسطس ١٩٢٠. وأعلم فيينو الرئيس إدّه أن الحكومة الفرنسية كانت على استعداد للبدء بالمفاوضات من أجل الوصول إلى معاهدة فرنسية-لبنانية تؤدي لاحقاً إلى إحياء الحياة البرلمانية. [(١٢٦)] هدّأ هذا الإعلان من مخاوف القوميين اللبنانيين، ولكنه أيقظ الخلاف بين الحزبين السياسيين الرئيسيين في لبنان على نحو غير مقصود. تمحورت الخلافات بين الدستوريين والكتلويين هذه المرة حول مسألتين أساسيتين: نوع النظام السياسي الواجب اتباعه وتكوين الوفد إلى المفاوضات الفرنسية-اللبنانية.

في ما يتعلق بالمسألة الأولى حبّذ الكتلويون نظاماً رئاسياً يطلق يد الرئيس ويضعف المعارضة البرلمانية. وفضّل الدستوريون النظام البرلماني الذي يعطيهم مزيداً من النفوذ على الساحة السياسية. ووصلت الخلافات بين الفريقين إلى الذروة عندما حاول ميرييه إقناع بشارة الخوري بالانضمام إلى الكتلويين في تأييد النظام الرئاسي. لكن التشنجات خفّت على نحو ملحوظ عندما قررت السلطات الفرنسية الموافقة على موقف الأكثرية النيابية التي اختارت النظام البرلماني.

---

(١٢٥) البشير، ١٩ حزيران/ يونيو و٩ تموز/ يوليو ١٩٣٦.
انظر أيضاً: النهار، ٤ حزيران/ يونيو ١٩٣٦.
MAE, Syrie-Liban 1930-1940, vol. 529, 12 June 1936, 139-45; FO 371/20066, Furlonge (Beirut) to London 20 July 1936.

(١٢٦) FO 371/20066, Furlonge (Beirut) to London, 20 July 193.
انظر أيضاً: الخوري، حقائق لبنانية، مجلد رقم ١، ٢٠١-٢٠٣.

لم يلقَ موقف اده من المسألة الثانية صدى طيباً لدى الدستوريين فرفضوه؛ حين كان هو يريد وفداً مؤيداً له فضلت المعارضة أن يمثل الوفد الطرفين. فشلت محاولة إدّه إذ اختار البرلمان الخوري لرئاسة الوفد اللبناني إلى باريس. أدى حل هذه المسألة إلى وحدة ظاهرية بين مختلف مؤيدي لبنان الكبير، وُطّدت أكثر فأكثر حين شكر أربعة نواب من السُّنّة لفرنسا علناً على «المحافظة على وحدة الأراضي اللبنانية».[١٢٧] وشعر التيار الأساسي لمؤيدي لبنان الكبير وخصوصاً الموارنة بالاطمئنان. لكن بقي الشك يساور أقلية من الموارنة الشباب. هذا الفريق تحديداً اعتقد أن العودة إلى الصراع المر الذي كان سائداً بين الحزبين مرشح إلى الظهور مجدداً. كان هؤلاء يخشون أن يضعف الصراعُ الفريقين ويجعلهما غير قادرين على مواجهة الأخطار التي تواجه لبنان. من نتائج هذه الشكوك، بروز ثلاثة أحزاب هدفها المعلن الدفاع عن لبنان والوقوف ضد «التيار المعادي للبنان»، وهي حزب الوحدة اللبنانية والجبهة القومية والكتائب اللبنانية.[١٢٨]

الراديكاليون

حزب الوحدة اللبنانية

إن هدف حزب الوحدة اللبنانية هو «إيقاظ الروح الوطنية اللبنانية... والمحافظة على استقلال الأراضي اللبنانية ضمن الحدود الحالية والمعترف بها دوليا.»[١٢٩] كان مؤسس الحزب فؤاد عواد ابن شقيقة البطريرك عريضة، علماً أنه كان مؤيداً قوياً للانتداب ولسلطة الحكومة اللبنانية. لقد أمر أتباعه باحترام السلطة احتراماً كاملاً بعدما اعتبرها بمنزلة سلطة إلهية. فهم هذا الموقف كل من اده والفرنسيين الذين قدموا كل الدعم للحزب[١٣٠] حتى أنهم أعطوا موظفي الدولة تعليمات كي يحثوا الناس على الانخراط في صفوفه.[١٣١] وكان حزب الوحدة اللبنانية مدعوماً من

---

(١٢٧) المصدر نفسه.

(١٢٨) تاريخ حزب الكتائب، ١٩٧٩، ٥١-٥٢.

(١٢٩) MAE, Syrie-Liban 1930-1940, vol. 501, 22 May 1936, 45-7.

(١٣٠) المصدر نفسه.

(١٣١) من خطبة ألقاها توفيق عواد في البرلمان اللبناني وأوردته بيروت، ٣٠ نيسان/أبريل ١٩٣٧.

عريضة الذي قال لوفد من زائريه «كنا نحسد السوريين على وطنيتهم ووحدة شبابهم، وبعد تشكيل حزب الوحدة اللبنانية لم نعد نحسد أحداً». (١٣٢)

ومع أن غالبية أعضائه من الموارنة، فقد ضم الحزب عدداً من الأعضاء المسلمين كمحمد عبود وهو نائب سنّي من عكار، ومن أكبر ملاّك الأراضي في ذلك الحين، وأعطي منصب الأمين العام للحزب إلى شفيق طبارة وهو من عائلة سنيّة بيروتية معروفة. (١٣٣)

حضّت الشكوك عوّاد على السفر إلى فرنسا لمعرفة مجريات المفاوضات الفرنسية-اللبنانية. عاد مسرعاً إلى بيروت لتنبيه مؤيدي لبنان الكبير من الوفد السوري الذي حسبما قال، كان يدعو إلى ضم كل لبنان أو بعض أجزائه إلى الدولة السورية. (١٣٤) يبدو أن هذه التحذيرات تركت أثراً واضحاً ما لبث حزب الوحدة اللبنانية أن أصبح قوة لا يستهان بها. وكتب ميربيه تقريراً مفاده أن الحزب ضمّ حتى أواخر أيار/مايو ١٩٣٦ نحو «خمسة آلاف عضو وأنه أسس عشرين فرعاً جديداً خاصة في المناطق التي كان يعتبرها القوميون السوريون جزءاً من سوريا». (١٣٥)

الجبهة الوطنية

تألّفت الجبهة الوطنية بعد بضعة أسابيع من بروز حزب الوحدة اللبنانية. أعلنت أهدافها رسمياً على الملأ في تموز/يوليو ١٩٣٦، وقالت إن هدفها الرئيسي سيكون استقلال لبنان «ضمن حدوده الطبيعية الحالية» وإبرام معاهدة فرنسية-لبنانية. ضمّ مؤسسو الجبهة شخصيات مارونية معتدلة كالشيخ يوسف الجميل والشيخ فريد الخازن وميشال زكور ورئيف أبي اللمع وأسعد عقل، وعيّن الشيخ أمين تقي الدين

---

(١٣٢) MAE, Syrie-Liban 1930-1940, vol. 501, 22 May 1936, 280-3.

(١٣٣) تاريخ حزب الكتائب، ١٩٧٩، مجلد رقم ١، ٥٤. لقد برّر محمد عبود ارتباطه بحزب الوحدة اللبنانية بحجة أن سكان عكار من أصل تركي أو شركسي وليس من اصل عربي كما هو حال سكان طرابلس. لذلك فإن سكان عكار هم لبنانيون مخلصون ولم يتبنّوا أية أفكار عربية أو سورية توحيدية. انظر أيضاً:

MAE, Syrie-Liban 1930-1940, vol. 501, 6 July 1936, 87.

(١٣٤) MAE, Syrie-Liban 1930-1940, vol. 501, 22 May 1936.

(١٣٥) المصدر نفسه.

الذي هو من أعيان الدروز، أمينا عاماً. إلا أن الشخصية الأساسية في الحزب كانت رئيسه يوسف السودا. ولد السودا في بكفيا عام ١٨٩٠ وتلقى علومه في جامعة القديس يوسف في بيروت، كما درس الحقوق في القاهرة وباريس. انتخب في البرلمان اللبناني عام ١٩٢٩ وبعد عام تزوج قريبة البطريرك عريضة والمونسينيور عواد مطران الموارنة في قبرص، وبذلك أمّن الوصول إلى الهيكلية الاكليريكية. إن عمل السودا في المحاماة أتاح له التعرف إلى بعض أوساط التجار والاطلاع على مشكلاتهم. ربما هذه التجربة هي التي كانت جزئياً على الأقل وراء موقفه النقدي من الانتداب الفرنسي، وهو موقف لم يشاركه فيه رئيس حزب الوحدة اللبنانية عواد.

ألّف السودا كتاب عريضة عنوانه «الكتاب الأخضر» انتقد فيه السياسة الاقتصادية للمفوض السامي وخصوصاً ما يتعلق باحتكار التبغ. دعا السودا إلى تنمية الروابط الاقتصادية والاجتماعية مع سوريا، ولكنه عارض أي شكل من أشكال الوحدة بين الدولتين مفضلاً على ذلك الاستقلال التام للبنان. أمل رئيس الجبهة الوطنية أن يؤدي موقف الحزب من الانتداب الفرنسي والعلاقات السورية-اللبنانية، إلى المصالحة والتعاون مع القوميين العرب بشرط أن يقبل هؤلاء مبدأ استقلال لبنان.[١٣٦]

الكتائب اللبنانية

خلافاً لحزب الوحدة اللبنانية الذي كان يؤيد إميل إدّه والجبهة الوطنية التي انتمى بعض مؤسسيها إلى الكتلة الدستورية، كانت الكتائب اللبنانية الأقل ارتباطاً بأي من الحزبين الرئيسيين. عندما تأسس الحزب تمكن الشيخ بيار الجميل الذي لم يكن

---

(١٣٦) تاريخ حزب الكتائب، مجلد رقم ١، ٥٤-٥٥.
انظر أيضاً: كاظم الصلح، أوراق خاصة. ملاحظة عن اجتماع مع أسعد عقل أحد قادة الحزب الوطني في ٥ تموز/يوليو ١٩٣٦؛ الجسر، ميثاق ١٩٤٣؛
MAE, Syrie-Liban 1930-1940, vol. 516, 5 June 1937, 203-6.
إن المصدر الأخير يتضمن ملاحظة عن حياة «السيد يوسف السودا» ويصف كيف أن معارضته أي نوع من الوحدة مع سوريا تسببت له ببعض المشكلات مع المفوض السامي الفرنسي الأول الجنرال غورو. عام ١٩٢١ فكّر غورو في جمع البلدين في اتحاد فدرالي سوري-لبناني. انتقد السودا هذه الفكرة في اجتماع في بكركي، مقر البطريركية المارونية. أصدر غورو الذي كان موجوداً في الاجتماع أمراً يقضي بطرد السودا.

طرفاً في المنافسة بين الخوري وإدّه من إثبات نفسه رئيساً للكتائب. وبدأ الحزب لاحقاً بالابتعاد عن القطبين المسيطرين على الساحة السياسية في لبنان خلال الثلاثينات.

ولد بيار الجميل في بكفيا سنة ١٩٠٥. أخذ والده أمين العائلة إلى مصر خوفاً من الاضطهاد العثماني، وسكنوا الدلتا في المنصورة حيث تلقى بيار علومه في مدرسة للإرساليات. بعد أربع سنوات، عادت العائلة إلى بيروت على متن فرقاطة فرنسية وأكمل بيار دروسه لدى الآباء اليسوعيين عام ١٩٢٦. عمل مدة وجيزة في متجر تملكه العائلة جزئياً وتركت فيه هذه التجربة الازدراء لطبقة التجار عموماً. عندئذ انتسب الجميل إلى كلية الطب والصيدلة في بيروت، وتخرج فيها حائزاً شهادة في علم الصيدلة. بعد بضع سنوات فتح صيدلية خاصة في بيروت، وهذا ما أتاح له توسيع حلقة علاقاته السياسية. إلا أن اهتمام الجميل الأساسي كان حتى عام ١٩٣٦ الرياضة، وتعزز هذا الاهتمام بعد تعيينه رئيساً للاتحاد اللبناني لكرة القدم. وهكذا شارك في الألعاب الاولمبية في برلين عام ١٩٣٦، وزار عدداً من البلدان في وسط أوروبا وشرقها. لقد تأثر خصوصاً بالمنظمات الشبابية النازية والفاشية، وظهر هذا التأثر خلال تأسيس حزب الكتائب اللبنانية.[١٣٧]

أعلنت أهداف الكتائب على الملأ في تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٣٦ أي بعد انطلاق الحزب ببضعة أشهر، وشدَّد الإعلان على أن المسألة الرئيسية التي تواجه اللبنانيين هي العلاقة بين «الدولتين الشقيقتين» لبنان وسوريا.[١٣٨] كذلك أكد أن استقلال لبنان لم يكن مرحلة انتقالية، وخلص إلى القول إن الوحدة الوطنية بين اللبنانيين هي الوسيلة الفضلى للحفاظ على استقلال لبنان وعلى العلاقة المهمة جداً مع سوريا. عارضت الكتائب القومية العربية سواء دعت إلى الوحدة مع سوريا أو مع الدول العربية، معتبرة أن هذه الوحدة قائمة على الرابط الديني وتحديداً الإسلام.

كانت العلاقات بين الكتائب وسلطات الانتداب الفرنسي معقدة. في تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٣٦ أعطت اللجنة المركزية للحزب تعليمات إلى جورج نقاش الذي

---

(١٣٧) تاريخ حزب الكتائب، ١٩٧٩، ٩٥-١٠٤، ٢٣٣.
(١٣٨) المصدر نفسه، ٣٣١.

هو من مؤسسي الحزب ورئيس تحرير صحيفة «لوريان لوجور»، تقضي بأن يتقدم بطلب من قائد القوات الفرنسية في المشرق الجنرال هانتزيغر كي يسمح لضابط فرنسي بإعطاء أعضاء الكتائب بعض التدريب العسكري. إلا أن الكتائب استمرّت في انتقادها للسياسة الفرنسية في لبنان وأيّدت الدولة اللبنانية تأييداً كاملاً برغم انتقادها النخب الحاكمة التي كانت في رأيها تضيع طاقتها في التناحر، بدلاً من محاربة «القوات المعادية للبنان». أرادت الكتائب أن تقدم نفسها هيئةً منظمة ومنسجمة وفاعلة قادرة على حماية وحدة الأراضي اللبنانية في وجه الوحدويين السوريين والعرب.[١٣٩] مقارنة بحزب الوحدة اللبنانية والجبهة الوطنية كانت الكتائب في موقع يمكنها من إعطاء هذا الانطباع لأن تنظيمها كان متجانساً من الناحية الطائفية، فغالبية أعضائها من الموارنة ومن المسيحيين فحسب مع أنها نظرياً ضد الطائفية.[١٤٠]

المعاهدة الفرنسية-السورية

من الممكن تفسير قيام حزب الوحدة اللبنانية والجبهة الوطنية والكتائب على أنه مقياس للشعور بالخطر السائد في أوساط الكيانيين، وذلك عائد إلى حد كبير إلى الشائعات الآتية من باريس عن المطالبة السورية بالأراضي المتنازع عليها. لكن من الصعب تقدير مدى صحة هذه الشائعات إذ إن البراهين التي تثبت صحتها قليلة.

كانت الجولة الأولى من المفاوضات بين الوفد السوري والحكومة الفرنسية حافلة بالمشكلات. لذلك لم يكن مفاجئاً ألاّ يثير الوفد السوري مسألة الأراضي المتنازع عليها عندما استأنف المفاوضات مع حكومة بلوم في حزيران/ يونيو ١٩٣٦. تضمَّن الرد السوري على الاقتراحات الفرنسية بشأن المعاهدة إشارة إلى الوحدة السورية عموماً من دون ذكر خاص للأراضي المتنازع عليها. إلا أن الرد ذكر «الأراضي السورية التي ضُمت إلى لبنان»، ولكن ليس بمعنى الطلب العملي بتوحيد

---

(١٣٩) المصدر نفسه، ٧١، ١٠٣، ١٣٧، ٢٢٣-٢٢٧.
انظر أيضاً: الخوري، حقائق لبنانية، مجلد ٣، بيروت ١٩٦١، ٢٤٦.

(١٤٠) يذكر التاريخ الرسمي للكتائب اللبنانية أسماء عضوين مسلمين. لكن اسميهما يبرزان فقط في مناسبة واحدة. وهناك شك في مدى علاقتهما باتخاذ القرارات الحزبية. انظر: تاريخ حزب الكتائب، ١٩٧٩، ١٨٣-١٨٤.

هذه الأراضي مع سوريا فوراً.[١٤١] في الواقع إن الإشارة المباشرة إلى هذه المسألة ظهرت فقط بعد البرقية التي أرسلها فيينو إلى إدّه. يبدو أن الوفد السوري قرر عندئذ طلب حرية تقرير المصير إلى كل الأقاليم. وأوجز الأتاسي هذا الموقف الجديد لصحافيين لبنانيين، ثم قدم رسالة احتجاج إلى دو مارتيل كرَّر فيها طلب حق تقرير المصير.[١٤٢] في تموز/يوليو ١٩٣٦ كرَّر الأتاسي هذا الطلب في رسالة أخرى موجهة إلى دو مارتيل، احتفظ فيها بحق الوفد السوري بمناقشة مسألة الأراضي المتنازع عليها في موعد لاحق، ولكنه هذه المرة أيضاً تجنب تحديد مطالبه متحدّثاً عنها بعبارات عامة.[١٤٣]

طوال مدّة المفاوضات سعى الوفد السوري إلى باريس وزعماء الكتلة الوطنية السورية في سوريا إلى التخفيف من حدة النقاش بين مختلف الأحزاب اللبنانية بشأن مسألة الأراضي المتنازع عليها. لهذه الغاية بعث البارودي برسالة في ٩ أيار/مايو من بيروت إلى مردم في دمشق نصح فيها لهذا الأخير بزيارة ممثل عريضة في باريس، وحث أيضاً أعضاء الوفد على إرسال رسالة إلى عريضة يعربون فيها عن ولائهم للبطريرك الماروني. لقد تم اقتراح الخطوتين وسيلةً لتبديد الشائعة المنتشرة ضد الوفد السوري في باريس، وساهم في هذه الجهود رياض من خلال الرسائل التي بعث بها في السياق نفسه من باريس إلى أصدقائه في بيروت.[١٤٤] إلا أن هذه المحاولات واجهت مشكلتين أساسيتين وتحديداً برقية فيينو إلى إدّه وأخبار عن تشكيل وفد لبناني لحضور المفاوضات الفرنسية-اللبنانية، التي على ما يبدو تستثني اللبنانيين المطالبين بالوحدة مع سوريا. وعندما أيّد أربعة من النواب السُّنّة علناً

---

(١٤١) EMA T (AH) 7N 4190, doss.2, Délégation de la République syrienne. Etude critique projet français, 11 June 1936.

انظر أيضاً: Longrigg, Syria *and Lebanon under French Mandate,* 218.

(١٤٢) النهار، ٢٧ حزيران/يونيو و١٢ تموز/يوليو ١٩٣٦.

انظر أيضاً: MAE, Syria-Lib an 1930-1940, vol. 493, 6 July 1936, 75-8.

(١٤٣) MAE, Syrie-Liban 1930-1940, vol. 493, 25 July 1936, 145.

(١٤٤) أوراق خاصة بجميل مردم.

انظر أيضاً: MAE, Syrie-Liban 1930-1940, vol. 494, 3 July 1936, vol. 529, 12 June 1936.

إعلان فيينو، كما ذُكر آنفاً، أيقن الوحدويون أنها محاولة لتأكيد تمثيل الأربعة للسنّة.(١٤٥) من نتائج هذا الوضع التظاهرة الدموية التي جرت في صيدا في ١٢ تموز/يوليو ١٩٣٦ وأعلن فيها تأييد الوحدة مع سوريا. لجأت الشرطة إلى استعمال السلاح للقضاء على الاضطرابات، وأُعلن إضراب عام في صيدا ما لبث أن انتشر إلى طرابلس ومدن لبنانية أخرى؛(١٤٦) وأُرسلت برقيات احتجاج إلى المفوض السامي من دمشق والنبطية وراشيا والبقاع وصيدا.(١٤٧) وبرغم عدم مشاركة بيروت في الإضراب العام، زار وفد من وجهائها المفوض السامي محتجّين على وحشية الشرطة.(١٤٨) وفي ١٥ تموز/يوليو دان رئيس اللجنة التنفيذية للمجلس القومي الإسلامي المؤلف حديثاً، موقف النواب السنّة الأربعة وبذلك دحضوا على نحو غير مباشر برقية فيينو إلى إدّه.(١٤٩) ودعي إلى اجتماع في البقاع حضره عدد من أعيان المنطقة ورفضوا موقف هؤلاء النواب وطالبوا بالوحدة مع سوريا.(١٥٠) من الأمثلة على نتائج تلك الاضطرابات رد فعل أمين المقدم النائب السنّي الطرابلسي والمؤيد لإدّه وهو كان من موقّعي رسالة الشكر الموجهة إلى الفرنسيين المذكورة آنفاً. شعر المقدم بوجوب سحب توقيعه وإصدار تصريح صحافي أكد فيه التزامه مبدأ الوحدة السورية.(١٥١) اتهم ميرييه الكتلة الوطنية السورية وكرامي بالتحريض على أحداث العنف هذه، وصدر الاتهام نفسه عن القوميين اللبنانيين المؤيدين لفرنسا. وحذر الصحافي اللبناني اسكندر الرياشي الوحدويين السوريين من أن الحدود بعد إعلان فيينو «أصبحت فرنسية ولم تعد لبنانية». وذهبت «لوريان لوجور» إلى اعتبار أنه «من الآن فصاعداً لن يعود هناك أي حوار مثمر بيننا وبين الوحدويين السوريين... ولما كانت رسالة فيينو تضمن

---

(١٤٥) FO 371/20066, 2 July 1936.

(١٤٦) MAE, Syrie-Liban 1930-1940, vol. 501, 13 July 1936, 107.

(١٤٧) المصدر نفسه، ١٤ تموز/يوليو ١٩٣٦: ١٢٥-١٣٠.

(١٤٨) النهار، ١٤ تموز/يوليو ١٩٣٦؛ بيروت، ٢ أيلول/سبتمبر ١٩٣٦.

(١٤٩) FO 371/20066, 28 July 1936, 22.

(١٥٠) بيروت، ٣١ تموز/يوليو ١٩٣٦.

(١٥١) MAE, Syrie-Liban 1930-1940, vol. 501,9 and 13 July 1936.

الإبقاء على الوضع القائم في لبنان فإن قوات الجنرال هانتزيغر . . . هي التي تولّت مهمة المحافظة على الحالة الراهنة».(١٥٢)

تم التوقيع على المعاهدة الفرنسية–السورية في ٩ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٣٦. وأثبت تأكيد المعاهدة على الفصل الكامل بين سوريا ولبنان مخاوف اللجنة التنفيذية لمؤتمر الساحل، إذ بينما أعيد ضم جبل الدروز والناحية العلوية إلى الدولة السورية، لم تأتِ المعاهدة على ذكر مسألة الأراضي المتنازع عليها. ووافقت الحكومة السورية على الدخول في مفاوضات مع الدولة اللبنانية بلا شروط لحل كل المسائل المالية أو الاقتصادية العالقة، وأظهرت حسن نيتها والتزامها عدم اللجوء إلى إجراءات اقتصادية لفرض وجهة نظرها.(١٥٣)

استُقبل التوصل إلى المعاهدة بفرح عارم في سوريا ولبنان وفي بلدان أخرى من العالم العربي. ولكن قادة الكتلة الوطنية السورية علموا أن بعض الوحدويين السوريين في لبنان كان مصاباً بالخيبة. وقد توجهت صحيفة «القبس» الناطقة باسم الكتلة الوطنية السورية في افتتاحيتها، إليهم وإلى منتقدي الوفد السوري كعبد الرحمن شهبندر وأعضاء في عصبة العمل القومي، مشددة على أن الوحدة السورية ليس ممكناً تحققها على يد سوريا ووفدها فحسب. وألمحت الافتتاحية إلى أنه يجب على «السوريين» أي الوحدويين السوريين في بيروت وطرابلس وصيدا وفي كل أجزاء الأراضي المتنازع عليها، تحمّل وزر إعادة توحيد هذه المناطق مع سوريا، وهذا ما أدى إلى طرح أسئلة عن السبل التي سيسلكها الوحدويون لبلوغ هذا الهدف. وعندما سئل رياض عن الخطط المستقبلية ما بعد إعلان فيينو أعطى جواباً غير مباشر وشرح قائلاً إنه سيحاول إقناع مواطنيه بأن علاقات لبنان مع سوريا وفرنسا لا تقررها القوة، بل على العكس يجب أن تكون نتيجة حوار حرّ بين مختلف الأحزاب اللبنانية.

---

(١٥٢) المصدر نفسه، ١٥ تموز/يوليو ١٩٣٦، ١٠٩، ١١٠؛ و٢٤ تموز/يوليو ١٩٣٦، ١٣٤، ١٣٧–١٤٤.

(١٥٣) MAE, Guerre 1939-1945, London-CNF, vol. 43, Notes sur les Traités franco-syrien et franco-libanais de 1936.

للاطلاع على النص الكامل للمعاهدتين انظر:

A. Hourani, *Syria and Lebanon: A Political Essay*, Beirut 1968, 202, 314-37.

وشدَّد أيضاً على وجوب إعطاء جميع اللبنانيين الفرص المتساوية في التعبير عن أنفسهم والمشاركة الحرة في الحياة العامة.[١٥٤]

المعاهدة الفرنسية-اللبنانية

كانت هذه الخطوة الاسترضائية مهمة، وقد أتت في وقت أعلن زعماء القوميين العرب اللبنانيين فكرة تبنّيهم اتحاداً كونفدرالياً سورياً - لبنانياً بدلاً من الوحدة السورية. وزار وفد مؤلف من رياض وكرامي وعمر بيهم وبيسار المفوض السامي للمطالبة بتطبيق هذه الخطة، وبمشاركة القوميين العرب في الوفد إلى المفاوضات الفرنسية-اللبنانية. إلا أن كرامي وبيسار تراجعا عن هذا الموقف محدثين بذلك شرخاً في ما بينهم، أي بين «الوحدويين» الطرابلسيين و«المنادين بالاتحاد الكونفدرالي» في بيروت، أي رياض وسلام وبيهم. بقيت المبادرة في يد المجموعة الأخيرة التي بدأت بتعبئة التأييد الشعبي لفكرة الاتحاد الكونفدرالي. عقد مؤتمر في بيروت لهذه الغاية شرح فيه رياض الخطوط العريضة وأهمية المشروع، وتوجه إلى القوميين اللبنانيين مشدداً على أن اللقاء كان يجب أن يكون وطنياً وليس إسلامياً بغالبيته: «نحن لا نجبركم على الدخول في الوحدة... ولكن بأية حجة تريدون أن تفرضوا على الوحدويين الذين هم ليسوا أقل عدداً منكم أن يقبلوا لبنان منفصلاً؟» وأنهى رياض خطبته بالإشارة إلى أن الحل الكونفدرالي يرضي الفريقين.[١٥٥]

كان رياض والقوميون العرب يأملان أن تقرّ السلطات الفرنسية بأهمية هذه الخطوات التوفيقية، وبأن تبادل ذلك بالتجاوب مع مطالب القوميين بالانضمام إلى المفاوضات الخاصة بالمعاهدة. إلا أن السلطات الفرنسية نظرت إلى هذه التحركات من منظار مختلف وانتقد نائب المفوض السامي ميرييه الذي حلّ محل دو مارتيل

---

(١٥٤) القبس، ١ أيلول/سبتمبر ١٩٣٦؛ بيروت، ١٣ آب/أغسطس، ٢ و٥ أيلول/سبتمبر ١٩٣٦.

(١٥٥) بيروت، ١٤ آب/أغسطس، ١ أيلول/سبتمبر و٢٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٣٦؛ النهار، ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٣٦.
انظر أيضاً:
MAE, Syrie-Liban 1930-1940, vol. 529, 30 October 1936; FO 371/20066, Furlonge to London 28 October 1936, 136.

هذه الخطوات ووصفها «بالمناورات». كان متيقناً من أن الوحدويين غيروا التكتيك وليس الأهداف، فهم سيتوقفون عن الكلام على الأقضية الأربعة وطرابلس وصور وصيدا مدة معينة، وبدلاً من ذلك سيركزون جهودهم على طرد الفرنسيين من لبنان لدى إنجاز استقلال سوريا. كذلك اعتقد ميريبه أن كلامهم على علاقة كونفدرالية مع سوريا يقصد منه تخفيف اليقظة لدى بعض الزعماء الكيانيين فيتحولون إلى مواجهة الفرنسيين عوضاً من مواجهة القوميين العرب، ومن شأن ذلك إحراج فرنسا وممارسة ضغوط عليها للخروج من لبنان. وخلص ميريبه إلى القول إن لبنان الحر والمستقل، أي المحرر من الجيوش الفرنسية يعني ببساطة ضم الأرض الوحيدة في الشرق الأدنى حيث يستطيع المسيحيون التنفس بحرية.[١٥٦] لذلك اعتبر أنه على فرنسا أن تقضي على هذه المناورات وهي خطوة ليست صعبة التحقيق بسبب وجود اتفاق بين اللبنانيين باستثناء المسلمين السنّة على الوضع القائم.[١٥٧] في الوقت نفسه كان ميريبه على علم تام بانقسام القادة الموارنة والموقف الانتقادي لدى بعضهم تجاه سياسة سلطات الانتداب. وهو رأى أن هذه الوقائع هي العائق الأساسي على طريق القضاء على القوميين العرب. كان من الصعب مواجهة الوحدويين في «برلمان تسيطر عليه المصالح الخاصة والحزبية مما يضعف المصلحة الوطنية. . . [لكن] في كل الأحوال يجب أن تكون تلك مهمتنا المستقبلية».[١٥٨] وأدّى ذلك إلى ترسيخ التفاهم والتحالف بين الأحزاب الكيانية، وإلى ضمان ولائهم المستمر للوضع القائم. أما في ما يتعلق بالقوميين العرب، فقد اقترح ميريبه الاستمرار في تطبيق سياسة إقصائهم عن العملية السياسية.

كان رأي ميريبه متناغماً مع رأي دو مارتيل والحكومة الفرنسية في باريس والمجموعات الكيانية في لبنان. عندما عاد دو مارتيل إلى بيروت أخذ على عاتقه

---

(١٥٦) MAE, Syrie-Liban 1930-1940, vol. 501, 7 August 1936, 159-65.

(١٥٧) على سبيل المثال يشك لونغرغ في تقييم ميريبه للموقف الشيعي من الانتداب الفرنسي ومن الوحدة السورية. وفي رأيه أن أولئك النواب الشيعة المؤيدين للوضع القائم ضد الفريق المؤيد لسوريا لم يكونوا يمثلون موقف الطائفة الشيعية. انظر:
Syria and Lebanon under French Mandate, 219.

(١٥٨) MAE, Syria-Liban 1930-1940, vol. 501, 7 August 1936, 159-66.

مهمة محاصرة «مؤامرات» القوميين العرب. لقد أعطاهم انطباعاً بأن مطالبهم الأساسية يمكن تلبيتها إلا أن هذا الأمل لم يتحقق لدى التوقيع على المعاهدة الفرنسية-اللبنانية من دون مشاركتهم.(١٥٩) وطغى موقف القوميين العرب السلبي على عدد من الجوانب الإيجابية للمعاهدة، كالاعتراف بلبنان دولةً مستقلة ستصبح عضواً في منظمة الأمم خلال ثلاث سنوات، والترتيبات للإصلاح الداخلي والتمثيل العادل للطوائف في الإدارة بالإضافة إلى الاعتراف باللغة العربية لغة رسمية.

نتيجة لذلك، أنذر التوصل إلى المعاهدة الفرنسية-اللبنانية بموجة من ردود الفعل الغاضبة في أوساط مؤيدي الوحدة السورية فاندلعت تظاهرة إسلامية في العاصمة اللبنانية وأدت إلى اشتباكات مذهبية تبعها إضراب عام في بيروت وطرابلس وتوقيف السلطات كرامي وبيسار بعد الإضراب. أرسلت الكتلة الوطنية السورية وفداً مؤلفاً من مردم وجابري وعفيف الصلح إلى طرابلس خوفاً من أن تعرقل هذه الاضطرابات المعاهدة الموقَّعة حديثاً ومن أجل المساهمة في السيطرة على الوضع. استجاب الطرابلسيون طلب الوفد وانتهى الإضراب. وفي بيروت مارس دو مارتيل الضغط على سلام والمفتي للتدخل من أجل إنهاء الإضراب فأصدر رياض وعدد من القادة المسلمين وسلام والمفتي بياناً دانوا فيه الشغب المذهبي. انحسر التوتر في بيروت على نحو ملحوظ عندما انضم إلى الجهود التي بذلها المسلمون الزعيمان الدستوريان الخوري وزكور.(١٦٠)

كانت ردود الفعل الغاضبة على المعاهدة عائدة جزئياً إلى الشعور بالخيبة السائد في المناطق اللبنانية الساحلية. إن تأليف حكومة الجبهة الشعبية في فرنسا بالإضافة إلى عقد معاهدات بريطانية-مصرية وفرنسية-سورية أطلقا آمالاً كبيرة لدى القوميين العرب في لبنان، فتوقّعوا تتويج هذه السلسلة من الأحداث في عهد جديد من المصالحة بينهم وبين الفرنسيين. لكن هذه التوقعات سارت عكس المبادئ الأساسية

(١٥٩) حلاق، دراسة في تاريخ لبنان المعاصر، بيروت ١٩٨٥، ١٦٧-١٧١.

(١٦٠) الخوري، حقائق لبنانية، مجلد رقم ١، ٢٠٣.

انظر أيضاً: MAE, Syrie-Liban 1930-1940, vol. 502, 20 November 1936, 82-6;

النهار، ١٧-٢٦ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٣٦.

لسياسة الانتداب الفرنسي في لبنان. في مراجعة لأحداث ١٩٣٦ شرح فيينو كيف أن هذه المبادئ طبقت في نظام المعاهدة: «إن المعاهدتين (الفرنسية-السورية والفرنسية-اللبنانية) نابعتان من ضرورات مختلفة وكانتا تلبية لمصالح فرنسية مختلفة في سوريا ولبنان».[١٦١] إن السبب وراء الانتداب الفرنسي في سوريا كان الثورة العربية على الأتراك خلال الحرب العالمية الأولى.

ويعود تاريخ الانتداب الفرنسي في لبنان إلى ما قبل تلك المرحلة بكثير:

> كان الدافع له حماية فرنسا للأقليات المسيحية في المشرق وبالتحديد الموارنة في جبل لبنان، ونتيجة لذلك تم طلبه. إن لغتنا شعبية. أضف إلى ذلك أنه فيما يخص نشاطاتنا في البحر المتوسط فإن لبنان يمثل بالنسبة لنا قاعدة هامة وصلبة. من هنا التوصل إلى معاهدتين مختلفتين. لكن المعاهدة مع سوريا كانت شرطاً لإبرام معاهدة مع لبنان. إن القصد العام من الاهتمام الفرنسي بتصفية انتدابنا في المشرق يجب التفتيش عنه في لبنان.[١٦٢]

لذلك كان على فرنسا أن تقدم، بحسب رأي فيينو، تنازلات للقوميين في سوريا لأسباب عدّة. أولها إن بريطانيا كانت قد حددت نمط السرعة لقوى الانتداب في الشرق الأوسط عندما منحت العراق استقلاله عام ١٩٣٠؛ ثانيها، إن بريطانيا أعطت دفعاً جديداً للأهداف القومية عندما بدأت المفاوضات مع القوميين المصريين سنة ١٩٣٦. وأخيراً أجبرت الحكومة الفرنسية على تجنب خطر ثورة عامة ليس باستطاعتها مواجهتها. بعد تقديم الفرنسيين هذه التنازلات للقوميين السوريين صمموا على توطيد نفوذهم في لبنان.

وللدلالة على هذه المسألة، أشار فيينو إلى أربعة جوانب لهاتين المعاهدتين: كان أحدها على علاقة بالتقارب بين فرنسا والقوميين السوريين وهو شرط مسبق لحماية الأقليات في المناطق الساحلية. وفي ذلك، إشارة إلى تجارب العشرينات

(١٦١) MAE, Guerre 1939-1945, London-CNF, vol. 43, Notes sur les Traités franco-syrien et franco-libanais.

(١٦٢) المصدر نفسه.

عندما وجدت فرنسا صعوبة في حماية المسيحيين في جنوب لبنان من الصدام مع القوميين السوريين. وأشار فيينو إلى أن اصطداماً مع هؤلاء قد يدفعهم إلى تحريك دعاة الوحدة السورية من المسلمين في لبنان. وبرغم أن غالبية اللبنانيين مسيحيون فمن المسلّم به أن هناك أقلية مسلمة ذات وجود مهم في البلاد. والاتفاق الذي توصلت إليه الحكومة الفرنسية مع الوطنيين في سوريا سيضمن عدم تعبئة هذه الأقلية ضد لبنان الكبير.

وألقى فيينو الضوء على جانب آخر يتعلق بمدة المعاهدتين المحددة بخمسة وعشرين عاماً. إلا أن المعاهدة الفرنسية-اللبنانية قد تُجدَّد تبعاً للموافقة الضمنية للفريقين المعنيين. قد يكون الفرق رمزياً في رأي فيينو لكنه مؤشر إلى التزام اللبنانيين القوي الحماية الفرنسية وتحالفهم مع فرنسا.

الجانب الثالث الذي أشار إليه فيينو متعلق بالاتفاقات العسكرية المدرجة في المعاهدتين. في هذا الإطار، هناك حقيقتان بارزتان هما: أولاً، إن المعاهدة الفرنسية-اللبنانية على عكس المعاهدة مع سوريا، لم تضع حداً للوجود العسكري الفرنسي وللنشاطات الفرنسية في لبنان. ثانياً، سمحت المعاهدة الفرنسية-السورية لفرنسا بتمركز جيشها في سوريا لمدة خمس سنوات على الأقل. كانت هذه النقطة ذات مغزى في إطار العلاقات الفرنسية-اللبنانية إذ إن جبل الدروز والمنطقة العلوية أمّنا حماية مسبقة للبنان.

الناحية الاخيرة التي علّق عليها فيينو أهمية قصوى تتعلق باعتراف سوريا بلبنان الكبير، وبالإقلاع الفعلي عن فكرة عودة الساحل والأقضية الأربعة إلى الدولة السورية على يد الوطنيين السوريين.[١٦٣] إن مناقشة فيينو المتأخرة للمعاهدتين، أي بعد نحو سنتين من التوصل إليهما، دلّت إلى أن هنالك نوعاً من التوافق بين الأحزاب الفرنسية في ما يتعلق بلبنان. قد تكون هذه الأحزاب اختلفت على نوع العلاقات المستقبلية بين فرنسا وسوريا، وقد يكون الاشتراكيون بقيادة بلوم والشيوعيون ميّالين إلى التعاون مع القوميين العرب. إلا أنه عندما يتعلق الأمر بلبنان كانت الجبهة الشعبية متفقة مع الأحزاب السياسية الأخرى على وجوب بقاء البلاد

---

(١٦٣) المصدر نفسه.

معقلاً للنفوذ الفرنسي في الشرق، وهذا ما يعني أن الوضع القائم في لبنان يجب أن يبقى على ما هو عليه. إن الموقف الذي اتبعته السلطات الفرنسية في المشرق تجاه مطالب الوحدة السورية والكونفدرالية السورية أو الوحدة العربية جاء نتيجة هذا التوافق بين الأحزاب الفرنسية الحاكمة.

لم يردع موقف فرنسا القوميين العرب فلبثوا معتمدين النهج الجديد في التعاطي مع المسألة اللبنانية، وبشّر ذلك بمرحلة جديدة في تطور القومية العربية في لبنان. كان القوميون العرب إلى أواخر عام ١٩٣٦ يركزون اهتمامهم على مسألة الأراضي المتنازع عليها، ورأوا في الوحدة السورية الحل المناسب لها. منذ ذلك الحين فصاعداً تقبّل التيار الغالب في صفوفهم وجود لبنان دولةً عربية إضافية ستنضم إلى الوحدة العربية المبنية على المبادئ اللاطائفية والقومية بالوسائل السلمية والتوافقية بعد تحقيق الاستقلال من السيطرة والنفوذ الأجنبيين. لكن الفرنسيين رفضوا الاعتراف بأهمية هذا التطور وبقيت سياستهم تجاه القومية العربية ثابتة.

الفصل الثاني

سنوات نظام المعاهدات

التوتر في أوروبا ونتائجه في العالم العربي

قبل أواخر عام ١٩٣٦ بدا هتلر مصمماً على إحداث تغيير في الوضع القائم عالمياً سواء عن طريق الدبلوماسية أو الحرب. كان يمارس ضغطاً ناجحاً على النمسا من حيث مطالبته الحد الأدنى من القوة.[١] لكن على العكس من ذلك، فإن التدخل الألماني في الحرب الأهلية في اسبانيا كان مباشراً أكثر وعنيفاً ونافراً.[٢] علّق كار على هذه الأحداث قائلاً: «قبل نهاية ١٩٣٦ كان واضحاً أن التسوية العامة المفروضة بعد حرب الأعوام الأربعة لم يعد له أي أساس مقبول».[٣]

المصالح الألمانية في المشرق

في ٣٠ كانون الثاني/يناير ١٩٣٧ ألقى هتلر خطبة أمام الرايخستاغ فصل فيها ألمانيا عن «آخر قيود فرساي المفروضة على حريتها في التحرك ضمن أراضيها».[٤] بدأ هتلر بتطبيق برنامج مكثّف لإعادة التسلح من أجل توسيع هامش حرية التحرك

---

(١) United States Government Printing Office, *Events Leading up to World War II,* Washington DC 1945, 98-110.

(٢) المصدر نفسه، ١١٠.

(٣) E. H. Carr, *International Relations since the Peace Treaties,* London 1937, 232.

(٤) A. J.. Toynbee, *Survey of International Affairs 1937*, vol. 1, London 1937, 380-1.
تتعلّق «قيود فرساي» بعائدات السكة الحديد الألمانية التي تدفع إلى دائني أعمال الصيانة في ألمانيا.

لألمانيا خارج حدودها المعترف بها. ومكّنه ذلك من إبرام اتفاق الأنشلوس مع النمسا في ربيع ١٩٣٨ ومن احتلال تشيكوسلوفاكيا في السنة التالية.

لم تؤدِّ هذه الأحداث إلى تحوّلات أساسية في استراتيجية ألمانيا في الشرق العربي. إلا أن تغييراً طفيفاً بدأ بالظهور قبل منتصف عام ١٩٣٧ نتيجة تأثير عاملين. أولاً، تأكّد هتلر أن من الصعب الحصول على تأييد بريطانيا لمخططاته في أوروبا، لذلك تضاءل اهتمامه بتحقيق فكرة تفاهم بريطاني-ألماني وأصبح أكثر استعداداً للضغط على البريطانيين لمنعهم من معارضة سياسته الأوروبية. العامل الثاني مرتبط بنشر تقرير اللجنة الملكية للتقصي عن فلسطين المعروف باسم تقرير بيل في ٧ تموز/يوليو ١٩٣٧. ودعا التقرير إلى تقسيم فلسطين ثلاثة أقسام: قسم يبقى تحت الانتداب البريطاني، وقسم يصبح دولة عربية، وقسم يصبح دولة يهودية. أثارت هذه الاقتراحات مخاوف السلطات النازية من احتمال قيام دولة يهودية. وبرغم دعم هذه السلطات للمخطط الصهيوني وسيلةً لإخراج اليهود من ألمانيا، فقد اعتبرت أن «دولة فلسطين غير قادرة على استيعاب يهود العالم بل إن هذه الدولة ستضاعف قوتهم في إطار القانون الدولي. . . [بما أن يهود العالم] سيكونون دائماً وتبعاً للضرورة العدو العقائدي وبالتالي العدو السياسي لألمانيا القومية والاشتراكية».(٥)

دفع هذان العاملان الحكومة النازية إلى شن حملة إعلامية على السياسة البريطانية في الشرق العربي. ففي عام ١٩٣٨ قدم الألمان لمفتي القدس الذي كان في بيروت في ذلك الوقت، بعض المساعدات المادية. ورمت هذه الخطوات إلى الضغط على بريطانيا للموافقة على الخطط الألمانية في أوروبا من دون التأثير في الوضع القائم شرق المتوسط. لم يتصدَّ الألمان كثيراً لهجرة اليهود الألمان إلى فلسطين، ولم يظهروا اهتماماً كبيراً بسعي القوميين العرب إلى الاستقلال والوحدة. حاول هتلر تشجيع موسوليني على اتباع نمط مماثل للتحرك. ومن هذا المنطلق، يأتي تأييده للاتفاق البريطاني-الإيطالي الموقع في نيسان/أبريل ١٩٣٨. إلا أن اهتمام إيطاليا بشرق المتوسط وتحديداً المشرق بقي في طليعة أولويات موسوليني الرئيسة.

---

(٥) L. Hirszowicz, *The Third Reich and the Arab East*, London 1966, 30.

المخططات الإيطالية في سوريا ولبنان

تابعت السياسة الإيطالية في منتصف الثلاثينات اتجاهها نحو موقف أكثر تأييداً لألمانيا، وأصبح التحالف الإيطالي-الألماني أشدّ وضوحاً مع الإعلان عن محور روما-برلين عام ١٩٣٦. وبالمقدار نفسه الذي كان فيه موسوليني يخسر في صراعه مع هتلر في النمسا وأوروبا الشرقية، بدأت إيطاليا بتوسيع نشاطاتها في المتوسط على اعتبار أنه «إذا كان بمثابة طريق بالنسبة للآخرين فهو بمثابة الحياة بالنسبة إلينا نحن الايطاليين».(٦)

كانت المخابرات الفرنسية في المشرق على علم بمخططات إيطاليا التوسعية في الشرق العربي بعد التوقيع على المعاهدتين الفرنسية-السورية والفرنسية-اللبنانية، ولفتت نظر القيادة العسكرية الفرنسية في المشرق إلى ذلك الأمر. لإعطاء البراهين على هذه المخططات استشهدت المخابرات بتصريحات صادرة عن كبار القادة السياسيين الإيطاليين الذين كانوا يزورون سوريا ولبنان في ذلك الحين، وقد جاء فيها أن فرنسا لم تعد قادرة على القيام بواجباتها وأن إيطاليا وحدها قادرة على حماية سوريا ولبنان. وأشارت المخابرات الفرنسية إلى التأثير المتزايد لراديو باري، وإلى الكرم المتعاظم للإيطاليين على الصحافيين والسياسيين اللبنانيين. واعتبرت السفارة الفرنسية في الفاتيكان أن ماكينة الدعاية الإيطالية كانت تشجع حركات «القومية الإسلامية» على مهاجمة الوضع القائم بغية إضعاف موقفي فرنسا وبريطانيا. لكن المخابرات حذّرت من تضخيم مغزى النشاطات الإيطالية عندما اعتقدت أنها لا تشكل سبباً للذعر برغم أهميتها.(٧)

---

(٦) *Events leading up to World War* II, 107.
عندما كانت إيطاليا على وشك الدخول في الحرب أصبحت طموحات موسوليني المتوسطية معلنة بوضوح أكبر.
انظر أيضاً:
F. Nicosia, *The Third Reich and the Palestine Question,* London 1985, 193-203.

(٧) EMAT (AH) 7N4190, doss. 3, Beyrouth le 7 April 1938.
القائد الأعلى لجيوش المشرق. هيئة الأركان، المكتب الثاني.
انظر أيضاً: MAE, Syrie-Liban 1930-1940, vol. 457, 7 April 1939.

التهديدات الموجهة إلى الامبراطورية البريطانية

ووصف تقرير بريطاني رُفع إلى وزارة الخارجية في تلك المرحلة، هذه النشاطات الإيطالية، وحذّر أيضاً من النظر إلى مكانة إيطاليا في العالم العربي على أنها تمثّل تهديداً كبيراً لمصالح فرنسا وبريطانيا.(٨) إلا أن هذه النظرة كانت سائدة لدى الجميع في الأوساط البريطانية. وهكذا كتب تشرشل إلى إيدن في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٣٧: «يجب التعامل مستقبلاً مع التعزيزات الإيطالية المستمرة في المتوسط ضدنا على أنها خطر أساسي على الامبراطورية البريطانية».(٩) ودفع الضغط الألماني المتزايد على أوروبا الشرقية، وكذلك الضغط الإيطالي على حوض المتوسط، الحكومة البريطانية إلى الإقلاع عن سياسة التهدئة وتطبيق خطة لإعادة التسلح السريع بدلاً من ذلك.(١٠)

لم تستطع السياسة البريطانية تجاه العرب وكذلك تجاه فرنسا، أن تبقى بمنأى عن انعكاسات هذه الأحداث. في تلك الأحوال، كانت بريطانيا بحاجة إلى أرض صديقة للعمليات وإلى خطوط اتصال آمنة داخل الأراضي العربية، فأصبحت هذه الوقائع من الشواغل الرئيسية: هل على الحكومة البريطانية أن تحاول تحقيق الأمن عبر مساعدة العناصر التقليدية المؤيدة لبريطانيا على بلوغ السلطة، وهل تتمكن عبر تشجيعهم من القضاء على الحركات القومية التي تهدد بريطانيا في وقت يسود التوتر في العالم، أم يجب على الحكومة البريطانية تأمين مساندة عالم عربي صديق من طريق تفهمها لتطلعاته القومية ولقادته القوميين؟ فيما يتعلق بمصر قررت بريطانيا أن الطريقة الأخيرة هي الأقرب إلى التحقيق. ولكن برغم أن الحكومة البريطانية كانت في السابق متعاطفة إلى حد ما مع الحركات القومية في سوريا ولبنان، فقد أرادت أن تتجنب إغضاب فرنسا. لقد أملت هذه السياسة القوة المتصاعدة لألمانيا وإيطاليا، وهذا ما دفع بريطانيا وفرنسا إلى رصّ الصفوف.

---

(٨) FO 371/21915, Petroleum Department (London) to FO, 9 April 1938, 196-201.

(٩) W. Churchill, *The Second World War*, vol. 1, London 1948, 193.

(١٠) المصدر نفسه، ١٧٠، ١٨٨-١٨٩.
انظر أيضاً:

A. J. Toynbee, *Survey of International Affairs 1937*, vol. 1, 1-5.

مصادر القوة الاستراتيجية الفرنسية في المشرق

كانت مخاوف فرنسا كبيرة مقارنة بمخاوف بريطانيا إزاء القوى المتعاظمة على حدودها الشرقية، وعزز هذه المخاوف تأكيد هتلر أن «التدمير الكامل لفرنسا هو الهدف والصداقة مع بريطانيا هي الوسيلة.»[١١] بالإضافة إلى ذلك إن الضغوط التي مارسها موسوليني وفرانكو تركت أثرها على فرنسا وأدّى هذا الواقع دوراً في التشكيك في حكومة الجبهة الشعبية وأفضى إلى حلّها.[١٢] بعدما تغيّرت الحكومة مراراً ألّف ادوار دالادييه أخيراً حكومة الحزب الراديكالي في نيسان/ أبريل ١٩٣٨. إن صعود الراديكاليين لم ينتج منه تغيير في سياسة التساهل التي انتهجتها من حكومة الجبهة الشعبية تجاه قوى المحور، ولكن كان هناك فرق واضح في ما يتعلق بسياسة الراديكاليين في المستعمرات الفرنسية والأراضي الواقعة تحت الانتداب. وتم الإقلاع تدريجياً عن سياسة حكومة بلوم الليبرالية نسبياً عام ١٩٣٦.[١٣]

كان هذا التحول حاضراً حضوراً غير مباشر في الخطة التي قدّمها دالادييه إلى مؤتمر الحزب الراديكالي في مرسيليا في ٢٧ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٣٨، وفيه أكد الآتي: «إن المصلحة الرئيسية لفرنسا هي في المحافظة على أمنها. إلا أن الأمن الفرنسي ليس محصوراً في حدودنا البرية فحسب، إنما على العكس من ذلك فهو مرتبط مباشرة بحرية خطوط الاتصال بين العاصمة وامبراطوريتها. . . إن منطقة أمنية واسعة خارج حدودها البرية هي ثمينة كالعاصمة نفسها. إن مستقبل فرنسا هناك يعيش إلى حد بعيد. نحن نعتبر ذلك غير ملموس.»[١٤] كانت كلمات دالادييه ذات مغزى كبير على صعيد لبنان، إذ إنّ لبيروت أهمية كبيرة كنقطة تلاق لخطوط المواصلات الفرنسية وكنقطة استراتيجية في المواجهة مع إيطاليا.[١٥] دفعت هذه

---

(١١) A. Maurois, *A History of France*, London 1966, 487.

(١٢) A. Werth, 'After the Popular Front', *Foreign Affairs*, 17/1 (October 1938): 14.
اعتبر ويرث أنه كان على الجبهة الشعبية التخلي عن برنامجها الاجتماعي الواسع النطاق عندما تولّت السلطة، إذ كان عليها التزام برنامج مكثّف لإعادة التسلّح.

(١٣) W. B. Cohen, 'The Colonial Policy of the Popular Front', *French Historical Studies*, 7/3 (1972): 368-93.

(١٤) E. Daladier, *The Defence of France*, London n.d., 107.

(١٥) اعتبر الجنرال هانتزيغر في نيسان/ أبريل ١٩٣٨ أن حوض البحر المتوسط اكتسب أهمية أكبر بعد =

الحسابات الحكومة الفرنسية إلى البدء بتحصين بيروت في كانون الثاني/ يناير ١٩٣٨ من أجل جعلها قاعدة لقوات فرنسا البحرية والجوية والعسكرية. إن التحسينات التي لحقت بمنشآت مرفأ بيروت أظهرت تطوره العسكري والاقتصادي. على سبيل المثال، بينما بقيت قيمة البضاعة المصدرة والتي أعيد تصديرها ثابتة إلى مدى كبير خلال عامي ١٩٣٢-١٩٣٥، فهي ازدادت بعد ذلك ثلاث مرات، أي من نحو أربعة ملايين إلى أحد عشر مليون ليرة بين ١٩٣٦ و١٩٣٩.[١٦]

إن القيمة الاستراتيجية للمشرق أدّت على نحو غير مفاجئ، إلى ازدياد الانتقاد للمعاهدتين الفرنسية-السورية والفرنسية اللبنانية داخل فرنسا. وأسس المنتقدون لوبي مناهضاً للمعاهدات، وهو بحسب قول الدبلوماسي كونت أوستروروغ الذي كان مركزه في المشرق أثناء عمل إدارة الانتداب، يتألف من ثلاث مجموعات رئيسية: السلطات العسكرية بقيادة الجنرال شارل هانتزيغر الذي أصبح لاحقاً وزيراً للدفاع أيام حكم الماريشال بيتان؛ الموظفون الفرنسيون العاملون في المشرق؛ والإرساليات الفرنسية. وأضافت المجلة الاشتراكية الفرنسية مجموعة رابعة تتألف من موظفي وزارة الخارجية الفرنسية. كذلك طرحت وجهة نظر هذا اللوبي على الرأي العام من جانب مجموعة من النواب والصحافيين بقيادة هـ. هاي، العضو في لجنة العلاقات الخارجية في مجلس الشيوخ الفرنسي.[١٧] إحدى أبرز النقاط التي أثارها هذا اللوبي هي أن نظام المعاهدات قد يؤدي إلى ثورة القوميين العرب. كان ثمة توافق بين غالبية الأحزاب الفرنسية على الوقوف ضد القومية العربية سواء كانت القومية العربية حركة ضعيفة يستعملها البريطانيون أو الألمان أو الإيطاليون ضد فرنسا كما يقول

= الحرب الاثيوبية وتشكيل حلف روما-برلين. من هذا البحر أصبح بالإمكان فرض حصار هدّام على إيطاليا والحصول على حياد تركيا وحماية الملاحة عبر السويس وتدفق النفط العراقي والإيراني إلى الغرب. أخيراً يمكن استعمال هذا الحوض لتهديد خط النقل بين إيطاليا وليبيا. انظر:

EMAT (AH) 7N190, doss. 7, 26 April 1938; EMAT (AH) 7N4190, doss. 1, 1 October 1938.

(١٦) MAE, Guerre 1939-1945, vol. 54, London-CNF, Rapport sur la situation économique des états du Levant, Années 1940-1941.

(١٧) FO 226/242, Furlonge to Lascelles, 15 December 1943.

انظر أيضاً: C. Julien, *Une pensée anti-coloniale*, Paris 1979, 100-1.

ب.ك. بورجون، العضو السابق في مجلس الشيوخ، وأحد أبرز منتقدي المعاهدات، أم كانت حركة أصيلة تسعى إلى تحقيق الوحدة العربية.[١٨] لذلك حاول اللوبي المناهض للمعاهدات الربط بين التطور اللاحق بهذه المعاهدات وتنامي النشاطات الوحدوية العربية والتهديد لمصالح فرنسا في العالم العربي.

في ما يتعلق بشمال افريقيا اعتبر اللوبي المناهض للمعاهدات أن شعوب هذه البلدان نظرت إلى إبرام المعاهدات على أنها دليل ضعف من جهة فرنسا، وهذا ما شجع شعوبها على الاتحاد مع عرب المشرق في مواجهة الامبراطورية الفرنسية.[١٩] تنبه اللوبي إلى أن هذا التيار حظي بتشجيع قوميين عرب بارزين في الشرق العربي كشكيب ارسلان الذي كان يتمتع بنفوذ كبير في شمال افريقيا. ونقل عن ارسلان قوله إن القوميين العرب أرادوا توحيد القسم الآسيوي من العالم العربي، ولكن يجب ألاّ ينسوا أن المناطق الآسيوية والافريقية هي جزء من هذا العالم العربي بحيث تشكل وحدة لغوية ودينية وعاطفية.[٢٠] في المشرق نفسه تابع اللوبي الاتصالات المتزايدة بين الحكومة السورية وزعماء عراقيين وسعوديين بعد توقيع المعاهدتين واستخلصوا أن السوريين «يتجهون على نحو كامل نحو الشرق، ونحو الصحراء، ويعتمدون سياسة مناوئة لفرنسا».[٢١] فإذا أدّت هذه الاتصالات إلى إدخال سوريا في اتحاد عربي. عندئذ وجدت فرنسا نفسها في العراء. بحسب رأي المخطط الاستراتيجي

---

(١٨) MAE, Syrie-Liban 1930-1940, vol. 43, Note sur les traités franco-syrien et franco-libanais de 1936, 33, 42.

حتى فيينو الذي كان له موقف ليبرالي من القوميين في المشرق عموماً عارض الوحدة العربية. انظر أيضاً:

MAE, Syrie-Liban 1930-1940, vol. 457, 23 February 1938, 155-6; EM AT (AH) 7N4190, doss. 3, 7 April 1938; MAE, Syrie-Liban 1930-1940, vol. 457, 7 April 1939.

(١٩) MAE, Syrie-Liban 1930-1940, vol. 43, Note sur les traités franco-syrien et franco-libanais de 1936, 36.

(٢٠) MAE, Guerre 1930-1945, vol. 42, London-CNF, 8.

في ذلك الوقت لم تكن محاضر جلسات المؤتمر قد أشارت إلى هذا التصريح الذي أدلى به شكيب ارسلان.

(٢١) EMAT (AH) 7N4190, doss. 1, Etude sur les possibilités actuelles de la politique syrienne, 1 January 1936, 2.

الفرنسي الادميرال كاستيكس ستفقد الجيوش الفرنسية المتمركزة في لبنان فاعليتها إذا أصبحت السلطة في دمشق في أيدي نظام غير صديق. اعتبر هانتزيغر أن الجيوش الفرنسية في ظل هذه الظروف، ستعجز عن تقديم الحماية الملائمة لمصالح فرنسا في لبنان.[٢٢]

لا حكومة بلوم ولا خليفتها كانتا على غير علم بالأخطار التي أشار إليها منتقدو نظام المعاهدة. والحكومتان أخذتا على عاتقهما مهمة منع أية محاولة لاستغلال نظام المعاهدة فرصةً لخدمة مخططات القوميين العرب. لذلك، في ١١ أيلول/سبتمبر ١٩٣٦، ترأس بلوم اجتماعاً للجنة المتوسط العليا لتقويم المعاهدات من حيث تأثيرها في شمال افريقيا. رفع ممثلو الإدارة الفرنسية في الجزائر والمغرب ودوائر البلدان الخارجية في وزارة الخارجية الفرنسية، تقارير مفادها أن أحزاب افريقيا الشمالية كالدستور في تونس ونجمة شمال افريقيا والحزب الشيوعي الجزائري بالإضافة إلى المفكرين المغاربة تشجعت بالمعاهدات المعقودة مع سوريا ولبنان لتصعيد حملتها في سبيل الاستقلال. واستنتجت اللجنة أن الوضع يتطلب اهتماماً كاملاً من الحكومة الفرنسية وربما تدخلها الفاعل للقضاء على هذه الموجة.[٢٣] استمرت الحكومة الفرنسية في التصدي للقومية العربية وفي المشرق، فقصدت الإعلان عن اعتراضها على مخططات القومية العربية في مناسبات عدة من أجل إبعاد أي انطباع عن تغيير في موقف فرنسا تجاه تلك المخططات بعد توقيع المعاهدتين. فمثلاً تلقى العضو في الوفد الفرنسي إلى جنيف تعليمات من حكومته في ١٣ أيلول/ سبتمبر ١٩٣٧ لإطلاع مساعد وزير الخارجية البريطاني لشؤون المستعمرات السير جون شاكبورغ على موقف فرنسا من المخططات الهادفة إلى إدخال سوريا ولبنان في اتحاد عربي. واعتبر شوفيل أن هذين البلدين «لا يملكان مقومات الاتحاد مع الدول العربية الأخرى في تلك المرحلة من نموهما. إن دخول هذا الاتحاد سيؤدي بهما إلى إيقاف كل أعمالهما المنصبة على تثبيت مواقعهما الوطنية على أسس ثابتة. . .

---

(٢٢) المصدر نفسه.

(٢٣) EMAT (AH) 7N4190, doss. 1, Réunion du Haut comité mediterraneen du 11 September 1936.

ولم يكن الفرنسيون مستعدين لتشجيعهم على تبنّي مثل هذه الأفكار».[٢٤] كذلك اعتبر شوفيل أن القومية العربية، بالإضافة إلى تأثيرها المعطل لنمو سوريا ولبنان، فهي أيضاً تسيء إلى مصالح فرنسا وبريطانيا. استعملت نبرة تحذيرية أعلى في حوار مماثل جرى بين عضو آخر في الوفد الفرنسي إلى جنيف م. لوغار ورئيس القسم الشرقي في وزارة الخارجية البريطانية السير جورج وليام رندل. أعلم لوغار رندل أن فرنسا لا تستطيع أن تبقى لامبالية حيال أية محاولة أو أي مخطط يشجع الحركة القومية العربية.[٢٥] وقال السفير الفرنسي في لندن إن أي مخطط قومي عربي سيؤثر في استقرار بلده حتى لو لم يكن مقدراً له أن يشمل سوريا، لذلك حثّ الحكومة البريطانية على عدم تشجيع تلك المخططات. وأبدى موظفون كبار في وزارة الخارجية الفرنسية موقفاً مماثلاً مشددين على أن الوضع القائم في العالم العربي يجب أن يبقى على حاله. لقد عبروا عن عدم موافقتهم على أي مخطط توحيدي بين الدول العربية حتى لو كان سينطلق في ظل انتداب بريطاني-فرنسي مشترك.[٢٦]

إن تعريف الحكومة البريطانية على الموقف الفرنسي من المخططات التوحيدية العربية، وكذلك ضمان تفهمها والحصول على دعمها، كان وسيلة لمنع القومية العربية من البروز مجدداً. إن إقرار المعاهدات بسرعة كان طريقة أخرى اقترحها المؤيدون للمعاهدات. كذلك شرح فيينو أن ذلك سيضمن وجود حكومة صديقة في دمشق والمحافظة على مصالح فرنسا في المشرق وسيكون الوجود الفرنسي في لبنان بمنزلة ضمان للمحافظة على الوضع القائم في هذه المنطقة. إن إقرار المعاهدات السريع سيلزم القادة السوريين احترام الوضع القائم في أراضي البلدين المعنيين.[٢٧]

القومية العربية تثبت نفسها

إن الكلام على إحياء القومية العربية لم يكن من دون أسس. لقد تميزت أواخر الثلاثينات بعدد من النشاطات والمخططات السياسية على المستويين الحكومي

---

(٢٤) FO 371/20814, Geneva to London, 13 September 1937, 27-9.

(٢٥) المصدر نفسه

(٢٦) FO 371/27043, Memorandum respecting Arab Federation, 28 September 1936, 85.

(٢٧) EMA T (AH) 7N4190, 10 January 1939.

والشعبي، وكانت مستوحاة من مثل القومية العربية على نحو مباشر أو غير مباشر. إن المنادين بهذا التيار أفادوا إلى حد ما من حال الميوعة في الساحة الدولية وانعكاساته على العالم العربي. وعبّر جميل مردم عن هذا الوعي كالآتي: «إن النظام المعمول به حالياً في العالم غير طبيعي وغير منتظم. كل المؤتمرات والأبحاث والمذكرات هي تعبير عن انحلال هذا النظام. . . الذي أصبح ضعيفاً. إن الحدث الأقل أهمية على المستوى العالمي سوف يهشم هذه الرقع».(٢٨)

المعاهدات والتحالفات

من المنظور القومي العربي كان هناك حدثان في منتصف الثلاثينات وأواخرها لهما أهمية خاصة. الأول على علاقة بسلسلة من المعاهدات المبرمة بين الدول العربية. بدءاً، كانت هناك «معاهدة الأخوة والتحالف» المعروفة بالحلف العربي التي أبرمت بين العراق والسعودية في ٢ نيسان/ أبريل ١٩٣٦، وانضم إليها اليمن في ٢ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٣٧. المعاهدة الثانية أبرمت بين مصر والسعودية في أيار/ مايو ١٩٣٦ وأنهت فعلياً مرحلة التوتر بين البلدين. لكن خلافاً للحلف العربي فإن المعاهدة السعودية-المصرية لم تشر مطلقاً إلى الاخوة والصداقة العربيتين، وهي نقطة تنبه إليها دو مارتيل في الوقت المناسب. إلا أن القوميين العرب رأوا فيها بعض المغزى إذ أتت في وقت كانت مصر تقترب من العالم العربي على نحو ملحوظ وتستعد للعب دور ريادي في المنطقة.(٢٩)

إن الحدث الثاني المهم هو رد الفعل العربي على الضغوط البريطانية والصهيونية في فلسطين، وعلى ضغوط الأتراك في الاسكندرونة. في حين كانت انعكاسات هذه الأخيرة محصورة أساساً بالساحة السياسية في سوريا، فإنّ انعكاسات الضغوط البريطانية والصهيونية على الشرق العربي كانت عموماً أكثر اتساعاً. من هذا المنطلق، اندلعت الثورة في فلسطين في أيار/ مايو ١٩٣٦ على المستوى المحلي ما لبثت أن اتخذت بعداً عربياً. واقترحت اللجنة الملكية فكرة إنشاء دولة يهودية في قسم من

---

(٢٨) انظر جميل مردم، أوراق خاصة، مقابلة صحفية.

(٢٩) MAE, Syrie-Liban 1939-1940, vol. 457, La Politique syrienne dans le cadre du Proche Orient, 19 March 1937, 137-43.

فلسطين وإلحاق الباقي بالضفة الغربية، وذلك من أجل إنهاء الثورة. وتقدم وزير خارجية العراق في ذلك الوقت نوري السعيد باقتراح مضاد إلى الحكومة البريطانية في أيلول/ سبتمبر ١٩٣٧ أفصح فيه عن أمله بانضمام العراق والسعودية والضفة الغربية إلى فلسطين في تجمع يضم هذه البلدان.[٣٠]

برغم أن التحالفات ومخططات الوحدة جاءت بمبادرة من الحكومات العربية والحكام العرب، فإن الدافع الكبير لقيامها متأتٍّ إلى مدى كبير من اهتمام شعبي متنامٍ بالأهداف القومية العربية. في بعض الأحيان تم التعبير عن ذلك بازدياد التحرّكات العربية على الصعيد الشعبي.

المؤتمرات العربية

انعكس صعود القومية العربية خصوصاً في سلسلة من المؤتمرات التي ضمت هيئات حكومية وغير حكومية عربية. ركزت المؤتمرات الثلاثة الأولى على المسألة الفلسطينية، وقد انعقدت بعد نشر تقرير بيل الذي كان موضع اعتراض القادة الفلسطينيين والمجموعات القومية العربية تبعاً لذلك. ونظمت لجنة الدفاع الفلسطيني في سوريا مؤتمراً عربياً في بلودان في أيلول/ سبتمبر ١٩٣٧ «من أجل دراسة الواجبات التي على العرب القيام بها كل في بلده والموافقة على الإجراءات المناسبة للتصدي للأخطار المتأتية من الصهاينة».[٣١] قررت الحكومة السورية المشاركة رسمياً في هذا المؤتمر، لكن الاحتجاج البريطاني الذي قدم إلى دو مارتيل أجبرها إلى حد ما على التخلي عن هذه الفكرة. لكن التعويض عن ذلك جرى من طريق التعاطف والدعم الظاهرين اللذين عبر عنهما أعضاء من الكتلة الوطنية السورية بالإضافة إلى حضور جمهور كبير نسبياً من الشخصيات البارزة والأعيان في الشرق العربي إلى المؤتمر. تمثّلت سوريا بـ ١١٥ شخصاً وفلسطين بـ ٩٧ ولبنان بـ ٥٩ والضفة الغربية بـ ٢٩ والعراق بـ ٩ ومصر بـ ٢ وطرابلس بواحد. ترأس مؤتمر بلودان رئيس وزراء العراق السابق ناجي السويدي، وانتُخب شكيب ارسلان ووزير التربية

---

(٣٠) FO 371/20813, 6 September 1937.

(٣١) مفرج، المؤتمر العربي القومي، دمشق ١٩٣٧، ٤-٥.
انظر أيضاً: A. W. Kayyali, *Palestine: A Modern History*, London n.d., 207-9.

المصري السابق محمد علوبه باشا ومطران حمص للروم الأورثوذكس حريكي نواباً للرئيس.[٣٢]

ركّزت التقارير والخطب والمقررات الصادرة عن مؤتمر بلودان على المسألة الفلسطينية، وقدم الحاضرون جملة اقتراحات بشأن المخطط التقسيمي. وجاء في تقرير فرنسي رسمي: «انعقد المؤتمر في مناخ عربي وإسلامي تميز بمشاعر التعاطف والدعم».[٣٣] وازدادت هذه المشاعر نتيجة رسائل وبرقيات التأييد الكثيرة التي وصلت إلى المؤتمر من أمير الكويت ومن مجموعات إسلامية في بضع مدن مصرية وكذلك من تونس والجزائر والمغرب.[٣٤]

دعا عدد من الراديكاليين العرب المشاركين في الوفود العراقية والسورية والفلسطينية واللبنانية والأردنية والطرابلسية إلى عمل أكثر التزاماً، ونظموا اجتماعاً سرّياً تحت اسم مؤتمر الشباب القوميين الذي عقد في دمشق في الفترة نفسها. كان معظم المشاركين ينتمون إمّا إلى الحزب القومي العربي مثل يونس السبعاوي وكاظم وتقي الدين الصلح وفريد زين الدين وواصف كمال ومنير الريّس وعثمان الحوراني وفرحان شبيلات، وإمّا إلى عصبة العمل القومي مثل أكرم زعيتر وصبري العسلي. انتخب السبعاوي رئيساً وكاظم وزعيتر أمينين عامين للمؤتمر. اتفق المشاركون على ضرورة تكثيف العمل لتوحيد الشباب العربي وألّفوا لجنة تحضيرية لتنظيم مؤتمر للشباب العرب في إحدى العواصم الأوروبية.[٣٥]

تبع مؤتمر بلودان المؤتمر الدولي البرلماني للبلاد العربية والإسلامية للدفاع عن فلسطين الذي عُقد في القاهرة في تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٣٨ بإيعاز من علوبه باشا. اختلف هذا الاجتماع عن ذلك الذي انعقد في بلودان من نواح عدة. الناحية الأولى

---

(٣٢) FO 371/20814, Damascus to London, 14 September 1937, 106.
انظر أيضاً: مفرج، المؤتمر العربي القومي، ٢١-٣٥.

(٣٣) MAE, Guerre 1939-1945, vol. 42, London-CNF, 8.

(٣٤) مفرج، المؤتمر العربي القومي، ٩٣-١٣٨.

(٣٥) FO 371/20814, Damascus to London, 14 September 1937, 107.
انظر أيضاً: زعيتر، يوميات أكرم زعيتر: الحركة الوطنية الفلسطينية، بيروت ١٩٨٠، ٣٢٥-٣٢٦.

كانت المشاركة الأوسع للمصريين، إذ بلغ عدد أعضاء وفدهم الستّين مقارنة بالتسعة الذين حضروا مؤتمر بلودان. الناحية الثانية تتصل بهوية المشاركين إذ إن معظم الموفدين المصريين والعراقيين والسوريين واللبنانيين كانوا أعضاء في البرلمان في بلدانهم. كذلك عُقد المؤتمر النسائي الشرقي لنصرة فلسطين في القاهرة في الفترة نفسها وللسبب عينه، وكان بإيعاز من رئيسة تجمع النساء المصريات هدى شعراوي وحضرته وفود من مصر وسوريا ولبنان والعراق وفلسطين والأردن. دعت المقررات الصادرة عن هذا المؤتمر والمؤيدة لفلسطين، إلى مقاطعة الصادرات الأجنبية، أي غير العربية. يمكن النظر إلى هذا الاجتماع مؤشراً إلى قدرة القومية العربية على تحريك قطاعات مختلفة من المجتمع العربي نحو نشاطات تعني العرب أجمعين.[٣٦]

إذا أردنا الحكم على المؤتمرات من خلال أهدافها ومحاضرها ومقرراتها، فإن المؤتمر الأول للطلاب العرب في أوروبا المنعقد في بروكسل بين ٢٧ و٢٩ كانون الأول/ ديسمبر عام ١٩٣٨ هو الأقرب إلى مؤتمر قومي عربي. أخذت المبادرة بتنظيم مؤتمر بروكسل الجمعية العربية في بريطانيا العظمى التي كانت على اتصال بمنظمات مماثلة في أوروبا، ومن بينها الفرع غير السياسي للمركز العربي في برلين.[٣٧] أتى المشاركون من العراق وسوريا وفلسطين ولبنان ومصر والأردن. تركزت التقارير والمقررات الصادرة عن المؤتمرين على القسم الآسيوي من العالم العربي على أن يتم البحث في الأمور التي تتعلق بالمناطق الافريقية في مؤتمر لاحق. برغم أن المسألة الفلسطينية لم تكن موضع اهتمام أساسي، وهذا أمر لا يثير الاستغراب، فقد أدرج المؤتمر عدداً من الاقتراحات تتعلق بتحرير جميع الدول العربية وتنميتها وتوحيدها. وانتخبت لجنة تنفيذية من أجل متابعة هذه الاقتراحات.[٣٨]

---

(٣٦) FO 407/222, Bateman (Alex.) to Halifax, 7 July, 1938, 134.

انظر أيضاً:

A. Gomaa, *Foundation of the League of Arab States*, London 1977, 45-7.

(٣٧) FO 371/21839, Special Branch, Metropolitan Police, 8 December 1938.

(٣٨) المؤتمر الأول للطلاب العرب في أوروبا: كتاب المؤتمر: القومية العربية، بيروت، لا ت.، ٦، ١٣٠، ١٣٤، ١٤٤.

آمال وتطلّعات كبيرة

هذه الأحداث والنشاطات شجعت القوميين العرب وأحيت آمالهم بتحقيق أهدافهم. فقد اعتبروا أن الحلف العربي سوف يتطور إلى اتحاد حقيقي. كذلك فإن المشاركين في مؤتمر بروكسل رأوا أن هذا المؤتمر نوع من المؤتمر التأسيسي لحزب قومي عربي سوف ينتشر في جميع البلدان العربية ويوحدها في دولة واحدة.[٣٩] واعتبر فؤاد مفرّج العضو البارز في الحزب القومي العربي أن مؤتمر بلودان كان تعبيراً عن أهداف الشعوب العربية وتطلّعاتها، وأنتج البرامج العملية التي تتحقق هذه الأهداف بواسطتها.[٤٠]

أخافت المعاهدات والمؤتمرات العربية منتقدي القومية العربية وأعداءها. وفي تعليق له على مؤتمر بلودان قال القنصل البريطاني في دمشق إنه كان هناك «شك ضئيل بأن المناقشات الطويلة بشأن فلسطين تبعث من رماد الغيرة المحلية: طائر الفينيق العربي الشامل».[٤١] ولكن يبدو أن الحذرين من المخططات القومية العربية في منتصف الثلاثينات وأواخرها لم يلحظوا محدودية هذا التيار. لم يرمِ الحلف العربي إلى تغيير الوضع الراهن بل سعى إلى تثبيته. فكر السوريون في إمكان انضمامهم إلى هذا الحلف، ولكنهم لم يقوموا بأية خطوة إلى الأمام. بالإضافة إلى ذلك، كان الحلف والمعاهدة المصرية غارقين في المراوحة بسبب المعارضة البريطانية لتنفيذهما. كذلك أظهرت بريطانيا وفرنسا عدم تعاطفهما مع مخططات الاتحاد العربي، التي اقترحها نوري السعيد والأمير عبد الله. قد تكون المؤتمرات أعطت القضية الفلسطينية دفعاً، ولكن هذا التركيز جاء على حساب قضايا أخرى متعلقة بوحدة العالم العربي وتحريره. على سبيل المقارنة، برغم انعقاد المؤتمر الإسلامي العام والمؤتمر القومي العربي لعام ١٩٣١ في القدس، وقد اضطلعت الحركة الوطنية الفلسطينية بتنظيمهما، فإن مقرراتهما عالجت عدداً من المسائل القومية في العالم العربي، ومن بينها مسألة الوحدة العربية. على العكس من ذلك

(٣٩) المصدر نفسه، ٥٦-٦٢، ١٤٠-١٤٣.

(٤٠) مفرج، المؤتمر العربي القومي، ١٨٣.

(٤١) FO 371/20814, Damascus to London, 14 September 1937, 114.

انحصرت المقررات الصادرة عن المؤتمرات الثلاثة بموضوع البحث في القضية الفلسطينية.[٤٢] يعتبر آرغايل هذه المؤتمرات من بين «التجمعات الفرعية التي من خلالها تستطيع الحركات القومية جمع التأييد الشعبي والرأي العام».[٤٣] لكن نظراً إلى أن الأحزاب القومية العربية مثل عصبة العمل القومي والحزب القومي العربي، لم تكن قوية في ذلك الوقت، فإن المكاسب التي جنتها الحركة القومية العربية من هذه المؤتمرات كانت أقل مما هو متوقع. تركت هذه القيود أثرها على قدرة القومية العربية على تحدي الوضع الراهن في لبنان برغم تنامي أهميتها.

لكن السلطات الفرنسية تجاهلت هذه القيود وركزت جهودها على إقامة النشاطات المختلفة للقوميين العرب كوسيلة مناسبة لتحذير القوميين اللبنانيين ولترهيب الدستوريين من القوميين العرب في لبنان. وفهم ذلك على أنه حجة لإبعاد القوميين العرب عن الساحة السياسية في لبنان في وقت قررت فرنسا إعادة العمل بالدستور جزئياً وتوسيع المشاركة الإسلامية في الحياة العامة. إن الشرط المسبق لهذه السياسة كان أولاً ضمان عدم تأثّر التوافق بين القوميين اللبنانيين أو إضعافه بسبب المشاركة الإسلامية الأوسع، وثانياً منع القوميين العرب من الوصول إلى السلطة. وأشار دو مارتيل بوضوح في خطبة له ألقاها في ٤ كانون الثاني/يناير ١٩٣٧ إلى هذه الشروط المسبقة عبر الإعلان عن إعادة العمل بالدستور. وفي معرض تحذيره السياسيين من أخطار تجاهل المصلحة العامة، دعا المفوض السامي إلى أن يكون الحس بالوطنية مرشداً لإشاعة التفاهم والتعاون بين الزعماء اللبنانيين.[٤٤]

---

(٤٢) باستثناء موقف المؤتمر الإسلامي العام من المسألة الفلسطينية، فقد احتجّ المؤتمر أيضاً على سياسة إيطاليا في ليبيا وعلى السياسة الفرنسية في المغرب وسوريا ولبنان. واحتج كذلك على السياسة البريطانية في مصر والسودان وفي بعض أجزاء من الجزيرة العربية. ودعا المؤتمر القومي العربي الذي انعقد في القدس في الفترة نفسها، إلى الوحدة العربية واستنكر السياسة الداخلية المتبعة في البلدان العربية في ذلك الوقت.

انظر: الحوت، القيادات والمؤسسات السياسية في فلسطين: ١٩١٧-١٩٤٨، بيروت ١٩٨١، ٢٤٦-٢٤٧، ٧٣٢-٧٣٣.

(٤٣) W. J. Argyle, 'Size and Scale as Factors in the Development of Nationalist Movements', in A. Smith, ed., *Nationalist Movements*, London 1976, 44-8.

(٤٤) FO 371/20848, Beirut to London, 6 January 1937.

العودة إلى الحياة الدستورية في لبنان

حكومة الأحدب

كان إحياء الدستور في لبنان متوقعاً وحظي بإجماع غالبية اللبنانيين. لكن تعيين خير الدين الأحدب العضو السني في البرلمان في منصب رئاسة الوزراء أربك المطلعين على علاقته بالقوميين العرب. تتحدّر عائلة الأحدب من طرابلس، وكان جدّه إبراهيم قد انتقل إلى بيروت حيث عيّنه العثمانيون قاضياً. حصل خير الدين على شهادة في الرياضيات من جامعة السوربون، ولدى عودته إلى بيروت عمل في المفوضية العليا، كما عمل ردحاً من الزمن في أملاك عمّه حسين الأحدب في البقاع. كذلك شغل عمه بضعة مناصب في ظل الانتداب وكان مؤيداً للخوري برغم أن علاقته بإدّة كانت جيدة. أثناء وجوده في البقاع تزوج الأحدب أولغا مسلّم التي تنتمي إلى عائلة مسيحية معروفة في زحلة. أجبرته علاقته برياض الصلح عام ١٩٢٦ ونشاطاته المساندة للقومية العربية على الهرب من البلاد والاستقرار في فلسطين. وبعدما أصدرت سلطات الانتداب عفواً عنهما عاد رياض والأحدب إلى بيروت حيث أصدرا صحيفة يومية للقوميين العرب اسمها «الأحد الجديد». انتخب الأحدب نائباً في البرلمان عام ١٩٣٤. وضمّت لائحة المؤيدين له رياض وسليم علي سلام وآل بيهم، ووافق الخوري على مساندته بسبب علاقته بعمّه، إلاّ أن الأحدب ابتعد عن الخوري وأصبح رئيساً لكتلة إدّه في البرلمان. وبرز تأييد الأحدب لإدّه أثناء الانتخابات الرئاسية في كانون الثاني/يناير ١٩٣٦. إثر تشجيع إدّه له اضطلع الأحدب بدور مهم في إقناع عدد من الزعماء المسلمين مثل آل سلام وبيهم بتأييد ترشيح إدّه إلى الرئاسة بعد طمأنتهم بأن ذلك سيأتي بعهد جديد تُلبّى فيه مطالب المسلمين.

عندما انتخب إدّه بدأ بالتحضير لوصول الأحدب إلى رئاسة الوزراء،[٤٥] ولم

(٤٥) مقابلة خاصة مع صائب سلام في جنيف، ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٤.
انظر أيضاً: الخوري، حقائق لبنانية، مجلد رقم ١، بيروت ١٩٦٠، ١٩٠-١٩٥؛ عوض، أصحاب الفخامة: رؤساء لبنان، بيروت ١٩٧٧، ١٨٢-١٨٤؛
FO 371/23280, Record of Leading Personalities in Syria and the Lebanon, 9 August 1939, 27.

تكن محاولاته في إقناع المفوض السامي بصوابية هذه الخطوة صعبة، إذ إن حكومة بلوم كانت قد قررت إناطة رئاسة الحكومة بالطائفة السنية التي احتلّت المرتبة الثانية من حيث الأهمية. يكمن إنجاز إدّه في إقناعه دو مارتيل بقبول الأحدب خصوصاً. إن موافقة دو مارتيل على هذا الخيار عائدة إلى علمه بأن إدّه مدين إلى السياسي السنّي الذي دعمه أثناء الحملة الانتخابية.(٤٦) حاول الدستوريون التفوق على إدّه عبر ترشيح الكتلوي المعروف أيوب تابت، إلاَّ أن الأحدب حصل على أكبر عدد من الأصوات ودعي إلى تأليف حكومة جديدة في كانون الثاني/يناير ١٩٣٧. ضمت الحكومة ثلاثة وزراء هم الماروني خليل أبي اللمع والأرثوذكسي حبيب أبو شهلا والشيعي إبراهيم حيدر.(٤٧)

واجه تعيين الأحدب بعض الإشكالات. على سبيل المثال لم يكن عريضة راضياً على اختيار رئيس للوزارة، ولاؤه للقومية اللبنانية مشكوك فيه مع أن الأحدب كان قد ابتعد عن العروبة بعد دخوله البرلمان عام ١٩٣٤. كذلك لم يوافق البطريرك على تسليم رئاسة الحكومة إلى مسلم سني. ووجد الاكليروس الماروني أن من غير المقبول أن يشغل المسلمون اثنين من أصل ثلاثة مناصب رئيسة في الدولة اللبنانية، إذ كان الأمير خالد شهاب في ذلك الوقت، رئيساً لمجلس النواب.(٤٨) إن معارضة الاكليروس وخصوصاً المطران مبارك، كانت قبل كل شيء متأثرة بإدراكهم أن تعيين الأحدب لم يكن تدبيراً استثنائياً موقّتاً يخرج عن النظام المعمول به مثلما جاء تعيين بيهم عام ١٩٣٤، بل خافوا أن يصبح هذا الترتيب الجديد القاضي بتخصيص منصبَي رئيس مجلس الوزراء ورئيس مجلس النواب للمسلمين تدبيراً ثابتاً.

التقت معارضة كل من عريضة والدستوريين الذين تحدّوا تعيين الأحدب على أسس عقائدية، ولفتوا النظر إلى هذه النقطة عبر ترشيح تابت لمنصب رئاسة الوزراء وتحويل الاجتماع البرلماني المخصص للتصويت، إلى مناقشة تتصل بالولاء للبنان.

---

(٤٦) مقابلة خاصة مع ريمون إدّة في باريس، ٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٠.
انظر أيضاً: MAE, Syrie-Liban 1930-1940, vol. 501, 21 September 1936, 266.
(٤٧) MAE, Syrie-Liban 1930-1940, vol. 502, 1 January 1937, 125.
(٤٨) المصدر نفسه، ٨ كانون الثاني/يناير ١٩٣٨: ١٣٠-١٣٦.

اقترح مناصرو الخوري أن يطلب إلى أعضاء البرلمان أن يقسموا بالولاء للبنان فردّ الأحدب أن لكل نائب الحرية في التفكير كما يشاء، وهذا ما أثار رد فعل عنيف من كميل شمعون الذي أجاب أنه يجب منع أي شخص من دخول البرلمان إذا لم يعترف بلبنان.(٤٩)

على عكس الوقع الذي تركته حكومة الأحدب على الإكليروس الماروني والدستوريين، فهي أولاً لقيت ترحيب عدد من وجهاء المسلمين. وأقام سلام مأدبة تكريماً للأحدب حضرها عبد الحميد كرامي وآل بيهم. وفي أثنائها قال واحد من وجهاء المسلمين لدو مارتيل إنه «للمرة الأولى منذ ثمانية عشر عاماً يشعر المسلمون أنهم لا يعاملون كأقرباء فقراء».(٥٠) حكم دو مارتيل على ردود الفعل على حكومة الأحدب من خلال تأثرها بنوعين مختلفين من النزاعات. من جهة، أظهرت الردود التنافس المستمر بين إدّه والخوري، ومن جهة أخرى جاءت تعبيراً عن النزاع بين موارنة الجبل وروح المصالحة السائدة في بيروت وغيرها من المدن الساحلية.(٥١)

يشهد أسلوب الأحدب في القيادة على صدقية التفسير الثاني. لقد أظهر موهبة ومهارة في ممارسة المحسوبية. لم تكن ثروته كبيرة ولكنه لم يتردّد في استعمال المال العام لتهدئة مناوئيه ولمكافأة مناصريه الذين يضمون في صفوفهم عدداً من قبضايات بيروت.(٥٢) قبل وصوله إلى السلطة شدّد الأحدب على ثلاثة مواضيع هي العروبة والإسلام السياسي وانتقاد سياسيي جبل لبنان. أشار إلى الأخيرين في صحيفة «الأحد الجديد» منتقداً أولئك الذين يسيطرون على الساحة السياسية، ودعا سياسيي

---

(٤٩) النهار، ٢ شباط/فبراير ١٩٣٧.

(٥٠) MAE, Syrie-Liban 1930-1940, vol. 502, 15 January 1937, 143-5.

(٥١) المصدر نفسه، ٨ كانون الثاني/يناير ١٩٣٧؛ ٥ شباط/فبراير ١٩٣٧، ١٦٠؛ ١٩ آذار/مارس ١٩٣٧: ٢٣٥، ٢٣٩، ٢٤٠.

(٥٢) الرياشي، الأيام اللبنانية، ٣٦١-٣٦٢.

عن سيطرة الأحدب واستخدام القبضايات، انظر: الخوري، حقائق لبنانية، مجلد ١، ١٩٦٠: ١٩٥، ٢٢٨.

انظر أيضاً:

MAE, Syrie-Liban, vol. 502, 19 March 1937, 239.

الساحل لتحضير أنفسهم للوقوف في وجه هذه السيطرة.[٥٣] لكن بعد وصول الأحدب إلى السلطة خفتت عروبته خفوتاً ملحوظاً. وبرغم محاولته تحسين العلاقة مع سوريا[٥٤] لم يخف شكوكه المتعلقة بالوحدة العربية: «إذا قرر العرب أن يتوحدوا . . . فإن وجودي في السراي لن يوقفهم».[٥٥] عدا ذلك، فإن وعوده بتحسين أوضاع المسلمين تبعاً للمعاهدة الفرنسية-اللبنانية لم تؤدِّ إلى نتائج ملموسة. أضف أن محاولاته توسيع قاعدة السلطة لدى إدّه عبر حشد وجهاء السنة إلى جانب الحكومة، لم تثمر. وبدا هذا التغيير واضحاً في أواخر شباط/ فبراير عندما بدأت حكومته بدرس مسألة إعطاء المهاجرين اللبنانيين الحقوق الكاملة المتعلقة بنيل الجنسية اللبنانية. بما أن غالبية المهاجربن هم من الموارنة اعتبر المجلس الإسلامي بقيادة سلام ذلك محاولة لتعطيل الأساس الديموغرافي لمبدأ المساواة الطائفية المنصوص عليه في الاتفاقية.[٥٦] لقي الأحدب المزيد من المصاعب في التعامل مع هؤلاء المنتقدين والمعارضة البرلمانية بالإضافة إلى شكوى عريضة المستمرة من تبوّء المسلمين المنصبين الرفيعين في الإدارة. وجد الأحدب نفسه في مواجهة خيار إسكات منتقديه السنة مثل أولئك الموجودين في المجلس الإسلامي عبر تطبيق المعاهدة حرفياً، وإعادة توجيه السياسة الرسمية للحكومة نحو أهداف عربية أكثر وضوحاً، أو خيار إبرام صفقة مع الدستوريين.

إن فكرة التعاون بين الإدّيين والدستوريين كانت تروق دائماً دو مارتيل ووزارة الخارجية الفرنسية إذ وجداها عاملاً مساعداً لهما في محاولاتهما إحلال الاستقرار في النظام اللبناني والمحافظة على الوضع الراهن. لذلك دعما الخيار الثاني، وفي ١٤ آذار/ مارس ١٩٣٧ أتيا بالمجموعتين من أجل تأليف حكومة ائتلافية. لكن الائتلاف سقط قبل نهاية حزيران/ يونيو ١٩٣٧ إثر وفاة الوزير الدستوري المعروف ميشال

(٥٣) الرياشي، الأيام اللبنانية، ٣٠٧.

(٥٤) جميل مردم، أوراق خاصة. رسالة من نجيب آغا البرازي إلى مردم في ١٤ كانون الثاني/ يناير ١٩٣٧، وفيها شكا الأحدب إلى البرازي الهجوم عليه في الصحافة السورية. لكنه في الوقت نفسه كان يعاقب الصحافة اللبنانية لتهجّمها على حكومة مردم.

(٥٥) K. Salibi, *The Modem History of Lebanon*, London 1965, 183.

(٥٦) MAE, Syrie-Liban 1930-1940, vol. 530, 23 February 1937, 124.

زكور. عندما حاول الأحدب تأليف حكومة كتلوية في تموز/يوليو فشل في جمع التأييد البرلماني اللازم. على أثر ذلك حلّ دو مارتيل مجلس النواب في ١٣ تموز/يوليو وأعلن إجراء انتخابات عامة في ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٣٧.[٥٧]

الانتخابات العامة

عندما بدأ الزعماء والمجموعات اللبنانية الحملات الانتخابية أظهرت السلطات الفرنسية تصميماً على إفشال القوميين العرب أو تحديداً إفشال أولئك الذين اعتبرتهم «عناصر متطرفة». تعزز هذا التصميم أكثر بعد التطورات التي جرت خلال عام ١٩٣٧. لقد خشي الفرنسيون أن تعطي هذه الأحداث القوميين العرب الفرصة لتحسين حظوظهم الانتخابية ومن ثمّ التأثير على الوضع القائم. وأحد أبرز هذه التطورات انهيار الوضع الاقتصادي في عهد حكومة الأحدب الأولى، أي بين كانون الثاني وتموز ١٩٣٧. ونتج من الارتفاع في أسعار الحبوب واللحوم والخبز والمياه اضطراب اجتماعي.[٥٨] بحسب تعبير كولان فإن عامي ١٩٣٧و ١٩٣٨ كانا «عامي الصراع الاجتماعي في سبيل أجور أفضل وظروف عمل أحسن».[٥٩] وكان الحزب الشيوعي الذي سمح له بالعمل مطلع عام ١٩٣٧ ناشطاً على نحو خاص في التعبير عن الاحتجاج على الوضع الاقتصادي السائد. وشارك القوميون العرب أيضاً في هذا الصراع الاجتماعي وأحرجت جهودهم حكومة الأحدب فأثّرت في استقرارها.[٦٠]

إن تطوراً آخر برز في تلك الأثناء تمثّل في تنامي قوة القوميين العرب في لبنان وتشجّع هذا التيار عقب نجاح القوميين في أنحاء أخرى من العالم العربي وتحديداً

---

(٥٧) MAE, Syrie-Liban 1930-1940, vol. 502, 12 March 1937, 228.
انظر أيضاً: MAE, Syrie-Liban 1930-1940, vol. 503, 22 May 1937, 3;
الخوري، حقائق لبنانية، مجلد رقم ١، ٢١٦-٢١٨.

(٥٨) بيروت، ٩ كانون الثاني/يناير ١٩٣٧ و٢ شباط/فبراير ١٩٣٧.
انظر أيضاً: تاريخ حزب الكتائب، مجلد رقم ١، ١٨٩-١٩٠.

(٥٩) J. Couland, Le *Mouvement syndical au Liban*, Paris 1964, 232.

(٦٠) MAE, Syrie-Liban 1930-1940, vol. 495, 21 July 1937, 168; vol. 531, 13 October 1937, 63.
انظر أيضاً: النهار، ٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٣٧.

في سوريا. كان تأسيس النجادة في لبنان مؤشراً إلى انتشار أفكار القومية العربية بين المسلمين اللبنانيين. تأسس الحزب على يد محيي الدين النصولي الذي هو ابن عائلة سنية معروفة في بيروت.(٦١) تخرج في الجامعة الأميركية في بيروت حائزاً شهادة في إدارة الأعمال؛ وفي بداية ١٩٣٦ بدأ بإصدار صحيفة «بيروت» اليومية التي كان توجهها قومياً عربياً إلا أنها أثبتت نفسها منتقدةً لسياسة التمييز ضد المسلمين. في الواقع بدأت النجادة حركة كشفية إسلامية. ولكنها أصبحت قوةً سياسية عندما تبنّت برنامجا سياسياً ذا أهداف قومية عربية. وبرز نجاحها من خلال عدد أعضائها المرتفع نسبياً وغالبيتهم من الشباب المسلمين الذين يؤيدون قضية الوحدة العربية.(٦٢)

إن تطوراً آخر مؤثراً برز في السياسة الفرنسية في ذلك الوقت، كان يتعلق بانهيار صيغة الأحدب القائلة بالصراع بين المدن الساحلية والجبل. فباستثناء الاختلاف في الأفكار والنظرة والسياسة بين المنطقتين،(٦٣) كان هناك خلاف أساسي متعلق بالقومية العربية التي تبنتها المدن الساحلية، ولكنها بقيت موضع إشكال كبير في الجبل. أخفق الأحدب في فصل قضية القومية العربية عن التنافس القائم بين الساحل والجبل. عندما وصل إلى السلطة اعتقد أنه كاف إعطاء سكان الساحل ما يشبه المشاركة في السلطة من أجل حشد تأييدهم لإدّه. لكن ما لبث أن اتضح أن التنازل المهم في المشاركة، أي إعطاء المسلمين رئاسة الوزراء لم يكن كافياً.(٦٤) لم تستطع الحكومة حشد التأييد الكافي من سكّان الساحل بعدما تجاهلت تطلعاتهم القومية العربية. حاول إدّه إنقاذ الوضع بحثّه الفرنسيين على إقرار المعاهدة آملاً أن يضفي ذلك صدقية على النظام اللبناني بالإضافة إلى تهدئة أولئك المؤيدين لاستقلال لبنان عن فرنسا، إلا أن جهوده ذهبت سدى.(٦٥) لقد انهارت صيغة الأحدب لأن

---

(٦١) M. Hudson, *The Precarious Republic*, New York 1986, 175.

(٦٢) MAE, Guerre 1939-1940, vol. 41, London-CNF, 94.

(٦٣) A. Hourani, 'Ideologies of the Mountain and the City', in R. Owen, ed., *Essays on the Crisis in Lebanon*, London 1976, 36-40.

(٦٤) مقابلة خاصة مع صائب سلام في جنيف في ١٦ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٤.
انظر أيضاً: جميل مردم، أوراق خاصة، رسالة من بيهم إلى مردم يشكو فيها من سياسة الأحدب، ١٦ حزيران/ يونيو ١٩٣٧.

(٦٥) FO 371/20849, Paris to London, 5 July 1937, 67.

العدد القليل من سياسيي الساحل الذين كانوا يتعاونون معه أصبحوا لا يمثلون المناطق الساحلية.

السبب الآخر لفشل الأحدب هو أنه برغم أن معظم الدستوريين من الجبل، فهم ما كانوا يمثلون المواقف التقليدية لأغلبية سكان جبل لبنان في موضوع علاقة لبنان مع العرب. في الواقع، حاول الدستوريون في مناسبات عدة أن يميزوا أنفسهم من القوميين اللبنانيين المتشدّدين في حين أنهم أكدوا في الوقت عينه على العلاقة بين إدّه واللوبي المناهض للعروبة. وشنّت صحيفة «النهار» الناطقة بلسان الدستوريين حملة على إدّه إثر عودته صيف ١٩٣٧ من باريس حيث أعلن أن اللبنانيين متحدرون من أصل فينيقي. دعت الصحيفة اللبنانيين إلى تحديد خيار من اثنين: «الفينيقية والدكتاتورية من جهة، وكلتاهما كانتا واضحتين في تصريحات الحكومة وأعمالها، والعروبة اللبنانية والديموقراطية من جهة أخرى، وهما كانتا واضحتين في تصريحات وأقوال المعارضة».[٦٦] عندما شنّ الأحدب هجوماً على الدستوريين بسبب موقفهم من عروبة لبنان، شنّ نائب المتن الماروني خليل أبو جودة هجوماً مضاداً حيث قال: «نحن لا نشك في عروبة لبنان ولا في المزايا العربية للبنان . . . ولكننا ننتقد الحكومة بسبب تجاهلها هذه الحقائق وغياب ردة فعلها على أحداث تجري في العالم العربي».[٦٧]

مقارنة بالدستوريين واجه الإدّيون صعوبات كبرى في عقد تحالفات مع القادة المسلمين المعارضين لنظام الانتداب. ضم الإدّيون عدداً من الوجوه السنية من المناطق الساحلية، كالشيخ محمد الجسر وخير الدين الأحدب وعبد الله اليافي ومحيي الدين النصولي وسليم اللبابيدي. لقد برز هؤلاء منافسين للزعماء المسلمين المناوئين للفرنسيين مثل آل الصلح وكرامي وسلام. من هنا كان الصراع دائماً بين المسلمين المدعومين من الفرنسيين وأولئك المعارضين لسيطرة الانتداب على المدن الساحلية. أدى هذا الواقع إلى تنامي حدّة الخلاف بين الإدّيين والمسلمين المعادين للانتداب. وضم الحزب الدستوري أيضاً عدداً من القادة المسلمين، إلا أن غالبيتهم

(٦٦) النهار، ٢٨ آب/أغسطس ١٩٣٧.
(٦٧) النهار، ٢٩ أيلول/ سبتمبر ١٩٣٧.

كشهاب وصبري حمادة، لم يكونوا من الساحل ولا كانوا يمثّلونه، لذلك لم ينافسوا مسلمي الساحل المعادين للانتداب على السيطرة على هذه المناطق وهذا ما أزال سبباً محتملاً للاحتكاك بين الخوري ومسلمي الساحل المناوئين للفرنسيين. وعليه، كان الدستوريون عموماً في موقع أفضل يمكنهم من عقد صفقات سياسية معهم.

ولأن الهوة بين الإدّيين ووجهاء المسلمين اتسعت، تابع الدستوريون البحث في إمكان التعاون مع الآخرين في الانتخابات. وهذا دفع دو مارتيل إلى التدخل من أجل المحافظة على التحالف الانتخابي وفقاً للتعليمات الآتية من باريس. أوضح وزير الخارجية الفرنسي في رسالتين منفصلتين إلى دو مارتيل في أيلول/ سبتمبر ١٩٣٧ أن حكومته ترغب في منع القوميين العرب من دخول البرلمان، وذكر الوزير عدداً من الإجراءات لتحقيق ذلك الهدف. عادةً، كان هناك إمكان بتقبّل الفرنسيين المشاجرات والمجادلات بين الفصائل الكيانية، كما كان هنالك أيضاً إمكان بتقبّل صيغة الأحدب. إلا أن استعداد لبنان للانتخابات النيابية، الذي يحتّم التعاطي مع العلاقات الفرنسية-اللبنانية وعلاقات لبنان مع سوريا وسائر العالم العربي، هذا الاستعداد دفع الفرنسيين إلى تغيير سياستهم وإلى العمل على توحيد صفوف القوميين اللبنانيين. خشي الفرنسيون أن تؤدي المنافسة بين فصائل القومية اللبنانية حتماً إلى قيام إحداها، وعلى الأرجح الدستوريين، بمغازلة القوميين العرب. من هذا المنطلق، تبرز الأهمية المعطاة للقوميين العرب والخوف من أن يزداد تهديدهم للبنان وللعلاقات الفرنسية-اللبنانية. لذلك طلب الوزير الفرنسي من دو مارتيل اتخاذ الإجراءات المناسبة لضمان انضمام الإدّيين والدستوريين إلى تحالف انتخابي. وأوعز الوزير إلى المفوض السامي بتمديد العهد الرئاسي من ثلاث سنوات إلى ست بعدما رأى أن الانتخابات الرئاسية، المفترض إجراؤها قبل نهاية ١٩٣٨، كانت ترفع وتيرة المنافسة بين إدّه والخوري. فقد أراد الفرنسيون فصل الانتخابات الرئاسية عن الانتخابات النيابية فتخفّ حدة الصراع الانتخابي بين الفريقين المعنيين. يبدو أن الوزير الفرنسي أمل أيضاً أن يزيد هذا الإجراء طمأنينة الرئيس الماروني. وأمل الفرنسيون أن يتولّى إدّه دور الحكم في السلطة فيتخطّى التنافس بين الفصائل والأحزاب المارونية للتركيز على الدفاع عن لبنان في وجه المخططات التوحيدية.

كذلك أمل الوزير الفرنسي أيضاً ضمان حصر السباق الانتخابي بين الزعماء اللبنانيين والعناصر المعادية للبنان وليس بين الساحل والجبل.(٦٨)

وكان متوقعاً أن يواجه دو مارتيل صعوبات في تنفيذ التعليمات الوزارية الآتية من باريس. واتجهت المنافسة القديمة بين الفريقين نحو الأسوأ بسبب محاولة الحكومة اللبنانية إدخال سلسلة من الترتيبات الإدارية الرامية إلى إضعاف الدستوريين. مع تصاعد الضغط بدأ الخوري البحث في إمكان التعاون وتبادل الأصوات مع القوميين العرب.(٦٩) بدا دو مارتيل غير واثق من نتائج الانتخابات مع اقتراب الموعد بعدما كان مقتنعاً حتى تموز/يوليو بأن الإدّيين قادرون على غلبة التحالف القومي العربي-الدستوري في بيروت. حذّر دو مارتيل الخوري في بداية تشرين الأول/أكتوبر عام ١٩٣٧ من التعاون مع الزعماء القوميين العرب، ومارس ضغوطاً على إدّه في الوقت نفسه للتوقف عن مضايقة مناصري الخوري.(٧٠) أخيراً قدم المفوض السامي إلى الطرفين صفقة متكاملة. أولاً تبقى مدة الولاية الرئاسية ست سنوات لكنها غير قابلة للتجديد. ثانياً، يتكوّن ائتلاف يعطي الإدّيين ٣٧ مقعداً نيابياً والدستوريين ٢٦، وبذلك يصبح عدد أعضاء المجلس النيابي ٦٣. ثالثاً، يمتنع الرئيس عن التدخل في الشؤون الانتخابية والإدارية للحكومة، ويكون رئيس الحكومة وليس رئيس الجمهورية صلة الوصل مع المعارضة.(٧١) والنقطة الأخيرة تلمّح إلى تحويل النظام اللبناني من نظام شبه رئاسي إلى نظام برلماني. ولكن من الناحية العملية اعتبر ذلك تسوية موقّتة لا تستدعي إجراء تعديل دستوري.

جاءت ردة الفعل الفورية للإدّيين والدستوريين سلبية بحسبما توقع الفرنسيون، ولكنهم خضعوا لضغوط بعد إدراكهم أن السلطات الفرنسية مصممة على تطبيق هذه الصفقة. في ٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٣٧ أصدر دو مارتيل مرسوماً مدّد بموجبه

---

(٦٨) MAE, Syrie-Liban 1930-1940, vol. 503, 20 September 1937, 16.
انظر أيضاً: EMAT (AH) 7N4190, doss. 1, 20 September 1937.

(٦٩) MAE, Syrie-Liban, 1930-1940, vol. 503, 14 July 1937, 81-5.

(٧٠) الخوري، حقائق لبنانية، مجلد رقم ١، ٢٢٤-٢٢٥.
انظر أيضاً: MAE Syrie-Liban 1930-1940, vol. 503, 25 August 1937, 137-41.

(٧١) الخوري، حقائق لبنانية، مجلد رقم ١، ٣٢٦-٣٢٧.

ولاية رئيس الجمهورية إلى ست سنوات ورفع عدد النواب إلى ٦٣. وبدأ الفريقان يعدان التحالفات الانتخابية التي تضمنت اتفاقاً على عدد التعيينات في مناصب إدارية رفيعة في الدولة. جرى تحديد البرلمان بـ ٤٢ نائباً ينتخبهم الشعب مباشرة والثلث الأخير يفترض أن يعيّنه رئيس الجمهورية. من الناحية العملية، بقيت هذه النقطة الأخيرة من امتيازات السلطات الفرنسية التي لجأت إليها كوسيلة لإبقاء البرلمان اللبناني تحت السيطرة، وكانت أيضاً وسيلة للتأثير على العملية الانتخابية إذ إن التعيينات الخاصة كانت ستعلن بعد الانتخابات الرئاسية. قسّم لبنان خمس دوائر انتخابية، من دون أن تكون أي منها حكراً على مذهب معين. في ما يتعلق بالموازنة كان الجبل أكثر الدوائر أهمية إذ ينتخب فيها سبعة نواب.(٧٢) لذلك شعر الأحدب بالقلق عندما حاول رياض وسلام تشجيع أرسلان على المشاركة في الانتخابات في هذه الدائرة ضد الزعيم الدرزي حكمت جنبلاط الذي كان انضم إلى لائحة الكتلويين-الدستوريين الائتلافية.(٧٣) ولم يكن هناك أساس لهذا القلق، إذ بقي أرسلان بعيداً عن السياسة المحلية، إلا أن ذلك لم يطمئن الأحدب لأن اللائحة الشعبية كانت تتحدى في الجبل اللائحة الائتلافية التي تضم أصدقاء آل الصلح.(٧٤) لم يواجه الائتلاف أية معارضة قوية في المناطق الجنوبية والبقاعية. في شمال لبنان، بما فيه طرابلس، كان من الممكن أن يعرقل كرامي سير الأمور، ولكنه سهّل نجاح الأحدب مفضلاً التزام سياسته القديمة التي تقضي بمقاطعة الانتخابات بحجة أن حريتها لم تكن مؤمنة. لكن هذا الموقف لم يتسبب بتدهور علاقته بالحكومة. في الواقع بدا أنها تحسنت بدليل زيارة الأحدب إلى منزل كرامي الجبلي أواخر آب/ أغسطس ١٩٣٧. بحسب دو مارتيل كان اللقاء بين الزعيمين وديّاً وتمكن الأحدب من الحصول على وعد من كرامي بالحياد طوال مدّة الانتخابات.(٧٥) بدا تقرير دو

---

(٧٢) FO 371/20849, Beirut to London, 21 October 1937, 17.

(٧٣) MAE, Syrie-Liban 1930-1940, vols. 503-4, 1 September 1937, 147.

(٧٤) المقطم، ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٣٧.

انظر أيضاً: مقابلة خاصة مع تقي الدين الصلح في لندن في ٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٠.

(٧٥) MAE, Syrie-Liban 1930-1940, vols. 503-4, 1 September 1937, 146.

اعتبر ميريي أن موقف كرامي نتيجة لقرار حكومته بتمويل مشروع ريّ في قريته بقاع صفرين. رغم =

مارتيل معقولاً بسبب ميل كرامي عموماً إلى الانسحاب عوضاً من تنظيم مقاطعة ذات طابع استفزازي.

كان متوقعاً أن تجري المعركة الانتخابية الرئيسية في بيروت حيث كان رياض وعمر بيهم قد ألّفا، مدعوميْن من سلام والمجلس الإسلامي، لائحة شعبية ضد لائحة الإدّيين والدستوريين الائتلافية. لذلك شرع الفرنسيون والسلطات اللبنانية في السعي إلى إضعاف لائحة الصلح-بيهم. ولبلوغ هذه الغاية استطاعوا الحصول على تأييد الحزب القومي السوري عبر الإفراج عن زعمائه من السجن. وإثر تلقّي النصولي وعداً بمقعد نيابي اقتنع أيضاً بتأييد لائحة الائتلاف، وأثّر هذا القرار في موقف النجادة من الانتخابات برغم إضعاف تأييد الناخبين القوميين العرب لها. بالإضافة إلى ذلك، حاولت السلطات التأثير في وسائل الإعلام من خلال إعطاء صحافيين معروفين مقاعد نيابية ومناصب إدارية عالية.(٧٦) كذلك أقنعت الضغوط المتواصلة على اللائحة الشعبية اثنين من أعضائها هما جبران تويني ورئيف أبي اللمع بسحب ترشيحهما.(٧٧) حلّ حبيب ربيز المناصر للحزب الشيوعي محل أحد هذين المرشحين، وتوّجت حملة السلطة على القوميين العرب بتعهد إدّه والأحدب العلني التعاون مع آل سلام وبيهم بشرط أن يتركوا رياض ويضعوا مكانه مرشحاً آخر، إلاّ أن هذا العرض رفض.(٧٨)

جرت الانتخابات العامة في ٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٣٧ وسط أجواء متوترة ومتشنجة. وصف الوجيه البيروتي حبيب طراد أحداث يوم الانتخابات لأحد أعضاء البعثة الدبلوماسية البريطانية في بيروت، فورلونغ، قائلاً:

= احتمال أن يكون هذا الأمر من أحد العوامل يجب عدم استبعاد بعض الاعتبارات السياسية. على سبيل المثال يمكن أن يكون كرامي، أصيب بخيبة الأمل من سياسة الكتلة الوطنية السورية تجاه الكيان اللبناني.

(٧٦) FO 226/240, Beirut to London, 15 May 1943.
سلّمت نسخة إلى وزير الخارجية في باريس من مرشحي الجبهة الشعبية للانتخابات العامة في لبنان لسنة ١٩٣٧.

(٧٧) النهار، ١٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٣٧.

(٧٨) مقابلة خاصة مع صائب سلام في لندن، ١٢ نيسان/أبريل ١٩٨٣.

عشية الانتخابات سجن ٢٧٠ مندوباً من المعارضة في الانتخابات وتعرّض آخرون لمضايقات الشرطة على أبواب مراكز الاقتراع في حين تعرّض الذين صمموا على الاقتراع للمعاملة بقسوة علناً. وبعد نحو ثلاث ساعات من فتح مراكز الاقتراع، بدت الساحة خالية لمرشحي الحكومة. وعندما بدا أن الحكومة برغم كل هذه الإجراءات لن تحصل على الغالبية الساحقة من الأصوات، أزيل الخطر بإجراءات فضائحية صارخة تمثلت بتزوير أوراق المقترعين.(٧٩)

كانت النتيجة فوزاً واضحاً للائحة المؤيدة للفرنسيين، إذ حصلت على ٢٢٦٧١ صوتا، وهزيمة للقوميين العرب الذين حصلوا على ١٦٠٨ أصوات.(٨٠)

أشاعت النتائج شعوراً بالنشوة لدى القوميين اللبنانيين، وهنأت صحيفة «البشير» «أبطال القضية اللبنانية»، في حين ساوت صحيفة «لا سيري» هزيمة اللائحة الشعبية بهزيمة شاملة للعروبة. وقالت صحيفة «الأوريان» إن رياض هُزم في عقر داره، في حين برز الأحدب وكأنه «المهندس المتمسك بجبهة مسيحية-إسلامية موحدة».(٨١) بدا دو مارتيل راضياً عن نتائج الانتخابات عندما قال: «إن أبرز النتائج لهذا الاستفتاء الوطني كانت الهزيمة التي لحقت بجميع المسلمين وسواهم من الوحدويين برغم أن رياض الصلح نفسه كان حاول حشد الأصوات ... عبر إعلان نفسه مناصراً لدولة لبنانية مطعّمة بروح عربية».(٨٢) اجتمع البرلمان في ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٣٧

---

(٧٩) FO 226/240, File 9/11, Beirut to London, 26 February 1943.

عن تدخل السلطتين الفرنسية واللبنانية ضد المعارضة في لبنان، انظر:

MAE, Syrie-Liban 1930-1940, vol. 503, 24 October1937, 200;

المقطم، ٢٥-٢٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٣٧؛

MAE, Syrie-Liban 1930-1940, vol. 531, 10 November 1937, 101;

النهار، ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٣، تقرير عن خطاب ألقاه مبارك؛

MAE Syrie-Liban 1930 1940, vol. 503, Motion, 25 November 1937, 261.

(٨٠) من أجل الحصول على تقرير مفصل للأصوات، انظر: بيروت، ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٣٧.

(٨١) MAE, Syrie-Liban 1930-1940, vol. 531, 3 November 1937, 88-90.

(٨٢) المصدر نفسه، مجلد رقم ٥٠٣، ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٣٧، ٢٠٣.

لانتخاب رئيس له. لم تنجح محاولة النواب الشيعة في فرض ترشيح أحدهم وانتخب النائب الأورثوذكسي عن بيروت رئيساً لمجلس النواب. بعد بضعة أيام شكّل الأحدب حكومة ائتلافية من كتلتين برلمانيتين.(٨٣)

مشاركة أوسع في القضايا العربية

أثبتت العملية الانتخابية أن حرية العمل البرلماني والأحزاب السياسية كانت امتيازاً للمجموعات الكيانية في حين أن القوميين العرب كانوا مبعدين عنها. وساهمت نتائج الانتخابات في دفع الأخيرين إلى توجيه نشاطهم نحو عدد من الأهداف الجديدة. وفيما حاولوا في السابق التأثير في الوضع القائم في لبنان دون سواه، أصبحوا الآن أكثر اهتماماً بالتأثير في سياسة لبنان العربية والخارجية. إن هذا التغيير ذو علاقة بالفرق بين الأهداف الطويلة الأمد للقومية العربية وسياستها على المدى القصير، وهي النقاط التي تكررت أثناء انعقاد مؤتمر الساحل لعام ١٩٣٦. كانت هذه الروحية ظاهرة أيضاً قبل الانتخابات العامة إذ وجه شكيب أرسلان رسالة مصالحة إلى القوميين اللبنانيين جاء فيها: «إن [حركة] الوحدة العربية ما زالت في بداياتها، ويجب أن توجه اهتمامها إلى العراق والحجاز واليمن. عندما تتحقق الوحدة العربية في تلك الأنحاء ويتحقق لبنان من حصول النهضة في العالم العربي، عندها لا نحتاج لإقناعه للانضمام إلينا. سوف يتقدم إلينا لبنان بنفسه بكل فخر واعتزاز».(٨٤)

ربما كان من الممكن أن يرحّب المعتدلون من القوميين العرب بأفكار أرسلان، ولكن كما سبق أن أشرنا في مثل مؤتمر الساحل، فإن المنظمات الراديكالية للقوميين العرب كعصبة العمل القومي والحزب القومي العربي، شكلت أداة لتنويع اهتمامات القوميين العرب اللبنانيين. ولمّا كانت هذه المنظمات تعمل في عدة بلدان عربية وترى الأمور في إطار عربي أكثر منه لبنانياً بحتاً، فقد اتبعت برنامجاً يضع المسألة اللبنانية في عداد اهتماماتها الكثيرة.

---

(٨٣) المصدر نفسه، ٣ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٣٧، ٢١٣.
(٨٤) النهار، ٢٤ أيلول/ سبتمبر ١٩٣٧.

ثورة في فلسطين

احتلّت الثورة الفلسطينية المركز الأول بين تلك الاهتمامات. لقد انصبّت جهود القوميين العرب على تشجيع كل أنواع المساعدة للثوار، ومن بينها المشاركة المباشرة في الثورة. إن مثلاً بارزاً عن اللبنانيين الذين انضموا إلى الثورة، هو الضابط العثماني السابق فوزي قاوقجي الذي انضم إلى الثورة الهاشمية ضد الأتراك والثورة السورية ضد الفرنسيين عام ١٩٢٥. عندما اندلعت الثورة الفلسطينية ترك القاوقجي منصب المدرّس في الكلية العسكرية في بغداد والتحق بمجموعة من المتطوعين العراقيين والأردنيين والسوريين واللبنانيين.(٨٥) كذلك شكّل البيارتة الثلاثة حسن بعدراني ورفيق أحمد الدنا وأحد أفراد عائلة العانوتي أمثلة أخرى ربما أقل أهمية من قاوقجي، ولكنها ذات مغزى عن لبنانيين انضموا إلى الثورة وخسروا حياتهم.(٨٦)

كوّن اشتراك وجوه لبنانية في الثورة رمزاً لموقف الرأي العام القومي العربي الذي رأى في مساعدة الثوار معياراً للعروبة. في هذا المجال ساورت الشكوك القوميين العرب حيال الحكومة اللبنانية، ويتعلق أحد هذه الشكوك بقرار الحكومة المشاركة عام ١٩٣٦ في المعرض الصهيوني الذي أُقيم في تل أبيب وقاطعه العرب. كانت المدن الساحلية في جنوب لبنان المصممة على مقاطعة الصهاينة في فلسطين مستاءة خصوصاً من الرسالة الودية التي وجهها إدّه إلى منظمي المعرض، وأعلن فيها مشاركة لبنان.(٨٧) وتعلّق شك آخر بكون لبنان البلد العربي الوحيد الذي امتنع عن التعليق على خطة التقسيم التي رفعتها لجنة بيل. بلغ الجدل بشأن موقف الحكومة اللبنانية من فلسطين الذروة خلال مؤتمر بلودان. وعبّرت صحيفة «الأوريان» المؤيدة للحكومة عن موقفها بإعلانها أن لبنان يجب ألاّ يشارك في هذا المؤتمر إذ إن من مصلحته عدم معاداة اليهود أو العرب.(٨٨) تبنى بعض اللبنانيين المشاركين في مؤتمر

---

(٨٥) انظر: القاوقجي، مذكرات فوزي القاوقجي ١٩١٢-١٩٣٢، بيروت ١٩٧٥، مجلد رقم ١، ١٩؛ مجلد رقم ٢، ١-٢، ١٧.

(٨٦) النهار، ١٦ نيسان/أبريل ١٩٣٨؛ بيروت، ١٣ كانون الثاني/يناير ١٩٣٩.

(٨٧) MAE, Syrie-Liban 1930-1940, vol. 529, 2 May 1936, 126.

انظر أيضاً: MAE, Syrie-Liban 1930-1940, vol. 501, 12 June 1936, 60-3.

(٨٨) *L'Orient*, 5 September 1937.

بلودان مثل كرامي وعمر بيهم وتويني مشروع توصية يدين سياسة الحكومة اللبنانية بشأن القضية الفلسطينية، وأشارت التوصية إلى المصالح المادية التي تربط الأحدب بالشركات الصهيونية، وهذا ما يفسر سياسة حكومته. إلاّ أن التوصية لم تُقرّ بسبب معارضة زعماء الكتلة الوطنية السورية ورئيس المؤتمر السويدي الذي فضل عدم التسبب بانقسام مع الحكومة اللبنانية.(٨٩)

دحض الأحدب هذه الاتهامات وردّ بأن لبنان هو حصن للعروبة.(٩٠) وللدلالة على ذلك، أشار رئيس الحكومة اللبناني إلى أن قائد الثورة في فلسطين الحاج أمين الحسيني عاش في لبنان حيث كان يفتش عن ملجأ بعيداً عن البريطانيين في فلسطين. وكانت السلطات الفرنسية سمحت له بالاستقرار في بلدة ذوق مكايل المارونية. ومن لبنان واكب المفتي الأحداث في فلسطين مواكبة مباشرة وظلّ على اتصال بالزعماء القوميين العرب المشرفين على تجنيد المتطوعين وتأمين المساعدات المادية للثورة.(٩١) إضافة إلى الموقف المتسامح للفرنسيين من نشاطات المفتي أبدى الفرنسيون تساهلاً تجاه المتطوعين السوريين واللبنانيين الذين انضموا إلى الثورة في فلسطين. وعندما لفتت السلطات البريطانية نظر نائب المفوض السامي ميرييه إلى الوضع، أجاب بأن هؤلاء يشكلون حالات فردية وأنه لم يكن باستطاعة الفرنسيين القيام بمزيد من الجهد لوقف هذا التغلغل في الثورة الفلسطينية.(٩٢)

لو أخذنا في الاعتبار الموقف الفرنسي من القومية العربية لكان من الصعب أن نتخيل، كما يُستشف من رأي الأحدب، أن العروبة اللبنانية كانت عاملاً أساسياً في تحديد سياسة السلطة تجاه الثورة في فلسطين. ثمة تفسير أكثر واقعية يرى هذه السياسة جزءاً من محاولة فرنسا للرد على بريطانيا بسبب مساندة الأخيرة للثورة السورية عامي ١٩٢٥ و١٩٢٦ والضغط على السلطات البريطانية في الشرق لمنع تدخلها في شؤون الأراضي الواقعة تحت الانتداب الفرنسي. إلا أن هذه السياسة

---

(٨٩) النهار، ١٧ آب ١٩٣٧، ٢٤ أيلول/ سبتمبر ١٩٣٧؛ المقطم، ١٨ أيلول/ سبتمبر ١٩٣٧.
(٩٠) المقطم، ١٧ أيلول/ سبتمبر ١٩٣٧.
(٩١) بيروت، ١٦ حزيران/ يونيو ١٩٣٨.
(٩٢) MAE, Syrie-Liban 1930-1940, vol. 493, 20 August 1936, 190-2.
انظر أيضاً: MAE, Syrie-Liban 1930-1940, vol. 539,30 March 1938, 2-3.

خفّت حدتها لاعتبارين كان لهما الأثر البالغ في مشاركة لبنان في الثورة. الاعتبار الأول هو أن الفرنسيين كانوا يريدون في النهاية تجنب قطع علاقاتهم بالبريطانيين ويرغبون بدلاً من ذلك في الوصول إلى تفاهم معهم بشأن بضع قضايا بارزة. من هذا المنطلق، مالت السلطات الفرنسية إلى الحد من نشاطات المفتي متى رأت أنها على وشك التسبب بأزمة مع البريطانيين. مثلاً عندما قدم القنصل البريطاني في بيروت هافارد مذكرة شديدة اللهجة إلى دو مارتيل تتضمن احتجاجاً على الهجمات الموجهة ضد السلطات البريطانية في فلسطين، والتي حرّض عليها المكتب العربي القومي في دمشق ولقيت صدى في الإعلام السوري واللبناني، في هذه الحال وجدت السلطات الفرنسية نفسها مجبرة على التدخل.[٩٣] أما الاعتبار الثاني فهو أن السلطات الفرنسية كانت تحدّ من نشاطات القوميين العرب عندما كانت تجد فيها تهديداً عسكرياً للوضع القائم في لبنان.[٩٤]

علاقات نامية مع مصر

لم تؤدِ القضية الفلسطينية إلى التنويع في اهتمامات القوميين العرب في لبنان فحسب، بل كوّنت أيضاً حافزاً إلى توسيع المشاركة المصرية في القضايا العربية، وحتّم على مصر بعدما أصبحت قوة إقليمية الاهتمام بالشأن الفلسطيني. كذلك أملى معيار آخر جغرافي-سياسي في المنطقة على كل دولة مصممة على فرض نفسها، كقوة إقليمية، محاولة كسب موطئ قدم في لبنان. وبسبب صغر مساحته وضآلة عدد سكانه يُنظر إلى لبنان كبلد ضعيف ذي قوة عسكرية محدودة، وهذا ما جعل اللبنانيين «أصدقاء وأسياد العالم تبعاً لكفاءتهم وللضرورة».[٩٥] في الوقت نفسه يستطيع لبنان أن يكون حليفاً ذا قيمة في تنمية المصالح الاقتصادية للقوى الإقليمية والعالمية المعنية وفي نشر فكرها وحضارتها. لذلك لم يكن مفاجئاً أن يبدي الزعماء المصريون اهتماماً خاصاً بلبنان.

(٩٣) FO 226/277, Syrian and Lebanese Activities during Palestine Revolt 1936-1938, 29 August 1945.

(٩٤) بيروت، ٥ كانون الثاني/ يناير ١٩٣٨.

(٩٥) M. Chiha, *Essais*, vol. 1, Beirut 1950-52, 202, quoted in A. Hourani, 'Ideologies of the Mountain and the City', 38.

أما اللبنانيون فكانوا عموماً ينظرون نظرة إيجابية إلى صعود مصر في السياسة الشرق أوسطية والى تنامي اهتمامها ببلدهم. لقد اعتبروا أن لمصر مزايا مثل «حضارتها ونظامها الدستوري واقتصادها المزدهر وأمنها الداخلي وتنظيمها الإداري والمالي المتقدم، وقبل كل شيء إشعاعها الفكري في العالم العربي».(٩٦) وشجع العدد المتزايد للسياح المصريين بعض المتمولين المصريين واللبنانيين على التفكير في إطلاق شركة سياحية مشتركة ستعود، بحسب رئيس مجلس النواب بترو طراد، بالفائدة على ميزان المدفوعات.(٩٧) وتمثل مصدر آخر أساسي للدخل في لبنان بالعائدات المرسلة من المغتربين اللبنانيين الأغنياء في مصر، وغالبيتهم من المسيحيين.(٩٨) وبغض النظر عن انتماءاتهم الدينية أو توجهاتهم العقائدية فإن رجال الأعمال اللبنانيين كانوا عموماً مرحبين بالاقتراح المقدم من المنتجين المصريين والقاضي بإنشاء غرفة صناعة مصرية-سورية-لبنانية مشتركة.(٩٩) هذه هي بعض العوامل الرئيسة التي دفعت، حتى اللبنانيين الذين لم تكن لديهم مشاعر ودية تجاه القومية العربية، إلى الترحيب بالانفتاح الاقتصادي المصري.

لكن تنامي المصالح الثقافية المصرية في لبنان كان مسألة أخرى تسببت ببعض الإشكالات. أبدت مصر اهتماماً بتشجيع اللغة العربية والثقافة العربية في حين كانت الهيئات اللبنانية الرسمية غير مستعدة للتعاون في هذا المجال. قوبل عدم الاستعداد هذا بانتقاد المسلمين والقوميين العرب.(١٠٠) وهذا ما دفع عدداً منهم إلى إنشاء مؤسساتهم وتطويرها من أجل تشجيع العلاقات الثقافية بين البلدين، ومن تلك المؤسسات «المقاصد» التي تطورت تدريجاً لتصبح واحدة من أبرز مؤسسات الأعمال الخيرية الإسلامية. قدمت مصر إليها المعلمين والإداريين، وبعض المساعدات المادية ومِنَح الدراسات العليا في القاهرة.(١٠١) أبدى بعض الوجهاء المسلمين

(٩٦) MAE, Syrie-Liban 1930-1940, vol. 457,14 May 1937, 145.

(٩٧) بيروت، ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٣٨.

(٩٨) MAE, Syrie-Liban 1930-1940, vol. 495, 29 September 1937.

(٩٩) بيروت، ١١-١٥ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٣٩.

(١٠٠) المصدر نفسه، ١٤ تموز/يوليو ١٩٣٨.

(١٠١) المصدر نفسه، ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٣٧، ١٥ كانون الثاني/يناير ١٩٣٨، ١٢ آب/أغسطس ١٩٣٨، ١٢ كانون الثاني/ يناير ١٩٣٩.

المرتبطين بالمقاصد ارتياحهم إلى هذه المؤسسة بعدما بات بالإمكان مقارنتها بمدارس الإرساليات العاملة في حينه، عدا أنها ساهمت في تقريبهم من مصر.

وفي ما يتعلّق بالتدخل المصري المتزايد في الشؤون السياسية العربية لم تشعر النخبة اللبنانية الحاكمة عموماً بأنها مهددة بالمصالح السياسية المصرية في بلادها. وبرغم تبني الزعماء المصريين فكرة الوحدة العربية فقد كانوا في الواقع يعنون بها التعاون العربي وليس إقامة دولة قومية عربية أو اتحاد فدرالي عربي. إضافة إلى ذلك، فضلوا تركيز اهتمامهم على القضايا الاقتصادية والثقافية وليس على القضايا السياسية. إن فكرة التعاون العربي كما تبناها المصريون بدت جذابة لمجموعات سياسية لبنانية عدّة. أيّد هذه الصيغة عدد من الإدّيين وخصوصاً منهم المسلمين، وتبناها الدستوريون بحماسة إذ إنها انسجمت مع مفاهيمهم للعروبة. أما الوجهاء المسلمون فقد أيدوا صعود مصر في المنطقة لقدرة القاهرة على تأمين الدعم المعنوي والمادي الذي كانوا خسروه مع انهيار الامبراطورية العثمانية. ربما كان هذا الجانب تحديداً يفسر حذر بعض مؤيدي الوضع القائم في لبنان من نشاطات مصر في المنطقة. نتيجة لذلك، رفضت الحكومة تلبية الدعوة التي وجّهها إليها صيف ١٩٣٨ منظمو المؤتمر البرلماني العربي للدول العربية والإسلامية من أجل الدفاع عن فلسطين، لإرسال وفد نيابي إلى القاهرة. حاول بترو طراد تخفيف وطأة الرفض عبر التأكيد للمنظمين أن بعض «أعضاء مجلس النواب المنفردين سيشاركون في المؤتمر».[١٠٢] وذهب وفد مؤلف من المسيحيين الدستوريين والمسلمين الإدّيين يترأسه تويني للمشاركة في مؤتمر القاهرة حيث تكلم النائب الدستوري أبو جودة باسم الوفد اللبناني، على عكس مؤتمر بلودان حيث تكلم الزعيم المسلم رياض الصلح باسم لبنان. واعتبر أبو جودة أن «اللبنانيين مهما كانت انتماءاتهم المذهبية ليسوا أعداء للعروبة. . . بل في الواقع هم جزء منها».[١٠٣]

إلاّ أن صحيفة «البشير» المؤيدة للفرنسيين تجاهلت أهمية كلمة «أبو جودة»، معتبرةً أن المعاني الإسلامية متغلغلة في مؤتمر القاهرة، وخلصت إلى القول إن

---

(١٠٢) المصدر نفسه، ٢٠ آب/أغسطس ١٩٣٨.

(١٠٣) المصدر نفسه، ٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٣٨.

«العروبة مرادفة للإسلام». [١٠٤] شعر القوميون العرب أن هذا الربط هو ميزة خاصة للعروبة المصرية، ومفهوم خاطئ يجب تصحيحه. وأعطى الحزب القومي العربي تفسيراً في تعميم جاء فيه: يجب تنقية العروبة في مصر من «اللغط الحاصل بين الحركة العربية التي هي قومية ووطنية وحركة عصرية والحركة الدينية المذهبية التي تستغل من قبل المعارضة الرجعية». [١٠٥] ورأى الحزب القومي العربي أن هذا التصحيح من مهماته، وتبعاً لذلك، ركَّز جهوده على تكثيف الاتصالات مع الطلاب المصريين تحديداً. ونُظِّمت مؤتمرات طالبية وأُسّست جمعيات طالبية في القاهرة ودمشق وبيروت من أجل إعطاء التفسير الصحيح للعروبة. [١٠٦] أوجدت هذه النشاطات فرصاً جديدة للقوميين العرب اللبنانيين وعزّزت مكانتهم الإقليمية. ولكنها أدت أيضاً إلى إبعاد الاهتمام عن الشؤون السياسية اللبنانية وخصوصاً مسألة العلاقات السورية-اللبنانية التي كانت قد أحدثت في السابق شرخاً بين المؤمنين بها والمعادين لها.

إعادة النظر في العلاقات السورية-اللبنانية

برغم الاستمرار في اعتبار العلاقات اللبنانية-العربية عاملاً مهماً، فإن العلاقة بين سوريا ولبنان على وجه الخصوص كانت تتسبب بتوتر أقل مما كان الحال عليه سابقاً. وكانت إعادة العمل بالدستور من بين الأسباب الظاهرة لثقة النخبة الحاكمة في لبنان بنفسها أثناء تعاملها مع المسألة السورية.

إن ثلاث قضايا شائكة شابت علاقات لبنان بسوريا. بدءاً هناك إحياء مسألة طرابلس من قِبَل الإعلام المؤيد للكتلة الوطنية السورية في دمشق والدعوة إلى إعادتها إلى سوريا تعويضاً عن الخسارة الوشيكة للواء الاسكندرونة. [١٠٧] أثار هذا الأمر قلقاً لدى القوميين اللبنانيين وخصوصاً بعد انتشار شائعة عن تفكير الفرنسيين

---

(١٠٤) البشير، ١٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٣٨.

(١٠٥) كاظم الصلح، أوراق خاصة. مذكرة رقم ١٠٠٢: من القيادة إلى ممثليها في العراق (٥ كانون الثاني/يناير ١٩٣٩).

(١٠٦) النهار، ١١-١٦ شباط/فبراير ١٩٣٩، ٤ أيلول/سبتمبر ١٩٣٧، ١٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٣٧.

(١٠٧) MAE, Syrie-Liban 1930-1940, vol. *502*, 12 February 1937, 179.

فعلياً في خطوة كهذه. إلا أن مخاوف الكيانيين هدأت عندما أعلن المفوض السامي أن هذه الشائعة غير صحيحة.[١٠٨] اللافت في هذه القضية تحديداً أن القوميين العرب اللبنانيين رأوا فيها حركة محلية آثروا عدم الانهماك بها. ويرتبط مغزاها بأمر الأراضي المتنازع عليها، والتي رغم تراجع الاهتمام بها فلم يتم التخلي عنها نهائياً. إلى جانب مسألة طرابلس، برزت مسألتان مثيرتان للجدل، هما العلاقات الاقتصادية مع سوريا والأقليات.

أدت المعاهدات المعقودة مع فرنسا إلى مناقشة طريقة تنظيم العلاقات الاقتصادية بين لبنان وسوريا. في أيار/ مايو وآب/ أغسطس ١٩٣٧ بدأت حكومة مردم في سوريا والأحدب في لبنان، مفاوضات لحل هذه المسألة. تركز الخلاف على توزيع عائدات «المصالح المشتركة» إذ طالبت كل من الحكومتين بحصة ٧٠ في المئة من مجمل العائدات. برَّر السوريون طلبهم بأن عدد السكان السوريين يفوق عدد سكان لبنان، في حين برر اللبنانيون طلبهم باستهلاكهم الكمية الأكبر من البضائع المستوردة.[١٠٩] ولما عجزت الدولتان عن حل هذا الخلاف حلّتا الوحدة الاقتصادية التي تجمعهما في نيسان/ أبريل ١٩٣٨.[١١٠]

من الصعب تحديد أي من المتصارعين كان مسؤولاً عن هذا التطور. وما زاد من صعوبة هذا الأمر عدم وجود إحصاءات دقيقة تساعد على تقويم مطالب كل جهة. لكن في الواقع هناك إشارات إلى أن لبنان كان أكثر تشدداً. وهذا ما ألمحت إليه إلماحاً غير مباشر ملاحظات الفرد نصر وعبد الرحمن السحمراني العضوين في غرفة التجارة في بيروت إلى مندوب «لو كومّيرس دو لوفان»، بما معناه أن الحكومة السورية كانت أبدت استعداداً لإعطاء لبنان تنازلات مهمة، ودعت الصحافة اللبنانية إلى تهيئة الرأي العام اللبناني لمثل هذه التنازلات.[١١١] تم التأكد من ذلك إلى حد ما، من القنصلية البريطانية في بيروت التي لاحظت أن «الحكومة اللبنانية كانت تتوقع منذ زمن أن الاتفاق على هذه المسألة شبه مستحيل ورأت في مرحلة الانفصال فرصة

---

(١٠٨) البشير، ١٣-١٥ حزيران/ يونيو ١٩٣٧.

(١٠٩) FO 371/20894, Beirut to London, 13 August 1937, 118-20.

(١١٠) النهار، ١٠ نيسان/ أبريل ١٩٣٨.

(١١١) *Commerce du Levant*, 22 February 1938.

للحصول على الحقائق والأرقام، الغائبة حالياً، مما يمكنها بعد مدّة من الزمن من استئناف المفاوضات مع سوريا والعودة إلى إدارة مشتركة للجمارك». [١١٢] وتنبأ الفرنسيون بسعي السوريين في الوضع القائم إلى تشجيع المسلمين اللبنانيين على ممارسة الضغوط على حكومتهم من أجل القبول بوجهة النظر السورية، وأن هذه الضغوط ستكون جزءاً من مخطط لابتلاع لبنان اقتصادياً تمهيداً لابتلاعه سياسياً في المرحلة الأخيرة. [١١٣]

لقي حلّ الوحدة الاقتصادية ترحيب القوميين اللبنانيين المتشددين وبعض التجار السوريين وعدد من موظفي الإدارة في البلدين، الذين رأوا في إقامة الحدود الجمركية مصدراً إضافياً للدخل. [١١٤] وفي المقابل، وقف الرأي العام القومي العربي والدستوريون وجمعية التجار اللبنانيين التي تضم أعضاء مسلمين ومسيحيين، مع إبقاء تلك الوحدة الاقتصادية، وعبّروا عن ذلك أثناء الاجتماع الذي انعقد في بيروت في شباط/ فبراير ١٩٣٨. [١١٥]

ازدادت أهمية أولئك الذين كانوا يحبذون انحلال الوحدة الاقتصادية نتيجة لموقف السلطات الفرنسية من هذه القضية. ويشير تقرير فرنسي عنوانه «دراسة للاحتمالات الحالية في السياسة السورية» [١١٦] إلى وقع المصالح الفرنسية على العلاقات بين حكومتي دمشق وبيروت. وتضمن التقرير نقطة بالغة الأهمية هي أن هذه المصالح مصدر لمزيد من التوتر بين البلدين وتحديداً في ما يتعلق بمسألة الأقليات. اعتبر السوريون أنهم كانوا مستعدين للقيام بتضحيات اقتصادية تجاه لبنان لو أن الحكومة اللبنانية اتبعت سياسة إيجابية مع حكومة الكتلة الوطنية السورية. وفي هذا السياق، قالت صحيفة «القبس» الناطقة باسم الكتلة أن موقف الحكومة اللبنانية

---

(١١٢) FO 371/20849, Beirut to London, 13 August 1937, 120.

(١١٣) MAE, Syrie-Liban 1930-1940, vol. 501, 18 September 1936, 251.

(١١٤) النهار، ٢ أيلول/ سبتمبر ١٩٣٧؛ بيروت، ٥ تموز/ يوليو ١٩٣٨ و ١٢ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٣٩.

(١١٥) بيروت، ٢٦ كانون الثاني/ يناير ١٩٣٨؛ النهار، ٨ شباط/ فبراير ١٩٣٨.
انظر أيضاً: FO 371/21914, Beirut to London, 29 April 1938, 145-6.

(١١٦) EMAT (AH) 7N4190, doss. I, I December 1937.

كان مؤذياً للمصالح السورية.[١١٧] اتهم لبنان بدعم العناصر الانفصالية في الجزيرة، وهي منطقة تضم عدداً كبيراً من السكان المسيحيين والأكراد قد واجهت الحكومة السورية صعوبة كي تضعها تحت سيطرة إدارتها.[١١٨]

اعتبر لبنان متورطاً في هذه المسألة بسبب وجود كرسي بطريرك انطاكيا والمشرق للسريان الكاثوليك تبّوني في بيروت، وهو الكاردينال الوحيد في المنطقة. لم تضم هذه الطائفة أعداداً كبيرة إلاّ أنه بسبب «ذكاء تبّوني وتفانيه في سبيل فرنسا ونفوذه لدى الأقليات الكاثوليكية. . . فقد أصبح عاملاً هاماً في سياسة الانتداب الفرنسية، فهو يدافع عن مصالح وحقوق الأقليات في وجه الاتجاهات المركزية للحكومة في دمشق»، بحسبما جاء في التقرير الفرنسي.[١١٩]

كان القوميون العرب مدركين انعكاسات هذه الأحداث. وفي رسالة موجهة من جنيف إلى مردم، نقل عادل ارسلان ان هذه المسألة كانت موضع مناقشة بين أعضاء لجنة الانتداب؛ بالإضافة إلى ذلك كانت الصحافة الفرنسية تكتب عن التهديد الذي تشكّله حكومة الكتلة الوطنية السورية على الأقليات في سوريا ولبنان. اقترح ارسلان وجوب تحسين العلاقات السورية-اللبنانية إذ إن ذلك سيعود بالفائدة على البلدين.[١٢٠] لكن ذلك يعتبر مسكّناً مؤقتاً لمشكلة بحاجة إلى حل دائم. وهذه المشكلة كانت بحسبما جاء في مقال عن «المارونية والعروبة» لأبي اللمع، تتطلب «تغييراً في المواقف والعقليات والعقائد» من اللبنانيين والعرب.[١٢١] وهذا ما رأى القوميون العرب اللبنانيون أنهم يحاولون إنجازه من خلال تشديدهم على الناحية التقدمية وغير المذهبية لعقيدتهم. لكن ذلك كان يتطلب مقاومة تلك السياسة الفرنسية التي حاولت استغلال الفروق الدينية والمذهبية وسيلة لتحقيق مصالح فرنسا الاقتصادية والاستراتيجية.

---

(١١٧) القبس، ٢٤ آب/أغسطس ١٩٣٧.

(١١٨) النهار، ٢٩ نيسان/أبريل ١٩٣٨.

(١١٩) MAE, Syrie-Liban 1930-1940, vol. 518, 18 August 1938, 164-5.

(١٢٠) انظر: جميل مردم، اوراق خاصة، رسالة من عادل ارسلان إلى مردم، ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٣٦.

(١٢١) بيروت، ٢٢ آب/أغسطس ١٩٣٦.

الانتقادات المتجددة لنظام المعاهدات

كوّنت مسألة الأقليات منطلقاً لتأسيس لوبي مناهض للمعاهدة. إلا أن مسؤولين عسكريين فرنسيين مثل هانتزيغر اعتبروا أن القوات الفرنسية لن تستطيع حماية أية أقلية في سوريا، إلا إذا حافظت هذه الأقلية على وجودها في البلاد. أضف إلى ذلك أن الجيش الفرنسي استنتج من الطريقة التي أجهز فيها الجيش العراقي على الثورة الأشورية عام ١٩٣٣، أن الجيش السوري لن يحمي الأقليات حماية كاملة. وفي «مذكرة عن الوضع العسكري للدولة السورية» أشار الفرنسيون إلى أن «السبب الرئيسي لمجزرة [الأشوريين في العراق] هو حتماً وجود جيش عراقي مرتبط ارتباطاً كاملاً بحكومة من الأكثرية. ولأن أفراد الجيش ينتمون إلى صفوف الغالبية فإنه يتشدد في تطبيق الحكمة العربية القائلة إن للجيوش الكبرى والقوية الحق، بل من الواجب عليها أحياناً، إخضاع سائر السكان لمصالحها».[١٢٢] أشارت المذكرة أيضاً إلى أن الجيش السوري سيتكوّن على مثال الجيش العراقي، وهذا قد يهدد الأقليات بدلاً من أن يحميها، وخلصت إلى أن المعاهدات لم تضمن أمن هذه المجموعات.

وتبنت قضية الدفاع عن الأقليات مجموعات فرنسية ذات مصالح اقتصادية في المشرق، كشركة د.هـ.ب التي تدير السكك الحديد في شمال سوريا، والريجي العامة للسكك الحديد والأشغال العامة في باريس، وشركة المرفأ والأرصفة والعنابر في بيروت، وشركات الترامواي والكهرباء في بيروت ودمشق وحلب، وبنك سوريا ولبنان، وشركة قطنيات المشرق، وشركة نفط الجزيرة ب.س.ل. وغيرها. لقد ساد اعتقاد عام بأن سوريا ولبنان لم يجذبا الاستثمارات الفرنسية لأنهما بلدان فقيران. إن الاعتبارات الرئيسية المؤثرة في الوجود الفرنسي في المشرق كانت استراتيجية وسياسية. لكن المجموعات ذات المصالح الاقتصادية المذكورة آنفاً كان لديها نفوذ قوي في السياسة الفرنسية في سوريا ولبنان، وقد عارضت المعاهدتين. علماً أن نفوذها على اللوبي المعارض للمعاهدتين برز واضحاً بعد الانتخابات البلدية الفرنسية التي جرت في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٣٧، والتي تزامنت تقريباً مع الانتخابات اللبنانية. أدّت الانتخابات الفرنسية إلى تقوية نفوذ الحزب الراديكالي في حكومة

---

(١٢٢) EMAT (AH) 4HI22, doss. 2, n.d.

الجبهة الشعبية بسبب «العلاقات الخاصة بين بعض قادة الحزب الراديكالي والمجموعة التي لديها مصالح في سوريا». [١٢٣] وأصبحت معارضة المعاهدتين أكثر علنية وأدّت أخيراً إلى تصلّب في موقف السلطات الفرنسية من إبرامهما.

بينما انصبت الانتقادات بشأن المعاهدتين، وكما هو الحال في سوريا، على عدم إعطائها الاستقلال التام، ركزت في لبنان على النظام السياسي. وترابطت المسألتان كالآتي: إن الاستقلال السوري يؤدي إلى حرية القوميين العرب في الوصول إلى السلطة في حين تعني الديموقراطية اللبنانية أن القوميين العرب سينشطون أكثر فأكثر في لبنان وكذلك في الساحة العربية. برغم أن القوميين اللبنانيين المعتدلين كانوا مستعدين لتقبّل هذه النشاطات، وجد المتشددون فيها تهديداً للبنان. بدءاً دعا المتشددون الحكومة اللبنانية إلى المحافظة على النظام الديموقراطي وكذلك إلى القضاء على نشاطات تلك «الحركات التي تهدد الكيان وحرية واستقلال لبنان». [١٢٤] إن الحركات المشار إليها هنا هي دعاة الوحدة السورية والحزب القومي السوري والحزب الشيوعي. لكن مع مرور الوقت بدأت حملة المتشددين بالتحول إلى هجوم على النظام نفسه. فقد اعتبرت صحيفة «الأوريان» التي يملكها غبريال خباز والعضو المؤسس في حزب الكتائب اللبنانية جورج نقاش، أن لبنان كان يعيش في معاناة بسبب دستوره الديموقراطي الذي أدخل «قانون الأعداد». [١٢٥] واعتبر أحد الكتّاب في صحيفة «لا سيري» جورج فايسي أن لبنان كان ينفق ٨٠ في المئة من موازنته على الحكومة، من هنا الدعوة إلى حكومة مصغرة تريح اللبنانيين من الأعباء الاقتصادية للنظام البرلماني. [١٢٦] كان المقصود أن تحوّل هذه الحجة غضب اللبنانيين باتجاه الديموقراطية في وقت كان البلد يغرق في أزمة اقتصادية كبيرة والحكومة تحاول رفع الضرائب عن البضاعة المستوردة. [١٢٧] ودعا رئيس حزب الكتائب بيار الجميّل إلى

---

(١٢٣) EMAT (AH) 7N4190, doss. 2, Etude sur les possibilités actuelles de la politique syrienne, I December 1937.

(١٢٤) البشير، ٢ تموز/يوليو ١٩٣٧.

(١٢٥) MAE, Syrie-Liban 1930-1940, vol. 531, 26 January 1938, 297-8.

(١٢٦) MAE, Syrie-Liban 1930-1940, vol. 531, 29 September 1937, 157; 5 January 1938, 166; 24-30 January 1938, 351-4.

(١٢٧) MAE, Syrie-Liban 1930-1940, vol. 531, 24-30; January 1938, 351-4.

اعتماد نظام الحكومة المصغرة على غرار الحكومة العاملة في لبنان قبل الحرب العالمية الأولى، والتي ضمت سلطة تنفيذية قوية، ولكن مع هيئة تمثيلية تعمل فقط بصفة استشارية.(١٢٨)

وساهم الهجوم على المعاهدتين في إذكاء عدم الاستقرار السياسي الذي أصبح جلياً في لبنان. وجاءت سلسلة التغييرات الحكومية خلال هذه الفترة تعبيراً عن الحالة، فبين ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٣٧ و٢٢ كانون الثاني/يناير ١٩٣٩ تغيرت خمس حكومات لبنانية، بمعدل حكومة كل خمسة أشهر.(١٢٩) والتعبير الآخر كان التحدي للنظام اللبناني الذي تمثّل ببروز منظمات شبه عسكرية مثل الكتائب والنجادة، والقمصان البيضاء أي الجناح العسكري لحزب الوحدة اللبناني. اعتبرت حكومة الأحدب هذه المنظمات «خطيرة وطائفية وغير ديموقراطية». لكن إقرار حلّها تسبب بأزمة بدأت بإضعاف الموقف الحكومي.(١٣٠) واجه النظام اللبناني أزمة أخرى في أيار/مايو ١٩٣٨ عندما اكتشف أن مواطناً معروفاً باسم الدكتور شلفون يحوك مؤامرة لإطاحة الحكومة وتنصيب نفسه ديكتاتوراً على لبنان وتحويل البلد إلى محمية فرنسية. اعتبرت السلطات أن شلفون مصاب بالجنون وتبعاً لذلك حاولت تجاهل تلك الحادثة. لكن ذلك جعل تويني يلمح إلى أن الفرنسيين كانوا وراء تلك المؤامرة من أجل إضعاف النظام البرلماني. بدأت تلك الشكوك بالانتشار أكثر عندما قدم المعارضون للديموقراطية عرائض إلى الحكومة الفرنسية يحثّون فيها الفرنسيين على تغيير النظام البرلماني اللبناني. وأيّد فريق من المراقبين اللبنانيين والأجانب الحملة القوية المناوئة للنظام البرلماني. من هؤلاء كان هافارد الذي اعتقد أن «الحكومة الدستورية من النوع الموجود حالياً في لبنان هي من الكماليات. لذلك تبدو

انظر أيضاً: النهار، ٢١ أيار/مايو و١٩ حزيران/يونيو ١٩٣٨؛ بيروت، ٢٤ و٢٥ حزيران/يونيو ١٩٣٨.

(١٢٨) البشير، ٢١ آب/أغسطس ١٩٣٧.

(١٢٩) الخوري، حقائق لبنانية، مجلد رقم ١، ٣٣٤-٣٣٥.

(١٣٠) النهار، ١١-١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٣٧.

انظر أيضاً:

MAE, Syrie-Liban 1930-1940, vol. 503, 25 November 1937, 258-131; FO 371/21913, Beirut to London, 17 May 1935, 277.

المؤسسات الديموقراطية وكأنها أكثر بقليل من الخدعة وهي ليست مفهومة. ورأى كثيرون أن الحكم المباشر الذي يتولاه رئيس الدولة بالتعاون مع مجلس شيوخ صغير ومع الدوائر المتعددة للدولة العاملة بإشراف مديرين، هو شكل من الحكومات يلائم حاجات واقتصاد هذا البلد الصغير وغير المؤهل».[١٣١]

حاول الدستوريون والقوميون العرب الدفاع عن النظام البرلماني في وجه منتقديه، إلاّ أن الحملة على النظام اللبناني كانت تشتدّ. وعندما تعين غبريال بيو مكان دو مارتيل أصبح الدستوريون متيقّنين من أن تغييراً في موظفي الإدارة سيتبعه تغيير في نظام البلاد السياسي لبلدهم. كذلك أدرك القوميون العرب أن موت الحياة الدستورية سوف يحرمهم بعض الحرية في نشاطاتهم السياسية.

(١٣١) FO 371/20850, Beirut to London, 23 May 1938, 262-3.

الفصل الثالث

اندلاع الحرب العالمية الثانية وتعطيل نظام المعاهدات

تقارب بريطاني-فرنسي في الشرق العربي

بعد بضعة أيام من توقيع اتفاق ميونيخ في أيلول/ سبتمبر ١٩٣٨، ألقى رئيس وزراء فرنسا دالادييه خطبة في مجلس النواب الفرنسي جاء فيها: «خلال الأيام التي عشناها أخيراً تساءل العالم هل كان سيغرق في الحرب. اليوم أستطيع القول إننا في هذه الأزمة أنقذنا السلام». ولكنه شدَّد أيضاً على أن «إنقاذ السلام يجب ألا يشجع على الاطمئنان. . . الفرنسيون. . . يجب أن يعتبروا أنفسهم في حال تعبئة دائمة في سبيل قضية السلام ومن أجل البلاد».(١)

شمل مخطط التعبئة أيضاً الامبراطورية والأراضي المنتدبة ومناطق النفوذ. إلاّ أنه تسبّب بتجديد الجدل بشأن المعاهدتين الفرنسية-السورية والسورية-اللبنانية. برز هذا الجدل مجدداً لدى تعيين الدبلوماسي غبريال بيو مفوضاً سامياً في سوريا ولبنان في تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٣٨. طلبت وزارة الخارجية الفرنسية منه إعداد تقرير عن الوضع في المشرق يتضمن أيضاً توصيات حول السياسة الفرنسية في المنطقة، وبدأ بيو مشاورات واسعة مع فرنسيين كانت لديهم تجارب ومصالح في المشرق، ومن بينهم جورج بيكو وروبير دو كي ودو مارتيل والجنرال مكسيم ويغان والجنرال هانتزيغر والجنرال موريس غاملين والأدميرال فرنسوا دارلان. كانت مسألة تعبئة المشرق الموضوع الرئيسي في هذه المناقشات. وبدا أن هناك توافقاً عاماً مع آراء

---

(١) E. Daladier, *The Defence of France*, London n.d., 175, 190-1.

غاملين ودارلان على أن «في مرحلة من الصراع الدولي الذي يهدد فرنسا كان من الضروري إبقاء القوات الفرنسية في المشرق». [٢] وأكّد القادة العسكريون الفرنسيون مجدداً على أن لقواتهم قيمة استراتيجية إذا استطاعت العمل بحرية في سوريا ولبنان. لكن اللوبي المعارض للمعاهدات انقضّ على هذه الاعتبارات بحجة أن هناك تناقضاً ضمنياً بين المعاهدتين ومخطط دالادييه للتعبئة، ونتيجة لذلك مارس المزيد من الضغوط على الحكومة الفرنسية للتخلي عن المعاهدتين.

في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٣٨ حاول وزير الخارجية الفرنسية جورج بونيه، الذي بدا أكثر تعاطفاً مع المعاهدتين، تهدئة النقاد الفرنسيين عبر الضغط على الحكومة السورية لدفعها إلى تقديم تنازلات جديدة. إلا أن ذلك لم يقنع اللوبي المعارض للمعاهدتين والذي صدّ أية محاولة لتقديمهما إلى البرلمان بغية إقرارهما. أبلغ بونيه سفير بريطانيا في فرنسا إريك فيبس أنه «سوف يكون من المستحيل تطبيق معاهدة ١٩٣٦ وحتى بالصيغة المعدّلة في أواخر ١٩٣٨». [٣] وفي ما يتعلق بسياسة الحكومة الفرنسية المستقبلية أوضح بونيه لفيبس أن تعديلات جديدة ستُقترح على السوريين من أجل توفير المزيد من الضمانات للأقليات، وإبقاء الجيوش الفرنسية بضع سنوات إضافية على الأراضي السورية. [٤]

إن التصلب اللاحق في مواقف حكومة دالادييه بشأن هذا الموضوع أصبح واضحاً بعد إبرام المعاهدة الفرنسية-التركية، التي أقرت بانفصال لواء الاسكندرونة وإلحاقه بتركيا. في تموز/يوليو ١٩٣٩ أرسل دالادييه إلى بونيه عدداً من التعليمات التي كانت على تناقض واضح مع السياسة المرسومة في المعاهدتين. أولاً، اعتبر دالادييه القوميين العرب في المشرق قوة معادية يجب إضعافها وإقصاؤها عن العملية

---

(٢) G. Puaux, *Deux années au Levant*, Paris 1952, 11-15.

(٣) FO 231/23196, Paris to London 1 May 1939, 44.

فسّر بوني هذا التبديل في موقف الحكومة الفرنسية عبر الاشارة إلى وجهة نظر غاملين. اعتبر هذا الاخير انه في ظل الظروف التي تلت الاحتلال الالماني لبوهيميا ومورافيا، من الخطأ الجسيم إعطاء السوريين الاستقلال الكامل، وهم بحسب رأيه يشكلون «الجنس الضعيف» الذي لا قدرة له على الدفاع عن نفسه.

(٤) FO 231/2196, Paris to London, 1 May 1939, 44.

السياسية. ثانياً، اعتبر أن الجيوش الفرنسية في المشرق تؤمّن احتياطاً يمكن الإفادة منه في التدخل المحتمل في أوروبا. ثالثاً، رأى دالاديه أنه يجب إعادة العمل بنظام «الأنظمة الخاصة» في جبل الدروز والجزيرة والمنطقة العلوية، بالإضافة إلى إقامة قواعد عسكرية دائمة في هذه المناطق.(٥)

تمّ إدخال تعليمات دالاديه في إطار سياسة فرنسية جديدة في المشرق رسم خطوطها العريضة في رسالة موجهة إلى الحكومة البريطانية عبر سفيرها في باريس. أكدت الرسالة رفضها جوهر المعاهدتين وخلصت إلى القول إنهما لا تلبيان حاجات الفرنسيين في بلدان المشرق.(٦)

تأثرت ردة الفعل البريطانية على هذا التغيير الجذري في السياسة الفرنسية على نحو كبير بموقفها من القومية العربية،(٧) وجاء ملخص عن ذلك في تقرير عن «اتحاد فدرالي عربي» أعدّه القسم الشرقي في وزارة الخارجية البريطانية في أيلول/ سبتمبر ١٩٣٩. توقع التقرير أن تتوطد قوة القومية العربية في السنوات اللاحقة، وكان هذا التوقع مبنياً على عدد من العوامل الموحدة للعرب كاللغة المشتركة والثقافة وفي معظم الدول العربية الدين. إلا أن التقرير أشار أيضاً إلى عوامل أخرى كانت بدأت بالظهور في الثلاثينات مثل زيادة خطوط المواصلات بين الدول العربية والبرامج التربوية الشاملة واكتشاف البترول، وهذا ما يوفر الوسائل لتمويل المخططات التوحيدية المرسومة. وخلص القسم الشرقي إلى اعتبار أن «هناك من دون شك حساً متنامياً بالتضامن بين الشعوب العربية. . . [وأن هذا] الحس بالتضامن أصبح أقوى في سوريا والعراق وفلسطين من جراء الكفاح لنيل الاستقلال في كل من هذه البلدان».(٨)

خشي البريطانيون أن يؤدي الوضع في المشرق وفلسطين إلى تطرف هذه الموجة من القومية العربية وإلى تقوية أولئك القوميين العرب المعادين للمصالح والمخططات

(٥) EMAT (AH) 7N4190, doss. 1, 5 July 1939.

(٦) FO 371/23277, Paris to London, 26 July 1939, 72.

(٧) Puaux, *Deux années au Levant*, 166.

(٨) FO 371/23239, 28 September 1939.

الغربية في المشرق، وهذا يعني مزيداً من ممارسة الضغوط على الغرب في وقت كان يزداد ضغط المحور. لتفادي هذا الاحتمال، رأى البريطانيون أن هناك حاجة لاتخاذ خطوات وديّة باتجاه الرأي العام العربي. لذلك حاولوا التأكيد على منافع الالتزام بالمعاهدات لحلفائهم الفرنسيين. في الوقت نفسه نظمت بريطانيا مؤتمر طاولة مستديرة موضوعه فلسطين، عقد في لندن في شباط/ فبراير وآذار/ مارس ١٩٣٩، وضم المؤتمر ممثلين عن دول عربية مستقلة، وعن الفلسطينيين والصهاينة. كانت الحكومة البريطانية على استعداد لدعوة ممثلين عن سوريا ولبنان إلاّ أنها امتنعت عن ذلك بعد بروز الرفض الفرنسي.

فشل المؤتمر في التوصل إلى حل للمسألة الفلسطينية. وفي أيار/ مايو ١٩٣٩ أعلنت الحكومة البريطانية حلاً من جانب واحد معروف باسم سياسة «الورقة البيضاء»، وفيه التزمت تحديد الهجرة اليهودية إلى فلسطين بـ ٧٥,٠٠٠ بين عامي ١٩٣٩ و١٩٤٤. كذلك وضعت قيوداً على انتقال الأراضي بين العرب واليهود ووعدت بتهيئة الأرضية لإنشاء دولة في فلسطين في السنوات العشر المقبلة لن تكون لا عربية ولا يهودية.

كان هناك فرق بين رد فعل القوميين العرب على مؤتمر لندن ورد فعلهم على سياسة الورقة البيضاء. لقد اعترضوا على هذه الأخيرة لأنها لم تحدد أية نهاية للانتداب البريطاني، ولا الموعد الذي تصبح فيه فلسطين مستقلة. وبينما كان فشل المؤتمر في دعم المطالب العربية موضع انتقاد، فإن الحزب القومي العربي مثلاً رأى فيه بعض الجوانب الإيجابية مثل «التخفيف من حدة الشكوك في وعد بلفور والاعتراف بالعرب فريقاً شرعياً في التعاطي مع البريطانيين... والاعتراف بالعروبة كواقع سياسي وقومي على الساحة الدولية والتي أصبحت قوة بحاجة إلى التهدئة».(٩) أدّت هذه الإيجابيات دوراً ولو لمدّة قصيرة في نزع فتيل بعض الشعور بالمرارة والمشاعر المعادية للبريطانيين، والتي برزت في صفوف القوميين العرب نتيجة السياسة البريطانية في فلسطين، وتحديداً خلال عامي ١٩٣٦ و١٩٣٩.

---

(٩) كاظم الصلح، أوراق خاصة، مذكرة داخلية، ١٥ آذار/ مارس ١٩٣٩.
انظر أيضاً: A. W. Kayyali, *Palestine: A Modem History,* London n.d., 218-22.

الدور الصاعد للعراق في السياسة الإقليمية

حمل تأجيل مواجهة محتملة بين بريطانيا والقوميين العرب بعض المغزى للمجموعات المؤيدة للبريطانيين في المشرق العربي. وينطبق ذلك خصوصاً على عناصر في العراق بدأوا بلعب دور متعاظم في المنطقة. من جهة أخرى، وفرت العائدات النفطية للحكومة العراقية النفوذ في تعاطيها مع الدول المجاورة، وكذلك وفرت لها الوسائل لتطوير نظامها التربوي. كان لهذا الأخير اتجاه قومي عربي واضح ليس أقلّه بسبب تأثير شخصية كساطع الحصري المدير العام للتربية بين عامي ١٩٢١ و١٩٢٧. جرى أيضاً تطوير بضع مؤسسات حكومية بما فيها خطوط المواصلات بين العراق والدول المجاورة. ونظراً لمتطلبات الوضع على الساحة الدولية فقد ازداد اهتمام بريطانيا وفرنسا بتحسين خطوط المواصلات التي تربط بغداد بكل من الموصل ودمشق وبيروت وحيفا.[١٠] وعُزّز كذلك الجيش عدداً ومعدات. أخيراً هناك حقيقة قائمة هي أن العراق دولة مستقلة وعضو في عصبة الأمم. لذلك كان هناك عدد من العوامل التي ساعدت قبل نهاية الثلاثينات على تحويل البلد إلى ما يسميه مارتين وايت «قوة إقليمية كبيرة» في المنطقة العربية التي كانت «موحدة ثقافياً ومقسمة سياسياً . . . كان للعراق . . . مصالح عامة بالمقارنة مع الحجم المحدود للمنطقة».[١١]

إلا أن مصالح العراق الإقليمية كانت أحياناً تثير الاستياء لدى الحكام العرب الآخرين خصوصاً الملك عبد العزيز بن سعود. تمتّع ابن سعود بامتيازات عدة لكونه حارس الأماكن الإسلامية المقدسة بصفته مؤسس أكبر دولة ذات نظام وحدوي في الشرق العربي. لكن لم تكن لديه الوسائل لجعل بلده مركزاً للسياسة العربية كما هي حال العراق. كانت المملكة العربية السعودية جزءاً من الحلف العربي، وهذا ما ساعد على التخفيف من الشكوك المتبادلة بين السعوديين والهاشميين. إلا أن ابن سعود خشي أن تخدم مخططات الوحدة العربية القضية الهاشمية على حساب استقرار حكمه، لذلك عارض تنفيذ هذه المخططات إلى الشمال من مملكته. عندما زارت مجموعة من زعماء القومية العربية المملكة العربية السعودية على أمل إقناع الملك

---

(١٠) FO 371/21836, Baghdad-Haifa, 5 February 1938, 138.

(١١) M. Wight, *Power Politics*, London 1978, 63.

بتولي قيادة حركتهم الوحدوية، لم يبدِ الملك السعودي تجاوباً معهم.[١٢]

كان لأمير الأردن اهتمام خاص بقضايا المشرق منذ انهيار المملكة الهاشمية في دمشق عام ١٩٢٠. بعد وفاة فيصل الأول عام ١٩٣٣ أصبح عبد الله أبرز الشخصيات الهاشمية ووفر له هذا الوضع مكانة ملائمة للمطالبة بالعرش السوري. في أواخر الثلاثينات قدّم عبد الله مخططات توحيدية عدّة. على سبيل المثال قدم اقتراحاً في تموز/يوليو ١٩٣٨ إلى المفوض السامي في فلسطين والأردن هارولد ماك مايكل، بإقامة مملكة عربية موحدة تضم الأردن وفلسطين كحل ممكن للقضية الفلسطينية. أطلق عبد الله مبادرة مماثلة خلال صيف ١٩٣٩ عندما كانت الظروف في سوريا ولبنان غير مستقرة نسبياً لاعتبارات تتعلق بالسياسة الفرنسية. وكان عدد من أقطاب الساحة العربية ينظر إلى هذه المشاريع بشيء من الريبة.[١٣] وقد انتشرت شائعات في سوريا صيف ١٩٣٩ عن استعداد فرنسا لتقديم العرش السوري إلى عبد الله، لكن السلطات الفرنسية كانت غير مؤيدة لخطط الأمير وخصوصاً أنها كانت تعتبر أن الأردن هو وسيلة في يد السياسة البريطانية في الشرق العربي. ورفض أصحاب القرار البريطانيون خطط عبد الله في حين حرص السعوديون والعراقيون على التعبير عن اعتراضهم. ومن جهتهم اعتبر العراقيون أن بغداد، وليس عمان، يجب أن تكون مركز النشاطات الهاشمية التي تشمل المنطقة العربية كلها.

كذلك لم تكن هناك حماسة كبيرة لخطط عبد الله على المستوى الشعبي وخصوصاً لدى القوميين العرب الذين اعترضوا عليها لعدد من الأسباب، أحدها يتعلق بالصراع الضمني بين أفكار القومية العربية وأفكار القومية السورية، وآخر يتعلق بالربط بين خطة عبد الله ونوع الحكم السائد في عمان، في حين كان القوميون العرب يميلون إلى نظام جمهوري ومنفتح. كان هناك أيضاً خوف لدى القوميين العرب في سوريا ولبنان من أن يجدوا أنفسهم ملزمين باتفاقات تربط الأردن والعراق ببريطانيا إذا أصبحت بلدانهم جزءاً من سوريا الكبرى. أي أنهم وجدوا في تلك

---

(١٢) طربين، الوحدة العربية: ١٩١٦-١٩٤٥، القاهرة ١٩٥٧، ١٥٢.

(١٣) 'Abdallah, King of Jordan, *My Memoirs Completed, 'al-Takmilah'*, trans. H. W. Glidden, London 1978, 89.

انظر أيضاً: FO 371/23279, Amman to London, summer 1939.

المشاريع استبدالاً للانتداب الفرنسي بالانتداب البريطاني، وهو ما كان مغايراً لمطلبهم في التحرر من السيطرة الأجنبية. بالإضافة إلى ذلك فإن التأييد الأساسي لخطة الوحدة من قبل الأمير، المذكورة في تقرير بيل، عكس الفرق بين هذه المقاربة لمسألة الوحدة العربية والمقاربة التي يتبناها القوميون العرب.(١٤)

إذا وضعنا هذه الأسباب جانباً نرى أن هنالك عدداً من القيود الداخلية التي حالت دون تنفيذ خطط عبد الله. فإمارة عبد الله كانت تنقصها الموارد البشرية والمادية التي تمكنه من تحقيق مشاريعه العربية برغم أن الإرث الهاشمي والجيش النظامي المدرب جيداً والخبرة السياسية كانت أرصدة ضرورية في العلاقات السياسية بين الدول العربية. في الواقع إن هذه النقائص أبعدت عن عبد الله صفة المنافس الخطير لطموحات العراق في السياسة العربية.

ومعروف أن التعريب المتزايد لمصر حوّل القاهرة مركزاً آخر للعروبة. بدءاً رحب الزعماء العراقيون بهذا التطور حتى أنهم شجعوه برغم حتمية تأثير العملية في النهاية على مصالح العراق. لقد اعتقد القوميون العرب أن على العراق أن يؤدي دوراً فاعلاً في تعريب مصر، وهو دور يتلاءم مع مفهومهم للعراق كمبشّر بأفكار القومية العربية وناشر لمبدأ العروبة، واعتبروا أن جذب مصر إلى هذا المدار سوف يزيد من تميّز العراق كدولة قادرة على توعية مصر إلى واقعها العربي. وفي سبيل تحقيق ذلك، حاول العراق تطوير علاقته بمصر على أكثر من صعيد كإعطاء مصر منزلة الدولة المفضلة في أيار/ مايو ١٩٣٨.(١٥)

لكن سياسة العراق تجاه مصر كانت متأثرة بانقسام القوميين العرب إلى فريقين رئيسين. ضم الفريق الأول القوميين العرب الراديكاليين الذين كانوا يتغلغلون تدريجياً في هيكلية الدولة وخصوصاً في الجيش. وتمكن أربعة من الضباط المحسوبين في

---

(١٤) C. E. Dawn, 'The Project of Greater Syria', Ph.D. diss., Princeton University 1948, 30.

انظر أيضاً:

A. Gomaa, *The Foundation oj the League oj Arab States*, London 1977, 79.

(١٥) FO 371/23214, Annual Report: Iraq 1938, Baghdad to London, 21 January 1939, 227.

عداد القوميين العرب، وهم صلاح الدين الصباغ ومحمود سلمان وفهمي سعيد وكميل شبيب، من بلوغ مراكز عليا في المؤسسة العسكرية. لقد دعوا إلى سياسة قومية أكثر هجومية وساهموا في النشاطات الثورية للقوميين العرب في فلسطين والمشرق والكويت. على الصعيد العالمي، اتخذوا موقفاً محايداً لا يجافي التزام العراق معاهدة التحالف مع بريطانيا.(١٦)

ضم التيار الثاني زعماء مؤيدين للبريطانيين اعتبروا أن العرب يجب أن يسعوا إلى تحقيق أهدافهم القومية من خلال التعاون مع بريطانيا. بادر نوري السعيد، الممثل الأبرز لهذا التيار، إلى تقديم عدد من الخطط مثل تلك التي قدمها في أيلول/ سبتمبر ١٩٣٧، ورمت إلى تعزيز التعاون والوحدة بين الدول العربية. حتى عام ١٩٣٩ تركزت معظم هذه المشاريع على دفع العلاقة بين العراق وسوريا نحو تحقيق كيان سياسي واحد، وهذا ما أغضب الفرنسيين ولم يرحب به البريطانيون. في البداية، أي في منتصف الثلاثينات، لم يقم البريطانيون بجهود كبيرة للقضاء على مصالح السعيد في المشرق، ولكن عندما اتخذت بريطانيا خيار زيادة التنسيق مع الفرنسيين في الشرق العربي بدأ السعيد يقلّل من اهتمامه باتحاد عراقي-سوري.(١٧) بدلاً من ذلك، اتجه نحو خطط تناسب تطلعات القومية العربية وتكون مقبولة لدى البريطانيين.

اقترح السعيد فكرة إقامة حلف مصري-عراقي يكوّن نواة لعصبة الأمم الشرق أوسطية والعربية، وذلك بسبب تأثره بالعلاقة التي كانت في طور النمو بين العراق ومصر، وبسبب تأثّره باجتماع عقد في القاهرة في كانون الثاني/ يناير ١٩٣٩ بعنوان مؤتمر الطاولة المستديرة حول فلسطين، حضرته الوفود العربية، وكان هدفه التنسيق في السياسة العربية قبل الذهاب إلى لندن. اعتبر السعيد أثناء مناقشاته مع مسؤولين بريطانيين في القاهرة أنه نظراً إلى أن مصر والعراق كانتا عقدتا معاهدات تحالف مع البريطانيين سيكون من مصلحة كل الأطراف المعنية أن يوقّع العراق ومصر اتفاقاً مماثلاً. على عكس توقعات السعيد، فإن اقتراحاته لم تلق الآذان المصغية لدى البريطانيين. واقترح ب. مور كروستويت من القسم الشرقي في الخارجية البريطانية،

(١٦) الصباغ، فرسان العروبة في العراق، د. ن. ١٩٥٦، ١٨-٢٤.

(١٧) الحصري، مذكرات طه الهاشمي، مجلد رقم ٢، بيروت ١٩٦٧، ٢٩٦-٢٩٧.

أن تقتنص بريطانيا الفرصة لكي تبين للسعيد أنه «لن يكون أبداً أي تشجيع لوحدة عربية أوسع أو شاملة من أي نوع كانت».[١٨] وينطبق ذلك على فكرة الوحدة العراقية-السورية وعلى اقتراح السعيد الأخير بإقامة حلف مصري-عراقي. في آذار/ مارس ١٩٣٩ نقل السفير البريطاني في بغداد موريس بيترسون إلى السعيد خلاصة رد الفعل البريطانية على هذه الاقتراحات.[١٩] عملياً، أدى ذلك إلى الحد من قدرة السعيد على المناورة في تلبية رغبات الرأي العام العراقي وتطلعات القوميين العرب الطامحة إلى تطوير علاقات العراق إما مع مصر وإما مع دول المشرق. أدّى الضغط البريطاني على السعيد إلى الكف عن التفكير في الوحدة العراقية-السورية، وإلى وقف مساندته القوميين العرب في سوريا وفلسطين. وأخيراً إلى توسيع الهوة بينه وبين القوميين العرب الراديكاليين في العراق. إن سبباً آخر يكمن في اتخاذ القضية المشرقية طابعاً ملحاً على نحو متزايد ليس أقله في الردّ على الشائعات المنتشرة عن السياسة الفرنسية الجديدة في الشرق.

لبنان: تهديد الوضع القائم من الخارج

أبعاد السياسة عن لبنان

أصبحت شكوك بيو في المعاهدات معروفة لدى الجميع. بعد وصوله إلى بيروت بوقت قصير، بدأ بتعطيل المعاهدة عبر الإشادة بفضائل الانتداب وتصوير فرنسا حامية لسوريا ولبنان، وذلك في خطبة ألقاها في ١١ كانون الثاني/ يناير ١٩٣٩. كان عدد الجيوش الفرنسية في الشرق يتزايد على عكس ما جاء في المعاهدات، الأمر الذي أسعد منتقدي نظام المعاهدات.[٢٠]

أطلقت التقديرات المتعلقة بشأن المعاهدتين عدداً من المواجهات الحادة بين السلطات الفرنسية والكتلة الوطنية في سوريا، وتركز الجدل تركيزاً أساسياً على قانون الأحوال الشخصية التي أصدرته سلطات الانتداب في آذار/ مارس ١٩٣٦. وصلت

---

(١٨) FO 371/23213, P. M. Crosthwaite's Remarks on RAF Monthly Intelligence Summary, Iraq, 24 January 1939, 300-1.

(١٩) FO 371/23213, RAF Monthly Intelligence Summary, Iraq, 4 March 1939, 399.

(٢٠) Puaux, *Deux années au Levant*, 21-2, 83-8.

العلاقة بين الفريقين إلى حائط مسدود في أيار/مايو ١٩٣٩ عندما أصدر بيو تصريحاً غير مشجّع بشأن مسألة الاستقلال في سوريا، وذلك إثر عودته من باريس حيث كان أجرى مشاورات مع رؤسائه. لقد أدى التصريح إلى استقالة الحكومة السورية وإلى القضاء فعلياً على المعاهدتين.[٢١] اتخذت الخطوة الأخيرة لإلغائهما في حزيران/يونيو ١٩٣٩ عندما أرسل بيو تقريره المنتظر منذ وقت طويل عن المسألة السورية إلى باريس، والمتضمن اقتراحه تعليق الدستور السوري وحل البرلمان وتشكيل حكومة جديدة تهتم بالأمور الإدارية بدلاً من الأمور السياسية.

في أوائل تموز/يوليو ١٩٣٩ كانت الحكومة الفرنسية أطلقت يد بيو في التعاطي مع الوضع. قبل المفوض السامي فوراً استقالة الحكومة السورية برئاسة هاشم الأتاسي وعلّق الدستور وحلّ البرلمان وعيّن مجلساً إدارياً من المديرين برئاسة موظف سوري من أصل لبناني ومناوئ للكتلة الوطنية السورية هو بهيج الخطيب.[٢٢]

انعكست الأزمة السورية على الوضع في لبنان في آذار/مارس ١٩٣٩. فلم يبق النظام السياسي في لبنان بمنأى عما جرى لدى جارته سوريا برغم أن الوضع بقي هادئاً نسبياً وتمّ حصر التوتر إلى حد ما في حين استمرت العلاقات بين السلطات الفرنسية واللبنانية على حالها. وفي معرض تبريره هذه التغييرات في رسالة موجهة إلى دالادييه، أوضح القائد العام للقوات الفرنسية في المشرق الجنرال كايو أن «لبنان الكبير هو اختراع وهمي ضروري يجب علينا المحافظة عليه من أجل مصالحنا في المنطقة. لكن لا يمكن المحافظة على وحدته إلا إذا انصهرت العناصر المتنوعة التي يتألف منها من خلال وجودنا وضماناتنا». وخلص كايو إلى القول إن «إعادة النظر في تعاطينا مع الوضع في سوريا يجب أن يقابله جهد مماثل في لبنان» نظراً إلى زوال السيطرة الفرنسية كما هو منصوص عليها في نظام المعاهدة كان أضعف وحدة لبنان.[٢٣]

---

(٢١) A. Hourani, *Syria and Lebanon: A Political Essay*, Beirut 1968, 225-8.
انظر أيضاً: النهار، ١٩، ٢١، ٢٢، ٢٣ شباط/فبراير ١٩٣٩.

(٢٢) Puaux, *Deux anneés au Levant*, 44-6.

(٢٣) MAE, Syrie-Liban 1930-1940, vol. 504, 1 July 1939, 8-11.

والتقت اقتراحات كايو مع آراء بيو باستثناء أن الأخير فضّل التعاطي مع المسألة اللبنانية على نحو منفصل. ذهب بيو إلى باريس في منتصف آب/ أغسطس بعدما رأى أن الوضع في سوريا هو تقريباً تحت السيطرة. أطلق بونيه يده في التعاطي مع الوضع وقبل اقتراح بيو بتعليق الدستور اللبناني وحلّ الحكومة وتأليف حكومة من الإداريين بلا تردد. ونتج من خطة المفوض السامي بإبعاد السياسة عن لبنان، إبعاد المتنافسين الرئيسيين على الرئاسة، أي إدّه والخوري. لكن الفرنسيين لم يتمكنوا من التخلي عن حليف قديم كإدّه، وهذا الواقع شدَّد عليه المفوض السامي السابق مكسيم ويغان الذي اعتبر أن ذلك سيسيء إلى سمعة فرنسا في الشرق. لذلك قرر بيو إبقاء إدّه رئيساً، ولكن مع الحد من صلاحياته بحيث تحوّل إلى رئيس صوري من أجل تهدئة الدستوريين.

بينما كان بيو يناقش التغييرات المقترحة مع رؤسائه في باريس، كان التوتر على الساحة الدولية يتخذ أبعاداً جديدة، وهذا ما أجبر المفوض السامي على العودة سريعاً إلى بيروت لمعالجة مع الوضع في المشرق ما بعد إبرام الميثاق الألماني-الروسي في ٢٣ آب/ أغسطس عام ١٩٣٩ . أقنع اندلاع الحرب العالمية الثانية الحكومة اللبنانية بوضع موارد البلد في تصرف فرنسا كمساهمة في الجهود الحربية ضد ألمانيا. وأصدر الزعماء اللبنانيون على مختلف مشاربهم السياسية تصريحات أعلنوا فيها تضامنهم مع فرنسا. برغم أن هذه المواقف قلّلت من الحاجة الملحة إلى تطبيق التغييرات التي نوقشت في باريس، فقد رأى بيو أن الاستمرار في المعاهدة الفرنسية-اللبنانية لن يكون ممكناً بعد تعطيل مثيلتها في سوريا. تبعاً لذلك عُلّقت مواد الدستور اللبناني المتعلقة بالسلطات التشريعية والتنفيذية، كما جرى حلّ البرلمان. وعيّن عبد الله بيهم الوجيه السني المتقدم في السن، والذي يعتبره المفوض السامي وفياً جداً للانتداب، أميناً عاماً للدولة؛ وعين الموظف الفرنسي م. شوفلر مستشاراً لبيهم. كذلك أصدر بيو مرسوماً حصر فيه حق تعيين الموظفين الكبار في الإدارة والقضاء وجهاز الأمن بنفسه، ولكن في الواقع بقي هذا الأمر من صلاحيات المفوَّض السامي. إن تبرير بيو للعمل بهذه الإجراءات كان إلى حد ما تكراراً للانتقاد المتكرر الموجه إلى النظام البرلماني من قبل أولئك الذين تبنوا فكرة الحكومة المصغرة. واعتبر أن دولة عدد سكانها ٨٥٤,٠٠٠ لم يكن باستطاعتها تحمل حكومة ومجلس

نواب يكلفان معاً ١٣٨,٠٠٠ ليرة لبنانية كمصاريف أساسية، كما أنه لم يكن بوسع بلد كهذا أن يتحمل مصاريف الإدارة المتنامية. واعتبر أن الظرف السياسي غير مناسب لتحمّل خلافات الأحزاب السياسية والعشائر المتنافسة. ما يحتاجه لبنان هو «حاكم جيد ومجلس عام مطيع». [٢٤]

رأى الفرنسيون أن النظام المعمول به حديثاً أمّن لهم حرية كبرى في تهميش المعارضة المتطرفة عموماً ومعارضة القوميين العرب خصوصاً. بدأ الإطباق على المجموعات الراديكالية في بداية آذار/ مارس ١٩٣٩ واستمر بضعة أشهر. جرى حظر الحزب الشيوعي في سوريا ولبنان بالإضافة إلى صحيفته «صوت الشعب»، وتوقيف عدد من قادة الحزب الشيوعي ومن الحزب القومي السوري، وأُدين الأخيرون بسبب نشاطاتهم المؤيدة للمحور. [٢٥] كذلك تم توقيف رئيس لجنة الدفاع عن فلسطين في سوريا نبيه العظمة واتهم لاحقاً بمحاولة اغتيال الخطيب؛ وأُوقف أيضاً العديد من الناشطين في «الشباب الوطني» - وهي منظمة منتسبة إلى الكتلة الوطنية السورية - بمن فيهم أمينها العام سيف الدين المأمون، كما اعتُقلت عناصر بارزة في عصبة العمل القومي كعلي ناصر الدين، وأُوقفت صحيفة «العمل القومي» التي تصدرها عصبة العمل القومي. وجرى تبرير الحملة على عصبة العمل القومي عبر اتهامها بالضلوع في نشاطات معادية للبنان، إذ إن البند الخامس من بيانها السياسي رفض الاعتراف بتقسيم الأراضي العربية وشدد في المقابل على وحدة الأمة العربية. وبرغم نشر صحيفة «النهار» برنامج الفرع اللبناني لعصبة العمل القومي الذي يعترف بلبنان «ضمن حدوده الحالية كدولة عربية مستقلة،» فإن السلطات الفرنسية تجاهلت هذه الحقيقة. في ذلك الوقت، لم يكن الفرنسيون على علم بنشاطات الحزب القومي العربي، لكنهم أوقفوا أعضاءه الناشطين بذريعة أنهم ضالعون علناً في نشاطات ذات طابع قومي عربي. كانت استراتيجية الحزب القومي العربي تقضي بالانضمام إلى منظمات أخرى وقيادتها نحو أهداف قومية عربية. وتحقق له ذلك عبر إدخال وجوه

---

(٢٤) Puaux, *Deux années au Levant*, 56, 60-5, 225-6.

انظر أيضاً:

FO 371/23277, Beirut to London, 5, 13, 21, 22 September 1939, 2 October 1939.

(٢٥) S. H. Longrigg, *Syria and Lebanon under French Mandate*, Beirut 1968, 295.

بارزة إلى هذه المنظمات أو عبر زرع عناصر من الحزب القومي العربي في صفوفها ومساعدتهم على تولّي مناصب مرموقة. لذلك فإن الإطباق على هذه المنظمات كان له، من دون شك، نتائج سلبية على نشاطات الحزب القومي العربي ولو على نحو غير مباشر. فحصل اعتقال كل من منير الريّس وواصف كمال ونديم بدر دمشقية، وجميعهم أعضاء ناشطون في الحزب القومي العربي بسبب تعاملهم مع الشباب الوطني ولجنة الدفاع عن فلسطين والفرع اللبناني لعصبة العمل القومي. كذلك أقفل النادي العربي في دمشق، الذي ترأسه فتاح سعيد الإمام العضو الناشط في الحزب القومي العربي، وهذا ما حرم الحزب وسيلة مهمة يستطيع من خلالها ممارسة نشاطاته.[٢٦]

كانت إجراءات بيو موضع ترحيب نسبي لدى أقلية كانت مستاءة من العمل الحزبي. وجذبت مسألة إبعاد السياسة عن لبنان القوميين اللبنانيين المتشددين، الذين ناهضوا نظام المعاهدات ظنّاً منهم أنها تكوّن الأرضية لنمو القومية العربية. لكن معظم المجموعات السياسية الناشطة كانت غير راضية عن هذه السياسة. فالدستوريون مثلاً اعتبروا أن نظاماً لبنانياً دستورياً مشابهاً للنظام المعمول به في مصر، كان بإمكانه الاستمرار خلال الحرب. وعارض عريضة سياسة بيو وخصوصاً عندما أشيع أنها ستحد من النشاطات المالية للكنيسة. وأعرب إدّه أيضاً عن خشيته عندما أقالت السلطات الفرنسية عدداً من الإدّيين من مراكزهم بحجة عدم كفايتهم. وأصبح المسلمون أكثر سخطاً عندما رأوا كيف أن شوفلر يسيطر على بيهم.[٢٧] كذلك ازداد نفور الطبقات الفقيرة والمتوسطة في لبنان والتي كانت تعاني وضعاً اقتصادياً صعباً، وهي ممثلة في المجموعات الراديكالية، بعدما بدأت السلطات الفرنسية بالإطباق على هذه المجموعات. لكن معارضة المجموعات الراديكالية لم

---

(٢٦) FO 371/23277, Damascus to London, 4 September 1939, 121.

انظر أيضاً:

FO 371/23276, Damascus to London, 2 November 1939; FO 371/23279, Beirut to London, 8 November 1939, 228-30; MAE, Syria-Liban 1930-1940, vol. 538, 11 January 1940, 1; Beirut, 8 October 1939, 22 December 1939.

(٢٧) ابش (تحرير)، مذكرات الأمير عادل ارسلان، مجلد رقم ١، بيروت ١٩٨٣، ٣٠١-٣٠٤.
انظر أيضاً: الخوري، حقائق لبنانية، مجلد رقم ١، ٢٣٦.

تؤد إلى وضع مماثل للذي كان سائداً عام ١٩٣٦، عندما أجبرت ردة الفعل الشاملة على إجراءات دو مارتيل القمعية الفرنسيين على التفاهم مع القوميين العرب.

في أواخر الثلاثينات، تميز الوضع بسيطرة التيارات المحافظة في باريس، وبتعاون وثيق بين السلطات البريطانية والفرنسية في المشرق، وهذا ما أسفر عن الآتي: تنسيق الإجراءات المنفذة من أجل كبح جماح القوميين العرب الراديكاليين، وزيادة عدد الجيوش الفرنسية في المشرق إلى نحو مئة ألف جندي، واهتمام فرنسي متنام بالقوات المسلحة في المشرق، ومن مؤشراته تعيين الجنرال المعروف ويغان في مركز القيادة وتوسيع القوة الجوية، وأخيراً التصدع والانقسامات التي كانت بدأت تؤثر في حركة القوميين العرب في المشرق وخصوصاً في سوريا.(٢٨) ساهمت هذه العوامل في انتشار مشاعر القلق لدى القوميين العرب اللبنانيين الذين قرروا الانتقال إلى بغداد بعدما أدركوا أن بيروت لم تبقَ قاعدة آمنة للعمل.

كان الفلسطينيون قد بدأوا بالانتقال إلى بغداد قبل ذلك، وتميز هذا الاتجاه بالفرار الدراماتيكي للمفتي من لبنان إلى العراق في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٣٩. يبدو أن المفتي كان على علم بمحاولة بريطانيا إقناع الفرنسيين بوضع حد لنشاطاته في لبنان وإنهاء إقامته في ذلك البلد. وحصل تشامبرلاين ووزير خارجيته على تأكيدات بيو الشخصية بأنه سوف يكبح نشاطات المفتي في لبنان أثناء زيارتهما إلى باريس في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٣٨. رغم أن المفوض السامي كان بدأ إقامة علاقات وديّة مع المفتي فقد حافظ على وعده وبدأ بالضغط عليه حتى أن المفتي قرر الانتقال إلى بغداد. في أثناء التحضيرات لهروب المفتي إلى العراق قرر مجلس القيادة في الحزب القومي العربي أن يحذو حذوه: «السبب . . . كان عدم القدرة على العمل. . . إذ إن معظم أعضاء [الحزب القومي العربي] كانوا إمّا موقوفين وإمّا ملاحقين. إن وضع الحرب الحالي الذي سبقته إجراءات قمعية . . . شلّ الحركة وهدّد وضعها السرّي. بما أن الوضع في العراق يتمتع بقدر أكبر من الحرية، وبما أن

---

(٢٨) MEC, Spears 11/4, Memo, 26.

انظر أيضاً: Hourani, *Syria and Lebanon*, 221-3;

بيروت، ٣ أيار/مايو ١٩٤٠.

النشاطات هناك مثمرة أكثر أخذنا هذا القرار». (٢٩) وقررت قيادة الحزب القومي العربي أيضاً الحدّ من نشاطات الحزب في لبنان وسوريا وفلسطين.

هكذا أصبحت بغداد مركزاً لنشاطات القوميين العرب ومقراً لعدد كبير من القادة القوميين بمن فيهم جميل مردم وسعد الله الجابري ولطفي الحفار، وهم القادة الثلاثة في الكتلة الوطنية السورية، الذين أُجبروا على الفرار بعدما اتُّهموا بالضلوع في اغتيال الزعيم السوري المنافس للكتلة عبد الرحمن شهبندر. باستثناء زعماء قوميين عرب مثل فوزي القاوقجي وأمين رويحه، كان هناك عدد من الزعماء الفلسطينيين المقربين من المفتي، كجمال وعبد القادر الحسيني وعارف عبد الرزاق والشيخ حسن أبو السعود واسحاق درويش وحسن سلامة. ضمّت الشخصيات البارزة في الحزب القومي العربي، والتي انتقلت إلى بغداد، كاظم الصلح من لبنان وفريد زين الدين من سوريا، وواصف كمال ومحمود السخن وفريد يعيش من فلسطين. وقرر زعماء من عصبة العمل القومي أيضاً كشفيق سليمان وأبو الهدى اليافي وعبد الكريم العائدي من سوريا الاستقرار في العاصمة العراقية، كما فعل أعضاء في الشباب الوطني. وبسبب أن معظم هذه الشخصيات البارزة كانت تسكن في لبنان أو تشارك في نشاطات قومية فيه، فإن انتقالهم إلى العراق كان نكسة للتيار القومي العربي في لبنان؛ وبالقدر نفسه من الأهمية ساهم في إنجاح خطة بيو القاضية بإفراغ لبنان من السياسة على المدى القصير. (٣٠)

بعد عمليات «التطهير» في لبنان حاول بيو توطيد السيطرة الفرنسية على المشرق عبر إقامة علاقات مباشرة مع الزعماء المحليين ومع القوى الإقليمية في المنطقة. وكمثال على ذلك، رحّب الكاردينال تبوني كثيراً بتحركات بيو في هذا المجال؛ واتصفت زيارات هذا الأخير إلى مناطق شهدت اضطرابات، كبعقلين وطرابلس

---

(٢٩) كاظم الصلح، أوراق خاصة، «ضبط جلسات مجلس القيادة»، بيروت، آب/ أغسطس ١٩٣٩.
انظر أيضاً: Puaux, *Deux années au Levant*, 166-9.

(٣٠) مقابلة خاصة مع واصف كمال في باريس، ١٩ حزيران/ يونيو ١٩٨٤.
انظر أيضاً:
FO 371/23213, RAF Monthly Intelligence Summary, Iraq, April 1939, 117; September 1939, 219; FO 371/24591, Political Parties in Damascus, 24 July 1940, 277;
زعيتر، يوميات أكرم زعيتر: الحركة الوطنية الفلسطينية، بيروت ١٩٨٠، ٦٠٧، ٦١١.

وصيدا، بالودّية والهادئة. وتبادل بيو والمفوض السامي البريطاني الزيارات في فلسطين، وهذه خطوة أدت إلى تحسين العلاقات البريطانية-الفرنسية. وزار بيو أيضاً إيران ثم تركيا حيث وقع اتفاقاً تركياً-سورياً يقضي بحلّ عدد من الخلافات البارزة بين البلدين. ثم زار العراق حيث التقى السعيد. ولم يردعه دفاع السعيد عن المعاهدات بل على العكس حثّ الأخير على وقف دعم العراق للقوميين العرب في سوريا ولبنان.(٣١)

بدا لبضعة أشهر أن النظام الجديد الذي أتى به بيو يعمل جيداً. ولاحظ الصحافي اللبناني اسكندر الرياشي الذي كان ينادي بالحكومة المصغرة «أنه أصبح بديهياً في هذه الحالة غير المشوقة الذي استجدّت بعد وصول المفوض السامي أن السياسة لم تعد ذات مغزى... إن مركز الحكومة في البرج شكّل مثلاً بارزاً على فن الحكم بحيث إن الوفد الفرنسي والأمين العام يحكمان البلد دون وزراء أو مجالس... فيما الرئيس يشرف على [الحكومة] من بعيد دون أن يتمتع بصلاحيات فعلية».(٣٢) حثّت فترة الهدوء النسبي هذه بيو على التفكير في إدخال المزيد من التغيير إلى لبنان، «مثل اختيار بروتستانتي، ومن الأفضل أن يكون أميراً سويدياً، لحكم البلد». وأن يعاون الأمير «موظف فرنسي يعمل كرئيس للحكومة ويساعده على المدى الطويل مجلس من المستشارين تكون مدة ولايته طويلة».(٣٣)

سقوط الحماية الفرنسية/ الحامي الفرنسي

ذهب اهتمام بيو بهذه الخطط إلى أبعد من مجرد التأمل. لكن، في ذلك الواقع تجاوزتها أولويات جديدة واهتمامات كانت بدأت بالظهور إثر الأحداث الموصوفة حرفياً بالكارثية، والجارية في أوروبا الغربية. أدّت هزيمة الجيش الفرنسي في حزيران/ يونيو عام ١٩٤٠ إلى تسارع سلسلة من التطورات التي أثرت في الوضع

---

(٣١) FO 371/21914, Paris to London, 26 October 1938, 25.
انظر أيضاً: Puaux, *Deux années au Levant*, 173-80.

(٣٢) الرياشي، الأيام اللبنانية، ٣٧٧.
انظر أيضاً: Puaux, *Deux années au Levant*, 186-8.

(٣٣) Longrigg, *Syria and Lebanon under French Mandate*, 295.

القائم في المشرق. ومع أن شروط الهدنة أمّنت المحافظة على الامبراطورية الفرنسية، لم تكن سلطات الانتداب مستعدة لدعم حكومة فيشي. ولكن بعد الفشل في إقناع الفرنسيين القاطنين في المغرب وتونس بإكمال القتال، وجد كل من بيو وقائد القوات الفرنسية في المشرق ميتلهاوزر نفسيهما مجبرين على مجاراة نظام فيشي. تبعاً لذلك أعلنا توقف القتال في ٢٧ حزيران/يونيو عام ١٩٤٠. إلا أن بيو حذّر وزارة الخارجية الفرنسية من الإذعان لشروط اتفاق الهدنة التي دعت إلى تخفيض عديد الجيوش الفرنسية المرابطة في المشرق. واعتبر أن هذه الخطوات بالإضافة إلى قطع العلاقات المفاجئ مع السلطات البريطانية في الشرق سيكون لها انعكاسات خطرة على النظام العام. تمكن بيو من إقناع رؤسائه وخصوصاً شارل رو بأن على سلطات الانتداب المحافظة على علاقة عمل مع البريطانيين في الشرق العربي.[٣٤]

ورأى البريطانيون أن هذا الوضع يوفّر لهم قدراً كبيراً من النفوذ مقارنة بما هو متاح للفرنسيين في المشرق، ذلك أن الانتداب الفرنسي أصبح الآن خاضعاً فعلاً لبريطانيا من الناحيتين الاقتصادية والسياسية. وأشار القنصل العام البريطاني في بيروت هافارد أيضاً إلى أن:

> عدم تجييش القوات الفرنسية في سبيل أي قضية سيعني أن الموقف الفرنسي لن يكون آمناً إذا أوقفت حكومة جلالته التضييق على القومية العربية، كذلك سيتعذر الدفاع عن هذا الموقف برغم وجود القوات الفرنسية إذا قدمت حكومة صاحب الجلالة التشجيع الفعلي إلى القوميين. . . لا شيء أقل من إشاعة الفوضى في الأراضي المنتدبة يناسب حكومة صاحب الجلالة، أي من طريق استعمال [هذا] السلاح. . . إذا كان العداء القائم فعلياً لم يترك خياراً آخر.[٣٥]

اعتبر البريطانيون أن هذه الحقائق لن تغيب عن السلطات الفرنسية في المشرق. لقد أملوا إقناعها بالقتال ضد قوى المحور عبر تقديم الدعم السياسي والمساعدة

(٣٤) Puaux, *Deux années au Levant*, 200-4.

(٣٥) FO 371/24593, Beirut to London, July 1940, 41,45.

المالية، بشرط أن تنقطع هذه السلطات عن الاتصال بحكومة فيشي. عندما جارى بيو وميتلهاوزر حكومة بيتان لجأت بريطانيا إلى فرض حصار اقتصادي على أراضي الانتداب الفرنسي،(٣٦) وشُدد الحصار لاحقاً نتيجة بعض العوامل المستجدة والمؤثرة في حالة الحرب في البحر المتوسط. لقد ازداد الحصار تشدداً في أواخر عام ١٩٤٠ عندما «ثبّتت البحرية البريطانية موقعها في المتوسط مرة أخرى» وثبتت موقعها أكثر فأكثر عندما بدأت حكومة فيشي تضاعف سيطرتها على السلطات الفرنسية في المشرق.(٣٧)

كانت هناك مؤشرات عدّة على السياسة الفرنسية الجديدة في المشرق بعد تعيين بيار لافال وزيراً للخارجية وإقالة شارل رو من منصب المدير العام. وكان استبدال ميتلهاوزر وبيو بمسؤولين مخلصين جداً لنظام فيشي أحد تلك المؤشرات. هكذا عين الجنرال فوجير قائداً عاماً للقوات الفرنسية في الشرق، وأصبح أيضاً هنري فرنان دنتز المفوض السامي الجديد في المشرق. تمثّل المزيد من المؤشرات بتعزيز قوات فيشي البحرية في بيروت وبالاستعداد لتصدير المنتوجات السورية واللبنانية إلى قوى المحور.(٣٨)

أدى اشتداد الحصار إلى مصاعب اقتصادية في لبنان. ففي الأشهر الستة الأولى للحصار مثلاً، انخفض الاستيراد بالليرة اللبنانية إلى الأراضي الواقعة تحت الانتداب الفرنسي إلى أقل من ربع ما كان عليه في الفترة نفسها عام ١٩٣٩. أما التصدير فقد انخفض بالمقدار نفسه تقريباً. إن الخسائر التي لحقت بالقطاع التجاري أسفرت عن اندفاع إلى الاستثمار في الصناعة والزراعة. وتفاقمت الأزمة الاقتصادية مع التضخم

---

(٣٦) FO 371/24593, Beirut to London, 31 July 1940, 107.

انظر أيضاً: FO 371/24593, Beirut to London, 24 December 1940, 182.

(٣٧) W. Churchill, *The Second World War*, 6 vols., London 1948, vol. 2, 402.

(٣٨) Puaux, *Deux années au Levant*, 212-14.

انظر أيضاً:

Longrigg, *Syria and Lebanon under French Mandate*, 298-305; A. Lafargue, Le *General Dentz*, Paris n.d., 187-8; FO 371/24593, Beirut to London, 16 July 1940, 81; Documents of German Foreign Policy 1918-1945, series D, vol. XI, HMSO, London 1961, 587.

المتصاعد الناتج من ذلك،(٣٩) فارتفعت مثلاً أسعار الأدوية والفحم والخشب ارتفاعاً جنونياً، وفقدت سلع أساسية كالسكر والرز والبترول والمازوت من الأسواق اللبنانية. شجعت هذه الأزمة التجارية منتجي القمح السوريين على تخزين هذه السلع الأساسية، الأمر الذي أدى إلى إقفال عدد من الأفران في بيروت.(٤٠)

وكان للحصار نتائج طويلة الأمد على حركة الترانزيت في لبنان، إذ انخفضت كمية السلع المعاد تصديرها من ١٧٨٤ طناً في النصف الثاني من عام ١٩٣٦ إلى ثمانية أطنان في الستة أشهر الأولى من عام ١٩٤١. كان أثر هذه الخسائر مهماً للأسباب الآتية: أولاً، مع التحسن في تجهيزات مرفأ بيروت كان لبنان بدأ بتطوير موقعه مركزاً لتجارة الترانزيت في شرق البحر المتوسط. ثانياً، حدث الحصار في وقت انتشرت تقارير عن حصول مناقشات بين مصر والعراق وسوريا وفلسطين والأردن ولبنان من أجل تطوير العلاقات التجارية بين هذه البلدان. إن عدم تحقيق هذه الأمنيات ولّد استياء في صفوف أولئك الذين لديهم مصلحة في تطوير العلاقات التجارية بين الدول العربية.(٤١)

وردّت السلطات الفرنسية في المشرق على الحصار بتطبيق عدد من الإجراءات بهدف السيطرة على الوضع الاقتصادي. وكمثال على ذلك منعت بدءاً من تشرين الأول/ أكتوبر عام ١٩٤٠ السيارات من الحصول على البنزين وقلّصت تجارة النقل ومنعت المطاعم من تقديم بعض أنواع الطعام والمشروب لمدة ثلاثة أيام في الأسبوع.(٤٢) وحرص الفرنسيون على إلقاء اللوم علناً على البريطانيين بشأن المصاعب التي تواجه اللبنانيين والسوريين. أعلن بيو في آب/ أغسطس عام ١٩٤٠

---

(٣٩) MAE, Guerre 1939-1945, vol. 54, London-CNF, Rapport sur la situation économique des états du Levant, Années 1940-1941.

(٤٠) FO 371/24594, Beirut to London, 4 September 1940, 150-2;
انظر أيضاً: FO 371/24595, Beirut to London, 20 November 1940, 354;
بيروت، ٢١، ٢٨، ٢٩ آب/أغسطس ١٩٤٠ و١٠ أيلول/سبتمبر ١٩٤٠ و٦ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٤٠.

(٤١) MAE, Guerre 1939-1945, vol. 54, London-CNF, Rapport sur la situation économique des états du Levant, Années 1940-1941.

(٤٢) Puaux, *Deux années au Levant*, 232.

أن الحكومة البريطانية في لندن كانت تصدّت لاقتراح بعقد اتفاق يقضي بعدم فرض حصار، بين سلطات الانتداب البريطاني في فلسطين والسلطات الفرنسية في سوريا ولبنان، وهذا ما ألحق الضرر بالشعوب العربية في الشرق الأدنى.[٤٣]

بالإضافة إلى محاولة السلطات الفرنسية توجيه الغضب الشعبي باتجاه البريطانيين فقد سعت أيضاً إلى تهدئة القوميين العرب عبر تخفيف الضغط على الناشطين من عناصرهم، وخصوصاً أولئك المشاركين في تقديم المساعدة للفلسطينيين. تبعاً لذلك، أطلق عادل أرسلان وعارف النكدي من السجن في حزيران/يونيو عام ١٩٤٠، برغم استمرار التشديد على الحركات التي ينتميان إليها. وكذلك في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٤٠ أُفرج عن أعضاء من اللجنة السورية من أجل الدفاع عن فلسطين المنحلة كالعظمة وريّس ومحمد عزت دروزة الذين كانوا أدينوا بالمؤامرة المزعومة على الخطيب.[٤٤] إلاّ أن هذه الخطوات لم تُحدث تغييراً أساسياً في الموقف الفرنسي من أهداف القوميين العرب المتعلقة بالاستقلال والوحدة. كذلك لم توحِ تلك الخطوات بحدوث أي تغيير في الموقف من مسألة الحياة الدستورية والحرية السياسية في لبنان وسوريا. استمر خلفاء بيو في اتباع خطة إبعاد السياسة عن المشرق بالقوة نفسها. وأوجز المندوب الفرنسي في بيروت الجنرال أرلوباس سياسته كالآتي: «خضوع ونظام وسلطة. هذه هي أحجار الزاوية الثلاثة التي يجب أن يبنى عليها لبنان».[٤٥]

أدّت المصاعب الاقتصادية وسقوط فرنسا وخفض عدد الجيوش الفرنسية من ٧٠,٠٠٠ إلى ١٨,٠٠٠[٤٦] إلى إشاعة شعور بالتحدي لدى اللبنانيين والسوريين. وصف رئيس القسم السوري في الحزب القومي العربي منير الريّس المشاعر عقب

---

(٤٣) المصدر نفسه: ٢٣٣.

(٤٤) ابش، مذكرات الأمير عادل ارسلان، مجلد رقم ١، ٣١٠-٣١٣.
انظر أيضاً: النهار، ٢٤ أيلول/سبتمبر ١٩٤٠ و٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٤٠.

(٤٥) النهار، ٦ شباط/فبراير ١٩٤٠.
انظر أيضاً: MAE, Vichy-Levant, vol. 25, 18 September 1940, 50-1.

(٤٦) Documents of German Foreign Policy 1918-1945, series D, vol. XI, no. 112. Unsigned Memorandum, Berlin, I October 1940, HMSO, London 1961.

سقوط فرنسا كالآتي: «إن روح الشعب أصبح أقوى في الفترة الأخيرة... هم يشعرون أن الفرنسيين لن يبقوا طويلاً في هذا البلد».[٤٧] لقد اعتبر أن سبب هذا الشعور لدى اللبنانيين كان المعنويات الساقطة للفرنسيين والانقسام في ما بينهم. وفي تقرير آخر أعلم الريّس قيادة الحزب القومي العربي في بغداد أنه «من الآن وصاعداً انطلق الشباب القومي العربي في سوريا ولبنان في إعادة إحياء الروح القومية وفي إعادة تنظيم أنفسهم». تشكلت حركة موحدة للشباب ضمت ممثلين عن الحزب القومي العربي وعصبة العمل القومي وأعضاء في النادي العربي في دمشق وبعض قادة الكتلة الوطنية السورية بالإضافة إلى مستقلين. وقرر هؤلاء جميعاً التعاون الوثيق مع القائد المعروف في الكتلة شكري القوتلي نظراً إلى «مكانته القومية» كذلك عقدوا اجتماعات عدّة من أجل تنظيم نشاطاتهم القومية.[٤٨]

تمكّن القوميون العرب في لبنان من الاستفادة استفادة كبيرة من التحول في الرأي العام تجاه الفرنسيين بسبب انتشارهم في الطبقات الاجتماعية المختلفة وفي الطوائف المتعددة. كان هذا التغيير لافتاً لدى القوميين اللبنانيين خصوصاً. دفعت هزيمة فرنسا بصفتها «الحامية للبنان» القادة الكيانيين إلى التفتيش عن ضامن جديد للاستقلال اللبناني. ونتيجة لذلك، استأنف بعض هؤلاء القادة اتصالاتهم مع الإيطاليين. وتمكّن بعضهم الآخر في صيف ١٩٤٠ من الاتصال مع الألمان عبر السفير الألماني في أنقره فرانز فون بابين من أجل تأمين الحماية الألمانية للموارنة.[٤٩] وشجع

---

(٤٧) كاظم الصلح، أوراق خاصة، رسالة من رئيس فرع الحزب القومي العربي في دمشق إلى القيادة في بغداد، ٣١ تموز/ يوليو ١٩٤٠.

(٤٨) المصدر نفسه، تقرير من منير الريّس المعروف باسم أسامة إلى القيادة في ٥ شباط/ فبراير ١٩٤١.
انظر أيضاً: MAE, Guerre 1939-1945, vol. 39, London-CNF, 14 November 1940, 28.

(٤٩) حداد، حركات رشيد علي الكيلاني سنة ١٩٤١، صيدا ١٩٥٠، ٤٥.
انظر أيضاً:
FO 371/24592, 'On Preventing Oil from Reaching Germany', 13 July 1940,41;
عوض، أصحاب الفخامة: رؤساء لبنان، بيروت ١٩٧٧، ٢٧٨-٢٨٠.
FO 371/24595, Beirut to London, August 1940, 338; L. Hirszowicz, The Third Reich and the Arab East, London 1966, 91; L. Meo, 'The Separation of Lebanon from Greater Syria: A Case Study in Lebanese Politics', Ph.D. diss., Indiana University 1961, 145.

سقوط فرنسا أيضاً القادة الكيانيين على زيادة انتقاداتهم للسلطات الفرنسية، فأبدى إدّه علناً مخاوفه من الوضع السائد في لبنان وهو الذي كان يُعامل على أنه مجرد رئيس صوري نتيجة سياسة إفراغ البلاد من السياسة. وتولى الخوري وحبيب أبو شهلا أمر تلقي الشكاوى من رجال الأعمال اللبنانيين بعدما استأنفا ممارسة نشاطاتهما السياسية. كان الارتفاع الحاد في البطالة عاملاً إضافياً وراء تغيير موقف اللبنانيين من الفرنسيين، ومن ثم إنشاء جمعية العمال المسيحيين الشباب التي ضمّت، برغم دلالة اسمها الدينية، بضع مئات من الأعضاء المسلمين. كانت الجمعية على اتصال وثيق برياض الذي كان بدأ تنظيم اجتماعات سياسية للتعبير عن معارضة السياسة الفرنسية.(٥٠)

تضافرت جملة عوامل لتجعل الوجود الفرنسي في المشرق غير مقبول، كالنشاطات المتجددة للقوميين العرب، وانتشار التململ الناتج من الأزمة الاقتصادية، وزوال مكانة فرنسا بعد انهزامها، والانخفاض المتزايد للجيوش الفرنسية في أيلول/ سبتمبر ١٩٤٠.

أزمة الخبز

ألمح كاتب سيرة دانتز الجنرال لافارغ إلى أن اندلاع الأحداث في المشرق جرى على خلفية تدخل المحور. وكانت لجنة الهدنة الإيطالية التي كوّنت بعد سقوط فرنسا وسيلة للتدخل. كانت مهمتها تقضي بالإشراف على تنفيذ شروط الهدنة كتسريح القوات الفرنسية وإطلاق السجناء السياسيين للمحور وفك الحجز عن الأملاك الألمانية والإيطالية. ومع أن اللجنة أنجزت مهماتها قرَّر الألمان أن هذه الإجراءات غير كافية إذا أرادوا بسط نفوذهم إلى العراق. فبدأوا بإرسال مبعوثين خاصين وممثلين عنهم إلى المنطقة من أجل الإعداد لذلك. في مرحلة لاحقة أنشئت بعثة ارتباط كجزء من اللجنة. ودفع ذلك البريطانيين إلى الشك في أن قوى المحور

---

(٥٠) MAE, Guerre 1939-1945, vol. 39, London-CNF, 25 October 1940, 38.
انظر أيضاً: FO 371/24594, Beirut to London, 4 September 1940;
بيروت، ١٥ و٢٢ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٤٠، ٢١، ٢١ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٤٠.
النهار، ٦ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٤٠.

تتأهب للسيطرة على الشرق العربي من أجل فتح جبهة جديدة ضد قوات الحلفاء.

برغم أن قوى المحور كانت تحاول بلوغ أهدافها من دون تغيير الوضع القائم في المشرق، فإن سلطات فيشي تنبهت إلى نشاطات رئيس القسم الشرقي في وزارة الخارجية الألمانية أوتو فون هنتينغ (١٩٣٧-١٩٤٠) الذي زار مراراً المنطقة أواخر الثلاثينات من أجل البحث عن إمكان التعاون بين ألمانيا والدول العربية. في منتصف كانون الثاني/ يناير عام ١٩٤١ زار المشرق وجال على المدن السورية واللبنانية حيث التقى زعماء روحيين وقوميين. وقد حثّت هذه اللقاءات بحسب سلطات فيشي السوريين واللبنانيين على تنظيم احتجاجات وتظاهرات عنيفة ضد الفرنسيين. وبرغم احتمال أن تكون جولة فون هينتينغ قد شجعت بعض المؤيدين للألمان في لبنان على تصعيد تحركاتهم السياسية، ففي الواقع أن غالبية الناس الذين نزلوا إلى الشوارع كانوا يعبرون عن غضبهم وإحباطهم حيال الأزمة الاقتصادية السائدة في البلاد.

إن الشرارة التي أشعلت ما أصبح يعرف بـ«أزمة الرغيف» كانت مرتبطة بالإعلان عن قرب وصول ثلاثين ألف عائلة من فرنسا من أجل الالتحاق بالجنود والمسؤولين الفرنسيين المرابطين في المشرق. تسببت الامتيازات المتراكمة لهذه العائلات بتظاهرات في دمشق وحلب وحمص في الأيام الأولى من كانون الثاني/ يناير ١٩٤١. وفي أواخر شباط أعلن الإضراب العام وبرز القوتلي قائداً لهذه الحركة وتمكن من إضافة بعد سياسي إلى الإضراب من خلال تحديد أهدافه في آذار/ مارس عام ١٩٤١، وذلك بالتعاون مع مجموعة من القوميين العرب الشباب المشار إليهم في تقرير الريّس إلى الحزب القومي العربي في بغداد، وبالتعاون أيضاً مع مجموعات ولجان قومية. اعتبر القوميون العرب أن نظام الانتداب لم يعد شرعياً عقب سقوط عصبة الأمم والانسحاب الرسمي الفرنسي منها، لذلك طالبوا بإعادة العمل بالمعاهدات.[٥١]

في ٩ آذار/ مارس عام ١٩٤١، كان الإضراب انتشر في بيروت وطرابلس

---

(٥١) Lafargue, *Le General Dentz*, 45-7.

انظر أيضاً:

Longrigg, *Syria and Lebanon under French Mandate*, 301-2; MAE, Guerre 1939-1945, vol. 49, LondonCNF, 24 March 1841, 3.

وصيدا. إلا أن سلطات فيشي قمعته بعد يومين. لكنه استؤنف في ٢ نيسان/ أبريل وتبعته سلسلة من التظاهرات. شارك في تنظيم الاحتجاجات وقيادتها عدد من المجموعات الراديكالية من القوميين العرب والحزب الشيوعي. النجادة مثلاً عملت بالتنسيق مع الحزب القومي العربي لسبب أساسي هو أن رئيسها جميل مكاوي وثلاثة من أعضائها البارزين، هم حسين سجعان وعبد الله دبوس وأنيس الصغير، كانوا أعضاء ناشطين في الحزب القومي العربي.[٥٢] وشاركت الكتائب في هذه التحركات برغم أن طلب الرغيف تخللته بين الحين والآخر دعوات إلى الوحدة العربية. كانت مشاركتهم في هذه الظروف مؤشراً إلى مدى اضمحلال التأييد للفرنسيين، حتى في وسط القوميين اللبنانيين.

في البدء، حاولت السلطات الفرنسية قمع هذه النشاطات بقوة السلاح، فقتل عدد من المتظاهرين وأُوقف البعض الآخر. هدد أرلوباس المضربين بعقوبات مالية قاسية، وتعهد أنه لن يسمح للأحزاب السياسية باستئناف نشاطها، لكن قوة هذه الاحتجاجات دفعت الفرنسيين إلى إعادة النظر في هذا الموقف. لم يشأ دانتز أن تحصل ثورة في سوريا على يده في وقت كانت حكومة فيشي تواجه عدداً من التحديات على الصعيدين المحلي والعالمي.[٥٣] وارتفع عدد الجنود الفرنسيين المرابطين في المشرق إلى ٥,٠٠٠٠، منهم ١٣,٠٠٠ من المستعمرات الفرنسية المختلفة و١٩,٠٠٠ من الجنود السوريين واللبنانيين العاملين في القوات الخاصة. بالإضافة إلى ذلك كان نحو ٢٧,٠٠٠ من جنود هذه القوات منتشرين على الحدود مع فلسطين والعراق والأردن. كذلك لحق مزيد من الضعف بالإدارة الفرنسية والقوات الفرنسية في المشرق بسبب انشقاق الجالية الفرنسية والصراعات الدائرة بين أبنائها، إذ إن الكثيرين ناهضوا نظام فيشي. وتمتع دنتز بقدر كبير من الوعي للأخطار

---

(٥٢) مقابلة خاصة مع تقي الدين الصلح في باريس في ١٤ تموز/ يوليو ١٩٨٣.
انظر أيضاً: النهار، ٥-١٢ آذار/ مارس و٢-٣ نيسان/ أبريل ١٩٤١؛
MAE, Vichy-Levant, vol. 37, 1 April 1941, 222.

(٥٣) Lafargue, *Le General Dentz*, 47-9.
انظر أيضاً: تاريخ حزب الكتائب، مجلد رقم ١، ١٤-٢١؛
MAE, Vichy-Levant, vol. 37, ˉApril 1941, 222.

النابعة من هذا الوضع. لذلك قرر محاولة الوصول إلى تفاهم مع قادة الثورة.[٥٤] في الأول من نيسان/ أبريل ١٩٤١ أصدر بياناً أوجز فيه الإصلاحات التي ينوي تطبيقها. وأكد أن فرنسا تؤيد هدف الاستقلال السوري واللبناني مع أنه غير قابل للتحقيق في ذلك الوقت نتيجة الوضع السائد على الساحة الدولية. لذلك طالب دنتز بأن يقبل السوريون واللبنانيون باستبدال مجلس المديرين بحكومة يترأسها «رئيس للدولة» وتأليف جمعية استشارية مع جعلِ مجلسِ الدولة يتولّى مسؤولية سنّ القوانين وإطلاق برنامج لتنمية القطاع العام. وفقاً لذلك أُعلن في أوائل نيسان/ أبريل ١٩٤١ الفرد نقاش رئيساً للدولة، يعاونه نائبه أحمد الداعوق والوزراء جوزف تيّان وفيليب بولس وفؤاد عسيران.[٥٥]

ولد نقاش عام ١٨٨٦ في كنف عائلة مارونية كانت أتت من عكّا في أواخر القرن الثامن عشر؛ حصل على شهادة في الحقوق من جامعة السوربون. وفي عام ١٩٠٧ غادر بيروت إلى القاهرة حيث مارس مهنة المحاماة. نشر عدداً من المقالات في مجلات فرنسية متخصصة تصدر في القاهرة، دعا فيها إلى تحقيق استقلال لبنان. بعد الحرب العالمية الأولى عاد إلى بيروت حيث عيّن قاضياً وأصبح معروفاً بنزاهته. لم يبدِ النقاش اهتماماً كبيراً بالسياسة، وهذا ما جعله غير مثير للجدل على عكس ابن عمه جورج أحد ناشري لوريان. ربما كان عدم ممارسة النقاش في السياسة هو الذي شجع الآباء اليسوعيين على ترشيحه لمنصب رئيس الدولة.[٥٦]

كان الداعوق صديقاً قديماً للنقاش، وربما هذا الواقع دفع الأخير إلى تأييد تعيينه في منصب نائب رئيس الدولة. تحدر الداعوق من عائلة سنية معروفة في بيروت وتخرج في ايكس إن بروفانس في فرنسا حائزاً شهادة في الهندسة عام ١٩١٤. مع

---

(٥٤) Lafargue, *Le General Dentz*, 47-9.

انظر أيضاً: MAE, Guerre 1939-1945, London-CNF, 15 May 1941, 88, 14 October 1941, 24; FO 371/27346, Angorn to London, 15 March 1941.

(٥٥) MAE, Guerre 1939-1945, vol. 49, London-CNF 14 April 1941, 10.

انظر أيضاً: Longrigg, *Syria and Lebanon under French Mandate*, 302-3.

(٥٦) عوض، أصحاب الفخامة، ٢٥٣-٢٦٥.

انظر أيضاً: الخوري، حقائق لبنانية، مجلد رقم ١، ٢٣٨.

أن الداعوق لم يكن ناشطاً سياسياً فقد شارك في ما كان يعرف وقتذاك باللجنة القومية العربية في بيروت مع أعضاء في عصبة العمل القومي كقسطنطين يني وناصر الدين والصغير. وأيّد حزب النجادة على نحو خاص تعيين الداعوق في هذا المنصب.[٥٧]

لم ترضِ التدابير التي لجأ إليها دنتز في سبيل تهدئة الثورة منتقدي إدارة فيشي لأن التغييرات المعلنة لم تقرّب دول المشرق من الاستقلال وإعادة العمل بدساتيرها.[٥٨] لذلك فإن إذعان القوميين العرب لنجاح السلطات الفرنسية في معالجة أزمة الخبز، يثير عدداً من الأسئلة: هل كان القوميون العرب في موقع يمكنهم من طلب المزيد من التنازلات من الفرنسيين؟ وفي ظل الرفض الفرنسي لتلبية مطالبهم هل كانوا في موقع يتيح لهم إعلان العصيان الذي قد يزيل نير السيطرة الفرنسية ويمهد الطريق لدولة عربية مستقلة تتألف على الأقل من سوريا والعراق؟ من أجل محاولة الإجابة عن هذه الأسئلة ومن ثم إيجاز الأحداث التي أثرت في مصير القومية العربية في لبنان، لا بد من الاتجاه إلى بغداد التي أصبحت «خلال الأشهر القلقة المركز الحقيقي للحياة السياسية السورية» وربما حتى العربية.[٥٩]

مخططات راديكالية في بغداد

كان رد الفعل العراقي الأولي على الأحداث في سوريا متناقضاً. في منتصف نيسان ١٩٤١، أي بعد حل الأزمة وتكوين الإدارات الجديدة في سوريا ولبنان، أعرب السفير العراقي لدى حكومة فيشي عن قلق حكومته حيال إدارة فرنسا للشؤون المختلفة في المشرق، وطالب بالعودة إلى السياسة المرسومة في المعاهدات.[٦٠] يمكن فهم رد الفعل هذا الخجول نسبياً لدى متابعة تطور الموقف العراقي من المسألة المشرقية. لقد كان هذا الموقف متأثراً بمجيء المفتي إلى بغداد في تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٣٩ وبروزه محوراً مهماً في السياسة العراقية.

---

(٥٧) G. M. Bustros, *Who's Who in Lebanon*, Beirut, 1977, 471.

انظر أيضاً: Hirszowicz, *Third Reich and the Arab East*, 93, 337;

تاريخ حزب الكتائب، مجلد رقم ١، ٢٤.

(٥٨) الخوري، حقائق لبنانية، مجلد رقم ١، ٢٣٨.

(٥٩) Hourani, *Syria and Lebanon:* A *Political* Essay, 236.

(٦٠) MAE, Vichy-Levant, vol. 37,19 April 1941, 261-2.

قبل قدوم المفتي إلى بغداد ببعض الوقت، نشط الذين يعتبرون أن حركة القوميين العرب يجب أن تعطي المشرق الأولوية بدلاً من فلسطين، على نحو ملحوظ. لقد اعتقدوا أن استقلال سوريا ولبنان عن السيطرة الفرنسية وقيام دولة اتحادية عربية تضم في البدء سوريا والعراق وتجعل العرب في موقف أقوى، يمكنانهم من التصدي للمخططات الصهيونية في فلسطين. تبنى وجهة النظر هذه مجموعتان من القوميين العرب.[٦١] ضمت الأولى شخصيات عدّة أبرزها القاوقجي والعظمة. انتمى العظمة في البداية مع أخيه نبيه إلى حزب الاستقلال. وانتقل القاوقجي إلى بغداد عام ١٩٣٧ بعدما أدرك أن الثورة الناجحة في فلسطين تتطلب أسساً متينة وتجهيزات معدّة إعداداً جيداً. عام ١٩٣٩ كان العظمة والقاوقجي متفقين على خطة لإشعال الثورة في سوريا من أجل «تأسيس وحدة عراقية-سورية مع سائر العالم العربي».[٦٢] وبدا أن محاولات القاوقجي لإثارة اهتمام المفتي وبعض الزعماء العراقيين بخطته حققت تقدماً، ومن بين هؤلاء طه الهاشمي الذي اقتنع اقتناعاً تاماً بالخطة، وهو من وصفه تقرير مخابرات سلاح الجو البريطاني في العراق، بأنه «تواق إلى التعاون مع الحركة المؤيدة لسوريا في العراق».[٦٣]

كان الحزب القومي العربي المجموعة الثانية التي رأت إعطاء المسألة المشرقية الأولوية على غيرها من القضايا. في البدء اعتمد الحزب على دعم بضع مئات من المعلمين السوريين واللبنانيين والفلسطينيين الذين وظفهم مسؤولون من ذوي التوجهات القومية العربية في وزارة التربية في بغداد، مثل سامي شوكت وفاضل جمالي اللذين كانا على اتصال بالقوميين العرب في دمشق وبيروت. أصبح هؤلاء المعلمون ناشطين في نشر فكرة القومية العربية بين التلامذة بعدما شجعتهم على ذلك السياسة الرسمية التي اتبعتها الوزارة. وهذا ما ساعد القوميين العرب الراديكاليين ومن بينهم أعضاء في الحزب القومي العربي، على تعزيز قوتهم في العراق. استغل بعض المعلمين العرب الأعضاء في الحزب القومي العربي، وهم من غير العراقيين،

---

(٦١) مقابلة خاصة مع صدّيق شنشل في بغداد، ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨١.

(٦٢) القاوقجي، مذكرات فوزي القاوقجي، مجلد رقم ١، ٧١، ٧٨-٨٠.

(٦٣) FO 371/23213, April 1939, 117.

مراكزهم وسيلة للاتصال وضم أعضاء جدد. على سبيل المثال عيّن عام ١٩٣٩ درويش المقدادي الذي هو من أصل فلسطيني رئيساً لمدرسة تدريب المعلمين. وتمكّن انطلاقاً من هذا المركز من تطويع أعضاء جدد في الحزب. وكذلك تمكن كمال، وهو عضو في الحزب القومي العربي درّس في المدرسة الحربية في بغداد، من إقامة علاقات مفيدة مع الجيش العراقي.(٦٤) ومكّنت هذه الاتصالات والنشاطات الحزب من تنظيم الفرع العراقي الذي سمي في مستندات حزبية عمالة، والذي أصبح يتمتع بنفوذ واسع في العراق. كذلك ازداد نفوذ الحزب القومي العربي من خلال الاتصالات الواسعة التي بدأها مع السياسيين العراقيين. لقد ساهم هذا الواقع في تعزيز دور الحزب لتنسيق التحركات في العراق مع التحركات التي يقوم بها القوميون العرب في المشرق. ووطد الحزب نفوذه بالتغلغل في عدد من المنظمات الشبابية والنوادي الأدبية ومختلف المجموعات السياسية والسيطرة عليها فعلياً. المنظمة الشبابية المعروفة بالجوّال والمؤسسة عام ١٩٣٤ مثلاً وقعت تحت نفوذ الحزب القومي العربي عندما تسلم قيادة الحزب على التوالي اثنان من أعضائها هما: متّى عقراوي ودرويش مقدادي. وعلى غرار النادي العربي في دمشق، أصبح نادي المثنّى «جبهة من الجبهات المتعددة أو الحجر الأساس لهذه المنظمة السرية».(٦٥)

على المستوى السياسي، اكتسب الحزب القومي العربي نفوذاً كبيراً من خلال أعضاء عراقيين مثل صديق شنشل ويونس سبعاوي. كان هذا الأخير بارزاً خلال المرحلة المشار إليها، في حين برز شنشل في مرحلة لاحقة. يتحدر سبعاوي من عائلة متواضعة في الموصل. وعمل في المحاماة والصحافة في مطلع الثلاثينات. كتاباته عن القضايا العسكرية والعلاقات الخارجية وأفكاره السياسية، جعلته شخصية

---

(٦٤) مقابلة خاصة مع واصف كمال في باريس، ١٩ حزيران/ يونيو ١٩٨٤.
انظر أيضاً: زيادة، «رجل من فلسطين: درويش المقدادي»، الجيل، ٤ (٥ أيار/ مايو ١٩٨٣)، ٢٨-٣٧.

(٦٥) انظر: الحسني، تاريخ الأحزاب العراقية، بيروت ١٩٨٠، ١٣٦.
انظر أيضاً:

H. Batatu, *The Old Social Classes and the Revolutionary Movements of Iraq*, Princeton, NJ 1978, 298;

الجوهري، نادي المثنى، بغداد ١٩٨٤، ٢١-٢٤.

شعبية في أوساط الضباط القوميين العرب في الجيش العراقي مثل الصبّاغ وسليمان وفهمي وسعيد وشبيب. منذ أن أصبح «كاتم أسرارهم ومستشارهم. . . اكتسب سبعاوي من خلال الدور الذي لعبه في السياسة العراقية أهمية متزايدة في النصف الثاني من الثلاثينات».(٦٦)

سعى الحزب القومي العربي إلى تركيز اهتمام الشعب العراقي على المسألة المشرقية، واتخذت هذه السياسة أهمية متنامية مع تصاعد الإجراءات القمعية التي نفّذها الفرنسيون في سوريا ولبنان. في أواخر عام ١٩٣٨ اعتبر الحزب القومي العربي أنه باستطاعة القوميين العرب في هذين البلدين مقاومة الضغوط الفرنسية. تبعاً لذلك وضعت القيادة سياسة ذات شقّين لفرعها في لبنان. أولاً، دعت أعضاء الحزب إلى إنهاء النقاش بشأن إدخال لبنان في دولة وحدوية عربية، وبدلاً من ذلك طلبت أن يدعو أعضاء الحزب إلى إقامة نظام حكم سليم، وأن يساعدوا على تقوية الحس الوطني، وأخيراً أن يفتحوا قنوات جديدة للتعاون مع القوميين اللبنانيين. ومن بين هذه القنوات، حزب الميثاق الوطني الذي ترأسه يوسف السودا، وضمّ عدداً من أعضاء الحزب القومي العربي مثل كاظم وتقي الدين الصلح وسليم إدريس ونصري المعلوف. ثانياً، طلبت قيادة الحزب من فرعها في لبنان أن «يقلّص من نشاطاته المعادية للفرنسيين كلما أمكن ذلك بينما تقوم فرنسا بعقد اتفاقيات مع سوريا أو تونس، إلى أن تقرّ هذه الاتفاقيات».(٦٧)

كان ممكناً تنفيذ هذه السياسة مع الدعم المعنوي والسياسي للقوميين العرب في العراق وأولئك الموجودين في بلدان عربية أخرى. لكن الضغوط المتصاعدة للسلطات الفرنسية أجبرت القوميين العرب في لبنان على إعادة النظر في موقفهم من فرنسا وإعادة تقويم الوضع الداخلي في المشرق، بالإضافة إلى سياسة العراق تجاه لبنان وسوريا. وهذا ما دفع عظمة في نهاية كانون الثاني/يناير عام ١٩٣٩ إلى دعوة

---

(٦٦) K. Husry, 'The Political Ideas of Younis al-Sab'awi', in M. Buheiri, ed., *Intellectual Life in the Arab East: 1890-1939*, Beirut 1981, 166.

(٦٧) كاظم الصلح، أوراق خاصة، مذكرة داخلية للحزب القومي العربي رقم 1W1، ١ كانون الثاني/يناير ١٩٣٩.
انظر أيضاً: الجسر، ميثاق ١٩٤٣، بيروت ١٩٧٨، ٨٤.

أعضاء الحزب القومي العربي في سوريا إلى تنظيم حركة مقاومة سرية ضد الفرنسيين يستطيع أعضاء الحزب اللبنانيون الانضمام إليها.[٦٨]

في العراق نفسه، أقيمت علاقات وثقى بين الحزب القومي العربي وقاوقجي. وبدأت الاضطرابات التي أثارها القوميون العرب في وجه الفرنسيين تزداد شيئاً فشيئاً. بعد الاستقالة القسرية لحكومة الكتلة الوطنية السورية بزعامة مردم وحفّار، ونظراً إلى توقيف العظمة ورفاقه الراديكاليين، نظّم القوميون العرب تظاهرتين كبريين في بغداد والبصرة ضد السياسة الفرنسية في المشرق.[٦٩] اعتبرت مصادر بريطانية أن «من الصعب تقدير عدد الأشخاص الذين شاركوا في المسيرة، إلا أن الطريق العام في بغداد المعروف بالشارع الجديد كان غير سالك للسيارات لبضع ساعات».[٧٠] في هذه الأثناء، دعا شكيب أرسلان الذي كان موجوداً في القاهرة حينذاك، وسلطان الأطرش، رئيس الوزراء العراقي السعيد إلى تقديم المساعدة الفعلية إلى سوريا في ثورتها على الفرنسيين.[٧١]

لم تستطع الحكومة العراقية تجاهل ضغوط القوميين العرب المطالبين بالدعم في نضالهم ضد الفرنسيين. وكانت هذه الضغوط مستمرة بقوة، عندما أصبح الأمير الهاشمي عبد الإله وصياً على عرش العراق، وهو معروف باهتمامه بالعرش السوري.[٧٢] ردّ السعيد على هذه الضغوط بزيارة سوريا ولبنان في تموز/يوليو عام ١٩٣٩ من أجل تقييم الوضع ودرس سبل مساعدة السوريين واللبنانيين في نضالهم. اعتبرت هذه الزيارة فرصة لاستكشاف إمكان ترشيح الأمير للعرش السوري والترويج له إذا ما كان بيو جدياً في تحويل سوريا ولبنان إلى ممالك.[٧٣] إلا أن الجواب الذي

---

(٦٨) كاظم الصلح، أوراق خاصة، «مقررات مجلس الوكلاء»، ٢٦ كانون الثاني/يناير ١٩٣٩.

(٦٩) النهار، ٦ نيسان/أبريل ١٩٣٩.

(٧٠) FO 371/23213, RAF Military Intelligence Summary, Iraq, March 1939, 87.

(٧١) المصدر نفسه، ٨٧-٩٠؛ ١٣ آذار/مارس ١٩٣٩، ١٠١؛ أيار/مايو ١٩٣٩، ١٤٧.

(٧٢) مقابلة مع الكيلاني في لندن، ١٩ آب/أغسطس ١٩٨٢، (الكيلاني هو وزير خارجية عراقي سابق).
انظر أيضاً: الحصري، مذكرات في العراق ١٩٢٧-١٩٤١، بيروت ١٩٦٨، ٥٩١.

(٧٣) FO 371/23213, RAF Monthly Intelligence Summary, Iraq, July 1939, 176.

حصل عليه لم يكن إيجابياً. ففي سوريا، أعرب القوتلي عن شكه في شأن احتمال حدوث ثورة مدعومة من العراق، أما في سوريا ولبنان فقد أجرى سعيد محادثات مع المفتي الذي حذّره من تشجيع انتفاضة سورية.(٧٤) إن الصداقات القديمة التي تجمع القوتلي بالسعوديين وانعدام ثقة المفتي بالهاشميين كانا عاملين رئيسيين دفعا هذين الزعيمين إلى اتخاذ موقف كهذا. أضف أن المفتي لم يشأ إغضاب الفرنسيين في المشرق إذ إنه كان ينظر إلى سوريا ولبنان كملجأين محتملين للثوار الفلسطينيين عند الاقتضاء. إن عاملاً آخر أثّر في موقف المفتي، هو الهدف من استعمال موارد القوميين العرب وطاقاتهم عموماً، وتلك التي لدى العراق خصوصاً في مساعدة القضية الفلسطينية. لقد خشي أن ينتج من التشجيع العراقي للثورة انحسار التأييد العربي للفلسطينيين.(٧٥)

ومن المفارقات أن تتوافق مناهضة المفتي لخطط القوميين العرب في بغداد مع المصالح البريطانية في هذه المنطقة. لقد أراد الاثنان، وإن اختلفت دوافع كل منهما، الحدّ من تدخل العراق في القضايا السورية واللبنانية، الأمر الذي راق رئيس الوزراء العراقي الذي أراد أيضاً أن يكبح حماسة أولئك الذين يؤيدون ثورة يقف وراءها العراق في المشرق. وهكذا قدّمت تحفظات القوتلي والمفتي مبرراً لتغيير سياسة الحكومة العراقية بشأن الثورة المخطط لها. إلاّ أن نقطة خلافية واحدة بقيت بين المفتي والسعيد. طلب الأول أن يقابل التغيير في موقف العراق من قضية المشرق تأييد فعلي أكبر للقضية الفلسطينية، حتى لو حصل ذلك على حساب إغضاب البريطانيين. وكان السعيد مصمماً على تحرك متناغم مع الاستراتيجية البريطانية في وقت يعتبر دقيقاً في تاريخ هذه المنطقة.

ظهر الخلاف بين الاثنين إلى العلن بعد هروب المفتي إلى بغداد، فاشتدّ النقاش بعيداً من الضوء بين المؤيدين للتدخل العراقي في المشرق والمعارضين له. وقد أصبح المحور الأساسي للسياسة العراقية في هذه المرحلة مساندة القوميين العرب في فلسطين. هذا التغيير عائد جزئياً إلى شخصية المفتي والتقدير الذي حظي به لدى

---

(٧٤) الحصري، مذكرات طه الهاشمي، ٣١١-٣١٣، ٣١٥.

(٧٥) زعيتر، يوميات أكرم زعيتر، ٥٨٩-٥٩٠.

الشعب العراقي والقوميين العرب عموماً. بذا تمكن المفتي من تثبيت موقعه في وقت وجيز نسبياً، وأضحى محوراً يتحلق حوله الزعماء العراقيون والعرب بالإضافة إلى مجموعات سياسية في العراق. وضمت هذه المجموعات شخصيات مرموقة كرشيد عالي كيلاني.(٧٦) إن الكثيرين من الذين كانوا تبنوا المسألة المشرقية قضيةً رئيسية بدأوا تدريجياً بالتوجه نحو الآراء التي ينادي بها المفتي. وبينما يعود ذلك إلى ثقتهم بالمفتي وإعجابهم به، لم يكن لديهم في الواقع زعيم آخر يتصف بالمكانة والجاذبية اللتين يتصف بهما المفتي. السبب الآخر ذو علاقة بتأليف حكومة تشرشل في بريطانيا ورفضها منح الحكم الذاتي في فلسطين. هذا الموقف أعاد الأولوية إلى القضية الفلسطينية وأجّج الحقد المتزايد تجاه البريطانيين لدى القوميين العرب والرأي العام العربي عموماً.

في الأشهر اللاحقة، أي في شتاء ١٩٣٩-١٩٤٠ بدأ يظهر انقسام واضح في العراق بين العناصر المؤيدة للبريطانيين، وهم بقيادة السعيد من جهة، وبين المفتي ومؤيديه الذين يعتبرون أن العراق يجب أن يتبع موقفاً أكثر حياداً بشأن الحرب، من جهة أخرى. يبدو أن المفتي حقق بعض النجاح مع استقالة السعيد وتعيين صديقه وحليفه الكيلاني رئيساً للوزارة في أواخر آذار/مارس ١٩٤٠ . وبدا لوقت وجيز أن خطط المفتي وأهدافه لقيت صدى طيباً لدى غالبية العراقيين والزعماء العرب في بغداد.

إلاَّ أن سقوط فرنسا أحيا الجدل القديم بشأن الموقف الذي يجب على العراق والقوميين العرب أن يتبنوه، واستمر النقاش إلى نهاية الحرب العالمية الثانية. اللافت أن الجدل لم يضم السعيد والمفتي فحسب بل ضم أيضاً أولئك الذين دعوا إلى ثورة في المشرق مدعومة من العراق. وجدَّد الأخيرون جهودهم لإقناع زملائهم القوميين العرب باتباع هذه الخطة مبررين ذلك بأن ضعف فرنسا في المشرق فرصة ثمينة لتحرير سوريا ولبنان من الهيمنة الأجنبية ولقيام اتحاد فدرالي عراقي-سوري. في

(٧٦) الصباغ، فرسان العروبة في العراق، ١٠٩.
انظر أيضاً: الدرّة، الحرب العراقية البريطانية، بيروت ١٩٦٩، ١٣٦؛
الحصري، مذكرات طه الهاشمي، ٣٠٩-٣٩٨.

دمشق، كان العظمة يهيّئ معاونيه ومؤيديه لإطلاق العصيان المسلح في وقت قريب، في حين أعطى الحزب القومي العربي قادة فروعه في سوريا ولبنان توجيهات تقضي بتقديم تقارير عاجلة عن إمكان القيام بهذه الثورة في المشرق.[٧٧] بدأت الشائعات في هذا الخصوص تثير قلق الفرنسيين وطلب المفوض السامي إعلاناً عراقياً رسمياً ينفي تلك الشائعات.[٧٨] إلا أن الحكومة العراقية رفضت هذا الطلب، والسبب عائد إلى تجديد دعم وزير الدفاع هاشمي لفكرة ثورة القوميين العرب في المشرق. وافق رد فعل السعيد من إحياء هذا النقاش، الموقف البريطاني من المسألة نفسها. وعلى عكس التلميحات إلى أن بريطانيا سوف تشجع القوميين العرب في المشرق من أجل زعزعة استقرار الانتداب الفرنسي فإنَّ البريطانيين لم تكن لديهم هذه النية. لدى شرحه هذه النقطة يتذكر السفير البريطاني في بغداد باسيل نيوتن «أن موقف سوريا الناتج عن سقوط فرنسا أصبح الآن مسألة أساسية. وهنا أيضاً تضاربت السياسة العراقية الهادفة إلى «التحرير» مع موقف حكومة صاحب الجلالة التي تودّ أن ترى سلطة الانتداب موضع تأييد في الوقت الحاضر».[٧٩]

سعى السعيد إلى نشوء توافق على قاعدة عريضة في العراق والمشرق في سبيل دعم الوضع القائم في الأراضي الواقعة تحت الانتداب الفرنسي، وحذّر من أن البديل قد يكون الهيمنة الإيطالية وخصوصاً في لبنان حيث كان للموارنة «موقف ودّي من إيطاليا».[٨٠] لذلك اقترح خطة عملية تتضمن إعلان حرب فورية على قوى المحور وإرسال فرقتين عراقيتين بقيادة صباغ تنضمان إلى قتال قوى المحور، إمّا في

---

(٧٧) انظر: كاظم الصلح، أوراق خاصة، «مشروع بقيام ثورة في سوريا»، ٣١ تموز/ يوليو ١٩٤٠.
انظر أيضاً: المصدر نفسه، رسالة من قيادة الحزب القومي العربي في بغداد إلى الفروع في سوريا ولبنان، صيف ١٩٤٠.

(٧٨) مقابلة مع عبد الجليل الراوي في لندن، ٤ آب/أغسطس ١٩٨١. الراوي كان نائب القنصل العراقي في سوريا ولبنان، ١٩٤٠-١٩٤٨.

(٧٩) FO 371/27100, Baghdad to London, 17 January 1941.
انظر أيضاً: الصباغ، فرسان العروبة في العراق، ١١٠.
Royal Institute of Internaltional Affairs, *Chronology of World War II*, London 1947, 27.

(٨٠) FO 371/24592, Angora to London, 28 June 1940, 329; Baghdad to London, 4 July 1940, 371.

ليبيا وإما في البلقان، بالإضافة إلى سفر المفتي إلى الولايات المتحدة لنشر القضية العربية هناك. عندما اقترح صباغ إرسال الفرقتين إلى فلسطين للقتال إلى جانب الحلفاء والانضمام إليهم في تحرير سوريا ولبنان، رفض السعيد الفكرة واعتبرها غير عملية. ربما لأنه علم أن البريطانيين لن يوافقوا على اقتراح يعزز مكانة القوميين العرب.[٨١]

جاءت اقتراحات السعيد ضعيفة في نقطتين: أولاً، الإقرار بالوضع القائم الذي هو موضع شكاوى كبيرة من القوميين العرب في وقت اعتقدوا أن الفرصة مناسبة لإحداث التغيير. ثانياً، لم يكن باستطاعة السعيد أن يوفر للقوميين العرب أية تنازلات مهمة يقوم بها البريطانيون مقابل التجاوب المطلوب منهم.

كان بعض ممثلي بريطانيا في العواصم العربية والخبراء في القضايا العربية على علم بضعف موقف السياسيين العرب المؤيدين لبريطانيا، والذين، نتيجة لذلك، كانوا يحثون حكومتهم على التعبير عن تعاطفها مع تطلعات القوميين العرب. على سبيل المثال، ألمح نيوتن إلى الآتي: «في السابق كانت حكومة صاحب الجلالة في بريطانيا غير راغبة في إعطاء أي تصريح، بسبب احترامها لفرنسا على نحو أساسي. إلاَّ أنه في الظروف الراهنة، وفي تحرك مضاد لقوى المحور، قد تعلن أنها تنظر بإيجابية كبيرة إلى أي تحرك باتجاه الفدرالية التي قد تأخذ الدول العربية بنفسها المبادرة إلى اعتمادها».[٨٢] وقال السفير البريطاني في القاهرة مايلز سيمبسون إن من «المرغوب فيه جداً» مساندة التحرك باتجاه اتحاد فدرالي عربي، وإنه علينا «عمل كل ما بوسعنا من دون تأجيل لاسترضاء العرب من أجل أن نسبق أعداءنا إلى ذلك».[٨٣] وتحدثت تقارير مرسلة إلى وزارة الخارجية ربما من بغداد عن استعداد بعض السوريين والعراقيين لمساندة قضية الحلفاء بشرط أن يحصلوا على ضمانات تؤكد أن الحكومة البريطانية ستستخدم نفوذها في نهاية الحرب لإعطاء سوريا ولبنان استقلالهما على غرار مصر والعراق.[٨٤] زار الكولونيل س.ف. نيوكومب المهتم

(٨١) الصباغ، فرسان العروبة في العراق، ١١٤-١١٥.

(٨٢) FO 371/24594, Baghdad to London, 3 August 1940, 100.

(٨٣) FO 371/24549, Cairo to London, 13 July 1940, 96.

(٨٤) FO 371/24592, FO to London, December 1940, 192.

بالشؤون العربية بغداد في حزيران/ يونيو ١٩٤٠ وأجرى محادثات مع السعيد وجمال الحسيني. لدى عودته إلى لندن قدم عدداً من الاقتراحات بشأن المسألتين الفلسطينية والمشرقية الصالحة لأن تكون أساساً للتقارب مع المفتي وحكومة الكيلاني. إلا أن الحكومة البريطانية رفضتها في أواخر آب/ أغسطس ١٩٤٠. علماً أن الاقتراحات التي قدمها السفيران البريطانيان في القاهرة وبغداد لم تجد صدى طيباً في لندن.(٨٥) وبقيت السياسة البريطانية تجاه مسائل أساسية في العالم العربي مبهمة وغير إيجابية.

قدّمت تعليمات تشرشل إلى كيناهان كورنواليس الذي حلّ محل نيوتن في بغداد مثالاً على هذه السياسة. في شأن الاتحاد الفدرالي العربي عاد تشرشل إلى مذكرة وزارة الخارجية الصادرة في ٢٨ أيلول/ سبتمبر كأساس لسياسة حكومته. وأشار إلى أن «حكومة صاحب الجلالة ... سوف تنظر بإيجابية إلى الاقتراحات العملية من أجل مزيد من التعاون». لكن هذا الوعد الواهي كان مشروطاً، إذ طالب «بتأييد كل المجموعات القيادية العربية وبالمحافظة على التزامات حكومة صاحب الجلالة على الساحة العالمية ومتطلباتها الاستراتيجية». وقال تشرشل عن المسألة المشرقية:

> إن سياسة حكومة صاحب الجلالة تجاه سوريا هي الآن في طور إعادة النظر. وكل ما تستطيعون قوله حالياً هو أن حكومة صاحب الجلالة تبدي تعاطفاً كبيراً مع الرغبة السورية في الاستقلال برغم شكوكها في إمكان وقوف سوريا على رجليها في الظروف الراهنة على نحو أفضل مما فعله العراق... في ما يتعلق بمسألة فلسطين فيمكنكم القول إن حكومة صاحب الجلالة لا ترى سبباً يجعلها تغير سياستها المرسومة في الورقة البيضاء، والتي بقيت ثابتة... لا تتقدموا بمزيد من المعلومات [عن فلسطين].(٨٦)

كان مقدراً لهذه السياسة أن تثير الخيبة والاستياء لدى القوميين العرب. وقد عبّر عن ذلك تقرير للحزب القومي العربي صدر في شتاء ١٩٣٩-١٩٤٠ وفيه: «يأمل

---

(٨٥) G. Kirk, *Survey of International Affairs 1939-1945: The Middle East in War*, London 1954, 64.

(٨٦) FO 371/27061, London to Baghdad, II March 1941, 250-2.

العرب أن تعترف بريطانيا بحقوقهم القومية في فلسطين من أجل تأمين الدعم العربي أثناء الحرب المستمرة [التي كانت متوقعة في ذلك الوقت]. إلا أن القمع البريطاني للثورة وعدم استعداد غالبية العرب لتزويدها المساعدة المناسبة والسريعة والناجعة، هذه العوامل كلها حالت دون هذا الاحتمال [أي التنازلات البريطانية للعرب]». وخلص التقرير إلى القول إنه «يجب على العرب من الآن فصاعداً تصعيد نضالهم القوي ضد الهيمنة البريطانية».[٨٧]

في الوقت نفسه وفّرت السياسة البريطانية للمفتي وحليفه الكيلاني هامشاً إضافياً لرسم سياسة العراق الخارجية والسيطرة على التيار القومي العربي، فأدّى كل منهما دوراً مركزياً في توجيه العراق أخيراً باتجاه خط مؤيد للمحور. في صيف ١٩٤٠ بدأ الاثنان البحث في إمكان إقامة علاقات أوثق بالمحور، لكن مشكلتين اعترضتهما. الأولى كان عليهما أن يأخذا في الاعتبار موقف ولي العهد العراقي والسعيد وغيرهما من الزعماء المؤيدين للبريطانيين تجاه خطوة كهذه. والثانية، كانت هناك مشكلة المؤيدين للعمل المباشر في سوريا. هؤلاء قد يحرجون الألمان الذين كانوا قد تعهدوا المحافظة على الأمبراطورية الفرنسية. لقد حلّت المشكلة الأولى بعدم إطلاع ولي العهد والسعيد على الاتصالات مع الألمان، وتم اجتياز العقبة الثانية بإقناع دعاة العمل المباشر في سوريا بالتخلي عن خطتهم. كذلك تمكن المفتي من إقناع هاشمي وصباغ وفهمي وسعيد بالعودة عن تأييدهم لتلك الخطة. لم يحدث ذلك مشكلة كبيرة نظراً إلى أن صباغ اعتبر أنه يجب ترك الأمر لزعماء سوريا ولبنان وفلسطين لتقرير أولوياتهم، ونظراً إلى الموقف الذي أبداه القوتلي أصلاً من هذا المخطط. كانت هناك حاجة لبعض الضغط على الحزب القومي العربي قبل أن يوافق أعضاؤه، وهذا ما جعل قاوقجي حزيناً ومستاء.[٨٨] ومع حدوث هذه التطورات انتهت الاستعدادات للعمل المباشر في سوريا ولبنان.

---

(٨٧) كاظم الصلح، أوراق خاصة، مذكرة، شتاء ١٩٤٠.
انظر أيضاً: FO 371/24549, London to Baghdad, 20 August 1940, 104.

(٨٨) مقابلة خاصة مع صدّيق شنشل في بغداد، ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨١. نقل منير الريّس أن فتح سعيد الإمام الذي كان مؤيداً لألمانيا حاول أن يحدث انشقاقاً في فرع الحزب القومي العربي في سوريا بمساعدة مناصري المفتي.

لكن المفتي رأى أن من المفيد إدخال المسألة المشرقية في برنامج أكثر شمولية للتعاون مع قوى المحور. تركز هذا البرنامج على استئناف الثورة في فلسطين والأردن على أن ترسل قوى المحور السلاح والمساعدات المالية في سبيل دعمها. وبما أن قاعدة هذه الثورة ستكون سوريا رأى المفتي أنه يجب الإعلان الفوري عن استقلال سوريا ولبنان. في المقابل يعلن كل من العراق وسوريا وفلسطين والأردن الحياد أثناء الحرب. كذلك يعقد العراق معاهدة مع قوى المحور تمنحها معاملة مميزة في مجالات الثقافة والاقتصاد ويستخدم علاقاته الجيدة مع سائر الدول العربية لإقناعها بإبرام معاهدات مماثلة. وفي ما يتعلق بمسألة الوحدة العربية، طلب المفتي أن تعترف قوى المحور بحق العرب بالوحدة، من دون أن يشير إلى أية خطة معينة لهذه الوحدة.

في ٩ أيلول/ سبتمبر ١٩٤٠ ناقش سكرتير المفتي الخاص وممثله كمال حداد وهو لبناني من طرابلس، الاقتراحات التي تضمنها هذا البرنامج مع أرنست فون فايساكر.[٨٩] قدّم حداد هذه الاقتراحات باسم لجنة قومية عربية التي يترأسها المفتي. لكن هذه اللجنة، على ما يبدو، لم تكن موجودة فعلياً برغم استطاعة المفتي الادعاء أنه كان على اتصال دائم مع الزعماء العرب الآخرين، وأنه يتمتع بقدر كبير من النفوذ لديهم.[٩٠]

بعد التشاور مع الإيطاليين أعلن الألمان في ٢٣ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٤٠، أن «ألمانيا ... تراقب دائماً باهتمام النضال في الدول العربية من أجل تحقيق

انظر: كاظم الصلح، أوراق خاصة، رسالة إلى قيادة الحزب القومي العربي، ٥ شباط/ فبراير ١٩٤١.

انظر أيضاً: الصباغ، فرسان العروبة في العراق، ١١٨.

(٨٩) Hirszowicz, *Third Reich and the Arab East*, 79-83.

انظر أيضاً: Documents of German Foreign Policy, series D, vol. XI, 1940, 44-6.

(٩٠) Hirszowicz, *Third Reich and the Arab East*, 83, 109.

كان مفترضاً أن تضم اللجنة العربية المفتي والكيلاني والسويدي وشوكت بالإضافة إلى ضباط من الجيوش الثلاثة هم السبعاوي من العراق، القوتلي والخطيب من سوريا، ويوسف ياسين وخالد الغرغاني من العربية السعودية.

انظر: عبد الجبار، «الجيش العراقي والسياسة»، آفاق عربية، ٣آذار/ مارس ١٩٨٠، ١٣-١٤.

الاستقلال. وتستطيع الدول العربية وهي تبذل جهودها للوصول إلى هذا الهدف، أن تتكل على تعاطف ألمانيا الكامل في المستقبل».[٩١] أراد الألمان من هذا الإعلان وسيلة لتقوية التيار المؤيد للمحور في السياسة العربية. لكنه في الواقع أدى إلى بروز تحفظات وأسئلة لدى كل من خليل القرقني الزعيم القومي العربي من أصل ليبي والمساعد لابن سعود، واللجنة القومية العربية في بيروت وحتى حداد نفسه. وأصدرت قيادة الحزب القومي العربي مذكرة جاء فيها:

> إن الإعلان الصادر مؤخراً عن ألمانيا وإيطاليا... يعاني من الآتي: أولاً إنه لم يأت في شكل معاهدات أو التزامات، ولذلك من السهل إلغاؤه عندما تتغير الظروف الدولية. ثانياً، إنه يستعمل عبارات مبهمة تدفع إلى طرح الأسئلة التالية: من هم العرب بالنسبة إلى الدولتين؟ وما المقصود بالاتكال على... إلخ؟ لقد كررنا القول دائماً إن خلاص العرب يمكن أن يتحقق فقط على يد العرب وحدهم. لذلك عليهم الاتكال على أنفسهم فقط.[٩٢]

كان البريطانيون إمّا غافلين عن تحفظات القوميين العرب، وإمّا مصممين على تجاهلها. وهكذا رأى نيوتن في الإعلان الألماني مزيداً من الإثبات على التآمر بين قوى المحور والقوميين العرب. نتيجة لذلك، مارس المزيد من الضغوط لإقالة حكومة الكيلاني. وبلغ التوتر بين البريطانيين والعراقيين درجة الغليان أواخر نيسان/ أبريل عام ١٩٤١ وتسبب بانقلاب في العراق. أُبعد ولي العهد عن السلطة وأُلّفت حكومة جديدة برئاسة كيلاني، وضمت ثلاثة وزراء أعضاء في الحزب القومي العربي هم سبعاوي وموسى الشهبندر ومحمد حسن سلمان. كذلك أدى التوتر إلى فرار الزعماء المؤيدين للبريطانيين نحو فلسطين والأردن.

كانت التطورات الدراماتيكية في العراق تحصل تقريباً بالتزامن مع أزمة الخبز في

---

(٩١) Documents of German Policy, series D, vol. XI, 1940, 48-9, 320-2.

(٩٢) كاظم الصلح، أوراق خاصة، مذكرة ١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٤٠.
انظر أيضاً:
Documents of German Foreign Policy, series D, vol. XI, 1940, 321, 848; Hirszowicz, *Third Reich and the Arab East*, 93.

سوريا ولبنان. لم يتمكن القوميون العرب من تحقيق الاستفادة الكاملة من الأحداث الجارية في المشرق إذ إنهم كانوا منهمكين بتعبئة مصادر الدعم لحكومة القوميين العرب المؤلفة حديثاً. في العراق نفسه، التحق مؤيدو القوميين العرب إما بكتائب الشباب بقيادة سبعاوي وأعضاء آخرين من الحزب القومي العربي أو عصبة العمل القومي، وإمّا تبعوا عبد القادر الحسيني أو قاوقجي الذي كان يسلّح مجموعات أخرى من المتطوعين ضد البريطانيين. في سوريا ولبنان اعتُبر الوضع العراقي «شأن كل العرب... وهو مقدمة لتحريرهم ولتحقيق الوحدة العربية تحت راية الدفاع عن العراق». [٩٣] وانضم متطوعون من سوريا إلى القوميين العرب في العراق، ويعتبر هؤلاء المتطوعون آباء المنظمات القومية العربية في الأجيال اللاحقة. وأُلِّفت لجان لمساندة العراق في عدد من المدن السورية واللبنانية.

ظهر موقف الرأي العام اللبناني في اجتماع عقد في منزل رياض الصلح في ٤ أيار/مايو عام ١٩٤١. كان الهدف من وراء هذا الاجتماع التعبير عن التضامن اللبناني مع العراق. تمثلت الحكومة اللبنانية بالداعوق وتناوب على الكلام في الاجتماع حبيب أبو شهلا - الذي يبدو أنه تخلى عن موقفه المؤيد لإدّه، وفريد زين الدين واميل لحود وزعيم الكشاف السوري علي عبد الكريم الدندشي. وشارك في تأليف لجنة إنقاذ لمساعدة العراقيين ممثلون عن كل من الدستوريين والكتائب والنجادة والحزب القومي العربي وغرفة التجارة والصناعة في بيروت وبضع نقابات عمالية. [٩٤] انعكس الرأي العام اللبناني بصورة ضمنية في افتتاحية لصحيفة «النهار» كتبها جبران تويني، ومما جاء فيها: «إن مشاعرنا هي مع العراق في خلافه مع بريطانيا... إنه من الواضح أن نؤيد إخواننا القوميين بالرغم من اختلاف وجهات نظرنا بشأن نظام الحكم». [٩٥] وازداد التعاطف اللبناني مع الحكومة العراقية عندما أوقفت الأخيرة مشاركتها في الحصار المفروض على سوريا ولبنان بتحريض من

---

(٩٣) MAE, Vichy-Levant, vol. 37, 4 May 1941.

(٩٤) مقابلة خاصة مع اكرم الحوراني في بغداد، ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٠.
انظر أيضاً: MAE, Vichy-Levant, vol. 37, 11 July 1941;
النهار، ٦ حزيران/يونيو ١٩٤١.

(٩٥) جبران تويني في النهار ٣ أيار/مايو ١٩٤١.

البريطانيين.[٩٦] ومما سهّل هذا القرار إقالة وزير الاقتصاد العراقي المؤيد للبريطانيين محمد أمين زكي.

إن سبباً آخر لعدم محاولة القوميين العرب استغلال الوضع في المشرق لمصلحتهم، يتعلق بالجهود المبذولة لإقناع سلطات فيشي بالسماح للمساعدة الألمانية للعراق بالمرور عبر سوريا ولبنان. إلا أن دنتز أبقى هذا التعاون في حده الأدنى، وكان موقفه هذا من العوامل التي ساهمت في انهيار حكومة كيلاني القومية العربية في أواخر أيار/ مايو عام ١٩٤١.

اعتبرت حركة رشيد عالي التي عرفت بهذا الاسم تهديداً خطيراً للوضع الراهن في الشرق العربي.[٩٧] كذلك شعر بعض القوميين اللبنانيين في لبنان أن مستقبل الكيان في خطر بسببها.[٩٨] تعزز هذا الاعتقاد بالتأييد الشامل الذي حصلت عليه الحركة في هذه المنطقة.[٩٩] إلا أنه برغم هذا التأييد، يمكن بعد التدقيق في مخاوف القوميين اللبنانيين، استخلاص أنها لا تخلو من بعض المبالغة. كان على القوميين العرب في بغداد تخطي معوقات عدة من أجل بلوغ أهدافهم. وأبرز تلك المعوقات متعلق ببنية الحركة نفسها التي فشلت في إنشاء حزب جماهيري. ومع أن المفتي كان، في ذلك الوقت، ربما الزعيم العربي الأبرز الذي تخطى نفوذه الحدود التي تقسّم الدول العربية كما تخطى الطبقات الاجتماعية والمذاهب، فإن نظرته كانت فلسطينية أكثر منها عربية. وتأثر أسلوبه في القيادة باعتبارات شعبوية وقبلية بدلاً من أن يقوم على صيغة منظمة من العلاقة مع الجماهير.[١٠٠]

وكان تقيّد الحزب القومي العربي بالسرية التامة عقبة في وجه تحوّله إلى حزب جماهيري برغم تمتّعه ببنية حزبية حديثة ذات برنامج واضح. لذلك، وبرغم دوره الفاعل قبل حركة رشيد عالي خلالها، فقد كانت دائرة نفوذه وقدرته على تعبئة

---

(٩٦) بيروت، ٢٣ أيار/ مايو ١٩٤١.

(٩٧) MEC, Spears I/A, Beirut to London, 30 May 1941.

(٩٨) تاريخ حزب الكتائب، مجلد رقم ١، ٢٧.

(٩٩) Lafargue, *Le Général Dentz*, 54-5, 64, 73.

(١٠٠) Hirszowicz, *Third Reich and the Arab East*, 82.

الجماهير عرضة للقيود والعوائق. ربما كانت عصبة العمل القومي مؤهلة أكثر للقيام بهذا الدور، إذ إنها، باستثناء مشاركتها الحزب القومي العربي في كثير من الإيجابيات، كانت حزباً معلناً على نحو رسمي. لكن عصبة العمل القومي ظلت محصورة بالمفكرين والمناطق الساحلية، كما هي الحال مع الحزب القومي العربي ومع عدد من المجموعات القومية العربية الأخرى. ولم تحقق نفوذاً يذكر في المناطق الريفية على غرار حزب الوفد مثلاً في مصر. وكان إخفاق القوميين العرب في جذب أي من القوى الكبرى إلى برنامجهم عقبة أخرى واجهتهم أواخر الثلاثينات. وكما سبق ذكره فإن حكومة تشرشل عارضت أهداف القوميين العرب في بغداد برغم التحفظات التي أبدتها القيادة العسكرية البريطانية في الشرق الأوسط، وأصرّت على وضع حد لحركة رشيد عالي.[١٠١] أما العرب الذين اتجهوا إلى قوى المحور طلباً للمساعدة فقد وجدوها أيضاً غير مستعدة لتزويدهم الدعم الذي يحتاجون إليه. وبينما كانت الحركة تتعثّر أبدى السوفيات بعض الاستعداد للتجاوب مع الانفتاح اليائس للسبعاوي، إلاّ أن محاولة إقامة تعاون متأخر بين السوفيات والقوميين العرب باءت بالفشل.[١٠٢]

تسبب انهيار حكومة الكيلاني في العراق بنكسة كبيرة للقوميين العرب في لبنان وهدد أهدافهم وتطلعاتهم. أواخر الثلاثينات، عندما أصبح عملياً من المتعذّر عليهم أن يتّحدوا الوضع القائم في المشرق، اعتقدوا أن الوقت مناسب لاستعمال نفوذهم واتصالاتهم في العراق كوسيلة لتحقيق أهدافهم في لبنان. لكن هذه التطلعات أحبطت كما أحبطت تطلعات الجيل السابق من القوميين العرب الذين انهارت آمالهم بعد سقوط حكومة فيصل في دمشق عام ١٩٢٠. إن الكثيرين من القوميين العرب الذين كانوا التحقوا بالحزب القومي العربي أو بعصبة العمل القومي، كوسيلة لتحقيق أهدافهم، وجدوا أن هاتين المنظمتين ضعفتا نتيجة سقوط حكومة الكيلاني وما عادتا

---

(١٠١) Churchill, *Second World War*, vol. 3, 224-31.

انظر أيضاً:

FO 371/27079, Comments by Freya Stark on 1941 Crisis in Iraq, 27 June 1941, 98.

(١٠٢) العمري، يونس السبعاوي: سيرة سياسي عصامي، بغداد ١٩٧٨، ١٠٤-١٠٦.

تقريباً موجودتين. أما قادة الحزب القومي العربي وعصبة العمل القومي، فهم إمّا تفرقوا وإما سجنوا أو في بعض الحالات قتلوا.(١٠٣)

لكن برغم هذه الاحتمالات غير المشجعة فإن حركة رشيد عالي الكيلاني أثبتت للقوى المسيطرة في الشرق العربي ولمؤيديها المحليين، أن من الخطأ تجاهل المشاعر القومية لدى العرب. إن محاولة تفهّم هذه المشاعر والمطالب القومية ستميّز المرحلة اللاحقة من تاريخ هذا الجزء من العالم العربي، وستصبح عاملاً أساسياً في تحديد مصير لبنان وتحديد علاقته بالدول العربية.

(١٠٣) انظر: مقابلة خاصة مع صدّيق شنشل في بغداد، ٢٣ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨١.

الفصل الرابع

الحكم البريطاني-الفرنسي المشترك

احتلال المشرق

بريطانيا تدخل سوريا ولبنان

«أواخر آذار/مارس ١٩٤١ استرعت سوريا انتباهنا» بحسب قول تشرشل:

> كان سلاح الجو الألماني يهاجم قناة السويس من قواعد في الدوديكانيز وكان باستطاعة الألمان أن يقوموا بعمليات ضد سوريا لو أرادوا، وخصوصاً بواسطة القوات المجوقلة. فيما كان الألمان يسيطرون على سوريا ومصر والمنطقة الحيوية لقناة السويس، كانت المصافي النفطية في عبادان تحت التهديد المباشر للهجوم الجوي المتواصل. كذلك كانت شبكة المواصلات البرية مع فلسطين في خطر. قد تكون هناك انعكاسات على السياسة في مصر في حين أن موقفنا الدبلوماسي في تركيا وفي كل أنحاء الشرق الأوسط سيضعف تدريجياً.[١]

خلال الأسابيع اللاحقة أصبح الوضع في المشرق أكثر دقة. بعد اندلاع القتال بين بريطانيا والعراق خشي الزعماء البريطانيون أن يبني الألمان نفوذاً في العراق وسوريا ولبنان، وأن يستخدموا هذه الأراضي منصّات لشنّ الهجمات على قوات الحلفاء في الشرق الأوسط وخارجه. هذه التطورات والتوقعات أنذرت البريطانيين

(١) W. Churchill, *The Second World War*, 6 vols., London 1948, vol. 3, 287-8.

وكانت عاملاً حاسماً في إقناعهم بأن التعايش مع نظام فيشي في الشرق لم يكن يلائم إدارة الحرب على قوى المحور. لذلك من الضروري شن الحرب على الفيشيين في سوريا ولبنان.[٢]

شمل اجتياح المشرق أيضاً شن حملة سياسية ذات انعكاسات طويلة الأمد. وشنّت الحملة العسكرية من أجل احتلال المشرق المسماة المصدّر في ٨ حزيران/ يونيو عام ١٩٤١. وخلافاً لتوقعات الحلفاء فإن قوات فيشي أبدت مقاومة شديدة.

لكن قوات الحلفاء بقيادة فيشي، تمكنت من تحقيق هدفها في ١٤ تموز/ يوليو عام ١٩٤١ عندما وقّعت قوات فيشي على اتفاق الهدنة السوري، وقد وضعت بذلك حداً للقتال.[٣]

ترتّب على شروط الهدنة الاستسلام التام لسلطات الحلفاء في المشرق، وهذا ما يدل إلى بداية مرحلة جديدة في تاريخ علاقات لبنان مع جيرانه العرب والقوى الغربية. شنت بريطانيا حملتها السياسية في وقت كانت القوات البريطانية تضع حداً لحركة رشيد عالي في العراق وتتأهّب لدخول أراضي المشرق. رمى هذا الهجوم إلى تهدئة الرأي العام العربي الذي كان ثائراً بسبب الحرب بين بريطانيا والعراق. أرادت بريطانيا تحديداً أن تكسب عرب المشرق في حربها على قوى المحور. وأكد تشرشل على حاجته إلى هجوم كهذا. واعتبر أن القيادة العليا البريطانية لم تكن تتحمل تعريض قواتها لأخطار ثورة عربية قد تنتشر من بلد إلى آخر.[٤] لذلك على الحلفاء القيام «بكل شيء ممكن للتجاوب مع تطلعات العرب وحساسياتهم».[٥]

كانت وزارة الخارجية توقعت بروز هذه الأولوية، ولاحظت في مذكرة صادرة في تموز/ يوليو عام ١٩٤٠ أن الظروف قد تجبر الحكومة البريطانية على مصالحة الرأي العام العربي. لكنها أشارت أيضاً إلى أن السياسة البريطانية في الشرق العربي ستبقى بطريقة أو بأخرى، تحت التأثير الفرنسي. لذلك فإن الحكومة البريطانية إذا

---

(٢) المصدر نفسه، ٢٨٨.

(٣) A. Eden, *The Reckoning*, London 1965, 149, 246-9.

(٤) MEC, Spears 1 V4 Record of a Meeting between the Prime Minister and de Gaulle, 12 September 1941.

(٥) Churchill, *Second World War*, vol. 3, 294.

وجدت ضرورياً إصدار بيانات رسمية متعلقة بالوضع في سوريا ولبنان، تنصح وزارة الخارجية «بصوغ هذه البيانات بلغة حذرة جداً تخلو من التعهدات وذلك حسبما تسمح به الظروف القائمة».[٦]

كان هذا الحذر ملازماً لإعلان مانشن هاوس الصادر عن إيدن في ٢٩ أيار/مايو عام ١٩٤١، والقصد منه استمالة القوميين العرب في سوريا ولبنان في وقت كانت تستعد قوات الحلفاء لدخول المشرق. اعتبر إيدن أن «الكثيرين من المفكرين العرب يودون أن تتمتع الشعوب العربية بقدر أكبر من الوحدة التي يتمتعون بها حالياً. وفي سعيهم إلى تحقيق هذه الوحدة فإنهم يتطلعون إلى دعمنا... ومن جهتها ستمنح حكومة صاحب الجلالة الدعم الكامل لأي خطة تحظى بإجماع عام».[٧] صاغ إيدن إعلانه بعبارات عامة فترك الكثير من الأسئلة بلا أجوبة، كتلك المتعلقة بمعنى «درجة الوحدة» و«الروابط السياسية» و«الموافقة العامة» و«البلدان العربية». من أجل الإجابة عن هذه الأسئلة وحل مسائل تتعلق مباشرة بالعلاقات البريطانية- العربية طلب رئيس الوزارة في أيلول/سبتمبر عام ١٩٤١ أن تدرس وزارة الخارجية بالتعاون مع مكاتب الهند والمستعمرات مسألة الاتحاد الفدرالي العربي درساً مسهباً.

في كانون الأول/ديسمبر عام ١٩٤١ وافقت وزارة الحرب على التقرير الذي أعدّته اللجنة الرسمية للشرق الأوسط. اعتمد هذا التقرير اعتماداً كبيراً على دراسات سابقة وخصوصاً الدراسة التي أجرتها وزارة الخارجية في أيلول/سبتمبر عام ١٩٣٩ بالإضافة إلى تعليقات وتوصيات المندوبين البريطانيين في المنطقة. عدد التقرير الخلافات التي قد تنجم عن خطط اتحاد فدرالي، كردود الفعل المذهبية والاعتراض الفرنسي ورفضها بحجة أن الوقت غير مناسب لتنفيذها.[٨] إن اعتماد هذا التقرير دفع وزارة الخارجية إلى مزيد من التمسك أكثر بمقاربتها الحذرة لدى معالجة مسائل الوحدة العربية والاستقلال. لذلك بدا إعلان إيدن الثاني بشأن هذا الموضوع في ٢٤ شباط/فبراير ١٩٤٣ في مجلس العموم، أقل التزاماً من الإعلان السابق. وقد شدد

---

(٦) FO 371/24592, Syria and Lebanon. Memorandum by the Foreign Office, 1 July 1940, 383-6.

(٧) A. Eden, *Freedom and Order*, London 1947, 102-11.

(٨) A. Gomaa, *The Foundation of the League of Arab States*, London 1977, 107-13.

فيه على أن المبادرة بشأن خطط الوحدة العربية يجب «أن تأتي من العرب أنفسهم. . . [وأنه حسب علمه] لم تعد حتى ذلك التاريخ أية خطط تحظى بإجماع عام»[٩].

بهذا الموقف الحذر فضلت بريطانيا ترك مسألة علاقات لبنان مع سائر الدول العربية مفتوحة على مزيد من التفكير. وهكذا، عندما دخلت جيوش الحلفاء المشرق امتنعت الحكومة البريطانية عن ربط نفسها بأية ضمانات تحول دون إدخال لبنان إلى خطة اتحاد فدرالي عربي. وبسبب وعي السلطات البريطانية قوة المشاعر القومية العربية في هذا الإطار، لم تشأ هذه السلطات أن تصبح سبباً جديداً للنزاع مع القوميين العرب. ولأسباب وأغراض مماثلة أرادت بريطانيا تأييد تطلعات السوريين واللبنانيين إلى الاستقلال.[١٠] إلاّ أنه كان أسهل على البريطانيين أن يلتزموا تعهداً عاماً لتوطيد الروابط بين الدول العربية بدلاً من تقديم وعود منفصلة في موضوع استقلال المشرق. حصل ذلك بعدما بدا أن لا مفر من أخذ المصالح والحساسيات الفرنسية في الاعتبار، ومن العمل بالتنسيق مع حركة فرنسا الحرة التي كانت بريطانيا اعترفت بها ممثلاً للعناصر الفرنسية التي تتابع القتال ضد قوى المحور.

قيام فرنسا الحرة

تأسست فرنسا الحرة في ٢٨ حزيران/يونيو عام ١٩٤٠ على يد الجنرال شارل ديغول المساعد السابق لوزير الدولة للدفاع الوطني في حكومة بول رينو الفرنسية المنحلة. اعترف به البريطانيون قائداً للمحاربين الفرنسيين وأخذوا على عاتقهم مهمة

---

(٩) FO 371/45237, A Report on Arab Unity, 6 March 1945, 17.

(١٠) MEC, Spears 11/4، تقرير موقع من سبيرز عن اجتماعه مع ديغول في ١٩ أيلول/ سبتمبر ١٩٤١.

انظر أيضاً:

MEC, Spears/B, Cairo to London, 16 September 1941; IC London to Cairo, 4, 7,18 November 1941; de Gaulle to Eden, 19 September 1941; Cairo to London, 5, 12 November 1941; Cairo to Beirut, 5 November 1941; Commander-in-Chief Middle East to War Office London, 7 November 1941.

وانظر أيضاً:

MAE, Guerre 1939-1945, London-CNF, vol. 39,8 November 1941, 250.

إيواء هذه الحركة ودعمها وتمويلها. وبفضل مساندة البريطانيين تمكنت فرنسا الحرة من السيطرة على عدد من المستعمرات الفرنسية في السنة الأولى من تأسيسها. لكن قادتها علقوا أهمية كبرى على سوريا ولبنان بسبب موقعهما الاستراتيجي وتأثير الاستيلاء على هذه الأراضي في الرأي العام في المدن الفرنسية.(١١)

كان ديغول يخطط لإعلان استقلال سوريا ولبنان مؤشراً إلى نية حسنة تجاه العرب لكن من دون إلغاء الانتداب فعلياً. وتوقع أن تتبع ذلك مرحلة انتقالية تدوم ما دامت الحرب مستمرة، ويتخلل تلك المرحلة انتقال صلاحيات محدودة إلى السلطات المحلية. وبعد فترة من انتهاء الحرب يستبدل نظام الانتداب بنظام المعاهدات. لكن مقارنة بالصيغة المعدلة لمعاهدات عام ١٩٣٦ فإن نوع المعاهدة التي تصورها ديغول تفرض فعلاً مزيداً من القيود على سيادة سوريا ولبنان واستقلالهما.(١٢)

أمّا نظرة الفرنسيين الأحرار إلى علاقات لبنان مع سائر العالم العربي فقد حدّدها الجنرال جورج كاترو الشخصية الثانية من حيث الأهمية في الحركة. كان كاترو عمل في إدارة الانتداب في المشرق خلال العشرينات فاكتسب بعض الخبرة في شؤون الشرق. عيّن مفوضاً سامياً لفرنسا الحرة في الشرق العربي بسبب الخلفية التي يتمتع بها. عندما دخلت جيوش الحلفاء المشرق في حزيران/يونيو عام ١٩٤١ أبدل ديغول لقب كاترو، فأصبح الممثل العام والقائد العام للقوات المسلحة في المشرق. اعتبرت الخطوة تهوراً إذ ربط الرأي العام في سوريا ولبنان بين لقب المفوض السامي والانتداب، مع أن تغيير اللقب في واقع الأمر لم يؤثر في صلاحيات الإدارة الفرنسية في المشرق.

كان كاترو انضم إلى اللوبي المناهض للمعاهدة عام ١٩٣٦ واقترح أن تبقى

---

(١١) E. Spears, *Fulfilment of a Mission: Syria and Lebanon* 1941-1944, London 1977, 30.
انظر أيضاً:
MEC, Spears 11/5, Report on the Free French Movement, December 1941; Duties of Spears Mission (no date).

(١٢) C. de Gaulle, *War Memoirs: The Call to Honour 1940-1942, Documents,* London 1955, 156-306.

الجيوش الفرنسية في سوريا على نحو دائم من أجل حماية الأقليات في المشرق عموماً والموارنة في لبنان خصوصاً. ويبدو أنه تمسك بموقفه المعادي للعرب حتى عام ١٩٤١ خاصة لدى تعاطيه مع المسألة اللبنانية. أوجز نظرته إلى لبنان في رسالة موجهة إلى وزير الدولة البريطاني في القاهرة كالآتي:

> إن فرنسا جعلت لبنان قاعدة في سياستها تجاه سوريا ولبنان... وأثناء تأسيسها للبنان أخذت في الاعتبار حاجات ذلك البلد وجوهر سياستها. إن لبنان الموحد ضروري لمصالحها. وهو ضروري لمصالح بريطانيا لأنه من الضروري للقوى الغربية التي ستجد نفسها دوماً شاءت أم أبت في مواجهة مع المسلمين، وهي بحاجة إلى أن تجد في دولة محلية ذات تكوين ديموغرافي متنوع نظاماً مضاداً للدول الإسلامية والعربية المستقلة. إن النظام المضاد ضروري في ما يتعلق بمسألة الحرب بسبب الموقع الجغرافي والبحري للبنان. وهو ضروري في وقت السلم لأن لبنان بساحله المقابل لأوروبا هو رأس جسر يؤمن الوصول إلى المنطقة الداخلية العربية.[١٣]

كان لخطة كاترو للنظام المضاد انعكاسات عدة على سياسة فرنسا الحرة تجاه العرب. من بين هذه الانعكاسات، اعتماد سياسة مناهضة لقيام «نظام عربي» والتي بقيت مَعلَماً دائماً للسياسة الفرنسية في المشرق. ومن الانعكاسات الأخرى إبقاء لبنان خارج حلقة السياسة والترتيبات الإقليمية المستوحاة من القومية العربية بالإضافة إلى إبقاء القوات الفرنسية في ذلك البلد على نحو دائم.

لكن برغم معارضة فرنسا إقامة نظام عربي، فقد كان هناك نوعان من الترتيبات الإقليمية التي لم تعترض عليهما. الترتيب الأول متعلق بمقدار من التعاون الاقتصادي بين لبنان والداخل العربي،[١٤] مع أن الفرنسيين حاولوا أن يؤمنوا من

---

(١٣) MEC, Spears *I/C*, Cairo to London, 16 November 1941. See also Spears 11/5, Organization of Administration in Syria and Lebanon, 25 December 1941; EMAT (AB) 7N4190, doss. 1, Etude sur les Possibilités actuelles de la politique syrienne, 1 December 1937.

(١٤) تمثّلت هذه السياسة بجعل بيروت قاعدة أمامية للمصالح الاقتصادية الفرنسية ومركزاً للتجارة بين =

خلال هذا التعاون خدمة لمصالحهم ومصالح زبانيتهم في لبنان، كما حاولوا ألاّ يؤدي إلى ربط البلاد بخطط سياسية توحيدية في الشرق العربي.

إن ترتيباً آخر كانت فرنسا على استعداد للقبول به على مستويات عدة، وهو نظام شرق أوسطي حليف يحيي الشراكة البريطانية الفرنسية في هذا الجزء من العالم. كان النظام الشرق أوسطي الإقليمي هذا، بدأ بالتطور أثناء احتلال الحلفاء للمشرق. وكان تعيين رئيس المجلس التجاري البريطاني أوليفر ليتلتون وزير دولة في الشرق الأوسط في حزيران/ يونيو عام ١٩٤١ أساسياً في تكوين هذا النظام. بعد مدّة وجيزة أُلّفت ثلاث هيئات من أجل توحيد القوى المسلحة والمدنية البريطانية المشتتة في الشرق الأوسط، وهذه الهيئات هي: مجلس الحرب للشرق الأوسط الذي يضم دبلوماسيين بريطانيين ورؤساء أركان في الشرق الأوسط، والذي عمل كأعلى سلطة سياسية في المنطقة؛ مجلس دفاع للشرق الأوسط عمل كلجنة فرعية لمجلس الحرب؛ ومركز تموين الشرق الأوسط. هذه الهيئات التي عملت في إشراف وسلطة وزير الدولة للشرق الأوسط تطورت إلى نوع من الحكومة تخطت مهماتها وخصوصاً على الصعيد الاقتصادي إطار تنسيق مصالح بريطانيا في الشرق الأوسط.(١٥)

أصبحت فرنسا الحرة مرتبطة بالشرق الأوسط عبر ثلاث قنوات، هي بعثة سبيرز والقيادة العسكرية البريطانية واتفاق ليتلتون – ديغول. تألّفت بعثة سبيرز في فترة وجيزة بعد قيام فرنسا الحرة كصلة وصل بينها وبين الوزارات البريطانية. كانت مهمتها الأساسية مساعدة فرنسا الحرة على تأمين حاجاتها العسكرية من هذه الوزارات. ولذا أسست البعثة فروعاً في مختلف المناطق التي كانت فرنسا الحرة تعمل فيها. بعد احتلال المشرق نقلت البعثة مقرها العام من القاهرة إلى بيروت. كان رئيسها المايجر جنرال ادوارد سبيرز صديقاً قديماً ومؤيداً للجنرال ديغول لمدّة طويلة. تعود خبرته في القضايا الفرنسية إلى الحرب العالمية الأولى عندما حارب في فرنسا، وكانت تتطور تدريجاً خلال الثلاثينات عندما كان عضواً في مجلس العموم.

= فرنسا والداخل العربي. اتبعت هذه السياسة بدقة كبرى بعد توسيع المرفأ وإنشاء مطار بيروت الدولي الجديد في أواخر الثلاثينات.

(١٥) Gomaa, *The Foundation of the League of Arab States*, 98-9.

بعد اندلاع الحرب العالمية الثانية ساعد سبيرز ديغول على الفرار من فرنسا وعرَّفه إلى تشرشل وأدّى دوراً مهماً في إقناع رئيس الوزراء البريطاني برعاية فرنسا الحرة. نتيجة لذلك عيّن سبيرز ممثلاً خاصاً لتشرشل في فرنسا الحرة. وبصفته هذه، كان له الحق بتقديم التقارير مباشرة إلى تشرشل برغم تحفظات وزارة الخارجية.

إلاَّ أن ديغول في النهاية تجاوز سبيرز عبر إقامة علاقات مباشرة مع تشرشل ووزارة الخارجية. وأثّر ذلك في دعم سبيرز الحماسي أصلاً لفرنسا الحرة بالإضافة إلى استيائه من فرنسا بشأن سلام بوردو. وفي الوقت الذي انتقل فيه إلى بيروت كرئيس بعثة كانت علاقته بفرنسا الحرة قد أصبحت متوترة. بينما يفسر سبيرز الأمر على أنه نتيجة لالتزامه السياسة البريطانية والمصالح البريطانية في العالم العربي، ونتيجة لاهتمامه الصادق في الاستقلال الكامل لسوريا ولبنان عن السيطرة الفرنسية، كان منتقدوه يعزون السبب إلى طموحاته الشخصية. إلاَّ أن صراعاً محتملاً للدوافع كان غير واضح خلال عام ١٩٤١ عندما كان كسب ودّ العرب أكثر أهمية عند البريطانيين من تحسين علاقاتهم مع فرنسا الحرة. أصبحت بعثة سبيرز أداة فاعلة لهذه السياسة، لذلك انحرفت عن مهمتها الأساسية كوسيلة للتعاون البريطاني الفرنسي وتحولت إلى مصدر للاحتكاك بين الجهتين.

بعدما واجه الفرنسيون الأحرار المصاعب في علاقتهم مع بعثة سبيرز حاولوا اللجوء إلى قنوات أخرى في النظام الشرق أوسطي الإقليمي. لقد تمكنوا من تقوية موقعهم في القوات المسلحة الحليفة من خلال الاضطلاع بدور مهم في الحملة السورية. إن نجاح ذلك الأمر كان ذا أثر واضح على فهم الحركة لذاتها. بالإضافة إلى ذلك وفرت الحملة للفرنسيين الأحرار الوسائل المادية لتوسيع انتشار قواتهم والقاعدة الأرضية بغية ترسيخ دورهم السياسي. لذلك لم يعد التعامل معهم محصوراً بكونهم هيئة عسكرية كما كانت الحال قبل ذلك الوقت.

كان الفرنسيون الأحرار في الشرق الأوسط موضوعين في تصرف القيادة العسكرية البريطانية حتى نهاية الحملة السورية. إلا أن ديغول بعد الاستيلاء على المشرق، أراد أن تجري إعادة نظر في هذه العلاقة. وأدَّى ذلك إلى وسيلة ثالثة أصبح الفرنسيون الأحرار بواسطتها مرتبطين بالنظام الإقليمي الشرق أوسطي، وهي ما عرف باتفاق ليتلتون-ديغول الذي أُبرم في ٢٥ تموز/ يوليو عام ١٩٤١ وأخيراً ألحق

به اتفاق بين السلطات العسكرية لدى الطرفين. نصّ الاتفاق على تقاسم الصلاحيات بحيث إن السيطرة السياسية والإدارية تكون من صلاحيات الفرنسيين، أمّا البريطانيون فيتولّون مسؤولية الجانب العسكري.(١٦)

في إطار الترتيبات الإقليمية، كان مفترضاً أن تحل بريطانيا وفرنسا الخلافات المتأتية من منظورهما المختلفين. إن نقطة الخلاف الأساسية لم تكن في ربط المشرق بالخطط الوحدوية العربية التي تعاطى معها الفريقان بمقدار من الشك، وإنما تعلقت بمقدار الاستقلال الذي كان ينوي كل طرف منحه إلى دول المشرق: هل يكون مماثلاً للنموذج العراقي الذي تبناه البريطانيون أو يكون صيغة محصورة بمعاهدات ١٩٣٦؟ وبرغم أن هذه المسألة نقطة خلافية رئيسية بين الفرنسيين والبريطانيين في بداية احتلال المشرق، فإن العرب لم يكونوا على علم بها، إذ كانوا يعتقدون أن الحلفاء كانت لديهم خطط أخرى لسوريا ولبنان.

في ٨ حزيران/يونيو عام ١٩٤١، وبينما كانت الجيوش الحليفة تدخل المشرق، أدلى كاترو بالتصريح الإذاعي الآتي: «أيها السوريون واللبنانيون... إني أنهي الانتداب وأعلنكم أحراراً ومستقلين. من الآن فصاعداً أنتم شعب سيد ومستقل ويمكنكم أن تشكلوا دولتين منفصلتين، كما يمكنكم أن تتّحدوا في دولة واحدة. في الحالتين سوف يتم ضمان حالة الاستقلال والسيادة بمعاهدة تتضمن تحديداً للعلاقات المتبادلة بينكما».(١٧) رحب تشرشل بقرار فرنسا الحرة منح العرب «الاستقلال الناجز» وحرية إقامة دولة أو أكثر في المشرق. لقد رأى في ذلك وسيلة لاستجابة «التطلعات والحساسيات العربية».(١٨) أصدر السفير البريطاني في القاهرة بياناً في الوقت نفسه الذي أصدر كاترو بيانه من أجل إعطاء الضمانة لتنفيذ هذا الأخير. ومع

---

(١٦) MEC, Spears 1 V5, Report on the Free French Movement, December 1941.

انظر أيضاً:

Spears, *Assignment to Catastrophe*, vol. 2, *The Fall of France*, London 1954, 322-3; MEC Spears 1A/1, Agreement Concerning Collaboration between British and Free Authorities in the Middle East, 24 July 1941; Spears, *Fulfilment of a Mission*, vii-x.

(١٧) G. Catroux, *Dans la bataille de Mediterranée*, Paris 1949, 137.

انظر أيضاً: Spears, *Fulfilment of a Mission*, 98.

(١٨) Churchill, *The Second World War*, vol. 3, 294.

أن كلمات كاترو ألغت الانتداب من دون لبس، وهذا كان فعلاً مناقضاً للموقف الفعلي لفرنسا الحرة، فإن ديغول نقل الرسالة إلى الكتلة الوطنية السورية بواسطة جميل مردم، ومما جاء فيها: «إن هذا الإعلان الذي وافقت على روحيته وشروطه سوف يعلن باسمي وباسم فرنسا الحرة، أي فرنسا».[١٩]

مصر والعراق: دعامتا العروبة

العراق يجدد علاقته بالقوميين العرب في المشرق

تسبب انهيار حركة رشيد عالي واحتلال المشرق بتغيير في السياسة العربية. لقد لحقت بالقوميين العرب الراديكاليين نكسات كبيرة نتيجة هذه الأحداث والانهيار اللاحق ببعض هذه المنظمات. لزم الأمر بضع سنوات قبل أن تتمكن بعض هذه المنظمات من إطلاق أحزاب «محلية» ذات توجه قومي عربي كحزب النداء القومي الذي تأسس في لبنان عام ١٩٤٤ وحزب الاستقلال الذي أُنشئ في العراق عام ١٩٤٦.[٢٠]

كان الشعور بوقع هذه الأحداث حماسياً في العراق أكثر منه في سائر الدول العربية لجملة أسباب. انتقلت المبادرة السياسية في بغداد إلى السياسيين التقليديين وفُرضت أحكام للسيطرة على كل العناصر القومية الراديكالية. حاول السفير البريطاني في بغداد كورنواليس توطيد هذا التغيير أكثر فأكثر من طريق ممارسة الضغوط على الحكومة العراقية الجديدة برئاسة جميل المدفعي للامتناع عن المشاركة في السياسة العربية.[٢١] إلا أن الحكومة وجدت انه من الصعب الأخذ بهذه النصيحة إذ لم يكن باستطاعتها تجاهل بعض العوامل القائمة في السياسة العراقية، كالقوة الثابتة، لكن المتراجعة للتيار القومي العربي والتطلعات الهاشمية في المشرق. لقد كان المدفعي

---

(١٩) de Gaulle, *The Call to Honour*, 160.

(٢٠) مقابلة خاصة مع صدّيق شنشل في ٢٣ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨١.

(٢١) FO 371/27082, Baghdad to London, 8 and 11 November 1941, 20-1, 29-30.

ظهر موقف السلطات البريطانية مجددا في تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٤١ عندما دعي سعيد إلى تأليف حكومة جديدة في العراق خلفا لحكومة المدفعي. وعد سعيد البريطانيين بعدم التدخل في أمور المشرق إلاّ بالاتفاق معهم.

ووزير الخارجية علي جودت الأيوبي ضابطين في جيش الشريف حسين وعضوين في منظمات قومية عربية حاربت الأتراك. بالإضافة إلى ذلك، خدما في إدارة فيصل في المشرق وكانا يعرفان العديد من السياسيين العرب معرفة شخصية. لذلك اعتبرا أن من حقهما الاهتمام بالسياسة الإقليمية العربية.(٢٢)

تبعاً لذلك باشر المدفعي إجراء اتصالات مع القوميين العرب في سوريا ولبنان، وعرض عليهم تعاون الحكومة العراقية الكامل واستعدادها للعمل للتوسّط بينهم وبين الحلفاء. جرت هذه الاتصالات من طريق القنصليات العراقية في بيروت ودمشق وكاظم الصلح الذي كان في بغداد في ذلك الوقت. تمحورت الاتصالات في سوريا حول الكتلة الوطنية السورية التي ظلت ملتقى يجمع القادة القوميين المعروفين والقوميين العرب المتطرفين. كان الوضع في لبنان أكثر تعقيداً إذ إن القوميين العرب لم تكن لديهم هيكلية مماثلة معروفة ومعترف بها يمكن الاعتماد عليها. لقد ظلوا منقسمين مجموعتين: مجموعة الصلح بقيادة رياض ومجموعة كرامي وحلفائه البيروتيين مثل آل سلام وبيهم. إلا أن اتصالات الحكومة العراقية كانت على نحو أساسي مع آل الصلح وتحديداً مع رياض الصلح باعتبارهم ممثلين للاتجاه السائد للقوميين العرب في لبنان.(٢٣)

رحب شكري القوتلي ورياض الصلح بالمبادرة العراقية وعهد الاثنان إلى كاظم بمهمة متابعة المسألة. وعليه، قدم كاظم مذكرة إلى المدفعي في ١٤ تموز/يوليو عام ١٩٤١ تضمّنت لائحة بمطالب القوميين العرب في سوريا ولبنان. وفي مقدّم هذه

---

(٢٢) كاظم الصلح، اوراق خاصة، رسالة من كاظم (العراق) إلى بشير السعداوي (العربية السعودية)، ٢٢ تموز/يوليو ١٩٤١.
انظر أيضاً: FO 371/27078, London to Baghdad, 21 July 1941, 76;
جودت، ذكريات، بيروت ١٩٦٧ : ٧٩.

(٢٣) كاظم الصلح، أوراق خاصة، رسالة من كاظم (العراق) إلى بشير السعداوي (العربية السعودية)، ٢٢ تموز/يوليو ١٩٤١. في هذه الرسالة أفاد كاظم أنه تمكّن من البقاء في بغداد برغم تعامله مع النظام السابق وذلك بسبب صداقاته مع بعض الشخصيات البارزة في الحكومة الجديدة، كالمدفعي. يبدو أن دور كاظم في الحزب القومي العربي بقي سرّياً، والاّ كان من الصعب على النظام الجديد في العراق إشراك كاظم في تعامله مع القوميين في سوريا ولبنان؛ مقابلة خاصة مع عبد الجليل الراوي في لندن، ٤ أب ١٩٨١.

المطالب التحقيق المباشر لاستقلال البلدين وإجراء انتخابات حرة وامتناع فرنسا عن تشجيع العناصر المعادية للقوميين وخصوصاً الحركات الانفصالية والطائفية. كذلك كان هناك مطلب آخر يتعلق بتوقف بريطانيا وفرنسا عن معارضة تطور العلاقة بين سوريا ولبنان وارتباطهما في حلف عربي أو اتحاد فدرالي.(٢٤)

بعد مدّة وجيزة تلقى كاظم رسالة من رياض يؤيد فيها المطالب الواردة في المذكرة المقدمة إلى المدفعي. كررت الرسالة أهداف الاستقلال والوحدة للدول العربية وعبّرت عن موافقة رياض على إعلان مانشن هاوس لايدن والإعلان البريطاني-الفرنسي الصادر في ٦ حزيران/يونيو عام ١٩٤١ . إلا أن رياض أبدى حذراً من التعاون مع فرنسا الحرة واقترح إجراء استفتاء بين اللبنانيين بشأن مسألة الوحدة العربية برعاية هيئة دولية تضم العراق والمملكة العربية السعودية. بالإضافة إلى ذلك، تلقى كاظم رسالة من شقيقه تقي الدين في بيروت تتضمن أيضاً تأييداً لمحتويات مذكرته إلى المدفعي. وصفت الرسالة الموقف السائد بين القوميين العرب في لبنان من الظروف المتغيرة في الشرق العربي، وتحديداً المبادرات العراقية في هذا المجال. وبرغم الهزيمة التي لحقت بحكومة رشيد عالي كان القوميون العرب في المشرق يأملون الاستفادة من الظروف الجديدة إذ إنهم رأوا في إزاحة الفرنسيين تخلصاً من عقبة رئيسية في وجه الوحدة العربية. عندئذ يستطيع الناس أن يتوحدوا مستقبلاً في النضال ضد قوة واحدة مسيطرة، هي بريطانيا إذا رفضت منح العرب استقلالهم.(٢٥)

اعتُمدت المذكرة التي قدمها كاظم باعتبارها تمثل وجهة نظر الحكومة العراقية، وقد أرسلت إلى السفير البريطاني في بغداد بعد إجراء التعديلات الأساسية عليها. قدمت مذكرات مماثلة إلى ممثلي الرئيس روزفلت، الذين جاؤوا في مهمة لتقصي

---

(٢٤) كاظم الصلح، اوراق خاصة، مذكرة من كاظم الصلح إلى رئيس الحكومة العراقية جميل المدفعي (بغداد، ١٤ تموز/يوليو ١٩٤١).
انظر أيضاً: رسالة من رياض الصلح إلى كاظم وأرسلت هذه الرسالة إلى المدفعي.

(٢٥) كاظم الصلح، أوراق خاصة، رسالة من الصلح مكتوبة بالتشاور مع رياض الصلح وبعض أعضاء الحزب القومي العربي الذين كانوا ما يزالون ناشطين في بيروت.

الحقائق في الشرق الأوسط، وإلى كاترو من خلال ممثل العراق في بيروت.[٢٦] أضف أن المدفعي بدا وكأنه يقود حملة صحافية على مسألة المشرق، إذ دعا البريطانيين إلى ممارسة الضغط على الفرنسيين الأحرار كي يفوا بوعودهم. وفي اجتماع مع كورنواليس حثّ الأيوبي السفير البريطاني على تقديم التأييد الفعلي لمطالب القوميين العرب.[٢٧]

قررت الحكومة العراقية طلب المساعدة من سائر الدول العربية بغية ممارسة المزيد من الضغط على الحلفاء لتلبية هذه المطالب. كانت هناك ثلاث دول يمكن اعتبار دورها مهماً في تلك الأثناء وهي مصر والمملكة العربية السعودية والأردن. لكن المدفعي فكر في التقرب من الدولتين الأوليين فقط إذ بدا أن الملك الهاشمي في عمان كان يهتم بمبادرته في ذلك الحين.

الأردن يجدد المطالبة بسوريا الكبرى

اعتبر الأمير عبد الله الذي كان جيشه العربي شارك في إسقاط حكومة رشيد عالي وفي الحملة السورية، أن الوقت مؤاتٍ لإعادة إطلاق خطته بشأن سوريا الكبرى. وفقاً لذلك تبنى مجلس الوزراء الأردني في الأول من تموز/يوليو حلاً يدعو إلى تكوين دولة اتحادية بقيادة الأمير الهاشمي تضم الأردن وفلسطين وسوريا ولبنان. لكن لدى تقديم هذا المشروع إلى الحكومة البريطانية تلقى الأمير نصيحة بتأجيل تلك المبادرة «إلى أن يصبح الوضع أكثر أستقرارا». فلم يرتدع الأمير واستأنف السعي للوصول إلى هدفه عبر محاولة حشد بعض الزعماء السوريين واللبنانيين وراء هذه القضية.[٢٨]

---

(٢٦) كاظم الصلح، أوراق خاصة، وقائع اجتماع بين كاظم والمدفعي،
'Draft Memoir to be presented by the Iraqi government to Britain concerning the question of Syria and Lebanon'
انظر أيضاً: خطبة كاظم الصلح في بيروت عن دور العراق سنة ١٩٤١.
FO 371/27082, Baghdad to London, 11 November 1941, 29-30.

(٢٧) MEC, Spears I/B, Baghdad to London, 15 August 1941.

(٢٨) C. E. Dawn, 'The Project of Greater Syria', Ph.D. diss., Princeton University 1948, 40-8.

لم تحصد مبادرة الأمير أي ردّ إيجابي في لبنان.[٢٩] كان القوميون اللبنانيون معارضين لهذه الخطة. استمر القوميون العرب في إخفاء شكوكهم العقائدية والسياسية حول فكرة عبد الله بشأن سوريا الكبرى، وارتفعت وتيرة شكوكهم أكثر عندما حاول حث انطون سعادة والحزب القومي السوري على تقديم المساندة.[٣٠] هذه الردود السلبية بالإضافة إلى ردة الفعل البريطانية، أضعفت الخطة الأردنية ومن ثم دور عمان في التأثير على مستقبل المشرق مقارنة بأدوار كل من العراق ومصر والمملكة العربية السعودية.

المملكة العربية السعودية: حذر وترقب

في حزيران/ يونيو عام ١٩٤١ تقدم المدفعي والأيوبي إلى الملك السعودي بطلب من طريق ممثليه في بغداد لانضمام العربية السعودية إلى مبادرة عربية جماعية من أجل مسألة المشرق. في هذه الأثناء، كتب كاظم رسالة إلى بشير السعداوي مستشار ابن سعود وهو عضو في الحزب القومي العربي وصديق شخصي لكاظم[٣١]، يعلمه فيها بآخر الاتصالات بين القوميين العرب في المشرق. طلب كاظم أن يفعل سعداوي أقصى ما يمكن لإثارة اهتمام ابن سعود بهذه المبادرة العربية المشتركة المقترحة من العراق.

لكن يبدو أن ابن سعود كان انطلق في مبادرته الخاصة المتعلقة بمسألة المشرق.[٣٢] وأخذ على عاتقه طمأنة بعض القادة القوميين في سوريا ولبنان مثل القوتلي ومردم ورياض، إلى أن البريطانيين لن يأخذوا أية إجراءات في حقهم. إلا أنه نصح لهم بالترحيب بقوات الحلفاء المتقدمة والتعاون معها.

ومع أن الحكومة البريطانية أبدت موافقتها على مبادرة الملك السعودي، فقد رفضت اقتراحه القيام بدور الوسيط بينها وبين القوميين العرب بحجة أن الوقت

---

(٢٩) مقابلة خاصة مع صائب سلام في جنيف، ١٦ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٤.

(٣٠) محافظة، موقف فرنسا والعلمانية الوطنية من الوحدة العربية، بيروت ١٩٨٥، ١٦٤.

(٣١) كاظم الصلح، أوراق خاصة، رسالة من كاظم (العراق) إلى بشير السعداوي (العربية السعودية)، ٢٢ تموز/يوليو ١٩٤١.

(٣٢) FO 371/27295, Jedda to London, 11 June 1941, 35.

مبكر. وأشير إلى أن الإعلانات الصادرة عن كاترو ولامبسون في ٨ حزيران/ يونيو ١٩٤١ ستفي جيداً بغرض ابن سعود في طمأنة القوميين العرب بشأن النية الحسنة لدى البريطانيين.(٣٣)

بعدما صدّ البريطانيون ابن سعود ماضياً، لم يشأ أن يتورط في مبادرة أخرى تثير غضب بريطانيا، فرفض الانضمام إلى المبادرة العراقية مبرراً موقفه في رسالة جوابية بعث بها إلى كاظم عبر السعداوي جاء فيها: «بالنسبة إلينا وكما يعلم الجميع نحن نتابع معالجة هذا الموضوع مع البريطانيين ونسأل قادتهم أن يفوا بالوعود التي قطعوها مؤخراً وهي ذات أهمية بالغة». وفي ما يتعلق بالاقتراح العراقي شرح السعداوي لكاظم الأمر الآتي: «بالرغم من أن جلالته يحترم مشاعر أعضاء الحكومة العراقية إلا أنه يعتقد أن العراق تأثر بشكل قوي بحركة [رشيد عالي]. لذلك فإن جلالته يشعر أن هذه المبادرة [أي المبادرة العراقية] لا تخدم سوريا والعراق كما أن البريطانيين أصبحوا مطلعين على طبيعة مشاعرنا وأهدافنا القومية. ويعتقد جلالته أن الزعماء العراقيين يجب أن يركزوا جهودهم في الظروف الراهنة على شفاء العراق من جراحه. إذا سمحت الظروف لا مانع من أن يتكلموا مع البريطانيين ويقدموا لهم النصح بشأن التعاون مع السوريين.»(٣٤)

ميّز موقف ابن سعود من المبادرة العراقية الخط الحذر الذي تنتهجه الدبلوماسية السعودية في السياسة العربية في تلك المرحلة. ومع أن الملك السعودي متعاطف أساساً مع القضية العربية، فلم يشأ أن يكون جزءاً من مقاربة عربية جماعية رامية إلى حل مسألة المشرق الحساسة. وبسبب علمه بأن هذه المقاربة لن تكون موضع ترحيب لدى البريطانيين، لجأ إلى التعبير عن آرائه على نحو حذر كي لا يحرجهم سياسياً. من مفاعيل هذا الحذر القيود التي فرضت على دور العربية السعودية في السياسة العربية، بعدما ساهمت عن غير قصد في قيام شراكة مصرية-عراقية تمحورت حولها السياسة العربية مطلع الأربعينات. حاول العراق الآن تحقيق

(٣٣) FO 371/27295, London to Jedda, 12, 20 and 21 June 1941, 36, 40-1.

(٣٤) كاظم الصلح، أوراق خاصة، رسالة من بشير السعداوي (العربية السعودية) إلى كاظم الصلح (العراق)، غفل من التاريخ.

الأهداف العربية من خلال التعاون مع مصر، فهو بعد سقوط حركة رشيد عالي، لم يتمكن من استعادة الدور المركزي الذي كان سبق أن اضطلع به على الساحة السياسية العربية.

مصر: مركز صاعد للعالم العربي

تقدمت حكومة المدفعي من نظيرتها المصرية عبر الوفد المصري في بغداد بطلب يتطلع إلى القيام بعمل عربي مشترك بصدد سوريا ولبنان. لكن ليس هناك من إثبات على رد إيجابي على هذا الاقتراح من الحكومة المصرية. ربما ذلك عائد إلى أن مصر كانت في ذلك الوقت، على مشارف أزمة سياسية انتهت بتدخل بريطاني مباشر ضد فاروق وحكومته في شباط/ فبراير عام ١٩٤٢.[٣٥] إلا أن الموقف الذي اتخذته مصر لاحقاً كان مؤشراً إلى استعدادها تطوير علاقتها بالعراق وإلى تأييد قضية العروبة في المشرق. كان لهذه الاستعدادات نتائج مباشرة على مصير القومية العربية في لبنان ما بين عامي ١٩٤١ و١٩٤٣.

يجب عدم اعتبار الاهتمام المصري بتطوير العلاقات مع العراق، تحولاً مفاجئاً في سياستها، بل استمراراً للتيار الذي كان بدأ في منتصف الثلاثينات واستمر بالازدهار في مطلع الأربعينات. وقد عززه عدد من العوامل السائدة في البلدين خصوصاً بعدما وصل الوفد إلى السلطة في شباط/فبراير عام ١٩٤٢. من بين هذه العوامل، الموقف المؤيد للحلفاء والذي تبنّته حكومتا العراق ومصر ويتعلق عامل آخر بمواقفهما المتشابهة من طموحات ومواقف الحكام في الأردن والعربية السعودية والتي كانت النخب الحاكمة في بغداد والقاهرة تنظر إليها بعدم الرضى وفي بعض الأحيان بعين العداء. إلا أن الأسباب وراء العدائية اختلفت بين الاثنين. بينما استاء الملك المصري فاروق من معارضة ابن سعود لاتخاذه لقب الخليفة كان للعراقيين مشكلاتهم مع العربية السعودية بخصوص اقتراح المبادرة العربية المشتركة.[٣٦]

ويتعلق عامل آخر كان موجوداً في تلك المرحلة، بالمنفعة الناتجة من التعاون الثقافي التبادل. فقد وفّر العراق لمصر سوقاً لتوظيف العدد الفائض من خريجي

---

(٣٥) P. J. Vatikiotis, *The Modern History of Egypt*, London 1976, 348.

(٣٦) FO 371/23361, Cairo to London, 3 February 1939.

جامعاتها ولمنشوراتها ولمنتوجات صناعة الأفلام لديها وغيرها من الصادرات. أواخر الثلاثينات كانت العلاقات الثقافية بين البلدين دخلت في إطار المؤسسات. إن محطة أساسية في هذا التطور تمثلت بتأليف شعبة خاصة في وزارة التربية المصرية عام ١٩٣٨ مهمتها تطوير العلاقات الثقافية مع الدول العربية ومع العراق بشكل خاص. ومن أكثر المحطات أهمية ربما، إنشاء مكتب مشترك للثقافة في القاهرة في النصف الثاني من عام ١٩٤٢ مهمته تطوير العلاقات بين العراق ومصر.[٣٧] وأخيراً سعى بعض الزعماء العراقيين وخصوصاً نوري السعيد إلى تطوير التفاهم العراقي-المصري وإلى تشجيع مصر على أداء درو أكثر فعالية في السياسة العربية. كان السعيد يتبع هذه السياسة منذ كان وزيراً للخارجية في تموز/يوليو عام ١٩٤٠ وتابعها خلال حزيران/يونيو وتشرين الأول/أكتوبر ١٩٤١ عندما كان ممثلاً لبلده في العاصمة المصرية ولدى تسلمه زمام رئاسة الوزارة في العراق.[٣٨]

إلا أن التدخل المصري في الشؤون العربية، خصوصاً في المشرق تخطى تصور العراقيين في ذلك الوقت. شكل الاهتمام المتزايد للزعماء المصريين في مسألة المشرق، العامل الثاني الذي ترك بصمته على الأحداث الجارية في الأربعينات. برغم أن الاهتمام المصري كان جلياً في الثلاثينات، فقد بدأ أثره الفعلي بالظهور في بداية الأربعينات بالتزامن مع تزايد قيمة مصر في الحرب الدبلوماسية. أكد البريطانيون على هذا الواقع باختيارهم القاهرة مقراً عاماً للقوات العسكرية للحلفاء، وباستحداث منصب وزير دولة للشرق الأوسط ومجلس الدفاع للشرق الأوسط ولجنة الدفاع للشرق الأوسط ومركز التموين للشرق الأوسط. وتمتعت القاهرة بنفوذ أثناء تعاطيها مع مسألة المشرق بسبب مصالح فرنسا الاقتصادية، أي المساهمة الفرنسية

---

(٣٧) R. Coury, 'Who "Invented" Egyptian Arab Nationalism?', *International Journal of Middle East Studies*, 14 (1982): 249-81.

انظر أيضاً: عبد الله، تطور الفكرة العربية في مصر، القاهرة ١٩٧٥، ٨٧-٨٨.

النهار، ٢٤ تموز/يوليو ١٩٤٢.

(٣٨) FO 371/27081, Baghdad to London, II November 1941, 26.

انظر أيضاً: الشرق الأوسط، ١ حزيران/يونيو ١٩٨١، ٨.

FO 371/23213, M. Crosthwaite's Remarks in RAF Monthly Intelligence Summary, Iraq, 24 January 1939, 300-1.

في قناة السويس وسوكريري مصر والكريدي فونسييه المصري. كانت هناك كذلك مصالح ثقافية تتصف بالأهمية نفسها، وقد ساهمت في تقوية مكانة فرنسا في أوساط النخبة المصرية الوطنية. من الدلائل على ذلك تسجيل ٤٥,٠٠٠ تلميذ مصري في المدارس الفرنسية في مصر. وأقام البارون دو بينوا ممثل فرنسا الحرة في القاهرة ورئيس شركة قناة السويس علاقات وثيقة مع الزعماء المصريين.(٣٩) وجاهد الفرنسيون الأحرار للمحافظة على مصالحهم وتطويرها. ومع أنهم كانوا يحاولون الحصول على اعتراف جميع الدول العربية، فقد اعتبروا أن لاعتراف القاهرة أهمية خاصة. وهذا بدوره زود مصر بعض القوة في مواجهة الفرنسيين الأحرار. أثرت هذه الوقائع على نحو بديهي على دور مصر الإقليمي بالقدر نفسه الذي أثرت على العلاقة مع العراق. وما بدأ كعلاقة شراكة متساوية إلى حدّ ما بين القاهرة وبغداد بدأ يميل لمصلحة الأولى. بدأ العراق يخسر موقعه مركزاً للسياسة العربية لمصلحة مصر وتسارع التحول مع التدخل المصري المتزايد في مسألة المشرق.

لكن يجب تذكّر أن هذه التشنجات لم تكن خلال مدّة طويلة عائقاً لاستمرار التفاهم العراقي-المصري، وذلك استناداً إلى المواقف المتشابهة من مسألة الوحدة العربية واستقلال سوريا ولبنان. كان للفريقين اهتمام بإقامة نظام عربي إقليمي، واعتبرا أن الاستقلال في المشرق هو غاية بذاتها وخطوة أولى باتجاه ضمّه إلى هذا النظام.

لبنان يستعدّ للاستقلال

كان الرأي العام العربي أحد العوامل التي على فرنسا الحرة أخذها في الاعتبار أثناء مراجعة مسألة الاستقلال في لبنان وسوريا. أمّا العامل الآخر فهو سياسة حليفتها

(٣٩) MAE, Guerre 1939-1945, CFLN-Algiers, vol. 1312. Note sur la situation de la France en Egypte, 17 Mai 1943, 9-11; 27 Septembre 1943, 49-50.

اعترف بالدور الأساسي لمصر قادة المحور كموسوليني والجنرال كيتل. وفقاً لوزير خاجية إيطاليا غاليزو سيانو فإن الاثنين اعتقدا لبعض الوقت أن «السيطرة على القاهرة أهم من السيطرة على لندن». انظر:

M. Muggeridge, *Ciano's Diary*, London 1947, 286.

بريطانيا في هذا الشأن. ولقد أوجز تشرشل هذه السياسة في خطبته في مجلس العموم في ٩ أيلول/سبتمبر، وفيها أكّد أن بريطانيا «ليست لديها مطامع في سوريا وأن البريطانيين موجودون هناك فقط من أجل أن يربحوا الحرب»، مشدّداً على أن «سوريا ستعاد إلى السوريين الذين سيتولون في أقرب وقت أمر سيادتهم». اقترح تشرشل البدء بهذه «العملية» قبل نهاية الحرب من خلال «زيادة المشاركة السورية في الإدارة باستمرار». لكنه أشار إلى أن الحكومة البريطانية تعترف «بأنه من بين كل الأمم الأوروبية فإن موقع فرنسا في سوريا هو موقع مميز».[٤٠] ولفت إلى هذه المسألة مجدداً بعد بضعة أيام في اجتماع مع ديغول الذي عبّر عن موافقته على هذه المبادئ.[٤١] ساعدت تصريحات تشرشل على تبديد الشكوك التي كان الفرنسيون الأحرار يكنّونها للبريطانيين، وشجعت كاترو على إعلان استقلال سوريا في ٢٧ أيلول/سبتمبر عام ١٩٤١، فعيّن الشيخ تاج الدين الحسني رئيساً وكلّف حسن الحكيم تأليف حكومة جديدة.

ولكن مع أن كاترو اعترف بفائدة إصدار هذا الإعلان المتعلق بسوريا، فلم يبدُ الموقف نفسه من لبنان. ووجدت الحكومة البريطانية أنه من الضروري لفت نظر ديغول إلى أن تأخيراً كهذا له انعكاسات سلبية على موقف الحلفاء في الأراضي العربية، مما دفع ديغول إلى توجيه رسالة إلى كاترو جاء فيها:

> خلال الحوار الذي أجريناه مع السلطات البريطانية في شأن الإعلان عن استقلال لبنان، رأينا الدلالات المتزايدة على المصاعب التي تواجهها بريطانيا العظمى في البلدان العربية في الوقت الحاضر. إنه من واجبنا أن نحافظ على موقع فرنسا وحقوقها في المشرق. لكن علينا أيضاً واجب تجنب كل أمر قد يزيد من مصاعب إنكلترا، كما علينا ألا نهمل أي أمر من أجل تسهيل مهمتها من خلال التعاون الصادق.[٤٢]

وفي ما بدا تبادل للمواقف المماثلة ومن أجل تشجيع الفرنسيين الأحرار على

(٤٠) MEC, Spears 1/B, *K7*, 9 September 1941.

(٤١) MEC. Spears 1114, Record of a Meeting between the Prime Minister and General de Gaulle, 12 September 1941.

(٤٢) De Gaulle, *The Call to Honour*, 312.

إعلان استقلال لبنان أعلمت وزارة الخارجية البريطانية القادة الفرنسيين أنها ستعترف بممارسة ديغول «الحقوق التي تستمدها فرنسا من الانتداب» في المشرق. ويمكن إنهاء الانتداب فقط بعد استبداله في نهاية الحرب بنظام المعاهدات التي سترتبط البلدين بالجمهورية الفرنسية.[٤٣]

لقد أدّى تناقض الموقف البريطاني بالنص والروح مع إعلان ٦ حزيران/ يونيو عام ١٩٤١، إلى ابتعاد عن الوعود السابقة للقوميين العرب. لكن بما أنه كان مسانداً لخطط الفرنسيين الأحرار، فقد شجع كاترو على إصدار بيان جديد في ٢٦ تشرين الثاني/ نوفمبر عام ١٩٤١ أعلن فيه استقلال لبنان. طلب كاترو من ألفرد نقاش البقاء في منصبه بعد إعطائه صلاحيات ولقب الرئيس. كانت مهمة الأخير وفقاً لبيان كاترو إحلال النظام الجديد وإدارته بواسطة وزارة.

حكومة أحمد الداعوق

في الأول من كانون الثاني/ يناير ١٩٤١ أُعلنت حكومة جديدة في لبنان، عيّن أحمد الداعوق رئيساً لها وأسندت بضعة مناصب وزارية إلى عدد من الكتلويين، وتم التشديد على التزام الحكومة الكيان في البيان الوزاري الصادر في ١١ كانون الأول/ ديسمبر عام ١٩٤١.[٤٤] اعتبر كاترو أن هذه الخطوات نُفّذت بعد «مشاورات مكثفة جداً» شملت «الوجهاء ورؤساء المذاهب والإداريين ومخاتير البلدات». إلاّ أن موقع هذه المشاورات المكثفة لم يكن بيروت إذ إن كاترو كان يعتقد أن المدينة واقعة تحت سيطرة «سياسة التنافس بين الأشخاص والمصالح والأحزاب». بدلاً من ذلك، جرت هذه المشاورات في المراكز الإقليمية والريفية من لبنان. يبدو أن الذين قابلهم كاترو رفضوا التسليم بالعودة إلى الحياة البرلمانية ودعوا إلى إحلال «رجال جدد وغرباء عن السياسة» في السلطة. وبما أن كاترو كان اختار بعناية الذين دأب في

---

(٤٣) المصدر نفسه، ٣١٢-٣١٣.

(٤٤) MEC, Spears I/C, Cairo to London, 28 November 1941.

انظر أيضاً:

FO 226/309, Beirut to London, 2 December 1941, 99-100; FO 266/309, Beirut to Cairo, II December 1941; FO 371/31469, Ministerial Declaration, 5-6.

التشاور معهم في شأن مستقبل لبنان، فلم يكن مفاجئاً أن يخرج من هذه المحادثات بالاستنتاجات الآتية: أولاً، أصرّ اللبنانيون على استمرار مساعدة فرنسا وصداقتها؛ وثانياً، لم يشأوا العودة إلى سياسة الأحزاب؛ وثالثاً، أرادوا إبقاء الخوري وإده خارج الحكومة.[٤٥]

إلا أن ردود الفعل على هذه النتائج شككت في مشاورات كاترو ونتائجها، واعتبر البريطانيون أنه لم يفسح لهم في المجال للمشاركة الفاعلة في هذه المشاورات. صحيح أن الفرنسيين الأحرار كانوا تباحثوا مع وزارة الخارجية البريطانية قبل إصدار بيانهم، إلاّ أن اعتراض بريطانيا على الإشارة إلى «عدم قابلية الأراضي اللبنانية للانقسام» لم يؤخذ في الاعتبار. رأت وزارة الخارجية البريطانية أن المسألة يجب أن تحل بين الحكومات اللبنانية المنتخبة وسوريا، لكن التعابير التي تضمنها بيان كاترو قطعت الطريق على هذا الاحتمال. كذلك ذهب الاعتراض البريطاني على إشارة كاترو إلى معاهدات ١٩٣٦ أيضاً ضحية اللامبالاة. ولكن في محاولة لتصحيح الوضع اقترح كاترو إصدار إعلان مانشن هاوس مشترك يلتزم فيه الطرفان خطوط السياسة التي رسمها إيدن في إعلان مانشن هاوس؛ وقبل البريطانيون الاقتراح.

وما حدث أن الخلافات بين بريطانيا وفرنسا عادت إلى الظهور خلال المناقشة اللاحقة للموضوع، وأدّت إلى التخلي عن فكرة الإعلان المشترك. من أسباب ذلك أن وزارة الخارجية البريطانية نفسها لم تكن متحمسة للحصول على التزام صريح بهذه المسألة من الفرنسيين الأحرار في وقت كانت بريطانيا ما زالت تفكر في الأمر، بحسبما أشارت تعليمات وزارة الخارجية البريطانية إلى وزير الدولة في الشرق الأوسط: «مما لا شك فيه أنك ستكون حذراً عبر الامتناع عن أية إشارة محددة إلى إمكان قيام نظام فدرالي، إذ كما تعلم أن هذه المسألة هي الآن قيد الدرس».[٤٦]

---

(٤٥) Catroux, *Dans la bataille de Meditenanée*, 229-30.

(٤٦) MEC, Spears 1/B, K7, London to Cairo, 5 December 1941.

انظر أيضاً:

FO 371/27368, F.O. to F.F. 14 November 1941; FO 371/31337, London to Cairo, Remarks by H. A. Caccia, 28 January 1942, to M. Peterson, 29 January 1942, 31 January 1942.

وأوصت وزارة الخارجية بضرورة التركيز على وعود الاستقلال التي قطعها الفرنسيون الأحرار. لقد كان هناك تناقض بين رؤية أولئك الذين عبروا عن تحفظات عدّة بشأن الإعلان عن الاستقلال وخصوصاً البريطانيين الذين يحاولون إقناع أكبر عدد من الحكومات بالاعتراف باستقلال سوريا ولبنان، وبين الفرنسيين الأحرار الذين كانوا أصدروا هذا الإعلان وهم الآن يقللون من شأنه ويحاولون ثني حلفائهم عن أخذه على محمل الجد. نتيجة لذلك، لم يرحب الفرنسيون الأحرار بالرسائل الموجهة من الملك البريطاني جورج إلى رؤساء سوريا ولبنان، والمتضمنة اعترافاً بريطانياً باستقلال الدولتين.[٤٧]

كانت الدول العربية، إلى شباط/ فبراير عام ١٩٤٢ رفضت الاعتراف بالاستقلال الناجز للدولتين المشرقيتين. للمثال، العراق الذي كانت لديه حكومة جديدة برئاسة السعيد والذي كان وعد بالعمل بالتشاور مع السلطات البريطانية، اعترف باستقلال الدولتين ولكنه لم يعترف بصيغة الحكم فيهما. اتخذت الحكومة البريطانية موقفاً مماثلاً في حين أنّ العربية السعودية اعترفت باستقلال سوريا وحجبت اعترافها باستقلال لبنان. وأخفقت مساعي بريطانيا بإقناع الملك السعودي والعراق باعتراف كامل باستقلال سوريا ولبنان، إذ أعلم ابن سعود البريطانيين أنه ليس باستطاعته الذهاب إلى أبعد من ذلك بحجة أن الاعتراف بلبنان سيثير غضب الرأي العام العربي.[٤٨]

وقد وصف كاترو رد فعل اللبنانيين على إعلانه، كالآتي: «كان لمجيء ألفرد نقاش إلى السلطة في لبنان والذي يتوافق مع رغبات الشعب الصدى الإيجابي».[٤٩] يمكن القول إن تقويم كاترو ينطبق على بعض القوميين اللبنانيين المؤيدين لفرنسا.

---

(٤٧) MEC, Spears IIC, King George to Naccache, 27 December 1941.

انظر أيضاً: MEC, Spears 1/B, K7, Cairo to London, 21 January 1942.

(٤٨) FO 371/31470, Jedda to London, 22 December 1942; FO 226/309, Beirut to London, 29 May 1942, 29.

انظر أيضاً:

MEC, Spears 1/B, K1, London to Washington, 12 November 1941; FO 371/31469, 21 January 1942, 106.

(٤٩) Catroux, *Dans la bataille de Meditenanée*, 239.

للمثال، إن الكاردينال تبوني الذي أعيد نفوذه ومكانته على يد ديغول وكاترو بصورة جليّة، كان حتماً مسروراً لاستمرار الانتداب. ثم إن عدداً من اليسوعيين الذين رشحوا نقاش لرئاسة الجمهورية كانوا أيضاً مسرورين لرؤيته يتسلم منصبه.(٥٠) وبرغم أن إدّه الذي اقتُرح اسمه مرشحاً للرئاسة خسر لمصلحة نقاش فإنه كان على الأقل راضياً جزئياً لأن الخوري والدستوريين استثنيا من الحكومة في حين أُسندت مناصب وزارية إلى بعض مناصريه. إلا أن اللائحة بأسماء الغاضبين على كاترو كانت كبيرة نسبياً وضمت هذه المعارضة الخوري والدستوريين وعريضة وزعماء القوميين العرب اللبنانيين بالإضافة إلى بعض الكتلويين المنشقين.

جرى التعبير عن الاستياء من كاترو على نحو فوري تقريباً. في اليوم الذي أصدر فيه إعلانه «تغيبت الغالبية من الوجهاء والقادة الروحيين المسيحيين عن الاحتفال... [و] لم يحضر أي ماروني وحضر القليل من المسلمين».(٥١) إن تعبيراً متقدماً أكثر عن هذه المعارضة أتى في مذكرة رياض الصادرة في ٢٠ كانون الأول/ ديسمبر عام ١٩٤١، وتضمنت وجهة نظر القوميين العرب. كانت المذكرة موجهة إلى كاترو لكن نسخاً منها أُرسلت أيضاً إلى ممثلي الولايات المتحدة الأميركية وبريطانيا العظمى وتركيا ومصر والعراق والعربية السعودية. وفي هذه المذكرة شكك رياض في شرعية إعلان كاترو لأمرين: أولاً، إنها تناقض الإعلان السابق الصادر عن قادة الحلفاء، وكذلك الإعلان الصادر عن كاترو نفسه في ٦ حزيران/ يونيو عام ١٩٤١ والذي وفّر له البريطانيون الضمانة المطلوبة. ثانياً، وفيما يتعلق باعتباطية المشاورات التي سبقت الإعلان قال رياض إن السلطات الفرنسية «لم تبادر إلى إجراء انتخابات حرة كانت ستتيح لهم التعرف إلى التطلعات الوطنية الحقيقية للبلد». وأضاف: «أنتم [يا كاترو] رفضتم الاستماع إلى أولئك الذين في مختلف المناطق التي زرتموها، أرادوا لفت نظركم إلى الرغبات الحقيقية للبلد». إن عملية كهذه كان

---

(٥٠) De Gaulle, *The Call to Honour*, 344.

انظر أيضاً: الخوري، حقائق لبنانية، مجلد رقم ١، ٢٣٨.

(٥١) MEC, Spears I/c K. 10, Cairo to London, 29 November 1941; MAE, Guerre 1939-1945, London-CNF, vol. 49, 3 December 1941, 160; MAE, Guerre 1939-1945, London-CNF, vol. 31, 4 December 1941, 279.

مقدراً لها أن تنشئ نظاماً «يمنع لبنان من المشاركة في تحقيق الوحدة العربية. . . [و] بدلاً من القضاء على المذهبية ومساعدة لبنان للقيام كبيت عربي موحد حيث الفكرة القومية فوق كل المشاعر، فسيظل النظام قائماً على الانقسامات الطائفية والمناطقية».(٥٢) يذكر أنه برغم تعبير هذه المذكرة الصريح عن نظرة قومية عربية، وبرغم تعاطيها مع مسألة كل من سوريا ولبنان، فقد تجنبت الإشارة إلى مسألة الوحدة السورية والأراضي المتنازع عليها أو أية مطالب خاصة ذات طبيعة «إسلامية». في الواقع جاءت المذكرة تعبيراً جديداً عن روح التسوية والمصالحة التي كانت بدأت تترسخ لدى القوميين العرب في منتصف الثلاثينات ولبثت سائدة طوال المدة التي طبعتها هذه الظروف المتغيرة.

شجع إحياء هذا الروح بعض الزعماء القوميين اللبنانيين على إعادة النظر في مسألة استقلال لبنان وعلاقاته بجيرانه من الدول العربية، وفي موقفهم من القوميين العرب اللبنانيين. كان الفرنسيون الأحرار يأملون استئناف سياستهم القديمة القاضية باستغلال المخاوف القومية اللبنانية من أجل إقامة تحالف معهم يمكنهم من استبعاد القوميين العرب من العملية السياسية. ورد القوميون العرب على هذه المحاولة بالتأكيد المتكرر على مقاربة تدريجية وديموقراطية لمسألة الوحدة العربية. وشجع ذلك بعضهم على التعبير عن شكواهم من سيطرة الفرنسيين الأحرار. كما جرى التعبير عن مزيد من المعارضة لإعلان كاترو في اجتماع عام عقد في ٢٥ كانون الأول/ ديسمبر عام ١٩٤١ ونظمته بكركي - كرسي البطريرك الماروني، للاحتجاج على الاستقلال «الممنوح.» بادر الدستوريون إلى عقد الاجتماع ولكنه اقتصر على بعض الممثلين عن جميع الطوائف اللبنانية تقريباً. وتعبيراً عن استياء البطريرك الماروني من عدم أخذ كاترو موافقته على نقّاش، ومن السياسة الفرنسية المتبعة، ألقى خطبة دان فيها النظام الذي تبناه الفرنسيون الأحرار للبنان ودعا إلى استقلال حقيقي مبني على مبادئ السيادة والحرية والمساواة. في ختام الاجتماع تبنى جميع المشاركين برنامجاً يدعو إلى استقلال لبنان التام وتأليف حكومة منتخبة انتخاباً حرّاً. أدخل البرنامج في مذكرة مؤرخة في ٦ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٤١ قدمت إلى رئيس

(٥٢) FO 371/31469, Cairo to London, 13 January 1942, 41-57.

الوزراء البريطاني. واعتبر موقعو المذكرة أن لبنان لم يعد «تحت أي التزام سواء كان سياسياً أو اقتصادياً».[٥٣] وقد أدى ذلك إلى رفض الانتداب ولم يكن مجرد مطالبة بالاستقلال.

وهكذا خلافاً للتوقعات الفرنسية، أصبح القوميون العرب في صميم النشاط السياسي في لبنان بدلاً من أن يكونوا معزولين ومحاصرين. وكثّف الدستوريون اتصالاتهم بهم في حين اقترح إدّه التوسط بينهم وبين السلطات الفرنسية.[٥٤] ساهم استرجاع مكانتهم في زيادة الضغط على الفرنسيين لإعادة النظر في القاعدة التي بني عليها إعلان كاترو، وتصاعد الضغط نتيجة تلاقي عوامل عالمية وإقليمية ومحلية. على المستويين العالمي والإقليمي، كان هناك التهديد الذي يشكله الألمان في شمال أفريقيا ومعارضة الملك فاروق لقطع علاقة مصر مع حكومة فيشي. عجّل العامل الأخير بحدوث أزمة في العلاقات البريطانية-المصرية، فأجبرت بريطانيا الملك على دعوة الوفد إلى تأليف حكومة جديدة حصلت عقب تأسيسها، على تأييد شعبي أكبر من الذي كان لحكومة حسين سرّي باشا الخارجة من السلطة. كان البريطانيون بحاجة إلى حكومة كهذه في مصر من أجل تخفيف ضغط المحافظة على الأمن عن قواتهم وبسبب الحاجة إلى قمع أية اضطرابات قومية مناوئة للبريطانيين.[٥٥] أمضى قائد الوفد النحاس باشا الأسابيع الأولى التي تلت تشكيل حكومته في العمل على ضمان قاعدة سلطته. أجرت حكومته انتخابات في آذار/ مارس عام ١٩٤٢ وحصل الوفد على الغالبية الساحقة من المقاعد في البرلمان، فأمّنت الانتخابات الشرعية الدستورية للحكومة الجديدة. لكن نحاس أراد أن يحيي صورة حزبه كحامل للقضية

---

(٥٣) FO 226/309, Beirut to London, December 1941, 87-91.

انظر أيضاً:

MAE, Guerre 1939-1945, London-CNF, vol. 39, 28 November 1941, 275; MEC, Spears I/C, K10, Cairo to London, 3 December 1941;

الجسر، ميثاق ١٩٤٣، بيروت ١٩٧٨، ٨٦.

(٥٤) بقيت علاقة رياض مع إدّه ودّية تسودها الكياسة، وحاول إدّه تحسين علاقة رياض مع كاترو. انظر الصلح، أحتكمُ إلى التاريخ، بيروت ١٩٧٠، ٤٨.

انظر أيضاً: MEC, Spears I/C, L. Spears to C. in C. ME, 25 February 1942.

(٥٥) T. Evans, ed., *The Killearn Diaries:* 1939-1946, London 1972, 197-203.

القومية في مصر وفي الدول العربية المجاورة. لذلك عندما اقترح مردم بالتوافق مع رياض وغيره من الزعماء القوميين، أن ينضم إليهم نحاس وخوري لمناقشة مسألة لبنان وسوريا، وافق رئيس الوفد على الفور واقترح إجراء هذه المحادثات في القاهرة.

عزّزت الدعوة للحضور إلى القاهرة من مكانة الخوري على المستويين المحلي والإقليمي، لكنها عرّضته لانتقاد القوميين اللبنانيين المتطرفين الذين اتهموه بالتعامل مع رئيس الوفد ضد الكيان. لكن الخوري تمكن من تسويغ قبوله الدعوة: أولاً، تمكن لبنان في السابق من رفض دعوات لتعزيز الروابط مع العالم العربي إذ إن فرنسا كانت في ذلك الوقت، القوة المسيطرة على المشرق. لكن مع تنامي نفوذ الوزير البريطاني في بيروت، والذي على ما يبدو كان يشجع لبنان على التعاون مع البلدان العربية، أصبحت مقاومة اللبنانيين للضغوط باتجاه تطوير العلاقات مع الداخل العربي أكثر صعوبة. لذلك كان من الملائم أن يتوجّه القوميون اللبنانيون نحو التعاون مع العرب كي يتمكنوا، عبر هذه السياسة، من إعاقة أية مخططات توحيدية. ثانياً، لم تكن حكومة النحاس ثورية أو قومية عربية بالمقدار نفسه الذي ميّز حكومة رشيد عالي في العراق. إضافة إلى أن حزب الوفد لم يكن مجموعة حاكمة ذات توجه اسلامي كالسلالة الحاكمة في كل من العربية السعودية والأردن. لقد كانت المجموعة الحاكمة علمانية ودستورية وشددت على الوطنية المصرية وعبّرت عن الاهتمام بالتعاون العربي فحسب. كان للوفد، كما لسائر النخب المصرية الحاكمة، توجه غربي. برغم أن حكومة النحاس كانت تودّ تحرير مصر من السيطرة الأجنبية، فقد أيدت الحلفاء من دون تردد وتعاونت ليس مع البريطانيين فحسب بل أيضاً مع الفرنسيين الأحرار. اعتبر النحاس أنه يؤدي خدمة للفرنسيين عبر التوسط بينهم وبين القوميين العرب؛ بالإضافة إلى ذلك جرى ترتيب الدعوات الموجهة إلى مردم والخوري بعلم كاترو وموافقته. ثالثاً، إن تحالف الخوري مع عريضة وبعض الكتلويين وفّر له مقداراً من الحماية في وجه انتقاد محتمل من القوميين اللبنانيين المتطرفين. رابعاً، لم يكن وارداً لدى بعض القوميين اللبنانيين تجاهل القوميين العرب اللبنانيين، في حين أنهم يحاولون تحسين علاقاتهم مع الحكام العرب. اعتبر العديد من القوميين اللبنانيين أن القومية العربية لم تكن قوة

نابعة من لبنان، بل إن الجيران العرب اجتهدوا لتأسيسها وتقويتها والتلاعب بها. لذلك من المفيد لهؤلاء القوميين اللبنانيين أن يتعاملوا مع الحكام العرب مباشرةً لإقناعهم بالقبول بالكيان والتعاون معهم على الحدّ من تأثير القومية العربية في لبنان. وكان هؤلاء القوميون اللبنانيون أيضاً واثقين أن باستطاعتهم إقناع الحكام العرب بقبول تنازلات ثانوية لن تؤثر على استقلال لبنان. ومع أن الخوري على علم بالقوة الحقيقية للقوميين العرب كان باستطاعته اللجوء إلى هذه الحجة لتبرير قبوله الدعوة الموجهة من النحاس.

أدّت العوامل المذكورة آنفاً دوراً في تشجيع الخوري على الذهاب إلى القاهرة. لكن قبل ذلك شدَّد على أن استعداده للالتحاق بالمشاورات الجارية بين مردم والنحاس، لم يقلّل من إيمانه بالاستقلال الكامل للبنان عن أي شكل من خطط الوحدة العربية. اجتمع الزعماء الثلاثة في القاهرة في أوائل حزيران/ يونيو ١٩٤٢، وتذكر الخوري لاحقاً ما جرى في الاجتماع بقوله إنه منذ البداية، أكد موقفه من الاستقلال اللبناني ومن التعاون مع العرب وكان ردّ مردم ودّياً. بالاستناد إلى لامبسن تابع الخوري رسم خطوط الحل للمسألة اللبنانية كما يراه هو. وفي مقارنته الحزب الدستوري بحزب الوفد المصري كان الخوري في الواقع يشير إلى أن الأول هو حزب الأكثرية ويتمتع بتأييد معظم المسلمين والموارنة، لذلك كان منعه من الوصول إلى السلطة غير دستوري. لتصحيح هذا الوضع اقترح الخوري أن يستقيل رئيس الجمهورية اللبناني والحكومة اللبنانية، وأن يدعوه كاترو إلى تأليف حكومة انتقالية تكون مهمتها الأولى إجراء انتخابات نيابية حرة، ثم يتولّى المجلس المنتخب انتخاب رئيس جديد يعهد بدوره أمر تأليف الحكومة إلى شخص يحظى بتأييد البرلمان والرأي العام؛ بعدئذ تضطلع هذه الحكومة بمهمة مفاوضة الفرنسيين بشأن معاهدة صداقة وتحالف.

كان هناك تناقض بين برنامج الخوري وبرنامج القوميين العرب اللبنانيين بشأن نقطتين. أولاً، أن برنامجه دلّ على وجود ميل إلى الانتقاص من دور القوميين العرب في لبنان المستقبل عبر الإيحاء بأن الحزب الدستوري هو ممثل لغالبية اللبنانيين. ثانياً، أُعلن التعاون بدل الوحدة كسقف لتعاون لبنان مع سائر الدول العربية، وهي مسألة أشار إليها الخوري في تصريح أدلى به إلى الصحافة المصرية في

القاهرة. لكن برغم ذلك انتهت المحادثات بين الخوري والنحاس باتفاق في ٧ حزيران/يونيو ١٩٤٢. وجرت ترتيبات لضمان الحصول على تأييد بريطاني وفرنسي على هذا التفاهم الثلاثي.

كانت الخطة الأساسية تقضي بأن يجتمع الخوري بسبيرز للتباحث بشأن محادثات القاهرة؛ إلا أن الخوري رفض، وهذا ما فسر ربما التدهور اللاحق في العلاقة بين مردم المبادر إلى إجراء المحادثات والوزير البريطاني في بيروت. وقد أبلغ الخوري فحوى المحادثات إلى المستشار الشرقي في السفارة البريطانية في القاهرة. ارتأى لامبسن أنه من وجهة نظر المصالح البريطانية في الحرب، فإن الضغط المصري على كاترو من أجل إجراء انتخابات مبكرة سيكون مفيداً بشرط عدم اعتبار بريطانيا وراء مبادرة النحاس. لكن لامبسن حذّر من تورط مصر المتزايد في أمور المشرق إذ من الممكن أن يمتد ذلك إلى فلسطين.

تبع المحادثات بين الخوري والنحاس اجتماع مع كاترو أعدّ ترتيباته رئيس الوزراء المصري. في هذا الاجتماع بدا كاترو غير واضح وملتبساً لدى التطرق إلى مواضيع عامة كالاستقلال والنظام الدستوري، لكنه كان مستعداً للمساعدة على تنفيذ اقتراح النحاس وفحواه تأليف حكومة «أكثر تمثيلاً» في لبنان.[٥٦] لكن التغيير الذي كان كاترو يفكر فيه لا يتضمن التعامل مع الرئيس الماروني أو طريقة اختيار الحكومة الجديدة. لقد كان التغيير محصوراً باستبدال حكومة الداعوق التي كانت تخسر صدقيتها سريعاً بحكومة مقبولة أكثر من الرأي العام.

في ذلك الوقت، كان عمر حكومة الداعوق نحو ستة أشهر وهو إلى حد ما عمر الحكومات اللبنانية في تلك المرحلة. لكن التغييرات الحكومية المتكررة لم تكن دليلاً على النقص في الإنتاجية أو الفعالية. بدلاً من ذلك كانت التغييرات عائدة إلى عدد من العوامل الملازمة للنظام اللبناني، أحدها، أن الحكومات كانت تمثل قاعدة شعبية محدودة عوض أن يكون وصولها إلى السلطة على قاعدة تنظيم سياسي متماسك يتمتع بتأييد شعبي واسع أو إجماع أكثرية برلمانية. في أغلب الأحيان، أتت

---

(٥٦) FO 226/233, Cairo to London, 21 June 1942.
انظر أيضاً: جميل مردم، أوراق خاصة؛ الخوري، حقائق لبنانية، مجلد رقم ١، ٢٤٤-٢٤٥.

هذه الحكومات نتيجة تحالف سياسي مرتجل أو ناشئ لغرض خاص، ولم يكن هذا التحالف مبنياً على أي ولاء سياسي دائم. وفي حين كان موقع الرئيس محمياً لعدد معيّن من السنوات، كان موقع الحكومة دائماً خاضعاً لتبدل موازين القوى السياسية. وجد الرئيس اللبناني والفرنسيون هذا الوضع مفيداً لجملة أسباب، أحدها، أنه يمكن جعل الحكومة كبش محرقة للطامحين السياسيين وأصحاب المصالح الذين يعارضون النظام. كان الهجوم على الوزراء الذين لا يشعرون بالأمان في مناصبهم أسهل جداً من مخاصمة الرئيس الذي يبقى في مركزه بضع سنوات. في هذه الظروف أصبحت الحكومة سبباً للحرب بالنسبة إلى المجموعة الحاكمة. كلما رغبت المعارضة في ممارسة الضغط على الرئيس أو إضعافه أطلقت العنان لحملات ضد الحكومة فتضعفها حتى تجبر الرئيس على إبدالها بأخرى.

إن ضعف الحكومة في هذا الإطار جعلها غير قادرة على تبنّي سياسة طويلة الأمد تحسّن مكانتها وتؤمّن لها التأييد الشعبي. كان رئيس الوزارة مجبراً على طلب المساعدة من الرئيس والفرنسيين. ومن الممكن اعتباره رهينة عليها الإذعان لرغباتهما في سبيل البقاء في السلطة. ذهبت السلطات الفرنسية إلى أبعد من ذلك بوضع شرط يوقع بموجبه أي مرشح لرئاسة الوزارة استقالة غير مؤرخة، وغاية ذلك إخراجه من منصبه متى اعتبر الأمر ضرورياً. ونظراً إلى أن رئيس الجمهورية والوزراء يمثلون على أساس طوائفهم لم يكن مفاجئاً أن يعطي هذا الوضع الطائفة المارونية نفوذاً مقارنة بسواها من الطوائف، وخصوصاً الطائفة السّنّية التي يتم اختيار أحد أبنائها رئيساً للحكومة. إن موقف الفرنسيين من تعاطف المسلمين مع القومية العربية دفعهم إلى الإبقاء على هذا الوضع، الذي كان إلى حد ما صمام أمان للنظام.

تبعاً لهذا النمط، وفي الدرجة الأولى بسبب أزمة القمح التي اندلعت في تلك الفترة، شعر كاترو على ما يبدو، بإمكان الاستغناء عن حكومة الداعوق. لذلك وبدل التعاطي مع موضوع العلاقة بين الاستياء الشعبي والإعلانات الصادرة في ٢٧ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٤١ كتب كاترو إلى ديغول: «إن حكومتيْ [سوريا ولبنان] خيبتا أمل الرأي العام إذ إنهما متخاذلتان وغير نشيطتين برغم الدعم الكبير المتوافر لديهما. لقد استمالتا الوجهاء من دون الحصول على دعمهم؛ ومن خلال تضليل آمال الجماهير التي تتوقع الحصول على العدالة الاجتماعية والإنتاجية في الإدارة

وقّروا الحماية للامتيازات ولسوء استعمال السلطة».(٥٧) في اتهامات كاترو إشارة غير مباشرة إلى الطريقة التي تعاطت بها حكومة الداعوق مع أزمة التموين الغذائي وتحديداً النقص في الخبز الناتج منها. لكنه تغاضى عن كون هذه المشكلة عائدة إلى جملة عوامل وليست إلى عدم فعالية الحكومة. إن الحكومة كانت عاجزة إن لم نقل غير مستعدة، لمنع التخزين. علماً أن هذه الأزمة تسارعت أيضاً مع قطع خطوط التموين العالمية ومع توتر العلاقات البريطانية-الفرنسية التي حالت دون عمل مشترك لحل المشكلة. جرى القيام ببعض المحاولات للعمل المشترك في أيار/مايو ١٩٤٢ عندما تمكن الفريقان من تشكيل مكتب الحبوب المستعملة في صنع الخبز الذي كان مفترضاً أن تديره لجنة القمح التي تضم ممثلين عن بريطانيا وفرنسا الحرة وسوريا ولبنان. بما أن اللجنة كانت ستعمل بإشراف مشترك من سبيرز وكاترو،(٥٨) فإن نشاطاتها كانت غالباً تفسدها الخلافات بسبب انعدام الثقة بينهما. وازداد انعدام الثقة مع تطور اللجنة إلى هيئة موسعة تستخدم عدداً كبيراً من الموظفين والوكلاء. اتهم الفرنسيون سبيرز بملء المراكز في اللجنة بموظفين بريطانيين كانوا «تحت غطاء هذا المكتب يبغون إطلاق العنان لجيش من الوكلاء الاقتصاديين في البلاد فيما هم في الواقع عملاء للدعاية السياسية».(٥٩) إذا اعتبرنا أن اللجنة احتكرت شراء محاصيل القمح في المشرق ونقله وتوزيعه،(٦٠) لكان من الصعب تحميل حكومة الداعوق المسؤولية كاملة عن الأزمة. ورأى القوميون العرب في المسألة مزيداً من الإثبات على عدم جدوى السياسة الفرنسية التي شجعت على انعزال لبنان عن سوريا وسائر العالم العربي. اعتبر القوميون العرب أنه بما أن لدى سوريا فائضاً من إنتاج الحبوب كان يمكن حل أزمة القمح في لبنان في إطار تطوير العلاقات السورية-اللبنانية. ومع

---

(٥٧) De Gaulle, *The Call* to *Honour*, 342.

(٥٨) Spears, *Fulfilment of a Mission*, 182-4.

انظر أيضاً:

MEC, Spears, I/B, K7, London to Cairo, 10 March 1942; MEC, The War Diary of P. Coghill, 5 January 1942,17;

النهار، ٢٤ تموز/يوليو ١٩٤٢.

(٥٩) Catroux, *Dans* la *bataille* de *Mediteranée*, 272.

(٦٠) M. W. Wilmington, *The Middle East Supply Centre*, London 1972, 121.

أن الفرنسيين كانوا يسيطرون على الحكومات في بيروت ودمشق، عجزوا على ما يبدو عن إيجاد حل للمشكلة، وكان بالإمكان تعزيزه من خلال قيام حكومة قومية في لبنان تتمتع بالدعم الكامل للقوميين في سوريا.

حكومة سامي الصلح

يبدو أن الحجج المقدمة من القوميين العرب في لبنان أُخذت في الاعتبار عندما وصلت مسألة التموين الغذائي، وخصوصاً أزمة الرغيف، إلى درجة الغليان. باشر كاترو اتصالات بالقوميين العرب والدستوريين. وبين نيسان/ أبريل وحزيران/ يونيو ١٩٤١ بدأ يفكر جدياً في التعاون مع القوميين العرب في تأليف حكومة جديدة. أخيراً عندما تمت الدعوة إلى إضراب عام احتجاجاً على عدم كفاية الحكومة في حل أزمة الغذاء رتّب كاترو رحيل حكومة الداعوق واستبدالها بحكومة جديدة برئاسة سامي الصلح رئيس المحكمة الجنائية اللبنانية.[٦١]

تلقى أعضاء اللجنة الوطنية الفرنسية في لندن خبر تعيين سامي بالذهول إذ شكّل انحرافاً عن السياسة الفرنسية في المشرق الهادفة إلى «عزل القوميين العرب في لبنان وإبقائهم خارج السلطة». تلقى كاترو برقية عاجلة في ٢٩ تموز/ يوليو ١٩٤١ من اللجنة الوطنية الفرنسية جاء فيها: «إن اختيار رئيس جديد للمجلس هو أولاً غير متوقع نظراً إلى الميول المعروفة لعائلة الصلح. . . نودّ أن نحصل على تحديد للظروف والاعتبارات التي دفعت الرئيس نقاش إلى تكليف السيد سامي الصلح».[٦٢] لقد أثار تعيين رئيس الحكومة الجديد التساؤلات ليس بسبب روابطه العائلي فحسب، بل أيضاً بسبب خلفيته وميوله السياسية.

ولد سامي الصلح في عكا عام ١٨٨٧. وكان والده عبد الرحيم الصلح متصرفاً في الإدارة العثمانية، وأطلع ابنه في عمر مبكر على الأفكار القومية. في اسطنبول

---

(٦١) النهار، ٢٤ و٢٩ تموز/ يوليو ١٩٤٢.
انظر أيضاً: بيروت، ٢٥ تموز/ يوليو ١٩٤٢.
FO 226/309, Beirut to London, 19 April 1942, 38; London to Beirut, 2 May 1942; FO 226/233, File 31, Papers 51-100, Beirut to Cairo, 7 June 1942; MAE Guerre 1939-1945, London-CNF, vol. 42, July 1942, 102-11.

(٦٢) MAE, Guerre 1939-1945, London-CNF, vol. 40, 29 July 1942, 50.

وباريس حيث درس الحقوق شارك الصلح في الجمعيات القومية العربية كالمنتدى الأدبي. لدى عودته إلى المشرق تسنى له مقابلة الملك فيصل، وهذا ما جعله يصبح مؤيداً للقضية الهاشمية. عاش مدّة مع أخيه البكر مختار في القاهرة، حيث أصبح مرتبطاً بالحزب الدستوري [السوري] بقيادة عبد الرحمن شهبندر. عام ١٩٢٠، وبعد انهيار حكومة فيصل في دمشق، التحق الصلح بالسلك القضائي في لبنان وتخلّى عن النشاط السياسي. لكنه حافظ على اتصالاته مع بعض زعماء القوميين العرب كالمفتي. أواخر عم ١٩٤١ أحيت عودة النشاطات السياسية اهتمامه بالسياسة.[٦٣]

لم يتغاضَ كاترو عن التوجه الشخصي والعائلي لسامي. ففي تقريره إلى اللجنة الوطنية الفرنسية أشار إلى أن اختياره الصلح لترؤس الحكومة كان مبنياً على الاعتبارات الآتية. أولاً، كان من الضروري الاستمرار في تقليد تولّي مسلم سنّي هذا المركز. ثانياً، وبسبب خطورة الوضع كانت هناك حاجة إلى شخصية شعبية ونشيطة و«حيادية». إن موقف الصلح من الفرنسيين كان ودياً. واستناداً إلى كاترو كانت حكومته مدركة أن تجنب كل مساومة على الحدود اللبنانية هو مهمة أساسية. الاعتبار الثالث تمثّل باعتقاد كاترو أن تعيين عضو من عائلة الصلح سيساعد على توطيد الوضع الراهن إذ إنه يمنح الحكومة نفوذاً سياسياً كبيراً. في الواقع كان كاترو يعتمد على الاتصالات العربية الواسعة لسامي الصلح ولعائلته في حل أزمة الغذاء.[٦٤]

قبلت اللجنة الوطنية الفرنسية شروح كاترو وأصبحت السلطات الفرنسية تعامل الحكومة اللبنانية الجديدة وكأنها «حقل اختبار». من المحتمل أن الفرنسيين أملوا أن يشكل الأمر تكراراً لمختلف حكومات الأحدب في نهاية الثلاثينات التي سهّلت لبعض الوجهاء المسلمين وقلّة من القوميين العرب الانضمام إلى معسكر القوميين اللبنانيين المؤيدين للفرنسيين.

تمكّنت الحكومة الجديدة من تحقيق بعض الفوز في نظر الرأي العام عندما بدأ

---

(٦٣) MAE, Guerre, 1939-1945, London-CNF, vol. *40,* Note confidentielle pour M. Cejean: Sami Solh, 29 July 1942, 51.

انظر أيضاً: الصلح، أحتكمُ إلى التاريخ، ١٧-٢١، ٢٦، ٤٦-٤٨.

(٦٤) MAE, Guerre 1939-1945, London-CNF, vol. 40, 27 July 1942,48; vol. 40, 2 August 1942, 53.

لبنان في منتصف أيلول/ سبتمبر ١٩٤٢ يتلقّى كميات كبيرة من القمح. ألمح سبيرز لاحقاً إلى أن ذلك نتيجة الضغط الذي مارسه على رئيس الحكومة السوري حسني البرازي الذي كان من أهم منتجي القمح في المشرق. وأعاد اللبنانيون جزئياً على الأقل، هذا المنعطف الإيجابي للأحداث، إلى الصداقة التي تربط سامي الصلح بعائلة البرازي. ويمكن القول إن التفسيرين يحملان جزءاً من الحقيقة إذ إن السوريين في رد على الضغط البريطاني وجدوا أن التعاون مع رئيس حكومة لبناني آت من قاعدة شعبية قومية عربية أسهل جداً من التعاطي مع إدارة للكيان مؤيدة للفرنسيين.[٦٥]

ساهم حل أزمة الغذاء مساهمة كبيرة في حلحلة التأزّم السياسي وهو مطلب كل من بريطانيا وفرنسا. لكن في الوقت نفسه شجع سامي على تحقيق بعض مطالب القوميين العرب. فشددت الحكومة الجديدة على استخدام اللغة العربية في الوثائق الرسمية وعينت عدداً من القوميين العرب في مراكز قضائية وبلدية، وبدأت حملة للمطالبة في نقل بعض المؤسسات الحكومية من الإشراف الفرنسي إلى الإشراف اللبناني. إن خطوات كهذه شجعت القوميين العرب اللبنانيين الذين أصبحوا نتيجة لذلك أكثر حرية ويمارسون نشاطهم في العلن. ينطبق هذا تحديداً على طرابلس حيث أعلن عبد الحميد كرامي أن «الوقت حان لجني الربح»، وعلى بيروت حيث أعرب القوميون العرب عن تعاطفهم مع سامي ورياض، وعلى صيدا حيث رفع آل الصلح وعسيران راية عروبة لبنان، وأخيراً البقاع حيث أحيا آل حيدر أفكاراً وحدوية لدى سكان قضاء بعلبك.[٦٦]

أصيب القوميون اللبنانيون بالذعر حيال هذه النشاطات، فرفع عريضة مذكرة إلى كاترو في آب/ أغسطس ١٩٤١ دان فيها «الخطر الإسلامي» وألقى اللوم على النقاش

---

(٦٥) Spears, *Fulfilment of a Mission*, 298.

انظر أيضاً: الرياشي، رؤساء لبنان كما عرفتهم، ٩٢.

MAE, Guerre 1939-1945, London-CNF, vol. 42, September 1942, 139, October 1942, 226-8.

(٦٦) MAE, Guerre 1939-1945, London-CNF, vol. 42, September 1942, 137-41, 194, 195, 199, October 1942, 221-6.

والفرنسيين في هذا المنعطف من الأحداث، وكذلك اتهم اليسوعيون بالتضامن مع وزير التربية جورج كفوري كلاً من سامي ورياض وتقي الدين بإعداد خطة لتجريد الإرساليات من موقع مؤثر في التعليم الخاص وتهيئة الناشئة لتربية وطنية علمانية. كذلك أعلن رئيس حزب الكتائب أن «لبنان في خطر».[٦٧] كان الإدّيون والدستوريون أقل تعبيراً في معارضتهم للحكومة الجديدة، لكنهم لم يكونوا راضين كثيراً عن الوضع. سخر الإدّيون من «انعدام الروح اللبنانية» لدى رئيس الحكومة بينما لام الدستوريون سامي الصلح على استثنائهم من الحكومة.

لكن في نهاية صيف ١٩٤٢ كانت السلطات الفرنسية توصلت إلى نتيجة مفادها أن «تجربة الصلح لم تكن مخيبة للأمل». وأشاروا إلى أنه من خلال الحكم على نتائجها العامة على الحياة السياسية في لبنان كانت هناك في الواقع جملة نتائج إيجابية. أولاً، كانت الحكومة فعلاً توسع الانقسام الظاهر بين بعض العائلات الإسلامية المعروفة في بيروت وبعض القوميين العرب المؤيدين لسامي الصلح. ثانياً، دفعت المجموعات والأحزاب الكيانية المتعددة إلى التنسيق أكثر فأكثر في ما بينها.[٦٨] ثالثاً، إن مقدار التأييد الشعبي الذي كانت الحكومة تتمتع به ساعد على الحد من الضغط البريطاني الذي كان بلغ مرحلة حساسة عندما قرَّر ديغول أن يمضي بعض الوقت في بيروت.

تذكر ديغول لاحقاً أنه في آب/أغسطس عام ١٩٤٢ «أراد أن يمضي شهراً في سوريا ولبنان من أجل وضع الأشخاص والأمور تحت السيطرة مرة أخرى وتعزيز العلاقات مع الحكومات والأوساط الفاعلة على السواء... وإظهار سيطرة فرنسا».[٦٩] من الناحية السياسية العملية، يبدو أن القائد الفرنسي كان يسعى إلى توطيد الانتداب والانتقاص من استقلال البلدين وتأجيل الانتخابات العامة في

---

(٦٧) المصدر نفسه، أيلول/ سبتمبر ١٩٤٢: ١٩٧-٢٠١.

(٦٨) المصدر نفسه، ٢٠١. تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٤٢: ٢٢٤-٢٢٧.

انظر أيضاً: FO 226/309, Beirut to London, 30 July 1942, 8;

الخوري، حقائق لبنانية، مجلد ١، ٢٤٨.

(٦٩) C. de Gaulle, *Unity 1942-1944*, London 1959, 23.

المشرق إلى ما لا نهاية. وعبَّر عن ذلك بوضوح في بضعة لقاءات عامة وخاصة أجراها أثناء إقامته. على سبيل المثال لدى وصوله إلى بيروت ألقى خطبة في الموظفين الفرنسيين العاملين في سوريا ولبنان، ذكّرهم فيها أن الانتداب ما زال موجوداً. وفي اجتماعاته مع الخوري وحبيب أبو شهلا، أكّد أن لبنان مستقل لكن في إطار الانتداب. وفي حديث خاص مع سليم تقلا، وأثناء زيارته المفتي الشيخ محمد خالد أعلن أن لا مجال لإجراء الانتخابات في المستقبل القريب. كذلك كرر الرغبة الفرنسية في إبقاء السيطرة على المشرق في خطبة ألقاها أمام الاتحاد الفرنسي في بيروت وشدَّد فيها على زياراته إلى مدن ومناطق ريفية في لبنان وسوريا. وصفت السلطات الفرنسية في بيروت نتيجة خطب ديغول وزياراته كالآتي: «إن وصول الجنرال ديغول إلى بيروت في ١١ آب/أغسطس والتجليات المختلفة التي ميزت إقامته في دول المشرق كان لهما الأثر الكبير وجعلا قضايا الاستقرار الداخلي في المرتبة الثانية باستثناء ما يتعلق منها بالتموين».(٧٠) هذه التقارير ساهمت في إيقاظ رغبة ديغول في تمديد إقامته في بيروت والإفادة منها كعاصمة موقّتة للفرنسيين الأحرار، ومنها بإمكانهم مواصلة النضال من أجل تحرير فرنسا الأم، ويحافظون في الوقت نفسه على قدر معين من الاستقلال عن حلفائهم البريطانيين.

من الطبيعي ألاّ تعزّز خطب ديغول مكانة الفرنسسين الأحرار في المشرق، بل على العكس ولّدت نفوراً لدى الرأي العام القومي في سوريا ولبنان. إن «تظاهرات الوفاء» التي دبَّرها الفرنسيون الأحرار ومؤيدوهم في لبنان لم تستطع إخفاء الوضع، وبدأت السلطات البريطانية في لندن والقاهرة وبيروت تخشى نتائج الانعكاسات السلبية لنشاطات ديغول في لبنان على العلاقات بين الحلفاء والعرب. لذلك مارسوا ضغوطاً على ديغول أكثر من مرّة من أجل دفعه إلى العودة إلى لندن. ووافق بعدما وعده تشرشل بدور ريادي في إدارة مستعمرة مدغشقر الفرنسية التي

---

(٧٠) MAE, Guerre 1939-1945, London-CNF, vol. 42, August 1942, 113.

انظر أيضاً:

FO 226/234, Beirut to London, 15 and 26 August 1942; MEC, Spears TT/C, Beirut to London, 29 August 1942;

بيروت، ١٢ و٢٩ آب/أغسطس ١٩٤٢.

استولت بريطانيا عليها من نظام فيشي في أيلول/ سبتمبر ١٩٤٢.[٧١]

من الواضح أن رحيل ديغول من المشرق أدّى إلى تخفيف التوتر الذي كان بدأ بالتنامي في سوريا ولبنان. كان هناك انطباع لدى البريطانيين والقوميين العرب أن كاترو كان أكثر تأثراً من ديغول بالضغوط المحلية والحليفة، وخصوصاً في ما يتعلق بمسألة إجراء انتخابات عامة. كان البريطانيون متحمسين لهذه الانتخابات إذ كما قال كايسي لكاترو، إنهم يريدون «القضاء على الدعاية المعادية».[٧٢] في لبنان أراد الدستوريون والقوميون العرب إجراء الانتخابات لأنها الشرط الأساسي لاستقلال ذي مغزى.

برغم أن كاترو لم يكن اقل معارضة من ديغول لإجراء الانتخابات، أدرك أن المسألة لا يمكن إرجاؤها إلى ما لا نهاية، عدا أنه كان يفضل ديغول. في أيار/ مايو ١٩٤٢ اتفق مع كايسي على إجرائها في تشرين الثاني/ نوفمبر من ذلك العام. أوضح كاترو موقفه إلى ديغول قائلاً: «أدركت أنه لم يعد بإمكاننا . . . أن نقاوم لوقت طويل الضغوط المجتمعة للبريطانيين والمصريين والعراقيين . . . لذلك . . . وافقت وأنصحكم بالموافقة على الانتخابات المنوي إجراؤها في تشرين الثاني/ نوفمبر».[٧٣] وافق ديغول رغماً عن إرادته، وأجاب كاترو قائلاً إن «اللجنة الوطنية لا تستطيع رفض اقتراحكم الخاص بالانتخابات في سوريا ولبنان وبالشروط التي تضعون؛ ولكننا نعتبر انه من الضروري إعلان هذا القرار ونشر تاريخ الانتخابات بأكبر قدر من التأخير».[٧٤]

قرر ديغول لاحقاً تأجيل الانتخابات إلى صيف ١٩٤٣ إذ إن «السلطة المنتدبة لا تنوي رؤية الناس يدلون بأصواتهم ورومل على أبواب الاسكندرية».[٧٥] لكن برغم

---

(٧١) De Gaulle, *Unity 1942-1944*, 51-5.
انظر أيضاً: FO 226/234, Beirut to Cairo, 21 August 1942.

(٧٢) FO 226/233, Cairo to Beirut, 17 May 1942.

(٧٣) De Gaulle, *The Call* to *Honour*, 250-351.

(٧٤) المصدر نفسه، ٣٥٢.

(٧٥) de Gaulle, *Unity 1942-1944*, 21-2, 30-1.
انظر أيضاً: FO 226/234, Eden to Peake, 28 July 1942;
بيروت، ١ أيلول/ سبتمبر ١٩٤٢.

اهتمام تشرشل وإيدن بالدفاع عن مصر فإنهما بيّنا لديغول الأسباب الموجبة للانتخابات، واعتبرا أن لا شيء في الوضع العسكري يحول دون إجرائها. رأى تشرشل الأمر خلافاً لذلك، معتبراً أن إعطاء اللبنانيين والسوريين الفرصة لاختيار حكوماتهم سيحرر الحلفاء من «أي قلق ناجم عن إمكان حصول ثورات»، وهذا ما يهدد أمنهم.[٧٦] ومع أن ذلك لم يقنع ديغول بإجراء الانتخابات في القريب العاجل، فإن الضغط البريطاني بشأن هذه المسألة جعل الفرنسيين يتمسكون بوعدهم بإجرائها عام ١٩٤٣ بدلاً من تأجيلها إلى ما لا نهاية. بعد موت الرئيس السوري الموالي للفرنسيين حسني في كانون الثاني/يناير عام ١٩٤٣ رأى الفرنسيون أنه من الضروري الإعلان في الثالث والعشرين من ذلك الشهر إعادة العمل بالدستور في الدولتين المشرقيتين كمقدمة لانتخابات عامة. وكثّف كل الأفرقاء المعنيين التحضيرات استباقاً لهذا الحدث.[٧٧] لم ينظر إلى الانتخابات على أنها فرصة لاختيار حكومة جديدة فحسب، بل أيضاً كاستفتاء يتعلق بمسائل أساسية ذات علاقة بالشأن العام في لبنان: الهوية الوطنية للبلد، ودوره في العالم العربي، وعلاقاته بالدول العربية الأخرى وخصوصاً سوريا.

حكومة أيوب تابت

استنتجت السلطات الفرنسية، وبعض الزعماء الكيانيين مثل البطريرك عريضة، أن استمرار حكومة الصلح خطر على القوميين اللبنانيين. بالاستناد إلى تقرير رسمي فرنسي، اتّهم رئيس الحكومة بإعطاء الامتيازات باستمرار «إلى أنصار الوحدة العربية من خلال التعيينات السياسية والتدخلات التي يقوم بها . . . [مسبباً] القلق الكبير للعناصر الموالية».[٧٨] كان القوميون اللبنانيون على استعداد للتسامح مع نشاطات سامي المؤيدة للقوميين العرب في الأوقات «الطبيعية»، ولكن ليس في الوقت الذي

---

(٧٦) F. Kersaudy, *Churchill and de Gaulle*, London 1981, 203.

(٧٧) بيروت، ٢٦ كانون الثاني/يناير ١٩٤٣.
انظر أيضاً:
MAE, Syrie-Liban 1930-1940, vol. 40, 6 January 1943, 118; 22 January 1943, 138.

(٧٨) MAE, Guerre 1939-1945, London-CNF, vol. 42, November 1942, 241-4.

كان لبنان يستعدّ للانتخابات التي تعتبر الأهم منذ إنشاء لبنان الكبير عام ١٩٢٠. ذهبت العناصر الموالية إلى أبعد من ذلك فطالبت ليس بإقالة سامي فحسب بل أيضاً بإقالة نقاش من الرئاسة. لقد زعموا أن الأخير أظهر ضعفاً ملحوظاً في تعاطيه مع رئيس الحكومة، وأن الظروف الراهنة تتطلّب رئيساً قوياً قادراً على حماية العملية الانتخابية من تدخل القوميين العرب. دفع هذا الأمر كاترو إلى التفكير في استبدال الرئيس والحكومة بإدارة جديدة يكون ولاؤها إلى الكيان غير مشكوك فيه.(٧٩)

اعتبر التغيير في الحكومة مقدّمة لقيام حلف انتخابي واسع يشمل ليس الدستوريين والكتلويين فحسب، بل كذلك جميع القوميين اللبنانيين. باختصار اعتبر تكراراً لانتخابات عام ١٩٣٧ عندما شكّل حلف كياني واسع تغطية للتدخل الفرنسي ضد مرشحي القوميين العرب. لكن في المناسبة عينها واجهت الخطة العديد من المشكلات. في البدء، بدا الخوري غير مستعد للانضمام إلى حلف كهذا، وخصوصاً أن إدّه لم يبدِ استعداداً لتأييد ترشيحه إلى الانتخابات الرئاسية. العقبة الثانية تتعلق بمعارضة بريطانيا بحجة أن فكرة الائتلاف سيرفضها قسم من السكان وتحديداً «أولئك المسلمين» الذين لم يكونوا يتعاطفون مع أي من الطرفين. وعارض سبيرز أيضاً اقتراح كاترو تعيين الخوري على رأس الحكومة التي ستشرف على الانتخابات. بدلاً من ذلك فضّل إسناد المنصب إلى شخصية «حيادية» مثل أيوب تابت أو فيليب بولس. في النهاية اتفق سبيرز وكاترو على تسمية تابت لترؤس حكومة انتقالية تنحصر مهمتها بضمان حرية الانتخابات العامة بعيداً عن أي تدخل.(٨٠)

ولد أيوب تابت أوائل عام ١٨٧٠ في بيروت. كانت عائلته البحمدونية مارونية لكنه اعتنق المذهب الانجيلي. درس في الكلية الانجيلية السورية في بيروت وتخرّج فيها حائزاً شهادة بكالوريوس في الآداب عام ١٨٩٣. سافر عام ١٩٠٥ إلى الولايات المتحدة الأميركية حيث درس الطب وعمل بضع سنوات قبل أن يعود إلى بيروت.

---

(٧٩) المصدر نفسه، كانون الأول/ديسمبر ١٩٤٢: ٢٧١. كانون الثاني/يناير ١٩٤٣: ٢٩٧، ٣٠١.

(٨٠) FO 226/240, Beirut to London, 16 March 1943.

انظر أيضاً: الخوري، حقائق لبنانية، مجلد رقم ١، ٢٤٩؛

MAE, Guerre 1939-1945, London-CNF, vol. 41, 9 March 1943, 5-6.

عندما تأسست الجمعية الإصلاحية برز تابت واحداً من أكثر الأعضاء نشاطاً وأخيراً أصبح أمينها العام. وبصفته هذه حضر المؤتمر العربي لعام ١٩١٣ المنعقد في باريس، وأجرى خلاله اتصالات وثيقة بالسلطات الفرنسية. عندما اندلعت الحرب العالمية الثانية هاجر مرة أخرى إلى الولايات المتحدة حيث كان مروجاً ناشطاً للفرنسيين في أوساط المهاجرين اللبنانيين في أميركا. عندما دخل الفرنسيون لبنان برز تابت كشخصية رئيسية في السياسة اللبنانية. انتخب ممثلاً للأقليات في البرلمان واستمر في شغل هذا المقعد. أصبح وزيراً للداخلية والصحة العامة عام ١٩٢٨ ثم عيّن أميناً عاماً للدولة عام ١٩٣٦. إلا أن هذا المركز استبدل بمنصب رئيس الحكومة ومنح إلى السنّة أوائل عام ١٩٣٧. عام ١٩٤٣ كان تابت من السياسيين اللبنانيين القلائل الذين حازوا تأييد ممثلي فرنسا وبريطانيا والولايات المتحدة في بيروت. رأى فيه سبيرز رجلاً له «نظرة مستقلة وتحرر من أية ارتباطات حزبية»، ووصفه تقرير فرنسي بأنه «فرنكوفوني مقتنع بأننا نحافظ على استقلال لبنان ووحدة أراضيه».[٨١]

إن التوافق الظاهر بين ممثلي الحلفاء في بيروت على تابت لم يقابله الأمر نفسه لدى الزعماء اللبنانيين. فالخوري مثلاً لم يشك يوماً في لبنانية تابت، لكنه لم يوافق لا على «تعصبه» ولا على ميوله الكتلوية، من هنا ارتيابه في شأن تعيين تابت. لم يكن القوميون العرب أقل شكوكاً نتيجة لتجاربهم السابقة مع تابت. فأحمد القادري مثلاً وهو قومي عربي قديم، كان عمل مع فيصل، تذكر رسالة من عبد الحميد الزهراوي الذي ترأس المؤتمر العربي في باريس موجهة إلى الشيخ رشيد رضا وفيها وصف لتابت كرجل «لم يشرب من أي نبع عربي».[٨٢]

تبعاً لمرسوم كاترو الصادر في ١٨ آذار/ مارس عام ١٩٤٣ كانت مهمة حكومة تابت إجراء انتخابات عامة وحرة في غضون ثلاثة أشهر.[٨٣] لكن لأسباب شخصية

---

(٨١) MAE, Guerre 1939-1945, London-CNF, vol. 41, 29 March 1943.
FO 371/23280, Beirut to London, 9 August 1939; FO 371/240, Beirut to London, 16 March 1943; *Who's Who Alumni Association, American University of Beirut, 1870-1923.* Beirut 1924.

(٨٢) جميل مردم، أوراق خاصة، «مذكرات أحمد القادري»، ٢٢.
انظر أيضاً: الخوري، حقائق لبنانية، مجلد رقم ١، ٢٥٠-٢٥١.

(٨٣) MAE, Guerre 1939-1945, London-CNF, vol. 41, 18 March 1943, 127-9.

وعقائدية فسّر تابت تعيينه بصورة على نحو مختلف، إذ إنه كان سياسياً طموحاً يهمه أن يبقى في السلطة. في الوقت نفسه، كان مدركاً أن هذه الانتخابات استفتاء شعبي مهم سيؤثّر في مستقبل لبنان. ويبدو أنه اعتقد أن القوميين سيكونون ممثلين بقوة في البرلمان المقبل لتمتع الناخبين اللبنانيين بقدر أكبر من الحرية مقارنة بالانتخابات السابقة. كان من المؤكد أن تؤثر هذه الانتخابات ليس على الوضع القائم الذي كان تابت ملتزماً به بقوة فحسب، بل أيضاً على مركزه بسبب الكراهية المتبادلة بينه وبين العديد من زعماء القوميين العرب. لذلك أخذ على نفسه مهمة تعطيل تغييرات كهذه ومحاولة إحياء الوضع الذي كان قائماً قبل الحرب من أجل قيادة لبنان في اتجاه بعيد عن أية خطة لتوحيده مع سائر العالم العربي، الأمر الذي راق الفرنسيين. سيراً على هذه السياسة، فإنه رفض إلزام حكومته بأي موعد محدد للانتخابات، ثم لم يخف نيته تأجيل الانتخابات إلى أجل غير مسمى. وبرَّر ذلك بالادّعاء أن اللبنانيين مهتمون برفاهيتهم الاقتصادية أكثر منهم بالانتخابات العامة. وفقاً لذلك تعهد تنفيذ سلسلة كبيرة من الإصلاحات الاجتماعية والإدارية.[٨٤]

لكن محاولة تابت تحويل مركز الاهتمام من المجال الانتخابي إلى المجال الاجتماعي والاقتصادي أخفقت في حصد ردود إيجابية، مع أنها حصلت على الدعم العملي من الفرنسيين. أغضبت الإصلاحات الاجتماعية المعتدلة نسبياً التي اقترحها تابت أرباب العمل فيما فشلت في كسب دعم الطبقات العاملة والمتوسطة. كما أن محاولته تأجيل الانتخابات والتمديد لحكومته أغضبت القوميين العرب والبريطانيين ولكنها لم تنجح في حشد غالبية القوميين اللبنانيين حول قضيته بحسبما توقع. وبرغم اعتبار تقرير فرنسي صادر في تلك الفترة أن لتابت «الكثير من المؤيدين» فإنه لم يتمكن من الإشارة إليهم باستثناء أولئك المنتمين إلى «الحزب التوحيدي القديم [حزب الوحدة اللبنانية] الموالي لإدّه، والذي لم يكن يوماً متيّماً بالطرق البرلمانية».[٨٥] في أواسط أيار/ مايو عام ١٩٤٣ أدرك تابت أنه لا هو ولا الفرنسيون

(٨٤) FO 226/240, Beirut to London 11 and 20 March 1943; Beirut to London, 18 April 1943.

(٨٥) MAE, Guerre 1939-1945, London-CNF, vol. 42, May 1943, 366.
انظر أيضاً: FO 371/35177, Beirut to London, 7, 10 and 23 June 1943.

في وضع يمكنهما من إبداء مقاومة مستمرة للضغوط المحلية والإقليمية والبريطانية المنصبة على الحصول على موعد محدد للانتخابات. لذلك حدد الموعد في صيف ١٩٤٣ بالتوافق مع الفرنسيين. وهكذا بدأت الصحافة اللبنانية، بدعم من الفرنسيين، حملة ترمي إلى ضمان قيام نظام دستوري تسيطر عليه «العناصر الموالية».[٨٦]

منذ تأسيس النظام البرلماني اللبناني جرى ابتكار عدد من الوسائل التي تتيح للسلطة التأثير على تكوين وتوجيه الهيئات المنتخبة وتوجهها. ومن تلك الوسائل تعيين ثلث النواب. ومن الطبيعي أن يكون مثل هذا الأمر سبباً لشكاوى متواصلة تقريباً في الوسط السياسي وخصوصاً من القوميين العرب وبعض الدستوريين ومنتقدي الانتداب. أخيراً رضخ كاترو للضغط القوي الممارس على السلطات الفرنسية لإلغاء هذا القانون خصوصاً.[٨٧] لكن هذا التراجع وضع مزيداً من القيود على قدرة السلطات الفرنسية واللبنانية على ضمان تأليف برلمان مطواع. لذلك ركز تابت اهتمامه على سبل أخرى تمكّنه من ضمان تكوين البرلمان. من بينها إنشاء مجلس لبناني للشيوخ يشبه مجلس ١٩٢٦ الذي كان أعضاؤه معينين من المندوب السامي الفرنسي.[٨٨] إلا أن تابت فشل مرة أخرى في انتزاع رد إيجابي من أي من الأفرقاء المعنيين.

لم يحبط هذا الفشل عزيمة تابت إذ كان منهمكاً بتأليف ما سماه «حكومة أو لائحة الموالين» في كل لبنان، وهي خطوة أيدها الفرنسيون الأحرار. من بين أهداف هذه اللائحة إلحاق الهزيمة بالدستوريين الذين كان يشتبه كل من تابت والفرنسيين في خدمتهم المصالح البريطانية على حساب مصالح الفرنسيين والقوميين اللبنانيين. حاول «الموالون» إضعاف الدستوريين بتوزيع منشور يدّعي زوراً أن الخوري وقع أثناء محادثاته مع نحاس في حزيران/ يونيو عام ١٩٤٢ ميثاق الاقتصاد العربي القومي،

---

(٨٦) MAE, Guerre 1939-1945, London-CNF, vol. 41, 22 and 25 May 1943, 167-71.

(٨٧) FO 226/240, Beirut to London, 16 March 1943.
انظر أيضاً: MAE, Guerre 1939-1945, London-CNF, vol. 42, January 1943, 331-4.

(٨٨) الخوري، حقائق لبنانية، مجلد رقم ١، ٢٥٠. الجدير ذكره هنا أن مجلس الشيوخ لسنة ١٩٢٦ دُمج بمجلس النواب عام ١٩٢٧. لو تكرّر ذلك لكان موازياً لتعيين ثلث أعضاء البرلمان. انظر: المصدر نفسه، ٣٢٤.

الذي ألزم الموقّعين بإقامة وحدة اقتصادية بين بلدانهم.[٨٩] كان المقصود من هذا التكتيك تعبئة القاعدة الانتخابية للقوميين اللبنانيين ضد الدستوريين الذين وُضعوا بهذه الطريقة في الخانة التي وُضع فيها القوميون العرب. كما أعلن، أيضاً بمساندة الفرنسيين، أن «التصدي» لرياض وكرامي سيحدث «بشدة كونهما معادين للبنان».[٩٠]

تركت حملة تابت عدداً من الآثار على الرأي العام اللبناني. ففي محيط يسيطر عليه القوميون اللبنانيون برزت مجدداً مسألة الدفاع عن الكيان كأولوية في برنامج الانتخابات. وقد وجد الدستوريون أنه من الضروري بذل الجهد لطمأنة الناخبين إلى أنهم متمسكون بالكيان. واتخذ البطريرك الماروني موقفاً متصلباً من مرشحي القوميين العرب فدعا السلطات لقبول ترشيح الذين أقسموا بالولاء للكيان فقط، وبذلك يحدث ضمنياً إقصاء مرشحي القوميين العرب عن الانتخابات.[٩١]

بلغت الحملة على العناصر «المعادية» للبنان ذروة جديدة بعد أيام من تعيين جان هيللو مندوباً عاماً مطلق الصلاحية لفرنسا الحرة في المشرق. خلف هيللو كاترو الذي نقل إلى الجزائر مفوّضاً للدولة من أجل تنسيق الشؤون الإسلامية. كان هيللو من السلك الدبلوماسي وسبق له أن خدم في المشرق في الثلاثينات في عهد المفوض السامي بونسو. ويبدو أن هذه التجربة وفق ما تردد، أيقظت حنينه إلى الأيام التي كانت فيها فرنسا القوة المطلقة المسيطرة على المشرق. وصف رئيس بعثة الأمن البريطانية في المشرق في تلك المرحلة المقدم كوغهيل الكولونيل هيللو لاحقاً في كتابه «يوميات الحرب» بأنه «رجل ضعيف».[٩٢] شاركه في هذا الرأي عدد من

---

(٨٩) FO 226/240, Beirut to London, 16 April 1943.

انظر أيضاً:

FO 371/35177, Beirut to London, 28 April 1943; MAE, Guerre 1939-1945, London-CNF, vol. 42, May 1943, 367.

(٩٠) FO 226/240/9/IV, Beirut to London, 18 April 1943.

(٩١) FO 371/35177, Beirut to London, 12 May 1943.

انظر أيضاً: بيروت، ١ أيار/مايو ١٩٤٣.

(٩٢) MEC, The War Diary of P. Coghill, 34.

انظر أيضاً:

FO 226/240/9N, Beirut to London, 5 August 1943; S. H. Longrigg, *Syria and Lebanon under French Mandate*, Beirut 1968, 190, 327.

المسؤولين البريطانيين العاملين في المنطقة في ذلك الوقت. يظهر أن هيللو وجد صعوبة في السيطرة على بعض المرؤوسين الفرنسيين من أصحاب المناصب الرفيعة مثل جان مارك بويجنر وم. بويلين والكابتن بلانشيه. شدد هذا الأخير على الأمور الأمنية بدلاً من الدبلوماسية في تعامله مع القوميين العرب.[٩٣] وتجلّى هذا الموقف بوضوح أكبر بعد تعيين هيللو في منصبه وخصوصاً بعد تسرّب معلومات عن اجتماع مجلس الحرب البريطاني في القاهرة بين ١٠ و١٣ أيار/مايو عام ١٩٤٣. كان هدف هذا الاجتماع إجراء مراجعة عامة لاستراتيجية بريطانيا في الشرق الأوسط. عكست مقررات المجلس المتعلقة بالمشرق إلى مدى كبير موقف كايسي وسبيرز من الفرنسيين ومن العرب وسوريا الكبرى: «إن وجود فرنسا المستمر في المشرق لا يتفق مع مصالحنا السياسية أو العسكرية في الشرق الأوسط، وكذلك لا يتوافق مع التطور السلمي وخير الدول العربية». وفي إشارة إلى فشل الحكم البريطاني-الفرنسي المشترك في المشرق بسبب الموقف «غير المتعاون» و«غير الجدير بالثقة» للفرنسيين الأحرار قيل أيضاً إن «أي شكل من أشكال الاتحاد الأوثق بين الدول العربية أو حتى بين دول سوريا الكبرى [سوريا ولبنان وفلسطين والأردن]، وهو تطور حظي بتعاطف حكومة صاحب الجلالة، لأمر صعب التحقيق ما دام الفرنسيون يتمتعون بأي نفوذ مباشر سواء كان سياسياً أو عسكرياً في سوريا ولبنان».[٩٤]

بلغت أخبار هذه القرارات السلطات الفرنسية في بيروت مطلع حزيران/يونيو عام ١٩٤٣، أي في الوقت الذي كان هيللو يتسلّم منصبه الجديد.[٩٥] ورأى فيها إثباتاً قاطعاً على شكوك فرنسا القديمة حيال البريطانيين. نتيجة لذلك، أصبح الفرنسيون في بيروت أكثر تصميماً على ضمان انتخاب برلمان مطيع لهم في لبنان. اضطلع هذا الموقف بدور مهم في تسريع حصول ما عرف بـ«أزمة الدكتور تابت». بدأت الأزمة في ١٧ حزيران/يونيو عام ١٩٤٣ عندما أصدر الرئيس اللبناني عدداً من المراسيم أعادت توزيع الحصص الطائفية لمجلس النواب. فخفض عدد النواب من

(٩٣) MEC, Spears V 1, Notes on a Meeting with Massigli, 15 July 1943.

(٩٤) FO 371/34975, Resolutions of the Middle Eastern War Council on the War Situation in the Middle East, 17 June 1943, 39.

(٩٥) MAE, Guerre 1939-1945, London-CNF, vol. 41, 26 June 1943, 69.

٦٣ إلى ٥٤، لكن عدد النواب الموارنة خفض واحداً أي من ٢٠ إلى ١٩ في حين خُفّض عدد نواب السنّة من ١٣ إلى ١٠. وجرى تقليص النسبة المئوية لكل النواب المسلمين بمن فيهم السنة والشيعة والدروز من ٤٦ في المئة إلى ٤٠ في المئة من العدد الإجمالي للنواب، وارتفعت النسبة المئوية للنواب المسيحيين من ٥٤ إلى ٦٠ في المئة. اعتبر تابت والفرنسيون هذا التعديل في التكوين الطائفي للبرلمان تعويضاً ضرورياً من إلغاء امتياز تعيين عدد من النواب. برروا ذلك من خلال استحضار مسألة تمثيل اللبنانيين المهاجرين المحتفظين بجنسيتهم اللبنانية. ولتعزيز هذه الحجة نشرت السلطات بعد بضعة أيام إحصاءات تشير إلى أنه من بين إجمالي المغتربين البالغ عددهم ١٥٣٥٧١ هناك ٩١٢٧٦ ينتمون إلى الطائفة المارونية مقارنة بـ ٩٣٧٦ شيعياً و٤٩١٣ سنياً.[(٩٦)]

من الطبيعي أن تتسبب مراسيم تابت بأزمة طائفية تدور حول النقاش بشأن حقوق الطوائف المختلفة في لبنان. ووجد زعماء القوميين العرب في الطائفة الإسلامية أنفسهم مجبرين على العمل في إطار طائفي فشاركوا في تنظيم مؤتمر إسلامي برئاسة المفتي، وكذلك في إنشاء لجنة إسلامية لمعالجة هذه المشكلة. دعت اللجنة إلى تحقيق الآتي: إلغاء مراسيم تابت، ومسح جديد للسكان كأساس لمنح المقاعد البرلمانية إلى مختلف الطوائف، ومنح الجنسية اللبنانية إلى جميع المقيمين في لبنان الجديرين بها، وأخيراً تأجيل مسألة المغتربين ريثما يعقد البرلمان الجديد دورته. بالإضافة إلى ذلك شكك الزعماء المسلمون في مذكرتهم إلى الفرنسيين الأحرار والسلطات البريطانية بحق حكومة تابت في إصدار مراسيم بعيدة الأثر كهذه، في حين أن حكومة انتقالية ليس لديها أي تفويض عام. لقد هددوا بإعلان مقاطعة عامة للانتخابات، وحتى بإحياء المطالبة بالدعوة إلى الوحدة مع سوريا أو إعادة الأراضي المتنازع عليها إليها إذا تابعت السلطات إنكار حق المسلمين بمشاركة عادلة في العملية السياسية.[(٩٧)]

---

(٩٦) بيروت، ١٨ و٢٤ حزيران/يونيو ١٩٤٣.
انظر أيضاً: FO 226/240/9/IV, Beirut to London, 21, 23 June, 1943.

(٩٧) FO 226/240/9/VII, Beirut to London, 29 June 1943, 5, 8 July 1943.
انظر أيضاً: FO 371/35178, Beirut to London, 30 June 1943.

حاول تابت إحداث انقسام في المعارضة الإسلامية لمراسيمه عبر إعطاء الوعود إلى بعض الزعماء المسلمين بمناصب في حكومته المستقبلية في مقابل دعمهم له، لكن محاولاته باءت بالفشل. كذلك ركّز جهوده على تعبئة الرأي العام الماروني وحشد تأييد الزعماء الموارنة لقضيته، ولكن هنا أيضاً لم يحصل الدعم المتوقع. برغم استعداد الكتلويين لدعم أية خطوة توطد الكيان فإن موقف إده من مراسيم تابت تأثر باعتبارات سياسية أخرى. كان إده يتأهب لاستعادة محتملة لمركز الرئاسة. ونتيجة لذلك اعتبر تابت خصماً يجب عدم دعمه. وبما أن إده كان في الوقت نفسه يأمل الحصول على دعم الزعماء المسلمين لترشيحه لم يشأ أن يحدث توتراً غير ملائم في علاقته بهم. في البدء أعرب عريضة عن تأييده للمراسيم بصراحة، لكن عندما حثّه تابت على ترؤس مؤتمر مسيحي يجمع المسيحيين حول حكومته فضّل عريضة عدم بلوغ هذا الحد.[٩٨] وتجاهل الدستوريون المسألة برمتها وتابعوا انتقادهم للحكومة. وبعد بضعة أيام من إصدار المراسيم وجّهوا رسالة إلى هيللو انتقدوا فيها تابت لتعزيز أهدافه ومصالحه الخاصة، وختموها بقولهم إنه لم يعد مؤهلاً للإشراف على الانتخابات العامة.[٩٩]

ما لبثت أزمة تابت أن اتخذت بعداً عربياً وعالمياً. أولاً، وفرت فرصة للقاهرة للتأكيد على دورها المركزي في السياسة العربية، وأيضاً على العلاقة الخاصة بين النخبة الوطنية المصرية والقوى السياسية الصاعدة في لبنان. علماً أنها وفرت فرصة لها للإفادة من نفوذها لدى الفرنسيين في سبيل تعزيز مكانة مصر الإقليمية. وجه الزعماء المسلمون، الذين كانوا يتأهبون لمواجهة محتملة مع السلطات الفرنسية، نداء إلى نحاس طلباً للمساعدة. لقد وعدهم بالدعم الكامل واقترح أن يقوم بدور الوسيط . عندما استدعي كاترو إلى بيروت لمعالجة الأزمة التي يبدو أنها خرجت عن السيطرة، اقترح نحاس عليه إعطاء الطوائف المسيحية ٢٩ مقعداً في البرلمان والطوائف الإسلامية ٢٥ مقعداً، أي بنسبة ٥ للمسيحيين في مقابل ٤ للمسلمين.

(٩٨) نقاش، مشاهد تاريخية من الحياة العامة اللبنانية: مذكرات، بيروت لا ت.، ٨٤-٩١.
انظر أيضاً: FO 371/35178, Beirut to London, 7 July 1943.

(٩٩) FO 226/240/9/VII, Beirut to London, 29 June 1943.

كذلك حذّر كاترو من أنه إذا استمر الفرنسيون في موقفهم «فلن يتمكن من البقاء مكتوف اليدين في هذا الوضع المؤلم في وجه نداءات الزعماء المسلمين، إذ تدركون مشاعر مصر وسائر البلدان العربية».[١٠٠]

وجد البريطانيون من جهتهم أنهم لن يستطيعوا البقاء من دون أن يحركوا ساكناً، والأزمة ماضية إلى مزيد من التفاقم. قد يؤثر التوتر المسيطر في لبنان بسهولة على الأمن والاستقرار، وبذلك يؤثر على الجهود المبذولة في الحرب الدائرة في المشرق. وفّر هذا التفكير لسبيرز الحجة للتدخل علناً ضد مراسيم تابت وممارسة الضغط عليه وعلى السلطات الفرنسية من أجل إلغائها. ردّ هيللو وتابت على هذه الضغوط بالدعوة إلى تأجيل الانتخابات قدر الإمكان، إلا أن كاترو الذي بات مسؤولاً عن الوضع فضّل التوصل إلى حل وسط يساعد على إنهاء الأزمة بأسرع وقت، وبذلك يتم التمهيد لإجراء الانتخابات في أمد قريب. وبينما بدا هيللو مهتماً أكثر بمكانة فرنسا في المشرق وتحديداً في لبنان، نظر كاترو إلى المسألة على نحو أشمل إذ أخذ في الاعتبار انعكاساتها على العالم العربي وعلى العلاقات البريطانية-الفرنسية.[١٠١] ومن أجل تهدئة الوضع وافق كاترو تقريباً على جميع المطالب التي تقدم بها نحاس والزعماء المسلمون اللبنانيون، وتضمنت قبول صيغة زعيم الوفد التي تقضي بتقسيم المقاعد البرلمانية وفقاً لنسبة ٥ في مقابل ٤، وتعيين ٨ آب/أغسطس عام ١٩٤٣ موعداً لإجراء الانتخابات العامة، وإجراء مسح عام بعد الانتخابات من أجل بتّ مسألة التكوين الطائفي لمجالس النواب المقبلة، واستبدال حكومة تابت بإدارة محايدة تمتنع عن التدخل في العملية الانتخابية.[١٠٢] لكن عدد النواب الموارنة ارتفع إلى ٣٠ من أجل مراضاة البطريرك الماروني، الذي كان احتج بشدة على أعمال كاترو، وخصوصاً عندما أصبحت طبيعة الدور الحاسم للنحاس معروفة.

---

(١٠٠) FO 22/240, Copy of a letter from M. al-Nahas to G. Catroux, 4 July 1943.
انظر أيضاً: FO 226/240/9/VII, Beirut to London, 7 July 1943.
(١٠١) MAE, Guerre 1939-1945, London-CNF, vol. 41, 24, 25 June 1943, 185-6.
انظر أيضاً: FO 226/240/9/VIII, Beirut to London, 16 July 1943.
(١٠٢) FO 226/240, Beirut to London, 17 July 1943.
انظر أيضاً: بيروت، ١٠ تموز/يوليو ١٩٤٣.

انتهت أزمة تابت عندما أصدر هيللو بعد رحيل رئيسه كاترو، مرسومين لتنفيذ تعهّدات هذا الأخير، يتعلق أحد المرسومين بالنسب الجديدة للتمثيل الطائفي في البرلمان، ويتعلق الثاني بإحلال بترو طراد محل أيوب تابت رئيساً للدولة اللبنانية. كذلك عين عبد الله بيهم أميناً عاماً للدولة، وأصبح توفيق عواد ابن شقيقة عريضة والمدعوم من قِبله مساعداً لبيهم. أصدر الرئيس الجديد مرسوماً في أيار/مايو ١٩٤٣ أعلن فيه إجراء الانتخابات العامة في ٢٩ آب/أغسطس و٥ أيلول/سبتمبر وحدد ٢١ أيلول/سبتمبر موعداً لإجراء الانتخابات الرئاسية.(١٠٣)

حكومة بترو طراد

كان بترو طراد آخر رئيس يشغل هذا المنصب في ظل النظام الواقع تحت السيطرة الفرنسية. وهو ينتمي إلى عائلة أرثوذكسية معروفة في بيروت، كما كانت حال أول رئيس جاء في ظل هذا النظام. لم يكن ذلك مصادفة إذ فضّل الفرنسيون أن يكون الرئيس مسيحياً وألاّ يكون موضع جدل حاد نتيجة التنافس بين الطوائف، أو حتى بين الموارنة أنفسهم. بدا أن طراد ينتمي إلى هذه الفئة ليس بسبب خلفيته الطائفية فحسب، لكن أيضاً بسبب اعتداله وواقعيته. امتهن المحاماة بعدما حاز شهادته من باريس عام ١٩٠٠. وهو إلى ذلك متمكن من الأدب العربي والتاريخ. كان طراد نائباً منذ ١٩٢٢ وخلف شارل دباس في رئاسة مجلس النواب مدة وجيزة عام ١٩٣٤. منذ ذلك الوقت، وهو يطمح إلى أن يصبح يوماً رئيساً للجمهورية. مع أن طراد بدأ حياته السياسية مؤيداً لإدّه، فإن نظرته إلى المسائل الداخلية والى علاقات لبنان مع الدول العربية كانت أقرب إلى نظرة الدستوريين منها إلى سواهم.(١٠٤) ساهم تعيينه في منصب الرئاسة في الحدّ من التوتر الطائفي وأفرح

---

(١٠٣) الخوري، **حقائق لبنانية**، مجلد رقم ١، ٢٥٢.
انظر أيضاً:

FO 226/240/9/VII, Beirut to London, 20, 21, July 1943; FO 226/240/9/IX, Beirut to London, 2 August 1943;

بيروت، ٢١ تموز/يوليو ١٩٤٣.

(١٠٤) FO 371/23280, Record of Leading Personalities in Syria and Lebanon, 9 August 1939, 29, 32.

الدستوريين الذين سعدوا برؤية تابت خارج السلطة. بالإضافة إلى ذلك أدى تعيين طراد إلى تحسين العلاقات مع البطريرك الذي قرر إلغاء دعوته إلى المسيحيين بمقاطعة الانتخابات.[(١٠٥)]

حوّل أسلوب طراد الهادئ وتحديد موعد للانتخابات اهتمام اللبنانيين مجدداً إلى الساحة الانتخابية وما يتخطاها من إحداث مهمة تجري في العالم العربي. واعتبرت الأحداث المحلية والإقليمية جزءاً من الاتجاه العام للتطورات التي أخذت تؤثر على هوية لبنان الوطنية وعلاقاته مع العالم العربي بالإضافة إلى مصير الحكم البريطاني- الفرنسي المشترك في المشرق. حاول الفرنسيون الأحرار مراراً الإبقاء على لبنان كـ«نظام مضاد» للنظام الإقليمي الآخذ بالظهور في الشرق العربي. إلا أن هذه المحاولات أخفقت بسبب متطلبات الحرب وضغوط القوميين العرب في لبنان وخارجه. نتيجة لذلك حوّل الفرنسيون سياستهم نحو تحقيق هدف أكثر واقعية. فبدل تحويل لبنان إلى كيان معاد للعروبة اتخذوا خيار جعله بلداً غير عربي. إلاّ أن هذه الصيغة لم تلق قبولاً كبيراً. كانت القوى الجاذبة في العالم العربي تضغط في سبيل اعتماد صيغة تكرّس عروبة لبنان بدلاً من عزله عن سائر الدول العربية. إن نجاح هذه الصيغة الفرنسية تعلّق إلى حد كبير بنتائج الانتخابات العامة. في الواقع أصبحت الانتخابات ساحة القتال الفاصلة بين مؤيدي هاتين القضيتين المتناقضتين.

انظر أيضاً: الرباشي، رؤساء لبنان كما عرفتهم، ١١٢-١١٦.
بيروت، ٢٠ أيار/ مايو ١٩٤٣.

(١٠٥) FO 226/240/9/X, Beirut to London, 4, 9 August 1943.

الفصل الخامس

لبنان المستقل والمحادثات الثنائية بشأن الوحدة العربية

انتقال الحرب إلى الساحة الأوروبية

في صيف ١٩٤٣، وبينما كان اللبنانيون منهمكين بالمعركة الانتخابية كانت خريطة الحرب تتغير تغيراً أساسياً. فقد قلب تدخل الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي ميزان القوى ضد قوى المحور. ونقلت الانتصارات التي حققها كل من البريطانيين في العَلَمين، والولايات المتحدة والبريطانيين في شمال افريقيا، والروس في ستالنغراد ساحة الحرب إلى نقطة أقرب إلى البر الأوروبي. كذلك أصبح قادة الحلفاء أقل انهماكاً بالدفاع عن الشرق الأوسط وازدادت مشاركتهم في الخطط الآيلة إلى تحرير إيطاليا وفرنسا وأوروبا ما بعد الحرب. نتيجة هذه الظروف حثّت وزارة الخارجية البريطانية على تعاون أوثق مع الفرنسيين الأحرار من أجل تجييش المقاومة ضد الاحتلال الألماني للأراضي الفرنسية وإعادة إعمار فرنسا كعنصر استقرار في أوروبا المستقبلية.[1]

مع اقتراب تحرير فرنسا، ازداد تجاوب الحكومة البريطانية مع نصائح وزارة الخارجية لكن كان يجب أولاً تخطي عقبة مهمة تتمثل بموقف الإدارة الأميركية من

---

(١) A. Eden, *The Reckoning*, London 1965, 398.

لاحظ ديغول أنه في ربيع ١٩٤٢ «تركزت استراتيجية انكلترا على المتوسط، تماشياً مع سياستها المعهودة، إذ كانت تدافع عن مواقع تسيطر عليها في مصر والدول العربية وقبرص ومالطا وجبل طارق». انظر: De Gaulle, *Unity*, London 1959, 11. تغيّر هذا الوضع جذرياً في صيف ١٩٤٣.

الفرنسيين الأحرار. وتنامت هذه العقبة مع تعاظم أهمية الولايات المتحدة كقوة عالمية، ومع ازدياد مصالحها في الشرق الأوسط، وكذلك مع نوع العلاقات القائمة بين الحكومتين الأميركية والبريطانية. برز العاملان الأولان بوضوح من خلال الدور المهم للولايات المتحدة في احتلال شمال افريقيا وتزويد الروس بالمؤن. قبل ذلك كانت اهتمامات الولايات المتحدة في الشرق العربي ترتكز على المؤسسات الثقافية والإرساليات الكائنة غالبيتها في لبنان وقسم لا بأس به منها في سوريا. عام ١٩٣٨ كان للولايات المتحدة نحو مئة مدرسة وجامعة في المشرق بما فيها الجامعة الأميركية في بيروت وضمّت هذه المؤسسات ٩٧٠٠ طالب.[٢] تمتع الأساتذة والمبشرون البروتستانت العاملون في هذه المؤسسات بنفوذ لدى الإدارة الأميركية بسبب خلفيتهم الاجتماعية وأفادوا من هذا النفوذ في دعم أنشطتهم في المشرق. قبل الحرب العالمية الثانية كانت المصالح الاقتصادية للولايات المتحدة الأميركية في الشرق العربي هامشية نسبياً باستثناء شركة البترول العراقي التي بلغت حصة الولايات المتحدة فيها زهاء ربع الأسهم ابتداءً من عام ١٩٢٨.[٣]

هذه المصالح الثقافية والاقتصادية لم تولد اهتماماً كبيراً بالسياسة في العالم العربي في ذلك الوقت. لكن في نهاية عام ١٩٤٢ طرأ على الوضع تغييرات جذرية أدّت إلى «انتشار المبعوثين الأميركيين المطلقي الصلاحيات والسفراء الجوالين والشيوخ الزائرين».[٤] تزامن هذا التغيير مع تزايد التأييد الأميركي للصهيونية وتوقع وجود مصالح نفطية في شبه الجزيرة العربية واستعداد الولايات المتحدة إلى توسيع حصتها في السوق العالمي ومشاركتها في سير الحرب في الشرق الأوسط. انتقد مبعوثو الولايات المتحدة وممثلوها سياسة الفرنسيين الأحرار في المشرق. وساهمت تقاريرهم في تصلب موقف الإدارة الأميركية من فرنسا الحرة ومن فكرة منح فرنسا «موقعاً مميزاً وسيطرة في المشرق» حتى لو لم يترتب على ذلك الوضع أي تمييز ضد

---

(٢) NRC Suitland (USA), Rg. 2, Box 23, File 850.31, Survey of the United States Interests in Syria. Beirut to Washington, 10 September 1940.

(٣) P. J. Baram, *The Department of State in the Middle East*, Philadelphia 1978, 125, 175.

(٤) M. W. Wilmington, *The Middle East Supply Centre*, London 1972, 60.

«القوى غير الأوروبية» كما قال البريطانيون.[٥] أوجز هذا الموقف ف. كرسودي بقوله إنه نابع من «المعارضة التامة للجنرال ديغول. . .، وطمع ببعض أجزاء من الأمبراطورية الفرنسية، واستخفاف كامل بالسيادة الفرنسية. . . [وحتى نهاية ١٩٤٢] تعاطف مستمر مع المارشال العجوز [بيتان]».[٦]

تعززت أهمية المواقف الأميركية حيال الوضع في الشرق الأوسط من خلال اتجاه تشرشل إلى النزول على رغبة روزفلت في مسائل عدة.[٧] فهو تجاهل اقتراحات وزارة الخارجية البريطانية المتعلقة بضرورة تحسين علاقات بريطانيا بالفرنسيين الأحرار، وذهب تشرشل إلى مشاركة الولايات المتحدة في التفتيش عن قائد بديل من ديغول. لكن في النهاية نجحت التطورات التي حدثت لدى الفرنسيين الأحرار وجهود وزارة الخارجية البريطانية في إقناع تشرشل وروزفلت بالقبول بمبدأ التعاون الوثيق مع فرنسا الحرة.[٨]

إن إعلاء فرنسا إلى وضع الشريك موضع التقدير لبريطانيا والولايات المتحدة دفع وزارة الخارجية البريطانية إلى رؤية موقف بريطانيا من استقلال سوريا ولبنان من منظور مختلف. وخلافاً للموقف المعتمد من السلطات البريطانية في ٦ حزيران/ يونيو عام ١٩٤١، والذي يقضي بإنهاء الانتداب، رفع إيدن مذكرة إلى وزارة الحرب في ١٢ تموز/ يوليو عام ١٩٤٣ أعلن فيها أنه فقط «بعد الحرب سيصبح بالإمكان تسوية أوضاع [سوريا ولبنان] عبر الإنهاء الرسمي للانتداب بطريقة ما . . . تتضمن إبرام معاهدات بين [فرنسا] ودول المشرق، ومن مفاعيلها وضع فرنسا في موقع يشبه الموقع الذي تشغله بريطانيا في العراق».[٩]

---

(٥) FRUS 1943, vol. 4, *The Near East and Africa*, Washington 1964, 783, 955.

(٦) F. Kersaudy, *Churchill and* De *Gaulle*, London 1981, 318.

(٧) أخبر ممثل الولايات المتحدة في بيروت وادسورث السيد سبيرز أن حكومة الولايات المتحدة تعتبر المشرق منطقة نفوذ بريطاني في حين أنها تعتبر شمال افريقيا منطقة نفوذ أميركي»؛ انظر: MEC, Spears I/1; 24 January 1943.

Eden, *Reckoning*, 405.

(٨) Kersuady, *Churchill and De Gaulle*, 352, 360-1.

(٩) FO 371/34975, 12 July 1945,143.

كانت سياسة وزارة الخارجية البريطانية تجاه المصالح المتضاربة للقوميين العرب والفرنسيين إمّا موضع تجاهل وإمّا سوء فهم من لاعبيْن مهمين على الساحة الشرق أوسطية هما مجلس الحرب البريطاني للشرق الأوسط الذي يضم دبلوماسيين بريطانيين ورؤساء أركان في الشرق الأوسط، والفرنسيون الأحرار.

أثناء اجتماعه المنعقد في القاهرة في ١٠ و١٣ أيار/مايو عام ١٩٤٣ زاد مجلس الحرب البريطاني للشرق الأوسط من شكوك الفرنسيين وأحدث رد فعل عنيفاً في وزارة الخارجية البريطانية على السياسة التي تبناها المجلس. وفي تعليق على مقررات مجلس الحرب البريطاني للشرق الأوسط الداعية إلى إزالة الفرنسيين من المشرق، علق ر. م. ا. هانكي من القسم الشرقي في وزارة الخارجية البريطانية، بقوله إنها دليل على وجود انقسام عميق بين السلطات البريطانية في الشرق الأوسط وتلك التي في لندن. بينما كانت الأولى تريد كسب ودّ العرب كانت الثانية واقعة تحت تأثير الرأي العام الفرنسي في فرنسا نفسها وشمال افريقيا. يبدو أن م. بيترسون مساعد وزير الدولة للشؤون الخارجية استاء من مقررات مجلس الحرب البريطاني للشرق الأوسط، فقال: «في ما يتعلق بسوريا فإن السيد كايسي باع نفسه إلى السير ا. سبيرز تماماً كما فعل الدكتور فاوست». أوصى بيترسون ضمنياً بإقالة كايسي وسبيرز: «لن نحظى بالسلام وسوف نمضي في التسبب بالبلاء لأنفسنا ما دام الاثنان يتحكمان بهذا الجانب من أمورنا».(١٠)

كانت اقتراحات بيترسون لافتة، فالحملة الهادفة إلى جعل السلطات البريطانية في المشرق على الخط نفسه مع وزارة الخارجية البريطانية، أدّت إلى نقل كايسي من منصبه وزير دولة في كانون الأول/ديسمبر ١٩٤٣ الذي كان تسلمه خلفاً لليتلتون، إلى منصبه الجديد حاكماً للبنغال. إن سبباً رئيسياً لهذا التغيير كان موقف كايسي من الوجود الفرنسي في المشرق.(١١) إلاَّ أن محاولات مماثلة لنقل سبيرز تعثرت بسبب علاقته الوثيقة بتشرشل. برغم مشاكله مع ديغول رفض تشرشل قبول مقررات مجلس الحرب البريطاني للشرق الأوسط المتعلقة بطرد الفرنسيين من المشرق.(١٢)

---

(١٠) المصدر نفسه، ٥ و٦ و٧ حزيران/يونيو ١٩٤٣: ٥-١١.

(١١) T. Evans, *The Killearn Diaries: 1934-1946*, London 1972, 271-2.

(١٢) MEC, Spears II/7, The Prime Minister's Directives, 27 June 1943.

كان ديغول من جهته مدركاً الخلافات القائمة بين وزارة الخارجية البريطانية والسلطات البريطانية في الشرق الأوسط. لقد وجد القادة الفرنسيون سهولة أكثر نسبياً في التعامل مع المسؤولين البريطانيين في لندن مقارنة بأولئك الذين في الشرق الأوسط، وذلك على المستويين الشخصي والسياسي. لكنهم ظلوا مشككين في الخطط البريطانية للشرق العربي ولم يوافقوا على تفسير وزارة الخارجية البريطانية للموقع المميز لفرنسا في المشرق. لقد أكدوا مراراً أن ما يهمّهم لم يكن روح التعاون الصادر عن لندن فحسب بل أيضاً ما كان يجري في الشرق العربي نفسه. لذلك حثوا الحكومة البريطانية على جعل السلطات البريطانية في المشرق على الخط نفسه. تبعاً لذلك طلب ديغول في آب/ أغسطس ١٩٤٢ أن يلفت المفوض الوطني للفرنسيين الأحرار لشؤون المستعمرات والاقتصاد والأسطول التجاري ر. بليفين، نظر السيد إيدن انه إذا كانت شخصية سبيرز عمّقت حالة الإرباك القائمة، فإن هذه الحالة لا تعود إلى أخطاء لممثلي بريطانيا في بيروت فحسب بل إنها أيضاً ناتجة من سياسة الحكومة البريطانية نفسها».[١٣] بعد تأليف اللجنة الفرنسية للتحرير الوطني في الجزائر في حزيران/ يونيو ١٩٤٣، والتي حلّت محل اللجنة الوطنية الفرنسية، أصبح القائد الفرنسي أكثر جرأة في اللجوء إلى استعمال مثل هذه الوسائل للضغط. ضمت اللجنة الفرنسية للتحرير الوطني في الجزائر عناصر تمثل أطيافاً مختلفة من الرأي العام الفرنسي. اتخذت وضع حكومة فرنسية في المنفى وليس وضع منظمة عسكرية للمقاتلين الفرنسيين، كما فعلت اللجنة الوطنية الفرنسية. رفضت الولايات المتحدة الاعتراف باللجنة الفرنسية للتحرير الوطني وحاولت بلا جدوى إبعاد ديغول عن منصب السلطة فيها.[١٤] يبدو أن هذه المحاولات عززت صدقية ديغول ومكانته قائداً وطنياً حقيقياً للفرنسيين، وبذلك جعلت اللجنة الفرنسية للتحرير الوطني أكثر ضرورة للمجهود الحربي.

حاول الفرنسيون الأحرار الاستفادة من هذا الموقف من أجل الحصول على دعم

---

(١٣) C. de Gaulle, *Unity Documents,* Paris 1956, 39.

(١٤) De Gaulle, *Unity*, 107-13.

انتهت المحاولات التي حرّضت عليها الولايات المتحدة لاستبدال ديغول بجنرالات آخرين مثل دارلان وجورج وجيرو بالفشل مما عزّز مكانة ديغول.

السلطات البريطانية في لندن في مواجهة تحديين معيّنين يشكلان في رأيهم خطراً على الوجود الفرنسي في العالم العربي. تمثل التحدي الأول بالتطور السريع في مركز التموين للشرق الأوسط الذي تم إقصاؤهم عنه.(١٥)

أبدى الفرنسيون بعض القلق حيال النمو في مركز التموين للشرق الأوسط، إذ رأوا فيه وسيلة في يد البريطانيين والولايات المتحدة لبسط النفوذ الاقتصادي والسيطرة على الشرق الأوسط. لقد استاؤوا من اضطلاع بعثة سبيرز المشكو منها بتمثيل مركز تموين الشرق الأوسط في سوريا ولبنان. وزادت مخاوفهم الخشية من زحف المصالح الأميركية إلى العالم العربي. تأثر الفرنسيون بهذه التطورات في كل من شمال افريقيا والمشرق نفسه حيث رفضت الولايات المتحدة الاعتراف بالانتداب. ساهمت الزيارات المتتالية لمبعوثي وممثلي الولايات المتحدة إلى الشرق الأوسط كالجنرال باتريك هورلي والكولونيل هوسكينز، في زيادة الشكوك والقلق لدى الفرنسيين الأحرار. بالنسبة إليهم كانت مؤشراً إلى قيام نظام إقليمي أميركي-بريطاني جديد سيحلّ محل ترتيب سايكس-بيكو المتداعي.(١٦)

تمثل التحدي الثاني بالضغوط المتصاعدة لإنشاء «نظام عربي». إن هذا الهدف حسبما نتذكر ليس بجديد؛ لكن في بداية الأربعينات، بدا أن تحقيقه ممكن أكثر من ذي قبل. خشي الفرنسيون أن تكون هذه الخطط مرسومة بوحي من البريطانيين واتجهوا في أغلب الأحيان، إلى ملامة الموظفين البريطانيين في الشرق الأوسط على إعادة ظهورها. لم يكن يهم الفرنسيين الهدف من وراء هذه الخطط سواء كان استبدال اتفاق سايكس بيكو بنظام عربي أو بنظام إقليمي تسيطر عليه بريطانيا إذ إن

---

(١٥) بدأ مركز تموين الشرق الأوسط بالعمل في نيسان/ أبريل ١٩٤١ «قسماً صغيراً للتموين» في المقر العام للقوات البريطانية في الشرق الأوسط في القاهرة. لكن المركز تطور خلال سنة فأضحى منظمة ذات فروع في جميع بلدان الشرق الأوسط وكان له تأثير كبير على اقتصاد هذه البلدان.
Wilmington, *The* Middle *East Supply Centre*, 76, 85.

(١٦) MAE, Guerre 1939-1945, London-CNF, vol. 41, 6 April 1943.
انظر أيضاً:
MAE, Guerre 1939-1945, London-CNF, vol. 42, 27 May 1943, 29-30; MAE, Guerre 1939-1945, London-CNF, vol. 61, 13 February 1943; 16, 28 April 1943.

الاثنين يؤديان إلى إزالة النفوذ الفرنسي في الشرق.[١٧] لذلك حاولوا تعبئة كل أنواع المعارضة المحلية والإقليمية والعالمية لمواجهة هذه الخطط.

المفاوضات بشأن الوحدة العربية

برغم الموقف السلبي للفرنسيين والموقف المشكك للحكومة البريطانية من مخططات القوميين العرب، سيطر على السياسة العربية عام ١٩٤٣ المطالبة القوية من داخل العالم العربي بالاستقلال التام لدول المشرق بالإضافة إلى تحقيق مقدار جيّد من الوحدة بين الدول العربية .

في الأردن، أيقظ تصريح إيدن في مجلس العموم طموح الأمير الهاشمي المتعلق بمشروع سوريا الكبرى، وأقنعه بأن الظروف مناسبة للقيام بمبادرة جديدة في هذا الاتجاه. وهكذا بين آذار/ مارس وآب/ أغسطس عام ١٩٤٣ قام عبد الله ببضعة تحركات آخذاً في الحسبان هذا الأمر. في نيسان/ أبريل عام ١٩٤٣ وجّه بلاغاً إلى الشعب السوري خصوصاً وإلى العالم العربي عموماً دعا فيه إلى إحياء خطة الوحدة السورية التي كان تبناها المؤتمر العربي السوري لعام ١٩٢٠ . في ١٨ أيار/ مايو عام ١٩٤٣ أبلغ خطته إلى الحكومة البريطانية عبر المفوض السامي في فلسطين والأردن. لقد قارب المسألة اللبنانية بوضوح واقترح أنه يجب أن تكون «الأراضي المتنازع عليها» جزءاً من سوريا الكبرى. أما «لبنان في حدوده القديمة» فيجب إعطاؤه الفرصة إما بالبقاء مستقلاً أو بالالتحاق بالوحدة، على أن يمنح فيها السكان الموارنة حقوقاً وامتيازات خاصة. وأوضح الأمير أنه يجب على السوريين أنفسهم السعي لتحقيق هذا الهدف بحرية. واعتبر أيضاً أن الإعلان الصادر عن الحلفاء في حزيران/ يونيو عام ١٩٤١ بشأن استقلال دولتي المشرق وإنهاء الانتداب أوجد الظروف المناسبة لتحقيق خطته من أجل سوريا الكبرى.[١٨]

لكن يبدو أن مبادرة الأمير ينقصها مرة أخرى الحظ للنجاح. لقد واجهت عوائق

---

(١٧) G. Catroux, *Dans la bataille* de *Mediteranée*, Paris 1949, 220.

(١٨) C. E. Dawn, 'The Project of Greater Syria', Ph.D. diss., Princeton University 1948, 50-3.

انظر أيضاً: FO 371/34957, Amman to London, 16 April 1943.

صعبة أبرزها الشكوك البريطانية ومعارضة الفرنسيين الأحرار. وتمثّل عائق آخر باهتمام ابن شقيق الأمير، عبد الله، بالعرش السوري. إن الأخير بصفته وصياً على العرش العراقي كان في وضع يمكنه من تحقيق هذا الهدف. حاول رئيس الحكومة العراقية، نوري السعيد، أن يوفّق بين طموحات الأميرين الهاشميين في خطة مكتوبة عنوانها «الوحدة العربية والاستقلال» رفعها إلى وزير الدولة البريطاني للشرق الأوسط كايسي في كانون الثاني/ يناير ١٩٤٣ قبل أن يجدّد عبد الله دعوته لإقامة سوريا الكبرى ببضعة أشهر.

اقترحت خطة السعيد المشار إليها أحياناً بـ«الكتاب الأزرق» دمج سوريا ولبنان وفلسطين والأردن في دولة سورية واحدة تنضم إلى العراق في إنشاء «جامعة عربية» وفقاً لخطوط فدرالية. وتكون العضوية في هذه الجامعة مفتوحة لجميع الدول العربية. تطرّق اقتراح السعيد إلى عدد من النقاط المتعلقة مباشرة بالقضية اللبنانية. أعرب أولاً عن اعتقاده بأن القومية العربية متجذّرة في مفهوم «الأخوة الإسلامية»، وخلافاً للقومية الغربية لم تكن محصورة بحدود معينة. ورأى ثانياً أن مجتمعه العربي-الإسلامي بإمكانه تقديم الحل لـ«مشكلة الأقليات» عبر إحياء النظام الملّي الذي أثبت نجاحه أيام الأمبراطورية العثمانية. واقترح ثالثاً أنه من الشرعي «فرض» الوحدة على الدول العربية المعنية. اعتقد بلا شك أن باستطاعة بريطانيا تنفيذ تلك النقاط نظراً لمصالحها الواسعة في العالم العربي.[١٩]

من أجل البحث في إمكان تنفيذ هذه الخطة بادر السعيد، وبالتعاون مع جميل المدفعي، إلى القيام بسلسلة من الاتصالات مع زعماء عرب آخرين كمصطفى النحاس وعبد العزيز بن سعود والزعماء القوميين في فلسطين وقادة الكتلة الوطنية السورية في سوريا وانطوان تابت وإميل إدّه وبشارة الخوري والزعماء المسلمين اللبنانيين. كذلك اتصل بالمندوب الفرنسي العام في المشرق هيللو. استنتج السعيد من هذه المشاورات أن ثمة رغبة قوية في الوحدة السورية في هذه البلدان العربية. لكنه اعترف أيضاً أن التيار التوحيدي السوري واجه ثلاث مشكلات رئيسية. اثنتان منها تتعلقان مباشرة بلبنان، وهما الوجود الفرنسي في المشرق وموقف الموارنة

(١٩) N. al-Said, *Arab Independence and Unity*, Baghdad 1943, 1-2.

اللبنانيين، أما المشكلة الثالثة فتتعلق بالوجود اليهودي في فلسطين.[٢٠] أكّد السعيد أنه بسبب مراهنة فرنسا على القاهرة وبسبب الروابط القائمة بين لبنان ومصر، كانت هذه الأخيرة في موقع يمكنها من تهدئة معارضة أولئك المناهضين لخطته التوحيدية. عندما نقل السعيد عن بغداد وعمان أن مصر تحبذ إقامة سوريا الكبرى،[٢١] كان إلى حد ما يعطي تفسيراً خاطئاً لأهداف المصريين. إلاً أن تقديره لأهمية مصر في السياسة الإقليمية كان لديه ما يبررها.

الثابت أن السعيد لاحظ أن الاعتبارات الإقليمية والمحلية عززت مكانة مصر بين الدول العربية حتى نقل أنه «عندما تم إقناع مصر بالانضمام إلى حركة الوحدة العربية فإن ثروتها وحضارتها المتطورة وفّرتا لها القيادة على نحو طبيعي».[٢٢]

تحدث النحاس عن مصالح مصر في خطبة ألقاها في مجلس الشيوخ المصري في ٣٠ آذار/مارس عام ١٩٤٣، شرح فيها أن الحكومة المصرية تنوي دعوة سائر الحكومات العربية لإرسال ممثليها إلى القاهرة من أجل إجراء محادثات في مسألة موضوع الوحدة العربية. «بعد ذلك ستسعى الحكومة المصرية ما أمكنها إلى تصالح الآراء المختلفة ثم تدعوها إلى عقد اجتماع ودّي في مصر من أجل إثبات أن الجهود في سبيل الوحدة العربية متفق عليها بالإجماع. إذا توصلنا إلى بعض التفاهم المعقول يجب عقد مؤتمر في مصر برئاسة الحكومة المصرية من أجل متابعة تحقيق هذا الأمر والتوصل إلى اتفاق يحقق طموحات الأمة العربية».[٢٣] وأوضح رئيس الوزراء المصري أنه من أجل افتتاح هذه السلسلة من المحادثات وجّه دعوة إلى نظيره العراقي كي يجتمع به في القاهرة.[٢٤]

---

(٢٠) A. Gomaa, *The Foundation oJ the League oj Arab States*, London 1977,155-8.
انظر أيضاً:
FO 226/240, Beirut to London, 17 July 1943; FO 371/34960, Jedda to London, 29 July 1943.

(٢١) FO 371/24960, Palestine to C.O. 24 July 1943, 14-15.

(٢٢) FO 371/45237, Appearance of Egypt in Rivalries Between Arab States, 29 March 1945.

(٢٣) الحسني، تاريخ الأحزاب العراقية، المجلدان ٥ و٦، بيروت ١٩٥٣، ١٣٩-١٤٠.

(٢٤) للاطلاع على اهتمام النحاس المتزايد في السياسة العربية، انظر:
MAE, Guerre 1939-1945, Algiers-CFLN, vol. 1004, 3 March 1943, 8.

قبلت الحكومة العراقية هذه الدعوة التي تتوافق مع خطة السعيد للوحدة العربية. فضّل السعيد مصر على بغداد مكاناً لعقد الاجتماع لتفادي أية انعكاسات داخلية على الضغوط الأجنبية على حكومته. إلا أن الاجتماع لم ينعقد فوراً. في غضون ذلك، وقبل أن يتوجه السعيد إلى القاهرة، زار عدداً من البلدان العربية كما سبقت الإشارة.

أثناء المناقشات التي بدأت في القاهرة في ٣١ تموز/ يوليو عام ١٩٤٣ التزم النحاس دور المستكشف لوجهة نظر زميله العراقي من خلال تقديم استفتاء مفصل إليه في مسألة الوحدة العربية. أجاب السعيد عن هذه الأسئلة بالإشارة إلى خطته لـ «الاستقلال والوحدة العربيين».

إلاّ أن أجوبته شكّلت ابتعاداً جلياً عن المبادئ الأساسية في خطته. اعتبر الزعيم العراقي أنه عندما ألّف الكتاب الأزرق كانت مصر على ما يبدو منهمكة بأمور داخلية؛ وكان تصريح النحاس مؤشراً إلى جهوزية مصر للقيام بدور القيادة في العالم العربي. وكوّن الأمر عنصراً جديداً في السياسة العربية التي حصرت اهتمامها، إلى ذلك الحين، بأوضاع المناطق العربية المنسلخة عن الأمبراطورية العثمانية.

وانطلاقاً من هذه الظروف الجديدة، تابع السعيد شرح النقاط التي تجعل موقفه يختلف عن الموقف الذي اتخذه في الكتاب الأزرق. من بين الفروق ما يتعلق بأسباب الدعوة إلى الوحدة العربية. لقد شدد على المنافع الاقتصادية والأمنية لهذا المشروع، ولكنه تجنب أية إشارة مباشرة إلى الإسلام والعروبة. وصاغ تبريره للوحدة العربية بعبارات إقليمية بدلاً من عبارات القومية العربية أو الإسلامية. وبدا أقل تمسكاً بفكرة الوحدة السورية مقدّماً إياها احتمالاً مقبولاً من أن تكون هدفاً رئيسياً ونهائياً. هذا الموقف غير الحماسي نسبياً كان مؤشراً إلى تضاؤل اهتمام السعيد بالمسألة برمتها. يوحي هذا التغيير أنه عندما اتخذ موقفاً يحبذ سوريا الكبرى في الكتاب الأزرق كان في الواقع يتجاوب مع مطالب ورغبات الوصي على العرش العراقي.

لذلك أصبح مناسباً التركيز على فكرة «الجامعة العربية» التي هي على عكس الكتاب الأزرق ستضم ليس «المناطق العربية التي كانت تابعة للسلطنة العثمانية» فحسب بل أيضاً مصر. كان محتماً أن يؤثر ضمّ مصر المشروع على نظرة السعيد

للوسائل المفضلة لبلوغ هذا الهدف. يبدو أنه اعترف أن اقتراحه السابق بأن بريطانيا ستباشر «فرض» الخطة التوحيدية على أولئك الذين كانوا جزءاً من نظام الانتداب لن يكون مقبولاً لدى مصر. لذلك أيّد تأييداً تماماً المشاورات مع جميع الحكومات والزعماء العرب من أجل سماع آرائهم في خطة الوحدة التي اقترحها.

عندما تعلّق الأمر بلبنان اقترح السعيد أن تؤلف لجنة دولية من أجل التعاطي مع مسألة الموارنة إذا هم عارضوا الانضمام إلى الخطة. وقد اقترح أن يعطى الموارنة موقعاً مميزاً، إذا وافقوا على الانضمام. أثناء محادثات القاهرة اقترح أن تلعب القاهرة دور الضمانة لوضع الموارنة إذ إنها تعتبر الأفضل تاريخياً للعب هذا الدور. شكلت مسألة الموارنة والأقليات الأثنية والدينية التي كانت موضع مناقشات مكثفة بين الزعماء العراقيين والمصريين سبباً آخر لعدم الاتفاق في ما بينهم على الشكل الذي ستتخذه الوحدة. ولم ينظر إلى تأليف حكومة مركزية كأمر واقعي. مع أن السعيد كان يحبّذ حكومة فدرالية فقد أبدى استعداداً لمجاراة خطة كونفدرالية إذا نحا زعماء عرب آخرون نحو هذا الخيار. وبقيت مسألة أخرى من دون حل تتعلق بنوع النظام السياسي للكيان الموحد المقترح، فهل يكون ملكياً أم جمهورياً؟ أخذ قرار بوضع هذه المسألة جانباً إلى أن يختم النحاس مشاوراته مع سائر الزعماء العرب. وكان عليه أيضاً الاستماع إلى موقف اللبنانيين من خطة الوحدة، والبدء بالاتصالات مع الزعماء العرب في شمال افريقيا.

كوّنت المحادثات المصرية-العراقية محطة مهمة في تطور النظام العربي الإقليمي. لقد رسّخت التفاهم بين البلدين وساهمت في إنشاء محور عربي ستنضم إليه الدول العربية الأخرى. لكن البريطانيين استخفوا بأهمية هذا المحادثات وبالتحضيرات التي يتولاها الزعيمان العربيان من أجل انعقاد المؤتمر. ألمح المسؤول في القسم الشرقي في وزارة الخارجية البريطانية السيد إيرز، إلى أن «وما يمكن استنتاجه من كل ذلك هو أن ما من أحد أخذ فكرة فدرالية عربية تشمل كل الدول العربية على محمل الجد». [٢٥] كان الفرنسيون الأحرار مهتمين بنتائج هذه المحادثات

(٢٥) FO 371/34961, Arab Unity. Proces-Verbaux of the Discussion between Nahhas and al-Sa'id, 29 August 1943. Eyres' Comments, 15 September 1943, 96-126.

أكثر من اهتمامهم بالمصالح الفرنسية في العالم العربي. من هنا جاء اعتراض كاترو ورينيه ماسيغلي مفوض الشؤون الخارجية في اللجنة الفرنسية للتحرير الوطني في الجزائر على خطة السعيد لزيارة الجزائر بعد محادثاته مع النحاس في القاهرة. كانت هناك ثلاثة أسباب مختلفة لاعتراضهما. في البداية أعربا عن خشيتهما من أن تشجع زيارة الزعيم العراقي القوميين في شمال افريقيا على تصعيد مطالبتهم بالاستقلال «في وقت كانت المطالبة بهذه الغاية رائجة بقوة». السبب الثاني هو أنه لم يكن للفرنسيين الأحرار الوسائل الكافية للتأثير على تيار الوحدة العربية. إن اجتماع السعيد مع الزعماء العرب في شمال افريقيا من شأنه إعطاء انطباع بأن الفرنسيين الأحرار يرتبطون بفريق عربي معيّن، وهذا ما يضر بالمصالح الفرنسية. وأخيراً كان الزعيم العراقي ينوي زيارة الجزائر خلال الانتخابات في لبنان.[٢٦] يبدو أن ماسيغلي خشي أن تؤدي أية محادثات يعقدها مع رئيس الوزراء العراقي إلى إضعاف القوميين اللبنانيين المؤيدين لفرنسا وإلى خدمة المصالح الانتخابية للقوميين العرب في لبنان، أولئك الذين نتيجة لذلك سيصعدون الضغوط في سبيل الانضمام إلى خطة سوريا الكبرى التي اقترحها العراق.

إلاّ أن التحليل الذي بني عليه الاعتراض الفرنسي تغاضى عن هواجس القوميين العرب بشأن بعض المخططات التوحيدية الهاشمية. استمرت الخلافات بين القوميين العرب اللبنانيين والسعيد حتى بعدما بدّل الأخير موقفه من مخطط الوحدة السورية والعلاقات مع بريطانيا. يبدو أن السعيد استخف بهذه الخلافات عندما ألمح إلى أن الموارنة وحدهم يشكلون العقبة في وجه الخطط الهاشمية. وتغاضى السعيد عن الخلافات أيضاً عندما أعلن أنه تمكن من تأليف لجنة من الزعماء المسيحيين غير الموارنة، والمسلمين، للعمل من أجل تنفيذ مشروعه.[٢٧] باستثناء ادعاء السعيد،

---

(٢٦) MAE, Guerre 1939-1945, Algiers-CFLN, vol. 1004, Cairo to Algiers, 1 August 1943, 232-3; Algiers to Cairo, 7 August 1943, 242.

انظر أيضاً:

FO 371/34960, Cairo to London, 28 July 1943, 17.

(٢٧) مقابلة خاصة مع تقي الدين الصلح في باريس، ١٤ تموز/يوليو ١٩٨٣.
انظر أيضاً:

E. Spears, *Fulfilment of a* Mission, London 1977, 209.

يبدو أن ليس هناك من إثبات على وجود لجنة كهذه. وهي إنْ وجدت فإن تأثيرها على القوميين العرب لا يذكر.

أثناء الانتخابات ركّز القوميون العرب جهودهم على تعبئة الرأي العام ضد الوجود الفرنسي في لبنان. ومع أنهم لم يتخلوا عن تعلقهم بالقومية العربية استمروا في تكرار الكلام المفصّل عليها خلال الحملة الانتخابية، إلا أن هذا الكلام لم يأت تعبيراً عن دعمهم للوحدة السورية أو لسوريا الكبرى. عوضاً من ذلك جاء التعبير عنه بصيغة الاستقلال عن السيطرة الأجنبية والوحدة العربية التي تضم كل الدول العربية. ويشمل الأمر مصر التي اعتبر أسلوبها في تحقيق الوحدة العربية، القائم على المشاورات مع سائر الفرقاء العرب الإقليميين، ملائماً للخط التدريجي والاسترضائي، الذي اعتمده القوميون العرب أنفسهم منذ عام ١٩٣٦.

«الوجه العربي» للبنان

قيام حلف حاكم جديد

الانتخابات العامة

لم يخدم التفاعل بين العوامل الدولية والإقليمية ومفاعيلها على الساحة الانتخابية، مصالح الفرنسيين الأحرار. بقي الاهتمام الرئيسي لهؤلاء تكوين برلمان موالٍ للفرنسيين في لبنان. وبما أن الفرنسيين الأحرار اعتبروا أنهم لا يملكون كل الوسائل اللازمة لضمان الحصول على هذه النتيجة، فقد ركزوا اهتمامهم على طريقتين محددتين أثبتتا فاعليتهما في السابق.

أولاً، حاولوا التدخل مباشرة ضد المعارضة عموماً والقوميين العرب خصوصاً بواسطة الأمن العام.(٢٨) لكن بسبب الحكم البريطاني-الفرنسي المشترك لم يستطع

---

(٢٨) S. H. Longrigg, *Syria and Lebanon under French Mandate*, Beirut 1968, 329.
انظر أيضاً:
MEC, War Diary of P. Coghill, 28-9; MAE, Guerre 1939-1945, Algiers-CFLN, vol. 1004, Note sur la situation politique au Liban pour la période du ler au 15 août, 1943, 251-3; FO 226/240/9/V, Beirut to London, 12 June 1943; FO 226/240/9/VI, Beirut to

الفرنسيون الأحرار اللجوء إلى هذه الوسيلة من دون موافقة البريطانيين الضمنية على الأقل. ومع أن وزارة الخارجية البريطانية كانت مبدئياً ترفض التلاعب بالانتخابات فإنها لم تعارض تدخل الفرنسيين الأحرار في هذه الانتخابات لأسباب عملية عدة. من هذا المنطلق، صدرت في تموز/يوليو ١٩٤٣ تعليمات عن السلطات البريطانية في بيروت: «يجب ان نستخدم نفوذنا لمنع التلاعب في الانتخابات، لكننا لسنا مجبرين على القبول بمسؤولية التلاعب إذا ما حصل. لطالما اعترفنا أن نسبة من السيطرة ضرورية في زمن الحرب في بلد كان إلى الأمس القريب يعجّ بعملاء المحور. لكن مما لا شك فيه أن الفرنسيين يذهبون إلى أبعد من ذلك جداً، ويجب علينا أن نفعل ما باستطاعتنا القيام به لثنيهم عن الذهاب إلى هذه الحدود من دون أن نعظّم الأمر إذا فشلنا».(٢٩)

لسوء حظ الفرنسيين الأحرار فإن وزارة الخارجية البريطانية، في ذلك الوقت، لم تكن قادرة على السيطرة الكاملة على السلطات البريطانية في المشرق بسبب تعاطي سبيرز المباشر مع تشرشل.(٣٠) نتيجة هذه الظروف، كانت التعليمات الصادرة عن لندن قد فسّرها سبيرز أحياناً تفسيراً يجاري روح المقررات الصادرة عن مجلس الحرب البريطاني للشرق الأوسط في أيار/مايو ١٩٤٣، أكثر مما يجاري السياسة العامة لوزارة الخارجية البريطانية تجاه الصراع بين القوميين العرب والفرنسيين الأحرار.

من المفارقات أن الضغوط التي مارسها الفرنسيون الأحرار على الناخبين اللبنانيين سلّمت سبيرز ورقة رابحة، وأجبرت وزارة الخارجية البريطانية على التسامح على الأقل لبعض الوقت، حيال الأساليب التي اعتمدها لدى تعاطيه مع الانتخابات اللبنانية.(٣١) أسفر النزاع بين البريطانيين والفرنسيين الأحرار في الصراع الانتخابي في لبنان عن إضعاف الاثنين، وهذا ما وفّر للبنانيين قدراً أكبر من الحرية.

London, 14, 17 June 1943; FO 226/240/9/VII, Beirut to London, 16 July 1943; FO 226/240/9/XI, Beirut to London, 25 August 1943; FO 226/240/9/XIII, Beirut to Cairo, 4 September 1943.

(٢٩) FO 226/240, London to Beirut, 8 July 1943.

(٣٠) MEC, Spears/III, 7 July 1943.

(٣١) FO 226/243, London to Beirut, 30 September 1943.

الواضح أن الانتخابات اللبنانية تأثرت أيضاً بالتحالف المصري-العراقي وبإمكان تأليف كتلة عربية.(٣٢) كان العراق ومصر يتابعان الانتخابات باهتمام بالغ. انتهت الانتخابات العامة التي جرت في سوريا في تموز/يوليو عام ١٩٤٣ بنجاح ساحق للكتلة الوطنية السورية التي كان تأييدها للقوميين العرب اللبنانيين معروفاً. وهذا ما شجع هؤلاء على ممارسة ضغوط كبرى على الفرنسيين الأحرار لتأمين إجراء انتخابات حرة. حاول الفرنسيون القيام بعمل مضاد عبر اللجوء إلى وسيلة ثانية اعتقدوا أنها تمكنهم من إعادة سيطرتهم على العملية الانتخابية. وتمثّلت بإثارة المخاوف المارونية من تهديد العروبة الوشيك، ومن مخطط القوميين العرب، الذين زعموا انهما سيقعان تحت سيطرة المسلمين.(٣٣)

وتزامن ذلك مع الارتباك الذي عاناه زعماء موارنة كعريضة ومبارك ودفعهما إلى التعبير عن اعتراضهما على «تدخل» السعيد والنحاس في الشؤون اللبنانية.(٣٤) لكن الجهود الفرنسية حتى بالتوافق مع دق بعض الزعماء الموارنة ناقوس الخطر فشلت في استقطاب المسيحيين. يعود هذا الفشل جزئياً إلى حيّز كبير من الحرية تمتع به الناخبون اللبنانيون هذه الدورة خلافاً للدورات الانتخابية الخمس التي جرت في ظل الانتداب الفرنسي في لبنان. هذه الحرية الناجمة أساساً عن أفول السيطرة الفرنسية سمحت للاعتبارات المحلية بترك أثر غير مسبوق على الانتخابات اللبنانية.

من بين هذه الاعتبارات المحلية النظام الانتخابي نفسه. عام ١٩٤٣ كان البلد مقسماً خمس دوائر انتخابية تشبه صورة مصغرة عن لبنان، أي أن أية واحدة منها لم تكن متجانسة من الناحيتين الطائفية والعقائدية.(٣٥) برغم تقسيم المقاعد في كل دائرة

---

(٣٢) مقابلة خاصة مع كميل شمعون في لندن، ١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٢.
انظر أيضاً:

MAE, Guerre 1939-1945, Algiers-CFLN, vol. 1004, 131: On the Interest of the Egyptian and Iraqi Government in the Lebanese Election.

(٣٣) الخوري، حقائق لبنانية، مجلد رقم ١، ٢٥٥-٢٥٨.
انظر أيضاً: بيروت، ٣ آب/أغسطس ١٩٤٣: ٤٣.

(٣٤) FO 226/240, Beirut to London, 16 July 1943; 2 August 1943.

(٣٥) كانت المقاعد النيابية في انتخابات ١٩٤٣ موزعة كالآتي:
بيروت: ماروني ١، روم أرثوذكس ١، اقليات مسيحية ١، ارمن ٢، سنّة ٣، شيعة ١.

انتخابية على أسس مذهبية اختار ناخبون غير متجانسين المرشحين. في هذه الحال، إن الدعم الذي يحصل عليه المرشح من مذهبه ضروري ولكن ليس كافياً لانتخابه نائباً في البرلمان. وجب على المرشح من أجل تحسين فرصه التفتيش عن دعم ناخبين من مذاهب أخرى، وهذا ما يعني عملياً أن عليه تضمين برنامجه أفكاراً تتقاطع عندها الطوائف. بعد تأمين القليل من الدعم كان على المرشح الالتحاق بلائحة إنْ لم يكن يتمتع بحظوظ كبرى في حال ترشح منفرداً. هذه اللوائح هي غالباً تحالفات ظرفية تجمع مرشحين ليس هناك بالضرورة تحالف سياسي بينهم، ولكن بإمكانهم المشاركة في زيادة شعبية البرنامج الانتخابي أو في المصاريف الانتخابية. بالإضافة إلى ذلك كانت اللوائح تؤلّف أو بالأحرى يؤلفها كل زعيم في دائرته.[٣٦] وفقاً لنظام عام ١٩٤٣ الانتخابي، تردد الزعماء عموماً في قبول مرشح تُعتبر أفكاره وآراؤه مستفزة في صفوف الناخبين بغض النظر عن تأييد طائفته له. إن مرشحاً غير مقبول يضعف ميزة التقاطع الطائفي للائحة ما، وبذلك تضؤل حظوظها بالنجاح في الانتخابات ومن ثم تتأثر سلباً محاولة زعيمها الحصول على مقعد وزاري.[٣٧] وهكذا، خلافاً للانتخابات السابقة وجد المرشحون الجادون أنه من الضروري مخاطبة القواعد الانتخابية لكل من القوميين العرب والقوميين اللبنانيين.

جبل لبنان: موارنة ١٠، روم أرثوذكس ٢، سنّة ١، دروز.
شمال لبنان: موارنة ٥، سنّة ٣، روم أرثوذكس ٢.
جنوب لبنان: موارنة ١، روم كاثوليك ١، روم اورثوذكس ١، شيعة ٥، سنّة ١.
البقاع: موارنة ١، روم كاثوليك ١، روم أرثوذكس ١، سنّة ١، شيعة ٢، دروز ١.
انظر أيضاً:

MAE, Guerre 1939-1945, CFLN-Algiers, vol. 1004, Les Elections du Liban: September 1943, 201-4.

(٣٦) S. Khalaf, 'Changing Forms of Political Patronage in Lebanon' in E. Gellner and J. Waterbury, eds., *Patrons and Clients*, London 1977, 197-200.

(٣٧) واجه سامي الصلح هذه المعضلة عندما فكّر في إدخال تابت في لائحته في ١٩٤٣. ويتذكّر أن «عداوات كثيرة خلقت بين المسلمين تجاه الدكتور تابت وهي عداوات كبيرة.... إن إدخاله في لائحتي سيؤدي إلى خسارة الغالبية الإسلامية». لكن الصلح قرر في النهاية أن يغامر بهذه الخسارة وضمّ تابت إلى لائحته بشرط أن يخفف من مواقفه المعادية للعروبة، على الأقل أثناء الحملة الانتخابية. انظر: الصلح، مذكرات سامي بك الصلح، بيروت ١٩٦٠، ٧٠-٧١.

ازداد تأثير هذه الضرورات الدستورية والانتخابية أكثر فأكثر نتيجة عامل آخر ميّز انتخابات ١٩٤٣ مقارنة بالانتخابات السابقة. عام ١٩٣٧، أقنعت السلطات الفرنسية الكتلويين والدستوريين بتأليف حلف انتخابي ضد القوميين العرب، فتتمكن بذلك من فصل الانتخابات الرئاسية عن الانتخابات العامة. على نقيض ذلك فإن انتخابات ١٩٤٣ ستختار أعضاء البرلمان ورئيس الجمهورية والحكومة. لذلك لم يكن من المعقول أن يقبل الخوري والدستوريون بتكرار تجربة ١٩٣٧-١٩٣٩ ويتحالف انتخابي حرّض عليه الفرنسيون. وعليه، لم يشارك الحزبان الكيانيان الرئيسيان عام ١٩٤٣ في الانتخابات كتلةً واحدة ضد «العناصر المعادية للبنان» بل كمتنافسين يسعيان إلى عقد التحالفات السياسية والى التعاون مع القوميين العرب في الانتخابات.

تركّز اهتمام الاثنين على الجبل إذ إن لهذه الدائرة أكبر عدد من النواب مقارنة بسائر الدوائر، بالإضافة إلى الأهمية الرمزية للجبل لدى الزعماء الموارنة، وما زاد من أهميته تخصيص أكبر عدد من المقاعد للنواب الموارنة في هذه الدائرة. لكن برغم النظر إلى الجبل على أنه الدعامة الأساسية للكيانيين، فإنه كان على الحزبين الكيانيين التفكير في كسب الحلفاء والأصدقاء خارج هذه الدائرة الانتخابية، وذلك استعداداً للانتخابات الرئاسية. لقد تمكنوا من فرض أسماء المرشحين الناجحين في معظم الدوائر الانتخابية في لبنان من طريق عقد التحالفات عام ١٩٣٧. لكن عام ١٩٤٣ وجدوا أنفسهم مجبرين على أن يأخذوا في الاعتبار هواجس الناخبين القوميين العرب في دوائر أخرى. انعكس هذا الواقع في البرامج الانتخابية التي اعتمدها الحزبان الكيانيان، وأعلنا التزامهما قضية الاستقلال الناجز للبنان، والذي يمكن تفسيره موقفاً معادياً للانتداب الفرنسي ولمخططات الوحدة العربية. وبينما تعهد الإدّيون إقامة «علاقات ودية بين لبنان والبلدان المجاورة» تعهد الدستوريون العمل في سبيل إقامة «علاقات جيدة وأخوية مع جيران لبنان». كذلك أصدرت مجموعة ثالثة تدعى اللائحة الشعبية برئاسة داوود عمون تعهدات مماثلة.[٣٨]

---

(٣٨) MAE, Guerre 1939-1945, CFLN-Algiers, vol. 1004. Note sur la situation politique au Liban pour la période du ler au 15 août 1943, 255-8.

كان لتعهد الإدّيين مغزى، لأنه جاء مؤشراً إلى التغيير في الأجواء مقارنة بانتخابات عام ١٩٣٧. في ذلك الحين، شدد إده على الخلافات بدلاً من علاقات الجيرة بين لبنان وسائر الدول العربية عبر تذكير اللبنانيين بـ«أصلهم الفينيقي». عام ١٩٤٣ مكنت التحركات التوافقية الزعيمين من بسط نشاطاتهما الانتخابية خارج حدود الجبل. الإنجاز الأهم في هذا السياق كان في دائرة البقاع، الذي تعتبر عاصمته زحلة، أكبر المدن المسيحية في الشرق الأوسط. ألّف الإدّيون لائحة بقيادة موسى نمور وهو ماروني بارز شغل مناصب وزارية ثماني مرات بين عامي ١٩٢٦ و١٩٤١. وألّف الحزب الدستوري لائحة ضمت هنري فرعون وابراهيم حيدر وصبري حمادة.

ينتمي فرعون إلى عائلة كاثوليكية بارزة، أصلها سوري. ولد في الاسكندرية في مصر سنة ١٩٠١ إلا أنه نشأ في بيروت. درس الحقوق أولاً في سويسرا ثم في ليون. كان شخصية بارزة في المجموعة الاقتصادية المؤيدة للحزب الدستوري. برغم أنه لم تكن لديه أية روابط خاصة بالبقاع، فقد ساهمت مكانته الاجتماعية والسياسية وثروته الطائلة في دعم الحملة الانتخابية للدستوريين في هذه الدائرة. تم التعويض عن غياب رصيد فرعون في البقاع بإدخال حمادة وحيدر في اللائحة. وهما من عائلتين شيعيتين معروفتين في البقاع وتسيطران إلى مدى كبير على الساحة السياسة في تلك المنطقة منذ إنشاء لبنان الكبير. انتخب حيدر نائباً عام ١٩٢٢ وحمادة عام ١٩٢٥ وبقيا في منصبهما طويلاً.[٣٩]

من الطبيعي أن يحاول الإدّيون والدستوريون تسمية مرشحيهم في المحافظات الثلاث الأخرى. إلا أن الوضع في الدوائر الساحلية اختلف كثيراً عما هو عليه في الجبل والبقاع. فقد مهّد انتهاء السيطرة الفرنسية لعدد من الظروف الجديدة المؤثرة

---

(٣٩) FO 226/240, Beirut to London, Lebanese Elections, I September 1943.
انظر أيضاً:
FO 371/23280, Record of Leading Personalities in Syria and Lebanon, 9 August 1939, 28; FO 226/240/9/VI, Beirut to London, 11 June 1943; FO 226/240, Lebanese Elections, Beirut to London, 21 August 1943;
الخوري، حقائق لبنانية، مجلد رقم ١، ٣٢٠–٣٢٧.

على الانتخابات وعلى الزعماء. وكانت السلطات الفرنسية في ما مضى أثرت على العملية الانتخابية في الساحل بسيطرتها على الفلاحين في المناطق الريفية وعلى قبضايات المدينة الأمّيين، والجميع خاضعون للضغوط الحكومية. كان لهذا الواقع نتائج مباشرة في المناطق الشمالية والجنوبية على السواء.(٤٠) ففي الشمال تمكن الفرنسيون من الاتكال على البكوات في منطقة عكار، وعلى الزعماء الموارنة في زغرتا وبشري، وعلى قبضايات طرابلس لصد التيار القومي العربي. عام ١٩٤٣ حاول الفرنسيون الأحرار تأليف لائحة وفقاً لخط مماثل ضد عبد الحميد كرامي وحلفائه؛ إلاّ أنهم فشلوا عندما اعتقل البريطانيون مرشحهم رشيد المقدم الآتي من عائلة منافس لعائلة كرامي بعد أن اتهموه بتهريب المخدرات. ترك اعتقال المقدم الذي كان شيخ القبضايات أثره على مدى النفوذ الفرنسي في كل من المدينة والريف. فمثلاً قرر محمد عبود من عكار، وهو كان على علاقة وثيقة بالفرنسيين لعقود، الانتقال إلى لائحة كرامي برغم ضغوط الفرنسيين الأحرار لثنيه عن ذلك.(٤١)

في جنوب لبنان حاولت سلطات الفرنسيين الأحرار إنشاء حلف مماثل من أجل قمع التيار القومي العربي الذي كانت صيدا دعامته الأساسية. لكن على عكس الشمال، فإن الأفكار القومية العربية كانت منتشرة في العديد من المناطق الريفية. هذا الواقع مكّن رياض الصلح من إقناع زعماء بارزين كأحمد الأسعد وعادل عسيران وكاظم الخليل بالانضمام إليه في لائحة ائتلافية. كان رياض مدعوماً من إدّه الذي حسبما قال العضو الآخر في اللائحة يوسف سالم «اتصل . . . بمسؤولين في سلطات الانتداب. . . ووجدهم معارضين بشدة لترشيح رياض. إلاّ أن إميل إده استعمل حجة جيدة وسأل الفرنسيين «ما الذي يجعلكم تتخذون موقفاً عدائياً من

---

(٤٠) مقابلة خاصة مع صائب سلام في لندن، ١٢ نيسان/ أبريل ١٩٨٣.

انظر أيضاً: FO 226/240, Lebanese Elections, Beirut to London, 21 August 1943.

(٤١) MAE, Guerre 1939-1945, London-CNF, vol. 41, 22 June 1943, 181-2.

انظر أيضاً:

MAE, Guerre 1939-1945, CFLN-Algiers, Les Elections du Liban, vol. 1004, 201; FO 226/240, Beirut to London, 6 August 1943.

رياض الصلح؟» وكان الجواب: «إنه عدو فرنسا». وسألهم مجدداً: «لكن هل هو صديق البريطانيين أو عميل لهم؟» فأجابوا: «كلا». وانتهت القصة بضمان إميل إده عدم تدخل الفرنسيين ضد رياض الصلح».[٤٢] إلاّ أن الفرنسيين غيّروا موقفهم عندما وجدوا أن هناك من فاقهم براعة في اصطناع المناورات، فحاولوا تأليف لائحة معارضة إلاّ أنهم لم يحرزوا نجاحاً كبيراً في التأثير على سير الانتخابات في الجنوب.[٤٣]

كان القبضايات في بيروت أكثر عدداً من قبضايات طرابلس وصيدا. لم تكن بيروت مرتبطة بالريف مباشرة لكن لديها طائفة أرمنية يُعتقد أنها تمثّل نحو ٢٢ في المئة من ناخبي العاصمة. أيد الحزب الأرمني المسيطر (الطاشناق) السلطات المنتدبة بحجة أن «اللاجئين» في البلد المضيف لا يتحملون إغضاب السلطة الحاكمة.[٤٤] في انتخابات سابقة استطاع الفرنسيون التأثير على الأرمن والقبضايات على نحو همّش دور ناخبي القوميين العرب ووضع الزعماء الكيانيين في وسط العملية الانتخابية. لكن في العام ١٩٤٣ انقلب الوضع وتم التأكيد على هذا الأمر خصوصاً في لائحة سامي الصلح. ضمت هذه اللائحة رئيسين سابقين هما الفرد نقاش وأيوب تابت اللذين كما سبق ذكره، لديهما ميول كيانية قوية، إلا أنهما وجدا من المناسب في ظل الظروف المتغيرة أن يحذوا حذو سياسي له علاقات مع القوميين العرب وأن يحجبا أفكارهما الكيانية على الأقل خلال فترة الانتخابات. ورأيا أنه من الضروري المشاركة في تجمع انتخابي ألقى خلاله تقي الدين الصلح خطبة باسم العائلة دعا فيها

---

(٤٢) انظر: سليم، خمسون سنة مع الناس، بيروت ١٩٧٥، ١٤١-١٤٦.
انظر أيضاً: مقابلة خاصة مع تقي الدين الصلح في لندن، ٦ و٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٠.
مقابلة خاصة مع ريمون اذّة في باريس، ٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٠.
FO 226/240, Beirut to London, 1 September 1943.

(٤٣) FO 226/240, Lebanese Elections, Beirut to London, 1 September 1943.

(٤٤) MAE Guerre 1939-1945, CFLN-Algiers, vol. 1004, Note sur les élections au Liban, 29 October 1943, 332.
انظر أيضاً: FO 226/240, Beirut to London, 21 August 1943.
في برلمان ١٩٣٤ أعطي الأرمن نائباً واحداً من ثلاثة منتخبين في بيروت. في برلمان ١٩٣٧ أنزلت حصتهم إلى واحد من أصل ستة نواب منتخبين، وفي انتخابات ١٩٤٣ ارتفع العدد إلى اثنين من أصل تسعة؛ الخوري، حقائق لبنانية، مجلد رقم ١، ٣٢٧-٣٢٨.

البيروتيين إلى دعم لائحة سامي في سبيل «تحرير البلاد . . . ووضع العروبة فوق أية قضية أخرى».[٤٥]

كان للكيانيين حظ أفضل في لائحة ثانية أعدها جورج تابت الكتلوي الماروني البارز والنائب السابق عن بيروت. كان تابت في الواجهة السياسية البيروتية لعقود. لكن في العام ١٩٤٣ وجد هو أيضاً أنه من الضروري مسايرة الرأي العام القومي العربي في بيروت عبر إدخال صائب سلام ابن سليم سلام المتوفى عام ١٩٣٨ إلى لائحته.[٤٦]

أشارت الخريطة الانتخابية العامة إلى إعادة بروز الساحل والقومية العربية في السياسة اللبنانية، إلا أن هذه الصورة كانت توازيها الاعتبارات الثلاثة الآتية: أولاً، كان القوميون اللبنانيون منتشرين في المحافظات الخمس على غرار القاعدة الانتخابية للقوميين العرب. ثانياً، وكما كانت هناك انقسامات في صفوف الكيانيين كان القوميون العرب كالكيانيين منقسمين بين محور كرامي-سلام من جهة ومحور الصلح من جهة أخرى.[٤٧] ثالثاً، لم يشارك القوميون العرب في انتخابات ١٩٤٣ ليس من أجل تعبئة الرأي العام ضد الحكم الفرنسي أو من أجل إثبات عدم دستورية هذا الأخير فحسب، بل أيضاً كانوا يأملون الوصول إلى السلطة ووضع حدّ للسيطرة الفرنسية. ومهما كانت دوافعهم الفعلية فإنهم لم يتوجهوا بقضيتهم إلى أنصارهم فحسب، بل أيضاً إلى حلفاء محتملين من الزعماء الكيانيين. إن محاولاتهم السابقة لتأمين قاعدة مشتركة للتلاقي مع بعض المجموعات الكيانية، كانت السلطات الفرنسية تستبقها إلى حد ما بفرض مسألة مصير الكيان على المفكرة الانتخابية. لكن خلال عام ١٩٤٣ مهّد زوال النفوذ الفرنسي وموقف القوميين العرب تجاه الأراضي

---

(٤٥) بيروت، ٢٨ آب/أغسطس ١٩٤٣.
انظر أيضاً:
FO 226/240, Beirut to London, Elections for Beirut District, 19 August 1943.

(٤٦) FO 226/240, Beirut to London, Elections for Beirut District, 19 August 1943.

(٤٧) MAE, Guerre 1939-1945, CFLN-Algiers, vol. 1004, 1-15 August 1943.
ازداد الانقسام بين الجهتين بفعل الروابط العائلية. كان مالك، ابن سليم سلام متزوجاً ابنة عبد الحميد كرامي. وكانت تربط آل الصلح صلات عائلية بآل المقدّم وآل الشنبرز وكلتا العائلتين منافسة لعائلة كرامي؛ مقابلة خاصة مع تقي الدين الصلح في باريس، ١٤ تموز/يوليو ١٩٨٣.

المتنازع عليها والوحدة السورية وسوريا الكبرى، لتغيير في الأولويات. في ضوء تلك المتغيرات، ركّز القوميون العرب بالتعاون مع الدستوريين على مسألة استقلال لبنان عن فرنسا. ولم يعنِ ذلك أن العلاقات مع سائر الدول العربية كانت مستثناة تماماً من الجدل الانتخابي. في الواقع كان جميع المشاركين في الانتخابات يشيرون إلى هذه المسألة إشارة معتدلة وعلى نحو غير مباشر. فبينما دعا القوميون العرب مراراً إلى تنمية علاقات لبنان مع الدول العربية كتعبير عن التزامهم بالعروبة حاول خصوم الدستوريين إحراجهم عن طريق توزيع مستند مزوّر يفيد بأنهم، أي الدستوريين، يؤيدون مشروعاً للوحدة الاقتصادية العربية.(٤٨) أثارت هذه الأحداث قلق القاعدة الناخبة لدى الكيانيين إلا أن ردة فعلهم لم تعكس درجة الحذر الذي أبدوه خلال الثلاثينات عندما كانت مخططات الوحدة السورية قضية أساسية في السياسة اللبنانية. ولكن في النهاية، حتى الإدّيون وجدوا أنفسهم مجبرين على مجاراة تيار دعا إلى شكل من أشكال العروبة. من هذا المنطلق، كان التعهد بتوطيد علاقات لبنان مع سائر العالم العربي.

كان من الممكن أن تشكل المشاورات الجارية في القاهرة بين السعيد والنحاس بشأن موضوع العروبة سبباً لحذر القوميين اللبنانيين. لكن في غضون الانتخابات اللبنانية جرت المرحلة التمهيدية لهذه المحادثات وكانت من دون نتائج حاسمة. نُظر إليها أيضاً ببعض الشك خصوصاً من جانب سلطات الحلفاء في الشرق الأوسط. بالإضافة إلى ذلك، كان الفرنسيون الأحرار مصممين على الحدّ من تأثيرهم في مجرى الانتخابات في لبنان من خلال مراقبة كل إشارة إلى الفدرالية العربية في الصحافة المحلية.(٤٩) كانت نتيجة ذلك محاولة إقناع كل المجموعات المشاركة في الانتخابات مباشرةً أو بالضغط عليها في سبيل جعل مسائل العروبة وانعكاساتها على مستقبل علاقات لبنان مع سائر الدول العربية مبهمة وغير حاسمة، على الأقل خلال الحملة الانتخابية.

جرى انتخاب برلمان جديد في ٢٩ آب/أغسطس و٥ أيلول/سبتمبر ١٩٤٣.

---

(٤٨) الخوري، حقائق لبنانية، مجلد رقم ١، ٢٥٥.

(٤٩) FO 371/35180, Beirut to London 1 July 1943.

للوهلة الأولى لم يشر تكوين البرلمان المنتخب حديثاً إلى تغيير كبير. فمن بين ٥٥ نائباً احتفظ ٢٧ بمقاعدهم. وينتمي عشرة من هؤلاء إلى عائلات سياسية كانت ممثلة سابقاً في مجلس النواب. أما الباقون فإن قلة منهم كانت تشغل مناصب حكومية. ولكن برغم هذه المظاهر كان هناك عدد من التغييرات الهامة.[٥٠] مثلاً: مُني كل من إدّه والخوري بنكسة. مع أن الأول تمكن من تحسين موقعه في الجبل حيث حصلت لائحته على ١١ مقعدا من أصل ١٧، فقد خسر الإدّيون في معظم الدوائر الباقية. فازت اللائحة الدستورية في البقاع ولكنها حصلت على ٦ مقاعد فقط في الجبل. الفرق الثاني الرئيسي يتعلق باللوائح التي دعمها رياض في الجنوب، وكرامي في الشمال، وهذا ما يعني وضع حد عملياً لسياسة إقصاء القوميين العرب من البرلمان. لقد أدّى نجاح آل الصلح من خلال سامي الصلح ونجاح آل سلام من خلال صائب سلام، دوراً أساسياً في هذا المجال.[٥١]

دفع إعلان نتائج الانتخابات الفرنسيين الأحرار والبريطانيين إلى تبادل الاتهامات بالتزوير والتدخل، وبعضها لا أساس له. وحاول الفرنسيون إحياء سياستهم القديمة الهادفة إلى ضمان قيام برلمان مؤيد لهم بينما تدخّل البريطانيون لمنعهم. سجل البريطانيون بعض النجاح في ذلك إذ تمكنوا من إبقاء الجيش الفرنسي بعيداً عن حجيرات الاقتراع واستبدلوه بالدرك اللبناني والشرطة العسكرية البريطانية. لذلك يمكن التأكيد أنه كانت هذه «المناسبة الأولى في لبنان حيث لم يجبر الناخبون على الاقتراع للوائح مفروضة من المفوضية العليا».[٥٢] بما أن الفرنسيين هم الذين مُنوا

---

(٥٠) الخوري، حقائق لبنانية، مجلد رقم ١، ٣٢١-٣٣٠.

(٥١) FO 226/240, Beirut to London, 6 September 1943.

انظر أيضاً:

FO 371/35181, Commander in Chief to the War Office, 9 September 1943.

(٥٢) FO 226/240, Beirut to London, 1 September 1943.

انظر أيضاً:

FO 226/240/9/XI, Beirut to London, 22, 26 August 1943; Spears, *Fulfilment of a Mission*, 222; de Gaulle, *Unity*, 198; MAE, Guerre 1939-1945, CFLN-Algiers, vol. 1004, Ingérences britanniques dans les élections, 137-40. Chronologie des evenements qui ont marqué l'action politique de la délégation générale du 15 juin au 13 septembre 1943, 288.

بأكبر هزيمة لم يكن مفاجئاً أن يكونوا هم الذين أطلقوا الاحتجاج الأعنف.[٥٣] لقد اتهم الفرنسيون الأحرار سبيرز بأنه تدخّل لدعم الدستوريين ولائحة كرامي في الشمال ولائحة الأسعد-الصلح في الجنوب. وردّت وزارة الخارجية البريطانية بتوجيه مذكرة إلى الفرنسيين نفت فيها تلك الاتهامات نفياً قاطعاً، وخصوصاً ما يتعلق منها برياض الصلح.[٥٤]

الانتخابات الرئاسية والميثاق الوطني

جاءت غالبية ردود الفعل على نتائج الانتخابات اللبنانية في القاهرة وبغداد ودمشق إيجابية. إلا أن النحاس أعرب عن عدم رضاه على هزيمة معظم مرشحي الخوري في الجبل. زعم تقرير فرنسي مرسل من القاهرة أن الزعيم المصري هدد بالإعلان «أن مصر لن تعترف بالحكومة اللبنانية المنبثقة من الانتخابات».[٥٥] وعلى غرار زعماء القوميين العرب في لبنان وسوريا والعراق ترقّب النحاس الانتخابات الرئاسية المقبلة في لبنان. كان من المسلّم به أن الرئاسة بلا شك ستكون للموارنة، ولم يتغير المبدأ، علماً أنه بحسب تقرير فرنسي «ضمت مجالس نواب سابقة عناصر إسلامية تتمتع بكفاءات عالية. . . [ثم] إن المجلس الحالي يختلف عن المجالس السابقة. في الواقع إن العنصر الإسلامي قوي جداً».[٥٦] اعتبر النحاس والزعماء السوريون والعراقيون أنه كان هناك مرشحان فقط لمنصب الرئاسة، هما الخوري وإدّه. وكان رئيس الحزب الدستوري هو المفضّل.

إلا أن الوضع في بيروت لم يبدُ حاسماً إلى هذه الدرجة. فقد أشاع كل من سبيرز وهيللو إمكان أن يكون هناك مرشح رئاسي ثالث. أرسل الوزير البريطاني تقريراً إلى وزارة الخارجية البريطانية يفيد أن المرشحين الجديّين الوحيدين هما إده «المعروف بالتشجيع على سياسة وطنية رجعية وانعزالية» والخوري الذي «يتبنى سياسة التعاون المعقول مع الدول العربية المجاورة مع أنه بعيد كل البعد عن تحبيذ

---

(٥٣) MEC, The War Diary of P. Coghill, 32.

(٥٤) MAE, Guerre 1939-1945, CFlN-Algiers, vol. 1004, 9 November 1943, 132.

(٥٥) المصدر نفسه، ٩ أيلول/سبتمبر ١٩٤٣: ٢٨٠.

(٥٦) المصدر نفسه، ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٤٣: ٣٣٣.

سياسة قومية عربية». إلاّ أن سبيرز أضاف «إن الكثيرين من أتباع [الخوري] وحلفائه كانوا يعون الضرر المتأتي من احتمال استمرار الخلافات بين الزعيمين في البرلمان الجديد. لذلك كان هناك الكثير من الضغط والمحاولات لإيجاد مرشح حيادي نسبياً للحلول محله. كان الرأي العام برمته يؤيد هذا الحل».[(٥٧)] يظهر أن المرشح الحيادي الذي يفكر فيه سبيرز هو كميل شمعون، الزعيم الماروني من الجبل.

انتخب المحامي كميل شمعون نائباً في البرلمان عام ١٩٣٤ وأعطي مناصب وزارية في حكومة الأحدب عام ١٩٣٨. ومع أنه من مؤسسي الكتلة الدستورية فإن ولاءه للخوري كان موضع شك. بالإضافة إلى ذلك، لم يكن تعاطف شمعون مع البريطانيين خافياً على أحد في بيروت.[(٥٨)] تطابق تفضيل سبيرز لشمعون ورفضه لإدّه وارتيابه من الخوري، مع تطلعه إلى جعل لبنان جزءاً من منطقة النفوذ البريطاني وتصميمه على القضاء على النفوذ الفرنسي في المنطقة. هذا يلمح أيضاً إلى أنه لن يرحب برعاية النحاس لنظام عربي إقليمي. علماً أن سبيرز لم يكن معادياً للموضوع على نحو قاطع وفق مقررات مجلس الحرب البريطاني للشرق الأوسط. إلا أنه أراد أن يكون ذلك النظام برعاية بريطانيا وليس برعاية قوة إقليمية. وفي حين كان سبيرز يعدّ العدة لدعم شمعون، حاول منع ترشيح إدّه على أساس إن ذلك غير دستوري. وحاول أيضاً إجبار الخوري على سحب ترشيحه لمصالحة مرشح ثالث «محايد».

راقت فكرة المرشح الثالث أيضاً لهيلّلو. وفيما حبّذ موقف إدّه المؤيد للفرنسيين اعتبر أيضاً أن رئيساً كتلوياً سيبقي الانشقاق بين المسيحيين قائماً بدلاً من توحيدهم في الدفاع عن المصالح الفرنسية ضد المخطط البريطاني. المرشح الذي كان هيللو يفكر فيه هو شخص كالنقاش أو أيوب تابت.

---

(٥٧) FO 226/240, Beirut to london, 17 September 1943.

(٥٨) جاء في تقرير أعدّه قنصل بريطانيا العام في بيروت وصف لشمعون كالآتي: «هو وزوجته لطيفان جداً وكنّا شخصياً نكنّ لهما كل المودّة. ورغم كونه من أصل لبناني صِرف فهو يبدو وكأنه آري بصورة مدهشة، بينما هي نصف انكليزية. . . . ان شمعون نفسه متشرّب بصدق فكرة تعزيز العلاقات بين بريطانيا العظمى ولبنان. . . . في هذه النظرة الصادقة المؤيدة لبريطانيا هو يتخطى معظم المسيحيين».

FO 371/40112, Beirut to london, 31 August 1943.

في مواجهة موقفي هيللو وسبيرز، أعلن الخوري أنه سيكون مستعداً للانسحاب لمصلحة شمعون إذا فعل إدّه الأمر نفسه. رفض الفرنسيون القبول بهذا الاقتراح رفضاً قاطعاً إذ إن وصول شمعون إلى الرئاسة، بحسب رأي هيللو، سوف «يشكل هزيمة كبرى لمكانتنا وللمحافظة على نفوذنا في المشرق».(٥٩) هذا الرفض الفرنسي لشمعون جعل سبيرز يغيّر رأيه لمصلحة الخوري في حين عاد الفرنسيون إلى دعم إدّه.

مع أن للبريطانيين والفرنسيين الأحرار نفوذاً واسعاً لدى النواب والرأي العام في لبنان، فإن أياً منهما لم يكن يستطيع الادعاء بأن له سيطرة مماثلة على القوميين العرب. هكذا فإن أصوات هؤلاء كانت ذات تأثير على الانتخابات الرئاسية. فبحسب الأجواء السائدة في القاهرة ودمشق، كان متوقعاً أن تظهر مصر وسوريا تأييدا للخوري. إلا أن هذه التوقعات قابلها عدد من العوامل الجديدة أدخلها إدّه. في الأيام القليلة التي سبقت الانتخابات اتصل إدّه بزعماء القوميين العرب وبممثلي الدول العربية في بيروت وأوحى أنه مستعد للقيام بتنازلات رئيسية في ما يتعلق بعلاقات لبنان مع سائر البلدان العربية. حاول عسيران وكرامي انتزاع تنازلات مماثلة من الخوري نتيجة تأثير هذا الانفتاح. وفي وصفه للاجتماع الذي بحثت فيه هذا المسألة كتب الخوري: «اجتمعنا بـ [كرامي وعسيران] وسئلت عن موقفي من مسألة العلاقات مع الدول العربية إذا ما وصلت إلى الرئاسة. فأجبت: تعاون إلى أقصى الدرجات. أراد الاثنان طلب المزيد من التفاصيل عن موضوع التعاون مثل التوحيد في مجالات التربية والجيش والتمثيل الدبلوماسي. اعتبرت أن هذه المطالب تخطت الحدود ورفضت تلبيتها. فقالا لي: إن زميلك إميل إدّه قبل كل ذلك».(٦٠)

جرى اختبار لتفسير كل من كرامي وعسيران لموقف إدّه في اجتماع بين هذا الأخير والقوميين العرب أعده رياض. كان رياض ميالاً أكثر إلى دعم إدّه بحجة أن استمالة أقوى زعيم ماروني ستحرم الفرنسيين دعم حليف محلي مهم. لكن موقف

(٥٩) MAE, Guerre 1939-1945, CFIN-Algiers, vol. 999, 4 October 1943, 34-42.
انظر أيضاً: الخوري، حقائق لبنانية، مجلد رقم ١، ٢٥٩.
FO 226/240/9/XIII, Beirut to london, 2I September 1943.

(٦٠) الخوري، حقائق لبنانية، مجلد رقم ١، ٢٥٨.

رياض تغير عندما أدرك أن إدّه لا يبدو مستعداً للالتزام بدعم تطوير علاقات لبنان مع سائر البلدان العربية، ولذلك تقرّب أكثر من الخوري.[٦١] ولدى معرفته بهذا التغيير لجأ إدّه إلى مناورة كان جرّبها ضد الخوري عام ١٩٣٢، وذلك بدعم ترشيح مسلم للرئاسة. هذه المرة وقع اختيار إدّه على سامي الصلح على ما يبدو، آملاً أن يحتشد رياض ونواب مسلمون آخرون مدعومون من الدول العربية الأخرى إلى جانب سامي، مما يحرم الخوري الحظ بالنجاح. إلا أن تحرّك إدّه لم يولّد الأثر الكبير لدى آل الصلح إذ إنهم ظنوا أن الأمر قد يعطل العملية السياسية ويحيي التشنجات المذهبية، وهذا ما يؤمن للفرنسيين الأحرار ذريعة لتعليق الدستور، ثم يتاح لهم إدامة سيطرتهم على البلد.[٦٢] بدءاً، أبدى الخوري قلقاً تجاه تحرك إدّه، إذ يبدو أنه لم يكن على علم بردة فعل آل الصلح على ترشيح سامي. إلاَّ أن قلقه تبدد بعض الشيء عندما اجتمع برياض في ١٩ أيلول/سبتمبر، وطمأنه الأخير إلى دعم آل الصلح. بعد هذا الاجتماع ببضعة أيام انتخب الخوري رئيساً للجمهورية اللبنانية بأغلبية جيدة. تمكن الدستوريون من توطيد فوزهم أكثر فأكثر عبر ضمان انتخاب حمادة لمنصب رئيس مجلس النواب. كانت هذه هي المرة الأولى في تاريخ لبنان التي ينتخب فيها شيعي لهذا المنصب. جاء انتخاب حمادة جزءاً من ترتيب جديد للمشاركة في السلطة بين الطوائف، والتي بموجبها سيشغل الشيعة هذا المنصب على الدوام.

لم ينحصر اتفاق الخوري-الصلح بالانتخابات الرئاسية بل سعى إلى إقامة أسس لتحالف بين الدستوريين والقوميين العرب. اكتسب هذا الاتفاق الذي تعود جذوره إلى ١٩٣٦ مغزى تاريخياً وأصبح معروفاً بالميثاق الوطني اللبناني. لكن بما أن الاجتماع بين الرجلين بقي إلى حد ما، سرّياً، وبما أن الاتفاق لم يكن مدوّناً على نحو رسمي ولا منظماً، فقد بقي مبهماً وأصبح في ما بعد موضوع تخمينات وتأويلات عدة وفي بعض الأحيان جاءت متناقضة. كان الصراع يتعلق بتأثيره على موقف اللبنانيين من مسألة الوحدة العربية.

---

(٦١) مقابلة خاصة مع تقي الدين الصلح في لندن، ٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٠.
انظر أيضاً: بيروت، ١٠ أيلول/سبتمبر ١٩٤٣.

(٦٢) الصلح، أحتكمُ إلى التاريخ، بيروت ١٩٧٠، ٦١-٦٢.

كتب الخوري في مذكراته أن الميثاق الوطني يعني «توافق الطرفين اللذين يشكلان الأمة اللبنانية على انصهار اتجاهيهما في عقيدة واحدة تقوم على الاستقلال الناجز والنهائي دون اللجوء إلى حماية الغرب أو إلى الوحدة أو الفدرالية مع الشرق».(٦٣) إن هذا التفسير يعطي انطباعاً بأن الزعيمين قدما تنازلات متبادلة، فقد وافق الخوري باسم القوميين اللبنانيين على أن يتبنى قضية الاستقلال الناجز للبنان، وفي المقابل وافق رياض باسم القوميين العرب على التخلي عن أهداف الوحدة العربية.

كان تفسير الخوري للموقف الذي اتخذه القوميون العرب مبرراً جزئياً إذ إنهم، كما سبق ذكره، بدلوا موقفهم منذ ١٩٣٦ من مسألتين رئيسيتين لهما علاقة بعلاقات لبنان مع العالم العربي. لقد أقلعوا عن الدعوة إلى إدخال لبنان أو جزء من أراضيه فوراً في وحدة سورية. ومع أنهم اقترحوا اتحاداً فدرالياً سورياً-لبنانياً، فلم يشددوا على هذا الخيار وفي الأخير عدلوا عنه. أما في شأن الوسائل المتبعة لتحقيق أهدافهم فقد تخلى القوميون العرب عن موقفهم السلبي نسبياً من مسألة لبنان الكبير وقبلوا بالنضال في سبيل أهدافهم التوحيدية العربية من داخل الكيان على قاعدة إطار ديموقراطي.

توحي قراءة الخوري للميثاق الوطني أن القوميين العرب وافقوا على التخلي عن إيمانهم بالوحدة العربية. إلاّ أن تفسير الخوري يبدو منحازاً بعض الشيء. في البداية كانت قضية الوحدة العربية علة وجود القوميين العرب، وهي القضية التي التزموها على مدى عقود وفي أقسى الظروف. من الصعب القبول بالرأي القائل إنهم تخلوا

---

(٦٣) الخوري، حقائق لبنانية، مجلد رقم ١، ١٩٦٠: ٢٦٤. ومجلد رقم ٢، ١٥-٢١.
من أجل الاطلاع على شروح أخرى للميثاق الوطني، انظر:
N. W. Atiyah, 'The Attitude of the Lebanese Sunnis towards the State of lebanon', Ph.D. thesis, University of london 1973, 197; M. Hudson, *The Precarious Republic*, New York 1968, 44; D. A. Kerr, 'The Temporal Authority of the Maronite Patriarch, 1920-1958', Ph.D. thesis, University of Oxford, 1972, 46, 295-6; L. Meo, The Separation of Lebanon from Greater Syria', doctoral diss., Indiana University 1961, 65; H. S. Monla, 'Le liban et la ligue arabe', Ph.D. thesis, Paris 1968, 2-5;
الجسر، ميثاق ١٩٤٣، بيروت ١٩٧٨، ١٤٢-١٦٠.

عن قضيتهم في وقت كانوا يسجلون عدداً من الإنجازات الأساسية في لبنان وفي أجزاء من العالم العربي، وعندما كانت قضية الوحدة العربية تكتسب المزيد من الصدقية. ثانياً، أعطى الخوري انطباعاً بأن رياض الصلح والقوميين العرب قدما هذا التنازل جزءاً من صفقة حل وسط، ونتيجة لتنازل مماثل من الدستوريين. بكلام آخر، قبل القوميون العرب بالتخلي عن مطالبتهم بالوحدة العربية في مقابل تعهد الدستوريين تبنّي استقلال لبنان الناجز. في الواقع، التزم الدستوريون هذه السياسة تحديداً قبل لقاء الصلح والخوري.[٦٤] يوحي تفسير الخوري أن تسوية كهذه لم تتم، وأنه اقنع رياض بأفكاره هو بشأن لبنان والعروبة، مع أن في نسخته المكتوبة للميثاق الوطني يبدو أن ليس هناك من تبرير قوي لهذا الرأي. ثالثاً، ونظراً إلى الظروف المحيطة بالمحادثات بين رياض والخوري من الممكن الافتراض أن الخوري هو الذي قدم تنازلات إلى رياض وليس العكس. بما أن الزعيم الدستوري هو الذي كان يسعى إلى الدعم في محاولة للوصول إلى الرئاسة، فمن المستبعد أن يشعر رياض بأنه مجبر على تقديم تنازلات طويلة الأمد بدلاً من السعي إلى انتزاع بعض التعهدات من الخوري في مقابل هذا الدعم. إن منطق هذا الأمر مفهوم ضمناً إذ عندما اجتمع الخوري وكرامي طلب الأخير أن يقدم الزعيم الدستوري تنازلات في موضوع الوحدة السورية، ولكن لا يبدو أنه سئل في المقابل التخلي عن إيمانه بالوحدة العربية.

كل ذلك يدفع إلى الاستنتاج أن الاجتماع بين الخوري ورياض لم يسفر عن تغيير مهم في نظرة كل منهما. لكن هذا الاجتماع كان مؤشراً إلى قيام تحالف بين الفريقين مبني على مجموعة من المبادئ العامة. هذه المبادئ هي استقلال لبنان عن فرنسا، علاقات وثيقة - ولو في إطار من الاستقلال - مع سوريا، والتعاون مع العالم العربي. جرى تفصيل هذه المبادئ في اجتماع بين الزعيمين، وفي النهاية أصبحت دليلاً للتحالف بين الدستوريين والقوميين العرب. لكن خارج الإطار الذي تؤمنه هذه المبادئ، ظل كل فريق ملتزماً اقتناعاته واعتراضه. لم يتحول الخوري قومياً عربياً كما لم يلتحق رياض بالحزب الدستوري. رأى الخوري أن الهدف

---

(٦٤) الجسر، ميثاق ١٩٤٣، ٨٦-٨٧.

النهائي للوطني اللبناني هو المحافظة على استقلال لبنان وتوطيده. أما رياض فرأى أن الهدف النهائي للقومي العربي هو تحرير وتوحيد الوطن العربي الذي يضم لبنان. يمكن الاعتبار أن المغزى الأساسي للميثاق الوطني هو مساهمته في قيام «ديموقراطية التوافقية» في لبنان. وفّر هذا النظام لكل من الطائفتين الإسلامية والمسيحية، وبغض النظر عن أعدادهما، حق الفيتو على أي قرار رئيسي يعتبره أي من الفريقين مهدداً لوجوده أو لمصالحه الأساسية. بما أن استحضار هذا الفيتو سيكون مؤشراً إلى أزمة وطنية قابلة للتفاقم فقد أصبح تقليداً أن يتجنب الزعماء اللبنانيون التسبب بالظروف التي تبرر لجوء أي واحدة من الطوائف اللبنانية الرئيسية إليه. أحدث اتفاق الخوري-الصلح سابقة وأسفر عن آلية خاصة اعتمدت في سبيل حل الخلافات بين اللبنانيين. إن «الديموقراطية بالتوافق» اللبنانية كانت في جوانب عدة خروجاً عن مبدأ حكم الأكثرية. إلاّ أنها هدّأت مخاوف الموارنة من السيطرة الإسلامية، واضطلعت بدور في نزع فتيل التشنجات المذهبية ولجمها، وبذلك أرست الأرضية لتقريب لبنان أكثر من الدول العربية الأخرى.

تأليف الحكومة

أدّى الخوري ورياض دور الضامن للميثاق الوطني، وكانا المسؤولين عن شرحه وتحويله صيغة حكم عملية خصوصاً في ما يتعلق بعلاقات لبنان مع الدول العربية. في ٢١ أيلول/ سبتمبر عام ١٩٤٣، وبعد اجتماع الخوري مع رياض ببضعة أيام، انتخب الأول رئيساً للجمهورية، وهذا ما مهد الطريق لرياض كي يؤلف حكومة جديدة. لكن ثمة بعض العقبات قائمة كان يجب التغلب عليها. في البداية كانت معارضة الفرنسيين الأحرار الذين يعتبرون رياض رجلاً «لم يظهر البتة أي تعلق ببلدنا. هو كان دائماً خصم المفوض السامي».[٦٥] ومع ملاحظة أنه أثناء الحملة الانتخابية قدّم كل من رياض وكرامي «برنامجاً لبنانياً نموذجياً» وتعاونا مع أولئك اللبنانيين الملتزمين تمام الالتزام قضية الاستقلال عن أي شكل من أشكال الوحدة العربية، فقد أشار بعض الرسميين الفرنسيين إلى أنه حالما يصبح هذان الزعيمان في

---

(٦٥) MAE, Guerre 1939-1945, CFLN-Algiers, vol. 1004, 311.

السلطة فإنهما سيدعوان إلى الوحدة السورية.[٦٦] أُستندت هذه الحجج لتبرير تحفظات السلطات الفرنسية عن ترشيح رياض للانتخابات النيابية، ولتبرير أيضاً معارضتهم الأقوى لترشحه لمنصب رئيس الحكومة.

تمثَّلت العقبة الأخرى بمعارضة سبيرز لرياض. عندما أعلمته وزارة الخارجية البريطانية أن الفرنسيين يزعمون أنه يساند رياض لجأ سبيرز إلى كلمات قاسية لدى وصفه الزعيم القومي العربي: «لم أدعم أي مرشح للانتخابات في أي وقت من الأوقات. لكن لو رغبت في ذلك فحتماً لن أختار رياض الصلح».[٦٧] لم تكن تحفظات السلطات البريطانية عن رياض جديدة. في السنة التي سبقت انتخابات ١٩٤٣، كانت وصفته على انه قومي «من المحتمل أنه يكره كل القوى الأوروبية، ومن الصعب تحديد الدرجة».[٦٨] ومع أن هذه الشكوك تراجعت منذ ذلك الحين فقد بقيت موجودة، حتى أن سبيرز فضل أن تسند رئاسة الحكومة إلى سنّي آخر. وأما العقبة الثالثة التي واجهت رياض فكانت كرامي والمنافسة الضمنية التي تشوب علاقتهما والقائمة أيضاً بين جماعتيهما.[٦٩]

إلا أنه كان على رياض أيضاً أن يتنافس مع مجموعة «الحضارة المتوسطية» التي كان تزعمها فرعون وميشال شيحا وهو قريب فرعون، وعدد من المفكرين المسيحيين، بالإضافة إلى كتّاب في جريدة «لوجور» الناطقة باسم الكتلة الدستورية. عام ١٩٤٢ ألقى شيحا محاضرة فصّل فيها بعض المواضيع والأفكار التي تتبناها مجموعته. عندما تطرق إلى مسألة هوية لبنان اعتبر شيحا أنهم ليسوا فينيقيين كما قال إدّه، ولا عرباً كما يؤكد القوميون العرب. هم لبنانيون بكل بساطة، شعب له خصائص مميزة تحتوي على مزيج من الإثنيات والطوائف التي يربطها تاريخ مشترك وموقع جغرافي. يتماثل لبنان خارج حدوده مع حوض المتوسط وتحديداً مع بلدان أوروبا الجنوبية التي تضم فرنسا. وتبنّى شيحا بقوة الثنائية في اللغة، ووصف

---

(٦٦) MAE Guerre 1939-1945. london-CNF, Note sur Riad Solh et Abdul Hamid Karami, vol. 41, 28 April 1943, 157.

(٦٧) FO 220/243, Beirut to london, 14 October 1943.

(٦٨) FO 226/309, Beirut to london, 27 July 1942.

(٦٩) MAE, Guerre 1939-1945, CFLN-Algiers, vol. 1004, 29 August 1943, 304.

المحاولة للتأكيد على عروبة اللغة والثقافة في لبنان على أنها «تعصب لا يخلو من الهزال والعبثية».(٧٠) ازدادت أهمية أنصار «الحضارة المتوسطية» مع وصول الدستوريين إلى السلطة، فأصبح تأثير شيحا على الخوري الذي هو صهره أكثر ظهوراً. تمكن شيحا بالتعاون مع فرعون من حشد عدد من الدستوريين بالإضافة إلى أنسباء الرئيس دعماً لقضيتهما.

اعتبر فرعون نفسه حامياً لقضية المسيحيين في لبنان، ولذلك سعى إلى محاصرة الموجة المتصاعدة للقومية العربية فيه، وجهد خصوصاً لإضعاف رياض ومؤيديه من القوميين العرب. شرح موقفه من رياض موحياً أن الأخير لن يكتفي بتحسين علاقات لبنان مع سائر الدول العربية وهو هدف يؤيده هو وشيحا، بل سيستأنف النضال في سبيل الوحدة العربية وإدخال لبنان في مخطط عربي توحيدي.(٧١)

لكن رياض في النهاية، تمكن من إثبات سيطرته عبر تأييد الرأي العام والدول العربية.(٧٢) وأخيراً استطاع الخوري الذي تعهد تأييده إقناع هيللو بالتخلي عن معارضته للزعيم القومي العربي بحجة أن «وصول السيد رياض الصلح إلى السلطة يؤدي إلى انقسام في الطائفة الإسلامية. . . وبالإضافة إلى ذلك، هناك مصلحة في مواجهة رياض الصلح بصعوبات الحكم».(٧٣) مع أن هيللو ندم على تعيين رياض أدرك أيضاً أنه لم يكن هناك من بديل عملي، وأمل أن يتقبل الوضع القائم كما فعل الأحدب في منتصف الثلاثينات.(٧٤) في خاتمة المطاف، أعاد سبيرز النظر في موقفه

---

(٧٠) شيحا، لبنان في شخصياته وحضوره، بيروت ١٩٦٢، ٣٤.
انظر أيضاً:

Kerr, 'The Temporal Authority of the Maronite Patriarchate', 245-7; Longrigg, *Syria and Lebanon under French Mandate*, 359.

(٧١) Atiyah, 'Attitude of the Lebanese Sunnis, 180-1, 186.
انظر أيضاً:

Hudson, *Precarious Republic*, 196; NRC Suitland (USA), Rg. 27, Box 231, File 8002, Biographies of the Lebanese Cabinet of Riad Bey Al-Sulh, 13 February 1947.

(٧٢) MAE Guerre 1939-1945, CFLN-Algiers, vol. 999,4 October 1943, 44-5.

(٧٣) سليم، خمسون سنة مع الناس، ١٥١. انظر أيضاً: الخوري، حقائق لبنانية، مجلد ٢، ١٧.

(٧٤) MAE, Guerre 1939-1945, CFLN-Algiers, vol. 1004, 4 October 1943, 322.

للأسباب عينها تقريباً، وقال لكايسي إن رياض «ليس شخصاً مثالياً لكنه أفضل الأشخاص المتوفرين». من المحتمل جداً أن يكون تعيين شمعون وزيراً للداخلية أدّى إلى تغيير هذا الاقتناع، إذ إنه وصف الأمر بـ«الخطوة الممتازة . . . بسبب استقامته البارزة».(٧٥) وتمكن رياض من تخطي معارضة كرامي وفرعون باستمالة عدد كبير من مناصريهما إلى جانبه و«اقتنع هؤلاء الزعماء بالأمر المحتوم عن طيب خاطر».(٧٦)

ضمّت الحكومة الجديدة التي ألّفت في ٢٥ أيلول/سبتمبر عام ١٩٤٣ ثلاثة دستوريين، هم: شمعون والأمير مجيد أرسلان وسليم تقلا، وحبيب أبو شهلا الذي كان قبلاً إدّياً، والمناصر للقوميين العرب عادل عسيران. جاء برنامجها الذي أوجزته في البيان الوزاري متناغماً مع التفاهم المعقود بين الخوري ورياض، أي بين الدستوريين والقوميين العرب. النقاط البارزة في البيان هي تلك المتعلقة باستقلال لبنان وعروبته. كان موقف الحكومة الجديدة واضحاً من النقطة الأولى: ينبثق استقلال لبنان من مبدأ تقرير المصير. التزمت الحكومة إلغاء كل المواد التي تناقض هذا المبدأ من الدستور والقوانين. لكن في ما يتعلق بمسألة عروبة لبنان اتخذ البيان موقفاً ملتبساً يتلخص بالإعلان أن لبنان هو وطن ذو «وجه عربي».(٧٧) أكّد الغموض في هذا الإعلان على الطبيعة المركبة للائتلاف الحاكم في لبنان. لكن الأمر الأهم أنه ترك الباب مفتوحاً للتفسيرات المختلفة الناتجة منه بشأن موقف لبنان من الوحدة العربية وعلاقاته مع سائر الدول العربية.

لبنان يعيد النظر في علاقاته العربية والخارجية

في الأيام الأولى للحكومة المؤلفة حديثاً، بقيت خلافات الفريقين راكدة إلى حد ما، ومردّ ذلك جزئياً إلى أن فكرة تعاون لبنان مع سائر الدول العربية بدت متناغمة مع فكرة الإقليمية، وهي التيار الذي ساد السياسة العربية في ذلك الوقت. أعربت

انظر أيضاً: FO 226/243/111, Beirut to London, 23 October 1943.

(٧٥) FO 226/24 V27/V, Beirut to London, 28 August 1943.

(٧٦) FO 371/35182, Extracts from Weekly Political Summary, 15 October 1943, 76.

(٧٧) ملحة، مجموعة البيانات الوزارية، بيروت ١٩٦٥، ٢٠-٢٣.

الحكومة المصرية، التي كانت تؤدي دوراً محورياً في الترويج لهذا التيار، عن ترحيبها الكبير بالنظام الجديد في لبنان. قال النحاس الذي اعتبر الحكومة الجديدة صنيعته: «بما أن الحياة الدستورية عادت إلى لبنان، ومنذ أن انتخب رئيس الجمهورية وتشكلت الحكومة الوطنية، ونظراً إلى وجوب الاتصال بهذه الحكومة الوطنية كجزء من المشاورات بشأن الوحدة العربية»، اعترف بلبنان دولة مستقلة.(٧٨) وحذت حذوه الحكومة العراقية التي أيّدت التيار العربي الإقليمي أيضاً.(٧٩)

كان يمكن امتحان مسألة تعاون لبنان مع البلدان العربية أثناء المحادثات بشأن الوحدة العربية التي كانت مستمرة في القاهرة في ذلك الوقت، بمشاركة الأردن والعربية السعودية وسوريا. كرّر رئيس وزراء الأردن توفيق أبو الهدى الموقف الذي اتخذه سابقاً الأمير عبد الله بشأن النظام الإقليمي العربي وسوريا الكبرى. لكنه قال أيضاً إنه في حال عدم وجود عقبات كبيرة في وجه الاتحاد بين فلسطين ولبنان وسوريا الكبرى، فإن بلده يكتفي باندماج سوريا والأردن كخطوة أولى نحو كونفدرالية ستضم في النهاية هذين البلدين بالإضافة إلى فلسطين ولبنان. إن فكرة الكونفدرالية السورية كان من الممكن أن تصبح تحدياً لصيغة لبنان للعروبة، كما من الممكن أن تثير جدلاً بشأن هذا الموضوع في لبنان. لكن لأسباب ستبحث بالتفصيل لاحقاً، فإن هذه الفكرة ساعدت في الواقع على توطيد التحالف الحاكم في لبنان بدلاً من إثارة خلافات داخله.(٨٠)

وفي حين تخطّى الأردن فكرة التعاون العربي، وأيّد لبنان هذا الموقف، عارضت العربية السعودية الشكل الجماعي لهذا التعاون وخصوصاً في مجال السياسة. تولّى شرح موقف ابن سعود ممثله الخاص الشيخ يوسف ياسين الذي مثّل العربية السعودية في المحادثات مع النحاس بشأن موضوع الوحدة العربية. أثناء هذه المحادثات التي جرت بين ١١ تشرين الأول/ أكتوبر و٢ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٤٣

---

(٧٨) بيروت، ٥ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٤٣.
انظر أيضاً: MEC, Spears, Cairo to London, 10 November 1943.

(٧٩) بيروت، ١٤ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٤٣: ٩٤٣.

(٨٠) FO 371/34962, Palestine to London, 4 September 1943, 129-32; Cairo to London, 6 October 1943, 109-24.

ذكر ياسين عدداً من الاعتراضات على الوحدة العربية والإقليمية، تتعلق بتوقيت تحقيق هذه الوحدة وإمكان حدوثها. وأعرب أيضاً عن خوفه من أن تناقض هذه المخططات الطابع الإسلامي للنظام السعودي، ومن أن تحرج الحلفاء، وأخيراً، أن تؤثر سلباً على الأنظمة الجمهورية في سوريا ولبنان. اقترح ابن سعود انه على المؤتمر – في حال انعقاده – أن يركز على المواضيع الاقتصادية والثقافية، ويتجنّب التطرق إلى الأمور السياسية. بالإضافة إلى ذلك أوصى بتأليف لجنة تحضيرية تنعقد في مكة من أجل مناقشة الخطوات التمهيدية للمؤتمر المقترح انعقاده. إلا أن السعوديين لم يبذلوا جهوداً في سبيل عقد هذا الاجتماع، في حين صرف النحاس النظر عنه بحجة أنه قد يعطي المخطط صبغة إسلامية، ومن ثم يؤدي إلى إبعاد المسيحيين.[٨١] من ناحية أخرى، تابع السعوديون محاولتهم إقناع بعض القادة العرب الآخرين بصواب تحفظاتهم عن فكرة الوحدة. لكن بسبب غياب أي إثبات على أنهم حاولوا كسب الزعماء اللبنانيين (كما جرى في فترة لاحقة) فإن موقفهم في تشرين الأول/ أكتوبر وتشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٤٣ لم يكن ذا تأثير على لبنان.

يبدو أن السعوديين فضلوا التركيز على الزعماء السوريين أملاً في أن يلتحقوا بهم، وبالتعاون مع اليمن سيؤسسون تحالفاً يقف في وجه سوريا الكبرى برئاسة الهاشميين وفي وجه مخططات النحاس الإقليمية. كان الزعماء السوريون، وخصوصاً شكري القوتلي، حريصين على المحافظة على علاقات جيدة مع ابن سعود وعلى السعيْ إلى الحصول على دعمه في مواجهة خطة سوريا الكبرى، التي رأوا فيها تهديداً لاستقلالهم عن السيطرة الغربية ولنظامهم الجمهوري. إلاّ أنهم لم يكونوا مستعدين لمعارضة المبادرة الإقليمية العربية التي رأوا فيها أقل ما هو مطلوب لتلبية التطلعات القومية العربية. وجد رئيس الوزارة سعد الله الجابري ووزير الخارجية جميل مردم أن نظيريهما اللبنانيين رياض وتقلا متفقان معهما على هذه المسائل عندما اجتمعوا في ١٨ تشرين الأول/ أكتوبر عام ١٩٤٣ قبل الانتقال إلى القاهرة للانضمام

(٨١) FO 371/34962, Jedda to London, 2 October 1943, 94-106.

انظر أيضاً:

FO 371/34963, Cairo to London, 4 December 1943, 193-206.

إلى محادثات الوحدة العربية مع النحاس.[٨٢] أعلموا رئيس الوزراء المصري بموقفهم كما أعلموه أن قيام الحكم الوطني الجديد في لبنان وسياسته المتعلقة بالاستقلال والعروبة أرضتهم إلى درجة أنهم سيتخلون عن مطالب سوريا القديمة في لبنان. وجد السوريون في ارتباط لبنان بالمخططات الإقليمية العربية تعبيراً عن هذه السياسة الجديدة وضمانة للحرية التي اكتسبها حديثاً لبنان وسوريا.[٨٣]

العلاقات مع فرنسا: إنهاء الانتداب من جانب واحد

بعدما أوضح كل من العراق والأردن والعربية السعودية وسوريا موقفه، جاء دور لبنان في الانضمام إلى المناقشة المقترحة للوحدة العربية. برغم أن الزعماء اللبنانيين كانوا يستعدون للمشاركة في هذه المحادثات، فقد ظنوا أنه لطالما بقيت فرنسا على موقعها المميز في لبنان فلن يسمح لهم بالانضمام إلى خطط توحيدية عربية. كان انطباعهم مبنياً ليس على التجارب السابقة فحسب بل أيضاً على الإيمان بأن مخطط الوحدة كان «وسيلة لتوطيد وتأمين الحرية بالإضافة إلى استقلال مجموعة من الدول العربية عن سيطرة القوى الأجنبية». وسواء آمن الفرنسيون بهذا الرأي أو رأوا في هذا المخطط وسيلة يُبقي البريطانيون من خلالها سيطرتهم على العالم العربي بما فيه المشرق، يظل هناك في الواقع تضارب في المصالح بين مشاركة لبنان في خطة الوحدة العربية وموقفه في الأراضي الواقعة تحت الإدارة الفرنسية أو الانتداب.[٨٤] تضاعف احتمال حصول هذا الصراع مع عدائية الفرنسيين الأحرار المعبّر عنها حيال الخطة الإقليمية العربية، ومع محاولاتهم التي لم تهدأ لانتزاع معاهدات من السوريين واللبنانيين قبل أن تنضم الحكومتان إلى مناقشات القاهرة. ساعد الزعماء السوريون زملاءهم اللبنانيين في جعلهم مدركين محاولة الفرنسيين الأحرار إقناع القوميين

(٨٢) FO 371/34962, Commander in Chief in Middle East to War Office, 14 October 1943, 105.

(٨٣) FO 371/34963, Cairo to London, 8 December 1943, 128-50.

(٨٤) FO 226/240, Beirut to London, 9 March 1943.

انظر أيضاً:

FO 226/246/196, Beirut to London, 26 August 1943; MAE, Guerre 1939-1945, CFLN-Algiers, vol. 1000, 9 November 1943, 97.

العرب بأن التزام سوريا ولبنان معاهدات مع فرنسا لا يتناقض مع مشاركتهما في الخطط الإقليمية العربية.[٨٥] إلاّ أن هذا الأمر لم يأخذه الزعماء اللبنانيون على محمل الجد، وخصوصاً أن تعلّقهم باستقلال لبنان عن فرنسا لم يكن أقل قوة من التزامهم الوحدة العربية.

وافقت حكومة الصلح في ٧ تشرين الثاني/نوفمبر عام ١٩٤٣ على حضور مناقشات القاهرة بشأن الوحدة العربية آخذة في الاعتبار هذه الأمور. إلا أنها في الوقت نفسه انتقلت إلى تنفيذ الوعد المقطوع في البيان الوزاري بشأن عدم تضمين الدستور أية إشارة إلى نظام الانتداب، أو أية فقرة أو مادة لا تتوافق مع الاستقلال. كذلك جعلت اللغة العربية اللغة الرسمية للبلاد. في ٨ تشرين الثاني/نوفمبر عام ١٩٤٣ اقترع البرلمان اللبناني بالإجماع تقريباً لمصلحة التعديلات الضرورية.[٨٦] أصدر هيللو الذي كان عاد إلى بيروت، مع أوامر صريحة بمقاومة أية تعديلات دستورية من جانب واحد، أمراً قضى بتوقيف الرئيس ورئيس الحكومة وعدد من الوزراء بالإضافة إلى كرامي. كذلك أمر بإلغاء التعديلات الدستورية وحلّ البرلمان وتعيين إدّه رئيساً للدولة.[٨٧] علّل هيللو هذه الإجراءات بزعمه وجود مؤامرة نازية ترمي إلى «حرمان لبنان مساعدة فرنسا» وإقامة نظام دكتاتوري بقيادة رياض. وتعهد أن يلتزم الفرنسيون الأحرار واجبات الانتداب، والتزم هو تعزيز استقلال لبنان.[٨٨]

أعطى هيللو انطباعاً بأن هذه الإجراءات أخذت بالتوافق مع التعليمات الصارمة

---

(٨٥) MAE, Guerre 1939-1945, London-CNF, vol. 44, 26 March 1943, 11-12.

انظر أيضاً:

FRUS 1943, vol. IV, The Near East and Africa. Beirut to Washington, 12 March 1943, 957-8; FO 371/35180 Beirut to London, 6 August 1943; FO 226/241, Beirut to London, 8 September 1943; FO 226/241, Beirut to London, 20 October 1943.

(٨٦) FO 226/241, Beirut to London, 8 November 1943.

من أجل الاطلاع على نص التعديلات، انظر: بيروت، ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٤٣.

(٨٧) MAE, Guerre 1939-1945, CFLN-Algiers, vol. 1000, 10 November 1943, 243-5.

(٨٨) FO 226/241, Text of the Proclamation by J. Helleu, 11 November 1943.

للفرنسيين الأحرار في الجزائر.(٨٩) لكن في الواقع ارتجل هو هذه الإجراءات بالاشتراك مع بعض أعوانه في بيروت مثل جان مارك بوجنر الذي اعتبره بعضهم أنه هو المندوب العام الحقيقي، وذلك للحفاظ على مصالح الجالية الفرنسية في بيروت برغم أنهم كانوا يتبعون عموماً التعليمات الواردة من الجزائر.(٩٠) قسم تقرير فرنسي مرفوع إلى ديغول في ٣٠ آب/ أغسطس عام ١٩٤٣ الجالية الفرنسية أربع مجموعات مختلفة: القوات المسلحة الفرنسية وأولئك المرتبطون بالمؤسسات العسكرية الفرنسية في المشرق، مسؤولون فرنسيون في الإدارة الفرنسية (المفوضية العامة)، المؤسسة الاكليريكية مع ما يتبعها من مؤسسات ثقافية واقتصادية مختلفة، والمدنيون الذين يضمون ٨٠ عائلة والذين اضطلعوا بأدوار ريادية في النشاطات التجارية والصناعية في المشرق. أمّن نظام الانتداب لهذه الفئات الأربع امتيازات وفوائد وفرصاً خشي الفرنسيون أن تصبح عرضة للخطر لدى منح كل من سوريا ولبنان الاستقلال.(٩١) توقع المسؤول في وزارة الخارجية البريطانية بيترسون أن يأتي الاعتراض على استقلال لبنان خصوصاً من المسؤولين الفرنسيين الذين كان من الطبيعي أن يقلقوا من احتمال الاستغناء عن خدماتهم.(٩٢)

من الطبيعي أن تتضارب مصالح هذه الجالية الفرنسية مع الحركة الرامية إلى ربط لبنان بمشروع الوحدة العربية. فذلك المشروع كان يعني تشدداً أكبر على الثقافة العربية وإعادة توجيه الاقتصاد نحو الترويج للتعاون الإقليمي والمزيد من التأكيد على استقلال لبنان. وفي حين كان الفرنسيون في مراحل عدة من تاريخ العلاقات الفرنسية-اللبنانية مستعدين للتراجع أمام الاعتبارات السياسية العالمية وللتضحية

---

(٨٩) FO 226/241, Statement by J. Helleu, Delegate General, to the Press, 14 November 1943.

انظر أيضاً: MEC Spears III/4, Review of Foreign Press, 1943.

(٩٠) FO 226/240/9/XII, Beirut to London, 27 September 1943.

انظر أيضاً:

FO 226/243/II, Beirut to London, 6 September 1943; FO 226/245, Cairo to London, 3 November 1943; de Gaulle, *Unity*, 292.

(٩١) MAE, Guerre 1939-1945, CNF-London, vol. 40, 6 September 1943, 83-7.

(٩٢) FO 226/243/II, London to Beirut, 21 July 1943; FO 371/35182, Beirut to London, 13 October 1943.

ببعض مصالحهم في المشرق، فإن الوضع السائد في تشرين الثاني/ نوفمبر عام ١٩٤٣ كان مختلفاً بعض الشيء. إن تعميماً صادراً عن فيشي في ١١ تشرين الثاني/ نوفمبر عام ١٩٤٣ يعلن بوضوح هذا الفرق مشيراً إلى «أن إلغاء حقوق القوة المنتدبة سوف يقضي... على مصدر مهم للدخل تغذيه رسوم الجمرك في لبنان وسوريا».(٩٣)

هذه المصالح والتحديات التي لاحظها الزعماء اللبنانيون المصممون على تحقيق أهدافهم القومية أدّت دوراً مهماً في حث السلطات الفرنسية في بيروت على اتخاذ إجراءات صارمة بحق النظام القائم حديثاً. ولم تكن هذه الإجراءات غريبة عن السياسة الفرنسية المصممة على المحافظة على الأمبراطورية الفرنسية كما هي. ينطبق ذلك خصوصاً على الجزائر في نهاية أيلول/ سبتمبر عام ١٩٤٣ عندما دخلت السلطات الفرنسية في مواجهة مع النواب القوميين في المجالس المالية. وأدى ذلك إلى توقيف الزعيمين القوميين فرحات عباس وعبد القادر السائح، وإلى حلّ المجالس المنتخبة.(٩٤) إلا أن المواجهة بين الفريقين اللبنانيين اتخذت منحى آخر بسبب قوة ردود الفعل المحلية والإقليمية والعالمية على السياسة الفرنسية.

أسفرت الإجراءات التي لجأ إليها الفرنسيون عن قيام انتفاضة شعبية في لبنان. كان رأس حربتها البرلمان الذي عقد جلسة طارئة في ١١ تشرين الثاني/ نوفمبر عام ١٩٤٣ دان فيها قرارات هيللو وشدد على استقلال لبنان. حاول الفرنسيون تحويل الأزمة إلى نزاع طائفي بإقناع البطريرك الماروني أنهم كانوا يدافعون عن لبنان في وجه مخططات الوحدة العربية بحثّه على الانضمام إليهم في الصراع لدرء تلك المخططات. لكن عريضة لم يتأثر جداً بهذه المناشدة. بالإضافة إلى ذلك، أعلن

---

(٩٣) MEC, Spears, II/4, Review of the Foreign Press, 13 December 1943.

(٩٤) في أيلول/ سبتمبر ١٩٤٣ حاول الزعماء القوميون الجزائريون الذين كانون أيضاً أعضاء في المجالس المالية أن يمارسوا الضغوط على الفرنسيين الأحرار لتطبيق مبدأ تقرير المصير في الجزائر. ردّ كاترو بإصدار أمر بحلّ المجالس وتوقيف زعيمين قوميين هما فرحات عبّاس وعبد القادر السائح. نتيجة لذلك منيت الحركة القومية الجزائرية بنكسة وخسرت بعضاً من قوتها لبضع سنوات.
انظر: سعد الله، **الحركة الوطنية الجزائرية**، القاهرة ١٩٧٥، ٢٣٢-٢٣٣.

عدد من الزعماء الموارنة، خلافاً لتوقعات الفرنسيين، تأييدهم لحركة الاحتجاج. للمثال، أعلن مطران بيروت مبارك أثناء اجتماع عام في بيروت: «نحن نقبل فقط ... بحكومة رياض الصلح والشيخ بشارة الخوري... نحن لا نقبل بحكومة من اللصوص... تتعامل مع السارقين الفرنسيين الأجانب من أجل تدمير لبنان وكل ما هو لبناني».(٩٥) ضمت حركة الاحتجاج الطبقات الاجتماعية المختلفة ومعظم المجموعات والأحزاب السياسية بما فيها القوميون العرب والشيوعيون والكتائب، ومجموعات نسائية وطالبية. أعلن الإضراب العام في المدن الرئيسية وتميز بالمحاضرات والتظاهرات والوفود المفوضة التي قدمت عرائض إلى ممثلي الدول الأجنبية. تركت الأصداء المدوية والمتأتية من الإضراب العام أثرها على ابن إميل إده ريمون الذي حثّ والده على عدم التعاون مع الفرنسيين في تلك الظروف. وكان للإضراب العام تأثير أيضاً على القوات الخاصة والوحدات الفرنسية المؤلفة من المجندين المحليين.(٩٦) ومع أن الجو العام بقي بغالبيته متحفظاً ومسالماً، فقدم جرت صدامات متفرقة، عدا أنه لم يسقط من الحسبان احتمال أن تؤدي هذه الصدامات إلى مواجهات أكثر حدة وعنفاً.(٩٧)

انتشر غضب اللبنانيين تجاه الفرنسيين إلى البلدان العربية الأخرى التي بحسب وزارة الخارجية البريطانية، كانت في «حالة من الغليان المتزايد».(٩٨) لم تصدر إدانة الفرنسيين عن جيران لبنان العرب فحسب بل أتت أيضاً من شتى أنحاء العالم

---

(٩٥) FO 226/241, Beirut to London, 13 November 1943.

انظر أيضاً:

MEC, Spears, Beirut to London, 19 November 1943; Spears, *Fulfilment of a Mission*, 244; FO 226/241, Beirut to London, 16, 18 November 1943.

(٩٦) مقابلة خاصة مع صائب سلام في جنيف، ١٦ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٤.

انظر أيضاً:

MEC, Spear III/3, Beirut to London, 12 November 1943, FO 226/241, Beirut to London, 12, 13 November 1943; FO 226/241, Beirut to London, 22 November 1943; MAE, Guerre 1939-1945, CFLN-Algiers, vol. 1005, 24 November 1943, 224.

(٩٧) MEC, Spears III/3, Beirut to London, 13, 14, 15, 16 November 1943;

انظر أيضاً: Catroux, *Dans la bataille de Mediterannée*, 416.

(٩٨) MEC, Spears II/B, London to Beirut, 12 November 1943.

العربي. فالقنصل الفرنسي في تطوان مثلاً لاحظ ردود فعل الشعب السلبية والعدائية. ونظمت الإضرابات والتظاهرات في سوريا ومصر وفلسطين وعمان وبغداد. ولاح في الأفق إمكان حدوث رد فعل أكثر عنفاً. قدّم الثوار القدامى في فلسطين خدماتهم إلى القوميين في لبنان وهاجمت التظاهرات الغاضبة قاعدة بحرية فرنسية في الاسكندرية.[٩٩]

حاولت الحكومات العربية إبقاء هذه الاحتجاجات تحت السيطرة وحاولت أيضاً متابعة القضية من طريق الضغط الدبلوماسي الذي يتفق مع سياستهم العربية والخارجية. هكذا قدمت الحكومة السورية احتجاجاً مكتوباً إلى الفرنسيين الأحرار حذّرت فيه من أنه إذا لم تلغَ مراسيم هيللو فعندئذ «لن تكون سوريا تحت السيطرة أبداً».[١٠٠] ونصح ابن سعود للزعماء السوريين واللبنانيين بالمحافظة على الهدوء والاعتدال. ولكن في الوقت نفسه أعلن احتجاجه على الفرنسيين الأحرار أمام الحلفاء.[١٠١] إلا أن الاحتجاجات في العراق ومصر أخذت طابعاً أكثر أهمية. ومع

(٩٩) MAE, Guerre 1939-1945, CFLN-Algiers, vol. 1312, 16 November 1943, 121; 18 November 1943, 191.

انظر أيضاً:

MAE, Guerre 1939-1945, CFLNAlgiers, vol. 1000, 18 November 1943, 73-7; FO 226/241, Jerusalem to Beirut, 14 November 1943; Beirut to London, 13, 14, 15, 16 November 1943; FO 226/242, London to Cairo, 4 December 1943. MEC, Spears II/3, Cairo to London, 15 November 1943; Baghdad to Beirut, 17 November 1943;

الأهرام، ١٥ و١٦ و١٩ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٤٣. نقل مراسل الصحيفة المصرية في الخرطوم ان «السودانيين لم يسبق ان ابدوا اهتماما باحداث عامة كالاهتمام الذي يبدونه الآن بلبنان الشقيق»؛ الأهرام، ١٥ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٤٣.

(١٠٠) FO 226/241, Beirut to London, 10, 12, 13, 16 November 1943.

انظر أيضاً: MEC, Spears II/3, Beirut to London, 10, 13, 14, 15, 21 November 1943.

أوضح الرئيس السوري القوتلي للمسؤول السياسي البريطاني في دمشق أن الحكومة السورية حاولت أن تبقي الاحتجاج السوري تحت السيطرة إذ إن «أي تشجيع إضافي للجموع من الحكومة سيؤدي إلى اضطراب لا يمكن السيطرة عليه [و بسبب]... ان الدمشقي، الحافي القدمين والحاسر الرأس، الذي يسكن الأحياء الدمشقية هو إما غير مبالٍ وإمّا متحمّس، واذا ما ثار غضبه لا يمكن أبداً ايقافه على عكس البيروتي الأكثر تعقّلاً وتمدّناً».

FO 226/241, Beirut to London, 16 November 1943.

(١٠١) MEC, Spears III/3, Jedda to London, 13 November 1943.

أن الحكومة العراقية كانت تحظر التظاهر وتسيطر على ردود الفعل في الصحافة، وتحاول منع مناقشة هذا الموضوع في البرلمان، فقد رفعت احتجاجات رسمية إلى الفرنسيين الأحرار والسلطات البريطانية وهددت بالقيام بخطوات عملية إذا لم تلغَ مراسيم هيللو. واقترح العراق أيضاً أن يحل جيشه محل القوات الفرنسية إنْ قررت فرنسا الانسحاب من المشرق.

أتى أقل ردود الفعل تحفظاً من الحكومة المصرية التي احتجت علناً بأقسى العبارات على إجراءات هيللو. إن المدى الذي بلغه التأييد الشعبي للبنانيين عبّر عنه مندوب الفرنسيين الأحرار في القاهرة إذ «وجد رئيس الوزراء [النحاس] في هذه الأزمة الفرصة التي كان يفتش عنها من أجل زيادة شعبيته في مصر والبلدان العربية».[(١٠٢)] ولم يتعاطَ النحاس مع الأحداث في لبنان باسم الشعب المصري فحسب، بل اضطلع بدور الناطق باسم العرب جميعاً. حاول حث جميع الحكومات العربية على مواجهة الفرنسيين الأحرار مواجهةً جماعية وشرح موقف حكومته من لبنان بعبارات يستخدمها القوميون العرب: «الروابط المتينة للغة الواحدة... والطابع والتقاليد والقيم والعادات والآلام والآمال».[(١٠٣)]

سواء جرى الأمر بين الفرنسيين الأحرار أو في فرنسا نفسها، فإن الرأي العام الفرنسي اعتبر أن وراء ردود الفعل هذه على قرارات هيللو، وحياً بريطانياً لطرد الفرنسيين من المشرق من أجل إدخال المشرق في دائرة النفوذ للشرق الأوسط.[(١٠٤)]

---

(١٠٢) MEC, Spears II/3, Baghdad to London, 11, 13 November 1943; Beirut to London, 14, 19 November 1943.

انظر أيضاً:

FO 226/241, Beirut to London, 13 November 1943; FO 226/242, Baghdad to Beirut, 16 November 1943.

(١٠٣) الأهرام، ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٤٣.

انظر أيضاً:

FO 371/35195, Cairo to London, 23 November 1943; FO 226/241, Cairo to Beirut, 13 November 1943; FO 226/241, Cairo to Beirut, 25 November 1943; MEC, Spears II/3, Cairo to London, 11, 12, 13, 16, 18 November 1943.

(١٠٤) De Gaulle, *Unity,* 202-3.

انظر أيضاً:

MAE, Guerre 1939-1945, Vichy-Levant, vol. 29, 17 November 1943, 203; FO 226/242,

لكن هذا التفسير أغفل موقف الحكومة البريطانية في لندن وتحديداً موقف وزارة الخارجية البريطانية من الأزمة الفرنسية-اللبنانية. لم يلائم تعديل الدستور اللبناني، وما تبعه من انعكاسات، السياسة البريطانية لعدد من الأسباب. في البداية إن هذا التعديل يساوي إعلان الاستقلال الناجز من جانب واحد ويساوي أيضاً نهاية للانتداب. خشيت وزارة الخارجية البريطانية أن يصبح ذلك سابقة يمكن أن تُكرر في مكان آخر، وتحديداً مع القوميين في فلسطين. ثانياً، أضعف هذا التعديل سياسة بريطانيا القاضية بضمان موقع مميز لفرنسا في المشرق.(١٠٥) ثالثاً، أكد التعديل على دور مصر الريادي في العالم العربي، وهذا أمر لم ترحب به وزارة الخارجية البريطانية. من المحتمل أن يكون كيليرن قد عبّر عن رأي الوزارة بشأن هذه المسألة عندما كتب «إن التدخل التسلطي للنحاس باشا ليس أمراً نشجع عليه مع أننا لا نستطيع النهي عنه في هذا الوقت. من المحتمل جداً أن يحدث تدخل مماثل لاحقاً في فلسطين وبلدان أخرى لدينا فيها مصالح خاصة».(١٠٦) رابعاً، يمكن أن ندرك من تقارير صادرة من بغداد والقدس أن الأمر أعطى دفعاً للحركة القومية العربية والتوحيد العربي التي كانت موضع تحفظ في لندن.(١٠٧) نتيجة لذلك، لم تستطع وزارة الخارجية البريطانية تجنّب التعبير عن استهجانها تصرفات القوميين العرب في لبنان، وعن إلقاء اللوم عليهم في التسبب «بالأخطاء الفادحة». وانتقلت إلى تطويق

Radio Vichy, 20 November 1943; MEC, Spears II/4, Review of Foreign Press, 11-26 November 1943.

(١٠٥) FO 226/242, Memorandum of Meeting held at the British Embassy in Cairo on 7 December to discuss the Question of Syria and Lebanon, 7 December 1943.

انظر أيضاً:

FO 371/35195, A Note by the FO. British Strategic Requirements in Syria and Lebanon: The French Complications, 8 December 1943.

(١٠٦) FO 226/242, Cairo to London, 2 December 1943.

انظر أيضاً:

MAE, Guerre 1939-1945, CFLN-Algiers, Note d'information sur les répercussions en Egypte de la crise Franco-libanaise, 20 November 1943, 207.

(١٠٧) FO 226/241, Baghdad to London, 20 November 1943.

انظر أيضاً:

FO 371/27082, Baghdad to London, 13 January 1944; FO 371/35192, C.O. to London, 25 November 1943; MEC, Spears 20 November 1943.

التطورات الناجمة عنها عبر إصدار التعليمات إلى ممثلي بريطانيا في العالم العربي لممارسة الضغوط على السلطات المحلية بقصد حملها على المساهمة في احتواء الأزمة الفرنسية-اللبنانية وانعكاساتها. وضعت هذه التعليمات موضع التنفيذ في غالبية الحالات. على سبيل المثال، نقل كورنواليس رسالة وزارة الخارجية تضمّنت عبارات شديدة اللهجة إلى رئيس الوزراء العراقي، ومما جاء في الرسالة «جهوده [أي جهود السعيد] للمساعدة على حل أمور بلد آخر لن تكون موضع ترحيب... لقد ذكّرته أن هذا البلد يواجه أزمة اقتصادية حادة... وأن النقمة الشعبية ... تتخذ أبعاداً خطيرة. [لذلك] توجب عليه حصر كل جهوده في ترتيب أوضاع بيته».(١٠٨)

لكن وزارة الخارجية البريطانية واجهت مصاعب كبيرة في محاولاتها دفع سبيرز إلى قبول سياستها في تعاطيه مع الأزمة الفرنسية-اللبنانية. وفقاً لبعض منتقدي سبيرز في بيروت مثل كوغهيل تعود هذه المصاعب إلى «رغبته في إضعاف الفرنسيين وتعزيز موقعه الشخصي».(١٠٩) وألمحت الليدي سبيرز بلهجة مختلفة تماماً، إلى طموحه عندما كتبت إلى والدها تقول إن «مكانة بريطانيا هي الآن عالية بعلو السماء في أنحاء الشرق الأوسط، ويقول الناس إن سبيرز حقق ما عجز لورانس عن تحقيقه، فهو جعل الوحدة العربية واقعاً».(١١٠)

لكن يجب عدم تضخيم نفوذ سبيرز الشخصي في وزارة الخارجية البريطانية، وأيضاً خلافاته معها بشأن التوجيهات الصادرة عنها. ومثلما كانت لدى الوزارة شكوك في شأن مخطط الوحدة العربية الذي ترعاه مصر، كذلك هو راودته الشكوك نفسها.(١١١) برغم أنه اعترض على منح فرنسا موقعاً مميزاً في المشرق، فقد حاول

(١٠٨) FO 371/35193, Baghdad to London, 25 November 1943.

انظر أيضاً:

MEC, Spears II/3, London to Beirut, 12 November 1943, London to Baghdad, 13 November 1943.

(١٠٩) MEC, The War Diary of P. Coghill, 33.

(١١٠) MEC, Spears II/4, 24 December 1943.

(١١١) ظهرت شكوك سبيرز المتعلقة بمشاريع الوحدة العربية في رسالة كتبها إلى المقدم س. هـ. سمرهايز، المسؤول عن الشؤون السياسية في حلب. لاحظ سبيرز أنه «إذا تركت الدول العربية لشأنها، لكانت بحاجة إلى وقت طويل للتوصل إلى أي نوع من التفاهم. في الواقع، سيكون =

الحدّ من اندفاع الحكومة اللبنانية نحو تعديل الدستور. وهذا مؤشر واضح إلى اتجاهه المتزايد إلى قبول توجيهات وزارة الخارجية البريطانية بشأن المسائل المتعلقة بلبنان. في الواقع إن فشله في التأثير على الحكومة اللبنانية يعود إلى ميله لتضخيم نفوذه على الزعماء اللبنانيين، بينما أثبت هؤلاء أنه لم يكن معلمهم ولا حتى شريكهم في ما كانوا يفعلون.(١١٢)

عندما اندلعت أزمة تشرين الثاني/ نوفمبر حاول سبيرز تبعاً لتوجيهات لندن، أن يثني اللبنانيين عن اللجوء إلى العنف ضد الفرنسيين.(١١٣) لكنه في الوقت نفسه وفّر للبنانيين دعماً أساسياً عبر نشر قضيتهم على المستوى العالمي وتزويد وزارة الخارجية البريطانية تقارير متواصلة عن الوضع الملح والمتقلب في المشرق. في كلتا الحالين تمكن سبيرز من إقناع الحكومة في لندن باتخاذ إجراءات دراماتيكية لمصلحة اللبنانيين.(١١٤)

إن سبباً رئيسياً وراء هذا الحملة السياسية، هو طبيعة التصرفات الفرنسية المتعذر الدفاع عنها. وهو أمر أثير أثناء مناقشة الأزمة الفرنسية-اللبنانية في وزارة الحرب البريطانية، إذ اعتبر أنه «لو لم يقم الفرنسيون بأمور متهورة وغير مبررة، لكنّا فكرنا أنه من المناسب دعم الفرنسيين في وجه الموقف الذي اتخذه اللبنانيون».(١١٥)

= القاسم المشترك في ما بينها في حدّه الأدنى، ضعيفاً حتى أنني سأكون مذهولاً إذا ما برز شيء في المجال السياسي. لكن إذا عارضت أية حكومة خارجية الوحدة العربية فستكون دائماً متهمة من جميع الدول العربية بأنها وراء الفشل في تحقيق الفدرالية، عدا أن النتيجة المترتبة على تلك القوة قد تكون خطيرة بالفعل». انظر:

FO 226/240, 5 May 1943.

(١١٢) MEC, The War Diary of P. Coghill, 34.

(١١٣) MEC, Spears, III3, Beirut to Political Officers in the Levant, 11, 16 November 1943; London to Beirut, 13 November 1943; Algeria to Beirut, 17 November 1943.

(١١٤) مقابلة خاصة مع كميل شمعون في لندن، ١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٢. يجب التفكير في أهمية خطوات سبيرز في ضوء محاولة الفرنسيين منع تداول كل الأخبار المتعلقة بالأزمة. انظر:
FO 371/35183, Beirut to London, 10 November 1943.

انظر أيضاً:

FO 226/242, Beirut to London, 21 November 1943; MEC Spears II/4, Spears interviewed by *al-Hayat*, 24 November 1965.

(١١٥) FO 371/31469, War Cabinet Conclusions, 157 (43) 18 November 1943, 77.

وأوضح بيترسون الأمر توضيحاً دقيقاً عندما أشار بشيء من الأسف، إلى أنه «لو حصر الفرنسيون نشاطهم بحل البرلمان اللبناني لكان من الصعب علينا أن نحتج... إن الجزء الذي لا يغتفر فعلاً من سلوك الفرنسيين يكمن في توقيفهم أعضاء في الحكومة اللبنانية مع ما يستتبع ذلك من اضطرابات. ونحن سجّلنا اعتراضنا القاطع على هذا الجانب من السلوك الفرنسي».[١١٦] دفع الوضع في لبنان وفي أنحاء عدة من العالم العربي الحكومة البريطانية إلى الذهاب أبعد من مجرد الاحتجاج على التصرفات الفرنسية. حاولت تجنب الآثار غير المرغوب فيها للأزمة الفرنسية-اللبنانية بممارسة الضغوط على الفرنسيين لحثّهم على الإفراج عن الزعماء اللبنانيين في أسرع وقت. قررت وزارة الحرب أن تقرن هذا الطلب بطلب سحب هيللو من المشرق. وأمل البريطانيون أيضاً أن يجمعوا الوزراء المفرج عنهم مع سلطات الفرنسيين الأحرار من أجل الوصول إلى حل للأزمة. جاء تهديد البريطانيين بسحب اعترافهم بالفرنسيين الأحرار ودعمهم لهم وسيلة لحضّهم على الإذعان لمطالبهم. أشارت اللجنة الفرنسية للتحرير الوطني في الجزائر إلى استعدادها لتحرير الزعماء اللبنانيين ولإعادة الرئيس إلى منصبه، ولكنها لم تكن مستعدة لإعادة رياض، وأبدت استعداداً لحل المشكلة مع اللبنانيين لكن دون تدخل طرف ثالث. تبعاً لذلك أرسل كاترو إلى بيروت لمعالجة الوضع. وبدا أن وزارة الخارجية البريطانية تميل إلى تقبّل اعتراضات الفرنسيين الأحرار على إعادة رياض وحكومته. إلا أن كايسي ربما استبق عن غير قصد أي اتفاق بريطاني-فرنسي بشأن هذه النقطة عندما أعلم كاترو، الذي كان توقف في القاهرة من أجل مناقشة الأزمة مع وزير الدولة البريطاني، أن السلطات البريطانية اعتبرت إعادة حكومة رياض إلى السلطة، والخوري إلى الرئاسة، جزءاً من شروط إطلاقهم. وجدت وزارة الخارجية البريطانية ملاحظة كايسي مثيرة للاعتراض إلاّ أنها قبلتها كأمر واقع.

في ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر عام ١٩٤٣ وبعد تلقي تقارير عن تصاعد التوتر في الشرق الأوسط وبسبب الخشية من أي يكون الفرنسيون يكسبون الوقت وغير

---

(١١٦) FO 371/35189, Notes on the French Action in Lebanon by M. Peterson, 14 November 1943.

مستعدين للقبول بحل، طلبت وزارة الخارجية البريطانية من كايسي أن يوجّه إنذاراً إلى كاترو مفاده: إذا لم تستجب مطالب الحكومة البريطانية في تاريخ أقصاه ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٤٣ فإن القوات البريطانية سوف تتدخل لإعادة القانون والنظام إلى المشرق. عندما وجه كايسي هذا الإنذار إلى كاترو في ١٩ تشرين الثاني كان القائد الفرنسي على اتصال بالخوري.(١١٧) أثناء اجتماعهما عرض كاترو على الرئيس اللبناني إعادته إلى مركزه، بالإضافة إلى التعاون مع الفرنسيين الأحرار. رحب الخوري بالعرض لكنه شدد على إعادة رياض والوزراء والحياة الدستورية. إن مزيجاً من الضغوط البريطانية والإقليمية والمحلية دفعت كاترو أخيراً إلى التحقق من عبثية الموقف الفرنسي. لذلك قرر بمبادرة شخصية، القبول بإعادة الرئيس إضافة إلى إعادة رياض والوزراء. بعد مبادرة كاترو تمكن المفوض الوطني للشؤون الخارجية في الجزائر ماسيغلي الذي كان واقعاً تحت الضغوط البريطانية المتزايدة، من دفع اللجنة الفرنسية للتحرير الوطني في الجزائر إلى القبول بعودة الحياة الدستورية إلى لبنان. هكذا أفرج عن المعتقلين في ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر عام ١٩٤٣، واعتبر هذا التاريخ يوم الاستقلال الوطني في لبنان.(١١٨)

والجدير ذكره أن ديغول عارض مبادرة كاترو، ولكن موقفه لم ينل القبول حتى بين أعضاء اللجنة الفرنسية للتحرير الوطني في الجزائر إذ عارضته غالبية الأصوات لدى مناقشة هذا الموضوع. واتجه ديغول بعدها إلى إلقاء اللوم على خسارة لبنان

---

(١١٧) الخوري، حقائق لبنانية، مجلد رقم ٢، ٥٥-٥٨.
انظر أيضاً:

MEC, Spears III/4, Extracts from Diary of R. G. Casey; Catroux, *Dans la bataille de Mediterannée*, 419; H. MacMillan, *The Blast of War: 1939-1945*, London 1967,423-9; FO 226/242, Beirut to London, 23 November 1943; Catroux to B. El-Khuri, 24 November 1943.

(١١٨) FO 371/31469, Extracts from War Cabinet Conclusions on the Lebanon, 12, 15, 16, 18 November 1943, 69-77.

انظر أيضاً:

Spears, *Fulfilment of a Mission*, 262-3; FO 226/241, Algiers to Beirut, 19 November 1943; FO 226/242, Algiers to Beirut, 22 November 1943; FO 371/35189, Algiers to London, 19 November 1943.

على البريطانيين فقال في تبرير تلك الخسارة: «إن سبعمئة ألف جندي بريطاني يحتلون مصر والسودان وقبرص وفلسطين والأردن والعراق ودول المشرق... نحن لسنا في موقع يمكننا من ممارسة ضغوط توازنها. ثلاث كتائب سنغالية وبضعة مدافع وبضع دبابات وسفينتان مزودتان مدافع ونحو خمس عشرة طائرة، كوّنت كلها القوات التي هي في حوزة الفرنسيين في لبنان».[١١٩] رأى ديغول المشهد برمته وكأنه جزء من التنافس البريطاني-الفرنسي والمواجهة في الشرق. وتغاضى عن الأسباب الحقيقية الكامنة وراء موقف الحكومة البريطانية من الفرنسيين الأحرار، وهي المصلحة البريطانية المتزايدة في تهيئة الفرنسيين كي يصبحوا وسيلة لقتال الاحتلال الألماني لفرنسا وقبولها بموقع فرنسا المميز في المشرق حتى لو تسبب ذلك بمخاصمة العرب.

انسجاماً مع تلك النظرة لم يسلّم ديغول بتأثير العوامل المحلية على تطور أزمة تشرين الثاني/نوفمبر: «صحيح أنه كان هناك أيضاً السوريون واللبنانيون، نحو ١٨٧٠٠ جندي أكفّاء تحت إمرتنا. لكن ما هو قرارهم إذا اتخذت حكومتا دمشق وبيروت موقفاً معادياً لنا في العلن؟»،[١٢٠] لكن هنا أيضاً تغاضى ديغول عن عدد من العناصر المهمة في وصفه ميزان القوى في تلك الفترة، إذ إن السلوك الفرنسي أثار مواجهة مع العالم العربي بأسره وليس مع المشرق فحسب. وهو لم يوحد العرب في الدفاع عن عضو ضعيف في عائلة الدول العربية فحسب، بل أيضاً شجعهم على مواجهة قوة أجنبية اعتبروا أنها أهانتهم عقوداً طويلة، بحسبما قال كيليرن في برقيته إلى وزارة الخارجية البريطانية في ٢٢ كانون الأول/ديسمبر عام ١٩٤٣: «إن تدخل مصر ودول عربية أخرى لمصلحة لبنان أعطى حركة الوحدة العربية معنى حقيقياً وثقة بالنفس كانت تفتقر إليهما في السابق».[١٢١] إن الدفع الذي أطلقه هذا التدخل في

---

(١١٩) De Gaulle, *Unity*, 199.

(١٢٠) المصدر نفسه.

(١٢١) FO 371/45241, The History of the Arab Nationalist Movement and the Origins of the Arab League, 28 March 1947, 39.

انظر أيضاً:

M. Khaddura, 'Towards an Arab Union: The League of Arab States', *United States Political* Science *Review*, 4 (February 1946): 90-100.

البلدان العربية ما بعد الأزمة الفرنسية-اللبنانية كان له تأثير على تكوين النظام العربي الإقليمي. لكن البريطانيين والفرنسيين الأحرار تجاهلوا أثر الأزمة وأصرّوا على اعتبار أن الانتداب ما زال قائماً. لكنهم لم يستطيعوا تجاهل تدهور مكانة فرنسا ونفوذها على السلطات اللبنانية. حاول كاترو قلب العملية ليس بالمواجهة بل بالتوصل إلى تفاهم مع القوميين آملا أن تؤدي سياسة الاسترضاء إلى انقسامهم وإضعاف عزمهم على وضع حد للسيطرة الفرنسية في المشرق.[١٢٢] توقع أن تشجع هذه السياسة على قيام مجموعة منهم توافق في النهاية على توقيع اتفاق يؤمن مكانة مميزة للفرنسيين في لبنان. تبعاً لذلك صاحب إعادة الحكومة اللبنانية إلغاء مراسيم هيللو واستبداله بشخص توافقي وأكثر حكمة هو إيف شاتينيو. ونُقل أيضاً عدد من المسؤولين الفرنسيين المرتبطين بالانقلاب الفاشل إلى خارج لبنان. تبع هذه الخطوات تغيير ظاهر في الموقف من مسألة «المصالح المشتركة» التي كانت السبب الرئيسي للخلاف الذي أدّى إلى أزمة تشرين الثاني. صدرت عن الفرنسيين الأحرار إشارات كثيرة إلى عدم استعدادهم لنقل المصالح المشتركة إلى الحكومة الوطنية اللبنانية. الا أن التطورات الجديدة دفعت كاترو إلى عقد اتفاق مع كل من سوريا ولبنان قضى بوضع هذه المصالح تحت سلطة حكومتيهما باستثناء القوات الخاصة.[١٢٣]

العلاقات مع سوريا: المصالح المشتركة

كان على حكومتيْ سوريا ولبنان السيطرة على المصالح المشتركة في إطار الوحدة الجمركية التي تأسست نظرياً في الأول من تشرين الثاني/ نوفمبر عام ١٩٤٣. تألفت الهيئة الأساسية في هذه الوحدة من المجلس الأعلى للمصالح المشتركة الذي يتولى الإشراف على إدارة الرسوم الجمركية المشتركة واحتكار التبغ وشركات صاحبة امتيازات. كان من المتوقع أن يحضر اجتماعات المجلس مراقبون من فرنسا وبريطانيا

(١٢٢) مقابلة خاصة مع كاتب سيرة جورج كاترو، هـ. لرنر بحضور السيدة كاترو في باريس، ٢١ حزيران/ يونيو ١٩٨٤.

(١٢٣) الخوري، حقائق لبنانية، مجلد رقم ١، ٣٠٤.
انظر أيضاً:

MAE, Guerre 1939-1945, CNF-London, vol. 44, 17 July 1943, 130; FO 226/242, Beirut to London, 17 December 1943.

والولايات المتحدة الأميركية بصفتهم مستشارين. وأبدت حكومتا سوريا ولبنان حماسة لتطبيق مبدأ التساوي في تأليف المجلس وعمله بالإضافة إلى توزيع عائدات الضرائب بين البلدين. ونصّ الاتفاق بين البلدين أيضاً على أن المجلس ليس هيئة تتخطى السلطة الوطنية بل هو هيئة استشارية لكل من الحكومتين.[١٢٤] برغم أن الهدف من المجلس هو أن يكون وسيلة لتأمين التعاون الاقتصادي بين البلدين، فإن الفريقين كانا مصممين على تجنّب القيام بأي عمل قد يفسَّر على أنه انتهاك لسيادة لبنان. ولكن برغم المنافع الاقتصادية التي لم يكن تجار بيروت واعين لها، ومع أن الاتفاق كان وسيلة للتعاون وليس للدمج، فقد انتقده بعض الإدّيين والبطريرك الماروني والرئيس السابق نقاش والكتائب وصحيفة «لوريان» المؤيدة للفرنسيين. تمكنت الحكومة اللبنانية من نزع فتيل هذا الانتقاد بالإشارة إلى أنه قلّص من الوحدة الجمركية التي كانت واقعاً بدلاً من أن يوسّعها. وردّت الحكومة أيضاً على موقف منتقديها بأنهم كانوا من دعاة المحافظة على الوحدة وتطويرها عندما كانت تحت سيطرة سلطات الانتداب.[١٢٥]

لكن برغم أن الحكومة اللبنانية تمكنت من استرضاء معارضي اتفاقها مع سوريا لم يكن بوسعها أن تتجاهلهم. وفيما بذلت الحكومة جهوداً لإبطال تأثير المعارضة حاولت تجنب إنشاء أية مؤسسة سياسية مشتركة دائمة سورية-لبنانية يمكن النظر إليها وكأنها هيئات لدمج البلدين. كانت العلاقات السياسية تدار على مستوى غير رسمي وحتى شخصي، ويعود ذلك في الدرجة الأولى إلى أن معظم الزعماء السوريين والمسلمين اللبنانيين كانوا يتشاطرون خلفيات اجتماعية وثقافية متشابهة. كذلك كانت هناك روابط صداقة قديمة أو عائلية بين الكثيرين منهم، كالروابط بين آل مردم وآل سلام أو بين آل الصلح وآل الجابري أو بين آل كرامي وآل حفار. هذه العلاقات مكّنت الزعماء القوميين العرب من الحصول على عدد من التنازلات من نظرائهم

(١٢٤) A. G. Musry, An *Arab Common Market*, London 1969, 40-2.

(١٢٥) بيروت، ٤ شباط/فبراير ١٩٤٤.

انظر أيضاً:

MAE, Guerre 1939-1945, CFLN-Algiers, vol. 1001, 31 January 1944, 137-41; 10 February 1944, 155-9.

السوريين. وهذا بدوره دعم استقلال لبنان. أكّد رئيس وزراء سوريا الجابري على هذا الاستعداد عندما أعلن أنه «في السابق كانت سوريا تلتزم بحقوقها تجاه لبنان المحتل. اليوم هي ترحّب بأي طلب يصدر عن لبنان المستقل».[١٢٦] تمكن القوميون العرب اللبنانيون من توطيد تحالفهم مع الدستوريين والتأكيد على صورتهم كالحامي المحلي لاستقلال لبنان من خلال الحصول على تنازلات من سوريا، وبذلك توصلوا إلى تحييد التيار الانعزالي وإضعافه في السياسة اللبنانية.

حقق التحالف الحاكم في لبنان المزيد من المكاسب عبر معارضته العلنية مخطط سوريا الكبرى. واستطاع رياض اتخاذ هذا الموقف من دون أن يعرض نفسه للشبهة في نظر القاعدة الناخبة للقوميين العرب لجملة أسباب. في البدء، خرجت الحكومة اللبنانية من أزمة تشرين الثاني/نوفمبر للتو ومكانتها معززة داخلياً وعربياً. السبب الآخر هو أن الدعاة إلى سوريا الكبرى لم يكونوا، في ذلك الوقت، قادرين على تقديم مخططهم في صيغة معقولة كما لم يتمكنوا من الحد من شكوك القوميين العرب تجاهه. استبعد الزعماء السوريون تحقيق المشروع، ولكن برغم ذلك أصروا على أن يكون نظام سوريا الكبرى جمهورياً، ودمشق العاصمة. أصبح موقف رئيس الوزراء العراقي، غير المتحمس من المخطط، أكثر بروزاً بعد حصول التحالف المصري-العراقي.[١٢٧] وبقي أمير الأردن المؤيد الأكبر لسوريا الكبرى، لكن قدرته على التأثير في السياسة العربية كانت محدودة. تُوّجت الشكوك تجاه القوميين العرب عام ١٩٤٣ بتغيير طال فهم العامة لهذا المخطط . خلال الفترة التي تلت الحرب العالمية الأولى، كانت الوحدة السورية هدفاً مسيطراً للتوحيديين العرب. لكن مع تحول مصر إلى العروبة أصبح هناك ربط بينها وبين الجهود الهادفة إلى تفكيك العالم العربي وإحباط الوحدة المحتملة وجعله أكثر عرضة للضغوط والسيطرة الأجنبيتين.

لبنان والنظام العربي الإقليمي

بعدما استطاعت الحكومة اللبنانية تأمين قدر كبير من الدعم لسياستها العربية والخارجية انتقلت إلى محادثات مع النحاس بشأن موضوع الوحدة العربية. ترأس

---

(١٢٦) بيروت، ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر و٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٤٣.

(١٢٧) Dawn, 'The Project of Greater Syria', 64.

رياض الوفد الذي ضم وزير خارجيته سليم تقلا ومدير مكتب رئاسة الجمهورية موسى مبارك.

أثناء الاجتماعات التي جرت في القاهرة في ٩ و١٠ و١٣ كانون الثاني/ يناير عام ١٩٤٤ استكشف الوفد اللبناني آراء الفريقين وسلّم النحاس جواباً مكتوباً في صفحتين على استبيانه عن الوحدة العربية. كذلك قدم للنحاس عدداً من المستندات التي تلقي الضوء على سياسة لبنان العربية والخارجية. أشار اللبنانيون إلى أن التعاون بين سوريا ولبنان المبني على المجلس الأعلى للمصالح المشتركة معادل للوحدة الاقتصادية. بالإضافة إلى ذلك، أشار الوفد اللبناني إلى أن بإمكان سوريا ولبنان توحيد برامجهما التربوية ثقافياً واجتماعياً بعد مضي فترة من التعاون الوثيق. لكن لبنان فضّل الحفاظ على استقلاله في مجالي السياسة الخارجية والدفاع. وفي ما يتعلق بموضوع علاقاته العربية أيّد لبنان تعاوناً مبنياً على السيادة والمساواة بين الدول العربية، وأعرب عن اهتمامه بمصير الشعب الفلسطيني ودعا إلى مشاركته في المناقشات بشأن الوحدة العربية.

لكن الإجابات اللبنانية عن أسئلة النحاس لم تكن دائماً واضحة وحاسمة، وذلك عائد إلى طبيعة الحكومة الائتلافية في بيروت. وهذا يفسّر لماذا قدم الوفد اللبناني أجوبة مكتوبة مما يعني ضمناً أن الأجوبة الموثّقة يجب أن يوافق عليها مسبقاً القوميون العرب والدستوريون. وهذا يوضح أيضاً الإصرار على أن يوقع أعضاء الوفد الثلاثة وليس رئيس الوزراء وحده، الوثيقة المقدمة إلى النحاس. لم يتوسع اللبنانيون بشأن نوع التعاون الذي تصوروه: هل سيكون وفقاً لخطوط الكونفدرالية أو نوعاً من التعاون المحدود؟ إن الإبهام المحيط بهذا المفهوم جعله مفتوحاً على جملة تفسيرات تكون أحياناً متناقضة. يبدو أن الوفد اللبناني حاول إيضاح المسألة مشيراً إلى أن موقفه مماثل لموقف مصر. لكن ذلك لم ينفع كثيراً إذ إن المصريين أنفسهم لم يكونوا قد اتخذوا موقفاً نهائياً من موضوع التعاون العربي. كذلك لم تجر محادثات صريحة بشأن أي شكل من أشكال الفدرالية أو النظام المركزي للوحدة العربية. على سبيل المثال لم يذكر مخطط سوريا الكبرى كأنّ القصد من ذلك التشديد على عدم علاقته بسياسة لبنان العربية.

إلا أنه جرى كتابة هذا التحفظ بالإشارة إلى ثلاثة جوانب من سياسة لبنان

الإقليمية والخارجية. أولاً، تمّ التأكيد على أن لبنان قلق أكثر من أية دولة عربية أخرى بشأن مصير جارته فلسطين. يجب الحكم على مغزى هذا الموقف مقارنة بالنفوذ البريطاني المتزايد في العالم العربي والمصلحة البريطانية في ثني الدول العربية عن التدخل في المسألة الفلسطينية. ثانياً، إن الوفد اللبناني من خلال توسّعه في موضوع الاستقلال كشرط مسبق للوحدة العربية، أشار ضمناً إلى أنه بعد تشرين الثاني/ نوفمبر عام ١٩٤٣ أصبح لبنان يقترب أكثر فأكثر من هدفه مقابل الدول العربية الأخرى التي برغم محاولتها الدفاع عن هذه القضية، ما زالت تحت السيطرة الأجنبية. وتمّ التأكيد على إنجازات لبنان الحالية بالإشارة إلى الظروف السابقة عندما كان نصف السكان تقريباً مؤيداً للفرنسيين، والبلد رأس جسر للاستعمار الفرنسي في الشرق العربي. ثالثاً، تمكن الوفد من حضّ لبنان على الدفع نحو توحيد العالم العربي من خلال التلميح إلى أن التحفظات عن صيغة أكثر مركزية للوحدة العربية هي جزء من الإرث الاستعماري، وأن إنهاء الانتداب والنفوذ الفرنسي سيؤدي إلى الاختفاء التدريجي لهذه التحفظات.[١٢٨]

كان طبيعياً أن تتابع القوى الخارجية المختلفة بالإضافة إلى عدد من المجموعات المحلية النافذة في بيروت، التقدم في محادثات الوحدة العربية في القاهرة، بقدر من القلق. وفقاً للجدول الزمني الذي وضعه رئيسا الحكومتين العراقي والمصري كان من المقرر أن يلي المحادثات تأليف لجنة تحضيرية تجتمع لوضع خطة وجدول أعمال لمؤتمر عربي عام ينعقد في القاهرة في نيسان/ أبريل عام ١٩٤٤.

لدى تحقق وزارة الخارجية البريطانية من أن هذا الاجتماع قد يصبح واقعاً، أرسلت توجيهات إلى ممثليها في القاهرة وبغداد كي يسعوا إلى إقناع كل من النحاس والسعيد بالسير سيراً بطيئاً في الإعداد للمؤتمر وبتأجيل المغامرة برمتها إلى نهاية الحرب. وجرى تشجيع ابن سعود لأداء دور أكثر فاعلية في تأخير هذا المخطط. أقلقت هذه الضغوط السعيد الذي نتيجة لذلك جنّد دعم الحكومتين السورية واللبنانية في محاولته تأمين انعقاد المؤتمر المقترح في أسرع وقت. وعليه، دعي رئيس الحكومة اللبنانية لزيارة بغداد في أوائل نيسان/ أبريل عام ١٩٤٤ إذ طلب السعيد أن

---

(١٢٨) FO 371/39987, Cairo *to* London, 21 February 1944, 149-60.

يتعاون مع السوريين في إقناع ابن سعود لإسقاط معارضته. وإذا أمكن تحقيق ذلك يكون عندئذ قد أزيل تبرير واحد ذكرته السلطات البريطانية في دعوتها إلى تأجيل المؤتمر موضوع الجدل، وهو تحديداً: الانقسام بين الدول العربية.

كان للحكومة اللبنانية الخيار برفض التجاوب مع طلب رئيس الحكومة العراقية أو حتى الوقوف إلى جانب ابن سعود. ولو وقفت هذا الموقف الأخير لقوّت موقعها في مقابل اللاعبين الأجانب والإقليميين والمحليين المعارضين لتأسيس النظام العربي الإقليمي. لكن حكومة الصلح اختارت التجاوب مع طلب السعيد. انتقل رياض يرافقه تقلا ومبارك إلى العربية السعودية لإجراء محادثات مع ابن سعود. أسفر الاجتماع عن نتيجة غير حاسمة.(١٢٩) لكن برغم النكسات لاحظ السفير البريطاني في القاهرة كيليرن أن موقف الحكومة اللبنانية بشأن الانعقاد المبكر للمؤتمر العربي سيعوق جهوده لإقناع النحاس بالحدّ من سرعة التحضيرات اللازمة. نتيجة لذلك طلب من سبيرز أن يبطئ حركة السوريين واللبنانيين.(١٣٠) وفي ردّه على كيليرن، قال سبيرز إنه ضد أي تدخل مباشر بحجة أن ذلك سيعرّض البريطانيين لتهمة عرقلة الوحدة العربية. وألمح إلى أن الضغوط المحلية والإقليمية ستؤدي إلى ثني رياض عن السعي إلى التعجيل في انعقاد المؤتمر المقترح. لكن سبيرز وعد بأنه «لن يوفّر أية فرصة مؤاتية لتهدئة الأمور بطريقة غير متطفلة».(١٣١)

يبدو أن السبب الذي جعل سبيرز ينصح بعدم التدخل المباشر متصل بحقيقة نفوذه على الحكومتين السورية واللبنانية. فخلافاً للانطباع الذي كان يرغب في إعطائه: «كان مخزونه من التأثير على الحكومات الوطنية آخذاً في النفاد»(١٣٢) بحسبما كتب كوغهيل. لكن معظم الأسباب التي قدمها لتسويغ موقفه كانت ذات

---

(١٢٩) Gomaa, The *Foundation of the League of Arab States*, 194-9.

انظر أيضاً:

MAE, Guerre 1939-1945, CFLN-Algiers, vol. 1037, 25 March 1944, 47; FO 371/39987, Baghdad to London, 5 April 1943.

(١٣٠) FO 371/39988, Cairo to Beirut, 20 April 1944.

(١٣١) FO 371/39988, Beirut to Cairo, 22 April 1944.

(١٣٢) MEC, The War Diary of P. Coghill, 36.

أسس بغض النظر عن ميله إلى تضخيمها أحياناً وتفسيرها تفسيراً خاطئاً. يبدو أن توقع سبيرز بتنامي المعارضة لرئيس الحكومة اللبنانية، كان مبنياً على سلسلة من الحوادث التي دلّت على خلط أوراق في التحالفات السياسية المحلية والعلاقات بين السياسيين. كان شاتينيو قد نقل لمحات عن هذه التغييرات في تقرير رفعه إلى ماسيغلي، ومفاده أن «رئيس المجلس واجه الأسبوع الفائت مجموعة معارضة مكونة من نواب مذعنين للنفوذ الفرنسي. وجد نفسه يتعثّر في وجه الهجوم الماكر لمجموعة من القوميين الذين لاموه على عدم ذهابه أبعد مما ذهب. هذه المجموعة وكما نعلم تحظى بدعم بعثة سبيرز وهي ترغب في إحلال رياض الصلح محل السيد كرامي».(١٣٣)

إن المجموعة المؤيدة لكرامي والتي أشار إليها شاتينيو تضم بعض المؤيدين القدامى والحلفاء للزعيم الطرابلسي بالإضافة إلى مجموعة الحضارة المتوسطية فرعون وشيحا، وألّفت هاتان المجموعتان حزب الاستقلال. كان لاسم هذا الحزب مغزى إذ إن القصد منه الايحاء أن زعماءه هم المؤسسون الحقيقيون للاستقلال اللبناني، وأن الدور الذي يقوم به رئيس الحكومة والقوميون العرب في صفوف أقاربه ومناصريه كان متواضعاً في هذا المجال. لم يتم تعيين رئيس لحزب الاستقلال، ولكن الخوري أوضح في مذكراته أن فرعون كان الرئيس الفعلي.(١٣٤) ركّزت مجموعة فرعون انتقاداتها على سياسة رئيس الحكومة الداخلية من أجل توطيد الحلف مع كرامي. استمدت هذه المجموعة المعارضة التأييد من قاعدتين انتخابيتين أساسيتين. ضمت الأولى العناصر المتشددة المؤيدة للفرنسيين، والتي لم يتأثر ولاؤها للقضية الفرنسية بالظروف المتغيرة في حين تكوّنت القاعدة الثانية من القوميين اللبنانيين الذين اعتقدوا لبعض الوقت أن بريطانيا قد تكون مستعدة للقيام بدور الحامي للكيان. وضمت هذه القاعدة أيضاً أقليات وتحديداً موارنة. إن الموقف الذي اتخذته السلطات البريطانية خلال أزمة تشرين الثاني وموقف سبيرز من السياسة

---

(١٣٣) MAE, Guerre 1939-1945, CFLN-Algiers, vol. *1001*, 10 January 1944, 56.
انظر أيضاً: FO 226/252, Beirut to London, 4 March 1943.

(١٣٤) الخوري، حقائق لبنانية، مجلد رقم ٢، ١١١.

الطائفية في لبنان بالإضافة إلى الدعم البريطاني المفترض للنشاطات القومية العربية لرئيس الحكومة، كل هذه الأمور دفعت هؤلاء العناصر إلى إعادة النظر في موقفهم من الوجود الفرنسي في المشرق.(١٣٥)

تزامنت هذه التغييرات مع محاولة جديدة أطلقها الفرنسيون الأحرار لإعادة تثبيت حضورهم في لبنان بدعم من وزارة الخارجية البريطانية. تبعاً لذلك استبدل شاتينيو المتسامح نسبياً بالجنرال بينيه الذي وصفه الملحق العسكري البريطاني في واشنطن بأنه واقعي «لكنه ربما يحمل أفكاراً رجعية عن إدارة الانتداب والمشكلات العربية».(١٣٦) عيّن بينيه سفيراً ومندوباً عاماً. أثار المركز الأخير سيلاً من الاحتجاجات إذ اعتبر مناقضاً لاستقلال لبنان. ونقل سبيرز أنه بالتعاون مع بينيه، أرسل الفرنسيون الأحرار إلى المشرق «نحو ٤٧ ضابطاً فرنسياً ميولهم يمينية واضحة . . . وكان متوقعاً وصول نحو ٧٠ آخرين».(١٣٧)

بدأ التوتر يتصاعد في البلاد بعد انتشار شائعة مفادها أن انقلاباً سيحدث قريباً على الحكومة. وبلغ جوّ المواجهة ذروته عندما قررت الحكومة إجراء انتخابات فرعية لملء ثلاثة مقاعد شاغرة في البرلمان. وتركز التوتر خصوصاً في شمال لبنان حيث لرياض مرشح ماروني يحظى بدعمه. أما خصومه فقد عقدوا الخناصر لتأييد مرشح معارض هو يوسف كرم الذي ربح في النهاية. ودخل كرم بيروت على رأس تظاهرة تحدٍ تنعم بتأييد عدد من المسؤولين الفرنسيين وبعض الإدّيين ومجموعة فرعون. حمل المتظاهرون أعلاماً فرنسية وشعارات تحيّي «القائد كرم مخلّص لبنان». وهاجموا البرلمان وحاولوا أن يرفعوا علماً فرنسياً على سطحه. في هذه الأثناء، أطلقت عناصر مسلحة النار على رئيس الحكومة وأعضاء في حكومته، ولم يُصب أحد منهم بأذى. واجهت الحكومة بعض المصاعب في السيطرة على الوضع. استنتجت التحقيقات اللاحقة أن مسألة ٢٧ نيسان/ أبريل عام ١٩٤٤ لم تكن عفوية

(١٣٥) FO 226/252, Political Situation in the Lebanon, May 1944.

(١٣٦) FO 371/40310, Picme to Troopers, 8 March 1944, 207; London to Algiers, 9 March 1944, 169.

(١٣٧) FO 371/40310, Beirut to London, 3 March 1944, 158.

بل خططت لها «أقلية في البلد وجدت نفسها محرومة من السلطة».[١٣٨] وفي ذلك إشارة إلى العناصر المتصلبة المؤيدة للفرنسيين التي ترمي إلى إحياء الوضع القائم سابقاً. من الممكن تفسير مشاركة مجموعة فرعون على أنها أمر مربك بعض الشيء إذ إنها تخدم أهداف الفرنسيين الأحرار وتضعف رئاسة الخوري. إن الهدف المباشر لمجموعة فرعون هو إبعاد رياض عن السلطة، أما الهدف الطويل الأمد فهو إعادة تحديد العلاقة بين القوميين العرب والدستوريين. أشار التحالف بين هذه المجموعة وكرامي إلى أنها كانت تنوي المحافظة على العلاقة مع القوميين العرب. لكنها ناضلت لإثبات سيطرة الحزب الدستوري من منطلقات ايديولوجية وشخصية. وشمل الأمر تثبيت نظرة الدستوريين إلى السياسة اللبنانية ومنح القوميين العرب دوراً صغيراً في التحالف الحاكم. هناك احتمال بأن يكون للرئيس اللبناني وغالبية الدستوريين نظرة مماثلة. إلا أنهم كانوا غير مستعدين للذهاب بعيداً في هذا الاتجاه، ولذلك كانوا محرجين وقلقين من تورط مجموعة فرعون في أحداث نيسان/ أبريل. كانت هواجسهم كبيرة، إذ إن المسألة أعطت انطباعاً بأن الخوري لم يكن يسيطر سيطرة تامة على حزبه، وهو عاجز عن ضبط معارضة مجموعة فرعون لسياسة رئيس الحكومة العربية.

تبين أن النتيجة القصيرة الأمد لأحداث نيسان/ أبريل عام ١٩٤٤ هي لمصلحة رئيس الحكومة، على عكس ما أراده المحرضون، إذ أدّت إلى تقوية موقعه مدافعاً عن سياسة الاستقلال. عاد رياض إلى السلطة بعد تعديل وزاري في تموز/ يوليو ١٩٤٤. كذلك تم استبدال شمعون وعسيران اللذين تعرضا لهجوم كبير من المعارضة، بصديق رياض الحميم حميد فرنجية ومحمود الفضل العضو الجنوبي في البرلمان.[١٣٩]

بقيت أحداث نيسان/ أبريل عام ١٩٤٤ على المدى الطويل ماثلة في الذاكرة

---

(١٣٨) بيروت، ٢٥-٢٨ نيسان/ أبريل و١٧ حزيران/ يونيو ١٩٤٤.
انظر أيضاً: FO 371/40111, 29 April 1944, 123-4; 1 May 1944, 127-9.
مذكرات متبادلة بين الحكومة اللبنانية والمندوب العام الفرنسي بشأن أحداث ٢٧ نيسان.
FO 371/40111, Beirut to London, 27 April 1944.

(١٣٩) الخوري، حقائق لبنانية، مجلد رقم ٢، ٨٦-٨٩.

مثولاً دراماتيكياً، ومذكّرة أن هناك عنصرين كانا يؤثران على التفاعل بين العوامل المحلية والإقليمية، أو بين السياسة اللبنانية والسياسة العربية. الأول هو هشاشة التوافق على سياسة لبنان العربية حتى بين الأحزاب التي كوّنت التحالف الحاكم. والثاني هو سهولة تصاعد الأزمة الطائفية التي يمكن أن تسببها مناقشة هذا الموضوع. وهذان العنصران كانا كفيلين بإلحاق الضرر بالنظام السياسي للبلاد، وبتعطيل تطور المؤسسات التي أضحت وسيلة للتعبير عن الرأي العام وحل الأزمة والمحافظة على المجتمع المدني. هذه الاعتبارات كلها دفعت القوميين العرب اللبنانيين إلى التزام مقاربة أكثر حذراً وتدرجاً لتحقيق الوحدة العربية.

الفصل السادس

لبنان الكبير وجامعة الدول العربية

ضغوط من أجل توقيع اتفاق فرنسي-لبناني

كان اللبنانيون يحاولون توطيد الاستقلال الذي تحقق حديثاً في وقت كانت التغييرات على الساحة العالمية تجري لمصلحة الفرنسيين الأحرار. ربما كان تحرير باريس على يد الحلفاء في آب/أغسطس عام ١٩٤٤ من أكثر التحولات دراماتيكية. وبرغم تحفظات كل من روزفلت وتشرشل على ديغول فقد وقّعا اتفاقاً يخوّل الفرنسيين الأحرار أداء دور ريادي في الإدارة المدنية للأراضي المحررة. من ناحية أخرى، دفع تحرير فرنسا والتقدم الروسي على الجبهة الشرقية الحلفاء إلى التفكير تفكيراً جدياً في ما سيكون عليه النظام العالمي ما بعد الحرب العالمية الثانية.

جعلت المشاورات الأولية بشأن هذه المسألة البريطانيين يخشون أن يحملوا هم، بعد هزيمة الألمان، العبء الأساسي في احتواء ألمانيا ومنع انتشار النفوذ السوفياتي والشيوعي.[١] زادت هذه المخاوف تصميم الزعماء البريطانيين على تقوية فرنسا ضد التهديدات التي قد تواجه العالم الغربي في مرحلة ما بعد الحرب.

كان محتّماً أن يؤثر هذا التصميم على سياسة بريطانيا في الشرق الأوسط، فأصبحت الحكومة البريطانية أكثر إلحاحاً على فكرة المعاهدة الفرنسية-اللبنانية. تبعاً لذلك، أرسل إيدن تعليمات جديدة إلى سبيرز في الأول من أيلول/سبتمبر عام ١٩٤٤ يطلب منه فيها الإفادة من كل الفرص المؤدية إلى إبرام معاهدة بين فرنسا

(١) W. Churchill, *The Second World War*, 6 vols., London 1954, vol. 6, 308.

ولبنان. وطلب إيدن أيضاً إقناع اللبنانيين بأن المعاهدة مع فرنسا هي ضمانتهم الوحيدة لاستقلال راسخ. وأكد كذلك أن المعاهدة لن تنتقص من حرية لبنان في سياسته الخارجية والإقليمية إذ إن علاقته مع فرنسا ستبنى على علاقات دبلوماسية طبيعية.(٢) من نتائج هذه التوجيهات أن المعاهدة ستترك للبنان حرية الانضمام إلى مشروع الوحدة العربية، وكان البريطانيون كرّروا وجهة النظر هذه في مناسبات سابقة.(٣)

على سبيل المثال، لاحظ كيليرن أن الفرنسيين إذا تمكنوا من عقد معاهدة مع دولتي المشرق، فإنهم «ببساطة سوف يديرون البلد عن طريق حكم شبه مباشر يختلف قليلاً عن حكم فترة الانتداب».(٤) اعتقد سبيرز أن إحدى نتائج هذا الوضع، هي أن المعاهدات «ستعطي الفرنسيين من دون شك قوة مادية كافية لمنع قيام اتحاد فدرالي [عربي]».(٥) وهكذا شعر بأن بريطانيا ستنفّر الرأي العام العربي إنْ هي حاولت ممارسة الضغوط على الدولتين لدفعهما إلى عقد المعاهدات.

لكن مع حلول صيف ١٩٤٤، كانت معارضة سبيرز للمعاهدات ولفكرة الموقع المميز لفرنسا في المشرق، تراجعت قليلاً. بدأ هذا التغيير في الموقف يبرز بعد أن تلقى برقية شخصية من تشرشل في آذار/مارس عام ١٩٤٤ يحذره فيها من «الإفراط في سياسته المؤيدة لبلاده والمناهضة لفرنسا»، وهذا ما قد يعطّل تحسين العلاقات بين بريطانيا والفرنسيين الأحرار.(٦) رداً على هذا التحذير حاول سبيرز أن يمدّ رئيس الحكومة ببراهين حسّية على التزامه السياسة الرسمية للحكومة البريطانية، لذلك أوضح في إحدى رسائله إلى تشرشل في ١٠ آب/أغسطس عام ١٩٤٤: «لقد ناضلت كثيراً وتوصلت إلى نتيجة مفادها أنه برغم المعارضة الشديدة التي تتولاها حكومتا الجمهوريتين [المشرقيتين] يجب المحافظة على موقع فرنسا في كل

---

(٢) FO 226/266, London to Beirut, 1 September 1944.

(٣) FO 226/240, London to Beirut, 13 March 1943.

انظر أيضاً: FO 226/244, London to Washington, 16 August 1943.

(٤) FO 226/267/150-200, Cairo to London, 6 February 1945.

(٥) FO 226/240, Beirut to London, 9 March 1943.

(٦) MEC Spears II/7, London to Beirut, 10 March 1944.

المجالات، وخصوصاً المجال الاقتصادي المهم».[٧] إلاً أن هذا التراجع لم يثن وزارة الخارجية البريطانية عن إعفائه من مركزه في بيروت أواخر عام ١٩٤٤ وضمّ مهمته إلى المفوضية البريطانية والقيادة العسكرية في المشرق.[٨]

أزالت إقالة كايسي أواخر عام ١٩٤٣ وإقالة سبيرز بعد سنة فعلياً، مصادر المعارضة الداخلية لسياسة وزارة الخارجية البريطانية الداعمة للمطالبة الفرنسية بموقع مميز في الشرق. لكن عقبة أخرى مهمة بقيت، وهي تحديداً معارضة الولايات المتحدة لمنح الفرنسيين هذه المكانة. أعلمت وزارة الخارجية الأميركية نظيرتها البريطانية أن الإدارة الأميركية لا تعارض مبدئياً إبرام معاهدات بين فرنسا ودولتي المشرق. لكنها أصرّت على أن تأتي المعاهدات نتيجة مفاوضات حرّة وطوعية. بالإضافة إلى ذلك، يجب أن توفّر هذه المعاهدات ضمانات واضحة لمصالح الولايات المتحدة وفق اتفاقية ١٩٢٤ المتعلقة بالانتداب الفرنسي في سوريا ولبنان، والتي وقّعتها الولايات المتحدة وفرنسا. لم تحصل الإدارة الأميركية على تطمين إلى أن فرنسا مستعدة لإعطاء هذه الضمانات وخصوصاً في ما يتعلق بالمصالح الثقافية كالجامعة الأميركية في بيروت. لذلك امتنعت عن الاعتراف بالحكومة اللبنانية حتى أيلول/ سبتمبر عام ١٩٤٤ الوقت الذي بدا فيه جليّاً أن الأخيرة لا تريد القبول بموقع مميز لفرنسا على أراضيها.[٩]

وعارض الاتحاد السوفياتي أيضاً فكرة المعاهدة، مع أن الفرنسيين الأحرار كانوا

---

(٧) MEC Spears II/7 Beirut to London, 10 August 1944.

(٨) MEC Spears II/7, Churchill to Spears, 3 September 1944.

انظر أيضاً:

E. Spears, *Fulfilment of a Mission*, London 1977, 296-9; MEC, Spears, I/1, 15 December 1944.

(٩) FO 226/266, London to Beirut, 6 October 1944.

FO 226/246, Memorandum of the State Department, 25 October 1943; FO 226/253, Convention between the United States of America and France regarding the Mandate for Syria and Lebanon; FRUS 1944, vol. V, *The Near East, South Asia, Africa, the Far East*, Washington 1965, 795-6;

بيروت، ٢٦ أيلول/ سبتمبر ١٩٤٤.

فاعلين في المساعدة على إقامة علاقات دبلوماسية بينه وبين سوريا ولبنان. أعلم السفير السوفياتي في مصر م. نوفيكوف الحكومتين اللبنانية والسورية أن موسكو غير مستعدة للاعتراف بسيطرة فرنسا أو أية قوى أخرى في المشرق، وأعلم كذلك ممثل بريطانيا في دمشق بهذا الموقف.(١٠)

لا شك أن معارضة القوتين الرئيسيتين تركت أثراً على احتمال إبرام المعاهدات، عدا أن سياسة القادة الفرنسيين لم تسهّل ترجمة هذا الاحتمال واقعاً. في أيلول/ سبتمبر عام ١٩٤٤ أعلم مندوب فرنسا العام بينيه رئيسي سوريا ولبنان أن إيدن وماسيغلي اتفقا على بقاء موقع فرنسا مميزاً في المشرق. لذلك اقترحت الحكومة الفرنسية أن تبدأ المفاوضات اللازمة. اعتبر بينيه أيضاً أن فرنسا لا يمكنها تجاهل مسؤولياتها تجاه العالم، بحسبما ينصّ عليه الانتداب. ويستتبع الانتقال من هذا النظام إلى وضع الاستقلال إبرام معاهدة سوف «تربط الماضي بالمستقبل» وتحافظ على موقع فرنسا التقليدي في المشرق.(١١) لكن ممثل فرنسا لم يقدم شرحاً لهذه المسائل. ظلّت مشكلة ماهية الموقع المميز الذي ستشغله فرنسا موضع نقاش بين الفرنسيين والبريطانيين واللبنانيين.(١٢) وأصبح فهم المسألة أكثر صعوبة عندما غيّرت فرنسا موقفها مباشرة بعد تحرير باريس من الجيوش الخاصة، الأمر الذي كان مرتبطاً ليس بموضوع المعاهدات فحسب بل أيضاً بطبيعة العلاقات المستقبلية بين فرنسا ودول المشرق.

برغم أن الفرنسيين الأحرار كانوا نقلوا الكثير من السلطات بما فيها إدارة الدوائر الحكومية، إلى الحكومة اللبنانية، فقد أبقوا على سيطرتهم على القوات الخاصة فواجهت الحكومة اللبنانية معضلة إذ إنها لا تكاد تستطيع الاتكال على فرقة صغيرة من عناصر الدرك للحفاظ على القانون والنظام. أصبح الوضع أكثر تعقيداً عندما

---

(١٠) FO 226/253, Beirut to London, 11 August 1944.

(١١) FRUS 1944, vol. V, *The Near East, South Asia, Africa, the Far East*, 783, 790.

(١٢) FO 226/266/50-100, Beirut to London, 4 November 1944.

انظر أيضاً: FO 226/266, Minutes of a Meeting, Ostrorog, 8 December 1944.

(١٣) FO 226/251, Memorandum of Conversation between G. Wadsworth (American Representative in Beirut) and the Lebanese Prime Minister, 2 June 1944.

أعلن الفرنسيون معارضتهم إمكان تعزيز قوى الدرك وتطويرها.[١٣] وما زاد من ضعف الحكومة اللبنانية تشجيع الفرنسيين للمعارضة السياسية. واتخذت مسألة القوات الخاصة أهمية كبرى إذ كان مقدّراً أن السيطرة عليها ستمكّن الفرنسيين الأحرار من ممارسة الضغوط على الحكومة اللبنانية لدفعها إلى ابرام معاهدة لعلها ليست ملائمة لاستقلال لبنان. أصبح ذلك جلياً خلال حزيران/يونيو عام ١٩٤٤ عقب تحرير باريس وتأليف حكومة انتقالية. أوقف الفرنسيون الأحرار المفاوضات الجارية مع السوريين واللبنانيين، والمتعلقة بانتقال السلطة على القوات الخاصة[١٤] وأثار القرار قلق فريقي التحالف الحاكم في لبنان، وهذا ما أحدث ذهولاً أيضاً لدى القوميين العرب إذ كانوا يخشون أن يتمكّن الفرنسيون من خلال سيطرتهم على الجيوش الخاصة من مناهضة أية جهود تقوم بها الحكومة اللبنانية لربط لبنان بمشروع الوحدة العربية، وكذلك خطتها الآيلة إلى حضور المؤتمر العربي المقبل.

حاول الفرنسيون تبديد هذه المخاوف بطرح سلسلة من الحجج مماثلة للتي نشرتها وزارة الخارجية البريطانية، تفيد أن لا تناقض بين المعاهدات مع فرنسا ومشاركة سوريا ولبنان في مشروع الوحدة العربية. ومن أجل تأكيد هذه النقطة اعتبر ديغول في تشرين الثاني/نوفمبر عام ١٩٤٣ أنه «باستطاعتنا التخفيف من قلق الدول العربية التي أقرّ بشرعيتها. إن الدول العربية مشغولة الآن بأفكار نتعاطف معها ويمكن وصفها بالقول إنها تود أن تتحد يوماً في إطار روابط فدرالية».[١٥] في ذلك الوقت تقريباً، أكّد ممثل الفرنسيين الأحرار في مصر لوزير الدولة البريطاني في القاهرة، أن المعاهدات التي يقترحها الفرنسيون الأحرار لكل من سوريا ولبنان لم يكن القصد منها منع السوريين خصوصاً من الارتباط مع العالم العربي. هذه الرسالة أيضاً نقلها

---

(١٤) FO 226/252/III, Beirut to Lebanon, 11 September 1944.

انظر أيضاً:

FO 226/266/1-50, Beirut to London, 4 October 1944; FO 226/251, Beirut to London, 3, 7 June, 1944; FO 226/254, Beirut to London, 25 September 1944; MEC, Spears, II/6, Protocol signed by Beynet and Riad Solh, 15 June 1944; C. de Gaulle, *Salvation* 1944-1946: *Documents*, London 1959, 77-8.

(١٥) MEC, Spears II/4, Review of Foreign Press, December 1943.

انظر أيضاً: FO 226/258, Damascus to Beirut, 3 January 1944.

إلى السوريين ايمانويل استيي العضو في اللجنة الاستشارية للفرنسيين الأحرار الذي زار دمشق في أوائل عام ١٩٤٤. وقد عبّر عن رغبته في رؤية سوريا تشغل مركزاً بارزاً في العالم العربي، وهذا ما يساعد على نشر الثقافة الفرنسية في البلدان العربة والإسلامية الأخرى.[١٦]

إلا أن هذا الكلام لم يكن رسمياً. لذلك لم يكن ليؤثر كثيراً على السياسة الفرنسية تجاه مشروع الوحدة العربية. وبدا ذلك واضحاً على نحو خاص عندما تعلق الأمر بارتباط لبنان بهذا المشروع. كان الفرنسيون مصممين على إحياء الاتفاق الودّي وصيغة سايكس- بيكو، واقترح ذلك ديغول على تشرشل عندما اجتمع الزعيمان في باريس بعد التحرير: «نحن نشعر أن سيطرتنا المطلقة على المشرق هي من النوع الذي لن تلحقوا به الأذى . . . بالإضافة إلى ذلك توصلنا إلى اتفاق في السابق بشأن المسألة الشرقية عام ١٩٠٤ ومجدداً عام ١٩١٦. لماذا لا نفعل الأمر نفسه الآن؟».[١٧]

مؤتمر الاسكندرية

كانت وزارة الخارجية البريطانية قطعت شوطاً في الإعداد لمثل هذا الاتفاق. أسفرت ضغوطها الممارسة على دول المشرق عن القبول بموقع مميز لفرنسا ومحاولتها تأجيل القمة العربية إلى إحياء صيغة سايكس- بيكو.

التقت مواقف بريطانيا وفرنسا من المؤتمر المقترح عقده، موقف ابن سعود الذي تابع محاولته حشد التأييد لتأجيل المؤتمر إلى ما بعد الحرب. اعتبر الملك السعودي أن هذا المؤتمر سيناقش حتماً قضايا سوريا ولبنان وفلسطين، وهذا ما يضرّ بمصالح الحلفاء ومن ثم بمصالح أولئك العرب الذين يؤيدونهم. لكن من أجل تفادي تأجيل تحقيق الاستقلال في دول المشرق إلى نهاية الحرب، قدّم ابن سعود اقتراحاً إلى الزعماء اللبنانيين والسوريين يقوم على الآتي: في الوقت نفسه الذي يحاولون أن يكونوا على علاقة جيدة مع الفرنسيين الأحرار، باستطاعتهم التقرّب من

(١٦) FO 226/241, Cairo to Beirut, 3 November 1943.

(١٧) De Gaulle, *Salvation*, 76.

البريطانيين سرّاً للتحقق مما إذا كانوا مستعدين للتوسط بينهم وبين الفرنسيين. اعتقد ابن سعود أن هذه الاستراتيجية البديلة قد تعطي نتائج فضلى من المؤتمرات العربية التي قد تثير عداوة الحلفاء وتضرّ بقضية الاستقلال لدولتي المشرق.[(١٨)]

حاول الملك السعودي إقناع السوريين واللبنانيين واليمنيين بتأليف تكتّل عربي يدعم هذا الموقف من المؤتمر المقترح انعقاده، ومن قضايا سوريا ولبنان وفلسطين. أصبح الموقف السعودي أكثر علنية وذا مغزى أكبر للبنان بعد زيارة الوفد اللبناني برئاسة رياض الصلح إلى العربية السعودية في نيسان/ أبريل عام ١٩٤٤. نقل أن الملك السعودي تعامل تحديداً مع عضوي الوفد المسيحيين سليم تقلا وموسى مبارك «بكل كياسة ولطف». إن موقفه منهما، وأهم من ذلك موقفه من المؤتمر «كما نقل وزير الخارجية اللبناني، أدّى بالطبع إلى تعزيز مكانة المسيحيين اللبنانيين بمن فيهم رئيس الجمهورية الذين كانوا هم يخشون قيام اتحاد فدرالي عربي».[(١٩)] لكن برغم ذلك، فلم يكن الدستوريون مستعدين لتأييد سياسة ابن سعود العربية والخارجية.

كان وراء غياب هذا الاستعداد عدد من الأسباب. أولاً ألمحت اقتراحات ابن سعود المتعلقة بالاستقلال إلى القبول، في أحسن الأحوال، بالموقع المميز لفرنسا، الذي يسعى إليه الفرنسيون الأحرار والسلطات البريطانية. لكن الدستوريين كانوا ملتزمين التزاماً عميقاً قضية الاستقلال الناجز للبنان. هذا الالتزام يتأتى من الشعور الوطني ومن المصالح الشخصية، إذ إن الدستوريين كانوا مدركين أنه بمجرد أن توطد

---

(١٨) FO 226/253, Jedda to London, 27 September 1944.

FO 226/252, Interview with H. E. Shukri Quwatli Bey, 20 August 1944.

أكّد شون في تقرير مرفوع إلى إيدن أن السوريين «يعتبرون أنه لا يمكن الوثوق بالمسؤولين الفرنسيين لأنهم لا يتّبعون غير سياسة الاستعمار... وبهذه العقلية يؤكدون أن أي اتفاق كالذي وافق عليه كل من العراق ومصر يفسّره الفرنسيون تفسيراً يتيح لهم الابقاء على قوتهم الخانقة للحياة السياسية في دول [المشرق]... نظراً إلى كره الفرنسيين لأي شكل من أشكال الاتحاد الفدرالي العربي... فانهم قادرون فعليا على منع الدول من المشاركة في أي اتحاد كهذا». انظر: FO 226/253, Jedda to London. Translation of telegraphic reply of King Abdul Aziz to telegram submitted by Shukri Quwatli, 17 September 1944.

(١٩) FO 371/39988, Beirut to Cairo, 22 April 1944, 11.

فرنسا نفوذها في لبنان ستعيد أصدقاءها المحليين وحلفاءها كإميل إدّه وأيوب تابت وألفرد نقاش إلى الواجهة. مع استمرار تجربة تشرين الثاني/ نوفمبر حيّة في ذاكرة الدستوريين، أدركوا أن الأمر سيتسبب بإيذاء أولئك الذين تحالفوا مع القوميين العرب. من ناحية أخرى فإن وعي الدستوريين العوامل الاقتصادية جعلهم يدركون أن مصالح لبنان الاقتصادية لم تكن آنذاك مع العربية السعودية بل مع الدول العربية التي اختارت انعقاد المؤتمر العربي في أقرب وقت.[٢٠]

كانت معارضة الدستوريين أيضاً عائدة إلى حرصهم الشديد على تحالفهم مع القوميين العرب اللبنانيين وعلاقتهم الطيبة مع الكتلة الوطنية السورية، وتوطيد التحالف مع الفريقين اللذين كانا يدعوان إلى انعقاد المؤتمر في أقرب وقت. لقد توافق الطرفان على أن المؤتمر سيعبئ الدعم العربي ضد الضغوط البريطانية والفرنسية الرامية إلى إجبار البلدين على عقد المعاهدات. على عكس الاقتراحات الصادرة عن إيدن وديغول، اعتبر القوميون العرب اللبنانيون والكتلة الوطنية السورية أن المعاهدات ستعرّض استقلال دولتي المشرق للخطر. وبحسب قول شكري القوتلي في رسالة إلى ابن سعود إن هذا «يعني أن الروابط التي تجمعنا بالبلدان الغربية سوف تقطع».[٢١] وزاد القوميون العرب اللبنانيون من تأييدهم لانعقاد المبكر للمؤتمر عندما بدأت تنتشر التوقعات التي تشير إلى أن الفرنسيين الأحرار مستعدون للتضحية بنفوذهم في سوريا بشرط أن يستعيدوا سيطرتهم على لبنان. كذلك ساهم انتشار هذه التخمينات في تعميق التفاهم بين الدستوريين والقوميين العرب حول الانعقاد المبكر للمؤتمر المقترح، وهذا ما أدّى دوراً في تحييد واحتواء الضغوط الهادفة إلى إرجائه. نتيجة لذلك، أصبح لبنان ممثلاً تمثيلاً كاملاً في اللجنة التحضيرية للمؤتمر العربي الذي بدأ أعماله في ٢٥ أيلول/ سبتمبر عام ١٩٤٤.[٢٢] ترأس الاجتماعات مصطفى النحاس بصفته رئيس الحكومة المصرية، وحضر

---

(٢٠) للاطلاع على الأرقام الدقيقة للحركة التجارية بين لبنان والعربية السعودية والعراق ومصر والأردن سنة ١٩٤٤، انظر:

A. Musry, *An Arab Common Market*, London 1969, 190-1.

(٢١) FO 226/253, Telegram from Quwatli to Ibn Saud, 17 September 1944.

(٢٢) بيروت، ٢٦ أيلول/ سبتمبر ١٩٤٤.

المؤتمر رؤساء حكومات العراق وسوريا ولبنان والأردن، وانضم ممثلو العربية السعودية واليمن وفلسطين إلى اللجنة بعدما بدأت أعمالها.(٢٣)

سبق مشاركة الوفد اللبناني شائعات عن نيّة سوريا تجاه استقلال لبنان. كانت هناك أيضاً تخمينات تتعلق باستعداد بعض زعماء الكتلة الوطنية السورية وخصوصاً رئيس الحكومة السوري سعد الله الجابري، لإحياء دعوتهم إلى وحدة سورية-لبنانية. اكتسبت هذه التخمينات بعض الصدقية عندما انتشرت محاضر المحادثات التي أجراها النحاس والزعماء العرب، بين الوفود المشاركة في اللجنة التحضيرية.(٢٤) اعترض العضو الماروني في الوفد موسى مبارك بشدة على ملاحظات الجابري بشأن الموارنة اللبنانيين والعلاقات بين سوريا ولبنان وهذا ما تسبب ببعض الإحراج لرئيس الحكومة اللبنانية نتيجة علاقاته السياسية والعائلية بالجابري. بذل رياض الصلح جهوداً كبيرة للحؤول دون تبنّي أي موقف يمكن تفسيره على أنه تواطؤ بينه وبين نظيره السوري، أو بينه وبين زعماء عرب آخرين يرمي إلى إشراك لبنان في مخططات تعرّض استقلاله للخطر. كان الأمر سيؤدي إلى ازدياد التشنج السياسي والطائفي في لبنان وإلى التأثير على التحالف بين القوميين العرب والدستوريين.

كان من الأهداف الرئيسية للجنة التحضيرية التوصل إلى تفاهم مشترك في ما يتعلق بنواحي التعاون بين الدول العربية ومداه. لذلك جرى في الاجتماعات استكشاف إمكان تكوين سلطة سياسية مركزية أو فدرالية أو كونفدرالية تربط الدول العربية بعضها ببعض. عارض السعوديون واليمنيون هذه الاحتمالات الثلاثة. وكان الوفد السوري المؤيد الوحيد لفكرة حكومة عربية مركزية، برغم أن أعضاءه شددوا على أنهم، بسبب الصعاب الناجمة عن هذا الخيار، كانوا على استعداد لأخذ أي شكل آخر من أشكال التعاون في الاعتبار. حظي خيار الفدرالية بتأييد أكبر وخصوصاً من العراق والأردن وسوريا وعارضه لبنان؛ أمّا الموقف المصري من هذا الأمر فقد بدا غامضاً. عندما تعرض النحاس لضغط من الوفد العراقي من أجل أن يعلن موقفه

---

(٢٣) A. Gomaa, *The Foundation of the League of Arab States*, London 1977, 217.

(٢٤) بيروت، ١١ و١٥ آب/أغسطس ١٩٤٤.

بصراحة وعد بأن يفعل ذلك في نهاية الاجتماعات، إلا أنه لم يف بتعهّده. وافقت جميع الوفود على خيار الكونفدرالية باستثناء الوفدين السعودي واليمني.

شرح رئيس الحكومة اللبنانية أسباب عدم استعداد حكومته للقبول بخيار الفدرالية بتأكيده أن الرأي العام اللبناني منقسم بشأن هذه المسألة على عكس الدول العربية الأخرى. ولاحظ الصلح أنه برغم تراجع هذا الانقسام النسبي، فإنه سيعود حتماً إلى الواجهة إذا فرض على لبنان الانضمام إلى نوع من الاتحاد العربي المركزي. مرة أخرى، وكما فعل أثناء محادثاته مع النحاس، أشار رياض إلى الضغوط التي يتعرّض لها لبنان في ما يخص المعاهدة مع فرنسا، ولفت إلى أن باستطاعة بلده المقاومة بسبب الاتفاق بين القوميين العرب والدستوريين. وأضاف رياض أن الأخيرين سيقومون عن قناعة ونظراً إلى مصلحتهم السياسية بوضع حدّ لتحالفهم مع القوميين العرب إذا اختار هؤلاء نظام حكم فدرالي أو مركزي، وأن انهيار هذا التحالف يخدم فقط تلك القوى الخارجية والمحلية الداعية إلى عقد اتفاق فرنسي-لبناني. اعتبر رياض أيضاً أن المعاهدة لن تضعف استقلال لبنان فحسب بل ستعرّض أيضاً استقلال سوريا للخطر في النهاية حتى لو رفضت توقيع معاهدة مماثلة، وأنها ستؤثر سلباً في خاتمة المطاف، على إمكانات حصول الوحدة العربية.

نتيجة هذه الاعتبارات حاول الوفد اللبناني أولاً حصر التعاون بين الدول العربية بالنواحي الاقتصادية والثقافية، وبذلك تُستثنى السياسة الخارجية والدفاعية. لكنه في الأخير دعم مبدأ التعاون على المستوى السياسي. في المقابل تمكن اللبنانيون من الحصول على إعلان يقرّ باستقلال بلدهم ويضمن حدوده «كنتيجة لاتباع لبنان سياسة مستقلة». وبرغم أن الفكرة كانت فكرة رياض فإن من سلّمها رسمياً إلى اللجنة هو وزير الخارجية السوري جميل مردم الذي رغب في التأكيد على تخلّي سوريا عن مطالبها القديمة المتعلقة بالأقضية الأربعة والساحل.

اضطلع اللبنانيون أيضاً بدور بارز في إقناع اللجنة التحضيرية باستبدال مبدأ التحكيم الإلزامي، لدى نشوب نزاعات بين الدول الأعضاء، بمبدأ أقل تقييداً لا يناقض مبدأ الاستقلال.

ومع أن هذه هي الحالات الرئيسية التي أثّرت فيها مسألة لبنان مباشرة على

اجتماعات اللجنة، فإن محاضر الجلسات تعطي انطباعاً بان الموقف اللبناني كانت له انعكاسات أكبر بكثير من ذلك. في الظاهر توحي المحاضر أن لبنان أدّى دوراً رئيسياً في ثني الحكومات العربية الأخرى عن اتباع خيار الفدرالية ومشروع سوريا الكبرى. وبالفعل أشار رئيس الحكومة العراقية إلى أن حكومته تخلّت عن هذا المشروع بسبب اعتراف العراق باستقلال لبنان وقدّم الوفد السوري حجّة مماثلة.[٢٥] لكن قراءة متأنية في محاضر الاجتماعات والظروف العامة التي رافقت مرحلة التئام اللجنة التحضيرية، تقود إلى استنتاج مختلف.

صحيح أن لبنان كان سيجد صعوبة في الانضمام إلى هذه المشاريع، إلا أن الموقف اللبناني لم يكن عقبة في وجه تكوين فدرالية عربية تضم العراق وسوريا والأردن ومصر بشرط أن يكون لهذه الأخيرة اهتمام بالأمر. كان من الممكن أن يرتبط لبنان، ولاحقاً العربية السعودية واليمن، بهذه الدول المنضمّة إلى الاتحاد الفدرالي في نظام إقليمي أوسع. إن ترتيباً كهذا لم يكن ليتفق مع المشروع الذي اقترحه نوري السعيد في كتابه الأزرق فحسب، بل كان أيضاً يتفق مع فكرة جامعة الدول العربية. ليس هناك من براهين كافية لاعتبار أن لبنان وحده كان قادراً على مناهضة مثل هذا المشروع. ربما أسف الدستوريون لتكوين اتحاد فدرالي عربي من شأنه تشجيع تيار الوحدة العربية في لبنان. ولكن إذا كان هناك تصميم كبير لدى الدول العربية المعنية على تنفيذ هذا المشروع، فلم يكن الدستوريون في وضع يسمح لهم بمعارضته علناً، وخصوصاً أن هذا الدول أكدّت احترامها لاستقلال لبنان ووحدة أراضيه. مع أن نظاماً فدرالياً عربياً من دون لبنان، سيحرج القوميين العرب اللبنانيين، فقد كان باستطاعتهم أن يشرحوا صعوبة الانضمام إلى هذا المخطط من دون موافقة غالبية اللبنانيين. إن تحسين علاقات لبنان مع الداخل العربي واحتمال زيادة التعاون بين الزعماء اللبنانيين وهذا الاتحاد الفدرالي، سيؤديان إلى تقليص خيبة أمل القوميين العرب اللبنانيين من إقصاء لبنان عن هذا المشروع. كان القوميون العرب اللبنانيون سيستفيدون منه كثيراً لأنه كان سيضمن دوراً أكثر فاعلية للعامل

---

(٢٥) FO 371/45235, Cairo to London, Minutes of the Meeting of the Preparatory Committee, September-October 1944.

العربي في السياسة اللبنانية. لذلك أيّد رئيس الحكومة اللبنانية خطط الاندماج بين العراق وسوريا، أو بين العراق والأردن.[٢٦]

كان بإمكان الدول العربية المؤيدة لخيار الفدرالية أن تستمر في تنفيذه من دون مخاوف كبيرة من أية انعكاسات سلبية، إلا أن امتناعها يوحي وجود أسباب أخرى موازية في الأهمية تمنعها من القيام بذلك. من بين الأسباب التي لم تتم معالجتها بوضوح أثناء الاجتماعات، موقف الفرنسيين والقوى الخارجية والإقليمية الأخرى من فكرة الوحدة العربية. كانت هناك أيضاً خلافات بين الحكام العرب على مسألة قيادة النظام الفدرالي العربي. هذه الأسباب التي دفعت الزعماء العرب إلى استبعاد إمكان تأليف حكومة مركزية منذ البداية، اضطلعت بدور أيضاً في تشجيعهم على صرف النظر عن فكرة المشروع الفدرالي. بدلاً من ذلك ركزوا اهتمامهم على إيجاد وسيلة للتعاون عنيت بها جامعة الدول العربية. وضعت الخطوط العريضة لمبادئها في إعلان نهائي صادر عن اللجنة التحضيرية في ٧ أيلول/سبتمبر عام ١٩٤٤، وأصبح معروفاً ببروتوكول الاسكندرية.

كان مفترضاً أن يكون للجامعة مجلس تتمثل فيه جميع الدول العربية بالتساوي، وتكون قراراتها ملزمة فقط لتلك الدول الأعضاء التي تقبلها. على سبيل المثال، إذا وافقت الدول الأعضاء المشتركة في نزاع، على رفع الأمر إلى المجلس، عندئذ يصبح القرار ملزماً.[٢٧] لذلك التزمت الجامعة المبدأ الذي يخضع الإرادة الجماعية لإرادة أعضائها. لكن التجارب التاريخية للوحدة تشير إلى أن الحدود بين مبادئ التعاون والكونفدرالية والفدرالية والوحدة كانت غير واضحة أحياناً.[٢٨] لذلك كان ممكناً تفسير نتائج وانعكاسات بروتوكول الاسكندرية تفسيراً خاطئاً.

يبدو أن رئيس الحكومة اللبنانية كان مدركاً إمكان حصول تفسيرات متناقضة. فأثناء اجتماعات اللجنة التحضيرية بذل جهوداً كبيرة للتأكيد على استقلال لبنان

---

(٢٦) مقابلة خاصة مع تقي الدين الصلح في لندن، ٢٠ حزيران/يونيو ١٩٨٤.

(٢٧) من أجل الاطلاع على النص الكامل لبروتوكول الاسكندرية انظر:
M. Khalil, *The Arab States and the Arab League*, vol. 2, Beirut 1962, 53-6.

(٢٨) K. C. Weare, *Federal Government*, London 1963, 32-3.

واستعداده للتعاون، وليس للاتحاد مع سائر الدول العربية. قد يظهر تشديده على هذه النقاط غير ذي موضوع، إذ إن من المشكوك فيه أن تكون أية دولة عربية أخرى مستعدة للتخلي عن استقلالها لدولة وحدوية عربية. إلا أن بعض اللبنانيين لم يفهم هذا الموقف فهماً كلّياً. اعتقدت القاعدة الانتخابية للكيانيين مثلاً أن الحكومات العربية الأخرى كانت تضغط في سبيل دولة اتحادية أو دولة فدرالية عربية ستضم لبنان، وبذلك تخضعه لسلطة حكومة يسيطر عليها المسلمون. أصرّ الوفد اللبناني على التأكيد على مبدأ استقلال لبنان، وذلك من أجل موازنة هذه المعارضة وتهدئة المتأثرين بالتخمينات العديدة المحيطة بالمؤتمر العربي. لكن هذا الموقف لم يُقنع الفرنسيين أو أعضاء المعارضة المتشددين في لبنان.

ردود الفعل على بروتوكول الاسكندرية

كان الفرنسيون ممتعضين من أثر المؤتمر العربي على موقعهم في شمال افريقيا والمشرق. لقد كانوا أيضاً مقتنعين أن المقررات الصادرة عن اللجنة التحضيرية تمثّل حقبة جديدة في الخطط البريطانية الساعية إلى إخراجهم من الشرق. في ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر عام ١٩٤٤ أعلم بيني الرئيس اللبناني أن هذه المقررات جعلت إبرام معاهدة فرنسية-لبنانية أمراً مستحيلاً. لذلك كان على الحكومة الفرنسية أن تعتبر إعلان كاترو في تشرين الثاني/نوفمبر عام ١٩٤١ المتعلق باستقلال لبنان باطلاً. كان بيني يشير تحديداً إلى القرار القائل إنه «في أي حال من الأحوال لن يسمح باعتماد سياسة خارجية قد تكون ضارة بسياسة الجامعة أو بأية دولة عضو فيها».[(٢٩)]

أعلم المندوب الفرنسي في دمشق أوستروروغ المفوضية البريطانية في بيروت أن بينيه لم يكن يعمل وفقاً لتوجيهات من الحكومة المؤقتة في باريس، وهذا ما يعني أن هناك حاجة لمزيد من الوقت لدرس البروتوكول.[(٣٠)] إلا أن مسلك بيني أقلق

---

(٢٩) MEC, Spears II/6, Levant Situation. Cairo to London, 19 October 1944.

انظر أيضاً:

FO 226/266, Beirut to London, 16 October 1944; C. Hourani, 'The Arab League in Perspective', *Middle East Journal*, I (April 1947): 125-36.

(٣٠) FO 226/266, Beirut to London, 14 October 1944.

الزعماء اللبنانيين إذ إنهم كانوا مدركين لموقف ديغول المتصلب من مسألة سوريا ولبنان. وزاد من قلقهم تصاعد حملة مكثّفة اصطبغت أحياناً بصبغة طائفية بدأت تتجسّد ضد حكومة الصلح وبروتوكول الاسكندرية بتشجيع من حملات صحافية تمويلها فرنسي، فضلاً عن دعم للنشاطات السرّية المصممة على إضعاف الحكومة اللبنانية.[٣١] وبرز البعد الطائفي لهذه الحملة خصوصاً بعد الإعلان الفعلي لبروتوكول الاسكندرية. عندما حاول وزير الخارجية تقلا مناقشة مبادرة بينيه مع اوستروروغ، نجح الدبلوماسي الفرنسي في توجيه الحديث نحو موضوع «التهديدات الإسلامية المتصاعدة ضد المسيحيين»، وبذلك أشاع انطباعاً بأن مبادرة بينيه جاءت نتيجة مخاوف فرنسا على حياة مسيحيي لبنان.[٣٢]

أدّى إعلان بينيه والحملة المضادة للحكومة المدعومة من فرنسا، إلى مخاوف من أن تكون الأخيرة تخطط لـ«نوع من الانقلاب» في لبنان. لذلك أعلم رئيس الحكومة اللبناني وزير خارجية العراق بمضمون الحديث بين تقلا وأوستروروغ. لقد طلب بأن تناقش الحكومة السورية مع المصريين إمكان إعادة انعقاد اللجنة التحضيرية كي تعالج الوضع. وفقاً لذلك، بدأت الحكومتان العراقية والسورية بإعداد القاعدة لردّ عربي جماعي على المسلك الفرنسي. إلا أن البريطانيين أثنوهما عن ذلك.[٣٣] ترك الأمر للحكومة اللبنانية لدعوة بينيه إلى سحب تصريحه برغم أن البريطانيين قدموا مذكرة إلى وزير الخارجية الفرنسية رفضوا فيها أية محاولات لإعادة النظر في استقلال لبنان، وعبّروا فيها عن اعتقادهم بأنه لم يكن هناك شيء «في مقررات مؤتمر الاسكندرية يمكن النظر إليه على أنه إضعاف لاستقلال البلد المعني».[٣٤]

---

(٣١) FO 22/267, French Propaganda Activities, 19 January 1945.

انظر أيضاً:

FO 226/267, Beirut to London, 2 March 1945; FO 226/252/IV, Beirut to London, 2 November 1944;

بيروت، ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٤٤.

(٣٢) FO 226/226, A Report by Furlonge to the British Minister in Beirut, 20 October 1944.

(٣٣) FO 226/266, Damascus to Beirut, 21 October 1944; Beirut to London, 14, 251 October 1944. See also FO 226/266/50-100, Beirut to London, 28 October 1944.

(٣٤) FO 226/266, Paris to London, 24 October 1944.

ساهم التدخل البريطاني في تهدئة مسألة سلوك بينيه. كذلك قلل الفرنسيون من ممارسة ضغوطهم على الحكومة اللبنانية كي تغيّر موقفها من مسألة التعاون العربي. لكنهم تابعوا دعمهم معارضي سياسة الحكومة العربية آملين أن تؤدي التحركات المعادية للبروتوكول إلى سقوط حكومة الصلح واستبدالها بواحدة أكثر تجاوباً مع المصالح الفرنسية، وخصوصاً في ما يتعلق بمسألة المعاهدات. إلا أن مناقشة البروتوكول في البرلمان اللبناني لم تشر إلى إمكان تغيير الحكومة. وطمأن رئيس الحكومة البرلمان إلى أن بروتوكول الاسكندرية مبني على التعاون الذي يحترم استقلال لبنان احتراماً كاملاً ويحترم أيضاً سيادة لبنان وحدوده الحالية فأقرَّ البرلمان في شبه إجماع موقف الحكومة.

إلا أن هذا التصويت لم يعنِ أن الغالبية البرلمانية كانت ملتزمة التزاماً كاملاً البروتوكول أو دعم الحكومة. وهو لم يغلق النقاش حول الموضوع.[(٣٥)] في الواقع صعّد منتقدو البروتوكول معارضتهم للحكومة؛ والوسيلة الوحيدة التي اعتبروها فاعلة لمنع تطبيق مقررات مؤتمر الاسكندرية هي إحداث أزمة سياسية وطائفية تجبر الحكومة على إعادة النظر في سياستها العربية.

اشتركت ثلاث مجموعات رئيسية في الحملة على البروتوكول، وهي: البطريرك عريضة وبعض الاكليروس اللبناني، الإدّيون، وأنصار الحضارة المتوسطية بقيادة هنري فرعون وميشال شيحا. أخذ عريضة المبادرة بعد إعلان البروتوكول من خلال نشر برنامج يرفض أية مشاركة لبنانية في وحدة عربية أو مشروع فدرالية، وطلب أيضاً إقامة نوع من الحكم يهمّش دعاة الوحدة العربية. أخيراً دعا عريضة يوسف السودا لإعداد دراسة عن البروتوكول من أجل إثبات أنه يعرّض استقلال لبنان للخطر.

تجاوب السودا مع هذا الطلب ووضع بياناً رسمياً تضمّن الانتقادات الستة

انظر أيضاً:

FO 226/266, Damascus to London, 22, 25 October 1944; Baghdad to Damascus, 24 October 1944.

(٣٥) H. Monla, 'Le Liban et la Ligue Arabe', doctoral thesis, Paris 1968, 30.

انظر أيضاً: بيروت، ١٤ و١٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٤٤.

FO 226/252, Beirut to London, 17 November 1944.

للبروتوكول. أولاً جاء مؤتمر الاسكندرية تتويجاً لسلسلة من المؤتمرات العربية يغلب عليها الطابع الإسلامي، وهذا مؤشر إلى أن هدفهم هو إنشاء كيان عربي يسيطر عليه المسلمون. ثانياً إن البروتوكول ينتهك سيادة الدول الأعضاء إذ يمنعها من إبرام معاهدة مع أية قوة أجنبية إلا إذا حصلت على موافقة سائر الدول الأعضاء. ثالثاً هذا يعني أن لبنان يكون مرتبطاً ولو على نحو غير مباشر بالمعاهدة البريطانية-العراقية التي تسيطر على سياسة العراق الخارجية. رابعاً لدى قبول لبنان بالبروتوكول وإقراره لا يستطيع التبرّؤ منه قانونياً في المستقبل. خامساً إن الإعلان الخاص المتعلق بالاعتراف بلبنان بحدوده الحالية لم يكن منسجماً مع سيادته، إذ جعلها مشروطة بالتزام لبنان سياسة معينة توافق عليها الدول العربية. لذلك اعتبر السودا أن ذلك يقتضي ضمناً إمكان سحب هذه الدول اعترافها بلبنان إذا ما قرّرت انه لم يلتزم تلك السياسة. سادساً كان البروتوكول خطوة أولى باتجاه الوحدة العربية الكاملة. وتمّ التشديد على ذلك ليس في النص نفسه فحسب بل أيضاً في إعلان رئيس الحكومة السورية في البرلمان السوري، وفي أن الأمر جاء نتيجة «للمحادثات بشأن الوحدة العربية» كما سمّيت الاجتماعات الوثيقة الصلة بالموضوع. واستخلص السودا أن ما دعت إليه جامعة الدول العربية في البروتوكول كان شكلاً متطوراً من الكونفدرالية المماثلة للزولفرين الألماني، لذلك كان تهديداً لاستقلال لبنان. أقرّ عريضة البيان وأرسله إلى رئيس الحكومة اللبنانية. نشرت النقاط الرئيسية لهذا البيان في كتيّب معارض للبروتوكول بعنوان: «دراسة عن بروتوكول الاسكندرية»، ولقي انتشاراً واسعاً.[٣٦]

انضم الإدّيون وبعض أنصارهم كالرئيسين السابقين نقاش وتابت إلى حملة عريضة. وبرغم أن إدّه نفسه لم يكن مشاركاً في الحملات على الحكومة مشاركة مباشرة، فإن أفكاره شاعت بعدما نشرها أنصاره. على غرار عريضة، اعتبر إدّه أن البروتوكول لا يلائم سيادة لبنان. لذلك دعا إلى انسحاب لبنان من الجامعة إلا إذا

(٣٦) FO 371/45236, Damascus to London, 19 January 1945.

انظر أيضاً: FO 371/39990, Cairo to London, 10 October 1944;

الجسر، ميثاق ١٩٤٣، بيروت ١٩٧٨، ١٦٧-١٦٨.

عدّلت المبادئ التي تقوم عليها.[٣٧] واتفق ذلك مع موقف الكتلويين الذين كانوا يحذّرون من إدخال لبنان في مشروع الوحدة العربية. أثناء انعقاد الجلسة النيابية التي سبقت مؤتمر الاسكندرية، ناشدوا رئيس الحكومة اللبنانية التعهّد عدم إلزام لبنان بأية وحدة عربية أو تحالف عربي. انتقد كمال جنبلاط الذي ترشح للانتخابات على لائحة الكتلويين، السريّة المحيطة بمحادثات الوحدة العربية. ومع أنه أيّد قضية التعاون العربي فقد عارض ارتباط لبنان بوحدة اقتصادية أو سياسية عربية.[٣٨] في الجلسة البرلمانية التي نوقش فيها البروتوكول، أعرب محمد عبود الذي انضم مجدداً إلى موقف إدّه عن قلقه من مشاركة لبنان في جامعة الدول العربية. اتهم تابت رياض الصلح بوضع المصلحة العربية فوق استقلال لبنان. ومارس تابت ضغوطاً على الكتائب كي ينضموا إلى الحملة على البروتوكول ووجّه اللوم إلى زعيمها بيار الجميل عندما جرؤ على مناقشة قلقه حيال البروتوكول مع أعضاء في الحكومة. لم يفت الكتلويين أن العربية السعودية واليمن كانا رفضا توقيع البروتوكول، ولذلك تساءلوا لماذا لا يستطيع لبنان فعل الأمر ذاته. وأشار الإدّيون أيضاً إلى أن من بين الموقعين، أربعة رؤساء حكومة أخرجوا من السلطة لاحقاً، وهذا يعني أنه لم يكن هناك تأييد شعبي حقيقي لمشروع جامعة الدول العربية. لذلك طرح الإدّيون السؤال عن صحة الانضمام إلى مشروع لم ينل حتى دعماً عربياً واسعاً، وعدا ذلك سيعرّض استقلال لبنان للخطر. أما الاعتراف المشروط بالاستقلال اللبناني وبالحدود اللبنانية فرأى فيه الإدّيون دعماً لحكومة الصلح وليس لاستقلال لبنان.[٣٩]

لقيت الأسئلة التي طرحها البطريرك والإدّيون صدى طيباً في صفوف أنصار الحضارة المتوسطية. كان قلقهم بشأن سياسة العروبة التي يتبعها رياض ميزة ثابتة في علاقتهم بشركائهم المتحالفين معهم. وازدادت شكوكهم في رئيس الحكومة عندما

---

(٣٧) مقابلة خاصة مع ريمون إدّه في باريس، ٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٠.

(٣٨) بيروت، ٢٣ أيلول/سبتمبر ١٩٤٤.

(٣٩) بيروت، ٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٤٤.

انظر أيضاً: الجسر، ميثاق ١٩٤٣، ١٦٧-١٦٩؛ عوض، أصحاب الفخامة: رؤساء لبنان، بيروت ١٩٧٧، ٢٩٨-٢٩٩؛

FO 226/266, Beirut to London, 29 October 1944.

وقّع البروتوكول الذي، بحسب فرعون، جعل «جامعة الدول العربية دولة فوقية وحوّل الدول الأعضاء إلى أجزاء في الاتحاد الفدرالي. وتضمن البروتوكول فقرات تنتهك سيادة كل دولة مثل التحكيم الإلزامي واتخاذ القرارات وفقاً لرأي الأغلبية».(٤٠)

دفعت هذه الهواجس أنصار الحضارة المتوسطية إلى شن حملة لإخراج رياض من السلطة. لكن قرارهم هذا كان متأثراً بامتعاضهم من تعاظم قوة رئيس الحكومة، وباقتناعهم بأنه كان يسيطر على كل من الرئيس والبرلمان. لكن في هجومهم على الحكومة، كان على أنصار الحضارة المتوسطية أن يأخذوا في الاعتبار علاقتهم مع الزعيم القومي العربي عبد الحميد كرامي وهو شريكهم في حزب الاستقلال، من هنا تجنّبهم أي انتقاد مباشر للبروتوكول. بدلاً من ذلك، وأثناء المناقشة البرلمانية، دعا فرعون ببساطة الحكومة إلى اتخاذ المزيد من الحيطة والحذر في المسائل الخارجية، وإلى تبادل الآراء باستمرار مع اللجنة البرلمانية للشؤون الخارجية التي يترأسها صائب سلام. تركّز اهتمام حزب الاستقلال المعارض على المسائل الداخلية كالفساد وعدم الفاعلية والمحسوبية في الإدارة اللبنانية.(٤١) مع أن هذه الإخفاقات لم تكن جديدة جرى التلميح إلى أنها كانت تزداد شيئاً فشيئاً في حين كانت الحكومة منهمكة بتأسيس استقلال لبنان وصوغ سياسته الخارجية.

أشاعت الحملة التي شنتها مجموعة فرعون-شيحا انطباعاً بأن الرئيس نفسه كان يحبّذ تغييراً وزارياً. في البدء بدا الخوري ميالاً إلى تعديل البروتوكول ومع الحفاظ على بقاء الحكومة في السلطة. برغم إدراكه فشل الإدارة، ارتأى هو أيضاً على غرار رئيس الحكومة وأعضاء آخرين في الحكومة، أن القيام بإصلاح جذري قد ينتج

---

(٤٠) انظر: هنري فرعون، رسالة خاصة، ١١ شباط/ فبراير ١٩٨١. الجدير ذكره أنه كان هناك انطباع شائع ولكن خاطئ، بأن البروتوكول ينص على أن القرارات تتخذ بأصوات الغالبية وأنها ملزمة لجميع أعضاء الجامعة.
انظر أيضاً: سليم، خمسون سنة مع الناس، بيروت ١٩٧٥، ١٩٥.

(٤١) الخوري، حقائق لبنانية، مجلد ٢، بيروت ١٩٦٠، ١١١.
انظر أيضاً: النهار، ملحق خاص: «الدستور. الميثاق. المشاركة»، ٢٥ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٧٤؛ بيروت، ٢٢ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٤٤؛ الجسر، ميثاق ١٩٤٣، ١٦٩؛
M. Hudson, *The Precarious Republic*, New York 1968, 139.

أعداء أقوياء للحكم. بالإضافة إلى ذلك كان الرئيس مدركاً أن بعض الدستوريين المحتشدين وراء فرعون وشيحا، مسؤولون جزئياً عن عيوب الإدارة اللبنانية. لذلك لم يكن مقتنعاً بأن استبدال الحكومة الحالية بحكومة الاستقلال سيحدث إصلاحات إدارية مهمة.[٤٢] أما في ما يتعلّق بسياسة رئيس الحكومة القومية العربية فلم يكن الخوري مقتنعاً بأن كرامي أقل التزاماً بالقضية من رياض الصلح. ومع أن الرئيس كان حذراً من القوة المتزايدة لرئيس الحكومة فقد كان محرجاً بسبب التكتيك والتصرفات النافرة لفرعون ولبعض أقربائه هو.[٤٣]

ظهر موقف الخوري أثناء حوار هاتفي مع مبارك حليف فرعون. كان فرعون اتصل به من القاهرة ممتعضاً من استعداد رياض لتقديم تنازلات على حساب استقلال لبنان. أقنعه الخوري بتأجيل المسألة إلى عودته إلى بيروت والمضي في التعاون مع رئيس الحكومة أثناء المؤتمر.[٤٤] لدى عودة الوفد إلى بيروت طلب رئيس الجمهورية من رياض أن يعد تعديلاً للفقرة المتعلقة بخيارات السياسة الخارجية للدول الأعضاء، بغية تقديمه إلى المؤتمر العربي اللاحق. برغم إدراكه أن الفقرة المذكورة لم تؤثر فعلياً على استقلال لبنان خشي، وكما قال شون الذي حلّ محل سبيرز، فإن «الهجمات التي تجري بوحي من الفرنسيين. . . قد تؤدي إلى تجديد التحرك المسيحي لإعادة لبنان بصيغة ١٩٤١، الغالب عليه الطابع المسيحي والمنقطع عن العالم العربي وتحت الحماية الفرنسية».[٤٥] أمل الخوري أن يساهم طلب إجراء التعديل في تهدئة التوتر.[٤٦]

بعد التوصل إلى تسوية مع الخوري، وهي ساهمت في تبديد الهواجس لدى

---

(٤٢) FO 226/251/IIV, Beirut to London, 19 November 1944.
انظر أيضاً: FO 226/267, Beirut to London, 11 January 1945;
الخوري، حقائق لبنانية، مجلد رقم ٢، ١١٧.

(٤٣) الرياشي، الأيام اللبنانية، ٥٤٨-٥٥١.
انظر أيضاً: الخوري، حقائق لبنانية، مجلد رقم ٢، ٨٩، ١١٨-١١٩.

(٤٤) مقابلة خاصة مع تقي الدين الصلح في لندن، ٢٠ حزيران/يونيو ١٩٨٤.
انظر أيضاً: سليم، خمسون سنة مع الناس، ١٨٧.

(٤٥) FO 371/45236, Damascus to London, 19 January 1945.

(٤٦) الخوري، حقائق لبنانية، مجلد رقم ٢، ١٠٩-١١٠.

القوميين اللبنانيين، انتقل رياض إلى مواجهة الحملات على البروتوكول وعلى الوفد اللبناني الذي حضر مؤتمر الاسكندرية بحملة مضادة. في مذكرة موجهة إلى عريضة تضمّنت شرحاً لجوهر التعديل، أشار رياض أيضاً إلى أن جامعة الدول العربية لم تنتهك استقلال لبنان «إذ إنها ليست منظمة لها شخصية دولية ولا تبادل دبلوماسي معها. [بالإضافة إلى ذلك] . . . إن قراراتها غير ملزمة إلا لتلك الدول الأعضاء التي قبلت بها».(٤٧) في الوقت نفسه حذّر رياض البطريرك في حديث خاص من أنه إذا استمر الغليان الطائفي فإن المسلمين قد يسعون إلى إلحاق المناطق ذات الغالبية الإسلامية بسوريا. في الحقيقة، إن التعبير عن هذا الاحتمال جرى على نحو ضمني. كان مفتي الجمهورية الشيخ محمد خالد قد بعث برسالة إلى الرئيس تحدث فيها عن الأسى لدى الطائفة الإسلامية في لبنان بسبب الحملة على البروتوكول، مع أن هذا الأخير «لا يحتوي إلا على المقدار الأدنى من التعاون المقبول من المسلمين».(٤٨)

وفي ردّه على منتقدي الإعلان الخاص بلبنان الصادر أثناء انعقاد مؤتمر الاسكندرية، أوضح رئيس الحكومة أن النص المعني حُرِّف من أجل الإيحاء أن الاعتراف باستقلال لبنان كان مشروطاً. وجاء في الإيضاح أن ما قصدته الدول العربية هو الاعتراف بلبنان بعدما اتّبع سياسة الاستقلال وليس بالضرورة أن يلتزمها.(٤٩) ونفت مصادر حكومية أيضاً أن يكون البروتوكول قد ألزم لبنان بالانضمام إلى كتلة النفوذ البريطاني. وأشارت هذه المصادر إلى أن رياض الصلح أثار هذه المسألة أثناء مناقشة الفقرة المتعلقة بخيارات السياسة الخارجية للدول الأعضاء وأعلم نظراءه العرب أن لبنان لم يكن مستعداً لاستبدال انتداب قديم بانتداب جديد. وطمأن النحاس رئيس الحكومة اللبنانية إلى أن التزام لبنان استقلاله ورفضه التزام أية دولة أجنبية، لن يعتبرا «ضارّين» بسياسة جامعة الدول العربية. وفي اجتماع خاص ذهب

---

(٤٧) الجسر، ميثاق ١٩٤٣، ١٦٨.

(٤٨) FO 371/39991, Translation of the Mufti's Speech to the Lebanese Press, 26 October 1944.

انظر أيضاً: FO 226/252/V, Beirut to London, 5 December 1944.

(٤٩) تاريخ حزب الكتائب اللبنانية، مجلد رقم ٢، بيروت ١٩٨١: ١٥٦.

النحاس أبعد من ذلك لدى قوله لرياض إنه بمجرد أن تنتهي الحرب يأمل أن يكون المصريون والعراقيون في وضع يمكنهم من تحرير أنفسهم من المعاهدات ليصبحوا أحراراً كاللبنانيين.(٥٠)

حكومة عبد الحميد كرامي

لم تتأثر المعارضة بما قدمته الحكومة من حجج وتوضيحات. استمرت الضغوط التي مارسها الفرنسيون والبطريرك وغيره من أعضاء الاكليروس كالكاردينال تبوني، والإدّيين وحزب الاستقلال ضد الحكومة عموماً وضد رياض الصلح خصوصاً بلا هوادة. لم يكن بالإمكان القضاء على الشكوك المتعلقة بنيّات رئيس الحكومة إزاء مسألة الوحدة العربية. لقد خشي المعارضون من أنه رغم أن رياض الصلح قد يقدّم التعديلات التي تمت الموافقة عليها مع الرئيس، إلى المؤتمر العربي المقبل، فهو لن يفعل ذلك بحماسة كافية. في الواقع قد يذهب أبعد من ذلك في إلزام لبنان بقضية الوحدة العربية. لقد خشوا ألاّ يتغير الموقف الذي اتخذه لبنان في مؤتمر الاسكندرية كثيراً في الاجتماعات اللاحقة ما دام الصلح في السلطة. لذلك وضعت المعارضة إزالته من السلطة في مقدّم التعديلات المقترحة في البروتوكول.

كانت مجموعة فرعون مصممة على إحداث هذا التغيير ليس لعدم ثقتها بالميول القومية العربية لرئيس الحكومة فحسب، بل أيضاً بسبب الخوف مما قد يحصل بسبب المشكلات الصحية التي يعانيها الرئيس. كان الخوري كسر ذراعه في منتصف كانون الأول/ديسمبر عام ١٩٤٤ لكنه حاول الاستمرار في عمله الروتيني. وسرعان ما بدا أن صحته غير المستقرة كانت تؤثر عليه جسدياً وعقلياً.(٥١) ارتأى أشخاص

---

(٥٠) FO 226/266, Beirut to London, 16 October 1944.
انظر أيضاً:
FO 371/45235, Minutes of the 6th Session of the Arab Conference in Alexandria, 4 October 1944, 58.

(٥١) الخوري، حقائق لبنانية، مجلد رقم ٢، ١١٨-١١٩، ١٢٦-١٢٧.
انظر أيضاً:
FO 226/267, Beirut to London, 31 January 1945; FO 371/45354, Beirut to London, 11 January 1945, 35.

من محيطه بمن فيهم شيحا وفرعون أن عليه التوقف عن ممارسة مهماته الرئاسية. وبما أن الدستور اللبناني ينص على أنه في مثل هذه الحال يتسلم مجلس الوزراء السلطة التنفيذية عبر التفويض (المادة ٦٢)، فإن ذلك يعني أن رياض سيصبح الحاكم الفعلي للبنان في وقت كانت تتحدد فيه علاقات لبنان مع العالم العربي وتناقش هويته الوطنية.

كان من الطبيعي أن تعتبر مجموعة فرعون هذا الأمر غير مقبول. ونتيجة لذلك تشددت أكثر في حملتها الهادفة إلى تغيير الحكومة. لدى إدراك الخوري الانعكاسات المحتملة لغيابه العائد إلى أوضاعه الصحية، سعى إلى إقرار مطالب المعارضة. بعد أن اتخذ من التوتر المتصاعد ذريعة، طلب إلى رئيس الحكومة تقديم استقالة حكومته. أذعن رياض وقدم استقالته رسميا في ٧ كانون الثاني/ يناير عام ١٩٤٥، بعدما وجد الظرف ملائماً للانسحاب من رئاسة الحكومة والمشكلات الملازمة لها.[٥٢] واعتبر أنه سيعوض عليه عبر إعفائه من عبء مسؤولية المشكلات المتزايدة التي تواجه الإدارة اللبنانية، وكذلك عبر حرية الحركة التي سيتمتع بها كنائب.

كان كرامي الخيار الواضح كخليفة للصلح نظراً إلى مكانته في لبنان والخارج بالإضافة إلى الدعم الذي منحته إياه مجموعة فرعون. كان عبد الله اليافي «رفض الاضطلاع بالمهمة، . . . وخبرة صائب سلام كانت غير كافية في حين كان سامي الصلح غير وارد على الإطلاق».[٥٣] وفقاً لذلك كلّف الخوري كرامي تأليف الحكومة الجديدة إلا أنه وجد نفسه في مواجهة مصدرين للمعارضة. ضمّ الأول عريضة والإدّيين الذين اعتبروا رئيس الحكومة الجديدة «مسلماً متعصباً» أقل جدارة بالثقة مقارنة برياض. واعترض الإدّيون أيضاً على الصلة القائمة بين كرامي وفرعون إذ إن الأخير كان دعا في السابق إلى طرد إدّه من البرلمان بعدما اتهمه بارتكابه الخيانة العظمى وليس كما أثبت لاحقاً بسبب تقنيات قانونية.[٥٤] يكمن المصدر الثاني

(٥٢) Lebanon, *Lebanese Constitution*, trans. Gabriel Bustros, Beirut 1969, 24.

(٥٣) FO 226/252, Beirut to London, 17 November 1944.

(٥٤) الخوري، حقائق لبنانية، مجلد رقم ٢، ٨٢.
انظر أيضاً:
FO 226/240, Abbud Hamid Karami. 18 August 1945; FO 226/267, Beirut to London, 11 January 1945.

المحتمل للاعتراض على تعيين كرامي مقابل آل الصلح والقوميين العرب المؤيدين لهم. حافظ رياض على شعبيته في أوساط قاعدة القوميين العرب الانتخابية وتعزز الأمر بإبعاده عن السلطة وأدّى ذلك أيضاً إلى زيادة نفوذه في السياسة المحلية.

اعلن أن سقوط الحكومات في مصر وسوريا والأردن مباشرة بعد انتهاء مؤتمر الاسكندرية، جاء نتيجة ردود الفعل المحلية على البروتوكول.(٥٥) إلا أن الأحداث التي تبعت البروتوكول تلمح إلى تفسير آخر. ارتبط بروتوكول الاسكندرية بعاملين مهمين: العامل الأول، هو الاتفاق المصري-العراقي على إنشاء تجمّع عربي قوي. كان النحاس والسعيد مهندسي هذا التفاهم برغم اختلافهما على عدد من القضايا الأخرى. لكن هذا الوضع خضع لتغيير بعد الاجتماع الذي عقد بين فاروق وابن سعود في العربية السعودية في أواخر كانون الثاني/يناير عام ١٩٤٥. وخضع لمزيد من التغييرات عندما اجتمع الملكان بالرئيس السوري القوتلي في الفيوم في ١٦ شباط/فبراير عام ١٩٤٥. توصل الثلاثة إلى تفاهم استعجل بروز تحالف هاشمي مضاد ما أدّى إلى تفكك التفاهم العراقي-المصري.(٥٦) انقسم المؤيدون لقيام تكتل قوي وتعثّرت قضيتهم في حين ربح الذين اختاروا ارتباطاً أضعف. وتعلق العامل الثاني بوجود مجموعة متفاهمة من المسؤولين العرب في مؤتمر الاسكندرية ضمّت السعيد والجابري ومردم ورياض وموسى العلمي وتوفيق أبو الهدى. كذلك جاء في تقرير بريطاني أن هؤلاء الرجال كانوا مرتبطين بـ«إرث السلطنة العثمانية» ومدرّبين على التفكير في لغة العالم العربي وليس في أجزائه.(٥٧)

نظراً إلى هذا التراث والعلاقات السابقة في ما بين هؤلاء الزعماء تمكنوا من العمل معاً بانسجام تام، ومن إنتاج مشروع ميثاق لجامعة دول عربية قوية. كان محتماً أن تؤثر إزالة بعض أعضاء هذه المجموعة على مجرى التحضيرات لمؤتمر القمة المقررة في القاهرة، أي أن تضعف الوحدة في النظرة التي يتطلبها اجتماع كهذا. نتيجة هذه التغييرات التي حصلت بعد مؤتمر الاسكندرية بقليل، كان من

---

(٥٥) FO 371/39991, Cairo to London, 1 November 1945, 59.

(٥٦) Gomaa, *Foundation of the League of Arab States*, 223-34.

(٥٧) FO 226/276/75/ll, Beirut to London, 16 March 1945.

الطبيعي أن ترتبط بالتجاذب الذي بدأ بالظهور في السياسة العربية. كان من الصعب إقناع الرأي العام العربي بأن لا علاقة بين المؤتمر وهذه التغييرات الحكومية. ولفت تقرير عن تلك المرحلة إلى أن «الناس يقولون إن البريطانيين ارتعبوا من إمكان قيام وحدة عربية حقيقية وأنهم يعملون ما في وسعهم لتخريبها».(٥٨) ساد شعور في لبنان بأن الفرنسيين اضطلعوا بدور أكبر من الدور الذي اضطلع به البريطانيون في إقالة حكومة الصلح. وعزز التعاطف الذي نعم به رئيس الحكومة السابق لاحقاً موقعه في وجه حكومة كرامي.

كانت مجموعتا المعارضة أي الإدّيون والبطريرك من جهة، ورياض ومناصروه من القوميين العرب من جهة أخرى، قادرتين على تشكيل تهديد أكبر لكرامي إنْ تمكنتا من الاتحاد. نظراً إلى أن الصلح كان على علاقة جيدة بكل من إدّه والبطريرك وبرغم حملاتهما على حكومته ومعارضتهما للبروتوكول، فإن هذا التحالف لم يكن مستحيلاً. ولما أراد الرئيس استباق هذا التغيير في التحالفات بدأ بتحرك للحصول على موافقة آل الصلح على رئاسة كرامي للحكومة. قرر رياض الصلح التجاوب مع طلب الخوري تخوفاً من النتائج السلبية التي يمكن أن تؤثر على الدولة الاستقلالية الناشئة ومن الضغوط الفرنسية المتصاعدة في حالة فرط تحالفه مع الدستوريين. واعتبر أيضاً أن ليس من الحكمة أن يعارض هو شخصياً رئيس الحكومة الجديدة من دون إعطاء الرأي العام الفرصة لامتحان قدراته في السلطة. مكّن موقف الصلح داعمي كرامي وتحديداً فرعون من التأكيد أن «نهاية الحكومة السابقة تمّت في جو من الهدوء التام والتوافق، وأن صيغة كرامي كانت مقبولة عن طيب خاطر».(٥٩) جاء تفسير فرعون لموقف رياض منسجماً مع الجهود التي بذلها فرعون ومجموعته لتجريد التغيير الحكومي من أي مغزى سياسي مهم، ولفصله عن مسألة البروتوكول. اضطلعت هذه الاعتبارات كلها بدور في اختيار أعضاء الحكومة الجديدة. وعلى غرار سابقتها كانت الحكومة الجديدة مؤيدة للدستوريين لكنها لم تضمّ أعضاء سابقين

---

(٥٨) FO 371/39991, PICME, 16 October 1944.

(٥٩) MEC, Spears, X/4, January 1945.

انظر أيضاً: **الأهرام**، ٢٦ كانون الثاني/ يناير ١٩٤٥؛ الخوري، **حقائق لبنانية**، مجلد رقم ٢، ١٢٣-١٢٤.

باستثناء تقلا الذي احتفظ بمنصبه وزيراً للخارجية. اختير تقلا ليس لكفايته وصداقته مع الخوري ولكن قبل كل شيء لكونه وسيلة تثبت استمرار الخط السياسي الذي انتهجته الحكومة العربية والخارجية. إلا أنه توفي بعد يومين من تأليف حكومة كرامي وعيّن فرعون محلّه.

قدّمت الحكومة موجزاً عن سياستها إلى البرلمان في ٢٠ كانون الثاني/يناير عام ١٩٤٥ فمنحها الثقة. شدد كرامي في بيانه الوزاري على التزام حكومته السياسة العربية والخارجية التي اتبعتها الحكومة السابقة. لم يناقش المعارضون الإدّيون الذين اتخذوا اسم حزب الشعب هذا الأمر، لكنهم أبدوا تحفظاتهم عما اعتبروه الطبيعة الموالية للحكومة الجديدة. إلا أن حكومة كرامي حصلت على الثقة بالإجماع تقريباً.(٦٠)

بعد بضعة أيام من هذه الجلسة النيابية، أدلى فرعون بتصريح صحافي عن السياسة العربية والخارجية للحكومة، حثّ فيه اللبنانيين وخصوصاً القوميين اللبنانيين على الإقلاع عن القلق بشأن بروتوكول الاسكندرية لأسباب ثلاثة. أولاً، إن كل الدول العربية وليس لبنان فحسب، تودّ المحافظة على استقلالها وسيادتها ووحدة أراضيها. ثانياً، أن لا أحد من أعضاء الحكومة الجديدة لديه أية حوافز خفيّة أو خطط تتعلق بالتعاون العربي. هذا فعلاً كان انتقاداً مبطناً للحكومة السابقة وتعهّد عدم اتبّاع الموقف الذي اتخذه الوفد اللبناني إلى مؤتمر الاسكندرية. إن السبب الأخير الذي قدمه فرعون عنى أنه لا يمكن اعتبار جامعة الدول العربية كياناً فوقياً أو اتحاداً كونفدرالياً إذ إن البروتوكول «لا يشترط أي شيء من هذا القبيل. لذلك نؤيده ونؤيد الجامعة إذ يعترفان باستقلال لبنان ويدعمانه. إن الجامعة ليست إلاّ مؤتمراً دائماً للدول العربية».(٦١)

---

(٦٠) ضمّ حزب الشعب محمد عبود، احمد الحسيني، جورج زوين، الفرد نقاش، جورج عقل، اسعد البستاني، غبريال المر، وضع اشقر، امين السعد، انور الخطيب وحكمت جنبلاط.
FO 226/267/6/II, Beirut to London, 22 January 1945.
انظر أيضاً: الخوري، حقائق لبنانية، مجلد رقم ٢، ١٢٤-١٢٥؛ بيروت، ٢٣ كانون الثاني/يناير ١٩٤٥.

(٦١) بيروت، ٢٦ كانون الثاني/يناير ١٩٤٥.
انظر أيضاً: الأهرام، ٢٦ كانون الثاني/يناير ١٩٤٥ و٤ شباط/فبراير ١٩٤٥؛
FO 226/267/50-100, quoting *La Syrie*, 27 January 1945.

كان هناك سببان لعدم مطابقة تصريح فرعون لحملاته السابقة على البروتوكول، ولموقفه اللاحق في اجتماع اللجنة الفرعية، أو مع حقيقة البروتوكول. أولاً، تعهد دعم البروتوكول برغم أنه عارضه خلال تلك الحملات وبرغم أنه استمر معارضاً له. ثانياً، اعتبر أن جامعة الدول العربية كما ورد تصويرها في البروتوكول، كانت اتحاداً كونفدرالياً ودولة فوقية في حين أن الواقع لم يكن كذلك. لذلك كان فرعون مصمماً على تغيير سياسة لبنان تجاهها. وكشف عن موقفه بعد بضعة أيام عندما أكّد ديغول في تصريح صحافي صادر في ٢٦ كانون الثاني/يناير عام ١٩٤٥، أن بلاده مصممة على الإبقاء على موقعها المميز في المشرق وستبرم معاهدات مع كل من سوريا ولبنان. في الخامس من شباط/فبراير ١٩٤٥ عقد المبعوث اللبناني المطلق الصلاحيات في لندن والمعيّن حديثاً كميل شمعون مؤتمراً صحافياً أعلن فيه أن لبنان قرر عدم الاعتراف بموقع مميز لأية قوة أجنبية على أرضه. بالإضافة إلى ذلك، اعتبر لبنان نفسه مقيداً ببروتوكول الاسكندرية واشترط ألاّ يدخل أعضاء الجامعة العربية في معاهدات من دون التشاور مع سائر الدول الأعضاء.[٦٢]

تلقّى اللبنانيون مؤتمر شمعون الصحافي بآراء متفاوتة. أعرب القوميون العرب الذين يؤيدون البروتوكول عن رضاهم وأشادوا بجهود شمعون في الدفاع عن استقلال لبنان وحقوق الفلسطينيين والقضية العربية عموماً. تجاوب كرامي مع رد الفعل هذا بالموافقة العلنية على تفسير شمعون للبروتوكول. لكن المؤتمر الصحافي في لندن قابله تكذيب من وزير الخارجية اللبنانية ينفي أن يكون تصريح شمعون معبراً عن موقف الحكومة. وتبع ذلك حملة قاسية جداً ذات طابع طائفي لافت شنّتها الصحافة المؤيدة لفرنسا في بيروت. وفي تعليق على الأمر سألت صحيفة لوريان: «عندما يتبجّح نائب ماروني من دير القمر أن لبنان خسر الحرية في إدارة صداقاته وتحالفاته، . . . يمكن أن يتساءل المرء هل كان هذا الماروني من دير القمر لا يخضع لاعتبارات غريبة عن مصالح لبنان. علامَ يهنّئ السيد شمعون نفسه؟ على أن

(٦٢) النهار، ٢٧ كانون الثاني/يناير و٨ شباط/فبراير ١٩٤٥.
انظر أيضاً: شمعون، مذكراتي، بيروت ١٩٦٩، ١١، ١١٤، ١٢٢، ١٢٧-١٣٣؛ الأهرام، ٤ شباط/فبراير ١٩٤٥.

استقلال لبنان أضعف إلى الأبد في الاسكندرية حتى أنه يجب علينا أن نخضع سياستنا الخارجية لقرارات المجلس الأعلى للدول العربية؟»(٦٣) مع أن قرار فرعون بشأن هذه المسألة والذي يبدو مماثلاً لردة فعل المؤيدين لفرنسا تسبّب بإحراج لكرامي، فقد حافظ الزعيمان على تحالفهما خصوصاً أثناء تدهور صحة الرئيس.

أدّى الألم الجسدي الذي عاناه الخوري وحزنه لدى وفاة صديق عمره تقلا بالإضافة إلى التشنّجات التي صاحبت التغيير الحكومي، إلى انهياره. بسبب عجزه عن القيام بمهماته الرئاسية تلقى نصيحة بمغادرة بيروت إلى فلسطين حيث كان يؤمل أن يتلقى العلاج المناسب. وقد أمضى شهرين في حيفا في منزل ألبير فرعون وهو رجل أعمال من أقرباء هنري فرعون. لدى تحقق الزعماء الكبار من أن الخوري قد يعجز عن استعادة مهماته بدأوا بالتفكير جدياً في اختيار خلف له.(٦٤) أكّد كرامي على صداقته مع وزير الخارجية وإخلاصه له عندما اقترح اسم فرعون خلفاً للخوري.(٦٥) ومع أن المسألة تأجلت إذ علم أن الخوري أخذ يتماثل للشفاء ببطء، فقد بقيت مسألة نجاح فرعون في تعزيز موقعه في الحكومة حتى أنه كان يتصرف تقريباً كرئيس للجمهورية. فهو لم يتمكن من حشد الدستوريين وبعض العناصر المؤيدة لفرنسا حوله فحسب، بل حشد أيضاً آل كرامي وبعض وجهاء السنّة في بيروت. كذلك استمرّت علاقاته الطيبة مع البريطانيين والفرنسيين برغم المشكلات التي شابتها. هذه الفرصة المؤاتية مكّنت فرعون من ممارسة نفوذ كبير في علاقات لبنان العربية، الأمر الذي أصبح جلياً بعدما تسلم منصبه الوزاري ببضعة أسابيع.

المؤتمر العربي في القاهرة

مهّدت مقررات مؤتمر الاسكندرية لتأليف لجنة فرعية سياسية «لتحضير مسودة

---

(٦٣) FO 226/267/151-200, Beirut to London, 9 February 1945.
انظر أيضاً: بيروت، ١٣ شباط/ فبراير ١٩٤٥؛ MEC, Spears VII/6, n.d.؛ المقطم، ١٠ شباط/ فبراير ١٩٤٥.

(٦٤) FO 226/267, Beirut to London, 31 January 1945.
انظر أيضاً: الخوري، حقائق لبنانية، مجلد رقم ٢، ١٢٦-١٢٧.

(٦٥) مقابلة خاصة مع مالك سلام في لندن، ١٢ نيسان/ أبريل ١٩٨٣.

للوضع القانوني لمجلس الجامعة ولبحث المسائل السياسية التي قد تكون موضع نقاش بين الدول العربية». [٦٦] تبعاً لذلك، دعت مصر الحكومات العربية لإرسال وفودها للمشاركة في مؤتمر لهذه اللجنة الفرعية التي بدأت اجتماعاتها في ١٤ شباط/ فبراير عام ١٩٤٥. ترأس الوفد الأردني سمير الرفاعي الذي كان أيضاً وزيراً للخارجية، وترأس الوفد العراقي رئيس الحكومة السابق السعيد، والوفدين المصري والسوري وزيرا خارجية البلدين، أما وفد العربية السعودية فقد ترأسه نائب وزير الخارجية، وأخيراً كان الوفد اللبناني بقيادة فرعون وضم المدّعي العام لمجلس شورى الدولة فؤاد عمّون. [٦٧]

يتحدر عمّون من عائلة مارونية بارزة من الجبل اضطلعت بدور مهم في السياسة اللبنانية والعربية. كان والده اسكندر عمّون وزيراً للعدل في الحكومة العربية في دمشق عام ١٩١٩. وكان له عمّ شغل منصب ضابط شريفي لدى الملك فيصل في المرحلة ذاتها. وفي حين آمن فؤاد بالتعاون بين لبنان وسائر الدول العربية فقد اتبع على نحو أساسي الخط الذي اتبعه فرعون في هذه المسألة. وبرغم أن سلام (كان في ذلك الوقت رئيساً للجنة النيابية للشؤون الخارجية) واليافي رافقا هذا الأخير إلى القاهرة، لم يكن أي منهما عضواً في الوفد اللبناني على نحو رسمي.

أحضر فرعون معه مسودة ميثاق أعدّها بالتعاون مع شيحا. [٦٨] لكن عندما اكتشف أن الوفد العراقي كان ينوي أن يقدّم أيضاً مسودة ميثاق قرر أن يعدّل المسودة الأساسية ويدخل بعض التغييرات إليها. عندما قدّم فرعون المسودة إلى اللجنة الفرعية في القاهرة أشار إلى أن مسودته توفّق بين المبادئ الأساسية لبروتوكول الاسكندرية والاقتراحات العراقية، ولذلك يجب أن تكون هي وحدها الأساس للمناقشة. لكن اللجنة قررت مقارنة المسودتين إحداهما بالأخرى، وما لبث أن تبيّن

---

(٦٦) R. W. MacDonald, *The League of Arab States*, Princeton 1965, 136.

(٦٧) جامعة الدول العربية، محاضر جلسات اللجنة الفرعية السياسية لوضع مشروع ميثاق جامعة الدول العربية، القاهرة ١٩٤٩، ١.

انظر أيضاً: L. Loheac, *Daoud Ammun et la création de l'Etat libanais*, Paris 1978, 19.

(٦٨) المقطم، ١٣ شباط/ فبراير ١٩٤٥.

انظر أيضاً: FO 226/276, Beirut to London, 15 February 1945.

أن المسودة اللبنانية تختلف عن الاقتراحات العراقية في عدد من النقاط الرئيسية، وكذلك عن بروتوكول الاسكندرية. رمت المسودة اللبنانية إلى إقامة صيغة من التعاون العربي في حدّه الأدنى. لقد وضعت تصوراً لتكوين تجمّع عربي يكون ضمانة للوضع العربي الراهن. على العكس من ذلك، ترك كل من المسودة العراقية والبروتوكول الباب مفتوحاً أمام تكوين اتحاد كونفدرالي عربي يتطور في المستقبل إلى صيغة أكثر مركزية من الاتحاد العربي. يبدو أن هذه النزعة الاندماجية تبنّتها وفود العراق وسوريا والأردن تبنّياً متفاوت الدرجة، في حين كوّنت النزعات الخاصة جامعاً مشتركا لوفود لبنان والعربية والسعودية واليمن. كان التمييز بين هاتين المجموعتين في بعض الأحيان مبهماً، إذ إنه في بضع نقاط كان أحد الوفود يعبر الحدود الفاصلة بينهما. لكن الخلافات كانت موجودة واضطلع الوفد اللبناني بدور في التأكيد عليها من خلال المسودة التي قدمها إلى اللجنة الفرعية.

إن الهدف الرئيسي للجامعة وفقاً للبروتوكول والمسودة العراقية، هو تعزيز التعاون والتنسيق بين العرب وخصوصاً في ما يتعلق بالدفاع عن العالم العربي في وجه كل اعتداء خارجي. وعليه، قدمت المسودة العراقي ثلاثة اقتراحات بشأن السياسة الخارجية: أولاً يجب على الدول الأعضاء أن تحاول توحيد سياستها الخارجية والامتناع عن اتباع سياسة تضرّ بالجامعة أو بالدول الأعضاء (المادة ١١). ثانياً يجب على كل دولة عضو في الجامعة ضمان استقلال الأعضاء الآخرين وهي مخوّلة لدى تعرّضها لعدوان من قوى خارجية، الدعوة إلى اجتماع المجلس للبحث في الإجراءات اللازمة لمواجهة هذا العدوان (المادة ٩). ثالثاً يجب على الدول الأعضاء التعاون في المجال العسكري (المادة ١٠) على افتراض أن الهدف هو تعزيز مكانة العالم العربي في وجه المعتدين المحتملين.

رأت المسودة اللبنانية أن الهدف الأساسي للجامعة هو المحافظة على استقلال الدول الأعضاء وحماية سيادتها في وجه أي تهديد، وأكّدت ذلك في طرق عدّة. أولاً بما أن الجامعة ليس ذات منزلة دولية فلم تكن مخولة إقامة علاقات مع منظمات أخرى أجنبية، ويجب في الواقع النظر إليها على أنها مؤتمر عربي دائم للدول العربية. كذلك نصّ المشروع اللبناني على أن الجامعة لا تتمتع بنفوذ على الدول الأعضاء في ما يتعلّق بحرية هذه الدول في إبرام اتفاقات بشرط ألاّ يشكّل ذلك تعدّياً

على سائر الدول الأعضاء. ثانياً في حال تعرّضت دولة عضو لتهديد بالعدوان يحق لها طلب مساعدة المجلس. لكن الدولة المعنية وحدها يحق لها تقرير ما إذا كان التهديد الذي تواجهه ذا طابع عدواني (المادة ١٠). وتضمن هذا الاقتراح اعتراض فرعون المبطن على ضمانات متبادلة بين الدول الأعضاء بحجّة أن ذلك هو نوع من الحماية. ثالثاً لم تشر المسودة اللبنانية إلى أي تعاون أو تنسيق عسكري.

هكذا، كانت هناك توجهات متباعدة في مجال العلاقات الخارجية بين ما نصّ عليه بروتوكول الاسكندرية وما جاء في المشروع اللبناني. كان الموقعون على البروتوكول قلقين بشأن الأمن الجماعي للبلدان العربية وبما اعتبروه تهديدات محتملة لهم، أي للمصالح الفرنسية في المشرق والمخططات الصهيونية في فلسطين والأراضي المحيطة بهم. إن سبباً آخر للقلق وتحديداً بالنسبة إلى الزعماء العرب المؤيدين للغرب، هو قيام الاتحاد السوفياتي كقوة عالمية وانتشار نفوذه في الشرق الأوسط. تصوّر السعيد العالم العربي ككتلة واحدة من الدول المتحالفة مع بريطانيا. واعتبر أن توحيد العالم العربي سيعزز دور العرب في هذا التحالف. ومن المحتمل أن يقنع ذلك بريطانيا فتبدي اهتماماً أكبر بتطلعاتهم القومية. لكن شكوكاً برزت بشأن هذا النوع من التحالف. بالإضافة إلى تأكيد رياض في مناقشات البروتوكول، خشي القوميون العرب في لبنان وسوريا أن يضع هذا التحالف بلدانهم تحت انتداب جديد. لكن أمن العالم العربي الجماعي كان برغم هذه الشكوك، همّاً مشتركاً للقوميين العرب، واعتُبر تأليف كتلة من الدول العربية وسيلة لضمان هذا الأمن. كان الوفد اللبناني مدركاً للتهديدات الخارجية المحتملة ولكنه كان قلقاً بشأن مفاعيلها على استقلال لبنان. وفي وضع مشابه لموقف الكيانيين، بدا خطر التيارات التوحيدية العربية أكثر أهمية من الأخطار الأخرى المحتملة. عندما أثير موضوع العدوان افترضت الوفود الأردنية والعراقية والسورية أن المعتدي أجنبي الهوية. لكن فرعون أشار إلى أن دولة عربية قد تكون مصدر العدوان على دولة عربية أخرى الأمر الذي أرضى السعوديين الذين يخشون المخططات التوحيدية للهاشميين. من أجل حماية لبنان من هذا الخطر المحتمل، أراد الوفد اللبناني إبقاء كل الخيارات مفتوحة، وهي تشمل صون الحق النظري لدولة هي عضو في إبرام المعاهدات مع أية قوة أجنبية. لكن ذلك لم يكن يعني أن فرعون كان ينوي أن يطبق هذا الخيار فوراً، بل أراد أن

يضمن أنه باستطاعة لبنان أن يضع هذا الحق موضع التنفيذ عندما يمارس التوحيديون العرب المزيد من الضغوط. في هذه الظروف يكون من المشروع للحكومة اللبنانية إبرام اتفاق مع قوة أجنبية كفرنسا في سبيل حماية لبنان من الضمّ بواسطة المشروع العربي التوحيدي. عندئذ بإمكان الحكومة تقديم هذا الاتفاق على أنه «تدبير دفاعي». ولا يعارض ذلك النظرة التي تضمّنها المشروع اللبناني إلى الاقتراح الذي يمنع الدول الأعضاء من توقيع معاهدات تعتبر تهديداً للأعضاء الآخرين في الجامعة.

في ما يخص العلاقات بين الدول العربية، وضع البروتوكول عدداً من الأهداف. يتعلق الهدف الأول بالإشراف على العلاقات بين الدول العربية الأعضاء، وعلى تعزيز تلك العلاقات وخصوصاً ما يرتبط منها بتنسيق الأمور السياسية. لم يمنع ذلك حرية دولتين من الدول الأعضاء أو أكثر، من توقيع اتفاق خاص من أجل تكثيف التعاون في ما بينهما بشرط ألاّ يتعارض الاتفاق مع البروتوكول. الهدف الثاني هو توطيد التعاون بين الدول الأعضاء في المجالات الاقتصادية والثقافية والاجتماعية وغيرها. أما الهدف الثالث فهو الحفاظ على السلم بين الدول الأعضاء. وتمتعت الجامعة بتفويض لحل الصراعات بين الدول الأعضاء إمّا من خلال المجلس وإمّا من خلال إنشاء محكمة عدل عربية. في المسودة اللبنانية جرى استبدال مبدأ التنسيق بالتشديد على ضرورة التشاور بين الدول الأعضاء، والتعاون في سبيل حماية أمن حدودها (المادة ١٠). وأبقي على حق الدول الأعضاء في عقد اتفاقات مستقلة. إن صيغة تثني دولتين أو أكثر من الأعضاء عن تأليف اتحاد فدرالي مثل سوريا الكبرى، باتت أكثر انسجاماً مع الميول القومية اللبنانية. إلا أنه كان من الصعب منع أي من الدول الأعضاء من عقد هذه الاتفاقات، في حين تحتفظ بحق إبرام اتفاقات مع قوة أجنبية. لذلك اختار الوفد اللبناني الحرية الكاملة للدول الأعضاء في عقد ترتيبات مع الأعضاء وغير الأعضاء على السواء.

كانت فكرة التعاون في المجالات غير السياسية مدرجة في كل من المسودتين اللبنانية والعراقية (المادة ١٥) يناسب هذا النوع من التعاون مع مصالح لبنان الاقتصادية الأساسية. وتفسّر علاقات فرعون مع عالم المصارف والتجارة تقديره لقيمة هذا التعاون مع الدول العربية الأخرى. لكنه حاول ضمان عدم استتباع التعاون الاقتصادي الوثيق انزلاق باتجاه التعاون السياسي. كان أيضاً مصمماً على ضمان الاّ

يؤثر أي تعاون بين الدول العربية المحبّذة للسياسة الحمائية سلبياً على النظام الاقتصادي اللبناني المبني على حرية العمل التجاري. بالإضافة إلى ذلك، كان عليه أن يأخذ في الاعتبار تحفظات لوبي الإرساليات، عن العلاقات الثقافية الوثيقة مع العالم العربي. من هذا المنطلق، اشترطت المسودة اللبنانية ألاّ يتعارض ذلك التعاون مع مبدأ الاستقلال التام للدول الأعضاء في الجامعة وأن يجري وفقاً لدساتيرها. أُدرج هذا الشرط في المسودة النهائية أيضاً بدعم من الممثل السعودي. ذلك أن التوجه الإسلامي للنظام السعودي جعل من الصعب التعاون بين الحكومة السعودية والدول العربية الأخرى في المجالين الثقافي والتشريعي.(٦٩)

نوقشت مسألة حفظ السلم بين الدول الأعضاء في الجامعة على خلفية التطورات المهمة في الساحة العربية. في ١٦ شباط/فبراير عام ١٩٤٥، عقد تشرشل اجتماعات مع كل من فاروق وابن سعود والقوتلي في القاهرة. وبعد بضعة أيام اجتمع روزفلت مع الملكين العربيين كل على حدة. جرى استبعاد الهاشميين عن الاجتماعات على نحو فاضح، وهذا ما عزز موقع ابن سعود. من المؤكد أن هذا الاجتماعات تركت أثراً على المؤتمر العربي. بدأ الوفد السعودي يتصرّف بمزيد من الثقة بالنفس وبتأكيد أكبر على مواقفه. وجّه هذا المنعطف للأحداث إهانة للسعيد المهندس الأساسي للسياسة العربية الهاشمية، والذي تغيّب عن بضعة اجتماعات، وسرعان ما ظهر أن العراقيين خسروا المبادرة في المؤتمر العربي.

دفع هذا التطور العراقيين والسعوديين إلى إعادة النظر في موقفهم من الدور المقترح للجامعة في العلاقات بين الدول العربية، وألقي الضوء على الأمر عند مناقشة موضوع التحكيم. حبّذ الوفدان المصري والسعودي التحكيم الإلزامي وفضّل العراقيون أن يحدث ذلك اختيارياً. أرادت العربية السعودية الجامعة أداة فعالة في ضبط النشاطات والمشاريع التوحيدية للهاشميين في الشرق العربي. وهذا ما يفسر محاولتها ضمان أن تكون الجامعة حامية للوضع القائم. أمّا العراقيون فقد رغبوا في رؤية الجامعة تتطور إلى اتحاد قوي بشرط ألاّ يصطدم ذلك بطموحاتهم الإقليمية.

---

(٦٩) جامعة الدول العربية، محاضر جلسات اللجنة الفرعية السياسية لوضع مشروع ميثاق جامعة الدول العربية، القاهرة ١٩٤٩، ٥٨.

وبرغم أن السعيد توقف عن إصراره على إنشاء سوريا الكبرى، بقي هذا المشروع جزءاً من المفكرة الهاشمية. وكذلك بقي حيّاً اهتمام كل من عبد الإله وعبد الله بهذا المشروع أو على الأقل باتحاد فدرالي مع سوريا. كان العراقيون مدركين أن ذلك قد يصبح سبباً للخلافات العربية. لذلك في الوقت الذي كانت تتغير التحالفات لم يكن لمصلحتهم القبول بمبدأ التحكيم الإلزامي. أما المصريون فقد كان الخط الذي اتبعوه في المؤتمر متفقاً مع مصلحتهم في بناء تكتل قوي ومع تقاربهم من العربية السعودية. نظراً إلى الدور المحوري الذي اضطلعت به مصر في السياسة العربية، ولأنها لم تكن مشاركة في أية نزاعات على الأراضي مع دول عربية أخرى، فقد كان التحكيم الإلزامي وسيلة فعالة لتقوية النظام الإقليمي بقيادة المصريين. من جهة أخرى، تمكّنت مصر من تعزيز صِلاتها مع العربية السعودية.

ومع أن اللبنانيين كانوا أيضاً مهتمين بنظام التحكيم الذي يساعد على نزع فتيل التشنجات العربية ويوفر حماية إضافية لاستقلال الدول العربية، فقد كانوا أيضاً ضد التحكيم الإلزامي. دعوا في الاقتراحات (المسودة) إلى التحكيم الاختياري باستثناء الحالات الآتية: نزاعات على الحدود أو بشأن استقلال الدول الأعضاء وسيادتها، والأمور المتعلقة بمصالح الدول غير الأعضاء، ونطاق السلطة للدولة العضو. إلى ذلك، يجب حصر التحكيم عبر القوانين الواضحة لضمان أن تكون اختيارية فقط، ولا تشكل انتهاكاً لاستقلال دولة عضو (المادة ١٢). وشدد فرعون على أن اقتراح التحكيم هذا مستمد من المعاهدات المعقودة بين البرازيل وروسيا وبين الولايات المتحدة وفرنسا، أي البلدان التي ليست لديها «روابط تربط بعضها ببعض» بحسبما وصف البروتوكول مجموعة الدول العربية.[٧٠]

بينما كانت المسودة اللبنانية تميل إلى تحديد مبدأ التحكيم بدقة، تجاهلت تجاهلاً كاملاً موضوع محكمة العدل العربية والمقترحات الخاصة التي قدّمتها مصر والعراق أثناء مناقشة البروتوكول. اقترح السعيد أن تتأسس المحكمة العربية على أسس مماثلة لمحكمة العدل الدولية في هيغ، وأن تعالج العلاقات العربية الاقتصادية تحديداً. اعترض فرعون على ذلك إذ إن هذه المحكمة ستتطور إلى أداة لتطبيق

---

(٧٠) المصدر نفسه، ٥١.

التحكيم الإلزامي الذي هو مبدأ يرفضه الوفد اللبناني؛ لكنه جاهز للتخلي عن اعتراضه بشرط إدخال فقرة تتعهد أن طرفاً في النزاع له حرية اللجوء إلى مجلس الجامعة حيث تتخذ القرارات بالإجماع وليس بالأكثرية، كما جرى التعهّد للمحكمة. واقترح أيضاً ألاّ تتعاطى الأخيرة المسائل القانونية أو الاقتصادية التي تقع في نطاق سلطة الدولة العضو. برغم أن ذلك مربك، إذ إن فرعون كان قد صادق، بصفته وزير خارجية لبنان، على محكمة العدل الدولية، فقد ترك هذا الاعتراض القوي أثراً على موقف الوفود الأخرى عندما تعلق الأمر بالمسودة النهائية للميثاق.

بدت قوانين أخرى تتعلق بتنظيم الجامعة وعملها أقل إثارة للجدل مقارنة بتلك المتعلقة بأهدافها. إن الاستثناء هو مسألة العضوية وخصوصاً تحديد الدولة العضو ومشاركة الممثل الفلسطيني في اللجنة الفرعية السياسية. في كلتا الحالتين اعتبر البروتوكول الصادر أثناء مؤتمر الاسكندرية وثيقةً مرجعية وخصوصاً المادة ١ التي تشترط أن تكون العضوية في الجامعة مفتوحة لأية دولة عربية مستقلة توافق على الانضمام. اقترحت المسودة العراقية أن تتألّف الجامعة من الدول التي وقّعت الميثاق، ومن أية دولة عربية أخرى مستقلة. واشترطت المسودة اللبنانية أن تضم الجامعةُ الدولَ العربية المستقلة التي وقّعت الميثاق، ودولاً عربية أخرى مستقلة «يقرر المجلس قبولها خلال فترة ستة أشهر» (المادة ١). وكان المقصود هنا إعطاء المجلس صلاحية التحقق من مواصفات أية دولة تتقدّم بطلب العضوية سواء كانت عربية ومستقلة أو غير ذلك. كان هناك عدد من الاعتبارات العملية وراء هذا الشرط اللبناني. لكن الأهم هو الخوف من أن تغامر دولة مسلمة غير عربية بالانضمام إلى الجامعة، وبذلك تؤثر عليها بحيث تأخذ الجامعة منحى إسلامياً. لكن بما أن الوفود الأخرى لم تحاول الغوص كثيراً في مناقشة هذا الموضوع، فقد جرى تجنيب فرعون مشقة الإفاضة في التمييز بين العروبة والإسلام. لو جرت متابعة موضوع العروبة والإسلام في المؤتمر لوجد فرعون في وضع صعب أي للدفاع عن وجهة نظر أثارها القوميون العرب في لبنان لعقود، وهي أن العروبة والإسلام مختلفان وأن مشاريع الوحدة العربية ليست بالضرورة إسلامية بحسبما اعتبر القوميون اللبنانيون.

على المستوى العملي، إن مسألة حق البلدان العربية غير المستقلة، بالمشاركة في الجامعة أثيرت في ما يخص فلسطين وشمال افريقيا. كان مؤتمر الاسكندرية

شكّل سابقة بموافقته على مشاركة موسى العلمي، وهو من القادة الفلسطينيين، ممثلاً للفلسطينيين. لم يوقع العلمي البروتوكول إلاّ أنه دعي إلى شرح القضية الفلسطينية للجنة التحضيرية، وهذا ما دفع اللجنة إلى إدخال قرار خاص بشأن فلسطين. اختار ممثلو مصر والعراق وسوريا والأردن دعوة العلمي للمشاركة في اللجنة الفرعية. لقد شعروا أن غياب الممثل الفلسطيني عن اجتماعات القاهرة سيطلق التكهنات السلبية في أوساط الرأي العام العربي في ما يتصل بموقف الدول العربية من فلسطين. تم اقتراح دعوة العلمي بصفته ممثل الأحزاب الفلسطينية من أجل عدم إغضاب بريطانيا. واعتبر مؤيدو مشاركة العلمي أن ذلك لا يناقض شروط العضوية التي جاءت في البروتوكول لأنها تنطبق على العضوية الفعلية في الجامعة وليس على المشاركة في العمل التحضيري المتعلق بها. لكن على عكس الموقف الذي اتخذه الوفد اللبناني في مؤتمر الاسكندرية، اعترض فرعون على إدخال الممثل الفلسطيني. وبرغم عدم نفي الوفد اللبناني أهمية القضية الفلسطينية، فلم يرغب في معالجتها كقضية خاصة. اعتبر فرعون أن ذلك يضعف المبدأ القائل إن الدول العربية المستقلة فقط لها الحق في عضوية الجامعة، ولذلك تتأثر صدقيتها وقيمة دعمها للقضية الفلسطينية ضمناً.

حاول الملك فاروق الذي أبدى اهتماماً مباشراً بمسألة الدول غير المستقلة إقناع فرعون بوجهة نظره أثناء اجتماعه معه في ٣ آذار/ مارس عام ١٩٤٥. أعلم فرعون كيليرن الذي هو على اتصال معه منذ وصوله إلى القاهرة، بهذا الاجتماع، ولفته إلى أن هذه الفكرة هي السائدة في مؤتمر القاهرة. اعتبر فرعون أن هذا الاتجاه داخل الجامعة سيؤدي إلى مزيد من الالتزام بفكرة العروبة على حساب استقلال الدول الأعضاء. وأصرّ على الشرح لكيليرن أن لبنان لم يكن مستعداً للتخلي عن سيادته إلى جامعة الدول العربية. وأكّد أيضاً أن الطائفة المسيحية كانت تخاف الغرق في مستنقع الدول المحيطة ببلادها، من هنا تأتي خشيتها من الجامعة. في ما يتعلق برابطة البلدان العربية غير المستقلة، وهذا ينطبق على بلدان شمال افريقيا، اعتقد فرعون أن ذلك سيغضب الفرنسيين ويجعل موقفهم من الاستقلال الناجز لسوريا ولبنان متصلباً. وأعلم كيليرن أيضاً أن الوفود العربية تصر على إدخال الممثل الفلسطيني بإيعاز من الوزير المصري السابق عبد الرحمن عزام، وحذّره من أن ذلك سيرتّب على

البريطانيين العمل سريعاً قبل أن تنهي اللجنة التحضيرية عملها. وطمأن فرعون السفير إلى أنه يؤيد الموقف البريطاني من هذه المسألة تأييداً كاملاً، لكنه أسف لأنه لم يكن باستطاعته وحده أن يواجه المؤتمر به.(٧١)

في ذلك الوقت، بدا أن موقف فرعون لم يكن ضعيفاً كما اعتقد هو، إذ إن الحجج التي تقدم بها استرعت الانتباه. الواقع أن اللجنة الفرعية وافقت على حل وسط بين الاقتراحين المقدمين بشأن موضوع العضوية. بالإضافة إلى ذلك، اقترح ممثلو البلدان بالإجماع لمصلحة مادة موجودة في المسودة اللبنانية تشترط حق الدولة العضو في الانسحاب من الجامعة من خلال إعطاء إشعار مدته ستة أشهر من دون الحاجة إلى شرح القرار أو تبريره. لم يكن للمجلس الحق في الاعتراض أو الطلب أن تعيد الدولة المعنية النظر في قرارها. ولم يتخذ بروتوكول الاسكندرية الإجراءات الوقائية المتعلقة بحق الانسحاب كما لم تتضمنه المسودة التي اقترحها العراقيون. إن الهدف الرئيسي من ذلك كله هو التشديد على أن العضوية في الجامعة اختيارية، وأنها، خلافاً للعضوية في منظمة فدرالية، يمكن للعضو التخلي عنها ساعة يشاء.

كان الدافع إلى الموقف الذي اتخذه الوفد اللبناني في ما يخص الأمور الأخرى البارزة المتعلقة بالنواحي التنظيمية للجامعة، الروح نفسها، أي التشديد على استقلال الدول الأعضاء والحدّ من سلطة الجامعة. هكذا مثلاً تجنبت المسودة اللبنانية أي ذكر لتأليف لجان دائمة لمعالجة التعاون بين الدول الأعضاء في المجالات غير السياسية. جرى الاحتياط لهذه اللجان في البروتوكول وذكرت أيضاً في المسودة العراقية، من أجل إقامة قنوات اتصال بين الدوائر والمنظمات الحكومية لمختلف الدول الأعضاء على أسس أكثر ثباتاً. على نقيض ذلك فضّل الوفد اللبناني حصر الاتصالات بين الإدارات العربية. كذلك اقترحت المسودة اللبنانية أن يعقد المجلس دورتين عاديتين

---

(٧١) MEC, Killearn Diaries 1945-1947, 20 February 1945; 3 March 1945.

انظر أيضاً:

FO 371/45236, Cairo to London, 3 March 1945, 132-5; FO 371/45237, Cairo to London, 7 March 1945, 62; 9 March 1945, 81. FO 226/276, Cairo to Beirut, 21 February 1945.

سنوياً بدلاً من الأربع المقترحة في المسودة العراقية، وأن تكون قراراته بالإجماع وعلى أساس الاقتراع السري.

الميثاق ونتائجه

أنهت اللجنة الفرعية السياسية أعمالها في آذار/مارس عام ١٩٤٥ ورفعت مسودة الميثاق لجامعة الدول العربية. دعت الحكومة المصرية اللجنة التحضيرية للمؤتمر العربي العام إلى الالتئام في القاهرة في ١٧ آذار/مارس من أجل مناقشة المسودة. تمثلت الوفود المصرية والسورية واللبنانية والأردنية برؤساء الحكومات في بلدانها. وترأس الوفد العراقي وزير الخارجية، والوفد السعودي نائب وزير الخارجية. ضمّ الوفد اللبناني بالإضافة إلى كرامي، الوزير اللبناني المطلق الصلاحيات في القاهرة يوسف سالم وعمّون وصبحي المحمصاني العضو في محكمة الاستئناف في بيروت.(٧٢)

عقدت اللجنة التحضيرية اجتماعين من أجل مناقشة مسودة الميثاق. وتركزت المناقشة خصوصاً على موضوع المعاهدات بين الدول العربية والتعاون العربي في مجال التشريع والتعديلات في الميثاق المقترح. كانت المشاركة اللبنانية في هذه المناقشات أقل مما كانت عليه سابقاً باستثناء مناقشة مسألة التعديلات التي انقسمت المواقف بشأنها موقفين متباعدين. اقترح الموقف الأول المدعوم من رئيس الحكومة الأردنية أن يكون إدخال التعديلات أكثر صعوبة مما اشترطت اللجنة الفرعية السياسية. اختار سالم أيضاً عملية أكثر تقييداً لإدخال التعديلات كما هو الحال في دساتير الأمم المختلفة.(٧٣) أما وجهة النظر الأخرى التي تقدم بها عزام فقد اعتبرت أن تعقيد عملية التعديل ستعوّق التطور المستقبلي للجامعة. وفقاً لما قيل، ساهم رئيس الحكومة اللبنانية مساهمة عابرة في المناقشة باستثناء محاولات تبديد الانطباع لدى الوفود الأخرى أن لبنان حجر عثرة على طريق إنشاء تكتل عربي قوي. لقد قبلت ضماناته بطيبة خاطر برغم أنه لم يتقدم باقتراحات محددة من شأنها تبديل

---

(٧٢) للاطلاع على النص الكامل وأسماء المشاركين، انظر: جامعة الدول العربية، محاضر اللجنة التحضيرية للمؤتمر العربي العام، القاهرة ١٩٤٩.

(٧٣) المصدر نفسه، ٤٧.

موقف الوفد اللبناني من عدد من المسائل المتعلقة بالتعاون العربي أثناء اجتماعات اللجنة الفرعية السياسية.

عقدت اللجنة التحضيرية اجتماعها الأخير في ٢٢ آذار/ مارس ١٩٤٥ من أجل توقيع الميثاق وإعلان إنشاء جامعة الدول العربية. تبين أن الميثاق هو تسوية بين الاتجاه التوحيدي والاتجاه القائل بالمحافظة على الخصوصية. ضمت الجامعة الدول العربية المستقلة، وقد اتخذت تدابير احتياطية لمشاركة الدول العربية غير المستقلة في اللجان المتخصصة. تمثلت أهداف اللجنة بالمحافظة على استقلال الدول الأعضاء وسيادتها وتحقيق التعاون في ما بينها (المادة ١٠). لم يشترط الميثاق ما إذا كانت للجامعة منزلة عالمية، لكن المجلس خول اختيار الوسائل التي من خلالها تتعاون الجامعة مع أية منظمة عالمية (المادة ٣). اتخذت الاحتياطات للتحكيم الاختياري ولكن ليس في حالات النزاع على السيادة والاستقلال أو على وحدة أراضي دولة عضو (المادة ٥). وأُعطيت الدولة العضو التي تتعرض للعدوان حق طلب دعم الجامعة، شرط أن تكون هي وحدها لها الحق في تقرير القيام بهذه الخطوة أو عدمه. الاستثناء الوحيد هنا هو أن تكون حكومة الدولة المعنية غير قادرة على التواصل مع الدول الأخرى فعندها يحق لأية دولة عربية أن تدعو الجامعة إلى مدّ يد الدعم إلى الدولة العضو التي يقع عليها العدوان (المادة ٦). وخول الميثاق الدول الأعضاء أن تعقد اتفاقات تعاون فيما بينها (المادة ٩). واشترط في الوقت نفسه أن تقبل الدول الأعضاء بنظام الحكم كما هو في الدول الأخرى (المادة ٨). ووافقت الدول المؤسسة للجامعة على قيام محكمة تحكيم عربية وعلى تعزيز التعاون بين الدول الأعضاء وعلى إقامة علاقات بين الجامعة والمنظمات الدولية ولكنه اعتبر ذلك تعديلات يمكن إدخالها في المستقبل عبر إجراءات صعبة (المادة ١٩). وتم الاتفاق على تأسيس هيكلية للجامعة فشكلت أمانة عزام وأصبح عبد الرحمن عزام أول أمين عام لها وتم اختيار القاهرة مقراً للجامعة وشكلت لجان متخصصة للاهتمام بالعلاقات الوظيفية العربية، إلا أن الميثاق لم يهتم كثيراً بمسألة تفعيل مقررات الجامعة وآليات تنفيذها (المواد ٤، ١٠، ١٨، ١٩). وأُضيف ملحقان يعالجان وضع الدول العربية غير المستقلة. الملحق الأول يعالج المسألة الفلسطينية التي تعتبر حالة استثنائية. تبعاً لذلك فُوِّض إلى المجلس اختيار ممثل من فلسطين للمشاركة في

نشاطاته مع أنه لا ذكر محدداً لمنصب هذا الممثل أو لمدة مشاركته. على سبيل المثال لم يذكر بوضوح ما إذا كان هذا الشخص سيمثل فلسطين أم عرب فلسطين. كذلك لم يوضح ما إذا كان هذا الممثل سيتمتع بالحقوق الكاملة للعضو المتعلقة بالاقتراع مثلاً. دعا الملحق الثاني مجلس الجامعة للتعاون مع الدول العربية غير المستقلة وتأدية الخدمات لها.

جرى تقويم ميثاق جامعة الدول العربية إلى حدّ ما على أساس بروتوكول الاسكندرية. هذا ما ينطبق على لبنان تحديداً. كان الفرنسيون عموماً راضين عن موقف الوفد اللبناني في مؤتمر القاهرة. إن معارضة فرعون للتيار التوحيدي ودفاعه عن سيادة لبنان واستقلاله وسعيه إلى استبدال بروتوكول الاسكندرية بميثاق أضعف للتعاون العربي، هذه الأمور كلها تجاري نظرة فرنسا إلى الجامعة.

عبّر الجنرال بينيه عن تقديره للدور الذي اضطلع به وزير الخارجية اللبناني في ما يخص حرية لبنان في إبرام المعاهدات مع الدول الأجنبية. رأت السلطات الفرنسية في ذلك، مؤشراً إلى تغيير في موقف حكومة كرامي من العلاقات الفرنسية-اللبنانية المستقبلية. لقد كان لفرنسا أسباب لجعلها تستاء من الملحق الذي يتعهد اهتمام الجامعة بالدول العربية غير المستقلة. وكانت أيضاً مرتابة من ارتباط ممثلي هذه الدول التي تضم على نحو طبيعي شمال افريقيا، بنشاطات الجامعة بغض النظر عن أن ذلك قائم فقط على مستوى اللجان المتخصصة بحسبما هو مفترض. إلا أن الفرنسيين كانوا راضين عن قيام الوفد اللبناني بكل ما بوسعه لإقناع اللجنة الفرعية بامتناع الجامعة عن التدخل في شؤون الدول العربية غير المستقلة.[٧٤]

جاء ردّ الفعل البريطاني على الدور الذي اضطلع به لبنان في مؤتمر القاهرة مماثلاً إلى حد ما لردّ الفعل الفرنسي. كانت بريطانيا شجعت العربية السعودية على حضور المؤتمر العربي من أجل ممارسة «نفوذ معتدل». لذلك كانت راضية عن الطريقة التي عارض فيها الوفد اللبناني كل محاولة لإنشاء جامعة على أسس من التنظيم المركزي، وكذلك تدخل الجامعة في شؤون فلسطين وشمال افريقيا، بحسبما جاء في بروتوكول الاسكندرية. لاحظ كيليرن بارتياح أن وزير الخارجية اللبناني كان

---

(٧٤) FO 226/273, Beirut to London, 17 March 1945.

على اتفاق تام معه في شأن المسألة المذكورة أخيراً.(٧٥) وبدا أن البريطانيين أيضاً راضون عن موقف الوفد اللبناني المعارض لتنسيق السياسة الخارجية للدول العربية الأعضاء، إذ إنه يلتقي إلى حد ما، مع بريطانيا في تفضيل التعامل مع الدول العربية على أسس ثنائية وليس على أسس جماعية.

بعد مشاركة الوفد اللبناني الناجحة في تحويل الجامعة من «مؤسسة مشتركة مع سيادة محدودة واضحة المعالم»(٧٦) بحسبما جرى التصور في بروتوكول الاسكندرية، إلى شكل ضعيف من التجمع الإقليمي، سعت الحكومة اللبنانية إلى تهدئة الرأي العام القومي العربي أثناء المناقشات البرلمانية بشأن الجامعة التي جرت في ١٠ آذار/مارس وبين ٧ نيسان/أبريل و٩ منه. شرح فرعون للبرلمان أن الميثاق مبني على المبادئ العامة الواردة في بروتوكول الاسكندرية فضلاً عن تمتعه بالمرونة. وهذا ما يؤمن ثباته إذ إن التاريخ دلّ على أن المعاهدات التي تصمد هي تلك التي تمتنع عن إخضاع الأفرقاء إلى التزامات قاسية. شكّل كلام فرعون انتقاداً ضمنياً لبروتوكول الاسكندرية ومحاولة لإقناع مؤيديه بأن موقف لبنان خلال مؤتمر القاهرة لم يكن الدافع له الولاء للكيان فحسب، بل أيضاً اهتمامه ببناء تجمّع قابل للحياة من أجل التعاون العربي.

شرح كرامي الوضع الذي أدى إلى صوغ سياسة لبنان تجاه الجامعة عبر الإشارة إلى ثلاثة اتجاهات أساسية في لبنان: العروبة، والانعزالية، والاتجاه الوسط الذي هدف إلى الحفاظ على استقلال لبنان مع إقامة تعاون وثيق مع سائر الدول العربية في الوقت نفسه. وأشار كرامي إلى أن الاتجاه الأخير هو الذي انتصر وحصل على التأييد الأكبر. إلا أنه وعد القوميين العرب بأن الدول العربية المرتبطة بلغة مشتركة وتاريخ مشترك وتطلعات مشتركة كانت مصممة على متابعة العمل تحت راية القومية العربية للوصول إلى «الهدف المثالي»، وأن لدى لبنان أيضاً الرغبة في الوصول إلى «الهدف الأسمى». من هذا المنطلق، شدَّد على المبادئ المشتركة للميثاق والبروتوكول وهو الأمر الذي عاود مناقشته مؤيدو الحكومة كالياقي ورشيد بيضون.

عبّر حزب الشعب عن موافقته على الميثاق في حين أعاد التأكيد على معارضته

(٧٥) FO 371/45236, Cairo to London, 3 March 1945, 132-5.

(٧٦) FO 226/276/II, Damascus to London, 10 March 1945.

لأية مشاريع اندماجية عربية أو سورية تضم لبنان. إلا أن تابت ميّز نفسه من زملائه في الحزب بالتغيّب عن الاقتراع لإعطاء الثقة، وذلك إشارة إلى عدم موافقته على فكرة ارتباط لبنان بجامعة الدول العربية. عكست شكوك تابت إلى حد ما موقف الكنيسة المارونية التي عارضت علاقات لبنان مع الجامعة، مفضلةً بدلاً من ذلك، أن تحصر التعاون مع الدول العربية بالمجال الثقافي.(٧٧)

قاد آل الصلح خطاً آخر من المعارضة للحكومة. فقد ألمح سامي الصلح في البرلمان إلى أن لبنان منقسم بين «مناصري البروتوكول» أي المدافعين عن بروتوكول الاسكندرية وعرّابيه، و«الانعزاليين» الذين يعارضون سياسة التعاون الوثيق بين الدول العربية. كان لدى مناصري البروتوكول آمال كبرى في أن تقرّب اللجنة التحضيرية العرب أكثر من الوحدة، لكن نتيجة هذه الاجتماعات جاءت مخيبة.(٧٨) وقدم مؤيدو البروتوكول أمثلة ملموسة عن التراجع عن مبادئه. لاحظ إميل لحود النائب الماروني من الجبل والدستوري، ولكنه لم يكن مؤيداً لفرعون، أن الميثاق على سبيل المثال، تضمّن تناقضاً بشأن مسألة التنسيق بين الدول العربية على المستوى الدولي، وانتقد إسقاط المبدأ الذي يمنع الدول الأعضاء من إبرام معاهدات أو تبني سياسة ضارة بالجامعة. انتقد سامي الضعف في المقررات التي أصدرها مؤتمر القاهرة بشأن فلسطين.(٧٩) لكن برغم هذه التحفظات وجد أنصار البروتوكول أنفسهم مجبرين على القبول بالميثاق، وعلى الدفاع عنه في وجه التيار القومي اللبناني المتشدد. إن التصويت ضد الحكومة في هذه المسألة، كان سيعني عملياً التأييد لهذا التيار. لذلك انضم مؤيدو البروتوكول إلى مناصري الحكومة وأُقرّ الميثاق بالإجماع في ٧ نيسان/ أبريل ١٩٤٥.(٨٠)

---

(٧٧) بيروت، ٨ نيسان/أبريل ١٩٤٥.

انظر أيضاً:

Monla, 'Le Liban et la Ligue arabe', 47-50; D. A. Kerr, 'The Temporal Authority of the Maronite Patriarch, 1920-1958', D.Phil. thesis, University of Oxford, 1972, 306-7;

بيروت، الافتتاحية، ٢٠ آذار/مارس ١٩٤٥.

(٧٨) المقطم، ١٢ آذار/مارس ١٩٤٥؛ بيروت، ١٣ نيسان/أبريل ١٩٤٥.

(٧٩) بيروت، ٨ نيسان/أبريل ١٩٤٥؛ الأهرام، ٩ نيسان/أبريل ١٩٤٥.

(٨٠) الخوري، حقائق لبنانية، مجلد رقم ٢، ١٣٤.

مع أن التصويت في البرلمان وضع حداً لمناقشة الميثاق فإنه لم يضع حداً لانتقاد الدور الذي اضطلع به لبنان في المؤتمر العربي. للمثال تساءل أديب الفرزلي النائب الأرثوذكسي من البقاع، لماذا عارض الوفد اللبناني منح الجامعة منزلة دولية.[81] وانتقد آخرون تأليف الوفد اللبناني ملاحظين مثلاً أنه بينما تمثّل التيار القومي اللبناني في كل الاجتماعات التحضيرية، لم يشارك القوميون العرب في اللجنة الفرعية السياسية. ومع أن كرامي ترأس الوفد اللبناني إلى الاجتماعات النهائية في القاهرة، فإن ذلك لم يسكت المنتقدين الذين كانوا على علم بأن الأساس الذي قام عليه الميثاق أُعدّ أثناء اجتماعات اللجنة الفرعية. ألحق الدور البارز الذي قام به فرعون في تلك الاجتماعات الضرر بكرامي، الذي وصفه عسيران لاحقاً بأنه «قومي صادق لكن . . . أثبت أنه ظل للآخرين».[82]

تكثّفت الانتقادات للحكومة مع تسريب تفاصيل عن مؤتمر القاهرة إلى بيروت، كذلك بدأ استياء بعض القادة العرب من موقف لبنان بالظهور. قال مردم علناً إن السوريين قدّروا وتفهموا موقف الوفد اللبناني لكنه توقع أيضاً من اللبنانيين أن يقدّروا موقف الآخرين. من ذلك أن الرأي العام السوري كان مؤيداً لخيار الوحدة العربية وظل ينادي بانضمام أراض لبنانية إلى سوريا. لذلك لم يكن من السهل على وفد سوريا إلى مؤتمر القاهرة أن يماشي الوفد اللبناني. لذلك اقترح عزام تسوية كانت ستعفي لبنان من التزامه أية مادة أو فقرة يعتبرها الوفد اللبناني تناقض استقلال بلاده. وبموجب تلك التسوية كان باستطاعة لبنان إظهار تحفظاته عن أية مادة يعترض عليها كما فعل العراق في مسألة التحكيم. لكن فرعون رفض، كما جاء في الأنباء التي تسربت عن مؤتمر القاهرة، هذه المقاربة وأصرّ على استعمال حق الفيتو في الاجتماعات.[83] وهدد مراراً بالانسحاب إذا لم تستجب الوفود الأخرى رغباته، وأثار هذا الموقف استياء مناصري الجامعة القوية الذين رأوا موقف فرعون

---

(٨١) بيروت، ٨ نيسان/أبريل ١٩٤٥.

(٨٢) MEC, Spears, X/4, 6 May 1945.

(٨٣) جامعة الدول العربية، محاضر جلسات اللجنة الفرعية السياسية لوضع مشروع ميثاق جامعة الدول العربية، القاهرة ١٩٤٩، ٥٤، ٦٩، ٧٥.

وكأنه مساو لفرض وجهة النظر اللبنانية خلال المؤتمر.[٨٤]

من بين ردود الفعل على فرعون في العواصم العربية، كان رد فعل القاهرة أكثرها ضرراً. غضب فاروق تحديداً من موقف فرعون المتعلق بالدول العربية غير المستقلة، وأظهر ميلاً إلى ربط موقف الوفد اللبناني بالتيار الانعزالي في لبنان. هذا هو الانطباع الذي تكوّن لدى شمعون أثناء اجتماعه مع فاروق في القاهرة في نيسان/ أبريل عام ١٩٤٥. ونشرت ردود الفعل المصرية في بيروت بواسطة صحافييْن مصرييْن هما: محمد الطبيعي ومصطفى أمين اللذان تربطهما علاقة وثقى بالحكومة المصرية. ووفّر هذا الإعلان لمؤيدي البروتوكول ذخيرة سياسية حية ضد الحكومة، وبلغ الأمر الذروة مع وصول كميل شمعون من القاهرة في أواخر نيسان/ أبريل عام ١٩٤٥. نظّم مؤيدو البروتوكول حشوداً كبيرة للاحتفال بعودة شمعون وإعلانه العام التزام لبنان البروتوكول. يتذكر شمعون أن هذا الاحتفالات كانت «غير مسبوقة» في صيدا، حيث اجتمعت كل المدينة للترحيب بعودته، لكن التجمعات في البسطة وهي معقل القوميين العرب في بيروت، «فاقت كل تصور».[٨٥]

وجدت الحكومة نفسها مجبرة على فرض الرقابة على الصحف التي تمثل خط مناصري البروتوكول كالديار، من أجل وضع حد للاضطرابات التي رافقت هذه التجمعات. كان بإمكان رياض تحويل التوتر الناتج من ذلك إلى أزمة سياسية بسبب أن «نفوذه في البرلمان كبير ... وباستطاعته تفجير تلك الأزمة عندما يرى الظرف مناسبا».[٨٦] إلا أنه ومناصريه لم يرغبوا في التسبب بمواجهة متهورة مع الحكومة، مفضلين بدلاً من ذلك الاستمرار في ممارسة الضغوط المختلفة كالحملات الإعلامية والتظاهرات الطالبية والنشاطات البرلمانية. فهم الرأي العام اللبناني المغزى السياسي لهذه التحركات. وكان جلياً أن هناك صراعاً على السلطة يتغذّى جزئياً بالاصطدام على المستوى الشخصي بين آل الصلح من جهة وبين تحالف كرامي وفرعون من جهة ثانية. ولأن فرعون كان هو تقريباً وراء هذا التحالف الحاكم، فقد وُجب النظر

(٨٤) FO 371145236, Cairo to London, 28 February 1945, 110.

(٨٥) شمعون، مذكراتي، ١٦٦-١٦٩. انظر أيضاً: بيروت، ٨ نيسان/أبريل ١٠٠.

(٨٦) FO 371/45354, Beirut to London, 17 March 1945, 100.

إلى هذا الصراع من منظار أوسع، أي بين القوميين اللبنانيين ذوي التوجه المتوسطي والقوميين العرب،[٨٧] وبين أولئك الذين يتعاطون مع جامعة الدول العربية على أنها الصيغة الفضلى للتعاون العربي وأولئك الذين يرون فيها نقطة انطلاق نحو صيغ أقوى من التعاون العربي.

بدأت الحملة التي أطلقها القوميون العرب بالتأثير على استقرار الحكومة وعلى مكانة كرامي. وتوترت العلاقات بين رئيس الحكومة ووزير الخارجية، وبدأ الكلام على تغيير حكومي بالانتشار. شكا كرامي بمرارة إلى البريطانيين «تآمر المعارضة»، وأعاد التأكيد في العلن أن حكومته لم تخلف بوعدها في سياستها الاستقلالية أو في تلك المتعلقة بالتعاون العربي. برغم أن كرامي دافع عن فرعون في العلن واصفاً إياه بأنه «حتى أكثر التزاماً منّي بمبادئ الاستقلال والتعاون مع البلدان العربية»،[٨٨] لكنه في مجالسه الخاصة حاول الابتعاد عنه شاكياً إلى الرئيس أن «وزير الخارجية يجلب لي المشاكل والقلق بسبب نظرته إلى بعض الأمور السياسية».[٨٩] رفض فرعون الانتقادات التي وجهها إليه بعض القوميين العرب وفحواها أنه يتعاون مع قوميين لبنانيين متطرفين كالنقاش وعوّاد وفؤاد بريدي وأنه يتبع خطاً سياسياً طائفياً، وحرص على التأكيد على أن السياسة العربية للحكومة كانت الخيار الوحيد الذي يقبل به المسيحيون.

استمر النقاش بين الحكومة والقوميين العرب بضعة أسابيع. وتدخلت جملة عوامل للحدّ من المشاحنات القائمة بشأن العروبة واستقلال لبنان. كان العامل الأول عودة الخوري إلى بيروت أواخر آذار/مارس عام ١٩٤٥ واستئنافه التدريجي ممارسة سلطاته الرئاسية. أدّى غيابه الموقّت إلى انفصاله عن النتائج الكاملة لسياسة الحكومة، ومكّنه من القيام بدور الحكم في الصراع على السلطة بين المجموعة الحاكمة والمعارضة. كان يتمتع بخبرة كافية تجعله يدرك مساوئ الانقسام الكبير بين الفريقين، واتجه نحو المعارضة كي تقلّل من ممارسة الضغوط على الحكومة. إن

(٨٧) الخوري، حقائق لبنانية، مجلد رقم ٢، ١٤٥.
(٨٨) المقطم، ٢٠ نيسان/أبريل ١٩٤٥.
(٨٩) الخوري، حقائق لبنانية، مجلد رقم ٢، ١٣٦.

العامل الثاني الذي اثّر على النقاش بشأن مسألة هوية لبنان الوطنية هو التطور في العلاقات الفرنسية-اللبنانية. ثابر الفرنسيون في ممارسة الضغط من أجل التوصل إلى معاهدة تمنح فرنسا موقعاً مميزاً، وهي دعوة تابع البريطانيون تأييدها. لذلك أعلم بينيه وزيري خارجية لبنان وسوريا عندما اجتمع بهما في دمشق في منتصف أيار/ مايو عام ١٩٤٥ أنه إذا لم توقع حكومتاهما هاتين المعاهدتين اللتين تحميان مصالح فرنسا الاستراتيجية والاقتصادية والثقافية، فإن فرنسا لن تسلّم قيادة القوات الخاصة التي ستبقى، حسب قوله، تحت القيادة الفرنسية «ما دامت الظروف لا تسمح بالممارسة الكاملة للقيادة الوطنية».(٩٠)

أدّى التباعد بشأن هذه المسألة بين الفرنسيين من جهة، والسوريين واللبنانيين من جهة أخرى، إلى خلاف مستمر. وتصاعد التوتر حادّاً عندما قررت الحكومة الفرنسية إرسال تعزيزات لجيشها في المشرق. ونتج من وصول هذه التعزيزات إلى بيروت مواجهة دراماتيكية تُوّجت بقصف دمشق أواخر أيار/ مايو عام ١٩٤٥ على يد القوات الفرنسية المتمركزة في سوريا. نتيجة هذه الأوضاع تقدم موضوع العلاقات مع فرنسا على المسائل الأخرى كافة وتحوّل الاهتمام الشعبي إلى المهمة الآنية في مواجهة الضغوط الفرنسية. استمر التهديد الفرنسي يشغل اللبنانيين حتى كانون الثاني/ يناير عام ١٩٤٦ عندما أتمّت فرنسا انسحاب قواتها من لبنان. في هذه الأثناء لم يعد نقاش المبادئ الأساسية لعروبة لبنان محور الاهتمام. لذلك بقي عدد من الجوانب المهمة المتعلقة بهذه المسألة بمنأى عن البحث. لكن مشاركة البلد في إنشاء جامعة الدول العربية ساعدت على إظهار «الوجه العربي» للبنان. كذلك وفّرت مشاركة لبنان للبنانيين الفرصة لفهم أنفسهم والعالم خارج حدودهم.

---

(٩٠) FO 226/270, Beirut to London, 18 May 1945.

الخاتمة

بين عامي ١٩٣٦ و١٩٤٥ تطور لبنان من كونه «مقراً لنفوذ الفرنسي» و«وطناً مارونياً» كما فهمه مؤسسو لبنان الكبير إلى بلد ذي «وجه عربي» كما أعلن زعماء الحكومة الأولى للاستقلال سنة ١٩٤٣. كان الهدف من وراء هذه الصيغة إطلاق مرحلة من العلاقات الوفاقية بين لبنان والقومية العربية من خلال توفير حل يوفق بين تطلعات كل من القوميين اللبنانيين إلى حماية سيادة واستقلال البلد وبين الأهداف التوحيدية للقوميين العرب.

جاء هذا التحوّل في السياسة اللبنانية عقب تغييرات على المستويات العالمية والإقليمية والمحلية. من بين التغييرات على الساحة الدولية كان بروز اليسار الفرنسي في منتصف الثلاثينات وسقوط فرنسا سنة ١٩٤٠ مما أضعف نظام الانتداب الملتزم بسياسة مناهضة للعرب. وكانت الظروف التي خلقتها الحرب العالمية الثانية مهمة أيضاً إذ حثّت القوى العالمية على القيام بعدد من التنازلات للقوميين العرب. ويتعلق العامل الثالث بحالة السيولة في الوضع الدولي التي جعلت البريطانيين والفرنسيين في عدد من المناسبات غير قادرين على فرض إرادتهم على البلدان الواقعة في دائرة نفوذهم. على المستوى الإقليمي برز التقارب بين النخب الحاكمة العربية كظاهرة عمقها التشابه في الخلفية الاجتماعية فيما بينها وترجم هذا التشابه والتقارب بصورة عملية بمشاريع للتعاون مثل جامعة الدول العربية. وشكّلت استمرارية وصمود حركة القومية العربية ظاهرة إقليمية مهمة ساهمت في دفع بعض الدول العربية إلى التعاون مع بعضها في وجه ضغوط كالضغط الصهيوني في فلسطين على سبيل المثال. على المستوى المحلي أو الداخلي كانت هناك خيبة متصاعدة من السلطات الفرنسية،

الأمر الذي ساعدت عليه إلى حدّ ما الأخطاء الجسيمة التي ارتكبها المسؤولون الفرنسيون في المشرق. وهذا ما دفع بعض القوميين اللبنانيين إلى الانضمام إلى بعض القوميين العرب في تشكيل تحالف أنتج صيغة «الوجه العربي».

وفّرت الصيغة إطاراً لدفع التحالف الجديد الحاكم إلى اتخاذ عدد من الخطوات الرئيسية كإعلان استقلال لبنان وإعادة التأكيد على العربية كلغة رسمية للدولة وإبرام اتفاقية مع سوريا حول «المصالح المشتركة» والانضمام إلى جامعة الدول العربية. إلا أن صيغة «الوجه العربي» صيغت بعبارات مبهمة ويتطابق ذلك مع التحالف الهش الذي ربط القوميين العرب بالقوميين اللبنانيين. وعكس أيضاً التغييرات المستمرة والتحولات المفاجئة التي ميّزت السياسة اللبنانية الداخلية في تلك الفترة التي سيطرت عليها الشخصيات السياسية بدلاً من المجموعات السياسية التي تُمثِّل المصالح الاجتماعية والاقتصادية البارزة والمتعارف عليها والبرامج السياسية المدروسة. في هذه الظروف أظهر زعماء التحالف الحاكم إرادة مشتركة وتمتعوا بقدر من الاعتبار مكّنهم من شرح هذه الصيغة المبهمة بطريقة يتفادون معها مواجهة عدد من الأسئلة الملحّة التي بإمكانها تجديد الجدل بين القوميين العرب والقوميين اللبنانيين. لكن على المدى البعيد تركت صيغة «الوجه العربي» الباب مفتوحاً لتفسيرات مختلفة لعروبة لبنان.

أوحى أحد التفسيرات بأن صيغة الوجه العربي تعني أن لبنان هو أقل عروبة من الدول العربية الأخرى. يميل الذين يقرّون بهذه الفكرة إلى المغالاة في تقدير دور لبنان في إفشال المشاريع القومية العربية. شمل من تبنّوا هذه النظرة ليس فقط القوميين اللبنانيين بل ومن المفارقات بعض القوميين العرب المتشددين. بالنسبة إلى هؤلاء المذكورين أخيراً فإن صيغة «الوجه العربي» كانت تعني أن لبنان ما زال معادياً للعروبة. اعتبر هؤلاء القوميون العرب المتشددون، خاصة الذين ظهروا على المسرح السياسي العربي في فترات لاحقة، أن القوميين العرب الآخرين الذين قبلوا بـ «الوجه العربي» للبنان كانوا إما مخطئين أو مجبرين على تقديم هذا التنازل لأسباب تكتيكية وذلك في سبيل دفع الفرنسيين إلى الخروج من لبنان. بالإضافة إلى ذلك كانوا مجبرين على تقديم هذا التنازل للقوميين اللبنانيين من أجل كسب بعضهم في قضية الاستقلال. إلا أن القوميين العرب من الأجيال اللاحقة لم يعودوا مضطرين إلى

الالتزام بهذه التنازلات التي تمّت في ظروف معيّنة وتحت ضغوط كبيرة. بما أن هذه التنازلات تنقصها الأسس الصحيحة، وبما أن لبنان استمر في تعاونه مع القوى المناوئة للعروبة، اعتبر القوميون العرب المتشددون أنهم محقّون في اللجوء إلى الوسائل القسرية من أجل دمج لبنان مع كيان عربي شامل.

تركت وجهة النظر هذه أثراً على مسار التحرك الذي قام به بعض القوميين العرب فيما يتعلق بلبنان. لكن تجارب الفترة الممتدة بين عامي ١٩٣٦ و١٩٤٥ وتجارب الفترات اللاحقة، تشير إلى أن هذا المسار لم يساعد القوميين العرب على تحقيق أهدافهم. أولاً جعل هذا المسار السياسة قائمة على أسس النفعية البحتة. لقد أنكر على بعض اللبنانيين الحق في تقرير المصير بينما سمح به للبعض الآخر. أضعف هذا التناقض الظاهري الأسس الأخلاقية التي قامت عليها القومية العربية. ثانياً دلّ على موقف تشاؤمي لدى بعض القوميين العرب ولم تبرّره التطورات الجارية بين عامي ١٩٣٦ و١٩٤٥ إذ إن العديد من القوميين اللبنانيين أصبحوا يدركون مشروعية العروبة. لقد توصلوا إلى هذا الاستنتاج دون إكراه وكان استمرار هذا المنحى ممكناً لو أن الموقف من العروبة كان مبنياً على أساس طوعي وعلى احترام حرية الخيار. ثالثاً لم يكن القوميون اللبنانيون أداة لقوى أجنبية تنهار كلما اختفت هذه القوى عن الساحة اللبنانية. لذلك لم يكن من السهل إخضاع هؤلاء القوميين بالقوة أو بالإكراه. أظهرت الأحداث الجارية بين عامي ١٩٣٦ و١٩٤٥ أن النزعة الخصوصية في لبنان هي قوة مستقلة تظهر في بعض الأحيان مقاومة للعروبة أقوى من تلك التي تظهرها القوى الخارجية. إن النزعة الخصوصية اللبنانية هي ربما أكثر بروزاً وتعبيراً من أية خصوصية في الدول العربية الأخرى، إلا أن النزعة الخصوصية في الدول العربية الأخرى كانت وما زالت في بعض الأوقات بالقوة نفسها وإن تكن غالباً مستترة. خامساً لم ينه انسحاب الجيوش الفرنسية من لبنان الحماية الأجنبية للنزعة الخصوصية اللبنانية. ويظهر التدخل الأميركي في لبنان عام ١٩٥٨ أن القوى الأجنبية ما زالت قادرة على تأمين الحماية للقوميين اللبنانيين في مواجهة القومية العربية.

أوحى القوميون اللبنانيون الذين فسّروا صيغة «الوجه العربي» للبنان على أنه «أقل عروبة من الآخرين» أنه عبر موافقتهم على إقرار الميثاق الوطني تخلى القوميون العرب عن قضية الوحدة العربية وقبلوا لبنان كدولة «نهائية». وبرّر هذا التفسير

استعمال الأساليب القمعية ضد القوميين العرب اللبنانيين الذين بقوا ملتزمين بقضية الوحدة واستمروا في العمل في سبيل هذا الهدف مع القوميين العرب في سائر البلدان العربية. ولم يميّز هؤلاء القوميون اللبنانيون تمييزاً كافياً بين القوميين العرب الذين سعوا إلى تحقيق أهدافهم بالوسائل الديمقراطية وأولئك الذين يعتمدون الوسائل العنفية.

على المدى الطويل لم تساعد هذه النظرة القوميين اللبنانيين على تحقيق أهدافهم المتعلقة بتعزيز استقلال لبنان. هذا عائد جزئياً إلى استعدادهم لتكرار الخطأ نفسه بحيث اعتبروا حقهم في تقرير مصيرهم أمراً مفروغاً منه فيما بدا وكأنهم ينكرونه على الآخرين الذين يشكلون نصف سكان لبنان على الأقل. أضف إلى ذلك أن موقف المتشددين من القوميين اللبنانيين تناقضت مع الجهود الهادفة إلى توطيد النظام الديمقراطي في لبنان. في الواقع أعاقت سياسة إقصاء القوميين العرب عن البرلمان في الفترة الممتدة بين عامي ١٩٣٦ و١٩٤٥ تطوره إلى الحياة البرلمانية اللبنانية. كما أسفرت المحاولات الرامية إلى إضعاف القوميين العرب عبر التلاعب في الانتخابات مثلاً عن عدة أزمات وعطّلت تطور المجتمع المدني في لبنان. كذلك لم يفد لبنان أن يكون «أقل عروبة من الآخرين» بينما اقتضت مصلحته الاقتصادية تحقيق الانفتاح على الأسواق العربية، وتشجيع الدول العربية على التعاون فيما بينها. من ناحية أخرى يمكن للنزعات الخصوصية أن تصدر عن الجهة المقابلة فتصبح الأسواق العربية أقل انفتاحاً في وجه اللبنانيين. بالإضافة إلى ذلك أن القوميين اللبنانيين الذين اعتمدوا سياسة «أقل عروبة من الآخرين» استعدوا للتحالف مع نزعات خصوصية أخرى في المنطقة مما شكّل موقفاً مناهضاً للقومية العربية. هذه النزعات لم تنمّ عن احترام لاستقلال لبنان أكثر من الاحترام الذي أظهرته القومية العربية لهذا الاستقلال. أخيراً أضعف الموقع الجغرافي للبنان موقفه في اختيار صيغة «أقل عروبة من الآخرين».

فالضغوط التي مارستها كل من الصهيونية والقومية الفلسطينية أجبرت لبنان في عدد من المناسبات إلى الاختيار بين أن يكون جزءاً من العالم العربي أو الوقوف خارجه. أن يكون «أقل عروبة» يمكن تفسيره بأنه «غير عربي» مما يخلق بدوره مشاكل كبيرة للبنان.

ربما كان بإمكان لبنان أن يختار شرحاً أفضل لصيغة «الوجه العربي». أمل العديد من القوميين العرب وكذلك العديد من القوميين اللبنانيين بالإضافة إلى بعض أصدقاء لبنان أن يتطور إلى أن يصبح بيتاً «للديمقراطية في العالم العربي» وهذا يستلزم شرطين أساسيين. أولاً أن لبنان نفسه عليه أن يستوعب ويطوّر مبادئ ومؤسسات الديمقراطية. إلا أن تجارب ١٩٣٦ـ ١٩٤٥ كشفت عن وجود عدد من العقبات أمام تحقيق ذلك الشرط ومن بينها إحياء سياسة التميز ضد القوميين العرب بهدف تقليص نفوذهم في السياسة اللبنانية. وتمثّلت العقبة الأخرى بفشل الزعماء اللبنانيين في خلق أحزاب شعبية تتخطّى الفروقات المذهبية/ الطائفية مما يشجع على مشاركة شعبية أوسع في العملية السياسية. عملت هاتان العقبتان ضد تطور البرلمان اللبناني وأضعفتا دوره كممثل للرأي العام وكهيئة تشريعية.

إن الشرط الثاني هو استعداد لبنان للعب دور أكبر في النظام العربي الجماعي، إذ إنه يصبح عندها أكثر قدرة على تسويق الديمقراطية على النطاق العربي. كان بإمكان لبنان أن يقوم بهذه الدور عندما كانت النخبة الحاكمة متشابهة مع النخب الحاكمة في البلدان العربية الأخرى وعلى معرفة بها كما هو الحال في الأربعينات. لقد خلق الغليان الاجتماعي والسياسي الذي حدث في العالم العربي منذ ذلك الوقت وضعاً أثّر بدوره على إمكان قيام دور لبناني فاعل في السياسة العربية.

ملحق

مقدمة موجزة

تطور الموقف اللبناني حيال العروبة في النصف الثاني من القرن العشرين على خلفية تحولات أساسية على الساحتين العالمية والإقليمية. ساهمت هذه بدورها بإضفاء الشرعية على الدولة اللبنانية وتعزيزها. ولكنها ساهمت أيضاً في إضعاف تدريجي للعروبة في لبنان والمنطقة العربية عموماً.

إلا أن موضوع عروبة لبنان سيطر على النقاش السياسي بين اللبنانيين بضعة عقود، ويمكن تتبّع نتائجه على التطورات الداخلية والطريقة التي تأثرت بها هذه التطورات بعوامل واعتبارات داخلية لمّا تزلْ إلى اليوم. وبينما أصبح دور العوامل الخارجية أقل سيطرة في السياسة اللبنانية بعد استقلال البلد، بقي أثر ذلك الدور بارزاً. في بلد كلبنان ذي مجتمع متنوع الثقافات ومنفتح وذي نظام سياسي شبه ليبرالي لا عجب إذا لعبت سياسة القوى الدولية والإقليمية دوراً أساسياً في مصير عروبة لبنان وفي علاقاته بسائر العالم العربي.

الساحة الدولية

سرّعت الحربان العالميتان انهيار الامبراطوريتين الفرنسية والبريطانية، وأصبح في الوقت نفسه دور الولايات المتحدة الأميركية والاتحاد السوفياتي في السياسة العربية والشرق أوسطية راجحاً. في نهاية الحرب العالمية الثانية، أصبحت فرنسا وبريطانيا اللتان سيطرتا على المنطقة العربية لثلاثة عقود، جزءاً من قارة «مترنّحة على شفير

المجاعة والفوضى». [1] فهبط مدخول بريطانيا من وراء البحار إلى النصف نتيجة الحرب، أي ما يعادل ١٢٠ مليوناً استرلينياً في حين هبطت الصادرات إلى ٦٠ في المئة من المستوى الذي كانت عليه قبل الحرب، والبلد بحسب تعبير الخزانة البريطانية تواجه «دانكرك مالي». [2] من الطبيعي أن تؤثر هذه الظروف على قدرات بريطانيا العسكرية ومن ثمّ على موقعها السياسي في العالم.

كان انهيار فرنسا أكبر من الانهيار الذي واجهته بريطانيا، وبرغم اعتبارها في عداد الدول المنتصرة، فلم تتمكن البتة من استعادة مجدها السابق. في الواقع طرح تساؤل عن استمرار فرنسا كدولة عندما اقترح رئيس الولايات المتحدة روزفلت اقتطاع الجزء الشمالي منها وضمّه إلى بلجيكا، في حين أكّد استبعادها عن مؤتمر مالطا انخفاض قوتها وهيبتها. عندما اقترح ونستون تشرشل في المؤتمر أن تدعى فرنسا إلى المشاركة في آلية السيطرة على ألمانيا في فترة ما بعد الحرب، اعترض كل من روزفلت وستالين بحجّة أن ذلك قد يشجع بلداناً أخرى على المطالبة بوضع مماثل. في هذا المجال قورنت فرنسا بالنمسا وهولندا اللتين كانتا قوتين دوليتين في السابق لكنهما خسرتا مرتبتهما بعدما لحقت بهما الهزيمة في الحرب. [3]

إلا أن بروز النفوذ الأميركي والسوفياتي في المنطقتين العربية والشرق أوسطية لم يضع حداً للنفوذ البريطاني والفرنسي مع انهما أجبرتا في النهاية على القبول بدور «الحليف الأدنى منزلة» مقارنة بالدولتين العظميين. والجدير ذكره أنه برغم أن موقف القوى العظمى من الوضع القائم في المنطقة ومن العروبة ولبنان لم يختلف اختلافاً جذرياً من مواقف البريطانيين والفرنسيين في فترة ما بين الحربين العالميتين، فقد كانت هناك بعض الفروق القابلة للتمييز في ما يتعلق بأساليب العمل. كانت القوتان الأوروبيتان تتصفان بطابع استعماري في حين كانت الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي ضد الاستعمار. لعبت بريطانيا وفرنسا دوراً أساسياً في قيام الدول العربية والشرق أوسطية، ونتيجة لذلك كانتا ملتزمتين الدفاع عن الوضع الراهن. كانت

---

(١) R. Nixon, *The Memoirs of Richard Nixon*, London 1978, 49.

(٢) A. J. P. Taylor, *English History 1914-1945*, London 1973, 725-6.

(٣) F. Kersaudy, *Churchill* and *de Gaulle*, London 1981, 295, 265.

القوتان الأوروبيتان أيضاً خاضعتين لمصالحهما في المنطقة العربية على نحو متزايد، في حين كانت القوتان العظميان أقل خضوعاً لمصالحهما على الأقل، حتى السبعينات. كان لهذه الفروق بعض الانعكاسات على تطور القومية العربية كحركة مناوئة للاستعمار في فترة ما بعد الحرب، وإن بدرجة أقل في ما يتعلق بتأثيرها كقوة توحيد سياسية.

الولايات المتحدة

كانت المصالح الأميركية في المناطق العربية والشرق أوسطية مرتبطة بثلاث أولويات رئيسية: منع انتشار الشيوعية والنفوذ السوفياتي، ودعم الأمن الإسرائيلي، وتأمين حرية الوصول الأميركي إلى النفط العربي.[٤] إن النتيجة العملية لهذه الأولويات وطريقة تعلقها بالمصالح الدولية للولايات المتحدة والتأكيد على هذه المصالح، أمور كانت تتغير بين الحين والآخر. وهذا ما أثّر على موقف الولايات المتحدة من القومية العربية ومن لبنان.

على العموم، ان الولايات المتحدة شجّعت على إقامة تحالفات إقليمية كجزء من سعيها لمنع انتشار الاتحاد السوفياتي، مع أن نوع التحالفات التي سعت إليها لم تطابق مصالح القوميين العرب لجملة أسباب. رمى هؤلاء إلى تحديد موقع للدول العربية في إطار كيان عربي أشمل في حين دعت الولايات المتحدة إلى إقامة تحالفات جغرافية-ايديولوجية كالقيادة الحليفة للشرق الأوسط التي كوّنت عام ١٩٥١، وتجمع الحكومات المناوئة للشيوعية والمؤيدة للغرب.[٥] ومعروف أن الولايات المتحدة كانت حتى سقوط الاتحاد السوفياتي متحمسة لربط البلدان التي تتمتع بموقع استراتيجي على الحدود السوفياتية كتركيا وإيران على عهد الشاه، بأي تحالف إقليمي في الشرق الأدنى. في مناسبات عدّة أيضاً حاولت الولايات المتحدة

---

(٤) G. Lenczowski, ed., *United States Interests* in *the Middle East*, Washington DC 1973, 1-4.

انظر أيضاً:

FO 371/75052, 'Some Observations on the Strategic Importance of the Middle East to the United States', Cairo to London, 11 January 1949.

(٥) W. R. Polk, *The Arab World*, Cambridge, Mass. 1981, 323.

إدخال إسرائيل في هذه التحالفات على أمل أن يساعد ذلك في إرساء السلام بين العرب والإسرائيليين، وبذلك يُحفظ أمن هؤلاء. لكن التيار الأساسي للقوميين العرب في لبنان وفي مختلف البلدان العربية، بقي ملتزماً فكرة الحياد، التي ظهرت قبل الحربين العالميتين. بالإضافة إلى ذلك، رأى القوميون العرب في الوحدة السياسية العربية أو في التعاون الإقليمي، وسيلة لمنع توسّع إسرائيل عوضاً من التكيّف معها.

وبينما حافظت الحكومات الأميركية على موقف مشكك من مشاريع الوحدة العربية ومن التعاون الإقليمي، كانت أقل حسماً في تعاطيها مع هذه المشاريع مما كانت عليه بريطانيا وفرنسا. لذلك، ففي نهاية الخمسينات وبداية الستينات عندما تدهورت العلاقات على نحو دراماتيكي بين الجمهورية العربية المتحدة التي تبنّت قضية القومية العربية الراديكالية والاتحاد السوفياتي، وجدت إدارة كل من الرئيسين ايزنهاور وكينيدي أن من المناسب دعم الجمهورية العربية المتحدة على حساب حلفائها التقليديين في الشرق الأوسط.[٦] لكن هذا الموقف المتعاون مع القوميين العرب الراديكاليين كان محصوراً بفترة معينة، ولم تسفر عنه أية تغييرات أساسية في السياسة الأميركية تجاه القومية العربية، فبقيت تلك السياسة مشكلة نسبياً. وبرز ذلك في بضع مناسبات بما فيها الفترة التي سبقت إعلان الجمهورية العربية المتحدة، أي قبل الانقسام العلني بين الاتحاد السوفياتي والقوميين العرب. ويشكك تقرير أعدّته وزارة الخارجية الأميركية حول الوحدة المصرية–السورية المرتقبة أواخر كانون الثاني/ يناير ١٩٥٨، في استمرار الوحدة بين بلدين لهما «تقاليد وثقافات مختلفة»... محذّراً من انه إذا استمرت الوحدة فإنها «قد تعقّد العلاقات مع إسرائيل ومع سائر الدول العربية وخصوصاً الأردن الذي سيكون تحت ضغوط متزايدة لتأمين التواصل الجغرافي الناقص بين البلدين». بالإضافة إلى ذلك رأى التقرير أن الوحدة «ستؤدي إلى تجميد التوجه السوري في اتجاه غير طبيعي مما يقلص من إمكانية قيام سوريا بتقوية الروابط مع العراق. وهذا يسهّل سيطرة عبد الناصر على العالم

---

(٦) F. A. Gerges, 'The Kennedy Administration and the Egyptian-Saudi Conflict in Yemen: Coopting Arab Nationalism', *Middle East Journal*, 49/2 (Spring 1995): 292-311.

العربي». وبعد التوصل إلى هذه الخلاصات حذّر التقرير من التعبير عن الموقف الأميركي علناً.(٧)

يوحي موقف الإدارة الأميركية هذا من الوحدة المصرية-السورية، بأنها لم تحبّذ قيام وحدة عربية راديكالية، في حين أوحت إشارة التقرير إلى علاقات سوريا مع العراق أيضاً، أن هذه الإدارة ربما كانت على استعداد لدعم المشاريع الجماعية التي تسيطر عليها القوى المحافظة في السياسة العربية. لكن الموقف السلبي الذي اتخذته الولايات المتحدة من المشاريع المماثلة كمعارضتها قيام اتحاد فدرالي عراقي-سوري يبدد هذا الانطباع.

في إحدى المناسبات عام ١٩٥٤، سعى رئيس الوزراء العراقي فاضل الجمالي إلى الحصول على دعم الحكومة الأميركية لاتحاد فدرالي مع سوريا ولتوطيد العلاقات العراقية مع «المدار الشمالي» أي تركيا وإيران وباكستان. واتخذت الولايات المتحدة أيضاً موقفاً سلبياً من المشروع الهاشمي لقيام اتحاد فدرالي في «سوريا الكبرى» برعاية ملك الأردن عبد الله.(٨) لذلك كان متوقعاً أن تتبنى الإدارة الأميركية موقفاً أكثر إيجابية من التعاون الإقليمي العربي مقارنة بموقفها من الوحدة العربية على المستوى السياسي. في الواقع عبّرت الولايات المتحدة عن دعمها الجهود التي يبذلها الزعماء العرب لإنشاء جامعة للدول العربية، مع أنها لم تؤيد تحديد الحكومات العربية للجامعة وللمنظمات الإقليمية كمنظمات تعمل على تحقيق التكامل الوظيفي والأمن الإقليمي.(٩) رأت الحكومة الأميركية في الجامعة وفي منظمات إقليمية مماثلة، جزءاً من نظام عالمي تسيطر عليه القوى الدولية الرئيسية. نتيجة لذلك، كانت الولايات المتحدة مستعدة لإضعاف الجامعة باقتراح أنظمة إقليمية بديلة تعالج اهتمامات القوى الغربية وتتجاهل الاهتمامات الجماعية للدول العربية ومصالحها.

---

(٧) Department of State, *Foreign Relations of the United States* 1958-1960, vol. 13, *Arab-Israeli Dispute, United Arab Republic, North Africa*, Washington DC 1962.

(٨) الهلال، أميركا والوحدة العربية: ١٩٤٥-١٩٨٢، بيروت ١٩٨٩، ٨٨-٩٥، ١٢١.

(٩) R. W. MacDonald, *The League of Arab States: A Study in the Dynamic of Regional Organization*, Princeton, NJ 1965, 11.

حاز موقف الولايات المتحدة من مساعي القوميين العرب تأييد القوميين اللبنانيين. لكن برغم أن اعتبارات تاريخية وثقافية واستراتيجية جعلت الولايات المتحدة تبدي اهتماماً خاصاً بلبنان، إلا أن ذلك الاهتمام لم يوازِ ذلك الاهتمام الفرنسي في فترة ما بين الحربين العالميتين. خلافاً للفرنسيين، لم يعتبر الأميركيون أن لبنان محور لسياستهم في الشرق الأدنى. لذلك عندما ناشد القوميون اللبنانيون الولايات المتحدة تقديم المساعدة لمواجهة ثورة ١٩٥٨ رفضت الإدارة الأميركية طلبهم.[١٠] وعكست الحكومة الأميركية موقفها عقب الثورة العراقية التي حدثت في العام نفسه، وهذا ما بدّل الخريطة الاستراتيجية للمنطقة.[١١]

الاتحاد السوفياتي

كان الاتحاد السوفياتي أكثر ثباتاً في تأييده مطلب العرب بالاستقلال مقارنة بالولايات المتحدة، وشمل بتأييده كل الحركات الاستقلالية العربية. لكن الاتحاد السوفياتي أبعد نفسه عن المشاريع العربية للوحدة السياسية أو التعاون الإقليمي. وعلى غرار الولايات المتحدة، تأثّر موقفه من التحالفات الشرق أوسطية أو التحالفات العربية الإقليمية أو مخططات التكامل الإقليمي، باستراتيجيته العامة وبحقيقة الحرب الباردة. في هذا السياق، اعتبر الاتحاد السوفياتي إنشاء جامعة الدول العربية سعياً بريطانياً للسيطرة على العالم العربي ولتوريطه في استراتيجيتها المعادية للسوفيات، كذلك لم يجد فرقاً يذكر بين القيادة الحليفة للشرق الأوسط وجامعة الدول العربية.[١٢] بما أن جامعة الدول العربية بدت وكأن بريطانيا أطلقتها، نتيجة إعلان مانشن هاوس، وبسبب العلاقة الخاصة بين بريطانيا وكل من العراق ومصر اللذين اضطلعا بأدوار أساسية في تأسيس الجامعة، كان الاتحاد السوفياتي مقتنعاً بأنها جزء لا يتجزأ من التحالفات الإقليمية المؤيدة للغرب والمعادية للسوفيات.

إن المبادئ التي أُنشئت عليها جامعة الدول العربية كانت عرضة لتغييرات مهمة في الستينات مع نخب حاكمة في مصر والعراق تتبنّى علنا صيغة من القومية العربية

(١٠) دمشقية، محطات في حياتي الدبلوماسية، بيروت ١٩٩٥، ١٢١.
(١١) R. Murphy, *Diplomat among Warriors*, London 1964, 483-4.
(١٢) النهار، ٢٧ آذار/مارس ١٩٤٨، مقال مترجم عن البرافدا.

المناوئة للاستعمار. وبرغم أن الموقف السوفياتي ساند النشاطات العربية المعارضة للاستعمار، فلم يكن السوفيات مقتنعين بصحة كل من الوحدة العربية والتكامل الإقليمي العربي، أو بتبرير هذين الأمرين. جرى توضيح هذا الموقف أثناء زيارة للزعيم السوفياتي نيكيتا خروتشيف إلى الجمهورية العربية المتحدة عام ١٩٦٤. في خطبة ألقاها خلال الاحتفال بالتطور في بناء السد العالي، أكّد خروتشيف إيمانه وإيمان بلده بالوحدة العالمية التي تجمع «الروسي والعامل العربي والمزارع العربي» في وجه المستغلّين والرأسماليين، وبذلك أشار إلى أن مفهوم الوحدة العربية يجب تحديده بكل بساطة بلغة العمال والمزارعين والمفكرين العرب في النضال من أجل الحرية والاستقلال.[١٣] لكن تحديد خروتشيف لم يأخذ في الاعتبار النضال العربي في سبيل الوحدة السياسية أو التعاون الإقليمي.

اتّضح الموقف السوفياتي في ما خص الوحدة العربية والتكامل الإقليمي أكثر فأكثر عام ١٩٦٩ عندما قرر الحزب الشيوعي السوري بقيادة بعض زعمائه، من مثل رياض الترك، إدخال الدعوة إلى الوحدة السياسية العربية في برنامجهم. لكن هذا التحرك لقي معارضة من أقلية جديرة بالاعتبار قوامها زعماء الحزب وأحدهم أمينه العام خالد بكداش. وأحيلت هذه القضية على موسكو من أجل تفادي انقسام في الحزب قد يتردد صداه في أوساط الأحزاب الشيوعية الأخرى في المنطقة العربية بما فيها الحزب الشيوعي اللبناني. عقدت اجتماعات لمناقشة الأمور العالقة بين زعماء الفصيلين في الحزب الشيوعي السوري بالتعاون مع زعماء حزبيين في السياسة من الاتحاد السوفياتي وبلغاريا.[١٤]

أثناء المناقشة عبّر الزعماء الحزبيون وعلماء السياسة السوفيات عن رأي مفاده انه لم تكن هناك قاعدة صلبة لفكرة الوحدة العربية بسبب أن الأمة العربية لم تكن موجودة، كما ينقصها العامل الاقتصادي الموحّد إذ إن التجارة بين الدول العربية تساوي ٧ في المئة من مجموع التجارة الخارجية للدول العربية. ولم يستبعد هؤلاء الفكرة التي تقول بأن الأمة العربية هي في طور التكوين، إلا أنهم اعتبروا أن هذه

---

(١٣) *Keesing's Contemporary Archives*, vol. 14, London, 20-27 June 1964, 20129.

(١٤) قضايا الخلاف في الحزب الشيوعي السوري، بيروت لا ت.، ٧-١٤.

العملية تستغرق عادة عقوداً وأجيالاً قبل أن تحقق هدفها. أما النضال في سبيل الوحدة العربية فلم يكن هدفاً للسوفيات. لقد رأوا أن هذه الوحدة قد تصطدم بمصالح الطبقات العاملة في المنطقة العربية، وكذلك بالحركة الاشتراكية العالمية. بالإضافة إلى ذلك «ان تعدد البلدان لم يقف عقبة في وجه تطور الاشتراكية» بحسبما قال مشارك سوفياتي، اعتبر أيضاً أنه في ظروف الوحدة العربية سيُستغلّ الشيوعيون لكونهم الرابط الأضعف بين هذه البلدان، على غرار ما حدث في البنغال. كرر المشاركون السوفيات في هذا الاجتماع النصيحة التي سبق أن أسدوها إلى ممثلي البعث في سوريا، وتقضي بعدم الانغماس في الترويج لمشاريع غير واقعية. أما مهمة الأحزاب الشيوعية في المنطقة العربية فتكمن في توحيد القوى العربية التقدمية في نضال واحد ضد الاستعمار والأنظمة الرجعية العربية الخانعة.[١٥]

الساحة الإقليمية

في النظام العربي الفرعي يضع مارتن وايت لائحة بعدد من القوى العربية الإقليمية التي «لها مصالح عامة متصلة بالمنطقة المحدودة الإمكانات وبالقدرة على العمل بصورة منفردة».[١٦] هذا التحديد ينطبق على القوى الثلاث غير العربية التي تُصنف في مرتبة القوى الإقليمية أو المتوسطة وهي تركيا وإيران وإسرائيل.

القوى غير العربية

تركيا

من بين هذه القوى الثلاث، بدت تركيا وكأنها أقلها ميلاً إلى إبراز قوتها الإقليمية وإلى التعاطف مع الشؤون الإقليمية الشرق أوسطية أو التدخل فيها. لكن ذلك لا يعني أن لا مصالح إقليمية لديها أو أنها لم تتابع هذه المصالح باهتمام كبير. على سبيل المثال، كانت تركيا على وشك الدخول في حرب على سوريا عام ٢٠٠٠. بالإضافة إلى ذلك، مارست ضغوطاً علنية على جامعة الدول العربية كي لا تساند سوريا والعراق في خلافهما مع انقرا على مسألة المياه. قبل ذلك كانت تركيا

(١٥) المصدر نفسه، ١٣٦-١٤٣.

(١٦) M. Wight, *Power Politics*, London 1978, 63.

محقّة في الشعور بالقلق من القومية العربية والقوميين العرب الذين دعوا إلى إعادة الاسكندرونة/هاتاي إلى سوريا.[17]

في الثمانينات والتسعينات من القرن المنصرم، عبّر الزعماء الأتراك عن اهتمامهم بإحياء نفوذ تركيا ومكانتها على الساحة الدولية الممتدة من البوسفور إلى بكين مروراً بالشرق الأوسط. عقب هزيمة العراق في حرب الخليج أجرت أنقرة اتصالات مباشرة بالأقلية التركمانية في شمال العراق. لكن برغم هذه التحركات، ومقارنة بإسرائيل وإيران، ظهرت تركيا وكأنها ذات مصالح وطموحات إقليمية محدودة. وكانت هذه المصالح والطموحات تتركز على انضمامها إلى الاتحاد الأوروبي.

إيران

اعتبرت النخبة الحاكمة في إيران سواء في أيام الشاه أو في عهد الجمهورية الإسلامية، أن لبلدها دوراً قيادياً على الصعيدين الدولي والإقليمي. تمكّن الشاه من جعل إيران شرطي الخليج بدعم من القوى الغربية، فهو مثلاً أرسل قوات مسلحة إلى عمان وشمال العراق لمنع امتداد الراديكالية العربية، وأيّد القوى المحافظة في لبنان ضد الراديكاليين اللبنانيين والقوميين العرب.

تأكّد الدور الإيراني أكثر فأكثر بعد إعلان الجمهورية الإسلامية إذ وُصف الزعيم الروحي للجمهورية حارساً لعموم المسلمين. عند آية الله الخميني لم تكن الحكومة الإيرانية الحكومة الفضلى في العالم فحسب، بل هي كذلك في تاريخ البشرية.[18] اعتبر زعماء الجمهورية أن إيران معقل الإسلام ومصدّرة للثورة الإسلامية.[19] وتوقّعوا أن يقتبس كل المسلمين التجربة الإيرانية. لقد ساوى القادة الإيرانيون كالرئيس الأول أبو الحسن بني صدر بين القومية العربية والصهيونية.[20] أدّت حرب الثماني سنوات مع العراق، البلد الذي تبنّى القومية العربية، إلى تفاقم النزعة القومية المعادية للعروبة في أوساط النخبة الإسلامية الإيرانية.

---

(١٧) ابش، مذكرات الأمير عادل ارسلان، مجلد رقم ٢، بيروت ١٩٨٣، ٦٥٧.

(١٨) السفير، ٢٢ آذار/ مارس ١٩٨٣.

(١٩) كيحان العربي، ١ آذار/ مارس ١٩٨٣.

(٢٠) النهار، ٢٣ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٧٩. انظر أيضاً: الكفاح العربي، ٢٥ أيار/ مايو ١٩٨١.

وفّر لبنان مجالاً لاختبار دور إيران المتعاظم كدولة إسلامية قيادية وقوة إقليمية. وتطلّع غالبية شعبه المسلم وخصوصاً الطائفة الشيعية إلى إيران، مصدراً للإلهام والدعم. وما زاد من مكانة إيران الإقليمية قيام حزب الله كعمود فقري للقوات التي تحارب القوات الإسرائيلية المحتلة في جنوب لبنان. تعاطت القيادة الإيرانية مع لبنان وكأنه أساس وطيد في استراتيجيتها الإقليمية. على سبيل المثال، من بين ثلاثة ملايين ريال مخصصة من الحكومة الإيرانية عام ١٩٨٥ «لنشر الثقافة الإسلامية ولدعم المحرومين في أنحاء العالم» منحت مليوناً لدعم «المحرومين في لبنان».[(٢١)] كان الدعم العسكري والمالي والسياسي الإيراني من أهم العوامل التي مكّنت لبنان من مقاومة الضغوط الإسرائيلية وإجباره إسرائيل على الانسحاب من جنوب لبنان. في هذا الوقت، رأى القادة الإيرانيون العلاقات بين الإيرانيين واللبنانيين بلغة العلاقات المتعارف عليها بين قوة إقليمية ودولة أو طائفة تابعة لها. وصف الرئيس الإيراني السابق هاشمي رفسنجاني المسلمين اللبنانيين بأنهم «أتباع المجاهدين الإيرانيين».[(٢٢)] وأثناء زيارة القائد السابق للقوات الإيرانية البرّية المقدم سيّد شيرازي إلى بعلبك، أفهم اللبنانيين المشاركين في قتال إسرائيل أهمية الالتزام بالإمام، أي خط الخميني.[(٢٣)]

إسرائيل

ثمة العديد من التعابير الواضحة عن مطامح إسرائيل الإقليمية، فمثلاً هناك الفكرة المتكررة عن «التميّز الإسرائيلي/ التفوّق الإسرائيلي» أو إسرائيل «المنارة بين الأمم» أو «إسرائيل الكبرى». إلا أن أهمّ هذه التعابير هو القول الإسرائيلي المأثور الذي يساوي بين حماية أمنها وقدرتها على إخضاع أية مجموعة من الدول العربية. إن هذه العلاقة القائمة على القوة بين إسرائيل والعرب تطابق تحديد مارتن وايت للقوة المسيطرة «كقوة تستطيع قياس مقدرتها ضد كل منافسيها مجتمعين».[(٢٤)] قد

---

(٢١) السفير، ١٤ آذار/ مارس ١٩٨٥.
(٢٢) كيحان العربي، ٣ آذار/ مارس ١٩٨٥.
(٢٣) النهار، ٩ أيلول/ سبتمبر ١٩٨٤.
(٢٤) Wight, *Power Politics*, 34.

يبدو أن ميزان القوى بين دولة سكانها بضعة ملايين من جهة، والدول العربية التي يتخطى عدد سكانها المئتي مليون من جهة أخرى، غير واقعي. لكن قادة إسرائيليين مثل وزير الخارجية السابق ابّا ايبان، اعتبروا أن «قوة الدول لا تقاس بعدد السكان أو بمساحة الأراضي بل بكثافة الجهود التي تبذل في سبيل الأمور العلمية والفكرية».[(٢٥)] وأكّد رئيس الحكومة الإسرائيلي السابق شيمون بيريز أن «ما يصنع عظمة أو قوة أمّة هو إمكاناتها العلمية وقدراتها الاقتصادية».[(٢٦)]

يتلاءم فهم إسرائيل للمنطقة العربية وللقومية العربية مع حاجاتها الاستراتيجية. على عكس الفكر القومي العربي المتعلق بـ«وحدة العالم العربي»، تعتبر النخبة الحاكمة في إسرائيل أن الشرق الأوسط مسكون بـ«فسيفساء من القوميات والثقافات والمجموعات الاثنية».[(٢٧)] لذلك ليس صحيحاً كما يقال، إن إسرائيل تقف وحيدة في وجه عالم عربي موحد. حتى لو تمكّن العرب يوماً من إظهار قدر من الوحدة والتنسيق، يجب ألاّ يؤثر ذلك على الإسرائيليين الذين يؤكد لهم المنظر الصهيوني للمنطقة هشاشة تلك المحاولات والمخالفة للصورة الحقيقية والطبيعية للشرق الأوسط.

ولكن برغم هذه الشكوك الإسرائيلية المتعلقة بقوة القومية العربية، لم تقف إسرائيل مكتوفة اليدين في وجه مشاريع الوحدة العربية والتنسيق العربي. عندما اتحدت مصر وسوريا عام ١٩٥٨ لتشكّلا الجمهورية العربية المتحدة، وتلى ذلك اندماج العراق والأردن في اتحاد فدرالي هاشمي قال رئيس الحكومة الإسرائيلية دايفد بن غوريون: «[إنه] من الطبيعي أن نرى في هذه الوحدة بين سوريا ومصر اللتين تعلنان أن هدفهما هو تدمير إسرائيل، بالإضافة إلى أن الفدرالية بين الأردن والعراق الذي لم يوقّع حتى اتفاق هدنة مع إسرائيل برغم أن [العراق] شارك قبل عشر سنوات

---

(٢٥) *Jewish Observer and Middle East Review*, 7 March 1958.

(٢٦) Shimon Peres, 'Nationalism and Nationhood in the New Middle East'. Keynote address given in a seminar organized by the James Shasha Institute for International Seminars at the Hebrew University of Jerusalem, 1-6 November 1992.

(٢٧) N. Rejwan, 'Israeli Attitudes to the Arab World', *New Outlook*, 10/5 (1966): 24-8.

في اجتياح إسرائيل . . . لذلك لا نستطيع إلا أن ننظر إلى الأمر ببعض القلق».(٢٨)

كان للقادة الصهاينة والإسرائيليين ردّ فعل مماثل على مشاريع التعاون العملي والإقليمي، التي شملت الدول العربية مجتمعة. على سبيل المثال، كانت لديهم تحفظات عن استمرار مركز التموين للشرق الأوسط الذي أسسه الحلفاء خلال الحرب العالمية الثانية واعتبروه مؤسساً لجامعة الدول العربية.(٢٩) وقدّم حاييم وايزمان احتجاجاً إلى وزارة الاستعمار البريطانية من الوكالة اليهودية عبّر فيه عن تحفظات كبيرة عن تأسيس جامعة الدول العربية.(٣٠) طوال الأعوام التالية بقي الموقف الإسرائيلي من النظام العربي الإقليمي ثابتاً. ففي كتابه «الشرق الأوسط الجديد» أكّد شمعون بيريز هذا الموقف عبر الامتناع عن ذكر الجامعة.(٣١)

القوى العربية

لم تحسّن مواقف اللاعبين الدوليين والإقليميين غير العرب من القومية العربية والوحدة العربية والتعاون الإقليمي العربي، فرصة تحقيق الأهداف القومية العربية. من المؤكد أن هذه المواقف كانت ستؤثر على نظريات ومشاريع اللاعبين الإقليميين بمن فيهم أولئك الذين أعلنوا ولاءهم للأهداف القومية العربية. في هذا المجال، يمكن التمييز بين مرحلتين. المرحلة الأولى التي بدأت في منتصف الأربعينات واستمرت إلى مطلع الستينات تميّزت براديكالية الحركة القومية العربية وشكلت حرب فلسطين عام ١٩٤٨ منعطفاً ساهم في تسريع التغيير. تمّ التعبير عن الراديكالية من خلال إصرار أكبر على الوحدة السياسية العربية بدلاً من التعاون والتنسيق العربيين، وعلى إدخال الاشتراكية في البرامج القومية العربية، وعلى الدعوة إلى الحياد الإيجابي بين الغرب والشرق خلافاً للتورط في الحرب الباردة والانضمام إلى التحالفات الغربية المعادية للشيوعية. لقد أثّرت الراديكالية في القومية العربية ليس

---

(٢٨) *Jerusalem Post*, 23 February 1958.

(٢٩) M. Wilmington, *The Middle East Supply Centre*, London 1972, 167.

(٣٠) H. Weizmann, *The Letters and Papers of Chaim Weizmann*, Series A, vol. 20, London 1968-, 182.

(٣١) S. Peres, *The New Middle East*, New York 1993.

على أهداف هذه النزعة فحسب كما فهمها الدعاة إليها، ولكن أيضاً على الطرق المستخدمة للوصول إليها.

خلال المرحلة الأولى هذه، برز جيل ثالث من القوميين العرب ذو نظرة جديدة راديكالية. الضباط الأحرار بقيادة عبد الناصر وحزب البعث العربي الاشتراكي وحركة القوميين العرب، كانوا كلهم ممثلين لهذا الجيل. اختبر التيار القومي العربي أهم إنجازاته في القرن العشرين بقيادة هذه الحركات وعدد من السياسيين المستقلين من القوميين العرب. وشملت هذه الأهداف مثلاً تعزيز استقلال عدد من الدول العربية وتحرير معظم الأراضي العربية وإسناد السلطة إلى نخب قومية عربية عسكرية تنتمي إلى هذه الحركات وحلفائها في ثلاث قوى أو بلدان هي مصر وسوريا والعراق، وأخيراً قيام الجمهورية العربية المتحدة.

تميزت المرحلة الثانية الممتدة من مطلع الستينات إلى حرب الخليج التي وقعت عام ١٩٩٠، بانهيار القومية العربية. وبسبب أهمية التوحيد السياسي في تفكير القوميين العرب، فقد اعتُبر تفكك الجمهورية العربية المتحدة خلال صيف ١٩٦١ نقطة تحوّل لدى القوميين العرب. لكن في الواقع بدأ الانهيار في عيد تأسيسها. وظهر ذلك في رفض الثوار العراقيين الذين أطاحوا الملكية في صيف ١٩٥٨، الانضمام إلى الجمهورية العربية المتحدة. كذلك ظهر الانهيار في سقوط التحالف بين المنظمات القومية العربية والأحزاب الشيوعية في العالم العربي، وهذا التحالف هو الذي أعطى القومية العربية الزخم. السقوط الثالث تجلى في نتيجة حرب ١٩٦٧ مع إسرائيل، والتي وقع اللوم فيها على نحو أساسي على الأنظمة القومية العربية في مصر وسوريا والعراق، في حين حدث السقوط الخامس مع وفاة عبد الناصر عام ١٩٧٠. وأخيراً برز انهيار القومية العربية في الانقسامات داخل حزب البعث وحركة القوميين العرب. إلى ذلك، ساهم موقف القوى الدولية وموقف القوى الإقليمية غير العربية في انهيار العروبة وتراجعها في لبنان.

برغم هذه النكسات لم تتلاشَ القومية العربية كقوة سياسية في المنطقة العربية، لكنها تطورت إلى نوع من العروبة المطوّقة التي تتميز باهتمام متناقص بفكرة التوحيد السياسي والتكامل الإقليمي. بالترابط مع هذا الشكل من العروبة حدث تقدم وتطور لفكرة «المنطقة المركزية» للوحدة العربية التي أضفت على دولة عربية أو مجموعة

من الدول، صفة المحرّك الأساسي للنزعة القومية العربية.[٣٢]

يستلزم مبدأ «المنطقة المركزية»، بحسب اقتراح كارل دويتش، تقسيم البلدان أو المناطق التي تستهدفها العملية التوحيدية، إلى نوعين نسبة إلى درجة التطور لديها. في هذه الظروف، سيسعى أكثر الكيانات تقدماً إلى أن يكون مركز اجتذاب للآخرين، وبذلك يصبح نواة للتكامل.[٣٣] بحسبما قال اميتاي اتزيوني إن البلد أو مجموعة البلدان التي تنتمي إلى المنطقة المركزية يمكن تقسيمها ثلاثة أنواع من القوى التوحيدية: القوى الاكراهية التي تستعمل القوة العسكرية، والقوى التي تستخدم المنفعة الاقتصادية وسيلةً لبلوغ غايتها، أو القوى المعتمدة على الهوية والتي تقوم على الايديولوجية والدعاية لتحقيق أهدافها.[٣٤] غالباً، تلجأ القوى التوحيدية إلى الوسائل الثلاث لكن مع تشديد مختلف على كل منها لتحقيق هدف التكامل. حتى في حالات التوحيد التي تمّت في أوروبا حيث جرى التشديد على دافع المنفعة، فإن الخشية من إحياء الروح العسكرية والاهتمام بتطوير إطار قارّي لمنع انتشارها، كانا عاملين مهمّين وراء قيام المجموعة الأوروبية.

لكن هناك فرقاً بين القوى التوحيدية في ما يتعلق بمدى التشديد على وسيلة أو أخرى من هذه الوسائل الثلاث في سبيل تحقيق أهدافها. لذلك لدى إنشاء جامعة الدول العربية، كان التشديد أكثر على وسائل واستراتيجيات المنفعة والهوية، في حين تمّ التشديد أكثر على استراتيجيات الهوية والإكراه مع تطرف القومية العربية ومع قيام الحركات الثورية في المنطقة العربية.

تعزز هذا الاتجاه الجديد باستعارة فكرة «الثورة في بلد واحد» من الاتحاد السوفياتي الذي صنّف الاتحاد السوفياتي معقلاً للشيوعية الدولية، واعتبر مواقف اللاعبين الخارجيين من الاتحاد السوفياتي اختباراً لالتزامها بالأممية.[٣٥] إذا طبقت

(٣٢) W. Kazziha, *Revolutionary Transformation in the Arab World,* London 1975, 59.
انظر أيضاً: بيطر، من التجزئة إلى الوحدة، بيروت ١٩٧٩، ٣٧٠، ٣٧٢.
باروت، حركة القوميين العرب، دمشق ١٩٩٧، ١٠٤-١١٠.

(٣٣) K. W. Deutsch, *Tides among Nations,* New York 1979, 18.

(٣٤) A. Etzioni, *Political Unification,* New York 1965, 38.

(٣٥) E. Mandel, *From Stalinism to Eurocommunism,* London 1978, 14.

هذه الفكرة على العالم العربي فهذا معناه أن التزام قضية العروبة يقاس بموقف اللاعبين العرب من معقل العروبة.

مصر

أواخر الخمسينات، مثّلت مصر بقيادة عبد الناصر في نظر القوميين العرب المنطقة المركزية للقومية العربية تمثيلاً واضحاً. اعتبر موقف عبد الناصر من القومية العربية والوحدة العربية ابتعاداً عن العروبة المصرية التقليدية التي تشدد على النضال ضد الاستعمار وعلى الدور المركزي لمصر في القضايا الإقليمية والواقعية والتعاون الإقليمي عوضاً من الوحدة السياسية العربية. بالمقابل قيل إن الزعيم المصري تبنّى القومية العربية المعتمدة في بلاد الشام، أي مفهوم الفدرالية للمنطقة العربية التي تركز على التوحيد السياسي.

إلا أن وجهة النظر هذه لا تفسّر عدم استعداد عبد الناصر للقبول بالعروض المتصلة بالوحدة السياسية مع مصر، والتي قدمتها النخب الحاكمة في العراق وليبيا والجزائر بقيادة كل من عبد السلام عارف ومعمّر القذافي وأحمد بن بللا، ولا تفسر أيضاً تردّده بشأن الوحدة مع سوريا خلال عام ١٩٥٨. تم التركيز على الفرق بين نمطي القومية العربية خلال المحادثات مع خروتشيف في مناسبة الاحتفال بسدّ اسوان عام ١٩٦٤. بينما أشار الرئيس العراقي عارف إلى العروبة في سياق الحديث عن إدخال الدول العربية في «اتحاد واحد» بدءاً بمصر والعراق، حدد عبد الناصر فكرة الوحدة العربية بأنها «تعبير عن واقع ملموس ووعي مشترك وطريقة واحدة في التفكير نابعة من تجارب تاريخية مشتركة».[٣٦] على عكس عارف، لم يذكر عبد الناصر التوحيد السياسي أو التكامل الإقليمي.

يبدو أن موقف عبد الناصر من القومية العربية كان متأثراً بتجربته السياسية. منذ وصوله إلى السلطة، ولعدد من السنوات التالية، كان مفهومه لعلاقة مصر مع العالم العربي عموماً مماثلاً لمفهوم سواه من القوميين المصريين.[٣٧] إن الشعبية غير

---

(٣٦) *Keesing's Contemporary Archives*, vol. 14, London, 20-27 June 1964, 20129.

(٣٧) H. Khashan, 'Nasser's Commitment to Arab Unity in Retrospect', *Palma Research Journal*, 3/6(II) (1995): 41-58.

المسبوقة التي تمتع بها في صفوف الجماهير العربية واتصاله بالسياسيين القوميين العرب سواء كانوا من الناشطين أو المفكرين، بالإضافة إلى الضغوط الخارجية على مصر التي مارستها القوى الغربية وإسرائيل، هذه الأمور كلها دفعته إلى اختبار القومية العربية بصيغة «فدرالية»[٣٨] لكن يبدو أنه عاد إلى موقفه الأساسي نتيجة للتجربة المؤلمة مع انفصال سوريا عن الجمهورية العربية المتحدة.[٣٩] أوضح عبد الناصر في مقابلة صحافية أن الوحدة العربية كانت «صعبة التحقيق، هذا إذا كانت ممكنة». بدلاً من المعنى الفدرالي للوحدة العربية عاد عبد الناصر إلى فكرة التعاون العربي وسيلةً لمواجهة العدو المشترك.[٤٠] وكان مقتنعاً أن على مصر الاضطلاع بدور رائد في هذا المسعى عبر جعل نفسها نموذجاً للتطور السياسي والاقتصادي.[٤١] لم يستبعد عبد الناصر فكرة الاتحاد الفدرالي العربي، لكنه أشار إلى ضرورة أن يكون مبنياً على الموافقة الشعبية على هذه المشاريع التي يتم التوصل إليها، بالاعتماد على طرق تدريجية وفي إطار جامعة الدول العربية.[٤٢]

يظهر أن مبادرة عبد الناصر الصادرة عام ١٩٦٤ والداعية إلى إعادة إطلاق عقد مؤتمرات القمة العربية ووضعها في إطار مؤسساتي تتفق مع هذا النمط.[٤٣] لكن التزامه الفكرة الفدرالية في تلك الفترة وتحقيق هذا الهدف عبر اعتماد الطرق التدريجية والمؤسسات بدا غير مؤكد. برغم أنه أطلق عقد المؤتمرات القمة العربية عام ١٩٦٤ بدا أنه بعد زهاء السنتين لم يعد مهتمّاً بهذا الإطار من العمل العربي المشترك

---

(٣٨) مطر، بصراحة عن عبد الناصر، بيروت لا ت.، ١٣٨.
انظر أيضاً: حلاق، مؤتمر الساحل والأقضية الأربعة، بيروت ١٩٨٣، ٣١.

(٣٩) مطر، بصراحة عن عبد الناصر، ١٤٥.

(٤٠) *Observer* (London), 5 July 1964, quoted by R. W. Macdonald, *The League of Arab States: A Study in the Dynamics oj Regional Organization,* Princeton, NJ 1965, 305.

(٤١) السيد سليم، في سلسلة من المؤلفين، مصر والعروبة وثورة يوليو، بيروت ١٩٨٢، ١٧٧، ١٨٩-١٩٦.

(٤٢) فارس، في المصدر نفسه، ٢١١.
انظر أيضاً: فريد، من محاضر اجتماعات عبد الناصر العربية والدولية ١٩٦٧-١٩٧٠، بيروت ١٩٧٩.

(٤٣) FO 371/183882 Cairo to London, 12 January 1965.

وخصوصاً عندما أخفق في توفير حلّ حاسم للصراع المصري-السعودي على اليمن. وكان لهذا الموقف الأثر الحاسم عام ١٩٦٦ في إيصال القمم العربية إلى التوقف التام.[٤٤] لكن إحياءها تمّ مجددا عام ١٩٦٧ كوسيلة لتعبئة الدول العربية من أجل تحرير الأراضي العربية التي تحتلها إسرائيل. لكن مصر لم تستخدم نفوذها في جامعة الدول العربية وغيرها من المنظمات العربية الإقليمية، لإعطاء دفع كاف لمشاريع تطوير النظام الإقليمي العربي. غني عن التوكيد أن ذلك لم يعنِ تخلّي مصر بقيادة عبد الناصر عن مسؤولياتها ومصالحها، بل إنها دفعتهما إلى وجهة جديدة. بينما حافظ عبد الناصر على النظرة العروبية والمنظمات الإقليمية العربية كإطار شامل للتعاون العربي، ركّز على تعزيز أهدافه الوطنية كتطوير العلاقات الثنائية وغير الرسمية مع الدول العربية خصوصاً تلك التي كانت تحكمها نخب ناصرية كالعراق وليبيا، أو مع حلفاء مثل الجزائر بقيادة بن بللا. من خلال اتباع أنماط للعلاقات بين البلدان والمماثلة لتلك القائمة في عدد من المناطق الأخرى من العالم، اختارت مصر بقيادة عبد الناصر، وهي قوة إقليمية في ذلك الحين، إيجاد تماسك بين الدول العربية. بالإضافة إلى ذلك، حاولت «مع أو دون مؤسسات إقليمية قوية أن تقود السياسة الخارجية للدول في دائرة نفوذها وأن تحدد النطاق المسموح به في خيارات السياسة الداخلية».[٤٥]

منظمة التحرير الفلسطينية

سرّع تفكك الجمهورية العربية المتحدة في تفكك الحركة القومية العربية، وهذا ما أدّى إلى قيام قوى إقليمية جديدة نافست عبد الناصر على النفوذ الإقليمي. وترسّخت هذه العملية أكثر فأكثر عقب الهزيمة العربية عام ١٩٦٧ ووفاة عبد الناصر عام ١٩٧٠. عندئذ انتقل عدد من اللاعبين العرب إلى وسط المسرح في السياسة العربية، ومن بينهم سوريا ومنظمة التحرير الفلسطينية اللتان زادتا من تأثيرهما على علاقات لبنان مع المنطقة العربية والقومية العربية، على غرار ما فعلته مصر بقيادة عبد الناصر في العقود الأخيرة.

---

(٤٤) P. Seale, *Asad: The Struggle for the Middle East*, London 1988, 123.

(٤٥) L. Fawcett and A. Hurrell, eds., *Regionalism in World Politics: Regional Organizations and International Order*, Oxford 1995, 45.

تحوّلت منظمة التحرير الفلسطينية إلى قوة إقليمية عندما تولّت فتح (حركة تحرير فلسطين) قيادتها. تبنّت فتح ومنظمة التحرير الفلسطينية مراجعة للعلاقات بين القومية الفلسطينية والقومية العربية. وخلافاً لمعتقدات القوميين العرب الشعبية التي تفيد بأن الوحدة العربية ستؤدي إلى تحرير فلسطين، اعتبرت فتح أن تحرير فلسطين سيفضي في النهاية إلى توحيد العرب. لذلك اعتبرت أن القوميين العرب من الفلسطينيين وغير الفلسطينيين إنما هم يعملون في سبيل توحيد العرب ما داموا يركزون على القضية الفلسطينية.[٤٦] هذا الاتجاه أو الاعتقاد بدا في نواح عدّة متناقضاً عقب حرب ١٩٦٧ عندما احتلّت إسرائيل أراضي مصرية وسورية والضفة الغربية التي كانت جزءاً من الدولة الأردنية، لا أراضي فلسطينية فحسب. في هذه الظروف كان من «الطبيعي» التأكيد على العمل العربي الجماعي في ما يتعلق بالنزاع العربي الإسرائيلي. لكن انسحاب الناصرية ووفاة عبد الناصر وخفوت جاذبية حروب الشعب كوسيلة للتحرير من القوى الأجنبية، كلها عناصر دفعت عروبيي الاتجاه السائد إلى غض النظر عن هذا التناقض. في الواقع رأى هؤلاء العروبيون في فتح وفي منظمة التحرير الفلسطينية طليعة النضال ليس لتحرير الأراضي المحتلة فحسب، بل أيضاً مبشّراً بحركة قومية عربية متجددة و«مصححة». في هذا الإطار، كان الموقف من القومية الفلسطينية في ما يخص صيغتها وهيكليتها ودعاتها وسياستها مساوياً للموقف من العروبة.

حتى بعد طرد منظمة التحرير الفلسطينية من الأردن في أيلول/ سبتمبر عام ١٩٧٠ تمّ الاعتراف بالمنظمة قبل مؤتمر القمة العربية المنعقد في الرباط عام ١٩٧٤ «الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني». ألقي الضوء على الوضع الإقليمي لمنظمة التحرير الفلسطينية في بداية السبعينات عندما تنبّهت ٤٧ منظمة تشمل تقريباً كل الأحزاب العربية الحاكمة والأحزاب الرئيسية، إلى دعوتها لإنشاء «جبهة عربية من أجل المشاركة في الثورة الفلسطينية». من هذا الموقع، اعتبرت منظمة التحرير الفلسطينية أن كل الذين أيّدوها إنما هم يعززون القضية العربية وأن الذين كانوا عارضوها هم أعداء القضية.

---

(٤٦) حركة التحرير الوطني الفلسطيني (فتح)، دراسات وتجارب ثورية من منطلقات العمل الفدائي، القاهرة ١٩٦٨.

سوريا

إن موقف فتح/منظمة التحرير الفلسطينية من الوحدة السياسية العربية تضمنت انتقاداً مباشراً لايديولوجية حزب البعث الذي تسلّم السلطة في سوريا عام ١٩٦٣. عزّز حزب البعث سلطته عندما أصبح حافظ الأسد رئيساً عام ١٩٧٠. برغم أن الأسد كان بحكم انتمائه إلى حزب البعث من مؤيدي الوحدة السياسية العربية التي تشمل سائر الدول العربية فقد دعا إلى إنشاء كتلة إقليمية تمتد من الناقورة في جنوب لبنان إلى العقبة في الأردن، أي كتلة تضم سوريا ولبنان والأردن بالإضافة إلى الفلسطينيين.

وكان من الطبيعي أن تتبوّأ سوريا قيادة هذه الكتلة المقترحة. إن موقعها الجيو-استراتيجي وشعبها ودورها التاريخي كمهد للعروبة، أمور تجعل منها المرشح البديهي لذلك الدور القيادي. إلى ذلك، كانت سوريا محكومة من حزب حدّد مهمته في كونه طليعة الصراع ضد الصهيونية والامبريالية والحركات الرجعية في المنطقة العربية. حكم الحزب سوريا لكنه كان أيضاً مركزاً لشبكة تنظيمية نفذت إلى الأردن ولبنان وشملت الشعب الفلسطيني. هذه الشبكة أمّنت لسوريا مزيداً من النفوذ في علاقاتها مع جيرانها وبين شعوب ودول الكتلة المقترحة. ارتأت خطة الأسد إحياء مفهوم «سوريا الكبرى» التي تبنّاها عدد من المفكرين والسياسيين اللبنانيين كأنطون سعادة وشكري غانم وجورج سمنة. لكن اقتراح الأسد صيغ بألفاظ استراتيجية لا بألفاظ ايديولوجية بحسبما قال باتريك سيل.[٤٧]

الساحة اللبنانية

كان محتّماً أن تؤثر المتغيرات التي حدثت في الساحتين الدولية والإقليمية على لبنان. هذا بالإضافة إلى سلسلة من الحوادث الداخلية أتاحت تقسيم تاريخ لبنان في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية إلى حقبتين، الأولى بدأت مع قيام النظام الإقليمي العربي عام ١٩٤٥ وانتهت بانتخاب اللواء فؤاد شهاب رئيساً للجمهورية عام ١٩٥٨.

---

(٤٧) Seale, *Asad*, 350.

انظر أيضاً: A. Hourani, *Arabic Thought in the Liberal Age*, London 1967, 286, 317.

طوال هذه الفترة، أبقي على الميثاق الوطني، أي الشراكة بين القوميين العرب والقوميين اللبنانيين وسياسة «الوجه العربي» للبنان. من الممكن تأريخ الحقبة الثانية من عام ١٩٥٨ إلى الأزمة التي أصابت النظام الإقليمي العربي عام ١٩٩٠. هذه الفترة تميّزت بتغيير في طبيعة الشركاء في الميثاق الوطني اللبناني. بقي القوميون اللبنانيون شركاء في سياسة الميثاق الوطني، لكن القوميين العرب اللبنانيين استُبدلوا بلاعب خارجي عربي. هذه المتغيرات تركت أثراً على مضمون ونتائج الميثاق الوطني المجدّد ومن ثمّ أثّرت على علاقات لبنان مع القومية العربية.

المحافظة على الشراكة الداخلية: ١٩٤٥-١٩٥٨

١٩٤٥-١٩٤٨ : سنوات توطيد الميثاق الوطني اللبناني

لم يحلّ إنشاء جامعة الدول العربية في أواسط الأربعينات دون الخلافات بين فريقي الميثاق الوطني. فبقي رسم سياسة لبنان العربية مصدراً للتوتر والصراع الداخلي بين القوميين العرب اللبنانيين والقوميين اللبنانيين. حاول الفريق الأول تعزيز الإنجازات التي حصل عليها حديثاً، وترسيخ موقعه داخل هيكلية السلطة في الحكومة في حين أمل الفريق الثاني تهميش العروبيين وإضعاف مساهمتهم في سياسة لبنان العربية وأخيراً إقصاءهم من السلطة السياسية.

حتى عام ١٩٤٨ كان من الصعب على أيّ من الفريقين تسجيل انتصار حاسم في هذه المعركة. فالقوميون اللبنانيون مثلاً عارضوا مخططات الفدرالية الهاشمية، لذلك عندما دعت الحكومة الأردنية إلى إقامة اتحاد فدرالي لـ«سوريا الكبرى» بقيادة الملك الأردني رفضت وزارة الخارجية اللبنانية التي كان يسيطر عليها القوميون اللبنانيون المشروع، وأعلنت أن لبنان «لا يريد سوريا الكبرى سواء مع أو من دون لبنان». فقد رأت وزارة الخارجية اللبنانية أن هذه المشاريع تتناقض مع مبادئ جامعة الدول العربية المتعلقة باستقلال الدول الأعضاء وسيادتها.[٤٨]

كان موقف وزارة الخارجية، اللبنانية إلى حد ما، مشابهاً لموقف القوميين العرب السوريين واللبنانيين الذين عارضوا إدخال البلدين في اتحاد فدرالي بقيادة

(٤٨) M. Khalil, *The Arab States and the Arab League*, vol. 2, Beirut 1962, 16-28.

الأردنيين.[٤٩] هذا التشابه ساهم في تعزيز الميثاق الوطني اللبناني وصيغة لبنان ذي «وجه عربي». لكن كانت هناك فروق عدّة بين هذين الموقفين. تبعاً لما قاله العروبيون اللبنانيون والسوريون، لم يتأتَّ التهديد لاستقلال البلدين من مشروع الاتحاد الفدرالي الأردني بل من السيطرة البريطانية على الأردن. كان للعروبيين اللبنانيين والسوريين جملة أسباب لرفض المبادرة الأردنية. من بينها الفكرة الخاطئة بأن المبادرة الأردنية جاءت بإيعاز من بريطانيا في محاولة لبسط نفوذها على دولتي المشرق. على نقيض ذلك اعتبر القوميون اللبنانيون أن مشروع سوريا الكبرى أطلقه حاكم عربي كان يحاول تحقيق طموحات شخصية وعائلية وقومية عربية تناقض مصالحهم وتطلعاتهم في نواح عدّة.

لم يؤيّد القوميون العرب اللبنانيون في الأربعينات مبادرات ترمي إلى ربط لبنان بمشاريع فدرالية هاشمية أو عربية. لكنهم لم يوافقوا على الخط الذي تتبعه وزارة الخارجية اللبنانية في ما يتعلق بمعارضة مشاريع توحيد سوريا الكبرى أو الهلال الخصيب وإنْ استثنت لبنان. وعلى عكس ذلك، فعندما جرى إحياء فكرة تشكيل اتحاد فدرالي لدول الهلال الخصيب وتحديداً فكرة التوحيد السياسي بين سوريا والعراق، أيّدها القوميون العرب اللبنانيون. كتب محمد شقير وهو عضو بارز في حزب النداء القومي المؤيد للعروبة، إلى كاظم الصلح، الوزير المفوض اللبناني في بغداد، مقترحاً عليه أن يلعب دوراً فاعلاً في تعزيز هذه الفكرة من خلال اتصالاته بالزعماء العراقيين والسوريين.[٥٠] كان رياض الصلح ضد ربط لبنان باتحاد فدرالي عراقي-سوري، آخذاً في الاعتبار موقف القوميين اللبنانيين. لكنه أيّد قيام الاتحاد وحاول حتى إقناع أصدقائه السوريين وخصوصاً الرئيس السوري شكري القوتلي

---

(٤٩) المصدر نفسه، ٢٨-٢٩.
انظر أيضاً: الخوري، حقائق لبنانية، مجلد رقم ٢، بيروت ١٩٦٠، ٢٧٧.

(٥٠) كاظم الصلح، أوراق خاصة، رسالة من محمد شقير (لبنان) إلى كاظم الصلح (العراق)، ١٠ آب/أغسطس ١٩٤٨.
انظر أيضاً:

S. H. Longrigg, *Iraq 1900 to 1950: A Political, Social and Economic History*, Beirut 1968, 357.

بإسقاط تحفظاتهم والانضمام إلى الاتحاد الفدرالي المقترح.[٥١] كانت زيارة رياض الصلح الأخيرة إلى عمّان عام ١٩٥١ على علاقة بمشروع الاتحاد الفدرالي للأردن والعراق.[٥٢]

عاد التباين بين موقف القوميين العرب اللبنانيين وموقف القوميين اللبنانيين إلى الظهور أثناء مناقشة مسألة العلاقات الاقتصادية مع فرنسا. اقترح الفرنسيون على سوريا ولبنان معاهدات تعمّق الروابط بين البلدين والاقتصاد الفرنسي.[٥٣] رفضت سوريا العرض الفرنسي وتوقع الزعماء السوريون من حكومة رياض الصلح أن تتخذ موقفاً مماثلاً. لكن الصلح لم يتجاوب مع السوريين ووقف إلى جانب القوميين اللبنانيين الذين كانوا يؤيدون المعاهدة مع فرنسا.[٥٤] لكن عندما ردّ السوريون بحملة عنيفة على الاتفاق أحال الصلح المسألة برمتها على جامعة الدول العربية للتحكيم. رحّب الأمين العام للجامعة عبد الرحمن عزام بهذا الموقف معتبراً إياه نقطة تحوّل في موقف الحكومات العربية من الجامعة ومن التعاون العربي الإقليمي. ورأى عزّام أن الموقف الذي اتخذه الصلح يمثل ابتعاداً عن الموقف الذي كان اتخذه أثناء مناقشة ميثاق جامعة الدول العربية عندما طوّق دور الجامعة كحكم في النزاعات العربية.[٥٥]

حجبت هذه الخلافات التوافق الشامل الذي ساد بين القوميين العرب اللبنانيين والقوميين اللبنانيين، على عدد من المسائل كتعزيز استقلال لبنان والاستعداد لدعم تحرير البلدان العربية الأخرى وخصوصاً فلسطين. كانت مشاركة لبنان في الحرب العربية–الإسرائيلية عام ١٩٤٨ مساوية لمشاركة سائر الدول العربية، فقد شارك لبنان مشاركةً عملية في كل أوجه المجهود الحربي بما فيها إرسال جيشه إلى جبهة الحرب وتأمين الأسلحة إلى الجيوش العربية غير النظامية في فلسطين.[٥٦]

---

(٥١) مقابلة خاصة مع تقي الدين الصلح في لندن، ٢٠ حزيران/يونيو ١٩٨٤.

(٥٢) عسيران، زهير عسيران يتذكر، بيروت ١٩٩٨، ٧٤–٧٥، ٨٣–٨٤.

انظر أيضاً: عبوشي، تاريخ لبنان الحديث من خلال رؤساء الحكومة، بيروت ١٩٨٩، ٤٧.

(٥٣) N. Ziadeh, *Syria and Lebanon*, Beirut 1968, 94-5.

(٥٤) الخوري، حقائق لبنانية، مجلد ٣، ٩٤–٩٥.

(٥٥) غالي، جامعة الدول العربية والمنازعات المحلية، القاهرة ١٩٧٧، ٣٣–٣٤.

(٥٦) عسيران، زهير عسيران يتذكر، ٤٦–٤٧.

١٩٤٨-١٩٥٨ سنوات الاحتضار التدريجي للميثاق الوطني اللبناني

تمكّن القوميون العرب اللبنانيون من الاضطلاع بدرو مهم في تحديد فكرة العروبة، وفي تقرير سياسة لبنان العربية ما دامت الظروف التي أدّت إلى ولادة الميثاق الوطني مستمرة. عندما بدأت هذه الظروف بالتغيّر بدأ موقفهم وأوضاع العروبة في لبنان بالتحول تبعاً لذلك. من بين هذه التحولات الإقليمية التي كان لها الآثار الحاسمة في هذا السياق، الهزيمة العربية في فلسطين (١٩٤٨) وإطاحة الأنظمة المدنية في سوريا ومصر (١٩٥٢). فرغم التوافق بين فريقي الميثاق الوطني على مسألة فلسطين اعتبرت الهزيمة العربية عام ١٩٤٨ هزيمة للعروبة. إن العروبيين هم الذين طالبوا بصخب بمساندة الفلسطينيين، وهم الذين ضغطوا من أجل تدخل الدول العربية ضد القوات الصهيونية في فلسطين. نتيجة لذلك جاءت هزيمة التدخل العسكري العربي في فلسطين مساوية لهزيمة العروبيين، وكان محتّماً أن تؤثر على موقفهم في أنحاء المنطقة بما فيها لبنان.

ترك سقوط الأنظمة المدنية في سوريا ومصر أثراً أيضاً على العروبيين والنزعة القومية العربية في المنطقة العربية وفي لبنان بطرق مختلفة: على المدى الطويل جعل تطبيق صيغة «الوجه العربي» للبنان أكثر صعوبة. تبنّت الأنظمة القديمة في البلدين خطاً قومياً عربياً في التفكير والعمل يتفق مع الميثاق الوطني اللبناني. كانت جامعة الدول العربية، وهي ثمرة هذا الخط في التفكير، نظاماً إقليمياً تعددياً ومتنوع الأقطاب. بما أن الدستوريين اللبنانيين كانوا مشاركين مباشرةً في إنشاء الجامعة، وبما أن الجامعة نفسها أوجدت آليات للتحسين والتطور، كان بإمكان القوميين العرب اللبنانيين أن يوفّقوا بين سعيهم إلى تعزيز التعاون الإقليمي العربي في إطار الجامعة والتزامهم الميثاق الوطني اللبناني. وعليه، كان إضعاف أو إهمال جامعة الدول العربية سيحدّ من تحرّك القوميين العرب اللبنانيين وخياراتهم، وهذا ما سيضعف موقفهم داخلياً وعلى المستوى الإقليمي.

في الأمد القصير حرم سقوط الأنظمة المدنية في سوريا ومصر القوميين العرب اللبنانيين حلفاء أقوياء في كل من البلدين. وكانت النخب الحاكمة سابقا فيهما أقامت علاقات ودّية مع بضعة زعماء من القوميين اللبنانيين وخصوصاً الرئيس الخوري.

لكن في ما يخص المسائل المبدئية فإنهم كانوا يدعمون القوميين العرب اللبنانيين. مع بروز نظامين جديدين في سوريا ومصر توقف هذا النمط من العلاقات. على سبيل المثال، بُعيْد تولّى النقيب حسني الزعيم السلطة في سوريا سنة ١٩٤٩ دعا إلى إبعاد حكومة رياض الصلح عن السلطة في لبنان.(٥٧)

بعدما مُني القوميون العرب اللبنانيون بالهزيمة في فلسطين، وبخسارة حلفاء في سوريا ومصر، كان عليهم أن يواجهوا ضغطاً داخلياً لبنانياً مزدوجاً. أولاً تعرضوا لضغط متزايد من القوميين اللبنانيين. ففي نهاية الأربعينات مثلاً دعا حزب الكتائب إلى انسحاب لبنان من جامعة الدول العربية، وفي أثناء الحملة الانتخابية عام ١٩٤٧ تعهّد بعض المرشحين الكتلويين ممارسة الضغط على الحكومة اللبنانية لتحقيق هذا الهدف. عام ١٩٤٩ صعّد هنري فرعون وميشال شيحا والشيخ سليم الخوري وهو شقيق الرئيس ويتمتع بالنفوذ، حملتهم على حكومة رياض الصلح. ويبدو أن الرئيس نفسه تأثر بهذه الحملة بحسبما أسرّ رياض الصلح إلى أحد المؤتمنين على أسراره.(٥٨) وظهر الأمر جلياً لرياض الصلح عندما اقترح عليه بشارة الخوري ترك رئاسة الحكومة وإتاحة الفرصة لزعماء سنّة آخرين بغية تولّي هذا المنصب. قال الخوري إنه «في بلد صغير كلبنان ملآن بالسياسيين الطامحين، من الحكمة تغيير الاشخاص الذين هم في السلطة».(٥٩)

لم يتقبّل القوميون العرب اللبنانيون هذه الحجة. واعتبروا أنه إذا كانت سياسة الإشراك في الحكم هي الدافع الحقيقي لهذا الموقف من الشراكة مع الصلح، فإنه كان على الخوري نفسه ترك السلطة عندما شارفت مدة ولايته نهايتها في صيف ١٩٤٩. خلافاً لذلك سار الخوري في خيار التجديد لولايته الرئاسية حتى لو جازف ونفّر بعض حلفائه ومؤيديه، مثل شارل حلو الحليف المقرب الذي شغل منصب الرئاسة بين عامي ١٩٦٤ و١٩٧٠ الذي اعتبر أن عملية التجديد أدّت إلى سقوطه.(٦٠)

لم تساور القوميين العرب اللبنانيين الشكوك في ما يتعلق بموقف الخوري من

---

(٥٧) ابش، مذكرات الأمير عادل ارسلان: الجزء الثاني، ٨١٣-٨١٤.

(٥٨) مقابلة خاصة مع تقي الدين الصلح في لندن، ٢٠ حزيران/يونيو ١٩٨٤.
انظر أيضاً: الخوري، حقائق لبنانية، مجلد رقم ٣، ٣٣٩-٣٤٠، ٣٨٧.

(٦٠) حلو، حياة في ذكريات، بيروت ١٩٩٥، ٨٧.

المسألة الفلسطينية. لكنهم يعزون موقفه من رياض الصلح إلى جملة أسباب. أولاً، كان هناك ترتيب جديد للقوى في لبنان عقب حرب ١٩٤٨ حيث وجد القوميون اللبنانيون فرصة جديدة لإضعاف القوميين العرب اللبنانيين إنْ لم يكن تهميشهم.(٦١) ثانياً، كانت هناك ضغوط من داخل الوسط القومي العربي نفسه، وكان القوميون العرب اللبنانيون في حال الفوضى.(٦٢) توقع نور الدين المدوّر الصحافي اللبناني والناشط السياسي أن يكون مستقبل القوميين العرب اللبنانيين من أمثاله «كئيباً جداً» نتيجة «تأسيس الدولة العبرية في فلسطين».(٦٣) وتدهورت الحال عندما توفي عبد الحميد كرامي عام ١٩٥٠ وعندما اغتيل رياض الصلح في تموز/يوليو ١٩٥١. تضاعف أثر هذا الاغتيال عندما فشل القوميون العرب اللبنانيون في تأمين انتخاب كاظم الصلح لملء المقعد البرلماني الشاغر الذي كان يشغله رياض. هذه الحلقات المهمة هي من بين تلك التي ساهمت في توسيع الانقسام بين فريقي الميثاق الوطني اللبناني.(٦٤)

لم يضعف اغتيال رياض الصلح ووفاة عبد الحميد كرامي القوميين العرب اللبنانيين فحسب، بل أضعف كذلك الشركاء الدستوريين في الميثاق الوطني. بعد ذلك واجه الخوري موجة عارمة من الانتقادات أجبرته على الاستقالة من منصبه في أيلول/سبتمبر ١٩٥٢ «لتجنب سفك الدماء».(٦٥) لم يكن كميل شمعون الذي انتخب خلفاً له ملتزماً الميثاق الوطني مثل التزام الخوري به. لكن من وجهة نظر قومية عربية كان اختيار شمعون «الابن البار للعروبة» بحسبما وصف في الأربعينات، اختياراً جيداً.

(٦١) مقابلة خاصة مع تقي الدين الصلح في لندن، ٢٠ حزيران/يونيو ١٩٨٤.

(٦٢) كاظم الصلح، أوراق خاصة، رسالة من تقي الدين الصلح (لبنان) إلى كاظم الصلح (العراق)، ٢٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٤٨.

(٦٣) المصدر نفسه، رسالة من نور الدين المدوّر (لبنان) إلى كاظم الصلح (العراق)، ٧ أيلول/سبتمبر ١٩٤٩.

(٦٤) الخوري، حقائق لبنانية، مجلد رقم ٣، ٤٠٩-٤١٠، ٤١٤، ٤٥٢-٤٥٣.
انظر أيضاً: الريّس، لبنان وطن المتناقضات: ١٩٢٨-١٩٥١، لندن ١٩٩٤، ٤٥٨-٤٥٩.
تيموفياف، كمال جنبلاط: الرجل والأسطورة، بيروت ٢٠٠٠، ١٩٨.

(٦٥) الخوري، حقائق لبنانية، مجلد رقم ٣، ٤٨٠
انظر أيضاً: فرشخ، حميد فرنجية وجمهورية الاستقلال، بيروت ١٩٩٧، ٢٥٣.

لكن عروبة شمعون كما عروبة القوميين العرب اللبنانيين تعرّضت للتحدي من القاعدة الناخبة للعروبيين أنفسهم، وكذلك مع ظهور أحزاب وحركات سياسية قومية عربية جديدة وراديكالية. فحزب البعث العربي الاشتراكي الذي تأسس رسمياً في دمشق في نيسان/ أبريل ١٩٤٧، أخذ بالانتشار سريعاً في جنوب لبنان وفي المناطق الشيعية المحيطة في بيروت وطرابلس.[٦٦] كذلك بدأت حركة القوميين العرب التي تأسست في بيروت أوائل الأربعينات تتوطد في المدارس الثانوية في بيروت الغربية وفي صور وفي الجامعة الأميركية في بيروت.[٦٧] وانتشر التأييد لعبد الناصر في المدن الساحلية في لبنان والجنوب ووادي البقاع. لم يقدّر القوميون العرب اللبنانيون حسنات كل من الميثاق الوطني اللبناني وصيغة «الوجه العربي» أو ديموقراطية لبنان التوافقية. في الواقع وجهوا انتقاداً كبيراً للقوميين العرب اللبنانيين الميثاقيين الذين هم في عداد النخب الحاكمة في لبنان.

بدأت السيطرة على جماهير القوميين العرب اللبنانيين بالانزلاق تدريجياً من العروبيين الميثاقيين إلى تلك المنظمات والمجموعات الراديكالية ووصلت العملية إلى الذروة عام ١٩٥٦ مع أزمة قناة السويس. دعا الرئيس شمعون رؤساء الدول العربية إلى مؤتمر قمة في بيروت للتعبير عن التضامن مع مصر، ولتأييدها ضد القوات المجتاحة للقناة. لكن عندما اقترح الرئيس السوري القوتلي أن تقطع الدول العربية علاقاتها مع بريطانيا وفرنسا، تصدّى الرئيس شمعون الصديق القديم لبريطانيا بقوة لذلك. الواقع أن شمعون بعد قمة بيروت رفض التعبير حتى عن نوع من التضامن المعتدل مع مصر كسحب السفراء اللبنانيين من فرنسا وبريطانيا أو تعليق العلاقات الدبلوماسية مع هاتين الدولتين موقّتاً.[٦٨] اعتبر هذا الموقف نقضاً لالتزام لبنان العروبة وللتضامن العربي المجسد في المادة ٢ من معاهدة الدفاع المشترك،

(٦٦) كاظم الصلح، أوراق خاصة، رسالة من شفيق الأرناؤط (لبنان) إلى كاظم الصلح (العراق)، ١٣ آب/ أغسطس ١٩٥٣.

(٦٧) W. Kazziha, *Revolutionary TransJormations* in *the Arab World*, London 1975, 44-5.

(٦٨) *Keesing's Contemporary Archives*, vol. 10, London 1955-6, 15236.

انظر أيضاً: فرشخ، حميد فرنجية وجمهورية الاستقلال، ٢٥٣؛ تيموفياف، كمال جنبلاط: الرجل والأسطورة، ٣٣٣.

والتعاون الاقتصادي بين الدول العربية التي وقّعها لبنان عام ١٩٥٢ أي بعدما وصل شمعون إلى السلطة.[٦٩]

اتخذ الرئيس اللبناني هذا الموقف من دون علم أو موافقة رئيس الحكومة عبد الله اليافي أو وزير الدولة صائب سلام اللذين كانا يمثلان تيار القوميين العرب اللبنانيين داخل الحكومة اللبنانية. كان هذا بمنزلة خرق للقوانين غير المكتوبة في الميثاق الوطني، ما يستدعي في هذه الظروف اتفاقاً يكفله رئيس الجمهورية ورئيس الحكومة. بعدما وضع اليافي وسلام في موقف يتعذّر الدفاع عنه قررا تقديم استقالتيهما إلى شمعون، وأدّى هذا التطور إلى إلقاء المزيد من الضوء على أزمة الميثاق الوطني اللبناني.

تعمقت الأزمة وترسخ أكثر فأكثر انهيار الميثاق الوطني اللبناني، بعد حدوث عدد من التطورات الأخرى كالموافقة اللبنانية على مشروع ايزنهاور واستقالة عدد من النواب العروبيين من البرلمان احتجاجاً على هذه الخطوة، وإقصاء قوميين عرب لبنانيين بارزين كاليافي وسلام وجنبلاط من البرلمان الجديد بواسطة الانتخابات العامة عام ١٩٥٧. اتهمت المعارضة الرئيس بالعودة إلى سياسة الحماية الخارجية وسياسة الإقصاء اللتين كانتا مزيتين أساسيتين لنظام الانتداب، أي النظام المعادي للعروبة والذي سبق الميثاق الوطني.

وبسبب مشاركة شمعون السابقة مع العروبيين المؤيدين للميثاق الوطني بدت هذه الحملة العنيفة عليه موضع تساؤل. لكن من أجل فهم هذا التناقض فهماً أفضل يجب أخذ عاملين في الاعتبار: أولاً، إن شمعون مثل الكثير من الرؤساء الذين سبقوه غيّر موقفه وهو في السلطة واقترب على نحو ملحوظ من القوميين اللبنانيين؛ وثانياً، يمكن اعتبار الحملات على شمعون دليلاً على التصدع داخل الوسط العروبي نفسه. لم تعتبر القوى الصاعدة لدى العروبيين الراديكاليين تعاطي شمعون مع العروبيين الميثاقيين مصدر قوة. بما أن العروبيين المؤيدين للميثاق الوطني اللبناني كانوا عرضة لانتقاد الراديكاليين، فإن علاقة شمعون بهم كانت عائقاً وعاملاً مساعداً على تفاقم المعارضة لحكمه. إذاً، كان العروبيون الراديكاليون معارضين لشمعون ويريدون منه

---

(٦٩) M. Khalil, *The Arab States and the Arab League*, vol. 2, Beirut 1962, 100.

أن يرحل سواء كان قومياً لبنانياً متطرفاً أو قومياً عربياً محافظاً كنوري السعيد في العراق، أو بعض قادة حزب الشعب والحزب الوطني في سوريا.

وصل التصدع في العلاقة مع شمعون ومن ثمّ التصدع في العلاقة بين العروبيين والقوميين اللبنانيين إلى نقطة الانفجار في ربيع ١٩٥٨، عندما اندلع القتال بين الجانبين. برغم أن الصراع عكس تجاذبات ساحة كثيرة التعقيد والتشابك، كان هناك في الواقع فريقان رئيسيان هما العروبيون والقوميون اللبنانيون. هذه الحقيقة أضعفت الأوجه الأساسية للميثاق الوطني الذي يقضي بأن تحلّ المجموعات اللبنانية مشكلاتها من خلال آليات توافقية محلية تم التخلي عنها في الواقع. واشترط الميثاق أيضاً أن يقلع القوميون اللبنانيون عن فكرة الحماية الخارجية. بدلاً من ذلك انضم شمعون إلى مشروع ايزنهاور وحثّ الولايات المتحدة على إرسال جيشها لحماية لبنان. بالإضافة إلى ذلك، اقتضى الميثاق أن يتخلى القوميون العرب اللبنانيون عن الوحدة السورية. لكن من خلال التماسهم مساندة واسعة من سوريا في وقت كانت تتبنى الوحدة السياسية، والجمهورية العربية المتحدة في طور التشكيل، بدا أن القوميين العرب اللبنانيين يبعثون فكرة الوحدة السورية من جديد.

لكن هناك إثباتات ضعيفة تشير إلى أن القوميين العرب اللبنانيين سواء كانوا من المتطرفين أو من المحافظين، دعوا إلى اندماج لبنان مع الجمهورية العربية المتحدة. طبعاً، جذبت هذه الفكرة الجماهير العربية من اللبنانيين، لكن لم يأخذ بها أي زعيم عروبي أو أية مجموعة عروبية.[٧٠] إلا أن أحداث ١٩٥٨ أثّرت تأثيراً بالغاً على دور القوميين العرب اللبنانيين كفريق في الميثاق الوطني. فبدل تعزيز دورهم في هذه الشراكة وزيادة ثقلهم في تحديد سياسة لبنان العربية ومساهمته في العروبة، وضعت أحداث ١٩٥٨ قيوداً قوية على نشاطهم وعلى دورهم في لبنان.

الميثاق اللبناني-العربي: ١٩٥٨-١٩٩٠

كوّنت أحداث ١٩٥٨ منعطفاً في تاريخ لبنان الحديث. قبل هذه الأحداث كان الميثاق الوطني، وبرغم الضغوط والتدخلات الخارجية، بمنزلة سعي لبناني أنتج

---

(٧٠) اتيموفياف، كمال جنبلاط: الرجل والأسطورة، ٢٦٤.

شراكة لبنانية. بعد عام ١٩٥٨ أُبقي على الميثاق الوطني كترتيب بين فريقين، من جهة، القوميين اللبنانيين الممثلين عموماً بالرئيس اللبناني، ومن جهة أخرى قوة إقليمية عربية ممثلة للقوميين العرب اللبنانيين ووصية عليهم. قام بدور الشريك العربي في هذا الترتيب كل من الرئيس عبد الناصر ومنظمة التحرير الفلسطينية والرئيس الأسد على التوالي. منذ ذلك العام، مثّل هؤلاء الزعماء القوميين العرب اللبنانيين كطرف في هذا الترتيب ومثّلوهم في صوغ معنى العروبة اللبنانية وتطلعاتها ونتائجها على المستويات المحلية والإقليمية والدولية.

الميثاق اللبناني-المصري

انتهت أزمة ١٩٥٨ بانتخاب اللواء فؤاد شهاب رئيساً للبنان نتيجة مشاورات واسعة، شملت الرئيس شمعون وعدداً من زعماء القوميين العرب اللبنانيين الميثاقيين. لكن هذه الخطوة اتُّخذت بعد اتفاق بين الولايات المتحدة والرئيس عبد الناصر مع مساهمة لبنانية محدودة.[٧١] على عكس ما حدث عام ١٩٤٣، لم يسبق انتخاب الرئيس تفاهم بين ممثلي الطرفين في النطاق السياسي اللبناني. ولم يلتمس شهاب، على نقيض ما فعل الخوري، دعم القوميين العرب اللبنانيين. لذلك لم يكن ملتزماً نوع العلاقة والمشاركة في السلطة اللذين برزا عام ١٩٤٣. نظرياً، لم يتخلّ شهاب عن نظام الميثاق الوطني لكنه أعاد صوغه. في هذه الصيغة الجديدة انصهر اللبنانيون كما قال شهاب في رسالة وجهها إلى الشعب اللبناني في يوم الاستقلال في ٢٢ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٦٢ «في مجتمع واحد، وحدته الوطنية ليست نتيجة للتعايش أو الشراكة بين المجموعات المختلفة بل نتيجة للإيمان المشترك بالانتماء إلى شعب واحد والولاء لأمة واحدة».[٧٢]

إن الأسئلة التي سادت النقاش المستمر والجدل حتى الصراع المسلح، تمحورت حول «أي شعب وأية امة؟» كان الموقف العروبي السائد بين العروبيين سواء كانوا من المحافظين أو الراديكاليين أن العرب في كل مكان بمن فيهم أولئك الذين في لبنان، ينتمون إلى أمة عربية واحدة. اعتبر القوميون اللبنانيون أن لبنان هو

---

(٧١) Murphy, *Diplomat among Warriors*, 500.

(٧٢) الجسر، الصراعات اللبنانية والوفاق ١٩٢٠-١٩٧٥، بيروت ١٩٨١، ١٩٥.

أمة-دولة للبنانيين الذين ينتمون إليه ويدينون إليه بالولاء الكامل. المقصود من الميثاق الوطني وصيغة «الوجه العربي» وفكرة المشاركة في السلطة هو التوفيق بين هاتين النظرتين المتناقضتين إلى السياسة اللبنانية. بعدما فصل شهاب نفسه عن فكرة المشاركة والتعايش كان في واقع الأمر يتبنّى موقفاً قومياً لبنانياً.

إن التكامل الإقليمي بحسب وصف ارنست هاس هو «عملية يتم فيها إقناع اللاعبين السياسيين من خلفيات قومية مختلفة، بتبديل ولاءاتهم وتطلعاتهم ونشاطاتهم السياسية باتجاه مركز جديد وأكبر تتمتع مؤسساته بحق الحكم والتشريع على الدول الموجودة قبلاً تطلب ممارسة هذا الحق».(٧٣) كان القوميون العرب اللبنانيون مشاركين في هذه العملية بينما سعى القوميون اللبنانيون إلى تعطيلها. في هذا السياق تطلع شهاب إلى تحويل ولاء القوميين العرب اللبنانيين من جماعة أكبر ومركز عربي مفترض أو متخيّل، إلى الولاء للبنان. لم يكن الهدف الشهابي بعيد المنال إذا أخذ في الاعتبار مقدرة القوى الدولية والإقليمية والمحلية المعارضة لمشاريع الوحدة العربية.

حظي شهاب الذي اعتبره العديد من اللبنانيين زعيماً وطنياً وقائداً قديراً للجيش وباني المؤسسات، بالتأييد الكامل للجيش. بقي الجيش على وئام مع شهاب طوال فترة القتال، وكما جسّدت المؤسسة العسكرية روح الوحدة الوطنية، فإن الجيش اعتبر أن شهاب كان يجسد هذه الروح أيضاً. زوّد الجيش شهاب وسيلة للسيطرة السياسية أكثر فاعلية من أدوات السلطة التي توفرت للرؤساء الذين جاؤوا من بعده. واعتمد شهاب على الجيش لتنفيذ برنامجه الإصلاحي لكنه لم يذهب إلى حد تغيير النظام السياسي في لبنان. لقد أصرّ على أنه برغم خلفيته العسكرية واعتماده على الجيش، لم يكن ديكتاتوراً عسكرياً كسائر الحكام في المنطقة، بل كان رئيساً منتخباً لدولة ديموقراطية ليبرالية.(٧٤) واعتبر شهاب أن لبنان الديموقراطي سيواجه المصاعب الكبيرة إذا حاول رئيسه تطبيق برنامجه القومي اللبناني من دون دعم عربي.

في لبنان، لم يكن هناك زعيم قومي عربي لبناني أو مجموعة من الزعماء أو

---

(٧٣) M. O'Neill, *The Politics oj European Integration: A Reader*, London 1996, 40.

(٧٤) طرابلسي، صورة الفتى بالأحمر: أيام في السلم والحرب، بيروت ١٩٩٧، ٤٦-٤٧.

حزب سياسي يستطيع تجبير ولاء الجماهير القومية العربية في لبنان إلى الدولة الشهابية. في زمن صعود جيل جديد من القوميين العرب الراديكاليين كان من الصعب إقناع هذه الجماهير بصواب الميثاق الوطني اللبناني كما صيغ عام ١٩٤٣ أو كسب دعمهم الصامت لبرنامج قومي لبناني. من أجل حل هذه المشكلة اتجه شهاب نحو عبد الناصر طلباً للمساعدة. بدا هذا التحرك سائراً في الخط الصحيح لسببين: أولاً، كان لعبد الناصر تأييد شعبي واسع في أوساط القاعدة العروبية في لبنان.(٧٥) منذ أزمة قناة السويس عام ١٩٥٦، أصبح عبد الناصر زعيم جماهير القوميين العرب اللبنانيين من دون منازع، وهذه المكانة وضعته في موقع قوي مكنه من التأثير على قيادات القوميين العرب اللبنانيين. إذا كان هناك من زعيم يستطيع دفع القوميين العرب اللبنانيين إلى دعم البرنامج الشهابي للحكومة، والذي لم يكن برنامجاً قومياً عربياً حقيقياً، فإنه كان عبد الناصر.

ثانياً، من المرجح أن شهاب كان يعلم من خلال التجربة المباشرة ومن مصادر مختلفة وخصوصاً الأميركيين، أن عبد الناصر لم يكن يبطن إقامة مصالح توحيدية في لبنان وأنه كان جاهزاً للقبول بتحالف مع شهاب.(٧٦) ما كان عبد الناصر يريده فعلاً هو نظام صديق في لبنان، أي نظام لا يتسبب له بمشكلات خصوصاً في سوريا، أو يسمح لأعدائه سواء كانوا من اللبنانيين أو العرب أو الأجانب، أن يفعلوا ذلك عبر الأراضي اللبنانية.

كان شهاب مدركاً لهواجس ناصر، وكان جاهزاً لتقديم ضمانات مطمئنة للزعيم المصري تؤكد له رغبته في تحسين علاقات لبنان بالجمهورية العربية المتحدة، ولكن في الوقت نفسه لم يكن الرئيس اللبناني مستعداً للتورط في الصراعات العربية- العربية. كان متحمساً لإبعاد لبنان عن أي مخطط معادٍ لعبد الناصر، معتقداً أنه عبر اتباع هذه السياسة، سيتمكن من «تحييد النفوذ الناصري في لبنان» بحيث لا يستخدم زعيم الجمهورية العربية المتحدة هذا النفوذ لدعم المعادين للنظام القائم في لبنان

---

(٧٥) N. M. Kalawoun, *The Struggle Jor Lebanon: A Modern History oj Lebanese Egyptian Relations*, London 2000, 86-7.

انظر أيضاً: باروت، حركة القوميين العرب، ١١٨.

(٧٦) Murphy, *Diplomat among Warriors*, 483-4.

ولمخططاته في الإصلاحات الاجتماعية والاقتصادية والإدارية وبناء الدولة. من جهة أخرى، اعتبر شهاب أن العلاقات الودية مع عبد الناصر تعطي القوميين العرب اللبنانيين الضمانات، وستمنع أيضاً السياسيين اللبنانيين المعارضين لحكم شهاب ومشاريعه من إدخال عبد الناصر في نشاطاتهم.[٧٧]

على هذه الخلفية انعقد اجتماع بين شهاب وعبد الناصر في ٢٦ آذار/مارس ١٩٥٩. بعد الاجتماع الذي دام ساعتين ولكنه تميز بجوّ ودّي، صدر بيان مقتضب أكّد على رغبة الطرفين في التعاون. لقد أثيرت نقطتان محدّدتان هما: أولاً ان لبنان لن يسمح بأن تستعمل أراضيه ضد الجمهورية العربية المتحدة، وثانياً لن تتعامل هذه الجمهورية مع لبنان إلاّ من خلال القنوات الرسمية. يبدو أن الخلفية العسكرية للرئيس شهاب والموقف المشكّك للرئيسين في السياسيين ساهما في إشاعة هذا الجو الودّي. كان اجتماع بين زعيمين سبق أن التزما فكرة العلاقة الوثيقة بين بلديهما. وفيما تقيّد رئيسا الجمهورية العربية المتحدة ولبنان بروح الميثاق الشهابي-الناصري غير المكتوب، تخطّى التعاون بين البلدين نقطة انطلاقه، وصمد إلى ما بعد ولاية شهاب الرئاسية إذ استمر إلى عام ١٩٧٠.

النتيجة الأساسية للاجتماع والميثاق هي التغيير الذي شمل آلية القرار المتعلق بسياسة لبنان الرسمية تجاه العروبة، كعلاقات لبنان مع سائر الدول العربية وموقفه من المسائل العربية ودور القوميين العرب اللبنانيين في السياسة اللبنانية. سابقاً، كانت القرارات المتعلقة بهذه المسائل تؤخذ كجزء من تسوية بين مجموعتين رئيسيتين في السياسة اللبنانية، وهما القوميون اللبنانيون والقوميون العرب اللبنانيون. عقب ميثاق شهاب-ناصر برز نمط جديد من العلاقات بحيث إن القرارات بشأن هذه المسائل كانت تصوغها النخبة الشهابية الحاكمة على نحو مستقل أو بالتشاور مع عبد الناصر. كانت هذه المشاورات تجري من خلال ممثلي مصر في لبنان الذين اضطلعوا فعلياً بدور الممثلين غير المعلنين للقوميين العرب اللبنانيين.

وتعرّضت هذه الحالة لشكاوى صادرة عن منتقدي شهاب وأعدائه من بين القوميين اللبنانيين بقيادة الرئيس السابق كميل شمعون. وكان في عداد هؤلاء

(٧٧) مقابلة خاصة مع العميد الركن أحمد الحاج في بيروت، ١٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩.

المنتقدين في بعض الأحيان، حلفاء شهاب المقربون منه مثل رئيس حزب الكتائب بيار الجميل.[٧٨] لقد امتعضوا من تدخل ممثلي عبد الناصر في السياسة اللبنانية الداخلية كالتعيينات في المراكز الحكومية العليا والمراكز السياسة.[٧٩] بصرف النظر عمّا رأوه انتهاكاً لسيادة لبنان الوطنية، شعروا بأن هذا الرابط مع عبد الناصر ذو أثر سلبي على علاقات لبنان الدولية والإقليمية وعلى مصالحه. أحرز هذا الانتقاد تقدماً عقب تفكك الجمهورية العربية المتحدة. في تلك الفترة كان اعتماد عبد الناصر على لبنان مسرحاً يمارس فيه سياسته في الشرق العربي. في هذه الأثناء صعّدت حكومات كل من العراق وسوريا والعربية السعودية والأردن، ضغوطها على لبنان كي يتخلى عن هذا التعاون الوثيق مع عبد الناصر. واستناداً إلى الاعتبارات الجيو-سياسية والاقتصادية كان محتّماً أن تؤثر هذه الضغوط على مصالح لبنان، إذ إنه لم يكن باستطاعته مثلاً التعويض من الخسائر الاقتصادية الناجمة عن العلاقة مع مصر. على العكس من ذلك، بيّنت هذه العلاقات العجز المستمر لمصلحة مصر.[٨٠] قلّلت إطاحة الحكمين السوري والعراقي في بداية عام ١٩٦٣ على يد حزب البعث، من الضغوط على لبنان إلى حد ما، ولكن لفترة قصيرة، إذ إن حكومات البعث بدورها مارست الضغوط على لبنان لإبعاده عن عبد الناصر.

تمكن الشهابيون من مواجهة هذه الانتقادات عبر الإشارة إلى مساهمة الشهابية في تطوير الدولة البنانية كمركز لولاء مواطنيها. جرى تحسين الظروف الاجتماعية للطبقات الفقيرة والمتوسطة، وفي المناطق الريفية مع الأخذ في الاعتبار بعض الأهداف بما فيها إدماج «قوميين عرب لبنانيين» في الدولة اللبنانية. من خلال التعاون مع عبد الناصر، استطاع الشهابيون اللبنانيون أيضاً أن يحدّوا من انتشار القوميين العرب اللبنانيين الراديكاليين لبضع سنوات. من الأمور المعبّرة مثلاً أنه برغم القبضة

(٧٨) الجميّل، لبنان واقع ومرتجى، بيروت ١٩٧٠، ١٠٩-١٢٠.
انظر أيضاً:
K. Salibi, *Crossroads to Civil War: Lebanon* 1958-1976, London 1976, 15-18;
سليم، خمسون سنة مع الناس، ٤٠٧-٤٠٨.
(٧٩) تيموفياف، كمال جنبلاط: الرجل والأسطورة، ٢١٤
(٨٠) Kalawoun, *The Struggle Jor Lebanon*, 94-5, 108-9.

الناصرية على قواعد القوميين العرب اللبنانيين، انتخاب النائب الناصري الأول في البرلمان اللبناني عام ١٩٧٢، أي بعد وفاة عبد الناصر وانكفاء الشهابية. كان باستطاعة الشهابيين أيضاً أن يبيّنوا أنهم اضطلعوا بدور مهم في تقوية المؤسسات القومية اللبنانية. بصرف النظر عن تطوير الدولة، ساهم شهاب في تحويل حزب الكتائب إلى قوة رئيسية في السياسة اللبنانية. وتعززت مكانة صحيفة لوريان القومية اللبنانية، إذ أصبحت الناطقة الرئيسية باسم الشهابية وأصبح ناشرها البارز جورج نقاش، عملياً، المعبّر الرسمي عن الفكر الشهابي.

وكان بإمكان الشهابيين أن يعتبروا أن السياسة الشهابية عكست، على المستوى الإقليمي، المصالح الوطنية اللبنانية في معظم الحالات. كانت العلاقة الودّية مع عبد الناصر عائدة جزئياً إلى التحول في الموقف المصري من لبنان وليس العكس. فبينما كانت مصر بقيادة عبد الناصر تطرح السؤال في المرحلة السابقة عن صيغة «الوجه العربي» للبنان، ثم أصبحت المدافع الأساسي عنه على الساحة العربية والمنتديات السياسية.[٨١] وتحدد دور لبنان في الصراع العربي-الإسرائيلي انطلاقاً من هذه الصيغة. لذلك عندما انقسمت الدول العربية في منتصف الستينات قسمين دول المواجهة ودول الدعم، وقد صنّف لبنان في الفئة الثانية. جاءت هذه الصيغة نتيجة مناقشة بين الرئيس شارل حلو الذي خلف شهاب عام ١٩٦٤ وكان مدعوماً منه وبين الرئيس عبد الناصر. وكان لافتاً للنظر أنه لم يشارك في هذه المناقشة أي زعيم قومي عربي لبناني. كان وضع لبنان كدولة دعم أيضاً نتيجة لإمكاناته العسكرية المحدودة. هذا بدوره عائد إلى السياسة الدفاعية المتبعة طوال الخمسينات والستينات. لذلك بينما حاولت الدول العربية الأخرى التي تجمعها حدود مشتركة بإسرائيل، أن تطوّر قدراتها العسكرية، قادت النخبة الشهابية الحاكمة لبنان باتجاه بعيد عن هذه السياسة. لكن لا عبد الناصر ولا الناصريون في لبنان أبديا معارضتهما لهذه السياسة.[٨٢]

وكان بوسع الشهابيين أيضاً مواجهة انتقادات القوميين اللبنانيين المتشددين عبر الإشارة إلى رفض لبنان عدداً من المشاريع الرامية إلى المزيد من التعاون الإقليمي

(٨١) الجسر، ميثاق ١٩٤٣، بيروت ١٩٧٨، ١٩٩.

(٨٢) انظر: حلو، حياة في ذكريات، ٢٠٦.

بين الدول العربية. على سبيل المثال، عندما صرح الأمين العام لجامعة الدول العربية عبد الخالق حسونة عقب مؤتمر القمة العربي عام ١٩٦٤، بأنه بات من الممكن نتيجة للقرارات المتخذة من القادة العرب، تحويل الجامعة إلى اتحاد كونفدرالي، سارعت السلطات اللبنانية إلى الاحتجاج على هذا الاقتراح والتعبير عن رفضها أي تعديل في ميثاق جامعة الدول العربية.[٨٣] وفي العهد الشهابي أيضاً رفض لبنان الانضمام إلى السوق العربية المشتركة برغم أنه اضطلع، في فترات سابقة، بدور فاعل في إقناع الحكومات العربية بالحاجة إلى توسيع ميثاق الأمن العربي المشترك عام ١٩٥٠ ليصبح معاهدة دفاع مشترك وتعاون اقتصادي.[٨٤]

كان الميثاق الشهابي-الناصري عاملاً مهماً مكّن الدولة اللبنانية من اتخاذ هذه المواقف من دون المجازفة بحصول ردّ فعل سلبي داخلي من القوميين العرب. ومع أن هذا الميثاق كان سائداً وعبد الناصر مسيطراً على جماهير القوميين العرب اللبنانيين، تمكّن الشهابيون من تعزيز الدولة. لكن في نهاية الستينات، جرى عدد من الحوادث وضع نهاية للميثاق. قبل هذه الفترة بدت الدولة الناصرية مركزاً للحركة الثورية والمعادية للاستعمار في المنطقة العربية. من الستينات فصاعداً برزت مراكز أخرى منافسة في المنطقة العربية كالحكومات البعثية في دمشق وبغداد ومنظمة التحرير الفلسطينية والحكومة الجزائرية بقيادة جبهة التحرير الوطني وحكومة الجبهة الوطنية في اليمن الجنوبي. بدأت هذه القوى تكوّن تحدّياً لسلطة عبد الناصر كقائد للاتجاه القومي في المنطقة العربية، وتطرح الأسئلة عن سياسته الاجتماعية والعربية. كذلك بدأ عبد الناصر يفقد دور المعبر والناطق الوحيد باسم المصالح القومية العربية ومشروعها السياسي.

كان دور عبد الناصر القيادي في الحركة القومية العربية موضع تساؤلات كبرى عقب هزيمة ١٩٦٧ في الحرب مع إسرائيل. لكن التأييد الجماهيري له في قاعدة القوميين العرب اللبنانيين ظهر عموماً غير متزعزع جرّاء الهزيمة. لذلك عندما أعلن

---

(٨٣) M. Z. Yakan, 'Lebanon's Politics in Inter-Arab Relations: 1943-1964', Ph.D. diss., University of Michigan 1965, 254.

(٨٤) محمودي، لبنان في جامعة الدول العربية، بيروت ١٩٩٤، ٢١٢.

عبد الناصر استقالته من منصبه الرئاسي بعد نهاية الحرب ببضعة أيام، تدفقت جماهير القوميين العرب اللبنانيين إلى شوارع المدن اللبنانية داعية إياه إلى البقاء في السلطة. لكن هذا الاستعراض المؤثر للتضامن مع عبد الناصر، لم يحل دون المزيد من الانتقاد والشكوك المتصلة بالنموذج الناصري للحكم أولاً في أوساط المفكرين من القوميين العرب اللبنانيين، وثانياً في أوساط الشرائح الاجتماعية الواسعة للقوميين العرب اللبنانيين. تركزت هذه الشكوك خصوصاً على صحة الناصرية كقوة قادرة على تحقيق الأهداف القومية العربية.

اتفاق القاهرة

إن التغيير الذي أصاب موقف القوميين العرب اللبنانيين من الناصرية هيّأ الأرضية الملائمة لإعادة ترتيب الميدان السياسي اللبناني. استطاعت منظمة التحرير الفلسطينية، وعلى غرار عبد الناصر من قبل، الاضطلاع بدور مهم في هذه العملية وفرض نفسها كأحد الشركاء المسيطرين على وجهتها. يتعلق هذا الدور بعلاقة منظمة التحرير الفلسطينية بفتح التي بدأت ببناء منظمتها السرية في أوساط الفلسطينيين القاطنين في لبنان في أواسط الستينات. أُعلن ذلك عندما توفي جلال كعوش، وهو قائد في العاصفة-الجناح العسكري لفتح- أثناء التوقيف واستجوابه لدى المكتب الثاني، فنظّم عدد ضئيل من القوميين العرب اللبنانيين حركة احتجاج في بيروت كردّ فعل على ما جرى. لكن الحركة لقيت تجاوباً محدوداً من الاتجاه السائد بين القوميين العرب اللبنانيين الذين ظلوا حتى عام ١٩٦٨ يرتابون من فتح. لذلك عندما اجتمعت بعض الفصائل من المجموعات القومية العربية اللبنانية واليسارية لإنشاء «الجبهة اللبنانية لدعم الثورة الفلسطينية» جاء ردّ فعل التيارات الرئيسية في الأحزاب اليسارية والمجموعات القومية العربية المؤيدة لعبد الناصر فاتراً، إن لم يكن عدائياً.

بدأ موقف القوميين العرب اللبنانيين يتغير عندما بدأت فتح بضرب أهداف إسرائيلية في الأراضي المحتلة، وتسارع قوياً بعد معركة الكرامة التي جرت في الأردن في آذار/مارس عام ١٩٦٨. في هذه المعركة قاتل عدد ضئيل نسبياً من المدرّبين على حرب العصابات المنتمين إلى فتح قتال «الأبطال» بحسب وصف قائد

عسكري أردني شاركت قواته في المعركة ضد قوة إسرائيلية كبيرة مجتاحة.[٨٥] وأكّدت جنازة خليل عز الدين الجمل العضو اللبناني الشاب في فتح، وهو استشهد أثناء القتال، على التأييد الجماهيري لحركة المقاومة الفلسطينية لدى القوميين العرب اللبنانيين والأحزاب اليسارية التي تخطّت الحدود الحزبية والطائفية في لبنان. وتوطد هذا التأييد أكثر فأكثر عندما قرر عبد الناصر مساعدة فتح.

علقت فتح التي تسلمت السلطة في منظمة التحرير الفلسطينية عام ١٩٦٩ أهمية على عملياتها العسكرية ضد إسرائيل عبر الأراضي اللبنانية.[٨٦] حاول الجيش اللبناني الذي كان يسيطر عليه الشهابيون أن يحدّ من هذه العمليات، وهذا ما أدّى إلى اشتباكات بين الجانبين. سرّع تكرار هذه الاشتباكات في تفكك المجموعات السياسية التي تؤيد الميثاق الشهابي-الناصري وأفضى إلى إقامة تحالفات جديدة في لبنان.

وقد برز تحالفان معاديان للشهابية في يمين الساحة السياسية اللبنانية وفي وسطها. أولاً كان الحلف الثلاثي الذي تكوّن قبل انتخابات ١٩٦٨ بمدّة قصيرة، من حزب الوطنيين الأحرار بقيادة شمعون وحزب الكتلة الوطنية بقيادة ريمون إدّه. من المفارقات أن التحالف جذب أيضاً حزب الكتائب الذي بدأ يبتعد عن الشهابية ويؤيد منتقديها. كان موقف الحلف الثلاثي من حركة المقاومة الفلسطينية ملتبساً. من جهة لم تكن أحزاب الحلف غير متعاطفة مع القضية الفلسطينية. شمعون كما سبقت الإشارة، كان في وقت ما مؤيداً كبيراً لها، في حين كان حزب الكتائب مشاركاً في جملة نشاطات سياسية معادية للصهيونية. ورفض ريمون إدّه إلى آخر أيامه، أن يكون له أي تعاطٍ مع إسرائيل وبقي منتقداً المخططات الصهيونية في لبنان. وافق الحلف أيضاً على موقف فتح النقدي تجاه الاشتراكية العربية ومن القومية العربية. ولقي دورها وكذلك دور منظمة التحرير الفلسطينية في إضعاف السيطرة الناصرية-الشهابية على جماهير القوميين العرب اللبنانيين أيضاً، الترحيب من الحلف. لكن أحزاب

(٨٥) D. Hirst, *The Gun and the Olive Branch: The Roots of Violence in the Middle East,* London 1977, 284-5.

(٨٦) R. El-Solh, 'La politica interaraba e il detonatore olp', *Politica Internazionale,* 3/4 (March-April 1985): 88-97.

الحلف بصفتها ممثلة للقومية اللبنانية، كانت كذلك معارضة بقوة للنشاطات العسكرية لمنظمة التحرير الفلسطينية ضمن الأراضي اللبنانية وعبرها.

أما التحالف الثاني المعادي للشهابية فهو كتلة الوسط التي ضمّت عدداً من سياسيي الوسط من المسلمين والمسيحيين، كسليمان فرنجية وصائب سلام المنتقدين للشهابية. حافظ بعض أعضاء كتلة الوسط على علاقات ودية مع زعماء منظمة التحرير الفلسطينية وجاء ذلك لمصلحة الاثنين معاً. برغم أنه لم يكن لدى كتلة الوسط أنصار كالذين حظي بهم سابقاً الحلف الثلاثي، فقد كان للكتلة بعض التأثير على مجرى الأحداث خلال الستينات. من الأمثلة على ذلك تشجيعها الرئيس شارل حلو الذي اختاره شهاب خلفاً له على الابتعاد عن الرئيس السابق.

من ناحية أخرى، كان لبروز الحركة الوطنية اللبنانية عام ١٩٦٩ على الطرف الآخر من الساحة السياسية الأهمية نفسها وربما أكثر. ضمت الحركة الوطنية اللبنانية ١٣ حزباً يمثلون ثلاثة اتجاهات رئيسية هي: الاشتراكيون اللبنانيون كالحزب التقدمي الاشتراكي بقيادة كمال جنبلاط، والماركسيون-اللينينيون كالحزب الشيوعي اللبناني، والمنظمات القومية العربية اليسارية كحزب البعث وعدد من المنظمات الناصرية. لم تكن الحركة الوطنية اللبنانية معادية لعبد الناصر، لكنها بسبب الاشتباكات مع منظمة التحرير الفلسطينية، أصبحت متورطة في صراع متصاعد مع الشهابيين، وهذا ما حرم الشهابية عدداً من حلفائها البارزين ومناصريها خصوصاً قائد الحركة الوطنية اللبنانية كمال جنبلاط.

كانت أحزاب الحركة الوطنية اللبنانية متفقة على مسألتين كانتا نقطة الارتكاز في أعمالها. أولاً يجب على لبنان أن يتخلى عمّا سمّته الحركة الوطنية السياسة «الانعزالية» و«التأكيد على انتمائه إلى الجسم العربي/المجموعة العربية». ويمكن التوصل إلى ذلك عبر «المشاركة الفعّالة في صراع وطني شامل ضد العدو الصهيوني وحلفائه». ثانياً احترام لمبدأ حرية تأسيس الأحزاب والجمعيات، الذي أدخل إلى الدستور اللبناني لكنه لم يطبق تطبيقاً صحيحاً.[٨٧]

---

(٨٧) Lebanese National Movement, 'The Platform of Lebanon's National Movement: Democratic Reform of the Political System in Lebanon', Beirut, 18 August 1975.

في المسألتين انتقدت الحركة الوطنية اللبنانية النخبة الحاكمة في لبنان، إذ إن المشاركة في الصراع مع الصهيونية تعني عملياً، بحسب الحركة الوطنية، إعطاء منظمة التحرير الفلسطينية حرية كاملة تتيح لها الحركة عبر الأراضي اللبنانية، وهذا مساو لامتحان يختبر فيه موقف لبنان من العروبة. فشلت النخبة الحاكمة في لبنان في الامتحان بحسب التحالف بين الحركة الوطنية اللبنانية ومنظمة التحرير الفلسطينية، إذ بدت كأنها (النخبة الحاكمة) تميل إلى «تصفية» حركة المقاومة الفلسطينية. على العكس من ذلك، أخذت الحركة الوطنية اللبنانية على عاتقها حماية الوجود الفلسطيني المسلح في لبنان. ولخص ذلك الموقف النظرة السائدة بين جماهير القوميين العرب اللبنانيين التي كانت تعتبر تحرير فلسطين بمثابة الهدف المركزي للقضية العربية. لقد طغى هذا الهدف على الهواجس العربية الأخرى بما فيها علاقات لبنان مع عبد الناصر والتعاون العربي والتوحيد السياسي.

أما في ما يتعلق بحرية العمل الحزبي في لبنان، فقد تمكنت النخبة الحاكمة في لبنان وخصوصاً أثناء الفترة الشهابية، من تهميش واحتواء الأحزاب اليسارية والأحزاب القومية العربية الراديكالية. فحتى عام ١٩٧٠ كانت هذه الأحزاب، باستثناء الحزب التقدمي الاشتراكي بقيادة جنبلاط، محظورة. اللافت أن الأحزاب القومية العربية الراديكالية لم يشملها الحظر بسبب فقدانها المؤهلات المناسبة للديموقراطية أو بسبب معارضتها للديموقراطية البرلمانية، بل لأنها رفضت الاعتراف باستقلال لبنان ولأنها دعت إلى إدخال لبنان في كيان عربي أو أممي أكبر. لكن برغم حرمانها من الوضع القانوني وبرغم عدم السماح لها بالعمل العلني تمكنت الأحزاب اليسارية والقومية العربية الراديكالية من العمل كمنظمات شبه سرّية. لقد سُمح لها بأن يكون لديها وسائل إعلامها ودور نشر خاصة بها وأندية ثقافية. وكان بوسع أعضائها الترشح للانتخابات بصفتهم الشخصية وليس كممثلين رسميين لأحزابهم. أتاحت هذه الشروط للأحزاب اليسارية والقومية العربية الراديكالية بالبقاء على قيد الحياة، لكن لم تسمح لها بالانضمام إلى الاتجاه السائد في السياسة اللبنانية. بينما كان الانتساب إلى الأحزاب اليمينية يتيح للمنتسب تعزيز مكانته الشخصية وفرصه في العمل وفي النشاط السياسي، كان على الأعضاء في الأحزاب اليسارية والقومية العربية الراديكالية التضحية غالباً بحقوقهم الشخصية وتحمّل التمييز

ضدهم. هذه الضغوط أثرت على صورة أولئك الأعضاء والعضوية فيها. كانت حرية العمل الحزبي أوسع بما لا يقاس مقارنة بالدول العربية الأخرى وخصوصاً تلك التي تبنّت القومية العربية. لكن مقارنة بالديموقراطيات المتطورة فإن أحزاب الحركة الوطنية اللبنانية عانت من الملاحقة المستمرة والضغوط والتهميش. كان بعض هذه الأحزاب موجوداً منذ عقود كالحزب الشيوعي اللبناني الذي أُنشئ عام ١٩٢٤، وحزب البعث العربي الاشتراكي الذي تأسس فرعه اللبناني في أواخر الأربعينات. لكن الضغوط الحكومية كانت من أبرز العوامل التي منعتها من دخول البرلمان اللبناني.

بسبب موقف الحركة الوطنية اللبنانية من مسألة حرية حركة المقاومة الفلسطينية في لبنان، قام تحالف واقعي بينها وبين منظمة التحرير الفلسطينية. حاولت فتح المحافظة على العلاقات الودية مع الحلف الثلاثي وكتلة الوسط حتى مع الشهابيين، لكن أياً منها لم يتطوّر إلى مستوى العلاقات بين الحركة الوطنية ومنظمة التحرير. وساعدت هذه العلاقات أحزاب الحركة الوطنية على الانتشار انتشاراً ملحوظاً في أوساط العروبيين والانتقال تدريجياً من طرف السياسة اللبنانية إلى وسطها، ونتيجة لذلك تخفيف الضغوط على منظمة التحرير في لبنان.

أضعف التغيير في مواقف كل من حزب الكتائب وجنبلاط والمجموعات الناصرية، الدولة الشهابية وجعلها غير قادرة على مواجهة تحدّي منظمة التحرير. عندما وصل التشنج بين الجهتين إلى نقطة أصبح معها لبنان مهدداً بالحرب الأهلية، أبرمت الحكومة اللبنانية ممثلة بقائد الجيش اللبناني إميل بستاني اتفاق القاهرة مع منظمة التحرير الفلسطينية ممثلة برئيسها ياسر عرفات في ٣ تشرين الثاني/ نوفمبر عام ١٩٦٩ . لقد وفّر الاتفاق ملاذاً للمنظمة على الأراضي اللبنانية بشرط الاّ تؤدي نشاطاتها إلى إضعاف سيادة لبنان وأمنه.[٨٨] هذه الأهداف المتناقضة ظاهرياً كان من المفترض أن تتحقق عبر إضفاء مكانة «الجيش الحليف» على قوات المنظمة بحيث لا يؤثر وجودها على الوضع القائم في لبنان. وطابقت محاولة ضبط نتائج الاتفاق على الساحة الداخلية المبادئ الأساسية المتجذرة لدى فتح، وتحديداً وجوب الامتناع عن

(٨٨) للاطلاع على النص الكامل لاتفاق القاهرة، انظر: حلو، حياة في ذكريات، ٢٥٥-٢٥٦.

أي تدخل في شؤون الدول العربية الأخرى. لكن نظراً إلى أن الوجود العسكري للمنظمة ونشاطاتها في لبنان، أصبحا المسألة الرئيسية المسيطرة على السياسة اللبنانية، وبما أن هذه المسألة أصبحت بمنزلة امتحان لعروبة لبنان في نظر العروبيين، فإن اتفاق القاهرة كان محاولة لإعادة صوغ عروبة لبنان.

منذ لحظة توقيعه لم يتمتع الاتفاق بحظوظ الاستمرار إذ إن عقبات عدّة جعلته غير قابل للتطبيق. فقد كان مبنياً على عدد من الافتراضات والتوقعات التي أثبتت في النهاية عدم صوابيتها كما أثبتت أنها جاءت نتيجة بضعة ظروف تغيرت على نحو دراماتيكي ومفاجئ. وقد تركت هذه التغييرات أثراً على طرفي الاتفاق وعلى ميزان القوى بينهما، وهذا ما أثّر على موقفيهما من الاتفاق.

كانت اتفاق القاهرة قائماً بصورة غير مباشرة على افتراض أن الرد الإسرائيلي على الهجمات الفلسطينية عبر الأراضي اللبنانية سيكون معتدلاً ويناسب حجم العمليات الفلسطينية. لقد بُرِّر هذا الافتراض عبر الإشارة إلى القانون الدولي القائل بحماية المدنيين في حالات الحرب، وإلى الاهتمام الغربي الخاص بلبنان المسيحي وبالتقدير الإسرائيلي لهذه الظاهرة التاريخية. لكن عندما هاجمت إسرائيل مطار بيروت الدولي عام ١٩٦٨ أوضحت أن هذه الاعتبارات لن تردعها.[٨٩] من خلال الهجوم على أهداف مدنية لبنانية رمت إسرائيل إلى ممارسة الضغوط على الحكومة اللبنانية والشعب كي يتحولا إلى معاداة منظمة التحرير والتخلي في نهاية المطاف عن اتفاق القاهرة.

إثر طرد منظمة لتحرير الفلسطينية من الأردن في أيلول/ سبتمبر ١٩٧٠ نقلت المنظمة مركز قيادتها ومعظم قواتها المحاربة وكوادرها إلى لبنان. قبل طردها اعتبرت المنظمة وجود قواتها في لبنان ضرورياً ومهماً، إلا أنها كانت جاهزة للتسوية مع السلطات اللبنانية. لكن عقب طردها، وبما أنها أصبحت تعتبر وجودها في لبنان مسألة حياة وموت، تصلّبت في مواقفها من السلطات اللبنانية، وأصبحت أكثر

---

(٨٩) *Israel in Lebanon: Report of the International Commission to Enquire into Reported Violation of International Law by Israel during its Invasion of the Lebanon*, London 1982, 27-99.

استعداداً لإعادة تفسير اتفاق القاهرة بحرية وللعمل في لبنان كـ«دولة ضمن الدولة» أي بطريقة غير مذكورة في الاتفاق.

اعتبر توجّه منظمة التحرير الفلسطينية إلى الذهاب أبعد من نص اتفاق القاهرة وروحه، نتيجة لسياسة الفصائل الفلسطينية الراديكالية في منظمة التحرير الفلسطينية، والتي أشار بعضها علناً إلى أن تحرير لبنان شرط مسبق لتحرير فلسطين. ومع أن فتح كحركة لم تلتزم هذه الاستراتيجية فقد أيّدها بعض قادتها علانيةً. عملياً اضطلع ذلك بدور أساسي في اتساع الوجود الفلسطيني المسلح والسياسي في لبنان بطريقة مغايرة لاتفاق القاهرة.

أضعفت وفاة عبد الناصر في الشهر نفسه حركة القومية العربية. لم يتمكن أنور السادات الذي خلف عبد الناصر وربما لم يحاول، من أن يكتسب ولاء جماهير القوميين العرب اللبنانيين. لذلك غيّبت وفاة عبد الناصر من الساحة العربية زعيماً كان الراعي والضمانة لاتفاق القاهرة وبإمكانه القيام بدور مهم من خلال علاقاته الجيدة مع الفلسطينيين واللبنانيين في ضمان تنفيذه. بالإضافة إلى ذلك، عقب وفاة عبد الناصر وبسبب الأزمة التى عاناها العروبيون على مستوى القيادة في لبنان، اتجه عدد متنام منهم إلى منظمة التحرير طلباً للتوجيه والحماية والدعم. وأدى مسار الأحداث هذا إلى تعزيز موقع منظمة التحرير في تعاطيها مع السلطات اللبنانية وجعلها أقل استعداداً لحصر نشاطاتها ووجودها في لبنان في إطار الحدود المرسومة في اتفاق القاهرة. لكن تطورات داخلية أدّت أيضاً إلى إضعاف الدولة اللبنانية. ونتيجة لذلك أسفرت عن الحد من إمكانات تطبيق الاتفاق. وُقّع الاتفاق عندما كانت الشهابية القوة المسيطرة في الحكم. من هذا المنطلق، كان على الشهابيين العمل وكأنهم الضمانة والمنفِّذون المحليون للاتفاق بمباركة عبد الناصر.

بعدما تحسس شهاب الجو المتغير في البلد قرر في صيف ١٩٧٠ ألاّ يترشح للرئاسة. أصدر شهاب تصريحاً شرح سبب امتناعه عن الترشيح وأشار فيه إلى أن نظام الحكم اللبناني لن يكون قادراً على مقاومة التحديات والضغوط التي تواجه لبنان وخصوصاً تلك التي تمارسها منظمة التحرير الفلسطينية على لبنان. وأشار وزير الخارجية عهدذاك فؤاد بطرس وكاتم أسرار شهاب إلى أن الأخير اعتبر أنه من أجل التعاطي مع هذه التحديات، فإن الرئيس بحاجة إلى دعم مطلق من قاعدة القوميين

العرب اللبنانيين. وبما أنه لم يكن قادراً على تأمين هذا الدعم قرر عدم الترشّح للانتخابات عام ١٩٧٠.[٩٠] برغم أن ذلك كوّن عاملاً مهماً في قرار شهاب فهناك أيضاً عوامل عدة مؤثرة. فقد كان للمعارضة القوية للحلف الثلاثي وكتلة الوسط لترشيحه الأهمية نفسها في تحديد موقف شهاب من الانتخابات الرئاسية وفي ردعه عن الترشح لولاية ثانية.

بتأييد من عبد الناصر دعم شهاب ترشيح رئيس المكتب الرئاسي الياس سركيس إلى الرئاسة في حين أيّد الحلف الثلاثي وكتلة الوسط والحركة الوطنية اللبنانية سليمان فرنجية. نجاح فرنجية كان إنباء بنهاية الدولة الشهابية. دعا الرئيس الجديد صائب سلام إلى تأليف الحكومة الجديدة التي باشرت تفكيك بنية الدولة الشهابية. ودفعت هذه العملية عدداً من الضباط الشهابيين إلى الفرار خارج البلاد وتركت ما تبقى من النخبة الشهابية في حالة من الفوضى. كذلك ترك هذا التغيير الكبير في السياسة اللبنانية الدولة غير قادرة حتى على تنفيذ اتفاق القاهرة.

كان الرئيس الجديد بحاجة إلى تأمين دعم الحلف الثلاثي وكتلة الوسط والحركة الوطنية اللبنانية من أجل إبعاد الشهابيين عن السلطة. وفي الوقت نفسه، جعل منظمة التحرير الفلسطينية تلتزم اتفاق القاهرة. كان تأييد الحركة الوطنية أساسياً إذ إن نفوذها ازداد باطراد لدى القواعد العروبية، نتيجة العلاقة الخاصة التي تربطها بمنظمة التحرير. وبينما كان كمال جنبلاط وزيراً للداخلية في عامي ١٩٦٩-١٩٧٠ تمكن، برغم كل الصعوبات وعبر إقامة آلية للتنسيق، من جعل المنظمة تلتزم اتفاق القاهرة.[٩١] هذا الإنجاز أكّد تغييراً ملحوظاً في نفوذ جنبلاط على التحالف بين المنظمة والحركة والتقدير الذي تكنّه له المنظمة، وهذا ما أتاح له متابعة خطة عمله متابعة ناجحة. لا حاجة إلى التأكيد أن جنبلاط استطاع بلوغ هذه النتيجة لأنه كان وزيراً للداخلية ويتمتع بمكانة خاصة في الحكومة.

إن القرار الذي اتخذه جنبلاط في صيف ١٩٦٩ بصفته وزيراً للداخلية أو «الحاكم الإداري للبنان» بحسبما وصف هو منصبه الوزاري، بالترخيص لخمسة

---

(٩٠) F. El-Khazen, *The Breakdown of the State in Lebanon: 1967-1976*, London 2000, 180.

(٩١) تيموفياف، كمال جنبلاط: الرجل والأسطورة، ٣٤٥.

أحزاب راديكالية مؤيدة لمنظمة التحرير الفلسطينية، عزز نفوذه وقرّبه من لعب دور قائد جماهير القوميين العرب اللبنانيين.[٩٢] دلّ هذا القرار على تغيير في سياسة الحكومة اللبنانية تجاه القوميين العرب الراديكاليين وأحزاب يسار الوسط. يمكن اعتبار هذا القرار تدبيراً أملته الواقعية السياسية إذ إن الأحزاب القومية العربية الراديكالية واليسارية برزت كلاعبين فاعلين على الساحة اللبنانية أثناء الفترة المذكورة. وقد سرّع قرار جنبلاط هذه العملية وساعد تلك الأحزاب على اكتساب الشرعية التي وطّدت دورها محلياً وعالمياً.

إلا أن قرار جنبلاط كان موضع انتقاد قوي لدى القوميين اللبنانيين مع وجود بيار الجميل ورشيد كرامي على رأس الحملة المضادة. برغم أن كرامي يعتبر نفسه قومياً عربياً فإن موقفه من هذه المسألة كان صدى لمصالح وهواجس الفصائل المتطرفة من القوميين اللبنانيين. ترافقت الضغوط لسحب قرار جنبلاط مع الدعوة إلى إعادة النظر في قوانين الجمعيات والأحزاب في لبنان، وكذلك مع الضغوط التي رمت إلى إقصاء جنبلاط وكتلته البرلمانية عن الحكومات المتتالية المؤلفة بين ١٩٧٠ و١٩٧٣. أضعفت هذه السياسة قدرة الحكومات اللبنانية على إلزام منظمة التحرير الفلسطينية اتفاق القاهرة وعلى «استيعاب» الاتفاق.

في ذلك الوقت، كان جنبلاط في موقع يمكنه من تحقيق هذا الأمر. لقد سبق أن أثبت عندما كان وزيراً للداخلية، أنه قادر على لجم تجاوزات فصائل منظمة التحرير.[٩٣] كان القيام بذلك أكثر صعوبة في بداية السبعينات عندما نقلت منظمة التحرير مقرها إلى لبنان؛ لكن نفوذ جنبلاط لدى المنظمة ازداد في هذه المرحلة وجرى التعامل معه كحليف رئيسي لحركة المقاومة الفلسطينية. وتوطدت هذه العلاقة عندما أصبح عام ١٩٧٠ الأمين العام لـ«جبهة المشاركة في الثورة الفلسطينية» التي كانت تضم منظمة التحرير الفلسطينية إلى جانب الأحزاب الرئيسية الحاكمة والمعارضة في المنطقة العربية. كذلك تعزز موقفه ومن ثمّ موقف الحركة الوطنية

---

(٩٢) اشتي، الحزب التقدمي الاشتراكي ودوره في السياسة اللبنانية ١٩٤٩-١٩٧٥، بيروت ١٩٨٩، ١٥٨٦.

(٩٣) المصدر نفسه، ١٥٧٦-١٥٧٨.

اللبنانية في انتخابات عام ١٩٧٢، ففاز في الانتخابات معظم المرشحين المدعومين من جنبلاط في منطقتي الشوف وعاليه. وحصل المرشح الناصري نجاح واكيم على أكبر عدد من الأصوات في بيروت، في حين حصل عبد المجيد الرافعي رئيس الفرع اللبناني لحزب البعث المؤيد للعراق على أكبر عدد من الأصوات في طرابلس. وفاز في صور علي الخليل الذي كان حتى عام ١٩٦٨ الأمين العام لحزب البعث العراقي في لبنان، وحلّ ثانياً في عدد الأصوات التي نالها المرشحون في دائرته. وسجّل كل من رشيد الصلح حليف الحركة الوطنية وفريد جبران نائب رئيس الحزب التقدمي الاشتراكي، انتصاراً ساحقاً في الدائرة الثانية في بيروت. كان عدد أعضاء البرلمان الجديد المنتمين إلى الحركة الوطنية أو حلفائها ١٢، أي نصف عدد أعضاء برلمان ١٩٧٢، الذين ينتمون إلى الحلف الثلاثي.[٩٤] لكن لدى عقد مقارنة بين نتائج المجموعتين يجب الأخذ في الاعتبار الفروق القائمة بين الأحزاب المعروفة التي كانت تحظى بتأييد النخب الحاكمة والأحزاب التي كانت لوقت طويل مقصية عن العملية السياسية.

كوّنت نتائج انتخابات ١٩٧٢ تحوّلاً مهماً في لبنان انعكس في المطالبة بالإصلاح السياسي الذي اكتسب زخماً أكبر لدى الطبقة السياسية اللبنانية، فأصبحت منظمات المجتمع المدني في لبنان، وخصوصاً الأحزاب السياسية أكثر تأكيداً على ضرورة نيل مطالبها. ووسّعت أحزاب الحركة الوطنية قاعدة نفوذها في أوساط الطبقات المحرومة والطبقة المتوسطة وكذلك في أوساط الطائفة المسيحية. وأصبح الزعماء المعروفون مثل كامل الأسعد وصائب سلام وجوزف سكاف أكثر اهتماماً بتقوية أحزابهم السياسية أو بتأليفها. وأصبح استقطاب الأحزاب السياسية وفقاً للانقسام بين اليسار واليمين أكثر بروزاً.

بينما اختلفت أحزاب الحركة الوطنية على تفسير عروبة لبنان وانعكاساتها، كانت تميل في السبعينات إلى التعبير عن توافق على هذه المسألة خصوصاً في ما يتعلق بتأييد منظمة التحرير. يخذ كل من كمال جنبلاط وأحزاب الحركة الوطنية بالحلول تدريجياً محل القيادات العروبية المعروفة والتقليدية كحملة لواء العروبة اللبنانية، برغم

---

(٩٤) المصدر نفسه، ١٧٢٢-١٧٢٩، ١٧٧١.

أن الزعماء العروبيين المعروفين لم يتراجعوا تراجعاً كاملاً أمام القيادات الجديدة، فإن جنبلاط وأحزاب الحركة الوطنية أصبحا هما الأكثر تأثيراً على بلورة معاني وانعكاسات العروبة اللبنانية وتحديد مؤداها العملي، وفي نشر هذه المعاني بين جماهير القوميين العرب اللبنانيين. لذلك شعروا بأنهم يتمتعون بالأهلية نفسها أو حتى بأهلية أكبر لتمثيل هذه الجماهير مقارنة بالقيادات القومية العربية التقليدية في لبنان.

اتجهت أحزاب اليمين إلى التقليل من شأن الدور المتعاظم لأحزاب الحركة الوطنية لكن من دون التشكيك في موقع كمال جنبلاط في السياسة اللبنانية المستمد، بحسب تقدير أحزاب اليمين، من مكانته في الطائفة الدرزية وليس إلى أي شيء آخر. واعتبرت هذه الأحزاب أن الارتباط بين حزب جنبلاط التقدمي الاشتراكي وتحالف الحركة الوطنية مع منظمة التحرير، بالإضافة إلى تبنّيه القومية العربية أضعفا زعامته، وجعلاه يضع نفسه في «المعسكر الخطأ». انسجاماً مع هذه النظرة، كانت أحزاب اليمين تعتبر أن جنبلاط سوف يلقى دوماً الترحيب في صفوف النخبة الحاكمة اللبنانية ويستعيد موقعه في صفها إذا تخلّى عن دوره الخاطئ وحلفائه غير المقبولين، وتصرّف كزعيم درزي جنبلاطي فحسب.

كان لليمين اللبناني موقف أكثر تشكيكاً من أحزاب الحركة الوطنية، إذ تجاهل النجاحات السياسية والانتخابية لهذه الأخيرة أو أعادها إلى الأحداث المشؤومة والاستثنائية التي عصفت بلبنان. إلى ذلك، كانت أحزاب الحركة الوطنية تعتبر أدوات لقوى خارجية كالشيوعية الدولية أو دول عربية أخرى أو منظمة التحرير الفلسطينية. ولذلك كان ينظر إليها على أنها تعبير عن قوى وحقائق غريبة عن لبنان. نتيجة لذلك، في أسوأ الحالات، أي إذا كانت هناك حاجة للتعاطي مع الاهتمامات والقضايا التي أثارتها هذه الأحزاب، وإذا كانت مصلحة لبنان تقتضي احتواءها، رأى اليمينيون أنه أكثر احتراساً وحكمة من الناحية السياسية التعاطي مع رعاتهم الأجانب. قد يتمتع هذا اليمين بمرونة أكبر من أتباعهم في لبنان كما كان الحال مع عبد الناصر؛ إضافة إلى أن كبح هذه الأحزاب عبر التعاطي مع رعاتهم يلقي الضوء على قلّة أهميتها في لبنان ويؤكد دورها كممثلة للمصالح والمشاريع الأجنبية، وهذا ما ينتقص من شرعيتها كلاعبة لبنانية فيصبح حظرها جميعاً مبرراً.

أدّت هذه المواقف إلى إقصاء جنبلاط وأحزاب الحركة الوطنية عن الحكومات

اللبنانية المتتالية بين عامي ١٩٧٠ و١٩٧٣. حتى عندما ألّف تقي الدين الصلح «حكومة كل لبنان»، أي حكومة موسعة تمثل لاعبين أساسيين على الساحة اللبنانية، فإن حرصه على إشراك جنبلاط وكتلته في الحكومة اصطدم بالضغوط القوية التي مارسها زعماء اليمين اللبناني لإقصاء جنبلاط أو، في أقصى الحالات، لإعطائه دوراً محدوداً في الحكومة الجديدة.

أراد الصلح منح جنبلاط منصب وزير الداخلية، وكان جنبلاط مستعداً لتولّيه، دون سواه من المناصب الأخرى. لكن زعماء اليمين اللبناني وضعوا الفيتو على إعطائه إياه.[٩٥] لم يكونوا متيقنين من نيّاته وخططه وكانوا يخشون أن يستخدم هو وأحزاب الحركة الوطنية وزارة الداخلية وسيلة لتعزيز مواقعهم الجديدة ومن ثم يضعفون الدولة اللبنانية. لم يكن ذلك ما يريده جنبلاط بل هو قبل منصب وزير الداخلية من أجل إثبات أنه قادر على إنقاذ الدولة اللبنانية والسيطرة على الوضع المتدهور. كان ذلك سيخدم مصالحه ويعزز مكانته في صفوف الطبقة المتوسطة اللبنانية، وفي صفوف جزء كبير من الطائفة المسيحية، وكذلك في أوساط الذين لديهم مصالح اقتصادية والذين أخذوا يشعرون بالقلق نتيجة التشنج المتصاعد في البلاد. وبصرف النظر عما إذا كان رفض زعماء اليمين الفيتو منح هذا المنصب الوزاري لجنبلاط لأنهم لم يرغبوا في أن يعزز موقعه اللبناني والإقليمي والدولي، أو لأنهم كانوا يخشون أن يحوّل وزارة الداخلية حصان طروادة للفلسطينيين واليسار. في كل الأحوال، انتهى المأزق السياسي بإبعاده عن الحكومة الجديدة وبإسناد وزارة الداخلية إلى بهيج تقي الدين ووزارة الصناعة إلى توفيق عساف، وهما عضوان في «جبهة النضال البرلماني» بقيادة جنبلاط.

كان بهيج تقي الدين محامياً لامعاً وسياسياً محترماً وابن عائلة معروفة. لكن لم تكن لديه المكانة نفسها التي لجنبلاط في أوساط أحزاب الحركة الوطنية ومنظمة التحرير. لذلك لم يكن في وضع يمكّنه من ضبطهم أو بالأحرى ضبط العناصر المتطرفة التي كانت تشكل جزءاً عاصياً منهم أو تلك التي تعمل على نحو مستقل عنهم.[٩٦]

---

(٩٥) المصدر نفسه، ١٧٩٢.

(٩٦) باروت، حركة القوميين العرب، ٤٩٨.

بشّرت حكومة الصلح بمرحلة جديدة في العلاقات مع جنبلاط والحركة الوطنية اللبنانية والطبقة الحاكمة في لبنان. إن ذلك لم يؤدِّ فقط إلى وضع حد لسياسة إقصاء أحزاب اليسار الوسط من الحكومة بعدما ميّزت تلك السياسة المرحلة السابقة، بل وفّر لجنبلاط ولأحزاب الحركة الوطنية فرصة العمل كشركاء في رعاية الحكومة. لذلك عندما قرر جنبلاط سحب وزرائه من الحكومة أواخر ١٩٧٤، شعر الصلح أن الحكومة الائتلافية لا تستطيع الاستمرار، فقدم استقالته. وتمثل جنبلاط والحركة الوطنية أيضاً في الحكومة التالية التي شكلها رشيد الصلح. إن قرب رئيس الحكومة الجديدة من أحزاب الحركة الوطنية كان معروفاً وحثّ الساخرين في اليمين على الإشارة إلى أن الحكومة الجديدة وقعت تحت تأثير «مجلس وصاية» الحركة الوطنية. بعدما تمثّل جنبلاط وحلفاؤه في الحكومة غانمين مكاسب سياسية كان من مصلحتهم محاصرة الأزمة المستمرة في البلد ومنع تصاعد التشنج بين القوميين اللبنانيين والقوميين العرب اللبنانيين، وبين الأحزاب اليمينية واليسارية، وبين الإصلاحيين والمحافظين. حاول جنبلاط والحركة الوطنية اللبنانية نزع فتيل الأزمة الداخلية عندما كان هو ممثلاً في الحكومة. على سبيل المثال، عندما اغتيل معروف سعد سعى جنبلاط والحركة الوطنية اللبنانية بالتعاون مع عرفات إلى منع حصول ردّ فعل عنيف لأتباع سعد في صيدا. وتكرر هذا المسار في بضع مناسبات وإنْ لم ينجح دوماً النجاح المفترض.

في بعض الأحيان، يمكن ردّ عدم النجاح هذا إلى سنوات من الفرص الضائعة، أي السنوات التي أقصي خلالها جنبلاط عن الحكومة. كان بإمكان الائتلاف الحاكم الذي يضم القوميين اللبنانيين والقوميين العرب اللبنانيين أن يكون في وضع أفضل يمكّنه من تحديد علاقة لبنان مع سائر المنطقة العربية، ودوره في الصراع العربي مع إسرائيل، وهذا ما ينزع فتيل الأزمة الوطنية التي تلوح في الأفق. على العكس من ذلك، ساهم إقصاء جنبلاط وأحزاب الحركة الوطنية من السلطة في انتشار مشاعر الإحباط والاغتراب بين أعداد متزايدة من جماهير القوميين العرب اللبنانيين المؤيدين لهم. وبما أن زعماء وأحزاب اليمين اللبناني كانوا الطرف الأقوى في النخبة السياسية اللبنانية، فقد ألقي اللوم عليهم في ما يتعلق بسياسة الإبعاد هذه، برغم أن عدم قدرة القوميين اللبنانيين والقوميين العرب اللبنانيين على التوصل إلى

تسوية كانت عائدة إلى مواطن الضعف لدى القوميين العرب.

من خلال إصرار الحركة الوطنية على حرية التحرك الكاملة لمنظمة التحرير في لبنان، كانت هذه الحركة تتبنّى معنى للعروبة وبرنامجاً عروبياً لم يقبل بهما القوميون اللبنانيون. لقد أفاد هذا الإصرار العناصر الراديكالية من بينهم، أي تلك التي كانت تعارض مساومة القوميين العرب اللبنانيين وأحزاب اليسار، وفكرة الميثاق الوطني اللبناني. كما سبق الإشارة، فبينما اعتقد مهندسو اتفاق القاهرة أن الاتفاق يمثّل تسوية بين العروبيين والقوميين اللبنانيين، تخطّت منظمة التحرير حدود الاتفاق لتؤسس في لبنان «دولة داخل الدولة» أو «جمهورية الفاكهاني» في إشارة إلى جزء من بيروت ضمّ المقر الرئيسي للمنظمة كما درج وصفها.

لم يكن استبدال اتفاق القاهرة بصيغة «دولة داخل الدولة» جزءاً من الاستراتيجية العربية لتحرير الأرض العربية المحتلة.[٩٧] هذه الاستراتيجية كانت تفرض تزويد لبنان ما يحتاج إليه من أجل تحمّل انعكاسات نشاطات منظمة التحرير عبر الأراضي اللبنانية. لكن لبنان لم يُمنح البتة الدعم الذي يحدّ من الضغوط الاقتصادية والسياسية الناجمة عن ذلك. كان من الصعب أيضاً النظر إلى وضع «الدولة داخل الدولة» جزءاً من استراتيجية فلسطينية، إذ إن فتح، المنظمة الرئيسية في منظمة التحرير، تمسّكت بمعارضتها «التدخل في شؤون البلدان العربية». وقد جاءت جمهورية الفاكهاني نتيجة للاستنسابية السياسية التي لجأت إليها القيادة الفلسطينية عندما تعاملت مع انهيار الدولة اللبنانية كفرصة لتعزيز مؤسسات منظمة التحرير ولتوطيد نفوذها محلياً وإقليمياً ودولياً. هذا الوضع كان مصدراً للشكوى لدى عدد متزايد من اللبنانيين القوميين العرب وليس لدى القوميين اللبنانيين فحسب. تفاقمت حدة التذمّر إذ إن جمهورية الفاكهاني كان يشوّهها الاقتتال العنيف الذي كان ينشب لماماً بين الفلسطينيين أنفسهم لكي يكبد اللبنانيين والفلسطينيين الخسائر البشرية الكبيرة، بالإضافة إلى الفساد والأعمال الإجرامية التي ترتكبها عناصر غير منضبطة من منظمة التحرير. تجنّبت أحزاب الحركة الوطنية انتقاد هذا الوضع علناً. لكن من

(٩٧) عن موقف منظمة التحرير الفلسطينية من مؤسسات الدولة اللبنانية، انظر: مقابلة خاصة مع صائب سلام في الحياة، ١٧ كانون الثاني/يناير ١٩٩٥.

خلال الموافقة على منح الحرية الكاملة لمنظمة التحرير في لبنان بدلاً من تطبيق اتفاق القاهرة على نحو صارم، أعطت انطباعاً سواء كان صحيحاً أو مخطئاً أنها متسامحة مع حالة «الدولة داخل الدولة» لمنظمة التحرير. أضعفت هذه الأوضاع موقف الحركة الوطنية وقلّلت من قدرتها على أن تكون شريكاً لبنانياً في رعاية ميثاق وطني لبناني متجدّد.

كان لموقف أحزاب الحركة الوطنية اللبنانية من الديموقراطية البرلمانية تأثير مماثل على دورها في السياسة اللبنانية، وعلى علاقاتها مع الأحزاب القومية اللبنانية. برغم أن النظام السياسي كان يعاني شوائب عدّة فإن نظام الديموقراطية التوافقية حظي بتأييد كبير من القوميين اللبنانيين مثل أحزاب الحلف الثلاثي. في المقابل، أبدت معظم أحزاب الحركة الوطنية اللبنانية شكوكاً، بل معارضة صريحة لنظام الديموقراطية البرلمانية وللديموقراطية التوافقية. ضمّ برنامج الحركة الوطنية إشارات متعددة إلى تطوير النظام السياسي في لبنان، وعدداً من الاقتراحات المتعلقة بإصلاح التمثيل النيابي. لكن هذه الإشارات والاقتراحات لم تعط دلالة واضحة على نوع النظام السياسي الذي ترغب هذه الأحزاب في إقامته إنْ تمكنت من السيطرة على البرلمان أو الحكومة. إن خلفية أحزاب الحركة الوطنية وتأييدها للأنظمة الراديكالية في المنطقة، كالعراق وليبيا وسوريا واليمن الجنوبي بالإضافة إلى الاتحاد السوفياتي وغيره من الجمهوريات الاشتراكية والروابط القوية مع هذه الأنظمة، أثارا أسئلة مهمة بشأن التزامها الديموقراطية البرلمانية، ولذلك أضعفا أيضاً أهليتها كشريك محتمل في ميثاق وطني لبناني متجدد.

بعدما أضاعت أحزاب الحركة الوطنية والكتائب والأحرار فرصة التوصل إلى تسوية بشأن مسائل الوجود الفلسطيني المسلح في لبنان وحرية العمل الحزبي، غرقت هذه الأحزاب في حرب أهلية هيّأت حقبة جديدة في لبنان تميّزت بتحالفات واتفاقات جديدة ومعنى جديد ونتائج مختلفة لعروبة لبنان.

الوثيقة الدستورية

عندما تسلم حافظ الأسد السلطة في سوريا عام ١٩٧٠ دعا إلى إقامة كتلة إقليمية تضم سوريا ولبنان والأردن والفلسطينيين واعتبار سوريا المنطقة المركزية في هذا

التكتل.[٩٨] أشار الأسد إلى أن هذه الكتلة سوف تتيح احتواء إسرائيل ودفعها إلى إعادة مرتفعات الجولان. وكان من شأن هذه الكتلة أيضاً أن تعزز الموقف السوري على المستويين الإقليمي والدولي ليس في إطار الصراع العربي-الإسرائيلي فحسب، بل أيضاً في المنافسة على قيادة الدول العربية ومن ضمن المعسكر القومي العربي. بعد محاولة فاشلة بإقناع ملك الأردن حسين بالانضمام إلى اتحاد كونفدرالي أو حتى فدرالي مع سوريا حوّل الأسد اهتمامه إلى لبنان ومنظمة التحرير الفلسطينية.[٩٩]

في أواسط السبعينات، وفّرت الظروف التي أدّت إلى قيام الحرب الأهلية في لبنان بين تحالف أحزاب الحركة الوطنية ومنظمة التحرير من جهة، وميليشيات الجبهة اللبنانية من جهة أخرى، فرصة للأسد بغية تحقيق سياسته في لبنان. لم يعنِ ذلك بالضرورة أن الأسد يريد الحرب أو أنه حرض عليها بحسبما أشار بعض الزعماء اللبنانيين.[١٠٠] تفيد الدلائل بأن تصاعد الحرب في لبنان أقلق الأسد الذي حاول السيطرة عليه ووضع حدّ له، معتبراً أن الصراع إذا ما استفحل فسيجرّ سوريا إلى حرب إقليمية خاسرة مع إسرائيل.[١٠١] وكان اهتمامه بإقصاء هذا الاحتمال العنصر الطاغي على سياسته اللبنانية. أما العنصر الآخر الذي تحكّم بقراره فهو فكرة الكتلة الإقليمية بقيادة سوريا. على خلفية هذين الاعتبارين قرر الأسد التدخل في لبنان.

لكن لم يكن للأسد أي مشروع خاص لإعادة العلاقات المنظمة بين الحكومة اللبنانية ومنظمة التحرير الفلسطينية، أو أي حل لمشكلات لبنان الداخلية. رأى أن التطبيق الصارم لاتفاق القاهرة هو الحل. بالإضافة إلى ذلك، اعتقد أن إدخال عدد من الإصلاحات التي كانت جزءاً من مشروع الحركة الوطنية مع الإبقاء على الطابع الأساسي للنظام التوافقي في لبنان، سوف يشكل تسوية عملية. تم التعبير عن هذا الخط الفكري في الوثيقة الدستورية التي وافق عليها الرئيسان الأسد وفرنجية ركيزة

---

(٩٨) Seale, *Asad,* 344-50.

(٩٩) الأنوار، ١٧ شباط/فبراير ١٩٧٥.

انظر أيضاً: *Jerusalem Post,* 17 February 1975.

(١٠٠) J. P. Chatelier, 'The Liberation of Lebanon: an Interview with Bashir Gemayel', *Middle East Review* (FalVWinter 1982-3): 70-5.

(١٠١) Seale, *Asad,* 281.

لإنهاء الحرب بسرعة. حددت الوثيقة الدستورية التي أعلنها فرنجية في ١٤ شباط/ فبراير عام ١٩٧٦ لبنان بلداً عربيّ، وأكدت التزام اللبنانيين نظامهم السياسي وشرّعت تقسيم مناصب كل من رئيس الجمهورية والحكومة والمجلس النيابي بين الطوائف الرئيسية، كذلك وافقت على مبدأ المساواة بين المسلمين والمسيحيين في التمثيل النيابي وتعهّدت أن ينتخب المجلس النيابي رئيس الحكومة السنّي.[١٠٢] ثم أصبحت الوثيقة الدستورية أساساً لكل الحلول التي ترعاها سوريا للقضاء على «المشكلة اللبنانية». من أجل ضمان نجاح مبادرته في لبنان، كان على الأسد التعاطي مع عدد كبير من اللاعبين الدوليين والإقليميين واللبنانيين، ومعظمهم لديهم الأسباب التي تجعلهم ينكرون على سوريا الدور البارز والوحيد الذي كانت تسعى إليه في لبنان.

الأعداء اللبنانيون

الحركة الوطنية اللبنانية

في لبنان، أتى التعبير الفوري عن المعارضة للوثيقة الدستورية من جنبلاط،[١٠٣] الذي كان وراء موقفه على الأرجح نتائج الوثيقة وليس مضمونها. اعتبر جنبلاط أن عروبة لبنان ستصونها الحقائق الفعلية أكثر مما سيصونها ما كتب في الوثائق. لقد وفّرت الوثيقة الدستورية للسوريين الفرصة للتصرف كرعاة وحماة للعروبة اللبنانية ومحدّدين لمعناها وأوصياء على ممثليها المحليين. بكلام آخر، أحيت الوثيقة الدستورية لجنبلاط وحلفائه في الحركة الوطنية الاتجاه نفسه الذي برز في تفاهم عبد الناصر-شهاب وفي اتفاق القاهرة، ولكن مع وجود قيادة سورية كفريق في التسوية اللبنانية بدلاً من القيادة المصرية أو الفلسطينية.

ظهرت قوة المبادرة السورية في لبنان عندما تمكنت سوريا بمفردها من إحباط محاولات الحركة الوطنية ومنظمة التحرير الفلسطينية لإجبار سليمان فرنجية على الاستقالة من منصبه قبل نهاية ولايته، وكذلك عندما أيّدت انتخاب الياس سركيس رئيساً للجمهورية برغم كل المصاعب. بعدما ضمنت سوريا وصول سركيس إلى

---

(١٠٢) النهار، ١٥ شباط/ فبراير ١٩٧٦.

(١٠٣) تيموفياف، كمال جنبلاط: الرجل والأسطورة، ٤١٣.

الحكم صدّت محاولته للتوافق مع جنبلاط وقاعدته، أو لإدخاله أو إدخال ممثلين عن كتلته البرلمانية إلى الحكومة. أرادت سوريا أن يكون جنبلاط منبوذاً ومحروماً أي موقع في السلطة يمكنه استعماله وسيلة لإعاقة مبادرتها في لبنان. وصلت معارضة جنبلاط للسياسة السورية في لبنان إلى نهاية مأسوية عندما اغتيل في ١٦ آذار/مارس عام ١٩٧٧، وهذا ما ترك الحركة الوطنية في حال الفوضى. وما لبثت أن بدأت تلك الحركة بالتفكك فخسرت موقعها ممثلاً مستقلاً وقوياً ومعبّراً عن التيار العروبي في لبنان. غالبية أحزابها بدّلت مواقفها باتجاه الدور السوري في لبنان وأصبحت من المدافعين عنه دفاعاً قوياً، فحلّ محل الحركة الوطنية ممثلاً للعروبة اللبنانية المحلية إلى حد ما، اللقاءُ الإسلامي، الذي يضم مفتي الجمهورية السابق وعدداً من رؤساء الحكومة السابقين، لكن هذا اللقاء لم يكن لديه مجموعة كبيرة من المحازبين والأنصار كالتي كانت لأحزاب الحركة الوطنية.

القوات اللبنانية

تركت نهاية الحركة الوطنية سوريا في مواجهة مع لاعبين أساسيين في لبنان: القوات اللبنانية ومنظمة التحرير الفلسطينية. لكن أياً من الفريقين لم يكن قادراً على منع سوريا من تنفيذ استراتيجيتها في لبنان. بدأت العلاقات مع القوات اللبنانية في جو إيجابي في صيف ١٩٧٦ عندما وجّه زعماء الجبهة اللبنانية نداء إلى الأسد لإنقاذ المعاقل المسيحية من الهجوم العسكري المشترك للحركة الوطنية والفلسطينيين، والمعروف باسم «حرب الجبل». تجاوب الأسد مع ذلك النداء عبر إرسال قواته إلى لبنان وتمكّنت من وقف الهجوم. عبّرت القوات اللبنانية عن دعمها للتدخل السوري المكثّف الذي نفّذته «قوة صديقة لإعادة القانون والنظام» بحسبما وصفه بيار الجميل. لكن العلاقات بين الفريقين بدأت بالتدهور بعد فترة وجيزة نسبياً. وتزامن ذلك مع حلول القوات اللبنانية محل الجبهة اللبنانية وتشديد القوات على العمل العسكري بدلاً من النشاط السياسي. تحقّق ذلك عبر توطيد سيطرة حزب الكتائب على الجبهة اللبنانية وبروز بشير الجميل قائداً للقوات اللبنانية من دون منازع.[١٠٤] خلافاً لوالده

---

(١٠٤) عن نشوء القوات اللبنانية، انظر: الحياة، ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠، مقابلة مع أمين الجميّل. انظر أيضاً: الحياة، ١ تموز/يوليو ١٩٩٤.

بيار الجميل ولكميل شمعون ولعدد من زعماء حزب الكتائب المعروفين، رفض بشير الجميل الميثاق الوطني اللبناني وفكرة الشراكة والمشاركة في السلطة اعتقاداً منه أن هذه الصيغة ستتسبب للبنان بالسقوط «تحت نوع من الحكم العربي المشترك». عارض بشير بقوة وجود منظمة التحرير في لبنان واتفاق القاهرة ولم يوافق البتة على التدخل السوري في لبنان. اعترف بشير بأن التحوّل في الموقف السوري كان في مصلحة المسيحيين اللبنانيين لكنه اعتبره «مناورة مرحلية مرسومة للسماح لجيش [الأسد] بدخول لبنان وضمّ البلد في النهاية».(١٠٥)

بدأت المظاهر العلنية الأولى لتدهور العلاقات بين الجهتين خلال صيف ١٩٧٧ وصولاً إلى نقطة الانفجار عام ١٩٧٨ عندما اندلع القتال بين الجيش السوري في لبنان وميليشيات الجبهة. وتدهورت الحالة أكثر فأكثر عندما طلب بشير الجميل باسم الجبهة انسحاب القوات السورية من لبنان. تحسنت العلاقات مدّة وجيزة خلال عام ١٩٨٠ عندما رفع وفد من حزب الكتائب مذكرة إلى وزير الخارجية السوري عبد الحليم خدام تتضمّن «موافقة [الحزب] على عروبة لبنان بشرط ألا يؤدي الأمر إلى أسلمته وإقامة علاقات مميزة بين لبنان وسوريا تحتّم التوقيع على معاهدة أمنية بينهما».(١٠٦)

انتهى التحسن في العلاقات بين القوات اللبنانية وسوريا في كانون الأول/ ديسمبر عام ١٩٨٠ عندما اندلع القتال من أجل السيطرة على مدينة زحلة حيث هُزمت القوات وأخرجت من المدينة. لكن هذه المعركة كانت ذات قيمة استراتيجية بالنسبة إلى القوات، إذ أدّت إلى تطوير العلاقات القائمة منذ بداية ١٩٧٠ بين القوات اللبنانية وإسرائيل. فتدخّل القوات الجوية الإسرائيلية في هذه المعركة دعماً للقوات المحاصرة من السوريين، أدى إلى تعزيز وجهة بشير الجميل والقوات المؤيدة له. فإن إخراج القوات السورية والفلسطينية من لبنان بالتعاون مع الإسرائيليين، بدا أمراً ممكن التحقيق. وكان الاختبار خلال صيف ١٩٨٢ عندما اجتاح الجيش الإسرائيلي لبنان هادفاً إلى تحقيق ثلاثة أهداف. أولاً، «تدمير البنية التحتية لمنظمة التحرير

---

(١٠٥) Chatelier, 'The Liberation of Lebanon'.

(١٠٦) بقرادوني، السلام المفقود، بيروت ١٩٨٤، ٢١٥-٢٢٠، ١٧٨.

الفلسطينية». ثانياً، «واقع سياسي جديد في لبنان» يقف على رأسه بشير الجميل. ثالثاً، توقيع معاهدة سلام بين إسرائيل وحكومة الجميل مع إخراج الجيش السوري من لبنان في النهاية.[١٠٧]

عندما انتخب بشير الجميل رئيساً للجمهورية في ٢٣ آب/أغسطس عام ١٩٨٢ بدا أن القوات اللبنانية بلغت ذروة القوة التي تمكّنها من السيطرة على عملية تأليف حكومة جديدة وتهيئة القاعدة للمطالبة بخروج الجيش السوري من لبنان.[١٠٨] انهار هذا السيناريو عندما اغتيل بشير الجميل بعد شهر من انتخابه. ثم واجهت القوات اللبنانية جملة نكسات أضعفت ادعاءها تمثيل التيار الأساسي للمسيحيين اللبنانيين. حافظت القوات اللبنانية على أهميتها في الساحة اللبنانية، لكنها لم تكن تملك القوة الكافية التي تمكنها من وضع حدّ للتدخل السوري في لبنان. مع تراجع الحركة الوطنية والقوات اللبنانية، أصبح سهلاً على السوريين السعي إلى تحقيق أهدافهم الإقليمية في لبنان. لكن من أجل الوصول إلى هذه الأهداف كلها كان عليهم الحؤول دون تدويل المسألة اللبنانية أو تعريبها، والتعاطي مع عدد من اللاعبين الدوليين والإقليميين في سبيل دفعهم إلى القبول بدورهم «العروبي» في لبنان.

ترتّب على التدويل والتعريب محاولات لإيجاد حل للمسألة اللبنانية من خلال لاعبين دوليين أو عرب يعملون فردياً أو جماعياً في إطار دولي أو عربي أو في الإطارين معاً. من الواضح أنه كان متوقعاً أن تؤثّر هذه المحاولات على علاقات لبنان الإقليمية والدولية، وعلى ميزان القوى في لبنان نفسه، وعلى التوجه العام للنخب الحاكمة اللبنانية. سعى بعض الذين كانوا وراء هذه المحاولات إلى إقصاء سوريا برغم أن الأغلبية حاولت التعاون معها، ولكن ليس وفقاً لشروط مقبولة من السوريين. وقد استنكر السوريون التدويل والتعريب إمّا مباشرة وإما من خلال حلفائهم اللبنانيين، وواجهوا هذه المشاريع عبر الربط بين اللاعبين الدوليين والعرب من جهة والمبادرات السورية في لبنان من جهة أخرى تبعاً للشروط السورية. بكلام آخر، نظر السوريون إلى التدخل العربي والدولي في لبنان نظرة متسامحة، لا بل

---

(١٠٧) Z. Schiff and E. Ya'ari, *Israel's Lebanon War*, New York 1984, 230, 235-6.

(١٠٨) *International Herald Tribune*, 14 June 1982.

شجعوه بشرط أن يساهم في تعزيز دورهم الفريد والحاسم في لبنان.[١٠٩]

التحديات الدولية

بعدما تمكنت سوريا من إلحاق الهزيمة بأعدائها المحليين، كان عليها التغلّب على لاعبين دوليين هما: إسرائيل التي كانت حاولت إخراج سوريا من الساحة اللبنانية والولايات المتحدة التي سعت إلى تهميش الدور السوري في لبنان.

نفذ الإسرائيليون المحاولة الأولى في حزيران/يونيو عام ١٩٨٢. فحاولت الحكومة الإسرائيلية أن تعيد تركيب السياسة في لبنان والشرق الأوسط وتغييرها باجتياحها لبنان وسعيها إلى فرض «واقع لبناني جديد» وتوقيع معاهدة مع اللبنانيين. لقد توقّعت قيام ما سمّاه أرييل شارون «مثلث السلام» الذي يضم إسرائيل ومصر ولبنان، فيتأمن خروج القوات الفلسطينية والسورية من لبنان وإضعاف اللاعبين العرب الراديكاليين كسوريا والعراق ومنظمة التحرير الفلسطينية.

إلا أن حكومة مناحيم بيغن فشلت في تحقيق أي من أهدافها المعلنة. لقد أخرجت قوات منظمة التحرير من جنوب لبنان ومن بيروت، لكن هذه القوات تجمّعت في أماكن أخرى من لبنان، وبدأ بعض عناصرها بالتسلل سرّاً إلى بيروت والجنوب. وما لبث أن انتهى النظام الجديد الذي كان مرتقباً أن يقوم في لبنان مباشرة بعد انتخاب بشير الجميل رئيساً للجمهورية. من وجهة النظر الإسرائيلية، كانت العلامة المميزة للنظام الجديد هي قدرته على توقيع اتفاق سلام مع إسرائيل وتجاهل المعارضة الداخلية أو العربية. بعد انتخاب الجميل رئيساً ظهرت عليه علامات تردد واضحة بشأن توقيع معاهدة سلام مع إسرائيل، وبحسبما شرح للسيناتور أرلن سبكتر الذي زار لبنان ممثلاً اللجنة الفرعية للعمليات الخارجية التابعة للجنة المخصصات في مجلس الشيوخ الأميركي بعيد الانتخابات الرئاسية اللبنانية، فإن «الضغوط الإسرائيلية كانت تضعف مطالبة لبنان بالاستقلال وتعرّض علاقاته مع سائر الدول العربية للخطر وتضعف جهوده في إنشاء ائتلاف وطني».[١١٠] لذلك

---

(١٠٩) *Guardian*, 18 February 1984؛ النهار، ٢ آب/أغسطس ١٩٨٤ و٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٨؛ السفير، ٢ حزيران/يونيو ١٩٨٥؛ الحياة، ٣٠ آذار/مارس ١٩٨٩.

(١١٠) Geyelin, *International Herald Tribune*, 20 September 1982.

برغم الحسم الذي تمتّع به بشير الجميل وصلابة موقفه السلبي من الميثاق الوطني، فلم يستطع الموافقة على الشروط الإسرائيلية للبنان جديد.

أخيراً تمكن الإسرائيليون، بدعم من إدارة ريغن، من انتزاع معاهدة سلام سميت اتفاق ١٧ أيار من أمين الجميل الذي خلف أخاه في رئاسة الجمهورية. نتج من هذا الاتفاق تصلّب الموقف السوري في لبنان وليس إضعافه، واستطاع الأسد شنّ حملة ناجحة عليه في العالم العربي وفي لبنان. لقد زوّد الإسرائيليون سوريا أفضل الوسائل لإجهاض الاتفاق عندما قدّم المدير العام لوزارة الخارجية الإسرائيلية دايفد كمحي مذكرة إلى السفير موريس درايبر، الذي ترأس الوفد الأميركي إلى المفاوضات الإسرائيلية-اللبنانية، يؤكد فيها أن إسرائيل لن تسحب قواتها من لبنان تبعاً لشروط الاتفاق، إلاّ إذا سحب السوريون قواتهم في الوقت نفسه.[١١١]

لم تسحب سوريا قواتها من لبنان بل على العكس من ذلك، وفّرت هذه القوات وخصوصاً في الشرق، الدعم لحركتين شيعيتين مقاومتين هما حزب الله وأمل. جعلت حركات المقاومة وضع إسرائيل في جنوب لبنان حرجاً ومن المتعذّر الدفاع عنه. في بيروت دعم السوريون معارضي اتفاق ١٧ أيار إلى أن أجبروا الحكومة اللبنانية على إلغاء الاتفاق في ٥ آذار/مارس عام ١٩٨٤.[١١٢] عقب هذه المرحلة بدا أن إسرائيل اقتنعت بأنه يجب عليها أن تنهي تدخلها في الشؤون اللبنانية وتقبل بدور سوريا الحاسم في لبنان.

جرت المحاولة الثانية الهادفة إلى وضع حدّ للدور السوري في لبنان على يد إدارة الرئيس ريغان بعد انهيار سياسة إسرائيل اللبنانية. تختلف هذه المحاولة عن المحاولة الإسرائيلية في بضعة جوانب. ومن المفارقات أن تدخل الولايات المتحدة كان مرتبطاً بالسعي إلى تدويل المسألة اللبنانية. خلافاً لإسرائيل، كوّنت الولايات المتحدة عاملاً أساسياً في السياسة اللبنانية منذ عام ١٩٥٠. لكن النفوذ الأميركي في لبنان تقلّب، وشعرت الولايات المتحدة عموماً بأنها مجبرة على إيجاد شريك إقليمي

(١١١) الجميّل، الرهان الكبير، بيروت ١٩٨٨، ١١٦-١١٧.

(١١٢) سالم، الخيارات الصعبة، بيروت ١٩٩٧، ٣٠٦.

انظر أيضاً: بقرادوني، لعنة وطن، بيروت لا ت.، ٧٥.

للتعاطي مع الشؤون اللبنانية. بعد تخبّط السياسة الإسرائيلية في لبنان، حاولت إدارة ريغان إيجاد حل للمسألة اللبنانية، لكن من دون ضمان التعاون السوري. شجع وزير الخارجية الأميركي جورج شولتز الذي «ينظر إلى السياسة السورية في لبنان في إطار الصراع الأميركي السوفياتي» الحكومة اللبنانية على توقيع اتفاق سلام مع إسرائيل لكن من دون التنسيق مع السوريين.[١١٣]

لقد وضع الدور الأميركي في لبنان على المحك مرتين. أولاً عندما أخذت حكومة الجميل بنصيحة شولتز ووقعت اتفاق ١٧ أيار/مايو مع إسرائيل. في ذلك الوقت، اعتبر الجميل أن الإدارة الأميركية قادرة على حماية حكمه من ردّ الفعل السلبية المتوقعة للأسد، وثانياً عندما شعر الجميل بأنه مضطر إلى إلغاء الاتفاق آملاً أن تقوم إدارة ريغان بكبح رد فعل إسرائيل على هذه الخطوة. لكن أريبل شارون الذي كان يومذاك وزيراً للدفاع الإسرائيلي حذّر علناً من أن لبنان سيتوحّد «فقط إذا وقعت الحكومة اللبنانية على معاهدة مع إسرائيل».[١١٤]

في الحالتين، تعززت تطلعات الجميل بالتدخل العسكري الأميركي في لبنان ممثلاً بالبوارج الحربية الأميركية التي اقتربت من السواحل اللبنانية وقصفت المواقع السورية والمواقع المؤيدة للسوريين في الأراضي اللبنانية. وكذلك تمثل هذا التدخل بوجود فرقة صغيرة من المارينز في إطار القوة الأميركية. التحقت هذه الفرقة بالقوات المتعددة الجنسيات التي تضم قوات للبحرية من فرنسا وبريطانيا وإيطاليا والولايات المتحدة. أرسلت القوات المتعددة الجنسيات إلى بيروت لتأمين الحماية للمدنيين اللبنانيين والفلسطينيين في بيروت الغربية عند إخراج قوات منظمة التحرير الفلسطينية من المدينة.[١١٥] عدا أن التدخل الأميركي كان نموذجاً وجزءاً من سعي دولي، وكان أيضاً ذا مغزى كبير في ما يتعلق بمجمل سياسة ريغان في لبنان وسوريا والعلاقات بينهما. في بيروت ودمشق فهم الأمر على أنه رأس جسر لمزيد من

---

(١١٣) سالم، الخيارات الصعبة، ١٣٩.

(١١٤) *International Herald Tribune*, 18-19 September 1982.

انظر أيضاً: الجميّل، الرهان الكبير، ١١٢-١١٣، ١٢٥.

(١١٥) A. M. Haig Jr., *Caveat*, London 1984, 349.

التدخل الأميركي في الشؤون اللبنانية، وجزء من المبادرة الأميركية لإخراج السوريين من لبنان.

كانت المجموعة الحاكمة في لبنان متأثرة باهتمام الولايات المتحدة وقلقها بشأن لبنان، لكن السوريين كانت لديهم نظرة مختلفة. فقد نبّه وزير الخارجية السوري عبد الحليم خدام نظيره اللبناني إيلي سالم إلى أنه يجب على لبنان ألاّ يتكل على الولايات المتحدة، وأكّد له في كانون الثاني/ يناير عام ١٩٨٤ أن الأميركيين سيغادرون لبنان خلال بضعة أشهر.(١١٦) جاء تكهّن خدام على خلفية هجمات متعددة استهدفت الوجود الأميركي في لبنان. كان أعنف الهجومات وأكثرها أهمية ذلك الذي شُنَّ على قوات البحرية الأميركية المتمركزة بالقرب من مطار بيروت الدولي في تشرين الأول/ أكتوبر عام ١٩٨٣. بعد هذا الهجوم قررت إدارة ريغان سحب القوة الأميركية من لبنان. وكان تنفيذ هذا القرار في بداية ١٩٨٤ النهاية الفعلية للقوات المتعددة الجنسيات.(١١٧)

نتيجة لذلك، تخلت الحكومة الأميركية وغيرها من اللاعبين الدوليين المساهمين في القوات المتعددة الجنسيات عن محاولات هدفها الحد من الدور السوري في لبنان. أدّى فشل إدارة ريغان في ضمان استمرار ١٧ أيار إلى مزيد من التأكيد على هذا الاتجاه وقلّل من الاهتمام الأميركي بلبنان.(١١٨) عقب هذه الأحداث فضّلت واشنطن البقاء في لبنان «على الخطوط الجانبية».(١١٩) ومكنت نتائج المواجهة مع إدارة ريغان السوريين من التركيز على المشاريع المقترحة لـ«تعريب» المسألة اللبنانية وعلى استعمال هذه المخططات لتعزيز مفهومهم هم لعروبة لبنان.

التحديات الإقليمية

بدت محاولة سوريا للتعاطي مع مشاريع تعريب المسألة اللبنانية أكثر صعوبة من من درء مشاريع تدويلها. وتعود المشكلة التي تواجهها سوريا في هذا المجال جزئياً،

---

(١١٦) سالم، **الخيارات الصعبة**، ٢٨٧.

(١١٧) بوحبيب، **الضوء الأصفر**، بيروت ١٩٩١، ٣٩-٤٥.
انظر أيضاً: Seale, *Asad*, 417.

(١١٨) سالم، **الخيارات الصعبة**، ٣٣٨.

(١١٩) *New York Times*, 15 April 1989.

إلى المبدأ الأساسي الذي يوجه سياستها في لبنان منذ بداية الحرب اللبنانية، بحيث إن «لسوريا فقط الحق في التدخل في الحرب اللبنانية». ويستلزم ذلك امتناع الدول العربية الأخرى عن التدخل في الحرب اللبنانية. كذلك يستلزم الأمر الموافقة على طريقة حصول التدخل السوري في لبنان وأهدافه، وهو افتراض، لأن معظم النخب العربية الحاكمة تدعم المحافظة على الوضع القائم إقليمياً. إن فرض السيطرة السورية على لبنان يخلّ بالوضع القائم ويمكن سوريا من استخدام نفوذها غير المحدود فيه لممارسة الضغوط على دول عربية أخرى. إلا أن بعض اللاعبين العرب كان لديه مصالح تاريخية وسياسية في لبنان ولم يكن على استعداد للتخلي عن دوره لسوريا. ويمثل هذا البعض مصر ومنظمة التحرير الفلسطينية والعراق.

من بين اللاعبين العرب الثلاثة، كانت علاقة منظمة التحرير مع سوريا الأكثر حساسية وتعقيداً، وهي تترجّح بين الإذعان والمراعاة والتشنج والتحدي والعدائية المكشوفة. أيّدت النخبة الحاكمة في سوريا وجود منظمة التحرير في لبنان، لكنها سعت بشتّى الأساليب إلى إبقائها محصورة داخل حدود اتفاق القاهرة الموقع عام ١٩٦٩. ومن المفترض أن يمهد التطبيق الصارم لهذه الخطة المناخ الملائم لسوريا من أجل بلوغ أهدافها الاستراتيجية الإقليمية، فتتوافر الفرصة لديها كي تلعب دور الحكم بين منظمة التحرير والحكومة اللبنانية. انطلاقاً من هذه الفرصة المؤاتية تصبح سوريا في موقع أفضل بحيث تجعل الفريقين يقبلان بفكرة تكتّل إقليمي يمتد من الناقورة إلى العقبة بقيادة سوريا.

لكنه كان من الصعب إقناع منظمة التحرير بالتخلي عن إنجازاتها في لبنان، وبتنفيذ اتفاق القاهرة. لم تكن جمهورية الفاكهاني مجرد جيب فلسطيني في جزء من بيروت، فقد كانت في نظر ياسر عرفات مركز القيادة الذي «يحكم [زعيم منظمة التحرير الفلسطينية] منه كل لبنان»؛ وهو سبق أن فعل ذلك لعدد من السنوات بحسبما أشار في مقابلات مع الإعلام الإسرائيلي.[١٢٠] من مركز قيادتها في العاصمة

---

(١٢٠) النهار، ١٢ حزيران/ يونيو ١٩٩٣؛ الحياة ٩ أيلول/ سبتمبر ١٩٩٣.
بشأن موقف منظمة التحرير الفلسطينية من تطبيق اتفاق القاهرة في بداية الثمانينات، انظر: مقابلة مع صلاح خلف (أبو اياد) في الحوادث ٢٤ تموز/ يوليو ١٩٨١.

اللبنانية، طوّرت منظمة التحرير ووسّعت إدارتها ونموّها الاقتصادي والعسكري. لقد تمكنت من التسلل إلى أصحاب النفوذ، ومن إقامة شبكة واسعة من الاتصالات والتحالفات والعلاقات الوثيقة مع عدد كبير من الحكومات والمجموعات الراديكالية والمنظمات العالمية في أنحاء العالم. توطدت هذه الروابط من طريق تزويد بعض هؤلاء كالثورة الإسلامية في إيران وحكومة مكاريوس في قبرص وحكومة الساندينيستا في نيكاراغوا، الدعم المادي والأسلحة التي تنتجها مصانع بنتها المنظمة في لبنان.[١٢١]

شكّلت هزيمة منظمة التحرير في بيروت هزيمة للاعبين عرب آخرين هما مصر والعراق اللذان كانا ضالعين مباشرة ومداورة في الشؤون اللبنانية، وقد تحالفا في بعض المناسبات مع المنظمة ورعيا نشاطاتها في لبنان ودعماها في وجه السوريين. من الصعب اعتبار أن مصر في مرحلة ما بعد عبد الناصر، والعراق حاولا تحقيق السيطرة في لبنان. لكن من المؤكد أنهما حاولا اتخاذ الحرب اللبنانية وسيلة لممارسة الضغوط على سوريا. لذلك كانت الحرب اللبنانية توصف أحياناً بالحروب العراقية-السورية أو المصرية-السورية التي تخاض في لبنان. بلغت هذه الحروب حدّاً متقدماً عندما تكتّل اللاعبون العرب الثلاثة لفتح جبهة موحدة ضد التدخل السوري في لبنان. ردّت سوريا على هذه التحركات عبر محاولة إحداث تصدّعات في هذا التحالف وعبر التعامل بشدة مع القوات التي تمثل هذا التحالف العربي المنشأ أو تتحالف معه لأهداف خاصة.[١٢٢] وتكرر هذا السيناريو مرتين، عام ١٩٧٦ وعام ١٩٨٩.

عندما قررت سوريا خلال عام ١٩٧٦ التحرك ضد تحالف قوات الحركة الوطنية ومنظمة التحرير في لبنان، كان عليها أيضاً مواجهة مصر والعراق. إن الخلافات المتعلقة بالصراع العربي-الإسرائيلي والأطماع الإقليمية والمخططات الدولية بشأن ايديولوجية القومية العربية ومصالح الدول، وغيرها من الأمور قد أوصلت العلاقات

(١٢١) انظر: ابراهيم في الحياة، ٤ حزيران/ يونيو ١٩٩٤.
انظر أيضاً: نبيل عمر، «دولة الفاكهاني ومفترق الطرق» في الحياة، ٥ أيلول/ سبتمبر ١٩٩٣.
(١٢٢) بقرادوني، السلام المفقود، ١٧٦، ١٤٠، ١٥٨، ١٧٠.

بين سوريا وهاتين القوتين الإقليميتين العربيتين إلى أدنى مستوياتها. نتيجة لذلك اتحد العراقيون والمصريون في دعم التحالف القائم على الحركة الوطنية ومنظمة التحرير ضد سوريا. وبرغم أن العراقيين استنكفوا عن تلبية نداء منظمة التحرير التي طالبت العراق بفتح جبهة عسكرية ضد سوريا في الشرق من أجل تخفيف ضغطها على الفلسطينيين وحلفائهم اللبنانيين، إلا أن العراقيين عملوا كل ما في وسعهم لإحباط المبادرة السورية في لبنان. لقد أطلق العراقيون حملة دعائية على التدخل السوري في لبنان وزودوا قوات الحركة الوطنية ومنظمة التحرير بالعتاد العسكري والدعم المالي وأرسلوا متطوعين من «الجيش الشعبي» في العراق لقتال القوات السورية. ووفرت السلطات المصرية لقوات الحركة الوطنية ومنظمة التحرير الدعم اللوجستي الذي ضمن الوصول الآمن للدعم العراقي والعربي إلى الأراضي اللبنانية. وشنّ كل من منظمة التحرير ومصر والعراق حملة سياسية على التدخل السوري في لبنان، وقد تردد صداها في أوساط النخبة الحاكمة السورية نفسها.[١٢٣]

دعا بعض هذه الحملات إلى مؤتمر قمة عربي بحيث يمكن عزل سوريا والضغط عليها من أجل تقديم تنازلات للأطراف العربية الثلاثة في لبنان وفي أوجه أخرى للسياسة العربية. وأدّت هذه الدعوات إلى انعقاد مؤتمرين عام ١٩٧٦ ركّزا على المسألة اللبنانية. أولاً، عقدت قمة مصغرة في الرياض في ١٨ تشرين الأول/ أكتوبر عام ١٩٧٦ بحضور زعماء من لبنان وسوريا ومنظمة التحرير الفلسطينية ومصر والعربية السعودية والكويت، وانعقدت قمة ثانية عامة في القاهرة في ٢٥ و٢٦ تشرين الأول/ أكتوبر عام ١٩٧٦. في هذين الاجتماعين دعت مصر ومنظمة التحرير إلى إنشاء قوات ردع عربية للمساعدة في تسوية النزاع المسلح في لبنان ولتأليف لجنة عربية للإشراف عليها، ووُضعت الاثنتان تحت إشراف جامعة الدول العربية. أيّد العراقيون الذين حضروا قمة القاهرة فقط الاقتراحات المصرية والفلسطينية.

كانت هذه الاقتراحات ستعني تعريب المسألة اللبنانية ومن ثم إضعاف المبادرة السورية في لبنان. لذلك كان من مصلحة سوريا إحباطها أو إقناع الزعماء العرب بمنح سوريا تفويض عربي يقضي بإعادة السلام إلى لبنان. لكن السوريين كانوا

---

(١٢٣) باروت، في **الحياة** ١٥ حزيران/ يونيو ٢٠٠٠.

يعلمون أن هذا الطلب لن يكون مقبولاً حتى من الدول التي كانت على علاقات جيدة معها كالعربية السعودية. لذلك اتجه السوريون إلى البحث عن تسوية يقبل بها المصريون والفلسطينيون وتمكّنهم في الوقت نفسه من تحقيق أهدافهم في لبنان.

أظهر السوريون ليونة بشأن المسائل الثلاث من أجل التمهيد لهذه الخطة. أولاً وافقوا على وضع حد لانتقادهم سياسة مصر المتعلقة بالصراع العربي-الإسرائيلي. وأسفر عن ذلك ذوبان الجليد في العلاقات السورية-المصرية وقد توّج بإعلان الوحدة بين البلدين.[١٢٤] ثانياً، وافقت سوريا على المصالحة مع منظمة التحرير الفلسطينية في لبنان بشرط أن تتخلى الأخيرة عن تحالفها مع الحركة الوطنية اللبنانية بقيادة جنبلاط. ثالثاً، وافقت على حضور مؤتمري القمة العربية في الرياض والقاهرة، اللذين كان من المتوقع أن يعالجا مبادرة عربية لإعادة السلام إلى لبنان.

بعدما قدّم السوريون هذه التنازلات، بدا كأن المقررات النهائية لمؤتمر القاهرة تؤيد سياستهم في لبنان. لقد أكّد زعماء الدول العربية التزامهم «بتعزيز الدور العربي الجماعي في سبيل إنهاء الحالة المتدهورة في لبنان»، وألّفوا، لجنة عربية للوصول إلى هذا الهدف وأشاروا كذلك إلى تطبيق اتفاق القاهرة كأساس للسلام في لبنان، وأنشأوا قوات الردع العربية لتنفيذ الاتفاق وملحقاته.[١٢٥]

لكن المؤتمرين ساهما عملياً في تعزيز دور سوريا في لبنان. وبرغم هذا الدور المثير للجدل، فإن اللجنة العربية التي ألّفها مؤتمر القاهرة ضمّت ممثلين لسوريا بالإضافة إلى ممثلين للعربية السعودية ومصر والكويت. وتحولت قوات الردع العربية التي أوجدها مؤتمر القمة المنعقد في القاهرة إلى وسيلة للتدخل السوري في لبنان. لقد وضعت تحت قيادة الدولة اللبنانية، التي كانت واقعة بدورها تحت تأثير دمشق، بدلاً من الجامعة العربية التي كانت تضم أطرافاً عربية منافسة لسوريا. كانت حصة سوريا في قوات الردع العربية ٢٥,٠٠٠ جندي من أصل ٣٠,٠٠٠ في حين رفضت مصر المشاركة فيها، وهي بإمكانها أن تكوّن قوة توازن مع السوريين. بعد مدّة وجيزة جداً انسحبت الفرق غير السورية تدريجياً من قوات الردع العربية ومن لبنان،

---

(١٢٤) *International Herald Tribune*, 22 December 1976.

(١٢٥) الخوري، مشاريع الوحدة العربية، بيروت ١٩٨٨، ٢٢٣-٢٢٦.

فتحوّلت عندئذ قوات الردع العربية إلى قوة عسكرية سورية في كل شيء إلا في الاسم. وتعزز هذا الواقع عندما أُسندت قيادة قوات الردع العربية إلى ضابط لبناني سابق مؤيد لسوريا.

بين عام ١٩٧٦ وأواخر الثمانينات، مضت سوريا في توطيد موقعها في لبنان لكن في اتجاه مختلف. أعادت الحكومة السورية صوغ دورها من التدخل لحماية المسيحيين في لبنان ضد تحالف الحركة الوطنية ومنظمة التحرير الفلسطينية إلى الاضطلاع بدور الحامي للعروبة في لبنان. أما وزير خارجية سوريا الذي مثّل بلاده في مؤتمر الحوار الوطني المنعقد في جنيف في تشرين الثاني/ نوفمبر عام ١٩٨٣، فقد أخبر الزعماء اللبنانيين أن لبنان هو بلد عربي وأن «الأمة العربية مسؤولة عن لبنان».[١٢٦] بما أن الحكومة السورية كانت أكّدت منذ بداية الحرب اللبنانية أن لسوريا من بين الدول العربية فقط الحق في التدخل، فإن المسؤولية العربية تجاه لبنان اعتبرت أنها تعني المسؤولية السورية.

إن فترة الفراغ التي تسبب بها الاجتياح الإسرائيلي خلال سنة ١٩٨٢ عرقلت عملية تعزيز النفوذ السوري المطلق في لبنان، لكنها وضعت حداً له. بل إن الاجتياح الإسرائيلي للبنان ساعد سوريا على تنفيذ سياستها في لبنان. لقد حرّك الرأي العام اللبناني والعربي والعالمي ضد عدو سوريا القومي، وأعطى الاجتياحُ الإسرائيلي التدخلَ السوري صدقية عالية عندما قدّمت دعماً قوياً للمقاومة التي حاربت القوات الإسرائيلية المحتلة. وأخيراً أضعف موقع المنافسين العرب لسوريا في لبنان وخصوصاً منظمة التحرير الفلسطينية.

لم يؤدِّ خروج منظمة التحرير الفلسطينية من بيروت والجنوب عام ١٩٨٢ إلى نهايتها بل إلى تهميشها. في مناسبات عدة حاولت منظمة التحرير إحياء موقعها المهيمن في السياسة اللبنانية. خلال صيف ١٩٨٣ انتقل عرفات إلى طرابلس حيث حاول إعادة تجميع قوات منظمة التحرير وضبط الانشقاق في صفوف فتح. ردّت سوريا على هذا التحرك عبر تشجيع المنشقين وإطلاق العنان لهجوم على القوات المؤيدة لعرفات في طرابلس. شنّت الهجوم مجموعات مؤيدة للسوريين ومجموعات

---

(١٢٦) سلمان، المحاضر السرية الكاملة، بيروت ١٩٨٤، ١١٨.

فلسطينية معادية لعرفات. لكن الهجوم بدون الدعم السوري الكبير، عُرضة للفشل، على الأرجح، في تحقيق هدفه، وهو إجبار عرفات على الخروج من طرابلس ومن الساحة السياسية اللبنانية في خاتمة المطاف.

خلال عامي ١٩٨٥ و١٩٨٧ جدّدت منظمة التحرير مرة أخرى محاولاتها لإعادة التجمع والحصول على موطئ قدم في لبنان وفي السياسة اللبنانية. لكن هذه المحاولات باءت أيضاً بالفشل. كما حصل في طرابلس، لم يواجه السوريون هذه المحاولات علناً بل بواسطة مجموعات مناصرة لهم مثل حركة أمل الشيعية التي كانت برزت في السبعينات. وتسبب القتال الضاري الذي حدث بين منظمة التحرير وأعدائها في بيروت خلال شباط/ فبراير عام ١٩٨٧ بأكثر من ٢٠٠ قتيل و٥٥٠ جريحاً.[127] ساهم القتال في إشاعة النفور واللامبالاة لدى الناس بمن فيهم أولئك الذين كانوا من أشد المناصرين حماسة لمنظمة التحرير في السبعينات. لذلك عندما قرر السوريون العودة إلى بيروت الغربية لوضع حد للقتال، لقي هذا التحرك الارتياح ومعارضة خجلى ليتمكنوا من إعادة سيطرتهم على بيروت الغربية ومن ثم على سياستها.

جرت أهم محاولة لزعزعة السيطرة السورية على لبنان في أواخر الثمانينات. كانت تلك الفترة حافلة بالأحداث على المستويين المحلي والإقليمي، وكان محتّماً أن تؤثر على سياسة سوريا في لبنان. تفاقمت الأزمة السياسية في هذا البلد في حزيران/ يونيو عام ١٩٨٧ عندما اغتيل رئيس الحكومة رشيد كرامي وخلفه سليم الحص العضو في حكومة كرامي. عمّقت انعكاسات هذين الحدثين الانقسام بين أصحاب النفوذ من المسيحيين الممثلين برئيس الجمهورية وأصحاب النفوذ المسلمين الذين يمثلهم رئيس الحكومة المدعوم من سوريا. وتعمّق الانقسام أكثر في صيف ١٩٨٨ عندما وصلت ولاية الجميل الرئاسية إلى النهاية. حيال عدم تمكّنه من تأمين انتخاب خلف له. وقام الجميل بتعيين قائد الجيش اللبناني الجنرال ميشال عون رئيساً للحكومة للفترة الانتقالية التي ينتخب خلالها رئيس للجمهورية، وهذا ما ترك لبنان بحكومتين، واحدة برئاسة سليم الحص والأخرى بقيادة ميشال عون، بالإضافة

(١٢٧) *International Herald Tribune*, 23 February 1987.

إلى أزمة سياسية اتخذت بعداً دستورياً. اعتبر عون أن الوجود السوري في لبنان سبب الأزمة، ومن خلال الضغط على السوريين لمغادرة البلد، يستطيع لبنان أن يستعيد عافيته. من هذا المنطلق، طلب عون انسحاب الجيش السوري من لبنان واتبع هذا الطلب بشنّ «حرب التحرير» على سوريا في ٢٠ آذار/ مارس ١٩٨٩.[١٢٨] لقيت حملة عون العسكرية على السوريين تأييداً من مختلف الأحزاب المسيحية والقومية اللبنانية بما فيها القوات اللبنانية بقيادة سمير جعجع.

بدأ عون حربه التحريرية في جو من التحوّلات الإقليمية التي كان محتماً أن تؤثر على الوجود السوري في لبنان. انتهت الحرب الإيرانية-العراقية، وأضحت بغداد تتمتع بحرية أكبر في التعاطي مع اهتماماتها الإقليمية وفي معاقبة أعدائها ومكافأة أصدقائها وحلفائها وتعزيز موقعها في العالم العربي. لذلك عجّل العراقيون في استعمال كل الوسائل الممكنة لإضعاف السوريين الذين كانوا انحازوا إلى الجانب الإيراني أثناء الحرب. مع بروز عون بدت الأرض اللبنانية مكاناً مناسباً للثأر من السوريين بسبب الدور الذي اضطلعوا به خلال الحرب الإيرانية-العراقية.[١٢٩] وشارك العراق في هذا الموقف منظمة التحرير الفلسطينية بقيادة عرفات، وهي كانت متلهفة إلى إبقاء سيطرتها على الفلسطينيين في لبنان، إن لم يكن إحياء دورها الناشط في هذا البلد. واجتمع الاثنان في تأييد عون وفي تزويده العتاد العسكري والدعم المالي والسياسي.[١٣٠] يبدو أن القاهرة أيضاً أيّدت الحملة المعادية لسوريا في لبنان. وساعدت على ذلك جملة عوامل كاستمرار الانتقاد السوري لمعاهدة كامب دايفد بين مصر وإسرائيل، ونتيجة لذلك انتقاد الخط المصري في عملية السلام، وتطور العلاقات بين بغداد والقاهرة، والدور العراقي في الحث على إعادة مصر إلى جامعة الدول العربية، وعضوية مصر مجلس التعاون العربي الذي ضم العراق والأردن واليمن ومصر، والذي اجتمع مجلسه الرئاسي فضلاً عن ياسر عرفات في صنعاء في اليمن في ٢٦ أيلول/ سبتمبر عام ١٩٨٩ لكي يؤكّد على إيمان الزعماء

(١٢٨) بقرادوني، لعنة وطن، ١٩٩.

(١٢٩) *The Times*, 26 May 1989.

(١٣٠) منصور، الانقلاب على الطائف، بيروت ١٩٩٣، ٢٤-٢٥.

الخمسة بضرورة «خروج كل الجيوش غير اللبنانية من لبنان وتوقف كل تدخل خارجي في الشؤون اللبنانية».[١٣١] برغم أن الموقف المصري المتأخر من العلاقات بين الدول العربية يثير الشكوك في شأن هذا التفسير للموقف المصري المتعلق بالحملة المعادية لسوريا، فإن الدعم الذي وفّره العراقيون والفلسطينيون لعون وللقوميين اللبنانيين، حتى من دون مساعدة مصر، مكّن هؤلاء من شنّ حملتهم على السوريين من دون طلب مساعدة إسرائيلية، ومن كسب مقدار من الصدقية في المنطقة العربية.

تردد صدى الحملة على وضع سوريا في لبنان كحارس لعروبته وكحام للعروبيين في الدار البيضاء في أيار/مايو عام ١٩٨٩ عندما دعا المغرب إلى مؤتمر قمة عربي خاص لمناقشة المسألة اللبنانية. نظراً إلى الظروف الخاصة التي برزت بعد انتهاء الحرب العراقية-الإيرانية، كان متوقعاً أن يمارس مؤتمر الدار البيضاء ضغوطاً على سوريا للحدّ من تدخلها في لبنان. لكن السوريين تمكنوا من احتواء رد الفعل العربي على سياستهم في لبنان عبر اتخاذ عدد من الخطوات الهادفة إلى تهدئة الانتقادات التي أظهرت تفوّقهم في مجال المناورة السياسية على منافسيهم العرب. ربما أكثر الخطوات مغزى كانت تحسين العلاقات مع مصر على الفور، ومن هنا تخلّي هذه الأخيرة عن الانتقاد العلني للدور السوري في لبنان. في المؤتمر، اعتمدت سوريا موقفاً معتدلاً من تعريب المسألة اللبنانية ووافقت على التعاون مع لجنة عربية ألّفها المؤتمر، وتضم العربية السعودية والمغرب والجزائر ومهمتها إيجاد حلّ للمسألة اللبنانية خلال ستة أشهر.[١٣٢]

لكن هذا التخلي السوري الظاهري عن سياستها في لبنان كان ذا طبيعة تكتيكية. اعتبر السوريون نتيجة هذه القمة شهادةً لهذه السياسة كما جاء في صحيفة تشرين الرسمية السورية التي أشارت إلى أن قرارات مؤتمر قمة الدار البيضاء أثبتت أن سوريا ما فتئت تردد أن المسألة اللبنانية «هي مشكلة داخلية ... يمكن حلها فقط في إطار العلاقات السورية-اللبنانية». شكلت هذه النتيجة من وجهة النظر السورية «هزيمة

---

(١٣١) الحياة، ٢٧ أيلول/ سبتمبر ١٩٨٩.
(١٣٢) الحياة، ١٥ آب/ أغسطس ١٩٨٩.

لمحاولات تدويل وتعريب المسألة اللبنانية».[١٣٣] وتعزز هذا التفسير لمؤتمر الدار البيضاء عندما رفضت سوريا القبول برأي اللجنة العربية الثلاثية بشأن سيادة لبنان وحوّلته إلى موافقة على سياستها في لبنان. وتعزز هذا الاتجاه أكثر عندما تولّت اللجنة العربية، التي تدعمها وتشرف عليها سوريا، ترتيب مؤتمر الطائف للنواب اللبنانيين في أيلول/سبتمبر عام ١٩٨٩ من أجل إيجاد حل دائم للحرب في لبنان.

أنتج مؤتمر الطائف ما سمّي بـ«وثيقة الوفاق الوطني اللبناني» التي سعت إلى تعزيز عروبة لبنان. فخلافاً لميثاق ١٩٤٣ الوطني الذي أعطى لبنان «وجهاً عربياً»، فإن وثيقة الطائف وصفت لبنان بأنه بلد عربي خالص. ويعني ذلك أن لبنان يجب ألاّ يتوقع أن تعامله مجموعة الدول العربية كوضع خاص، وأنه يجب عليه تولّي حصته من المسؤولية في القضايا العربية. فبدا ذلك وكأنه إنجاز تاريخي مهم للقوميين العرب اللبنانيين.

لقد ناضل القوميون العرب اللبنانيون منذ قيام الدولة اللبنانية في العشرينات لتأكيد عروبة لبنان، فتحملوا التضحيات والاضطهاد والتهميش والإقصاء عن العملية السياسية لأنهم تمسكوا بإيمانهم بأن لبنان هو دولة عربية. لقد أشاروا إلى كل الحجج واستعملوا كل الوسائل لإقناع الغالبية العظمى من اللبنانيين وخصوصاً القوميين اللبنانيين أن لبنان بصفته دولة عربية «طبيعية» كان مؤهلاً كغيره من الدول العربية للمشاركة في مشاريع التكتل والوحدة العربية، وان هذه المشاركة سترتد إيجاباً على لبنان. اعتبر القوميون العرب اللبنانيون وتحديداً الراديكاليون منهم، أن صيغة «الوجه العربي» تمثل ضلالاً ودليلاً على فشلهم، أو بالأحرى فشل القوميين العرب المؤيدين للميثاق الوطني. لقد شعروا أن هذا الخطأ التاريخي يمكن تصحيحه فقط من خلال استبدال الميثاق القديم بميثاق جديد يتضمّن تحديداً للبنان كبلد عربي في جوهره وليس في وجهه فحسب. لذلك، فإن إقرار البرلمان اللبناني عام ١٩٨٩ اتفاق الطائف الذي اعتبر لبنان دولة عربية مثل أي عضو آخر في عائلة الدول العربية، شكّل لحظة انتصار للقوميين العرب اللبنانيين. كان يجب تدعيم هذا الشعور عندما شغل ممثلون من التيار القومي اللبناني الراديكالي مواقع مهمة في نظام ما بعد الطائف اللبناني.

---

(١٣٣) تشرين، ٣١ أيار/مايو ١٩٨٩.

من منظور القوميين اللبنانيين من المفترض أن يشكل تحديد لبنان على أنه دولة عربية لحظة هزيمة تاريخية. لقد عانى القوميون اللبنانيون من الضغوط والنفور من المنطقة العربية ومن المصاعب في سبيل المحافظة على استقلال لبنان عن الهيمنة العربية. لقد استغلوا كل الفرص والوسائل من أجل تعزيز استقلال لبنان وحاولوا أن يثبتوا أن لبنان لبناني، فينيقي، مسيحي، غربي، متوسطي، ولكن ليس عربياً. إن صيغة «الوجه العربي» هي أقصى ما يمكن أن يذهب إليه القوميون اللبنانيون. لكن القوميين اللبنانيين سعوا إلى نقض هذه الصيغة والميثاق الذي أنتجها. لذلك كان جديراً بالتوصيف الذي جاء في الطائف، أن يكون مصدراً كبيراً للشعور بالخطر والاستلاب والإحباط لدى القوميين اللبنانيين.

لقد ولّد اتفاق الطائف والنظام اللبناني الجديد مشاعر مختلفة لدى اللبنانيين وكانا عرضة لجدل مستمر. لكن موضوع عروبة لبنان لم يكن أساسياً في هذا الجدل. من المرجح أن تحديد لبنان بلداً عربياً لم يحرّك مشاعر النصر لدى القوميين العرب أو مشاعر الهزيمة التاريخية لدى القوميين اللبنانيين. وقد لطّفت هذه المشاعر ثلاثة تغييرات أثّرت على المشاريع الدولية والعربية واللبنانية.

أولاً، أدّى انتصار الغرب في الحرب الباردة وانهيار الاتحاد السوفياتي إلى تغيير في موازين القوى العالمية والإقليمية. وفّر قيام الولايات المتحدة كقوة عظمى وحيدة الضمانات لجميع قوى الأمر الواقع في المنطقة العربية بمن فيهم القوميون اللبنانيون. صحيح أن لبنان تعرض لضغوط إقليمية، لكن نظراً إلى النفوذ المطلق للولايات المتحدة في العالم وفي السياسة الشرق أوسطية، وإلى شكوكها تجاه العمل الجماعي العربي، هذا فضلاً عن اهتمامها بوجود لبنان مستقل، فإن استقلال الدولة اللبنانية بدا خلال إبرام اتفاق الطائف وبعده مضموناً أكثر منه في أية فترة منذ ١٩٤٣، وخصوصاً في الفترات التي شهدت سيطرة الناصرية ومنظمة التحرير الفلسطينية. ثانياً، تبقى القومية العربية عاملاً في السياسة الإقليمية، إذ إن القوميين العرب يتولّون السلطة في عدد من الدول العربية. وما زالت القومية العربية قادرة على المشاركة في تحريك الجماهير العربية والرأي العام العربي في وجه الهيمنة الخارجية، كما هي قادرة على حشد الدعم للقضية الفلسطينية. لكن دورها كمحرّك رئيسي في هذا المجال انتقل إلى حركات قومية محلية ومجموعات إسلامية. ويظهر أن القومية العربية خسرت

قضيتها وعلّة وجودها عندما لم تستطع منذ عام ١٩٥٨ إنتاج مشروع عملي ومتجانس وقابل للتحقيق للتكتل الإقليمي العربي. وتنطبق الصورة العامة التي تميّز المنطقة العربية على لبنان. إن محاولة سوريا تعزيز التعاون مع لبنان ليست مبنية على القومية العربية بل على «العلاقات المميزة» بين سوريا ولبنان، والتي تتميّز من علاقات لبنان مع أية دولة عربية أخرى. لقد وصف الزعماء السوريون السوريين واللبنانيين وكأنهم شعب واحد في دولتين مؤكدين على التضحيات التي قدمتها سوريا في سبيل لبنان، وشددوا أيضاً على التاريخ المشترك والروابط العائلية بين السوريين واللبنانيين. إن هذا الرابط ليس متجذّراً بالضرورة في القومية العربية.

ثالثاً، إن تحديد لبنان بأنه دولة عربية تمّ في اتفاق الطائف من خلال وصفه «وطناً». تتناقض هذه النظرة مع نظرة القوميين العرب الراديكاليين أو التقليديين الذين تعاطوا مع الدول العربية على أنها «كيانات عابرة»، كما تتناقض مع نظرة العروبيين المعتدلين الداعين إلى التعاون الإقليمي.

في الظروف المحيطة بهذه التطورات والعوامل والتجارب التاريخية السابقة، تشير الظروف الحالية في لبنان إلى أن القوميين العرب اللبنانيين ليس لديهم أي محور قديم أو جديد يركزون عليه ولاءهم وتطلعاتهم وتحركاتهم السياسية. إن بقايا الاتجاه القومي العربي في لبنان، والذي بلغ قرناً من الزمن هو في حال الضياع. أضف أن عروبة لبنان التي تمكنت من التأثير على الخريطة الفكرية والسياسية في لبنان والعالم العربي خسرت من قوتها وحيويتها. ويمكن أن تستعيد هذه العروبة مزاياها إذا أعادت تحديد نفسها كجزء من عملية تدعم التحوّل الديموقراطي والتكتل الإقليمي في لبنان والعالم العربي.

المصادر والمراجع

المواد غير المنشورة

المملكة المتحدة (بريطانيا)

Public Record Office, Foreign Office. Files 220, 226, 371, 407.

فرنسا

Ministère des affaires étrangères. Paris. Syrie-Liban 1930-40; Guerre 1939-45; Vichy-Levant. Etat-major de l'Armée de terre, Archive historique: 7N 4190.

الولايات المتحدة الأميركية

National Records Center, Suitland. Rg. 2; Rg. 27.

مصر

محاضر جلسات اللجنة الفرعية السياسية لوضع مشروع ميثاق جامعة الدول العربية، ١٩٤٩، القاهرة.

محاضر جلسات اللجنة التحضيرية للمؤتمر العربي العام، ١٩٤٩، القاهرة.

محاضر جلسات توقيع ميثاق جامعة الدول العربية، ١٩٤٩، القاهرة.

الأوراق الخاصة

Sir P. Coghill, War Diaries, Middle East Center, St Antony's College, Oxford.

Lord Killearn, Diaries, Middle East Center, St Antony's College, Oxford.

Sir E. L. Spears, Papers, Middle East Center, St Antony's College, Oxford.

مردم، جميل، اوراق تملكها سلمى مردم.

الصلح ، ك. ، اوراق املكها عائلة الصلح.

أطروحات

Atiyah, N. W. 'The Attitude of the Lebanese Sunnis towards the State of Lebanon'. University of London, 1973.

Dawn, C. E. 'The Project of Greater Syria'. Princeton University, 1948.

Kerr, D. A. 'The Temporal Authority of the Maronite Patriarchate, 1920-1958: A Study of the Relationship of Religious and Secular Power'. University of Oxford, 1972.

Khoury, P. 'The Politics of Nationalism: Syria and the French Mandate 1920-1936'. Harvard University, 1980.

Meo, L. 'The Separation of Lebanon from Greater Syria'. University of Indiana, 1961.

Monla, H. 'Le Liban et la Ligue arabe'. University of Paris, 1968.

El-Solh, H. 'Riad Solh: 1884-1951'. University of Lyons, 1981.

Yakan, M. Z. 'Lebanon's Politics in Inter-Arab Relations: 1943-1964'. University of Michigan, 1965.

الكتب والمقالات/الدراسات باللغة العربية

ابش، مذكرات الأمير عادل ارسلان، مجلد رقم ١ و٢ ، بيروت ١٩٨٣.

اشتي، الحزب التقدمي الاشتراكي ودوره في السياسة اللبنانية، بيروت ١٩٨٩.

باروت، حركة القوميين العرب، دمشق ١٩٩٧.

بقرادوني، كريم، السلام المفقود، بيروت ١٩٨٤.

ــــــــ، لعنة وطن، بيروت، لا ت.

بوحبيب، الضوء الأصفر، بيروت ١٩٩١.

بيطر ، من التجزئة إلى الوحدة، بيروت ١٩٧٩.

تيموفياف، كمال جنبلاط: الرجل والأسطورة، بيروت ٢٠٠٠.

الجسر، باسم، ميثاق ١٩٤٣، بيروت ١٩٧٨.

ـــــــــ، الصراعات اللبنانية والوفاق ١٩٢٠-١٩٧٥، بيروت ١٩٨١.

الجميل، أ.، الرهان الكبير، بيروت ١٩٨٨.

الجميل، ب.، لبنان واقع ومرتجى، بيروت ١٩٧٠.

جودت، ذكريات، بيروت ١٩٦٧.

الجوهري، نادي المثنى، بغداد ١٩٤٨.

حداد، حركة رشيد عالي الكيلاني سنة ١٩٤١، صيدا ١٩٥٠.

حركة التحرير الوطني الفلسطيني (فتح)، دراسات وتجارب ثورية من منطلقات العمل الفدائي، القاهرة ١٩٦٨.

الحسني، عبد الرزاق، تاريخ الأحزاب العراقية، بيروت ١٩٥٣ أو ١٩٨٠ ؟؟؟.

الحصري، خلدون، مذكرات طه الهاشمي، بيروت ١٩٦٧.

الحصري، ساطع، يوم ميسلون، بيروت، لا ت.

ـــــــــ، مذكراتي في العراق، بيروت ١٩٦٨.

حلاق، مؤتمر الساحل والأقضية الأربعة، بيروت ١٩٨٣.

ـــــــــ، دراسة في تاريخ لبنان المعاصر، بيروت ١٩٨٥.

حلو، ش.، حياة في ذكريات، بيروت ١٩٩٥.

حنا، الاتجاهات الفكرية في سوريا ولبنان: ١٩٢٠-١٩٤٥، دمشق ١٩٧٣.

الحوت، بيان نويهض، القيادة والمؤسسات السياسة في فلسطين: ١٩١٧-١٩٤٨، بيروت ١٩٨١.

الخوري، بشارة، حقائق لبنانية، ٣ مجلدات، بيروت ١٩٦٠.

الخوري، مشاريع الوحدة العربية، بيروت ١٩٨٨.

دار العمل، مكتب التوثيق والتأليف، تاريخ حزب الكتائب اللبنانية، مجلد رقم ١، بيروت ١٩٧٩.

ـــــــــ، تاريخ حزب الكتائب اللبنانية، مجلد رقم ٢، بيروت ١٩٨١.

الدرّة، محمود، الحرب العراقية البريطانية، بيروت ١٩٦٩.

دمشقية ، محطات في حياتي الدبلوماسية، بيروت ١٩٩٥.
الرياشي، اسكندر، رؤساء لبنان كما عرفتهم، بيروت، لا ت..
ـــــــ، الأيام اللبنانية، بيروت، لا ت.
الريّس، لبنان وطن المتناقضات، لندن ١٩٩٤.
زعيتر، أكرم، يوميات اكرم زعيتر: الحركة الوطنية الفلسطينية، بيروت ١٩٨٠.
زيادة، «رجل من فلسطين: درويش المقدادي»، الجيل، ٥ ايار ١٩٨٣.
سالم ، الخيارات الصعبة، بيروت ١٩٩٧.
سالم، يوسف، خمسين عاما مع الناس، بيروت ١٩٧٥.
سعادة، أعداء العرب أعداء لبنان، بيروت، لا ت.
سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية: ١٩٤٥-١٩٣٠، مجلد رقم ٣، القاهرة ١٩٧٥.
سلمان، المحاضر السرية الكاملة، بيروت ١٩٨٤.
السيد، مصر والعروبة وثورة يوليو، في سلسلة من المؤلفين، بيروت ١٩٨٢.
شمعون، كميل، مذكراتي، بيروت ١٩٦٩.
شيحا، ميشال، لبنان في سياسته وحضوره، بيروت ١٩٦٢.
الصباغ، صلاح الدين، فرسان العروبة في العراق، د.ن.، ١٩٥٦.
الصلح، كاظم، «مشكلة الانفصال والاتصال»، النهار، ١١ آذار ١٩٣٦.
الصلح، سامي، مذكرات سامي بيك الصلح، بيروت ١٩٦٠.
ـــــــ، احتكم إلى التاريخ، بيروت ١٩٧٠.
طرابلسي ، صورة الفتى بالأحمر، أيام في السلم والحرب، بيروت ١٩٩٧.
طربين، أحمد، الوحدة العربية بين ١٩١٦ و ١٩٤٥، القاهرة ١٩٥٧.
عبد الجبار، الجيش العراقي والسياسة، د. ن.، ١٩٨٠
عبد الله، تطور الفكرة العربية في مصر، القاهرة ١٩٧٥.
عبوشي ، تاريخ لبنان الحديث من خلال ١٠ رؤساء حكومة، بيروت ١٩٨٩.
عسيران، ز.، زهير عسيران يتذكر، بيروت ١٩٩٨.

العمري، خيري، يونس السبعاوي: سيرة سياسي عصامي، بغداد ١٩٨٠.

عوض، وليد، أصحاب الفخامة: رؤساء لبنان، بيروت ١٩٧٧.

غالي ، ب. ب.، جامعة الدول العربية وتسوية المنازعات المحلية، القاهرة ١٩٧٧.

فارس ، سلسلة من المؤلفين، بيروت ١٩٨٢.

فرشخ ، حميد فرنجية وجمهورية الاستقلال، بيروت ١٩٩٧.

فريد ، من محاضر اجتماعات عبد الناصر العربية والدولية ١٩٧٠-١٩٦٧، بيروت ١٩٧٩.

فهير، م.، تاريخ لبنان الاجتماعي، بيروت ١٩٧٤.

قاسمية، خيرية، مذكرات فوزي القاوقجي: ١٩٣٢-١٩١٢، مجلد رقم ٢ و٣ ، بيروت ١٩٧٥.

قرقوط ، ذوقان، تطور الحركة الوطنية في سوريا: ١٩٣٩-١٩٢٠، بيروت ١٩٧٥.

قضايا الخلاف في الحزب الشيوعي السوري، بيروت، لا ت..

كيحان / قيحان العربي، ١ آذار ١٩٨٣ .

المؤتمر الأول للطلاب العرب في اوروبا، كتاب المؤتمر، القومية العربية، بيروت، لا ت.

محافظة، علي، موقف فرنسا وألمانيا وإيطاليا من الوحدة العربية ١٩٤٥-١٩١٩، بيروت ١٩٨٥.

محمودي، ا. ك.، لبنان في جامعة الدول العربية، بيروت ١٩٩٤.

مزهر، يوسف، تاريخ لبنان العام، مجلد رقم ٢، د.ن، لا ت.

مطر ، بصراحة عن عبد الناصر، بيروت، لا ت.

مفرج، فؤاد، المؤتمر العربي القومي في بلودان، دمشق ١٩٣٧.

ملحة، جان، مجموعة البيانات الوزارية، بيروت ١٩٦٥.

منصور، الانقلاب على الطائف، بيروت ١٩٩٣.

نقاش، مشاهد تاريخية من الحياة العامة اللبنانية: مذكرات، بيروت، لا ت.

الهلال، أمريكا والوحدة العربية: ١٩٨٢-١٩٤٥، بيروت ١٩٨٩.

الكتب والمقالات/الدراسات باللغتين الانكليزية والفرنسية

'Abdallah, King of Jordan, *My Memiors Completed: 'Al-Takmilah'*. Trans. H. W. Glidden. London 1978.

American University of Beirut. Alumni Association. Who's Who. Beirut 1924.

Argyle, W. J. 'Size and Scale as Factors in the Development of Nationalist Movements'. In *Nationalist Movements,* edited by A. Smith. London 1976.

Baaklini, A. I. *Legislative and Politcal Development in Lebanon : 1842-1972. Durham, NC 1976.*

Baram, P. J. *The Department of State in the Middle East, 1919-1945.* Philadelphia 1978.

Batatu, H. *The Old Social Classes and the Revolutionary Movements of Iraq,* Princeton, NJ 1978.

Berque, J. and D. Chevallier, eds. *Les Arabes par leur archives.* Paris 1976.

Binder, L., ed. *Politics in Lebanon.* New York 1966.

Brogan, D. W. *The Development of Modern France: 1870-1939*. London 1949.

Buheiry, M., ed. *Intellectual Life in the Arab East: 1890-1939*. Beirut 1981.

———. 'Beirut as a Regional Trade and Financial Centre', paper presented to the Colloquium on the Middle East in the Inter-War Period. Hamburg August 1984.

Bustros, G. M. *Who's Who in Lebanon.* London 1977.

Carr, E. H. *International Relations Sicne the Peace Treaties.* London 1941.

Catroux, G. *Dans la bataille de Méditerranée.* Paris 1949.

Chatelier, J. P. 'The Liberation of Lebanon : an Interview with Bashir Gemayel'. *Middle East Review* (Fall/Winter 1982-1983).

Chiha, M. *Essais*. Vols. 1 and 2. Beirut 1950-52.

Churchill, W. *The Second World War*. Vols. 1, 2 and 3. London 1948. Vol. 6. London 1954.

Cohen, W. 'The Colonial Policy of the Popular Front', *French Historical Studies* 7/3 (1972): 368-93.

Couland, J. *Le mouvement syndical au Liban.* Paris 1964.

Coury, R. 'Who invented Egyptian Arab Nationalism?' *International Journal of Middle East Studies* 14 (1982): 249-81 and 459-79.

Daladier, E. *The Defence of France*. London n.d.

Department of State. *Foreign Relations of the United States 1958-1960*, vol. 13, *Arab-Israeli Dispute*, United Arab Republic, North Africa, Washington DC 1962.

———. *The Arab-Israeli Dispute*. Washington DC 1962.

———. *The United Arab Republic*. Washington DC 1962

———. *North Africa*. Washington DC 1962

Deutsch, K. W. *Tides among Nations. New York 1979.*

Documents of German Foreign Policy: 1918-1945. Series D, vol. 11. London 1961.

Duverger , M. *Political Parties*. London 1974.

Eden, A. *Freedom and Order*. London 1947.

———. *The Reckoning*. London 1965.

El-Khazen, F. *The Breakdown of the State in Lebanon: 1967-1976*. London 2000.

Epstein, M. *The Annual Register 1936*. London 1936.

Etzioni, A. *Political Unification*. New York 1965.

Evans, T., ed. *The Killearn Diaries: 1934-1946*. London 1972.

France. Ministère des affaires étrangères. *Rapport à la Société des nations sur la situation de la Syrie et du Liban : Années 1926*. Paris 1926.

———. *Rapport à la Société des nations sur la situation de la Syrie et du Liban: Année 1935*. Paris 1935.

De Gaulle, C. *War Memoirs: The Call to Honour 1940-1942. Documents*. London 1955.

———. *Unity 1942-1944*. London 1959.

———. *Salvation 1944-1946*. London 1960.

Fawcett, L. and A. Hurell, eds. *Regionalism in World Politics: Regional Organizations and International Order*. Oxford 1995.

Gellner, E. and J. Waterbury, eds. *Patron and Clients*. London 1977.

Gerges, F. A. 'The Kennedy Administration and The Egyptian-Saudi Conflict in Yemen: Coopting Arab Nationalism', *Middle East Journal*, 49/2 Spring 1995.

Gomaa, A. *The Foundation of the League of Arab States*. London 1977.

Haig Jr., A. M. *Caveat*. London 1984.

Hirst, D. *The Gun and the Olive Branch: The Roots of Violence in the Middle East*. London 1977.



Hirszowicz, L. *The Third Reich and the Arab East*. London 1966.

Hitler, A. *Mein Kampf*. London 1939.

Horowitz, D. and R. Linden. *Economic Survey of Palestine*. Tel Aviv 1938.

Hottinger, A. 'Zuama in Historical Perspective'. In *Politics in Lebanon*, edited by L. Binder. New York 1966.

Hourani, A. *Minoroties in the Arab World*. London 1947.

———. *Syria and Lebanon: A Political Essay*. Beirut 1968.

———. 'Ideologies in the Mountain and the City.' In *Essays on the Crisis in Lebanon*, edited by R. Owen. London 1976. Also in A. Hourani. *The Emergence of the Modern Middle East*. London 1981.

———. *Arabic Thought in the Liberal Age*. London 1967.

Hourani, C. 'The Arab League in Perspective'. *Middle East Journal*, 1/2 (April 1947): 125-36.

Hudson, M. *The Percarious Republic*. New York 1968.

al-Husry, K. 'The Political Ideas of Yunis al-Sab'awi'. In *Intellectual Life in the Arab East: 1890-1939*, edited by M. Buheiry. Beirut 1981.

Israel in Lebanon: Report of the International Commission to Enquire into Reported Violation of International Law by Israel during its Invasion of the Lebanon. London 1982.

Jewish Observer and Middle East Review. 7 March 1958.

Joll, J. *Europe since 1870*. London 1980.

Julien, C. A. *Une pensée anti-coloniale*. Paris 1979.

Kalawoun, N. M. *The Struggle for Lebanon: A Modern History of Lebanese-Egyptian Relations*. London 2000.

Kayyali, A. W. *Palestine : A Modern History*. London n.d.

Kazziha, W. *Revolutionary Transformation in the Arab World*. London 1975.

Keddourie, E. 'The American University of Beirut'. *Middle East Studies* 3/1 (1966-1967).

Keesing's Contemporary Archives, vol. 14. London 20-27 June.

Kersaudy, F. *Churchill and de Gaulle*. London 1981.

Khadduri, M. 'Towards an Arab Union: The League of Arab States'. *American Political Science Review* 40/1 (February 1946)

Khalaf, S. 'Changing Forms of Political Patronage in Lebanon'. In *Patrons and Clients*, edited by E. Gellner and J. Waterbury. London 1977.

Khalil, M. *The Arab States and the Arab League*. 2 vols. Beirut 1962.

Khashan, H. 'Nasser's Commitment to Arab Unity in Retrospect'. *Palma Research Journal*, 3/6 (II) (1995).

Kirk, G. *Survey of International Affairs 1939-1945: The Middle East in the War*. London 1954.

Lafargue, A. *Le général Dentz*. Paris, n.d.

Lebanese National Movement. 'The Platform of Lebanon's National Movement : Democratic Reform of the Political System in Lebanon'. Beirut 1975.

Lebanon. *Lebanese Constitution*. Translated by G. Bustros. Beirut 1969.

Lenczowski, G. ed. *The United States Interests in the Middle East*. Washington DC 1973.

Loheac, L. *Daoud Ammoun et la création de l'Etat libanais*. Paris 1978.

Longrigg, S. H. *Syria and Lebanon under the French Mandate*. Beirut 1968.

———. *Iraq 1900 to 1950: A Political, Social and Economic History*. Beirut 1968.

MacDonald, R. W. *The League of Arab States: A Study in the Dynamics of Regional Organization*. Princeton *NJ 1965*.

MacMillan, H. *The Blast of War: 1939- 1945*. London 1967.

Mandel, E. *From Stalinism to Eurocommunism*. London 1978.

Maqsoud, D. C. 'Lebanon and Arab Nationalism'. In *Politics and Lebanon,* edited by L. Binder. New York 1966.

Maurois, A. *A History of France*. London 1966.

Monroe, E. *The Mediterranean in Politics*. London 1938.

———. *Britain's Moment in the Middle East: 1914-1971*. London 1981.

Muggeridge, M., ed. *Ciano's Diary: 1939-1943*. London 1947.

Murphy, R. A *Diplomat among Warriors*. London 1964.

Musry, A. *An Arab Common Market*. London 1969.

Nicosia, F. *The Third Reich and the Palestine Question*. London 1985.

Nixon, R. *The Memoirs of Richard Nixon*. London 1978.

O'Neill, M. *The Politics of European Integration: A Reader*. London 1996.

Owen, R. ed. *Essays on the Crisis in Lebanon*. London 1976.

Peres, S. *The New Middle East*. New York 1993.

———. 'Nationalism and Nationhood in the New Middle East'. Keynote address given in a seminar organized by the James Shasha Institute for

International Seminars at the Hebrew University of Jerusalem, 1-6 November 1992.

Polk, W. R. *The Arab World.* Cambridge, Mass 1981.

Puaux, G. *Deux années au Levant : Souvenirs de Syrie et du Liban 1939-1940.* Paris 1952.

Rabbath, E. *L'Evolution de la Syrie sous mandat.* Paris 1928.

———. *Unité syrienne et devenir arabe.* Paris 1937.

Rejwan, N. 'Isreali Attitudes to the Arab World'. *New Outlook* 10/5 (1966).

Renan, E. *Qu'est-ce une nation?* Paris 1882.

Royal Institute of Internaltional Affairs. *Chronology of World War II.* London 1947.

Saab, H. 'The Rationalist School in Lebanese Politics'. In *Politics and Lebanon,* edited by L. Binder. New York 1966.

al-Said, N. *Arab Independence and Unity.* Baghdad 1943.

Salibi, K. *Modern History of Lebanon.* London 1965.

———. 'Beirut under the Young Turks: As Depicted in the Political Memoirs of Salim Ali.

Salam, 1868-1938'. In *Les Arabes par leur archives,* edited by J. Berque and D. Chevalier. Paris 1976.

———. *Crossroads to Civil War: Lebanon 1958-1976.* London 1976.

Schiff, Z. and E. Ya'ari. *Israel's Lebanon War.* New York 1984.

Seale, P. *Asad: The Struggle for the Middle East.* London 1988.

El-Solh, R. 'La politica interaraba e il detonatore olp'. *Politica Internazionale,* 3/ 4 (March-April 1985).

Smith, A., ed. *Nationalist Movements.* London 1976.

Spears, E. *Assignment to Catastrophe.* Vol. 2, *The Fall of France.* London 1954.

———. *Fulfilment of a Mission: Syria and Lebanon 1941-1944.* London 1977.

Taylor, A. J. P. *English History 1914-1945.* London 1973.

Toynbee, A. J. *Survey of International Affairs 1936.* London 1936.

———. *Survey of International Affairs 1937.* 2 vols. London 1938.

United States. Department of State. *Foreign Relations of the United States.* Vol. 4. Washington DC 1943. Vol. 5. Washington DC 1944.

———. Government Printing Office. *Events Leading to World War II,* Washington 1945.

Vatikiotis, P. J. *The Modern History of Egypt*. London 1976.

Weizmann, H. *The Letters and Papers of Chaim Weizmann,* Series A, vol. 20. London 1968.

Werth, A. 'After the Popular Front'. *Foeign Affairs* 17/1 (October 1938): 13-26.

Wheare, K. C. *Federal Government*. London 1963.

Wight, M. *Power Politics*. London 1978.

Wilmington, M. W. *The Middle East Supply Centre*. London 1972.

Wirth, L. 'Types of Nationalism'. *American Journal of Sociology* 41/1-6 (1935-6): 723-37.

Yamaq, Z. *The Syrian Social Nationalist Party*. Cambridge, Mass. 1966.

Ziadeh, N. *Syria and Lebanon*. Beirut 1968.

الصحف العربية

الكفاح العربي

الوطن

النهار (بيروت)

المكشوف (بيروت)

المقطم (بيروت)

القبس (بيروت)

الشرق الأوسط (بيروت)

الشراع (بيروت)

السفير (بيروت)

الحياة (لندن)

الحوادث (بيروت)

تشرين (سوريا)

بيروت (بيروت)

البشير (بيروت)

الأهرام (القاهرة)

الأنوار (بيروت)

آفاق العربية (بغداد)

صحف ومجلات بلغات اخرى

لو كومّرس دو لوفان (بيروت)	*Le Commerce du Levant*
ناسيون	*Nation*
لوريان	*L'Orient*
جيروزاليم بوست	*Jerusalem Post*
اوبزرفر	*Observer*
انترناشيونال هيرالد تريبيون	*International Herlad Tribune*
غارديان	*Guardian*
نيو يورك تايمز	*New York Times*
التايمز	*Times*
لا سيري	*La Syrie*
دجويش اوبزرفر	*Jewish Observer*
ميدل ايست ريفيو	*The Middle East Review*

مقابلات

مصطفى أمين

السيدة جورج كاترو

كميل شمعون

نديم دمشقية

ريمون إدّة

يوسف الكيلاني

حنا غصن

أكرم الحوراني

حسين الجسر

واصف كمال

هنري فرعون

عبد الجليل الراوي

مالك سلام

صائب سلام

صدّيق شنشل

عماد الصلح

تقي الدين الصلح

فهرس الأعلام

فهرس الأماكن

كتاب الدكتور رغيد الصلح حاجة ضرورية لفهم الدينامية الداخلية الخاصة بكل من السياسة اللبنانية والسياسة العربية، فضلاً عن أنه مستند أساسي في فهم العلاقة الوثيقة بينهما في مرحلة حاسمة في تاريخ المنطقة العربية.

كمال الصليبي

يتحدث هذا الكتاب عن إشكالية علاقة الكيان اللبناني بمحيطه العربي، ويستعرض تاريخ نشوء الأحزاب السياسية القومية اللبنانية، والقومية العربية، وأفكارها، ومدى اعتناقها هوية لبنان العربية أو تنصّلها منها. ويتطرق إلى مدى صحة الادّعاء بضم لبنان إلى ما يُسمّى «سوريا الكبرى»، وتفاعل الأحزاب اللبنانية مع هذا «الطرح» بين مؤيد ومعارض.

ويتحدث كذلك عن المفاوضات اللبنانية ـ الفرنسية والمفاوضات السورية ـ الفرنسية (والمعاهدات) التي سبقت استقلال لبنان، و«ضبابية» الموقف السوري من الاعتراف باستقلال الكيان اللبناني.




ISBN 1-85516-474-4



